٨ صفحات من تاريخ مصر

تاريخ مصر

في عهد الخديو اسماعيل باشا
من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩

المجلد الأول

لواضعه

إلياس الأيوبي



الناشر: مكتبة مدبولي - القاهرة


mohamed khatab

تاريخ مصر

في عهد الخديو اسماعيل باشا
من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩

الطبعة الثانية

١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

الناشر

مكتبة مدبولي

ميدان طلعت حرب بالقاهرة - ج م ع

تليفون ٥٧٥٦٤٢١

صفحات من تاريخ مصر

(٨)

تاريخ مصر

فى عهد الخديو اسماعيل باشا
من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩

لواضعه

إلياس الأيوبى

المجلد الأول

مكتبة مدبولي

القاهرة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

فهرست

المجلد الأول

(الأرقام الموضوع بجانبها علامة نجمة هكذا : * موجودة بأسفل الصفحات)

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

تقدمة الكتاب

الى حضرة صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر

" نور ساطع ظهـــر حديثـا فى سمـاء الشرق "

«إدون دى ليون»

مولاى، هذه جملة حقة وصف بها المؤرخ إدون دى ليون والدك الجليل وكان يعرفه عن كثب، إذ كان على عهده قنصلا جنرالا لجمهورية الولايات المتحدة بالقطر المصرى .

ولا يسع المرء، اذا أجال الطرف فيما كانت عليه مصر يوم ارتقى (اسماعيل) عرشهم وما وصلت اليه من حضارة وتقدّم يوم اعتزاله الأريكة الخديوية، إلا أن يعترف بأن إدون دى ليون السياسى المؤرّخ لم يقل إلا الحقيقة الواقعة . فقد اعتلى (اسماعيل) أريكة مصر والبلاد لم تخلص بعـد من ظلمات القرون الوسطى التى حاول جدّكم الأكبر (محمد على) أن ينتشلها منها، فحال الأجل بينه وبين اتمـام عمله ؛ فوقفت مشروعاته الجليلة ، وتعطلت أنظمة العدل، وكادت تعفو آثار العلم، وتخبو جذوة التطور الذى بدت بشائره فى سبيل المدنيـة . أضف الى ذلك صعابا : منها ما نشأ عن امتياز قناة السويس الذى منحه (سعيد باشا) للشركة المعروفة، فقـد كان يلزم مصر بتعهدات من شأنها أن تمس سيادتها فى جزء كبير من أراضيها؛ ومنها ما اشتملت عليه الفرمانات الصادرة فى سنة ١٨٤١ من نصوص تجعل تبعية مصر للدولة العثمانية

فى حالة أقل ما توصف بها أنها غير مرضية ، وأنها تعرض البلاد لطوارئ ليست فى الحسبان ؛ كما أن الامتيازات التى منحتها الدولة العثمانيـة لرعايا الدول الأجنبية فى مصر كانت حملا ثقيلا على عاتق المصريين ، اضطربت لهـا العدالة ، وتعددت بسببها السلطات المختلفة فى البلد الواحد ، حتى كانت النظم الداخلية مختلة معتلة .

أما فى الخارج فكانت مصر مفقودة المكانة لايعرفها على حقيقتها إلا النفر القليل ، ويظن أكثر العالم المتمدين أنها لا تمتاز عن بقية بلاد أفريقيا التى لاتزال تعيش عيشة همجيـــة .

تلك كانت حال البلاد . ولكن بعد أن تولى (اسماعيل) العرش ست عشرة سنة ونصف السنة أصبحت لمصر حكومة منسقة تنسيق الأنظمة المتبعة فى أرقى البلدان الأوروبية ، من حيث نظامها النيابى والادارى والسياسى .

وزادت مساحة أرضها المزروعة نيفا وألف ألف فدان ؛ وتقدم الرى فيها تقدما عظيما : فشقت الترع التى لايحصر عددها ولا تجحد فوائدها ، نذكر منها ترعتى الابراهيمية والاسماعيلية ؛ وشيدت القناطر العديدة ؛ وأقيم من الكبارى نحو أربعمائة على النهر الأعظم وفروعه : منها كوبرى قصر النيل الفخيم ، وكوبرى الانجليز ؛ وأنشئت الطرق الزراعية المترامية الأطراف فى أنحاء البــلاد ؛ ومدت السكك الحديدية ، والأسلاك البرقية على أبدع وضع حتى بلغت ديار السودان ؛ وأنشئت المواصلات البريدية ؛ وأصلح توزيع الضرائب على أرباب الأطيان . وأنشئت شركات الملاحة وغيرها من شركات المساهمة ؛ وأصبحت موانئ الاسكندرية وبورسعيد والسويس ،

وهى أهم ثغور القطر، تضارع أحسن موانئ السواحل الأوروبية والبحر الأبيض المتوسط عملا وحركة، كما نصبت المنارات الجميلة على طول الشاطئ المصرى حتى سواحل المحيط الهندى .

أما الفنون والمهن والحرف على تباينها ، والصناعات على اختلاف أنواعها ، فقد انتعشت انتعاشا عظيما ؛ ونشطت المشروعات العامة نشاطا جديدا، وظهرت مدن القطر بمظهر غير مظهرها الأول ، وعلى الأخص مدينتا الاسكندرية والقاهرة بعد أن رصفت طرقهما وأضيئت بمصابيح الغاز ووزعت بهما المياه بطريقة محكمة ، وأوجد فيها نظام خاص للكنس والرش ، وقد غرست فيها الحدائق الغناء، وأنشئت الميادين والمتنزهات الفسيحة الجميلة على طراز حدائق باريس ومتنزهاتها وساحات السباق ، وازداد بهاؤها بالمبانى الفخمة ، مثل بناء الأوبرا، ودور التمثيل الأخرى ، وما أحدث فيها من الأحياء الجديدة على النسق الأوروبى، وما شيد من القصور والمساجد التى تضاهى أبدع ما أنتج فنّ البناء من عهد المماليك .

وقد زاد عمار البلاد فى هذه الفترة وبنيت عدّة مدن جديدة، أهمها الاسماعيلية وحلوان ؛ واتخذت فى هذا العهد جميع الوسائل اللازمة لحفظ الصحةُ العامة فى القطر : فأعيد تنظيم الادارة الخاصة بها، وأصبحت البلاد، على قدر المستطاع، فى مأمن من غوائل الأوبئة والوافدات؛ وقد نفخت فى التجارة روح جد زادت بها الواردات وضوعفت الصادرات حتى بلغت أربعة أضعاف ما كانت عليه من قبل؛ وألغى الالتزام الخاص بالجمارك، ونظمت إدارتها أحسن تنظيم .

أما التعليم فحدث عنه ولا حرج ، لأنه دفع الى الامام دفعة كان من شأنها أن أنشئت المدارس على اختلاف أنواعها فى جميع الانحاء : منها مدارس الفتيات ومدارس العميان ومدارس الخادمات التى انفردت مصر دون الشرق كله بايجادها ؛ وزودت المدارس الخاصة والأجنبية بالتشجيع ، ورتبت لها الاعانات ، ومنحت من الهبات الجميلة الشئ الكثير ؛ وظلت البعثات المدرسية للبلدان الخارجية تتوالى ويتسع نطاقها ؛ وصارت العربية لغة رسمية فى مصالح الحكومة والمدارس الأميرية بدل اللغة التركية .

كل هذا أدّى الى اتساع دائرة العلوم والمعارف والآداب الاجتماعية : فنبغ فى مصر فطاحل الكتاب ، ونطس الأطباء ، ورجال الصحافة الأكفاء ، والمفكرون الحكماء ذوو الرأى الصائب والفكر السديد ؛ وأنشئت مدرسة العلوم المصرية القديمة ، ودار الآثار العربية ، ودار الكتب الخديوية الفخمة ، فأصبحت كأنها حلقة وصلت مصر الفراعنة بمصر القرون الوسطى ومصر الحديثة .

كما أنه امتاز عهد والدكم الجليل بالتطور الاجتماعى السريع الذى نهض بعقلية القطر المصرى وكاد يرفعها الى مصاف بلاد الغرب . فارتقت العوائد وأنماط الحياة المنزلية والعمومية ؛ ونظمت ادارة الحفظ والامن على أسس جديدة ؛ وانفصلت السلطات بعضها عن بعض : فأصبحت السلطة التنفيذية مستقلة عن السلطة القضائية ، وحق (لاسماعيل) أن يفخر بما فعل قائلا : « انفصلت بلادى عن افريقيا لأننا أصبحنا جزءا من أوروبا » .

وفى ذلك العهد المجيد تخلصت مصر مما ترتب على امتياز قناة السويس من المساس بحقوق سيادتها ، وتعاقبت الفرمانات التى نالتها بما بذلته من نفائس ثروتها مؤذنة برفع القيود التى كانت مصر راضخة لها بحكم التبعية للدولة العثمانية ، فتفككت هذه القيود واحدا بعد واحد ولم يبق منها إلا أمر الخراج ، واتخذ العزيز لقب "الخديو" بدلا من لقب "والى" الذى كان يشاركه فيه حكام الولايات العثمانية ، ثم قرر التوارث فى العرش على مبدأ الابن البكر من "أولاد صاحب العرش" ، وأصبح استقلال مصر استقلالا حقيقيا — بالرغم من صلة التبعية الاسمية — بدليل اشتراكها كدولة مستقلة فى المعرض العام الذى أقيم سنة ١٨٦٧ فى باريس ، وترؤس مليكها حفلات افتتاح قناة السويس التى تعدّ من أبدع وأبهى صفحات عهده ، وذلك بالرغم مما أبدته تركيا من الاحتجاجات على ترؤسه لها .

ولما كانت الامتيازات الأجنبية قد أدّى الافراط فى تطبيقها الى مساوئ عدّة ، فقد درئ ضررها على قدر الطاقة بانشاء المحاكم المختلطة التى تعد صفحة أخرى مجيدة فى تاريخ حكم (اسماعيل) وكان من شأنها أن تعيد الى مصر كرامتها وحقوقها فى السيادة الداخلية .

وبينما كان العمل سائرا بجدّ ونشاط فى انجاز هذه العجائب المدهشات ، كان الفتح سائرا من جهة أخرى للقضاء على الرق والنخاسة ، فنجم عن ذلك أن قضى على الرق والنخاسة قضاء لا رجوع فيه ، وخضع السودان بأكمله لسيطرة مصر التى امتدّت الى الشاطئ الغربى للبحر الأحمر والمحيط الهندى حتى بلغت رأس غاردافوى ، فأصبحت مصر امبراطورية عظيمة . ولما دخلت فى عداد الأمم المتمدينة حازت بينها المكان اللائق بمجدها الاثيل وأعمالها الجليلة .

ولم يقف الأمر عند هـذا الحد، بل شكلت البعثات العلمية التي تجاوز عددها الثلاثين بعثة لاستقصاء الجهات المجهولة فى أواسط أفريقيا وشرقها، سعيا وراء خدمة العلم والمعارف، ورفع شأن القطر المصرى . فأنشئت الجمعية الجغرافية الخديوية، وسارع أقطاب العلماء الى الانخراط فى سلكها لنوال شرف الانتساب لها .

فلم يك والدك الجليل نورا ساطعا فحسب، بل كان شمسا متألقة فى سماء مصر .

ولا غرو اذا اتجهت رغبتك يامولاى — وأنت أبرّ أبناء هذا المصلح العظيم، الذى تمت على يديه جميع هذه المدهشات — الى أن يفصل التاريخ وقائعها. لذلك تكرمت ووضعت تحت إشراف المجمع العلمى المصرى المباراة التى أدّت الى ظهور هـذا الكتاب، وتفضلت — مذ قررت اللجنة العلمية التى انتدبت لفحص مختلف مؤلفات المتبارين أفضليته على سواه — فشملته وشملت مؤلفه بتعطفاتك الملكية العالية .

فلتتفضل جلالتكم وتأذنى برفعه إلى سدّتكم الملكية مقدّما بين يدىّ من صادق إخلاصى وعظيم طاعتى وعبوديتى لكم خير شفيع لى

العبد الخاضع

الياس الأيوبى

رأى اللجنة العلمية

المشكلة لفحص مؤلفات المتبارين فى هذا الكتاب

كتاب الياس الأيوبى ، يتألف من مجلدين مجموع صفحاتهما ١٠٨٤ صفحة ، فى كل صفحة عشرون سطرا كتابة .

وينقسم الى سبعة أجزاء تشتمل على اثنين وثلاثين فصلا .

أقسام المؤلف معقولة وعملية . قص الحوادث مضبوط ولا تحيز فيه .

الانشاء عصرى وأنيق ، ليس فيه كلمات بطل استعمالها ، والكلمات المستحدثة قليلة فيه .

الكتاب

المرسل من المجمع العلمى المصرى الى المؤلف

مصر فى ٨ مايو سنة ١٩٢٢

حضرة المحترم

بأمر جلالة الملك يتشرف المجمع العلمى باعلانكم ، فيما يخصكم ، بنتيجة المباراة التى وضعها صاحب الجلالة تحت إشراف جمعيتنا لتأليف كتاب فى تاريخ مصر مدة حكم سمو الخديو اسماعيل :

إن جائزة الثلاثمائة جنيه قد منحت لكم؛ وقد صرح لكم أن تتلقبوا بلقب "الفائز فى المباراة"؛ وستدفع لكم نظارة خاصة جلالته المبلغ المذكور عند تقديمكم هذا الكتاب . هذا وأن صاحب الجلالة يضع تحت تصرفكم مبلغا آخر تكميليا اذا أردتم أن تترجموا مؤلفكم الى اللغة الفرنساوية .

وانى بتبليغى هذه القرارات لكم أرجوكم أن تقبلوا منى خالص تهانئى وشعور احترامى الفائق .

عن رئيس المجمع العلمى المصرى

(الوكيل) : ا . پيو بك

مقدمة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

بينما نحن مشتغلون فى كتابة الجزء السادس من تاريخ مفصل خصصنا نفسنا لوضعه فى شؤون مصر الاسلامية بين الفتح العربى والفتح العثمانى ، إذا بأحد الأدباء من أصدقائنا أشار علينا بالتنكب ، مؤقتا ، عن موضوعنا هذا الى الاشتغال بتحرير تاريخ مصر فى أيام حكم (اسماعيل) قائلا : « إن أحوال مصر الحاضرة ربما كانت الى إيقاف الناس على ما أدى الى تشبك المصالح المختلفة فى هذا البلد الأمين تشبكا غريبا ، أدعى منها الى إيقافهم على ما تم فى عصور خلت ، قد لا يهتم لها واحد فى الألف ، لا سيما وأن الأمير فؤادا[1] قد أقام مباراة تحت إشراف المجمع العلمى المصرى ، ووضع جائزة لمن يحرر أحسن تاريخ لمصر فى عهد أبيه ! » .

فرأينا أن نعمل باشارة الصديق الأديب على ما فى العمل بها من حرج ومشقة . فاننا ، من جهة ، نكاد نكون معاصرين لعهد (اسماعيل) — والحقائق التاريخية انما يظهرها البعد ، فقط ، فى حلتها أو صبغتها الحقيقية — ومن جهة أخرى ، فانا ، على ما أوجدته فينا معرفتنا بتاريخ (اسماعيل) السطحية السابقة من ميل فطرىّ الى الرجل

(١) هذا الكلام صدر فى سنة ١٩١٧

وإعجاب به، كنا، لتأثرنا بالأحاديث والروايات المتناقلة عنه، نعتقد — ولو اعتقادا غير راسخ ومصبوغا بصبغة مجرّد الأخذ برأى الغير أخذا لا يبرره تحكيم عقل — أنه ربما استفادت سمعة (اسماعيل) من عدم تعرّض أحد لإزالة السدول عنها، ومن إبقائها ما بين النور والغسق ، حيث أجمع على ذلك كتاب العربية ، بدلا من إبرازها الى نور النهار الساطع .

ولكننا، فيما يختص بقرب معاصرتنا للأيام التى دعينا للتكلم عنها، قلنا فى نفسنا : «إننا ، اذا توخينا الحقيقة باخلاص، وبحثنا عنها باعتناء ، وقررناها بشجاعة وبدون هوى، قد لا نجد بأسا فى إقدامنا على كتابة تاريخ (اسماعيل) . ولئن لم نستطع إيفاءه حقه — لأن المصادر التى سوف يستقى منها مؤرّخو المستقبل غير موجودة الآن تحت تصرفنا — فان ما لا يدرك كله لايترك كله؛ وربما قدّمت كتابتنا بعض المادة المفيدة لمن سوف يتلونا فى هذا المضمار !

وفيما يختص بما لدينا من فكرة غير مبنية على تحكيم عقل فى شخصية (اسماعيل) ، فانا قلنا فى نفسنا : « فوق أنه يعار علينا، بصفتنا من المفكرين، أن نقيم بناء اعتقادنا فى الأشخاص التاريخيين على محض التعرّف السطحى بهم، أو على مجرّد آراء الغير فيهم، فان إقدامنا على كتابة تاريخ الرجل يلزمنا، حتما ، درس شخصيته وأعماله درسا تاما، فيغمر، فى معارفنا ، فراغا شاسعا، وقد يؤدّى بنا الى تعديل فكرنا وفكر قرائنا الكرام فى الخديو الأوّل تعديلا يوجبه تعرّفنا بأخلاقه وخصاله تعرّفا صحيحا، ووقوفنا على جميع أعماله وقوفا حقا ! » .

فأقدمنا ، إذا ، على العمل ، وأخذنا فى مطالعة كل ما كتب عن (اسماعيل) وعصره ، بل معظم ما كتب عن أسرته فى العربية والفرنسية والانجليزية والايطالية وما ترجم الى هذه اللغات من اللغات الأجنبية الأخرى التى لا نعرفها ، ودرس ذلك جميعه درسا تاما .



واذا بنا كلما زدنا تعرفا بعمل (اسماعيل) المتنوع ، وإدراكا لنتائجه الاجتماعية فى القطر ، زاد إعجابنا به وعلا قدره فى نفسنا . وما فرغنا من البحث والتنقيب ، والمطالعة والدرس ، إلا وقد رسخ فينا الاعتقاد الثابت بأن (اسماعيل) كان رجلا عظيما ومصريا صميما ، وأنه عمل لمصلحة مصر ورقيها وتقدمها ما لم يعمله عاهل تولى عرشها منذ قرون ، وأنه — وان لم يخل من نقائص : فكثر عليه ، لذلك ، عدد الطاعنين — قد كان أميرا شرقيا ، جديرا بأن يوضع فى مصاف عظماء الشرق ، وجديرا بأن يقرن اسمه ، بعد مماته ، بصفات التمجيد والتبجيل التى كان يقرن بها وهو مستو على عرشه الساطع سنى .



فأقبلنا بارتياح ، بل بابتهاج ، على تدوين تاريخ مصر فى أيامه . ولم نعد نخشى إلا شيئا واحدا ، وهو : أن يحول عجزنا دون إيفائنا الموضوع حقه ، وأن لا تخرج ميزفا[1] من رأسنا إلا مجردة من سلاحها .

(١) "ميزفا" إلهة الحكمة عند قدماء اليونان والرومان خرجت مدججة بالسلاح من رأس زيفس أبيها — وهو إله الآلهة والبشر .

على أنه إذا كانت الأعمال انما توزن بالنيات ، فانا نقدم عملنا هذا الى الجمهور ونحن واثقون من أنه سيغتفر لنا كثيرا ، لأن نيتنا فى الحقيقة صالحة ، ولم نبتغ سوى تقرير الأمور كما خيل الينا أنها هى هى فى الواقع . فان أخطأنا النظر اليها ، فلقصر طبيعى فى العين ، لا لأنا وضعنا عليها نظارة الغرض والتحيز .

الاسكندرية فى ٢٥ يناير سنة ١٩٢٣

الياس الأيوبى

شكر المؤلف من تفضلوا بمساعدته

قد تفضلت اللجنة العلمية فى دار الكتب المصرية التى يرأسها حضرة العالم الكبير والفيلسوف المفكر صاحب العزة أحمد لطفى السيد بك بقبول طبع هذا الكتاب فى مطبعة القسم الأدبى فى تلك الدار، وتحت إشرافها النافع . وهى لا تطبع فيها من الكتب إلا ما تحكم بأنه جدير بأن ينظم فى عقد المؤلفات الفاخرة التى تعمل، بنشرها، على إحياء آداب اللغة العربية . فقلدتنا بذلك منة لم تقلد بها أحدا من المعاصرين لنا قبلنا ، وجعلت لكتابنا قيمة ثمينة فوق القيمة التى أكسبه إياها حكم المجمع العلمى المصرى والمندوبية العلمية الخاصــة فيه بأنه أفضل المؤلفات المقدّمة الى تقديرها فى المباراة العلمية التى وضعها صاحب الجلالة مولانا الملك (فؤاد الأوّل) إذ كان — حفظه الله — لا يزال الأمير المعظم فؤادا .

ومهما شكرنا، فانا لن نوفى ما توجبه هذه المنة الفريدة من شكر علينا !

ومما زاد فى مقدارها لدينا هو أن حضرة العالم الفاضل والحسيب النسيب السيد محمد على الببلاوى ، نقيب أشراف الديار المصرية وأحد أعضاء تلك اللجنــة الجليلة ومراقب إحياء الآداب العربيــة ، قد وقف بشخصه الكريم على طبع كتابنا هذا، مهذبا، مجهدا نفسه فى جعله خلوّا من كل شائبة .

ولا يسعنا ، هنا ، إلا شكر دار الكتب المصرية فى المحروسة والمكتبة البلدية بالاسكندرية على التسهيلات التى جادتا بها علينــا باعارتنا كل ما احتجنا اليــه من كتب، وشكر أمنائهما، حضرات الأفاضل : على فكرى افندى وخليفة قنديل افندى

وسيد عمر افندى، أمناء دار الكتب المصرية ؛ وحضرة الأستاذ العالم الشيخ أحمد أبى على، أمين المكتبة البلدية بالاسكندرية، على حفاوتهم بنـا، ولطفهم الفائق نحونا، وآدابهم الجمة فى معاملتنا .

ونحن فى حاجة الى أن نشكر، على الأخص، صاحب العزة والمروءة وسليل بيت المجد والحسب سليمان يسرى بك، القاضى بمحكمة الاسكندرية الأهلية، الذى تفضل ووضع تحت تصرفنا مكتبته النفيسة، بلطف نفس، وكرم أخلاق، وسماحة شيم، زادت فى جمال معروفه .

وبما أنّا فى مقام شكر من نرى شكرهم واجبا، فانّا نقدّم هنا أجمل عبارات اعترافنا بالفضل والجدارة الى حضرة صديقنا الفاضل وزميلنا الكريم بولص غانم افنـدى ، المترجم بمحكمة مصر المختلطة، الذى أمدّنا بسعة اطلاعه على أصول البلاغة العربية، وقضى معنا ساعات طويلة فى مراجعة هذا المؤلف .

وكذلك نشـكر حضرة محمد عصمت افندى رئيس القسم الأدبى بدار الكتب، وحضرات المصححين فيه فقد ساعدوا مساعدة ممدوحة. وأخص بجميل الشكر حضرة الشاب الفاضل الأديب عباس السيد افندى ملاحظ مطبعة دار الكتب المصرية، فانه لم يدع مجهودا إلا وبذله فى سـبيل تصحيح الغلطات المطبعية، وإتقان العمل بسرعة وتيقظ تام، حتى تمكن من إبرازه فى حلة قشيبة قبل الميعاد المتفق عليه .

***

فإن ظهرت — مع ذلك — فى الكتاب شوائب، فانّ الكمال لله وحده !

أهم مصادر الكتّاب

اسـم الكتاب	اسم المؤلف
مصر القديمة والحديثة	أود سكالكى
سورية ومصر فى عهد سلاطين تركيا الخمسة الأخيرين	باركر
مصر اليوم من الخديو الأول الى الخديو الثالث ...	فريزر
مصر من سنة ١٧٩٨ الى ١٩٠٠	برهييه
التاريخ المصرى من القدم الى اليوم	ليدى أمهرست أوف هاكنى
مذكرات انجليزى عن مصر من سنة ١٨٦٣ الى ١٨٨٧	البارون دكوزيل
تاريخ مصر تحت حكم محمد على من سنة ١٨٢٣ الى ١٨٣٨	مانچين
أحوال وعوائد المصريين الحديثين	لين
تقرير عن مصر وكنديا سنة ١٨٤٠	باوريج
موجز تاريخ مصر سنة ١٨٤٠	كلوت بك
مصر تحت حكم محمد على	هامون
مصر بعد صلح سنة ١٨٤١	هامون
فى بلد محمد على (ترجمة انجليزية)	باكلرموسكاو
مصر فى سنة ١٨٤٥...	شلشر
مصر تحت حكم محمد على	مارسيل
مصر تحت حكم عباس	بيل سانت چون
مصر الحديثة من محمد على الى سعيد باشا	مريو

أهم مصادر الكتاب

اسم الكتاب	اسم المؤلف
كشف الستار عن أسرار مصر	مدام أولمپ ادوار
مصر واسماعيل باشا	ساكريه وأوتريون
مصر القديمة والحديثة في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧	تييرس
رسائل في مصر الحديثة	چليون دانجلار
مصر الخديو أو دار الرق القديمة في عهد أرباب حديثين	إدون دى ليون
مصر كما هي الآن سنة ١٨٧٧	ماك كون
مصر وأوروبا بقلم قاض مختلط قديم	ڤان بمين
مصر في عهد اسماعيل	ماك كون
اسماعيل باشا من سنة ١٨٣٠ الى ١٨٩٥	راڤس
مناظر متغيرة أو تذكارات عن أناس عديدين في بلاد عديدة	سير ادورد مالِت
الفرنساويون والانجليز بمصر	بيوڤيس
مصر — الحكام الوطنيون والتدخل الأجنبي	فون مالورتي
وصف مصر — القاهرة وضواحيها	ڤوچاني
مصر الأخيرة	لبيك
خديويون وباشاوات	موبرلى بل
حياة البلاط بمصر	بتلر
مصر	ساندى إى كاسترو
المسألة المصرية	فريسينيه
مصر الحديثة	جه ڤين
مصر وتسليمها	فارمان

أهم مصادر الكتاب

اسم الكتاب	اسم المؤلف
رحلة الى سوريا ومصر فى سنة ١٧٨٣ و ١٧٨٤ و ١٧٨٥	ڤولنى
رسائل مكتوبة من مصر	برتلمى سانت إلير
سياحة المارشال دوق دى راجوزا فى سوريا وفلسطين ومصر	مارمون
ليالى مصر	ديديه
خمسمائة ميل على النيل	ديديه
رحلة السلطان عبد العزيز من استامبول الى القاهرة	جارديه
رسائل من مصر من سنة ١٨٦٣ الى ١٨٦٥	ليدى دف جوردون
رسائل من مصر سنة ١٨٦٩	ليدى دف جوردون
الفلاح سنة ١٨٦٩	آبو
حياة البؤساء بمصر سنة ١٨٦٩	مارى واتلى
بين أكواخ مصر سنة ١٨٧١	مارى واتلى
الرسائل الأخيرة من مصر سنة ١٨٧٧	ليدى دف جوردون
مصر مجتازة مراحل مراحل	رونيه
الكوليرا بمصر سنة ١٨٥٠ وسنة ١٨٥٥	كولتشى
الادارة الصحية العمومية بمصر من سنة ١٨٦٠ الى ١٨٦٥	كولتشى
حوادث من التاريخ المعاصر	لوكوڤينتش
الملك العقارى بمصر	يعقوب أرتين باشا
مذكرات عن أهم الأشغال العمومية المفيدة التى عملت بالقطر المصري من أقصى القدم حتى يومنا هذا ...	لينان ده بلفون
النقود المصرية	فؤاد سلطان بك

أهم مصادر الكتاب

اسم الكتاب	اسم المؤلف
حالة مصر المالية سنة ١٨٧٤	أنونيم
فتح برزخ السويس : ايضاح ومستندات رسمية من سنة ١٨٥٥ الى ١٨٦٠	فردينان دى لسبس
رسائل ويومية ومستندات ليؤخذ منها تاريخ ترعة السويس من سنة ١٨٥٤ الى ١٨٧٠	فردينان دى لسبس
برزخ السويس وترعته	شارل رو
تاريخ مصر المالى من أيام سعيد باشا سنة١٨٥٤الى١٨٧٦	أنونيم
صاحب السعادة شريف باشا ، مصر سنة ١٨٨٧ ...	سانتيردى يوف
مصر تحت حكم اسماعيل باشا ، ميلانو سنة ١٨٨٠ ...	سانتى
بعض اعتبارات عن التعليم العام بمصر سنة ١٨٩٤ ...	يعقوب أرتين باشا
المعارف العمومية بمصر سنة ١٨٩٠	يعقوب أرتين باشا
مصر الحديثة	لورد كرومر
تراجم مصرية : اسماعيل صديق باشا وموت المفتش مصر سنة ١٨٧٩...	ب ، ل ، ه ، دى ، س
تاريخ السودان	نعوم شقير بك
الفرمانات السلطانية والأوراق الرسمية الخاصة بمصر من سنة ١٨٤٠ الى ١٨٧٩	فيليب جلاد
كيف يوزع القضاء بمصر سنة ١٨٦٦...	لوكوفيتش
الاصلاح القضائى بمصر ، المداولات والاجتماعات التى سبقته وأدت اليه (مكتبة الاستئناف المختلط) ...	—
محاكم مصر المختلطة	هيرروس

أهم مصادر الكتاب

اسم الكتاب	اسم المؤلف
اسماعيلية	بيكر باشا
الدارفور تحت ادارة جوردون باشا	مساداليا
تاريخ محمد على	كلوت بك
تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر	جوين
مصر عملا بمعاهدات سنة ١٨٤٠ وسنة ١٨٤١... ...	بوردنيانو
حملة المصريين على الحبشة	سوتزارا
شراء أسهم ترعة السويس فى نوفمبر سنة ١٨٧٥ ...	شارل . لساج
رسائل الدكتور برون محررة من مصر والاسكندرية الى المسيو مول بباريس من سنة ١٨٣٨ الى ١٨٥٤	أرتين باشا
مصر وضواحيها	لامب لاو
فى الطاعون الذى فتك بالقطر المصرى سنة ١٨٣٥ ...	جانتانى
ترعة السويس الخ	سرفنسنت هورد
مصر المسلمة والحبشة المسيحية	داى
خراب مصر...	روزستين
بيان عن حال التعليم الطبى الخ فى القطر المصرى سنة ١٨٤٩	كلوت بك
سبع سنوات فى السودان المصرى...	چيسى باشا
التعليم فى مصر	دور بك
ترجمة حياة على مبارك باشا	الدكتور درى بك
قناة السويس	محمد طلعت حرب بك
تاريخ محمد على	موربيه

تمهيـــد

كانت مصر حتى سنة ١٧٩٨ م تحت حكم الأمراء المماليك الفعلى وحكم الدولة العثمانية الاسمى . فأتت فى سنة ١٧٩٨ حملة فرنساوية تحت قيادة الجنرال بونابرت فقضت على حكم المماليك، واحتلت القطر . فعز ذلك على انجلترا . فما زالت بالدولة العثمانية حتى حملتها على إشهار الحرب على فرنسا وارسال جيش زاخر الى مصر لإخراج الجيش الفرنساوى منها . ولكن الجنرال بونابرت قضى على ذلك الجيش قضاء مبرما فى واقعة أبى قير فى ٢٥ يوليه سنة ١٧٩٩

غير أن أحوال فرنسا الداخلية والخارجيـــة ما لبثت أن اضطرت الجنرال بونابرت الى مغادرة القطر . فخابر خلفه الجنرال كليبر الانجليز والأتراك فى أمر انسحابه بجيشه من مصر والعود الى فرنسا على مراكب انجليزية . وأبرم معهم لهذا الغرض معاهدة العريش فى أوائل سنة ١٨٠٠ وسلم الصدر الأعظم يوسف باشا معظم البلاد .

ولكن الحكومة الانجليزية لاعتقادها الوهن التـام فى الجيش الفرنساوى المعقود لواءه لكليبر أبت التصديق على معاهدة العريش وأبت إلا أن يسلم الجيش الفرنساوى سلاحه فتنقله المراكب الانجليزية أسيرا الى انجلترا .

فهاج هذا الأمر ثورة الغضب والحمية فى صدر الجنرال كليبر . فأرسل الى الصدر الأعظم يوسف باشا يأمره باعادة البلاد الى الفرنساويين والارتداد الى سوريا — وكان يوسف باشا قد بلغ بجيشه العثمانى المطرية وعسكر فيها — فأبى يوسف باشا إلا استمرار الزحف الى القاهرة .

فخرج الجنرال كليبر اليـه بعشرة آلاف فرنسـاوى وهزمه هزيمـة مخجلة فى عين شمس . وعاد واسترد القطر كله .

ولكن سليمان الحلبى ما لبث أن قتـله فى ١٤ يونيه سنة ١٨٠٠ ؛ فآلت القيادة الى الجنرال منيو — وكان قد اعتنق الاسلام وتسمى عبد الله . ولم يكن من الدراية بأمور الحرب على شئ .

فاغتنمتها انجلترا فرصة وأرسلت حملة انجليزية تحت قيادة الجنرال آبر كرمبى لإخراج الفرنساويين من مصر . فتحارب الجيشان الغريبان فى ضواحى الاسكندرية — ما بين سيدى جابر والمعمورة — وانجلت المعركة عن فوز الانجليز وقتل قائدهم . فارتد الفرنساويون الى الاسكندرية وتحصنوا فيهـا . وخلف الجنرال هتشنسن القائد المقتول . فغمر الأرض حول الاسكندرية بالمياه بكسره سدّ أبى قير، وزحف بمعظم جيشه الى العاصمة . وبعد مناوشات و وقائع صغيرة وحصارات لاداعى الى ذكرها فى هذه النبذة، انتهى الأمر بانجلاء الجيش الفرنساوى عن مصر على قاعدة معاهدة العريش .

فأراد الأمراء المماليك — على ما أوجدته فى طائفتهم من ضعف عظيم حروبهم مع الفرنساويين — العود الى الاستقلال بأحكام البلاد . وأرادت الدولة العثمانية استئصال شأفتهم ليستقيم لها عود الحكم فى مصر أسوة بباقى الممالك الشاهانية .

فقام إذًا نزاع عنيف وقتـال مخيف بين الولاة المعينين على مصر من لدن الدولة العثمانية والأمراء المماليك، ودارت الحرب بينهم سجالا .

وكان قد حضر الى مصر مع الجيش العثمانى المكلف بمهمة إخراج الفرنساويين منها رجل مكدونى من أهل قولة يقال له (محمد على) ؛ فاغتنم فرصة ذلك النزاع وأخذ يتقدم على أكتاف الولاة تارة وطورا على أكتاف المماليك ، حتى أصبح من كبار زعماء الجنود . فشرع حينذاك يعمل فى الخفاء على إسقاط الولاة ويقاتل المماليك جهارا حتى آل به الأمر الى تهشيم مراكز الفريقين وفل كلمتهم . فأجمع العلماء وشعب القاهرة على اختياره أميرا على مصر فى ١٤ مايو سنة ١٨٠٥ ؛ وعضدهم فى ذلك الجنرال سيبستيانى السفير الفرنساوى فى الأستانة عملا بتوصية القنصل الفرنساوى بمصر المدعو ماتييه دى لسبس ، والد فرديناند دى لسبس صاحب قناة السويس .

فأقرت الأستانة محمدا عليا واليا على القطر فى ٩ يوليه سنة ١٨٠٥ ، فما توانى لحظة فى تثبيت مركزه ضــد دسائس تركيا ، ومساعى الانجليز وعدائهم ، وتمردات الجنود وبأس المماليك ، والاحتياج الى المــال حتى انتهى به الكفاح ، بعد عناء شديد ، الى الفوز التام . فوطد قدميه نهائيــا على السدة المصرية ؛ وقهر الانجليز وأجلى عن البلاد حملة أرسلوها اليها فى سنة ١٨٠٧ ؛ وأفنى الجنود غير النظامية فى حروب أرسلها اليها فى البلاد العربية لمقاتلة الوهابيين ، وفى السودان للبحث عن مناجم ذهب وجلب السود ؛ وفرغ من أمر المـــاليك بالمكيدة الهائلة التى دبرها لهم وجزرهم فيها بالقلعة يوم أول مارس سنة ١٨١١ ؛ وعالج مسألة المــال معالجة قطعية بأن استولى شيئا فشيئا على جميع موارد الرزق فى البلاد وعلى أطيان القطر برمتها .

حينذاك أقبل ينشئ من مصر دولة حديثة وأمة شابة جديدة . ولكنه أدرك بأن ذلك لن يتسنى له إلا اذا جمع على ولائه عواطف العالم الاسلامى ، وإلا اذا نقل

البلاد — ولو بعنف — من البيئة التى بنت القرون المنصرمة جدرانها حولها، الى بيئة جديدة تكون مصطبغة القاعدة والجدران بصبغة المدنية الغربية، اصطباغا متفقا مع روح الاسلام .

فلجمع عواطف الاســلام على ولائه هبّ يقضى على الوهابيين قضاء مبرما — والعالم الاسلامى كان يعتبرهم خوارج ومنشقين — وهبّ يخمد الدولة العثمانية المسلمة على اخماد ثورة اليونان المسيحيين . فأفلح فى الأمرين .

ولنقل مصر الى البيئة الجديدة المرغوب فيها عمل ماياتى :

(أولا) نظم البلاد اداريا على النمط الغربى .

(ثانيــا) أنشأ من أبناء البلاد جيشا زاهرا وبحرية عامرة مدربين على الطريقة الغربية، بالرغم من صعاب كانت الواحدة منها كافية لفل الحديد ودك الجبل .

(ثالثــا) جدّد بجدة المعارف، بتغييره برنامج التعليم وطريقته وفتح ميدانا جديدا للعلم أدخل الأمة فيه قسرا . فأنشأ المدارس المختلفة تترى : ابتدائية وثانوية وعالية متنوعة، وأدخل فيها التلامذة والطلبة رغم أنوفهم وأنوف أهلهم، وعلمهم فيها العلوم الوضــعية الغربية على يد أساتذة أكفاء أتى بهم من بلاد الغرب . وأرسل البعثات تلو البعثات الى المعاهد العلمية فى أوروبا لا لكى تقتبس علوم الأمم الغربية وفنونها فحسب، بل ليتخرج منهــا أساتذة يعلمون تلك العلوم لمواطنيهم بعــد عودتهم الى بلادهم .

ثم أضاف الى تجديد بجدة المعارف إقامة المعامل والمصانع فى طول البلاد وعرضها ليتمكن القطر من ترويج المصنوعات على الطراز الغربى فى داخليته — لاعتقاد

(محمد على) أن تغيير معالم البيئة المـادّية يساعد كثيرا على تغيير معالمها المعنوية — ومن الاستغناء عن الواردات الأجنبية .

(رابعـا) غطى وجه القطر بالأشغال والأعمال المفيدة وسخر فيها الأيدى تسخيرا؛ ولولا ذلك ما اشتغلت ولا تمت تلك الأعمال . فأقام السدود وقوّى الجسور و بنى ما رأى بناءه منهـا واجبا؛ وعزز القناطر واحتفر الترع العديدة وأقام عليها القناطر الحاجزة المسهلة للرى ؛ وابتنى الترسانة والأحواض لتصليح السفن؛ وشـيد القناطر الخيرية الكبرى — وهى معجزة أعماله — وأقام الحصون والقلاع؛ وأنشأ القصور والسرايات، واختط الشوارع؛ وهلم جرّا ، من الأعمـال العظيمة التى غيرت وجه القطر تغييرا محسوسا .

(خامسا) هدم الحواجز التى كانت العصور السالفة قد أقامتها بين تعامل الغرب والشرق؛ ومكن العالمين من الاختلاط معا ، لا بالاتجار الواسع فقط ، بل بالاحتكاك اليومى، وفى العادات والأخلاق والعقلية؛ ومنع كل تجاوز قد يجر ذلك الاحتكاك اليه .

(سادسا) سنّ قانونا للبلد كل موادّه متشربة بالرغبة فى فتح عصر جديد للأمة، عصر تكون المساواة فيه بين الأفراد تامة؛ ويكون الفرد فيه آمنا على حريته الشخصية من كل عبث، ما دام لا يرتكب جرما، ولا يأتى أمرا تؤاخذه عليه الشرائع .

(سابعا) فتح أذهان المصريين الى أمرين لم يكونوا ليفكروا فيهما البتة : (الأول) أن مصر والسودان قطران توأمان أبوهما النيل . فإمّا أن يدوما ملتصقين كما ولدا ، وإمّا أن يكونا متحالفين أبدا ، وإلا فللقوىّ منهما أن يجبر الثانى على إحدى هاتين الخلتين، كما أجبرت ولايات الشمال الأمريكية ولايات الجنوب على البقاء متحدة

معها، بحرب الانفصال بين سنة ١٨٦١ وسنة ١٨٦٥؛ و(الثانى) أن لمصر قومية شخصية منفصلة تمام الانفصال عن قوميات الشعوب الأخرى القاطنة فى الأقاليم التى كانت تتكون منها القومية العثمانية فى ذلك العصر. وانما فتح أذهان المصريين الى هذين الأمرين بالحربين اللتين قام بهما فى مجاهل السودان وفى سوريا والأناضول، وأفضتا الى استتباب السلطة المصرية على السودان نهائيا وعلى سوريا وإقليم اضاليا، بضع سنين.

ولكن انجلترا أبت أن تقوم على ضفاف النيل دولة مصرية قوية تجعل طريقها الى الهند غير آمنة. فألبت على (محمد على) روسيا وبروسيا والنمسا؛ وأرسلت ضدّ قواه فى سوريا حملة؛ وبذلت فى سبيل إثارة الأهلين عليه فى تلك البلاد نقودا جمة. فاضطرته الى الانسحاب من الأناضول والشام والاكتفاء بمصر. ثم استصدرت له من السلطان عبد المجيد، بالاتفاق مع الدول الأوروبية، فرمانى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ اللذين بقيا دستور الحكومة المصرية، حتى أبطلت مساعى (اسماعيل الأول) معظم نصوصهما، وأوصلت القطر الى استقلال تام لا يقيده سوى قيد الجزية السنوية.

فاقام (محمد على)، بعد هذه الحوادث، أكثر من سبع سنوات على دست الأحكام يعمل بثبات على تنفيذ مراميه؛ ويحوط الدولة الحديثة التى أنشأها بعنايته اليقظة، حتى داهمه الخرف وهو فى التاسعة والسبعين من عمره.

فخلفه ابنه الأكبر (ابراهيم باشا)، قائد الجيوش المصرية المنصورة فى الملاحم والمعامع، وقاهر الوهابيين واليونان والأتراك. ولكن ولايته لم تدم إلا ثلاثة أشهر: لأن المنون اخترمته وهو فى أجد سعيه الى إسعاد البلاد، بينما أبوه لا يزال حيا.

فأعقبه (عباس الأول) ابن أخيه طوسن المتوفى سنة ١٨١٦ — وكان أرشد ذكور الأسرة — فملك حتى سنة ١٨٥٤ ملكا حاول جهده ، فى السنين الست التى انتشر كابوسه فيها على الصدور ، أن يتنكب بمصر عن الجادة الحديثة التى أدخلها فيها جدّه العظيم (محمد على)، ليعود بها الى دياجير العصور الوسطى المدلهمة .

ولكنه قتل، وهو فى ريعان رجولته . وخلفه على العرش عمه (محمد سعيد باشا) ابن (محمد على) العظيم . فملك تسع سنوات كانت كلها خيرا على البلاد وسعادة . ولولا أنه أثقل كاهل الحكومة المصرية ببعض نصوص تجاوزية فى الامتياز الذى منحه لفردينان دى لسبس لإنشاء قناة السويس ، وبالضائقة المالية التى جرها إسرافه على موظفيه ومستخدميه، بالدينين — السائر والمسجل — المركبين على عاتق البلاد والبالغين معا ما يقرب من أحد عشر مليونا ونصف مليون من الجنيهات ، واللذين لم يكن لهما مقابل من أعمال عمومية نافعة، لعدّت سنوات ملكه التسع العصر الذهبى فى تاريخ مصر الحديث .

وكانت بنيته القوية لما ارتقى سدّة الامارة تبشر بعمر طويل ؛ ولكن إسرافه فى اللذات قتله، هو أيضا، وهو فى الأربعين من سنه . فخلفه (اسماعيل الأول) ابن أخيه (ابراهيم) العظيم . وهو الذى يسرد كتابنا هذا تاريخ مصر فى عهده !

الجزء الأوّل

السَّحَر

الفصل الأول

وفاة محمد سعيد باشا (١)

توافق الناس والزمان * فحيث كان الزمان كانوا

عود سعيد باشا

عاد محمد سعيد باشا ، والى مصر ، من أوروبا ، فى أواخر سنة ١٨٦٢ الى الاسكندرية ، والمرض الذى ذهب الى بلاد الغرب ، ليتطبب منه ، على يد نطس أطبائها ، قد تمكن من حياته ، تمكنا ، سمم كل ينابيعها . فبات ميؤسا من نجاته : وأخذ الموت ينسج أكفانه . ويسدل حوله ظله .

وكما أن الناس ، حين تميل الشمس الى الغروب ، يأخذون فى الشخوص اليها ويرقبون مغيبها ، وتجيش العواطف فى صدر كل منهم طبقا لميوله وآماله ، فهكذا كان المصريون ومستوطنو مصر ، والذين تربطهم بها مصالح ، ينظرون الى مغيب حياة محمد سعيد باشا ، وتواريها وراء أفق هذا العالم المنظور ، بأعين تختلج فيها عواطف القلوب المختلفة .

فالأفاقون الذين احتاطوا بالأمير المحتضر ، أيام كانت زهرة حياته وصولته يانعة ، فأثروا من إسرافه واعتزوا من هواه ، كانوا ينظرون الى دخوله فى حشرجة الموت ، وقلوبهم شاعرة بأن انقلاب ظهر المجن لهم بات قريبا ، وأن الأوان آن ليقتلعوا خيامهم من الأرض المصرية ويقصدوا أقطارا غيرها .

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "تاريخ مصر فى عهد اسماعيل" لمؤلف الايطالى ف . سانى ، و"مصر الخديوى" لأدون دى ليون ، و"إماطة اللثام عن أسرار مصر" للكاتبة أرلب أدرار ، و"الكافى" لميخائيل بك شاروبيم .

والبطانة التي لم تحط به إلا لأنه الأمير والحاكم وولي النعم ، ما رأته يحتضر وتأكدت من أنه ، لا محالة ، ميّت إلا وولت وجهها شطر الشمس المنتظر شروقها لأنها شمس من سيصبح الأمير والحاكم وولي النعم .

والذين أحاطوا بمحمد سعيد باشا ، ليرتكنوا عليه في أعمال نافعة أقدموا عليها ، ومشروعات جليلة أخرجوا بعضها الى حيز الوجود ، وتعلقت آمالهم في إخراج الباقي منها ، الى الحيز عينه ، بحياة الرجل المائت ، إنما كانوا ينظرون الى زواله ، وقلوبهم واجفة ، وآمالهم مضطربة ، لا يدرون ما المصير .

والشعب المصري ، الذي رأى من الوالي المولّى حبا خاصا له ، واعتناء كبيرا بمصالحه ، ورغبة حقيقية في تحسين أحواله ، وتخفيف أثقاله ، ورأى منه إقبالا على إحياء اللغة العربية وإحلالها في دوائر الحكومة محلا رسميا ؛ والجيش المصري الذي كان محط انتباهه ومعزته ، ووجد نعيم الحياة تحت لباس جنديته ، كانا ينظران من بعيد الى تصاعد أواخر أنفاس الأمير المحتضر ، والقلب حزين مكتئب ، والنفس ضارعة الى الله أن يحذو الخلف حذو السلف ، وأن تكون الأيام التالية ظُهر الخير ، اذا صح اعتبار الأيام المنصرمة بخره .

وأما الرجال المحافظون المتمسكون بالتقاليد العباسية ، الراغبون عن كل عين لتفجر في مصر المدنية الغربية ، وعن كل طريق يمهد لها ؛ الناقمون على محمد سعيد باشا تركه سياسة سلفه ، للسير في خطوات (محمد علي) أبيه العظيم ، فإنهم كانوا ينظرون إلى احتضار ذلك الأمير ، نظرة القليل الصبر ، ويرقبون عن كثب ، ساعة لفظه نفسه الأخير ، معللين الأنفس بعود العهد القديم الى البزوغ من وراء سرير موته ، لاعتقادهم أن مذهب الخلف مذهبهم ، وأن (اسماعيل) يكره ما يكرهون ويحب ما يحبون .

وأما (اسماعيل) نفسه، فإنه مذ تأكد أن رقدة عمه لرقدة لا يعقبها قيام؛ وأن الموت بات محتما، بالرغم من أن شجرة العمر لم تثقلها السنون، ساورته الانفعالات الطبيعية التي تساور كل إنسان في مركزه، وأخذ ينتظر وهو في القاهرة، أن ترد عليه الأنباء المبشرة بارتقائه سدّة جده . الباشا العظيم !

وكانت قد جرت العادة أن ينعم بلقب (بك) على أول من يحمل إلى الوالي الجديد خبر صيرورة العرش المصري إليه؛ وأن ينعم عليه بالباشوية إذا كان بيكا .

بسى بك والمستخدم والبشرى

فلم يغادر (بسى بك) مدير المخابرات التلغرافية، عدته، ثمان وأربعين ساعة؛ لكي يكون أول المبشرين، فيصبح باشا؛ ولكن النعاس غلبه في نهاية الأمر؛ فاستدعى أحد صغار موظفي مصلحته، وأمره بالقيام بجانب العدة، ريثما يذهب، هو، إلى مخدعه وينام قليلا؛ وبالإسراع إلى إيقاظه حال ورود إشارة برقية من الاسكندرية تنبئ بانتقال محمد سعيد باشا إلى دار البقاء . ووعده بجائزة، قدرها خمسمائة فرنك مقابل ذلك . ثم ذهب الى مخدعه، ونام على سريره وهو بلباس العمل .

ولم يكن الموظف الصغير الذى أنابه عنه، يجهل عادة الإنعام التي ذكرناها — فلما انتصف الليل بين اليوم السابع عشر واليوم الثامن عشر من شهر يناير سنة ١٨٦٣، وردت من الاسكندرية الإشارة البرقية المنتظرة بفارغ الصبر . فتلقاها ذلك الموظف الصغير وأسرع بها الى سراى الأمير (اسماعيل) وطلب المثول بين يديه .

وكان (اسماعيل) لا يزال جالسا في قاعة استقباله، سهران، يحيط به رجاله وتسامره هواجسه .

فلما رفع اليه طلب ذلك الموظف، أمر بإدخاله حالا، فأدخل، وأحدقت به أنظار الجميع .

فجثا الرجل أمامه وسلمه الاشارة البرقية الواردة . فقرأها (اسماعيل) ، وما أتى على ما دوّن فيها ، إلا ونهض والفرح منتشر على محياه — فوقعت الاشارة من يده — وشكر الله بصوت عال على ما أنعم به عليه من رفعه الى سدّة مصر السنية . ثم ترحم على عمه ترحما طويلا .

فشاركه رجاله المحيطون به فى فرحه ، وتصاعدت دعواتهم له بطول البقاء ودوام العز ، وأخذوا يهنئونه ويهنئ بعضهم بعضا .

ثم نظر (اسماعيل) الى الموظف الجاثى أمامه ، (والذى كان قد التقط الاشارة البرقية حالما وقعت من يد مولاه ، ووضعها فى جيبه) . وتبسم وقال : "انهض يا بك"! وبعد أن حباه نفحة من المال أذن له بالانصراف .

فعاد الموظف مسرعا الى مصلحة التلغرافات ، لرغبته فى الحصول على جائزة الخمسمائة فرنك التى وعد بها ، زيادة على الذهب الذى أصابه ؛ ودخل بتلك الاشارة على رئيسه ، بسى بك ، وأيقظه وسلمها اليه .

فتناولها بسى بك وقرأها . ثم فتح كيسه بسرعة وأعطى الرجل المبلغ الذى وعده به . ثم أسرع بالرسالة الى سراى الأمير (اسماعيل) ، وهو يرى أنه قد أصبح باشا ، وتتلذذ نفسه بذلك .

فلما دخل على الأمير ، وعرض عليه الاشارة ، قابله (اسماعيل) بفتور وقال : "لقد أصبح هذا لدينا خبرا قديما !" .

فأدرك الرجل أن موظفه خانه ، وسبقه الى استجلاء أنوار الشمس المشرقة ونعمها ، ثم ضحك عليه واستخلص منه خمسمائة فرنك . فاستشاط غضبا ونقمة ، وعاد الى مصلحته ، واستدعى ذلك المكير الماكر ، وأنذلت عليه .

فأوقفه الموظف عند حدّه، قائلا : "صه ! فإني أصبحت بيكا مثلك ! " .

هكذا أضاع بسى بك ثمرة سهره ثمانيا وأربعين ساعة ، بعدم تجلده على الاستمرار ساهرا ، بضع سويعات أخرى ! [(١)]

إعلان موت محمد سعيد باشا وارتقاء اسماعيل العرش

وما نشرت المدافع ، المطلقة من قلعة الجبـل ، الخبر في أنحاء العاصمة ، وأعلمت سكانها بغروب شمس حياة محمد سعيد باشا ، وشروق شمس حكم (اسماعيل باشا) ، إلا وأسرع كبار القوم ووجوه البلد وقناصـل الدول بمصر الى سراى هـذا الأمير وهنؤوه ، وتمنوا له ملكا طويلا سعيدا .

وما بزغ نهار الثامن عشر من شهر يناير ، إلا وورد الى العاصمة آخر من كان قد بقي حول سرير الوالي المحتضر في الاسكندرية ، وفارقه حالما فارقتـه الروح ، وأسرع هو أيضا الى سراى الوالي الجديد ، ليقدّم له فروض عبوديته ، ويلتمس من محظوظيته ، نعمته .

ولم يبق بجانب جثة من كانت كلمتـه بالأمس حياة وموتا إلا فرنساوى يقال له المسيو براڤيه ، كان صديق المتوفى الحميم [(٢)] .

وبينما تعـدّ في مصر معدّات الاحتفال بارتقاء الوالي الجديد كرسى أبيه وجدّه ، صدرت الأوامر الى أولى الشأن في الاسكندرية ، بالاسراع الى مواراة محمد سعيد باشا التراب ، لكيلا ينشر الناسـور ، الذى قتله ، الفساد في جثته بسرعة فتذهب الرائحة

---

(١) أنظر : "مصر الخديوى" لأدون دى ليون ص ١٥٩ و ١٦٠ ، و "إماطة اللثام عن أسرار مصر" لأوليب أدوار ، ص ١٦٣ و ١٦٤ ؛ وانظر : "تاريخ مصر في عهد اسماعيل" لماك كون ، ص ١٩ في الحاشية .

(٢) أنظر : "إماطة اللثام عن أسرار مصر" ص ١٦١

الكريهة التي قد تنبعث عنه، بالمهابة الواجبة لمقامه السامي . وقضت تلك الأوامر بأن يكون مدفن الوالي المتوفى بجانب مدفن إسكندر المقدوني العظيم ومدافن البطالسة الكرام، إجلالا له، ولكي يكتسب، من ذلك الجوار الساطع، حقا أمام أعين الأجيال المقبلة، في أن تظلله سحابة الفخار المنتشرة حول قبور الصالحين من أولئك العواهل الأماجد[1] .

فامتثل ذوو الشأن بالاسكندرية تلك الأوامر، ووورِيت جثة محمد سعيد باشا في مرقده الأبدي، في الروضة المسوّرة الكائنة في سفح قلعة الديماس بجوار المسجد المعروف بمسجد نبي الله دانيال — ونودي بالقلعة بمصر بولاية (اسماعيل) ابن أخيه .

فتزينت المدن والبنادر ثلاث ليال، وأقيمت الولائم والأفراح، وفرّقت سمو الأميرة أم (اسماعيل) الهدايا النفيسة على أرباب الدولة والعلماء والمشايخ، وأقامت الأدعية في المساجد أياما : ورسمت بترميم بعض أضرحة الأولياء والصالحين من مالها الخاص[2] .

---

(١) "إماطة اللثام عن أسرار مصر" ص ١٦١، وكان (سعيدباشا) في أشهر حياته الأخيرة، حينما أحس بدنو أجله قد أنشأ لنفسه ضريحا فخما بالقرب من القناطر الخيرية . ولكن (اسماعيل) فالأسباب المذكورة في المتن لا للأسباب التي تذكرها مدام أدوار أمر بدفنه بالاسكندرية . أنظر : ماك كون ص ١٦ من "مصر في عهد اسماعيل" .

(٢) أنظر : "الكافي" المجلد الأخير، ص ١٣٨ طبعة بولاق سنة ١٩٠٠

الفصـــل الثـانى [1]

الأمير (اسماعيل)

واذا رأيتَ من الهلال نموَّهُ * أيقنتَ أن سيكون بَدْرا كاملا

نشأة اسماعيل وتربيته

هو ثانى ثلاثة أنجال البطل المغوار، والقائد المقدام، ابراهيم باشا، ابن محيى الديار المصرية، الباشا العظيم والغازى المهيب، الأمير (محمد على) المكدونى مولدا، والمصرى قلبا ومطامع وجهادا .

ولد فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٠، على أصح تقدير، فى قصر المسافرخانه، بمصر، ومن المؤرخين من يجعل مولده فى ١٥ أو ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٢٧ — من والدة غير والدتى أخويه الاثنين : البرنس أحمد رأفت والبرنس مصطفى فاضل : وتربى فى حجر والده وبحياطة جده، فى المدرسة الخصوصية التى أنشأها فى القصر العينى (محمد على باشا) لتربية الأمراء أولاده الصغار وأولاد أولاده .

فتعلم (اسماعيل) فيهـا، على يد نخبة من مهرة الأساتذة، مبادئ العـلوم واللغات العربية والتركية والفارسية، ونزرا يسيرا من الرياضيات والطبيعيات .

ذهابه الى فيينا فالى باريس

ولكنه أصيب برمد صديدى، لم تفتأ آثاره، بعـد زواله، تؤلم جفونه . وعجز الأطباء بمصر عن مداواته . فأرسل الى فيينا، وهو فى الرابعة عشرة من عمره، ليعالج فيها . ويربى، فى الوقت عينه، تربية أوروبية .

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "تاريخ مصر القديم والحديث" للكونت اردسكل، و"مصر فى عهد اسماعيل" لسانق، و"مصر فى عهد سـعيد" لمربو، و"مصر فى عهد اسماعيل" لمـالك كون، و"مصر الخديوى" لأدرن دى ليون، و"رسائل عن مصر" لسنت هيلير، و"تاريخ مصر الحديث" لجورجى بك زيدان .



فقضى هناك عامين تحسنت صحته فيهما تحسنا بينا، وفارق الألم جفونه . فأمر جدّه بانتقاله الى المدرسة المصرية فى باريس . وهى دار تربية أسسها فى تلك العاصمة (محمد على) عينه — عملا بنصائح فرنساوى يقال له المسيو جومار — للنشأة المصرية اللبيبة، وأرسل اليها ولديه الأميرين حليم وحسين والأمير أحمد ولد ابراهيم ابنه مع نخبة من شبان مصر الأذكياء ، منهم شريف باشا، ومراد باشا ، وغيرهما ، تحت رياسة وجيه أرمنى اسمه اسطفان بك، وإدارة وكيل له اسمه خليل افندى تسيرا كيان .

فانتقل الأمير (اسماعيل) اليها ، وهو فى السادسة عشرة من عمره . وتبارى على مقاعدها، وفى مضمار تعليمها ، مع أذكى أولئك الشبان وأكثرهم نشاطاً . وبرع على الأخص فى علم الهندسة وفى فنى التخطيط والرسم؛ وأتقن، إتقانا تاما، اللغة الفرنساوية، والطبيعيات والرياضيات .

عودته الى مصر

فلما أتم علومه المدرسية ، عاد الى القطر المصرى ؛ وكان والده الفارس المهيب قد استلم زمام الحكم فيه، وأخذ يظهر للملأ أن كفاءته الادارية لا تقل عن كفاءته الحربية .

فشرع الأمير (اسماعيل) يتعلم، فى مدرسة أبيه الحازم، ضروب الحكم وفنون الادارة ، ويعلل نفسه بالنبوغ فيها ، نبوغه فى سائر العلوم التى تلقاها، كما أنه أخذ يتشرب لبان الأحكام القائمة على قاعدة التطور طبقاً لمقتضيات الأيام .

ولكن المرض، الذى كان قد أنشب أنيابه إنشابا أليما، فى أحشاء ابراهيم باشا لم يمهله كثيرا ، ولم يرحم القطر المصرى الذى باتت آماله كلها فى تحسين أحواله ، وترقية شؤونه ، وسعادة أيامه، متعلقة بأذيال تلك الحياة الثمينة . فحصد الموت عمر

موت أبيه

قاهر (نزيب) ، بعد عود ابنه الأمير (اسماعيل) الى مصر بقليل ؛ وغادر أولاد ذلك الرجل العظيم الثلاثة ، حزانى ، كسيرى الفؤاد ، بالرغم من الثروة الواسعة المخلفة لهم .

وانما كان حزنهم وانكسار فؤادهم مسببين لهم ، أولا : من فقدانهم أبا ، قلما جادت بمثله لغيرهم الأيام ، ثانيا : من تحكم الداء ، العضال ، فى جسم (محمد على) العظيم وعقله ، بحيث أحرمهم مؤاساته فى ذلك المصاب وأعوزهم تعضيده ، وثالثا : لأن ارتقاء ابن عمهم (عباس الأول) السدّة المصرية ، مع ما اشتهر عنه من الجفاء لوالدهم جفاء حمل ابراهيم باشا فى حياته على إبعاده الى مكة المكرمة[1] ، لم يكن من شأنه أن يلهمهم الصبر ، ويحل من قلوبهم ، محل بلسم العزاء الذى كانت قلوبهم محتاجة اليـــه .

غير أنهم تقوّوا وتجلدوا ، وبذلوا مجهودهم ليكونوا مع الوالى الجديد على أتم ما يرام من الصفاء .

ولما كان الأمير (اسماعيل) لايزال يافعا ، وقليل الحنكة فى الأشغال المالية ، عهد النظر فى شؤون دائرته الى إدارة خاصة ، باشرتها برهة مباشرة لم ترضه الرضا كله . فشمر عن ساعد الحزم والجد وأخذ زمام تلك الادارة بيده ؛ فنجحت أموره نجاحا باهرا ، وازدادت ثروته زيادة عظيمة .

وكانت له فى الصعيد الأطيان الشاسعة ، من التى يزرع فيها قصب السكر وتأتى بمحصول جيد منـه . فأقبل على تحسين زراعتها تحسينا ضاعف محصولها . وأوجد فى تلك الأصقاع ، معملا بخاريا لتكرير السكر ، على مثال المعامل الانجليزية الأولى .

(١) أنظر : "إماطة اللثام عن أسرار مصر" ص ١٣٦

موت جده محمد علي

وبينما هو موجه كل اهتمامه الى أشغاله هذه الخصوصية، ومكب عليها بكل نشاط نفسه النشيطة، إذا بملك الموت نزل مرة أخرى، وقبض بالاسكندرية، بقصر رأس التين، روح (محمد علي) المنزوي عن العالم!

فما واروه التراب في مسجده الرخامي المرمري الذي أنشأه على جبين قلعة الجبل، الا وقام نزاع بين (عباس) و(سعيد) مبنيّ على اختلاف في تقسيم تركته.

النزاع بين عباس وباقي الأمراء

ولما كان الحق في جانب (سعيد)، وكانت مصلحته مصلحة عموم الأسرة؛ وكانت دعاوى عباس من شأنها أن تذهب، فيما لو حققت، بمعظم ثروة البيت العلوي، انحاز سائر الأمراء، وفي جملتهم (اسماعيل)، الى (سعيد) وأخذوا يقاومون مطامع (عباس) المقاومة كلها.

فكبر النفور بين الطرفين، وبات موقف المقاومين حرجا، لأن (العباس) لم يكن يحجم عن ارتكاب جريمة عائلية. والكل كان يعلم أنه حاول قتل عمته، الأميرة زهره باشا، الشهيرة بنازلي هانم، أرملة محمد بك الدفتردار. لولا أن أهل قصرها تمكنوا من تهريبها[1].

ولكن الأمراء، و(اسماعيل) في مقدّمتهم، لم يكونوا ليرهبوا سطوة ذلك العاتي. وأخذوا يكاتبون في شأن دعواهم الباب العالي، ملحين عليه الإلحاح الوحيد المفهوم لديه، بإنصافهم.

اتهام اسماعيل بقتل خادمه

فوقع في خلد (عباس) الإقدام على عمل يلقي الرعب في قلوبهم ويرعد فرائصهم ويجعلهم يعتبرون بما يجري لواحد منهم. فاتهم الأمير (اسماعيل) بقتل أحد خدمه؛

(١) أنظر: "إماطة اللثام عن أسرار مصر" ص ١٣٦

وأراد أخذه بجريرة تلك التهمة، كأنمـا قتل خادم كان أمرا ذا شأن فى نظر عباس فى تلك الأيام[1] .

ولكن الأمير (اسماعيل) لم يجد صعوبة فى دحض تلك التهمة والخروج منها سليما، على أنه اتخذ لنفسه عبرة ، واعتبر بها الأمراء كذلك . فقر رأيهم جميعا ، على مغادرة القطر المصرى ، والذهاب الى الأستانة ليعرضوا أمرهم على السـلطان ويستنصفوه من قريبهم المغتصب العاتى . وذهبوا اليها .

فصدرت إرادة السلطان عبد المجيد بانفاذ فؤاد افندى — وهو الذى أصبح فيما بعد فؤاد باشا الطائر الصيت — وجودت افندى — الذى أصبح فيما بعد، جودت باشا، وآشتهر بتآليفه التاريخية وغيرها — إلى مصر ليسوّيا الخلاف ، ويصلحا بين أفراد الأسرة العلوية الكريمة .

تسوية الخلاف

فأتيا، ونجحا فى مهمتهما . فعاد الأمراء إلى مصر إلا (اسماعيل) ، فانه فضـل البقاء فى الأسـتانة على الرجوع إلى قطر يحكمه (عباس) قطر، قد يجد فيه عقارب وحيات تحت قدميه .

فحفه عبد المجيد بعنايته، وأنعم عليه برتبة الباشوية الرفيعة، وعينه عضوا فى مجلس أحكام الدولة العلية .

قتل عباس وعودة اسماعيل

فاشتهر الأمير (اسماعيل) فى وظيفته هذه ، ببعد النظر وصائب النصيحة . ولبث فيهـا ، والحرب قائمة بين تركيا وروسيا، ولم يعد إلى مصر إلا بعد أن قتل (عباسا)

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٠

في سرايه ببنها العسل ، المملوكان اللذان ارسلتهما بهذه المهمة إلى مصر الأميره نازلى هانم عمته الناقمة عليه[1] — يوليو سنة ١٨٥٤ —

فولاه عمه محمد سعيد باشا رئاسة مجلس الأحكام المصرى الأعلى . فأهتم بشأنه أعظم اهتمام ونظمه على مثال مجلس أحكام الدولة العلية .

إيفاده الى أوربا من لدن سعيد بمهمة سرية

وفى سنة ١٨٥٥ ، أوفده سعيد إلى أوروبا بمهمة سرية لا يعلم التاريخ ماهى . ولكنه يظنها مختصة بالسعى إلى توسيع نطاق الاستقلال المصرى الداخلى ، عقب فوز الجنود المتحالفة ، التى منها الحملة المصرية ، على جنود الروس ، فوق ربى بحيث جزيرة القرم . وزوده بكتابين خاصين مرسلين منه إلى الامبراطور نابليون الثالث والى البابا پيس التاسع ، ليسلمهما إياهما يدا بيد[2] .

فقام الأمير (اسماعيل) بتلك المهمة ، قياما رفع شأنه فى أعين العاهل الفرنساوى والحبر الرومانى ، وأوجب ممنونية محمد سعيد له .

أما العاهل الفرنساوى فانه — بعد أن وقف منه على دقائق الادارة المصرية وحركة تطور المدنية فى القطر المصرى . بالنسبة لتزايد نزوح الجاليات الأجنبية اليه — وعده بالنظر فيما اقترحه عليه من توسيع نطاق الاستقلال الداخلى بمصر فى مؤتمر الصلح المقبل ، اذا ما وجد الى ذلك سبيلا .

(١) أنظر : "إماطة اللثام عن أسرار مصر" ص ١٤٣ وما يليها . على أن الرواة اختلفوا فى حقيقة مقتله . فنهم من اتهم السلطان عبد المجيد به ، ومنهم من جعله بتدبير من بعض نسائه الخ . أنظر : "مصر فى عهد إسماعيل" لماك كون ص ١٠ ، و "مصر الخديوى" لأدون دى ليون ص ٨٧ ، و "رسائل عن مصر الحديثة" لجليون دنجلار ، ص ٦٢

(٢) أنظر : ماك كون "مصر فى عهد اسماعيل" ص ٢٠ ، ودانيس : "اسماعيل باشا" ص ٣

وأما الحبر الرومانى — وكان لشخصه، فى تلك الأيام، منزلة سامية : أولا بسبب مركزه؛ ثم للمشهور عن ميوله وفضائله ؛ وأخيرا بسبب صداقة نابليون الثالث له — فانه قبل هدايا ضيفه، بممنونية عظمى، وأحتفى به حفاوة فائقة؛ ووعده بمساعدته جهد الطاقة والاستطاعة خيرا؛ ورجاه أن يرفع إلى سدّة عمه السنية وصيته بالاكليرس الكاثوليكى والكاثوليكيين المصريين إحسانا .

فلما عاد الأمير (اسماعيل) إلى مصر، وجد من مظاهر شكر عمه له، ما أثلج صدره، وأنساه مشاق سفره .

وفى مايو سنة ١٨٥٨، أقام محمد سعيد باشا حفلة حافلة فى الاسكندرية — وكانت حفلات ذلك الوالى عديدة فخمة — ودعا إليها جميع أمراء بيته العالى؛ سواء فى ذلك الذين كانوا فى الاسكندرية، والذين كانوا بمصر أو غيرها من الجهات .

فلبى الأمراء الدعوة ؛ وفى مقدّمتهم أحمد باشا رأفت أكبر أولاد إبراهيم باشا ؛ وحليم باشا أصغر أنجال (محمد على) واعتذر الأمير (اسماعيل)، لأنه كان متوعك المزاج .

كارثة كفر الزيات

وقد كان توعك مزاجه فى ذلك الظرف، أمرا ساقه إليه حسن الحظ : فإنه لما انقضت الحفلة عاد الأميران السابق ذكرهما إلى مصر بقطار خاص مع حاشيتهما ورجالها . فوقعت العربة التى كانت تقلهما فى النيل، عند كفر الزيات . فغرق الأمير أحمد باشا ونجا الأمير حليم باشا .

فأصبح الأمير (اسماعيل) ولىّ عهد السدّة المصرية؛ لأنه بات أرشد رجال البيت العلوى بعد موت أحمد باشا أخيه الأكبر .

وقد اختلفت فى سبب تلك الكارثة الروايات . فمن قائل إن الكوبرى نسى مفتوحا سهوا فسقط القطار فى النيل عند ما بلغه، لأن السائق لم يتمكن من إيقافه؛ ومن قائل

— وهو الأقرب الى الصدق : لأن كوبرى كفر الزيات لم يكن قد أنشئ بعد — إن القطارات كانت ، فى ذلك العهد ، تجتاز النيل عند كفر الزيات ، فى معدية تنقل عرباتها ، ثلاثا ثلاثا ، مع ترك الخيار للركاب فى النزول اتقاء للخطر ، أو العبور فيها ، وأن الأميرين — وكانا معا فى عربة واحدة — خُيّرا فأبيا إلا البقاء فى العربة وعبور النهر وهى تقلهما ، وأن المنوط بهم أمر نقل العربات إلى المعدّية دفعوا بعربتهما بقوّة إليها إظهارا لنشاطهم وغيرتهم ، فتدحرجت عنها إلى النهر وغرقت فيه . أما أحمد — وكان بدينا — فلم يستطع الوثوب من نافذة العربة إلى المـاء ، فأخرج ميتا مخنوقا ، وأما حليم — وكان خفيف الجسم ، متين العضلات — فإنه وثب من النافذة إلى المـاء وأجتازه سباحة [1] .

ولكن النميمة — وكان ذلك بدء قيامها ، ولكم حاولت ، فيما بعـد ، تسوء سمعة (اسماعيل) وطمس معالم فخره ومجده — أبت إلا أن تغتنمها فرصة لتنفث عليه وعلى عمه سعيد سمومها وتحاول تعكير مياه الصفاء ، والتوادد بينهما [2] .

غير أن الأميرين لم يباليا ، فى نقاوة ضميرهما ، بما أذاعته الألسنة الشريرة حولهما . وظهر ذلك جليا فى أعمالهما .

قائمقامية اسماعيل الأولى

فان محمد سعيد باشا ، حينما سافر إلى سوريا زائرا فى سنة ١٨٥٩ (ومكث فى بيروت ثلاثة أيام ، نزل فيها ضيفا كريما على وجهاء المدينة ، وكان فى أثناء مروره فى الطرقات ، ينثر الذهب على الناس) ، عهد فى قائمقامية الولاية : مدّة غيابه الى ابن أخيه الأمير (إسماعيل) . فدل ذلك على مقدار ثقته به وباخلاصه [3] .

(١) أنظر : ماك كون "مصر فى عهد اسماعيل" ص ١٨ ، و "مصر الخديوى" لأدون دى ليون ص ١٥٤ و ١٥٥

(٢) أنظر على الأخص : "الكافى" لشاروبيم بك ج ٤ ص ١٣٦ و ١٣٧ طبعة بولاق الأميرية سنة ١٩٠٠

(٣) أنظر : "تاريخ مصر الحديث" لجورجى بك زيدان ج ٢ ص ٢٠٢

كذلك حينما قصد البلاد الحجازية لتأدية فريضة الحج فى أوائل ســنة ١٨٦١ ، أقامه نائبا عنه وقائما مقامه . وسرّ جدًا من الكيفية التى أدّى بها الأمير (إسماعيل) واجبه . وأظهر له امتنانه حين عودته ، بتقليده قيادة أربعــة عشر ألف عسكرى ، وبتعيينه سردارا عاما للجيش المصرى ؛ وعهد إليه فى إخماد ثورة بعض القبائل المتمرّدة على حدود السودان .

والنائبـــة

سرداريته للجيش المصرى

إخماد فتنة القبائل الثائرة على حدود السودان

فقام الأمير (اسمـاعيل) بهذه المهمة خير قيام : لأنه تمكن بحسن دهائه وفطنته من تسكين نيران تلك الفتنة بدون سفك نقطة دم واحدة[1] .

ولمـا أحس محمد سعيد باشا بأوّل وخزات الداء الأليم ، الذى قضى فيما بعد على حياته ، وشعر بأنامله تهدم بسرعة هيكل جسمه القوى ، وعزم على السفر إلى أوروبا للتطبب منه ، فى أواخر صيف ســنة ١٨٦١ ، عهد أيضا بالنيابة عنه فى كرسى ولايته ، إلى ابن أخيه الأمير (اسماعيل) : كأنه كان شاعرا أن الموت بات قاب قوسين أو أدنى ؛ وأنه يجدر به أن يقدم ، لولى عهده ، الفرص التى تمكنه من تعلم شؤون الحكم ، قبل التلبس ، لنفسه ، بواجبات أعبائه .

غير أن أطباء أوروبا لم يتمكنوا ، أكثر من أطباء مصر ، من التغلب على داء سعيد العضال . فعاد الرجل إلى مصر ، وهو يائس من الحياة . وما لبث أن فارقها غير باك عليها ، تاركا ثروته القليلة ، نسبيا ، لابنه الأمير طوسون وأرملته الأميرة أنجا هانم البديعة الجمال ، ومخلفا ملكه لابن أخيه (اسماعيل باشا) .

---

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لمـاككون ص ٢٠

الفصل الثـالث

سمو الوالى (اسمـاعيل[1] باشـا)

وإذا سألتَ عن الكرام وجدتَنِى * كالشمس لا تخفى بكل مكان

وصف اسماعيل لدى ارتقائه العرش

وكان عمره، عند ارتقائه السدّة المصرية، اثنين وثلاثين عاما وسبعة عشر يوما : أو ما يقرب من ثلاث وثلاثين سنة قمرية .

فكان، والحالة هـذه، فى ريعان حياته وظهر أيامه : ناضج الفكر والتصوّر ؛ يانع الجسم؛ ممتلئه؛ زاهر البنية؛ قويا؛ ربعـة القامة ؛ عريض الجبهة؛ كثيث اللحية والشارب والحاجبين؛ متلألئهما، كأنهما من ذهب الجنيهات؛ وكانت عيناه تتقدان حدّة وذكاء مع قليل ميل نحو الحول، من أثر الرمد الصديدى الذى مُنِى به فى حداثته، وانجلى عن إبقاء إحدى عينيه أصغر قليلا من الأخرى .

وكان، اذا حادث إنسانا، كسر على عينـه اليمنى، وشخص الى محدثه باليسرى، شخوصا مزعجا، لشـدّة تألقها : كأنه يريد أن يجتلى أعماق أفكاره، بالنور الساطع المنبعث عنها .

وبلغه، مرة، أن أحد القناصل العامة، قال، بعـد مثوله بين يديه ومحادثتـه وانصرافه : « إنه إنمـا ينظر بعين ويسمع بالأخرى » . فقال : « وانى لأفكر بالاثنين معا »[2] .

(١) أهم مصادر هـذا الفصل : "مصر تحت حكم اسماعيل" لسانق، و"خديو يون و باشوات" لمو برلى بل و"مصر واسماعيل باشا" لساكر يه وأوتر يون، و"مصر القديمة والحديثة" لأودسكالكى، و"مصر فى عهد اسماعيل" لمـاك كون .

(٢) أنظر : "خديو يون و باشوات" لمو برلى بل ص ٦

وكان عظيم الهيبة ؛ جليل المقـام . ولا غرابة : فإنه ابن (ابراهيم) وحفيـد (محمد على) . والهيبة كانت ميزة كل حركاتهما وسكناتهما . والجلال كان يحف بهما كأنه ظلهما الظليل .

وكان حسن الفراسة ، يدرك ، حالا ، ما انطوت عليـه سريرة محادثه . ولكنه كان أيضا حسن الظن بالناس ، لاسيما بالأجانب وأفراد الجاليات الغربية : فأدى ذلك الى جملة أضرار أصابتـه وأصابت بلاده . لأن عدد المخلصين اليـه الولاء فى خدمتهم ، من أولئك الأجانب ، لم يتجاوز — على كثرتهم — عدد الأصابع .

وكان كبير النفس ، عالى الهمة ؛ يشعر شعورا عميقا بأن كونه ابن (ابراهيم باشا) الأمير الذى قاتل فى قارات العالم القديم الثلاث ، ليوطد دعائم ملك مصر ، ويوسع نطاقه ؛ ثم تمنى ، حينما آلت اليه أزمّة الأحكام ، لو يمنّ الله عليه بعمر طويل ، ليتمكن من السير بمصر ، بخطوات واسعة ، فى مضمار المدنية الغربية والرقىّ العصرى ؛ وكونه حفيد (محمد على) ، الباشا العظيم ، الذى أخرج مصر من بطن العدم الى عالم الحياة ؛ ومن حضيض الذل الى عرش السـيادة ؛ وسدّد خطاها فى سبيل العمل وميدان الفخار ، نيفا وأربعين عاما ، يجعلانه محط آمال تاريخية عظيمة يحتم عليه تحقيقها ؛ ويوجبان عليه أعمالا صاعدة ، لا مندوحة له من الإقدام عليها .

فوضع نصب عينيه ، حالمـا انفتح عصر ملكه أمامه ، الجرى على خطة تجعـل التاريخ يضعه فى صف جدّه وأبيـه ، وينعته بنعتهما . فيقول : (اسماعيل العظيم) ابن (ابراهيم العظيم) ابن (محمد على العظيم) .

وصمم على تنفيذ تلك الخطة ، وعدم الحياد عنها ، مهما تكاثرت فى سبيله العقبات

ومهما اضطرته صروف الأيام الى اللين ، موقتا ؛ والتظاهر بعكس ما يرمى اليه من الأغراض البعيدة .

مراميه

تلك الخطة كانت ترمى :

(أوّلا) الى السير بمصر بصراحة تامة فى سبيل المدنية الحديثة ؛ والسير بها ، بعزم ثابت وقدم راسخة ، فى جميع تشعبات ذلك السبيل .

(ثانيا) الى الفوز بالاستقلال السياسى لها .

(ثالثا) الى النهوض بها الى مصاف الدول العظمى .

ولكنه كان يعلم أن تحقيق هذه المرامى عن سبيل القوّة يكاد يكون محالا : (أوّلا) لعدم نضوج العقلية العامة فى البلاد ، نضوجا يساعده على إدراك متمنيات نفسه ؛ و(ثانيا) لان مركز مصر من الدولة العلية ومن الدول الغربية يجعلها أضعف بكثير من أن تحاول ، مرة ثانية ، تغليب سيفها على سيوف تلك الدول — (وما أصاب جدّه فى ذلك كان خير عبرة له) . فصمم على تحقيقها عن سبيل الدهاء والاقناع ، وبالارتكان على الدولة الغربية التى يتضح له رجحان كفتها فى ميزان السياسة العمومية .

غير أن حزب الناقمين على محمد سعيد باشا ميوله الى الأجانب ، واستسلامه اليهم ؛ المتوسمين فى خلفه إقلاعا عن تلك الميول وعودة الى المبادئ العباسية ومقتضياتها ؛ والمنضمين فى أهوائهم حول هذا الخلف ، توهما منهم أنه رئيسهم وزعيم حزبهم المعارض لكل اصلاح ، لم يكونوا يعلمون ما انطوى عليه ضميره ، وصح عليه عزمه .

فظنوا، لمـا أغمض محمد سعيد جفونه الإغماض الأبدى، أن دورهم قد حل ؛ وأن الأوان قد آن للحمل على الجالية الغربية ، حملة تزعزع أركانها، وتفنى شأنها .

فتنة الاسكندرية

فأضرموا نار الأحقاد والضغائن الدنيئة فى قلوب زمرة من السوقة والزعانف ودفعوا بهؤلاء الى نوع من الفتنة والقيام على الغربيين . وحرضوا ثلاثة من العساكر — ولعلهم كانوا ألبانيين من بقايا أجناد الأرناؤط الثمانية آلاف الذين اتخذهم (عباس الأول) حرّاسا له ،وعزم على تسريح ماتبقى من الجيش المصرى ليحلهم فى قوة البلاد العسكرية مكانهم — على إهانة أحد الفرنساويين، والانهيال عليه ضربا بدون سبب . ثم على تطويقه بحبل فى رقبته، وسحبه فى الشوارع ومحاولة قتله ؛ وهم يظنون أنهم يعملون عملا يقع منْ قلب الوالى الجديد موقعا حسنا .

فهب قنصل فرنسا العام بالاسكندرية مدافعا عن المهان من رعايا دولته . وطالب الحكومة المصرية بمعاقبة الجناة وتقديم المعذرة .

فتردّدت الحكومة قليلا . لأنها لم تكن قد وقفت بعد على نيات الأمير الجديد . ولكن (اسماعيل) أصدر الأوامر حالا بضرب المعتدين ضربة تكون عبرة لأمثالهم، ورادعا لمهيجيهم .

إخمادها

فجرّدت الحكومة الجناة من رتبهـم ؛ وأنزلتهم من درجاتهم ؛ ونفتهم الى أقاصى البلاد . ثم أمرت فرقة عسكرية بتقديم التحية الى الراية الفرنسية[1] . فأدرك الرجعيون ساعتئذ خطأهم ، وأخلدوا الى السكينة ، ريثما تتهيأ لهم فرص مناسـبة . وأمسوا يعتقدون بأن (اسماعيل) ليس رجلهم، وأن آمالهم يجب أن تعقد بغيره .

---

(١) أنظر : "مصر واسماعيل باشا" لسكريه وأوتربون ص ٢١ و ٢٢ و ٢٣

الجزء الثانى

بزوغ الشمس

الفصـــل الأوّل

إيقاظ الآمال(١)

وما زلت توّاقا إلى كل غاية ✲ بلغت بها أعلى البناء المقوّم

غير أنه لم يكن من مصلحة (اسماعيل) ولا من مصلحة البلاد أن ينفر رجال ذلك الحزب . لأنهم، وان لم يكن يرجى منهم نفع مطلقا، لانغلاق عقولهم دون أشعة كل نور من أنوار التطور الاجتماعى ، كانوا قادرين على تمكير مياه التفاهم بين مصر والأستانة . وذلك التعكير لم يكن مرغوبا فيه . بل كان المرغوب فيه عكسه لنجاح سياسة الدهاء التى عوّل (اسماعيل) على اتباعها فى تحقيق أمنيات نفسه .

السفر الى الأستانة لتقلد الامارة

لذلك، فانه، بعد أن انقضت مراسم التهانى بارتقائه سدّة جدّه وأبيه، صرح بعزمه على السفر الى الأستانة العلية لتناول فرمان التولية فيها ، اقتداء بأبيه (ابراهيم) وعملا بنصوص فرمان سنة ١٨٤١

فأقام حليم باشا عمه مقامه فى غيبته ، وسافر اليها . ومثل بين يدى السلطان عبد العزيز — وكان قد أخلف ، منذ أقل من سنتين، أخاه عبد المجيد على عرش آل عثمان — فلقى منه كل حفاوة واكرام وقلده السلطان بيده أفخر نياشين الدولة فوق تقليده إياه إمارة مصر .

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "مصر فى عهد اسماعيل" لمالك كون، و"مصر القديمة والحديثة" لأردسكلكي .

فاغتنم (اسماعيل) فرصة فيض هـذه التعطفات ، والتمس من عبد العزيز التنازل الى زيارة القطر المصرى ، فوعده السلطان بذلك عاجلا ، فشكر وعاد راضيا محظوظا .

ولما وصل الى الاسكندرية وقابله جميع قناصل الدول وكبار رجال الجاليات الغربية ليهنئوه بسلامة الإياب وفرمان التولية ، ألقى على مسامعهم خطابا نفيسا ، كان بمثابة إعلان للخطة التى رسمها لنفسه ، فيما يختص بإدارة مصر الداخلية . وهاك نصه[1] :

خطبة الجلوس

« ياحضرات القناصل

إنى أشعر شعورا عميقا بالواجب الذى وضعه الله سبحانه وتعالى على عاتقى باستدعائه المرحوم عمى الى جواره وانتخابه إياى لتولى زمام الأحكام المصرية . وإنى آمل فى ظل صاحب الجلال الهمايونى السلطان الأعظم أن أقوم قياما حسنا بأداء ذلك الواجب .

وإنى موطن العزم توطينا حقا ، ياحضرات القناصل ، على تخصيص كل ما أوتيت من ثبات وهمة لترقية شؤون القطر الملقاة تقاليد حكمه إلىّ ، وإنماء رخائه .

وبما أن أساس كل إدارة جيدة إنما هو النظام والاقتصاد فى المالية فإنى سأجعلهما نبراسى فى كل أعمالى . وأعمل على توطيد أركانهما بكل ما فى وسعى .

ولكى أقدم مثالا صالحا للجميع ودليلا محسوسا على إرادتى هذه الأكيدة فإنى قد عزمت منذ الآن على ترك الطريقة المتبعة من أسلافى ، وعلى تقرير مرتب سنوى لى ، لن أتجاوزه أبدا . فأتمكن بذلك من تخصيص عموم إيرادات القطر لإنماء شؤونه الزراعية وتحسينها .

---

(١) ومن قائل ان هذا الخطاب تلى فى القلعة ، ثانى يوم التولية .

وإنى قررت أيضا إلغاء طريقة السخرة المشؤومة ، التى اتبعتها الحكومة دائما فى أشغالها والتى هى السبب الأهم ، بل الأوحد ، الحائل دون بلوغ القطر كل النجاح الذى هو جدير به .

وإنى لمتيقن أن التجارة الحرّة ستجد فائدتها ومصلحتها فى هذه الاجراءات ، فتنشر الرخاء وتعممه بين جميع الطبقات من الأهالى والسكان .

أما التعليم ، وهو أس النجاح والرقىّ ، وإقامة معالم العدالة بقسطاس حق ، وهى محور كل أمن ، فإنى سأخصهما بفائق عنايتى . فينجم عن النظام فى المـالية والادارة ، وعن توزيع العدالة توزيعا لا تشـوبه شائبة ، زيادة فى سهولة المعاملات ، وضمانة لسلامتها بين الأوروبيين والقطر .

وإنى آمل ، ياحضرات القناصل ، أن أجد منكم اقتناعا بهذه العواطف التى تملأ فؤادى ، وإقبالا على وضع أيديكم فى يدى بإخلاص ، لنعمل معا فى سبيل نير ، على ما فيه خير البلاد وساكنيها[1] . »

فكان لهـذا الخطاب وقع حسن ، ليس فقط عند سامعيه ، بل فى عموم الأرض المصرية ، وفى ذات البلاد الخارجية ؛ وتيقن الجميع أن الملك الجديد البازغ بفجره ، يحمل فى طيات مستقبله سعادة ، قلما حلمت الأقطار الشرقية بمثلها .

تهدئة المخاوف على مشروع القنال

وكان فرديناند دى‌لسبس ، صاحب مشروع ترعة‌السويس ، خائفا على مشروعه انقلابا فى الوالى الجديد ، وانحرافا كان قد هوّل به كثيرون حوله . فرأى (اسماعيل)

(١) أنظر : " مصر القديمة والحديثة " لأردسكلكى ص ١٢ ج ١ ، و" مصر فى عهد اسماعيل" لمـاك كون ص ٢٢

أن يسرى عنه مخاوفه، ويسكن مخاوف الشركة العالمية القائمة بذلك المشروع مع إبقاء يديه حرتين فى المستقبل .

فاغتنم فرصة وجود فرديناند فى زمرة القناصل العامة المحيطين بشخصه فى تلك الحفلة الرسمية التاريخية، وقال له على مسمع من الجميع : «إنى، يامسيو دى لسيبس لأرى نفسى غير جدير بالملك إذا لم أكن قناليا أكثر منك . وإنك ، لو كنت والى مصر، وأنت رئيس شركة القنال، لما فعلت فى مصلحتها ، بالأستانة ، أكثر مما فعلت أنا[1] .

فبدد، بذلك، سحابة الوهم التى كانت قد غشيت أفكارا كثيرة، وتمكن، بباكورة أعماله هذه التى سردنا تفاصيلها ، من بلوغ غايتين معا : (الأولى) المحافظة على وداد الرجعيين ومحبيهم، و(الثانية) اكتساب ثقة الأوروبيين وإعجابهم به .

أما شعبه فكان فرحا به، فرحا بتوليته، ولا فرح الصبى بيوم العيد .

---

(١) "أوائل ترعة السويس" لفرديناند دى لسيبس ص ٢١٤ و ٢١٥

الفصـــل الثـانى

زيارة السلطان عبد العزيز للديار المصرية [1]

كانت زيارتكم هذى لنا أملا * واليوم قد بلغ الآمال راجيها

وبينما الملأ فى القطر لا يزالون يتحدثون بسفر سمو الوالى الى القسطنطينية ، والحفاوة التى قوبل بها هناك ، والإكرام الذى ناله ، وبما اشتملت عليه الخطبة الرسمية من بدور سعد تسطع فى سماء البلاد ؛ وبينما الكل يشاهدون بدء تحقيق الخطة التى رسمها لنفسه فى ذلك الخطاب ، فيما أصدره من الأوامر إلى وزارة المالية بتخصيص مبلغ ستين ألف كيس (أى ماينوف قليلا على سبعة عشر مليونا ونصف من الفرنكات) بصفة مرتب سنوى له ، لن يتعداه ، وصرف كل ما يزيد على ذلك فى مصالح البلاد — إذا بخبر دوى فى وادى النيل جعله يهتز طربا من أعلاه إلى أقصاه ، وجعل عيون عموم العالم الإسلامى تتجه إليه ، وتنظر نظرة إجلال وإعظام إلى العاهل الحاكم فيه . ذلك النبأ انما كان تحرك الركاب السلطانية العثمانية الى زيارة الديار المصرية ، والبر بالوعد الذى وعد (عبد العزيز) تابعه به .

وانما كان لذلك النبأ ، ذلك الوقع العظيم ، لأنه منذ أن فتح السلطان سليم خان الأول القطر المصرى وأضافه الى ممالكه الشاسعة الأرجاء ، وبارحه بعد أن أقام فيه حكومته المملوكية المزدوجة ، التى كانت من أكبر أسباب فقره وتعاسته ، لم تطأه قدم سلطان عثمانى مطلقا ، ولا وقع فى خلد أحد أن خليفة الاسلام يأتى اليه ليزوره ،

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "سفر السلطان عبد العزيز إلى مصر" بخارديه ، فتحسن مطالعته برمته .

بعد أن فارقت الخلافة العباسية ربوعه ؛ ولأنه ، منذ أن أغمض الموت جفون السلطان مراد خان الرابع فى سنة ١٦٣٠ ، لم يروعن سلطان عثمانى مطلقا أنه فارق عاصمة ملكه ، لا لجهاد تقى ولا لتفقد أحوال رعيته ، ولا لزيارة غيره من عواهل الدنيا وملوكها .

فلم يكد العالم يصدّق ذلك النبأ ، لولا أنه رأى من تحقيقه ماقطع قول كل متكهن ويلد الشك من جميع الصدور .

سفر السلطان

ففى يوم الجمعة، ثالث أبريل سنة ١٨٦٣ — وكانت الجمعة المقدّسة عند الطوائف الغربية — ركب السلطان عبد العزيز ومعه ابنه الأمير يوسف عز الدين، ووزيراه فؤاد باشا وزير الحربية ومحمد باشا وزير البحرية، وغيرهما من كبار موظفى الدولة والمابين والخاصة السلطانية ، اليخت الفخم (فيض جهاد) ، بعد أن تبرك بدعاء والدته السلطانة المعظمة ؛ وركب كل من الأمراء الفخام مراد افندى وحميد افندى ورشاد افندى أولاد أخيه المرحوم عبد المجيد، الفرقاطه (مجيدية) ؛ وركب وراءهم جمهور عديد من الياوران والضباط والموظفين والجنود سفنا عثمانية أخرى ؛ وأقلع الجميع من الأستانة الى مصر .

فمروا بغليبولى فى اليوم الرابع من أبريل — وكان يوم سبت النور — فأطلقت طوابى الشاطئ الأوربى وطوابى الشاطئ الأسيوى مائة مدفع ومدفعا ، إجلالا وتعظيما لاجتياز الباديشاه العثمانى وأمراء بيته السلطانى مياه الدردنيل .

وما بلغ اليوم السابع من أبريل ضحاه ، إلا ووصل الأسطول المجيد الى عرض بحر الاسكندرية . فتجلت لهم هذه المدينة، وهم فى البعد ، كأنها العروس المنتظرة ساعة الزفاف .

فدنوا منها فى جهة مرفأ رأس التين ، وأعين قاطنى السراى شاخصة اليهم، وقلوبهم مختلجة سرورا، وروح (اسماعيل) تستمرئ لذة المطمع المحقق .

فلما أمضوا من البوغاز، بحيث يشرفون على جميع دائرته الشاسعة بأنظارهم، رأوا السفن مكتظة فيه ، والأعلام العثمانية تخفق فوقها ، وترفرف فى جميع فضاء الساحل المنظور .

فما زالوا يتقدمون ، حتى اذا بلغوا أقرب نقطة فى البحر تستطيع السفن البخارية الرسو فيها ، أطلقوا مدافع أسطولهم تسليما على الأرض المصرية .

الوصول الى الاسكندرية

فدوت المدافع من الطوابى المحيطة بالمدينة، إيجابا وإجلالا ،وملأ الفضاء صدح الموسيقات العديدة من عسكرية وغيرها المصطفة على الشاطئ . وارتفعت أصوات الجم الغفير المحتشد المزدحمة أقدامه على الساحل ، ضاجة ، عاجة . وقد مزجت التحية السلطانيـة بالتحية الأميرية ـــ ، وصائحـة : " بادشاهمز چوق يشـا " و" أفندمز چوق يشا " معا .

ونزل (اسماعيل) ومعه عمه حليم باشا وغيره من أكابر رجاله ، فى زورقه الفخم تحيط به انبعاثات ذلك الفرح العمومى ، وسار قاصـدا اليخت السـلطانى لتهنئة متبوعه الأعظم بسلامة الوصول، وتقديم فروض الاحترام والاجلال له ، وللسلام على ضيوفه الكرام واستقبالهم .

فقبل يد السـلطان ، وصافح باحترام وانحناء أمراء البيت العثمانى ، ثم حمد وشكر ودعا دعاء صالحا .

فوجد من لدن عبد العزيز حفاوة فائقة ، وإكراما جديدا : فان مدافع الأسطول العثمانى أرسلت طلقاتها ، مرة أخرى ، إجلالا له ، وأقبل السلطان عليـه ، وقلده

بيده سيفا مرصعا ، كأنه يريد تثبيت توليته الرسمية ، عسكريا . ثم أبقاه فى ضيافته ساعة وأكثر، أظهر له فى خلالها ما ضاعف سروره وزاد إخلاصه .

ثم سار الجميع الى الزوارق المعدّة لهم . فتخلى السلطان عن زورقه الخاص الى الأمراء حميد ورشاد وعز الدين. وركب هو زورق الوالى بمعية مراد و(اسماعيل).

ونزل الباقون فى الزوارق الأخرى، والمدافع تدوى من البحر والبر، والموسيقات تصدح، والأصوات تضج، والدعوات تتعالى . وساروا قاصدين سراى رأس التين العامرة فى وسط مظاهر ذلك الاحتفاء العام المستمر .

وكان فى انتظارهم، أمام باب السراى، فرقة كاملة من الجنود المصرية مصطفة على الرصيف، ومرتدية أنخر ملابسها العسكرية. فرفعت سلاحها حالما مست أقدامهم الأرض المصرية، وقدمت لهم تحيتها العسكرية، ونادى جنودها بأعلى أصواتهم ، وسلاحهم يتصلصل : "بادشا همز چوق يشا" — وهى التحية التى كانت تدوى الآفاق بها فى ذلك اليوم .

وكانت سراى رأس التين قد أعدّت إعدادا فخما لنزول الركاب السلطانية فيها .

فوجد عبد العزيز من زخرفها ورياشها والبذخ المنتشر فى جميع أثاثها، ومن أسباب الراحة والهناء كلية كانت أم جزئية، المتوفرة فى كل جهاتها، ما أوجب إعجابه (باسماعيل) وضاعف تقديره للثروة المصرية .

وبعد أن استراح ، وتناول طعام الغداء — وكان شيئا فاخرا يفوق وصف كل واصف، وقدّم باستمرار على مائدتين: إحداهما فى السلاملك، للسلطان وأمراء بيته؛ والأخرى فى دار الحريم ، للحاشية والمعية والمابين؛ ثم استراح ثانية — أخذ يحدّق

بنظره، من نوافذ السلاملك المفتوحة، بالأعمال المدهشة التي خلقتها ارادة (محمد على) الباشا العظيم، من العدم، ويعجب بها إعجابا عظيما . ثم طلب الى (اسماعيل باشا) أن يقص عليه كيف تمكن ذلك الجد الكبير من إتمام ما تم على يديه .

مسامرة بين السلطان واسماعيل

فقص عليه (اسماعيل) كيف أن (محمد على) — في بلد كانت تعوزه كل الوسائل ما عدا يد الانسان ، وكانت كل الآراء فيه مجمعة على معارضة آرائه ؛ وسدول الجهل وشبح الهمجية مخيم على ربوعه — قد أنشأ كل تلك المعجزات في أقل من ثمـان سنوات . كيف أنه — بعد ان أضاع أكثر من سنة، وأنفق مليونا ونيفا من النقود لايجاد الترسانة — اتضح له من الأدلة التي أقامها أمامه سريزى بك المهنـدس الفرنساوى (بالرغم من أنه قدم الى خدمتـه مصحوبا بتوصـية ضئيلة) أن جميع مجهودات شاكر افنـدى رئيس أعماله التركى، لن تجدى نفعا، لمخالفتها للأصول ؛ فأوقف حالا سـير تقـدمها ؛ وضرب صفحا عن المبالغ الطائلة التي صرفت سدى وشرع ، بدون أدنى إبطاء ، في تنفيذ تصميمات ذلك الفرنساوى الحكيم . وكيف أنه — بالرغم من كل الصعوبات القائمة في سبيله — حفر الحوض اللازم لترسانته ؛ وأقام المخـازن والمعامل فيها وحولهـا ؛ وبنى أسطوله العظيم المؤلف ممـا يزيد على خمس وثلاثين قطعة مشتملة على أكثر من ألف وخمسمائة مدفع بالرغم من عدم وجود الخشب والحديد لديه . وكيف أنه أوصل ماء النيل الى الاسكندرية ، بحفر ترعة المحمودية التي يرى مصبهـا أمامه ؛ وبحفره إياها بدون آلات ومعاول بل بمجـرد أيدى الفلاحين وأصابعهم ، لعدم وجود تلك الآلات والمعاول في البلاد . وكيف أنشأ سراى رأس التين والطوابى الحصينة التي تدرأ عنها وعن الساحل تعديات كل

مدو والتي وضع رسمها وقام بتنفيذها المسيو دى سريزى عينه ، وكيف أقام المنارة الشاهقة ، هدى للسفن والجاريات ، لئلا ترتطم بالصخور القائمة عند مدخل البوغاز .

وقص عليه أيضا كيف تم فى عهد عباس ، وبالرغم من ارادته ، مدّ خط السكة الحديدية بين الاسكندرية ومصر على يد شركة انجليزية فكرت فى مدّه حالا بعد النجاز من مدّ السكة الحديدية بين لندن وليفر بول ، اذ لم يكن قد مدّ من ذلك شيء فى معظم البلاد الأوروبية الأكثر حضارة .

فارتاحت نفس عبد العزيز الى أحاديثه وتاقت الى استعادتها والتوسع فيها ، لاسيما فيما كان منها خاصا بالمحمودية والسكة الحديدية ؛ لتيقنه من أن الترع والسكك الحديدية ، بصفتها أهم طرق المواصلات بين البشر ، أهم مايستطيع حاكم بار برعاياه وملكه الإقبال على الإكثار منها فى دائرة بلاده .

جولة فى الاسكندرية

ولما غربت الشمس وهبطت حرارة النهار ، وانسدلت ظلال الغسق خرج البادشاه من سراى رأس التين ، فى أفخر عربات القصر المكشوفة ، تجرها أربعة جياد مطهمة ناصعة البياض ، ويتقدمها ثمانية عداءون بملابسهم المزركشة بالذهب ، ونفر يسير من الحراس المرتدين ملابسهم الحمراء الساطعة ؛ واجتاز ــ و(اسماعيل) على يساره ، والعربات المقلة أمراء البيتين العثمانى والعلوى تتلو عربته الفاخرة ــ شارع رأس التين ، فشارع الميدان ، فشارع نوبار ، فالمنشية وباب رشيد . وقد اكتظت كلها بالمتفرجين وقوفا على جانبى الطريق ، وتزينت بالرايات والأعلام الخفاقة ، وازدانت بالأنوار المتألقة .

أما فى الشوارع الآهلة بالسكان الوطنيين، فان الرعايا كانوا واقفين على حافات حوانيتهم، المزينـة بالبيارق ، وقفة الخاشعين، يهتفون بملء أصواتهم "بادشا هم چوق يشا" واذا ما دنا منهم الموكب يكادون يسـجدون عبادة أمام جلالة الخليفة الفائت بينما أناس منهم ينثرون الورد والزهور فى طريق الموكب ، أو ينشرون فى الهواء دخان البخور العطر ويحرقون العود والنـدّ . وجوقات موسيقية واقفة على بعـد مائة متر الواحدة من الأخرى ، تصـدح بأطرب الأنغام فتشنف الأسماع وتشجى القلوب .

ولم يكن من نساء ولا أولاد إلا فى نوافذ البيوت وعلى أسطحة المنـازل ، حيث كانت تزدحم الرؤوس البيضاء والرؤوس السوداء وتدوى الزغاريد والتهاليل .

وأما فى الشوارع الآهلة بالأجانب ، ولا سيمـا المنشية ، فان القبعات كانت تلوح فى الهواء ، وصيحات الابتهاج تملأ الفضاء، ويقتدى الأهالى بالغربيين فيصيحون معهم ويفوقونهم بأصواتهم، ويجتهدون فى أن يظهروا لسلطانهم بحركاتهم وأنظارهم، مقدار الحب والإخلاص اللذين تكنهما قلوبهم له ، بينما السيدات ينثرن من النوافذ باقات الزهور والرياحين أو يرفرفن بمناديلهن فى الفضاء . وكانت الزينات يأخذ سناها بالأبصار ، وعلى الأخص الزينة التى أقامها الكونت زيزينيا عند مدخل المنشية .

فلما فرغ السلطان من المرور عاد الى سراى رأس التين من الطريق التى أتى منها بين مظاهر الإجلال والتعظيم .

وما استقر فى قاعة جلوسه إلا وتألق حوله البر والبحر بالأنوار المختلفة الألوان البهية الأشكال، ودوت فى الآفاق الألعاب النـارية المتنوعة الأوضاع . وأخذت

تتساقط، أمام نوافذه، بأشكال أهلة وبدور ونجوم، يأخذ سناها بالأبصار، واستمرت الحال كذلك حتى بعد منتصف الليل .

وفود المهنئين بسلامة الوصول

فلما كان اليوم التالى (يوم الأربعاء ثامن أبريل) حوالى الساعة العاشرة صباحا، استقبل السلطان، وبجانبه (اسماعيل باشا) وفؤاد باشا، قناصل الدول العامة القادمين للتهنئة بسلامة الوصول؛ وألقى عليهم خطبة جميلة، أعرب لهم فيها عن سروره بما رآه من أسباب العمران فى القطر المصرى الذى هو إحدى ممالكه الشاهانية؛ وعن نياته الطيبة، البارزة برعاياه التى يرجو الله أن يمكنه من تحقيقها .

فترجم فؤاد باشا الخطبة لهم . فشكروا السلطان على ما تفضل به من مقابلتهم وخرجوا وألسنتهم تلهج بالثناء على مقاصده ونياته .

زيارة السراى نمرة ٣

ولما كانت ساعات العصر، خرج عبد العزيز و(اسماعيل) وأمراء البيتين العثمانى والعلوى و جميع رجال حاشيتهما للتفرج على قسم المدينة الغربى . وساروا بعد ذلك بجانب ترعة المحمودية . وبعد أن استراح السلطان فى بستان البرنس حليم (وهو الذى عرف، فى أيامنا، بسراى نمرة ٣ التى كانت مخصصة لسكنى الغازى أحمد مختار باشا قبل سنة ١٩١٤، اذ كان مندوبا ساميا للدولة العثمانية بالقطر المصرى) ولقى من احتفاء البرنس حليم بجلالته ما استوجب محظوظيته منه ثم عاد الى سراى رأس التين؛ وقضى ليلته فى راحة وهناء كما قضى الليلة السابقة، والمدينة كلها حوله أنوار وأفراح وتهاليل وزغاريد .

السفر الى مصر

وفى يوم الخميس (تاسع أبريل) اجتاز، بمركبته المفتوحة، المدينة مرة أخرى، فقابلته بما قابلته به المرة الأولى . وتوجه الى المحطة، حيث كان فى انتظاره القطار

المعدّ لركوبه ، ليقله الى مصر عاصمة الديار . ولم يكن قد رأى قبـل ذلك قطارا ، فاستوقفت أنظاره آلاته وعدّته ؛ وأهاجت فيه عواطف حب الاستطلاع — وكانت قوية فى قلبه .

فأخذ يستفهم ويستفسر عن كل ما يرى ؛ فتقدّم اليه ناظر المحطة ومهندس القاطرة بكل بيان شاء وإيضاح طلب والايضاحات التى سأل عنهـا . حتى اذا أتت الساعة الحادية عشرة ، صعد الى صالونه الخاص . وجلس (اسماعيل) وفؤاد باشا فى مقعد آخر مجاور ليكونا تحت طلبه . وركب باقى الأمراء العثمانيين والعلويين فى عربات القطار الأخرى ؛ وكذلك رجال الحاشيتين . فسار بهم القطار يقطع سهول الوجه البحرى . والراكبون يتحادثون بمـا توجبه المناظر الممتدّة أمامهم من مواضيع الحديث . حتى اذا بلغ بهم القطار كوبرى كفر الزيات الفخم ، أخذ الكل يعجبون ببنائه ، ويعظمون من شأنه ، ويبالغون فى تقدير نفقاته . واستفهم السلطان عنه من (اسماعيل) فقال انه بلغ ما يزيد على السبعة ملايين من الفرنكات . وأخذ البرنس حليم يقص على من معه فى المقعد حكاية نجاته من الموت فى حادثة سـقوط القطار فى النيل . منـذ خمس سنوات تقريبا .

ولمـا مروا على طنطا ، ورأوا ازدحام الأقدام على محطتها ، ونظروا مآذن الجامع الأحمدى تعلو فى آفاقها ؛ طلب عبد العزيز بعض إيضاحات عنها وعن أهميتها فأجابه (اسمـاعيل) الى طلبه ؛ وقص عليه ما يعمل فيهـا أيام المولدين الأحمديين الأصغر والأكبر .

حكاية نساء الريف وسعيد باشا

وحكى له على سبيل الفكاهة كيف أن نساء الريف المجاور — حينما جعل (محمد سعيد باشا) الخدمة إجبارية على الجميع — تجمهرن حول سرايه بطنطا وأخذن يصحن

ويصخبن ويبلغ من بعضهن الحمق مبلغه . فأقبلن بعصىّ فى أيديهن على جدران مسجد مجاور يضربنها صائحات: "خذ! هذا جزاؤك، أيها الظالم، الذى تريد انتزاع أولادنا منا!" بينما (سعيد باشا) — وكان مصابا برمد فى عينيه، وقد استفهم عن سبب الجاج والهرج الواصلين الى أذنه، وعلمه — يقهقه ويكاد يستلق على ظهره من كثرة الضحك ؛ وكيف أن إحدى تلك النساء لمحت ناظر المحطة الفرنجى واقفا على رصيفها القريب من القصر فنادت زميلاتها وأشارت اليه قائلة: "ها كن النصرانى الذى يسير أولادنا فى عربات النار . هلم لننتقم منه!" ؛ فتحوّل تيار سخطهن صوب ذلك المسكين وهجمن عليه كمجنونات، غضابى، وهنّ يصحن: "لنقتلنه! لنقتلنه!" ؛ ففرّ الرجل من وجوههن، هائما خائفا، واقتفين أثره، وركبن خلفه كأنه الصيد وهنّ السلوقية . وما زال يجرى وهنّ يطاردنه حتى وصل باب سراى الأمير، فاقتحمه خائفا مذعورا . وبعد أن أوصده وراءه صعد وسقط على قدمى سعيد هاتفا: "أنقذنى يامولاى" وأخبره الخبر . فكاد سعيد يغشى عليه من الضحك ولم يعد يستطيع جمع أجزاء جسمه المترجرج .[1]

ولما بلغ القطار براكبيه كوبرى بنها، ورأوا، من خلال النوافذ، السراى الفريدة التى أقامها عباس باشا، عند أحد تعاريج النيل، فى نقطة تجتلى عين الناظر منها مساحة من الأفق، قلما يضارع بجمال أىّ منظر فى العالم، بجمالها الطبيعى، تمثلت أمام أعينهم الفاجعة الرهيبة التى قضت على حياة ذلك الوالى، فى أعماق تلك السراى، المهملة منذ ذلك الحين — فسرت فى أجسامهم قشعريرة كأنهم يرونها تمثل من جديد؛ وتخيلوا الألفى بك، محافظ مصر، آتيا منها مرة أخرى؛ داخلا ذلك القصر الدامى؛ مخرجا

حكاية الألفى محافظ القاهرة ومقتل عباس

(١) أنظر: "مصر فى عهد سعيد باشا" لمريو، ص ٣٠ و ٣١

منه الجثة الهامدة، مرتدية ملابس الجسم الحيّ : مجلسا لها فى صدر العربة — كأن عباسا لا يزال العاهل الحاكم ، وكأنه لم يمت — آمرا الحوذيّ ، الذى كان يجهل كل شئ، أن يسير الى مصر، داخلا العاصمة، وهو جالس فى تلك العربة على يسار جثة الوالى القائمة — كأن الموت لم ينزل على عرش مصر منذ سويعات ؛ متخذا كل استعداد وحيطة لحرمان محمد سعيد باشا ولىّ العهد الحقيق من ميراثه وإقامة الهامى باشا الغائب فى الأستانة مكان عباس أبيه .

وقص (اسماعيل) على عبد العزيز كيف أن قناصل الدول عارضوا الألفى بك فيما أراد فعله واحتجوا عليه . فلم يتم له ما نوى . واستتب الأمر لمحمد سعيد . فبلغ من رعب ذلك الرجل ، بالرغم من تأكيدات الوالى الجديد الطيب القلب له ، بأنه قد صفح عنه وغفر له زلته ، أنه ، حالما دوت فى أفق مصر، أول طلقة من المدافع المؤذنة بتولية سعيد، وقع مغشيا عليه وفارق الحياة[1] .

وبينما القطار واقف بالمسافرين بنها ، لحوا على أحد أرصفتها ، القطار القائم الى الزقازيق .

فسأل السلطان (اسماعيل) عن الوجهة التى يقصدها ذلك القطار . فأجابه بإيضاح واف . واستطرد الحديث الى التكلم عن السويس وترعتها . واغتنمها فرصة ليبذر بذور أغراضه الخفية فى الأذن السلطانية . حتى اذا ما جاءت الأيام ، التى يرى إظهار تلك الأغراض فيها، يكون السلطان مستعدًا لتعضيده فى إنجاحها .

(١) أنظر : "مصر الخديوى" لأدوندى ليون ص ٨٧ و ٨٨ ، و"مصر فى عهد اسماعيل" ص ١١ لماك كون ، و "اماطة اللثام عن أسرار مصر" لأولب أدوار ، ص ١٤٦ وما يليها .

وبعد ما فارقوا بنها وأخذوا يقتربون من مصر، وبدأت قمم الأهرام العظيمة تبدو في البعد كأنها تناطح السحاب، مجللة بثوب العثير الدقيق الذي تلحفها به الرياح الهابة على الصحراء حولها، دارت الأحاديث على ماضي مصر المكنون وعلى الأعمال القديرة المعجزة، التي تمت فيها على أيدي فراعنتها الأماجد. وأحس (اسماعيل) في تلك اللحظة، بأن هاجسا قام في قلبه يحدّثه بأن ملكه معدّ ليعيد مجد العصور الفرعونية التي دالت، ويسرّ له قائلا: "ان التاريخ سيقيمك في مصاف أكبر أولئك الفراعنة مجدا وفخارا".

ولما قارب القطار طوخ، تحوّل الحديث الى القناطر الخيرية التي أنشأها الباشا العظيم على مفرق النيل: فأجمع الكل على اعتبارها مضارعة، في العظمة، لأعظم ماخلقته إرادة فراعنة القدم، وزائدة، في الفائدة، على كل ما أوجده أولئك القديرون. ولم يكن (مرييت) و(بروجن) و(ماسبيرو) قد أماطوا، بعد، حجاب السر عن تاريخ الأسرة الثانية عشرة الرفيعة الشأن، أسرة أزرتسن وأمنحمت، بانية اللابرنت، ومحتفرة خزان ميريس.

وهكذا مرت على المسافرين الساعات، وهم لا يشعرون بمرورها، حتى وقف القطار بهم أخيرا بالقرب من قصر النيل.

الوصول الى مصر

فنزل السلطان، واستراح هنيهة، في المحل الفخم المعدّ له، وكذلك أمراء بيته الكرام، وأقام الجميع هناك إلى أن تجهزت المعدّات التي صدرت الأوامر بها.

فلما سدل المساء سدوله، سار الموكب السلطاني من قصر النيل الى سراي القلعة عن طريق شارع كوبري قصر النيل، فباب اللوق، فحسن الأكبر، فغيط العدّة،

فباب الخلق ، فتحت الربع ، فالدرب الأحمر — وهذه الشوارع بحاراتها ودروبها وسككها وعطفاتها مزينة بأبهى زينة ، متألقة بأجمل الأنوار ، مكتظة بأناس من مختلف الأمم والملل والنحل ، ممتزجين ، امتزاجا يقر العين ، ويشرح الصدر ، هاتفين بالتحية السلطانية — وكان قد تقرر أن لا يهتف بغيرها ، إجلالا لصاحبها ، على طول الطريق ، ومظهرين من عواطف الولاء والاخلاص والعبودية ما تحار له العقول والألباب ، ناثرين الزهور ، حارقين البخور ، مكبرين ، مهللين ، وقد انتشرت بينهم الجوقات الموسيقية على أبعاد قليلة بعضها من بعض صادحة بالسلام السلطانى ، بينما النساء والأولاد قد انعقدت عناقيدهم فوق السطوح وفى النوافذ وعلى درجات الجوامع والمساجد والزوايا الخارجية وفى نوافذها . والجميع يدعون للسلطان كل بلسانه ، وكيفيته الخاصة وعلى طريقته المعتادة .

نزول السلطان فى سراى القلعة

وكان السلطان شيقا ، وكذلك من معه ، الى رؤية تلك القلعة الشهيرة ، وسرايها التاريخيــة ، لازدحام تذكارات التـاريخ حولها من أيام صـلاح الدين وبيبرس وقلاوون وبرقوق وقايتباى الى أيام سليم خان وبونابرت ومحمد على ؛ لا سيما ما كان من تلك التذكارات لا يزال حاضرا بالأذهان .

وكانت سراى القلعة قد أعدّت لنزول الضيوف الكرام فيها ، إعدادا شبيها بمـا يروى عن مثله فى كتاب ألف ليلة وليلة ، ممـا لم يكن يستطيع القيام به إلا سلاطين الجنّ .

فـا ارتاح السلطان فى مخادعه ، ومرت أمام عينى مخيلته ، أشخاص العظماء الذين سـبق وجودهم فى تلك الأماكن وجوده فيها ، ثم تناول طعام العشاء ، وكان أنفر ما تتلذذ به الاذواق ، وتستمرئه الألسـنة ، كثيرا وفيرا ، ممدودا على ملة موائد

للآكلين ، إلا ودوت حوله الآفاق بالمدافع المؤذنة بصلاة العشاء — وكان (اسماعيل) قد أمر أن تضرب عند حلول كل وقت من مواقيت الصلاة، لكى يكون الشعور عاما بأن أيام اقامة الخليفة بمصر لأيام أعياد مباركة — وعلت ضجة المدينة العظيمة، حافلة بالدعوات الصالحات؛ عاجة بالهتاف: "باديشا همز چوق يشا" .

وما هى إلا لحظة، وتألقت الزينات، وأشعلت ألعاب النار، وشقت السواريخ كبد السماء؛ وانتثرت الأهلة والنجوم منها متباينة الألوان فى الفضاء؛ و برزت المدينة كلها تسطع فى جميع جهاتها بالأشعة المنبعثة اليها من كل صوب .

فتقدّم السلطان الى حيث استجلت أنظاره أرجاء القاهرة بأسرها، هذه القاهرة الثملة فرحا بتشريفه أرضها ، فمتع عينيه بذلك المنظر الشائق — وكان الليل قد كساه ثوبا خياليا يلعب باللب ويسكره — وأحس فى صميمه بلذة سماع كل تلك الأصوات، المصعدة الى أذنيه الدعوات التى ترسلها الرعية المخلصة لسلطانها نحو قدمى العرش الإلهى .

ففاض صدره بالحبور المتدفق اليه من كل حدب وصوب؛ وأراد اظهار امتنانه ومحظوظيته (لاسماعيل). فنزع وسام «المجيدية» المرصع المتدلى على صدره السلطانى، وعلقه بيده على صدر (اسماعيل) ؛ وقال له : "انى لا أدرى كيف أشكرك على كل ما بذلته لتملأ نفسى سرورا" . فأجابه (اسماعيل) : "انما قدّمت لمولاى ما هو له". فزاد هذا الجواب فى سروره .

و بعد أن استجلى من موقفه السامى جمال المناظر المبسوطة تحت قدميه ، دخل الى مخادعه ونام نوما هادئا هنيئا .

صلاة الجمعة في مسجد محمد على بالقلعة

وكان الغد يوم جمعة، فتقرر أن يصلى الخليفة صلاته الجامعة فى مسجد (محمد على) بالقلعة عينها، وأن يذهب اليه من السراى التى بات فيها راكبا على جواد مطهم فى موكب يكون كل من فيه فارسا .

فلما آذنت ساعة الصلاة، امتطى عبد العزيز الحصان الذى قدّم له، واقتدى به أمراء بيته السلطانى وأمراء البيت العلوى والوزراء العثمانيون والمصريون وكبار رجال المابين والمعية، وكوكبة من الفرسان . وسار جمعهم فى موكبهم الحافل المهيب، داخل القلعة، من السراى الى الساحة الفسيحة الأرجاء المنبسطة أمام مسجد (محمد على) حيث كانت جميع الأعالى المحيطة، المطلة على تلك الساحة، غاصة بالمتفرّجين، وداوية بدعائهم .

وبعد أن انقضت الصلاة، توجه السلطان إلى زيارة قبر الباشا العظيم، الراقد رقدته الأبدية، فى ذلك الجامع المرمرىّ البناء، المطل من علاه على القاهرة كلها، كأنه روح (محمد على) تشرف على جسم القطر الذى أعادت إليه الحياة، لتتعهده وترعاه .

فوقف إليه، برهة، خاشعا . ثم التفت إلى من حوله وقال على مسمع من الملإ: " لقد كان رجلا عظيما . وإن ذكره ليخلّد " .

استقبال وفود المهنئين بالقلعة

ثم عاد إلى سراى القلعة حيث استقبله وفود المهنئين من الأعاظم والعلماء والبطاركة والرؤساء الروحانيين، والوجهاء والأعيان والتجار . ولكى يظهر لهم بجملة واحدة، مقدار انشراحه من زيارته للقطر المصرى، قال لهم : "إنى ضيف اسماعيل وضيفكم" . فكان لقوله هذا وقع عظيم فى القلوب، لأنه كان بمثابة إعلان رسمى لاستقلال مصر!

لذلك كانت الزينات، التى أقيمت فى مساء ذلك اليوم، أجمل بكثير من زينات الليلة السابقة . وكان أبدعها شكلا ماأقيم منها أمام قصرى (اسماعيل باشا) وحليم باشا وسراى عابدين . وبلغ من تفنن صانعى الألعاب النارية ومن إعجاب السلطان بها أنه طلب بعضهم من (اسماعيل) ليأخذهم معه إلى القسطنطينية .

مقابلة وفد العلماء السلطان

ومما يحسن ذكره فى مقابلة السلطان للعلماء، اللطيفة الآتية وهى : أن (اسماعيل) كان يعتقد فى علماء الأزهر الأجلاء عدم خبرة ودراية بواجبات الرسميات فى موقف كهذا — وكان هـذا هو الواقع — فحسن لديه أن يختار أربعة منهم فقط ليتشرفوا بالمثول بين يدى الحضرة السلطانية، وهم: السيد مصطفى العروسى شيخ الجامع الأزهر، والشيخ السقاء، والشيخ عليش، والشيخ العدوى من كبار علمائه . وأولهم وثانيهم من دواهى الرجال وأوسعهم صدرا، وثالثهم من المتصوفين، وأما الرابع فكان من الورع والتوكل على الله، بحيث لا تهمه ولا ترهبه العظمات البشرية .

ثم وكل إلى قاضى القضاة التركى أمر تعليمهم آداب المثول بين يدى الخليفة . فأفهمهم فضيلته أن المقابلة ستكون فى قاعة يقف السلطان فى صدرها، على منصة مرتفعة عن الأرض قليلا ، بينها و بين باقى القاعة حاجز، مفتوح من وسطه، وأنه ينبغى لهم إذا ما بلغوا الباب ووقعت أعينهم على جلالته أن يحنوا انحناء عظيما، و يسلموا بكلتا اليدين، حتى تمسا الأرض ؛ ثم يتقدم كل منهم نحو فتحة الحاجز، بخطوات موزونة حتى إذا ما صار أمامها، كرر الانحناء والتسليم، ووقف أو يرد السلطان عليه تحيته . فيعيد ؛ حينئذ الانحناء والتسليم مرة أخرى ، ثم يرجع متقهقرا ووجهه إلى السلطان إلى أن يبلغ باب الدخول؛ فيكرر الانحناء والتسليم عينهما ؛ ثم ينصرف مثل ما دخل، حتى يتوارى عن نظر السلطان .

فاستغرب العلماء أن تحصر المقابلة فى تلك الصور من الانحناء والاحترام . ولكن قاضى القضاة أكد لهم أن الأمر لكذلك . فقالوا : "قد فهمنا" .

فلما جاء دورهم فى المقابلات، دخل الشيخ العروسى أولا، فالشيخ السقاء بعده، فالشيخ عليش . وفعل كل منهم ما علمه القاضى أن يفعل .

وكان (اسماعيل) واقفا وراء السلطان بمسافة، وعينه تراقب كل حركاتهم . فأعجب من إتقانهم الدرس الذى ألقى عليهم إتقانا محكما .

لطيفة الشيخ العدوى

فلما أتى دور الشيخ العدوى، دخل هـذا الأستاذ الفاضل، وانحنى عند الباب كزملائه؛ ثم أسرع، بعد ذلك، نحو السلطان بمشيته الاعتيادية، ولم يعاود الانحناء ولا التسليم فبدأ قلب (اسماعيل) يخفق — ثم تقدّم بقدم ثابتة حتى وصل إلى الحاجز، وجاوزه، وصعد إلى المنصة، التى كان السلطان واقفا عليها — وقلب (اسماعيل) يخف — ونظر إليه بعين ثابتة وقال : "السلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله". فوثب قلب (اسماعيل) فى صدره . ولولا مهابة السلطان لركل الرجل وأخرجه .

ولكن السلطان ابتسم ابتسامة لطيفة، وردّ على الشيخ العدوى تحيته وأحسن منها، وانحنى أمامه انحناء خفيفا .

فخاطبه الشيخ فيما يجب على السلطان نحو رعاياه، بصفته كبير الحكام؛ لأن الحكام خلفاء الأنبياء فى الناس؛ وفيما يجب على أمير المؤمنين، بصفته خليفة الرسول، نحو المؤمنين؛ وهوّل فى المسؤولية الملقاة على عبد العزيز؛ وأكد له أن ثوابه عنـد الله سيكون بمقدار ثقل المسؤولية، وحسن نفاذه فيها؛ كما أن عقابه عند الله تعالى سيكون على قدر إهماله واجباتها .

فامتقع لون (اسماعيل) ، ولعن الساعة التي اختار فيها ذلك الشيخ الأبله ، ومن أشار عليه به ؛ وأخذ يحسب لغضب السلطان ألف حساب .

ولكنه لم ير على وجه السلطان علامات للغضب مطلقا . بل وجد ملامح عبدالعزيز مرتاحة إلى كلام ذلك الأستاذ؛ لا سيما أنه لم يفهم منه شيئا لجهله اللغة العربية .

أما العدوى فلما فرغ من خطبته ، ختمها بالسلام الذي بدأها به ثم انحنى أمام السلطان، وأقفل خارجا بوجهه لا بظهره كسابقيه . وسبحته بيده فوجد هؤلاء في انتظاره على الباب يلومونه على فعلته التي كانت على زعمهم «قذى في العيون» .

فقال لهم : "أما أنا فقد قابلت أمير المؤمنين . وأما أنتم فكأنكم قابلتم صنما ، وكأنكم عبدتم وثنا" .

ثم سأل السلطان عبد العزيز (اسماعيل) : "من الشيخ ؟" فأجابه : "هذا شيخ من أفاضل العلماء ، ولكنه مجذوب . وأستميح جلالتكم عفوا عن سقطته" . فقال السلطان "كلا . بل إني لم أنشرح لمقابلة أحد انشراحي الى مقابلته" وأمر للشيخ العدوى بخلعة سنية وألف جنيه[1] .

حفلة المحمل

وكان يوم السبت التالي حادي عشر إبريل، يوم تشييع المحمل المصري الى الأقطار الحجازية . فتقرر أن يرأس جلالة السلطان نفسه الحفلة السنوية المعتادة . واتخذت جميع الوسائل لكي تكون ، بسبب وجوده على رأسها ، يتيمة الحفلات التي من نوعها . لأنه لم يسبق لسلطان عثماني أن ترأس مثلها منذ الفتح السليمي . ولم يكن أحد يتوقع أن تجود الأيام بزيارة سلطانية أخرى في العصر ذاته .

(1) نص عليّ هذه الطليفة سبط ولد الشيخ العدوى صديق ، السيد محمد عاشور الصدفي القاضي بالمحاكم الشرعية ومن أفاضل الأدباء .

فلما كانت الساعة العاشرة ، نزل السلطان من القلعة ، وسار نحو الكشك الذى أقامه محمد على خصيصا لذلك تحت السور الى جنوب باب العزب ، وهو قريب من المكان الذى يروى أن الأمير المملوك أمين بك وثب منه وثبته المشهورة فى حادثة ذبح المماليك .

فلفت بعض الحضور نظر السلطان الى ذلك . فرغب عبد العزيز فى أن تلق على مسامعه الرواية ، بينما تتم حوله مراسم الاحتفال .

حكاية المملوك الذى نجا من مجزرة أول مارس سنة ١٨١١

وكانت تفاصيل تلك الرواية مختلفا فيها . فما حكى للسلطان منها هو أن أمين بك ، لما قذف بحصانه من فوق السـور ، وانكسرت أرجل الجواد حينما مست الأرض ، فسقط ميتا ، وقع هو أيضا عن صهوته وأصيب برضوض أفقدته رشده ، فبصر به بعض البدو ، فأسرعوا اليه واحتزوا ثلاثة أرباع عنقه ، لكى يسرقوا سلاحه ونقوده ؛ غير أنه لم يمت . وتمكن — وحده ، على قول بعضهم ؛ وبمساعدة بعض ذوى الرحمة ، على قول آخرين — من النهوض والاختفاء فى مكان أمين تعالج فيه الى أن شفى واستطاع الالتجاء الى سوريا .

وبعد الفراغ من حفلة المحمل ، توجه السلطان للتنزه فى المدينة . فزار مساجد آل البيت الكرام وغيرها وكان النـاس من السوقة والعامة ، كلما مر بجموعهم المحتشدة ، صاحوا : "الفاتحة لمولانا السلطان !" فينظر اليهم كأنه يحييهم . وهو إنما يستغرب لذلك ، ويقارن فى سره بينه وبين خشوع الأستانة وسكوتها ؛ وإطراق العيون فيها الى الأرض حينما يمر فى شوارعها ذاهبا الى صلاة الجمعة[1] .

[1] أنظر : "الكافى" لشاروبيم بك ج ٤ ص ١٣٨ طبعة بولاق الأميرية سنة ١٩٠٠

ثم عاد من طوافه، فتناول طعام الغداء فى سراى الجزيرة . ولما كان الأصيل، أبدى رغبته فى رؤية أنجال (اسماعيل) . فأرسل (اسماعيل) من أحضرهم من قصرهم بالمنيل فى جزيرة الروضة ، حيث كانوا منقطعين الى علومهم تحت عناية المسيو چاكليه، بعيدين عن كل المؤثرات الخارجية، لاسيما مؤثرات الحريم . فأعجب السلطان بهم وبنباهتهم وذكائهم، وشجعهم بأقوال حكيمة على الاستمرار فى دروسهم بنشاط وهمة ورغبة صادقة، ليكونوا قرة عين أبيهم الكريم، وفخر مصر، وخير أحفاد للرجلين العظيمين (ابراهيم باشا) و(محمد على) .

ثم عاد الى القلعة . ولما أسدل الغسق ظلاله ، بدت مصر، مرة ثالثة، فى حلل زينتها البهية ، وأخذت نجوم الألعاب النارية وأهلتها تبارى مرة أخرى نجوم السماء ، وبدورها فى السطوع واللألأة والجمال .

فأظهر عبد العزيز (لاسماعيل) نيته فى الإقامة بمصر عدة أيام ، ورجاه الاكتفاء بما عمل من الزينات والألعاب، والامتناع عنها فى الليالى التالية، حنا براحة القائمين بها، وراحة السكان معا .

وكان قد أرسل من الإسكندرية باخرة تحمل البريد الى القسطنطينية . فأوفد اليها، أيضا، فى تلك الليلة، المصاحب عبد الكريم أغا، ليبلغ جلالة السلطانة والدته، أنباء صحته الجيدة، ويحمل الى بابه العالى، الأوراق الدولية الخاصة بالإدارة اليومية .

ثم كلف رامز أغا، أحد خصيانه، بالذهاب ببطاقة زيارته الى أربعة عشر «حريما» بمصر، ليبلغ «تحياته وتسليماته السلطانية» الى أرامل محمد على باشا وابراهيم باشا، وعباس باشا، ومحمد سعيد باشا وغيرهن .

وفى يوم الأحد ثانى عشر إبريل — وكان عيد الفصح عند الطوائف الشرقية — ذهب لزيارة قصر النزهة، فى طريق شبرا، وكان (لاسماعيل) ، وهو الوحيـد الذى تفننت الهندسة المعارية فى تجميله وتزيينه، على صغر حجمه . فأعجب به أيما إعجاب، وأمر بعض الرسامين الذين بمعيته أن يأخذوا رسمه — ولكنه لم يمكث فيه طويلا وغادره الى قصر شبرا ذاتها — وكان لحليم باشا، الذى أراد السلطان أن ينزل فى ذلك اليوم ضيفا عليه .

زيارة السلطان لشبرا

فاســتقبله حليم باشا فى تلك الروضة الغناء، التى أنشأها لوالده ، أبدع الخيالات الشعرية . وكانت مزدهية بالزهور والرياحين، المغروســة على أبدع نظام وأجمل تنسيق ؛ حافلة بالطيور المغـردة المختلفة الأجناس والأنواع والأشكال — وكانت الزهور والطيور أحب المخلوقات الى قلب عبد العزيز، وأعز ما ترتاح اليه نفسه بعد ربات الخدور .

فقضى بقية نهاره ، وبعض مسائه فى تلك الجنة الأرضية ، متجولا بين رياحينها وأزاهرها طورا ، وطورا جالسا أمام بحيرتها ، المحيطة بها، المظللة الرخامية البـديعة الصنع، العديمة المثيل فى العالم بأسره . أو جالسا فى القاعة العظمى الكائنة فى الزاوية على يمين الداخل، والتى قلما بذلت فى تشييد سواها الأموال التى بذلت فى تشييدها ؛ وقلما آزدهت غيرها ، بالصنعة الدقيقة المواد الثمينة التى آزدهت ، هى، بها : كأنّ (محمد على) أراد أن يجعلها قصرا من قصور الجنان ، بجانب تلك المظال الرخامية ، المتتابعة صفوفها على شكل دائرة بيضاوية حول تلك البحيرة الممدّة لسباحة جواريه فيهـا . وقد أقيم فى وسطها بناء مرمرى على شاكلة باقة أزهار ، تجلت الدقة كلها فى صنعه وتكوينه . وأعدّ لجلوســه، هو، على أريكة حريرية فيــه لكى يتسنى له

في شيخوخته — والمياه تجرى من تحته ، والجوارى يسبحن حوله ، ويتداعبن أمامه ، والروائح العطرية تتأرج من الأزاهير النابتـة فى كل مكان ، وداخل كل مظلة من هاتيك المظال ، والمتدلية الى حافة البحيرة بشكل من أبدع الأشكال — أن يتخيل أنه انتقل الى جنة الفردوس التى أعدّها ربه للصالحين والمحسنين من عباده ، وأن يتمتع ، وهو حىّ فى هذه الدار ، ببعض لذات لذائذ الدار الأخرى التى بات منها على أدنى من قاب قوسين[1] .

أسفا على تلك !

آه لتلك الروضة الفيحاء الغناء ! كيف عبثت بهـا أيدى الإهمال . وكيف جرّدها من محاسنها الفريدة تغيب أيدى الصيانة عنها !

وأسفا على ذلك !

وآه ثم آه ! لذلك الايوان البديع الأكبر المكوّن من مجموع هاتيك المظال الصغيرة الكلية الجمال ، المزرية الواحدة منها بجمـال ايوان كسرى المشهور ! كيف تناولتها أيدى الدمار : فأتلفت رخامها البـديع ، وذهبت ببهجة صنعها المدهش ، وباتت تهدّدها بخراب عاجل !

وقضى عبد العزيز وقته فيها يتحادث مع حليم باشا وفؤاد باشا عن زراعة البساتين والزراعة على العموم ، ثم عن القناطر الخيـرية — وكان الأمير مراد افندى ، ولىّ العهـد ، قد ذهب فى ذلك اليوم عينه لزيارتها فى مركب بخارية والتفرج عليها . وأرسلت هناك أورطتان مصريتان للقيام بفروض استقباله . ولكنه لم يفارق المركب ،

(١) أنظر : "مصر مرحلة مرحلة" لرونيه ص ١٦٥ ؛ وانظر : "مصر الخديوى" لأدون دى ليون ص ٧٥

وتفقد، وهو فيها ، القناطر : الأمر الذى لم يتح له ضباط تينك الأورطتين والذى لم يمكنهم من التفرج على القلعة السعيدية — وهى حصن أنفق محمد سعيد باشا على إقامته عند نقطة انقسام فرعى النيل ، مبلغا طائلا من المال، بدون جدوى، كان الأجدر به إنفاقه على إتمام عمل القناطر الخيرية الضخم، الجليل، الذى أقبل عليه أبوه، الباشا العظيم، بضع سنوات فقط قبل أن يوافيه الأجل المحتوم .

ولما توغل المساء فى الليل، عاد السلطان الى القلعة فلم يفارقه الانشراح من شبرا وبستانها وإيوانها !

زيارة المتحف المصرى يوم "شم النسيم"

وفى يوم الاثنين ثالث عشر إبريل — ووافق وقوع عيد شم النسيم، احتفلت القاهرة به احتفالها المعهود ولكن زاده بهجة وجود السلطان — قصد عبد العزيز المتحف المصرى — وكان مديره حينذاك مرييت بك ، الاجيبتولوجى الشهير — فتفقد جميع غرفه ومحتوياته ، واستفسر عن كل ما رآه فيه ، وارتاح الى البيانات التى استطاع مرييت أن يبديها له .

ثم ذهب من هناك لزيارة معامل القطن والحرير ببولاق — وكانت أعمالها ناجحة تبشر بفلاح باهر فى المستقبل ، لم يحقق ، وا أسفاه المستقبل شيئا منه — فسرّه ما رآه فيها من حسن الترتيب والنظام وانشرح صدره لعلامات النجابة والذكاء ، البادية على وجوه الشبان المشتغلين فيها .

ولما كانت المحادثة بالأمس عن القناطر الخيرية قد شوّقته الى رؤيتها ، ركب زورقا بخاريا من زوارق (اسماعيل باشا) ، أعدّ خصيصا لذلك الغرض ، وتوجه فيه من بولاق اليها . فتفقدها بعناية ، وأعجب بها إعجابا عظيما : وأكبر من إقدام

وهمة الباشا العظيم الذى باشر انشاءها بالرغم من طعنه فى الشيخوخة . وحكم بأنها لمن أجل أعمال الدنيا فائدة ، وأن محمد على قد استحق ببنائها شكر الأرض المصرية الى الأبد .

ثم عاد الى قصر النيل وتناول طعام الغداء فيه .

زيارة الأهرام

وفى يوم الثلاثاء ، رابع عشر إبريل ، ذهب الى زيارة الأهرام ، ومعه أمراء البيت العثمانى ، وأمراء البيت العلوى ، وجمهور كبار رجال البلاطين .

وبعد أن عبروا النيل الى شاطئه الغربى ، عند الجيزة ، ركب السلطان عربة مفتوحة تجرها أربعة جياد ، وركب وراءه (اسماعيل باشا) و (فؤاد باشا) فى عربة أخرى يجرها جوادان فقط ، وامتطى الباقون خيولا .

ولما تكن الطريق الى الأهرام قد مهدت بعد . فكثيرا ما كانت تجتاز حقولا مزروعة أو تمر فى أرض تربة ، ترفع حوافر الخيول الواقعة عليها ، سحابات غبار كثيف منها تملأ بها الفضاء .

وكانت عربة السلطان سائرة فى طليعة الموكب اتقاء للغبار ، وخيولها القوية العفية تخطى بها المنحدرات الى المرتفعات . ولأنها كانت أربعة صافنات ، تمكنت من الاستمرار مقلة راكبها الكريم ، حتى مدخل الصيوان الذى أعدّ له فى ظل الهرم الأكبر ، وعند قاعدته .

وأما عربة (اسماعيل باشا) وفؤاد باشا ، فان الجوادين فيها أجهدا تعبا ، أدّى بهما الى التوقف عن المسير ، بالرغم من كل حث وتحريض . فاضطر الراكبان الكريمان أن ينزلا منها ويمتطيا جوادين آخرين .

وهكذا سار الموكب، والعثير وراءه يتناول عنان السماء، حتى بلغ الأهرام، حيث كانت موائد الطعام قد مدّت فى الصواوين المعدّة لذلك كأنها فى أكبر القصور اشتمالا على معدّاتها .

فاستراح القوم ثم أكلوا . وبعد ذلك أقبل عبد العزيز يسرّح الطرف ويستفهم متخطيا من جوار هرم خوفو، الى الرابية البارز من قمتها أبو الهول، والمعبد المصرى القديم الذى بجواره ، ومقبرته . وامتطى جوادا الى هرم منقورا الذى كان لايزال معظم جزئه الأعلى مكسوّا بطلائه العجيب، فالى هرم نيتوكريس الأحمر الجميل !

ألا ليت شعرى ! من ينبئنى بما جال فى مخيلة سلالة سلاطين آل عثمان، وهم يتجوّلون حول آثار الفراعنة الخالدة، الدالة على عظمتهم الزائلة، والقائمة على مدخل الصحراء الشاسعة، معالم ماض كان قصيا، وقتما خط التاريخ أوّل صفحاته ! من ينبئنى بما قالت لهم، لا سيما لعبد الحميد؛ عينا أبى الهول السّريتان الشاخصتان بصفاء أبدى أمامهما، كأنهما تريدان أن تحجبا مكنونات الأيام وراءه؛ وتشعران الحاضر، مهما كان نفخا عظيما ، بضآلته ، تجاه مجموعة المفاخر البشرية ، التى حركتها القرون بالتتابع (من خوفو الى أوزورتسن، وآمنمحهت ؛ ومن أحمس الى توطمس وآمن هوتب؛ ومن رآع مسيس الى نيخاؤ وبتامتك ؛ ومن كبيز الى اسكندر الأعظم والبطالسة الأماجد ؛ ومن قيصر الأكبر الى هدريان وديوكليسيان ؛ ومن عمرو بن العاص الى أحمد بن طولون والمعز لدين الله ؛ ومن صلاح الدين الى بيبرس وقلاوون وبرقوق وبرسباى وقايتباى ؛ ومن سليم الرهيب الى بونابرت العجيب) كسينماتوغراف أمام تينك العينين؛ ثم وارتها فى طيات الدهور ! ! !

ولما مالت الشمس الى الغروب عاد الموكب السلطانى الى الجيزة وتناول الجميع طعام العشاء فى سرايها البديعة — ولم يكن (اسماعيل) قد أجرى فيها التحسينات التى صيرتها فيما بعد لؤلؤة قصوره ، ودرة منتزهاته الخصوصية . ثم رجع السلطان الى القلعة وما استقر فيها برهة إلا وحانت صلاة العشاء ، فقام ينادى بها، بعد اطلاق المدافع، خمسة عشر مؤذنا اختيروا اختيارا دقيقا لجمال أصواتهم وأخذوا يتبارون فى التلحين والإنشاد مباراة حملت كل من سمعهم على الظن بأنهم بلابل الفضاء برزت من خلواتها تشجى بأنغامها المطربة، فى ذلك المساء المجلوة سماؤه، ضيوف مصر وواليها .

وكان الغد يوم الأربعاء ، خامس عشر أبريل ، بجعل يوم راحة عامة وخصص لتجهيز معدّات السفر الى الاسكندرية .

العود إلى الاسكندرية

فلما بزغت شمس يوم الخميس ، سادس عشر أبريل ، ازدحمت شوارع العاصمة وساحاتها وظهور منازلها ودرجات سلالم جوامعها، بجماهير الناس على اختلاف مللهم ونحلهم وأجناسهم، انتظارا لمرور السلطان وموكبه العظيم — وحالما وافت الساعة التاسعة صباحا، أخذت المدافع ترمى طلقاتها بين كل دقيقة وأخرى إيذانا بالرحيل، لغاية الساعة العاشرة . حتى اذا دقت هذه ، نزل السلطان من القلعة بموكب فخم ، مهيب ، فمرّ على تلك الجماهير محييا مسلما . وأمر بأن توزع مبالغ طائلة من المال على فقراء العاصمة وخدمة مساجدها .

فانطلقت ألسن تلك الجماهير بالدعاء لجلالته ، وذرفت عيون كثيرة دموعا سخينة فى توديعه . وما زالت أصوات الدعاء ترتفع من كل فم، الى أن بلغ الموكب القطار المعدّ له، فأقله . فشخصت اليه الأبصار، وشيعته القلوب حتى توارى .

وكان السلطان قد أبدى عزمه على زيارة المقام الأحمدى بطنطا . فأقيم له صيوان فخم بجوار محطتها . ولكنه رجع عن عزمه فى آخر لحظة ، واكتفى بإيقاف القطار قليلا قبالة ذلك الصيوان، لكى تتمكن الجماهير الغفيرة، المزدحمة هناك، من استجلاء منظر وجهه البهى، والقيام بفروض الدعاء له .

ثم سار الى الاسكندرية ونزل فى سلاملك رأس التين الذى كان قد أقام فيه .

وفى اليوم التالى، وكان يوم الجمعة سابع عشر أبريل، صلى السلطان الصلاة الجامعة، بأبهة وجلال عظيمين، خارجا اليها وراجعا منها، ممتطيا فرسا ضليعا أصيلا، فى موكب تحف به فخامة وعظمة، يزيد فى كمال مظهرهما ما فى لباس عبد العزيز من البساطة . وكان عبارة عن كسوة إفرنجية تزين صدرها أنسجة حمراء فقط؛ وليس على طربوشه أية علامة تميزه عن غيره؛ بينما ملابس أمراء بيته ووزرائه وكبار رجال حاشيته موشاة بالمذهبات الساطعة، محلاة بالنياشين اللامعة .

وبعد الفراغ من صلاة الجمعة ، والإحسان بجانب عظيم من النقود على فقراء الاسكندرية ، وخدمة مساجدها ، عاد عبد العزيز الى سراى رأس التين ، وتناول طعام الغداء . ثم استراح قليلا، ريثما انتصفت الساعة الثالثة بعد الظهر .

القيام الى الأستانة

حينذاك نزل هو وأمراء بيته وكبار دولته ورجال مابينه، يرافقهم (اسماعيل باشا) وأمراء بيته وكبار دولته، فى الزوارق المعدّة لهم . فذهبت بهم الى اليخت السلطانى "فيض جهاد" وسفن الأسطول المرافقة له ، بينما كانت الطوابى والبواخر الراسية فى البوغاز (ومن ضمنها المركب الايطالية المسماة فيكتور عمانويل ، المرسلة من قبل ملك ايطاليا الملقب بالملك الحلو الشمائل ، لتشترك فى تعظيم الخاقان العثمانى) وقلاع

الساحل لغاية المكس والعجمى من جهة ؛ ولغاية سيدى بشر وأبى قير من الجهة الأخرى ، تطلق مدافعها تحية وإجلالا ؛ و بينما الجماهير يكتظ بها الشاطئ وهى هاتفة مهللة ! فصعد السلطان الى يخته يصحبه (اسماعيل) وصعد باقى الأمراء الى سفنهم ، وأخذت المراكب تستعدّ للرحيل .

فتقدّم (اسماعيل) الى توديع عبد العزيز . فقال له السلطان : "إنى أعيد لك تشكراتى القلبية على ضيافتك البهية لى ولآل بيتى ، وأؤكد لك أنى لن أنسى زيارتى لهذه الديار ماحييت ، وأؤمل أن الشعب المصرى ، بفضل عنايتك واهتمامك وغيرتك على مصالحه ، سيزداد رخاء وسعادة . وإنى فى كل سانحة سأشمله بتعطفاتى هو وأميره الجدير بها" .

فانحنى (اسماعيل) وشكر وأثنى ، ثم أذن له السلطان بالانصراف ، فنزل الى زورقه ، وأخذت السفن العثمانية تبتعد رويدا رويدا عن الأرض المصرية ، والأرض المصرية ترتج ارتجاجا فى توديعها ، حتى توارت عن الأبصار !

هكذا انقضت الزيارة السلطانيـة للقطر المصرى ! وهكذا مرت أيامها العشرة البهية ! ولم يبق أثر منها فى البلاد ، بعد ذكراها ، سوى اسم (عبد العزيز) الذى أطلق على أحد شوارع العاصمة ، إحياء لتلك الذكرى ؛ وسوى النياشين ، والألقاب والرتب التى فاضت بها التعطفات السلطانية على كبار الموظفين المصريين !

هواجس وعبر

أسفا ! هل كان يدور فى خلد الأمراء ، عاشى تلك الأيام وأعيادها ، أن الأقدار ستنسج ، لكل منهم ، خيوط مأساة سوداء : فلا تمضى أربع عشرة سنة إلا ويتدهور عبد العزيز عن عرشه الرفيع الى سجن ضيق ، لا تلبث أيدى الاثم ،

أياما ، إلا وتسلبه الحياة فيـه ، بقص شرايين ذراعيه واستصفاء دمه — ولا يرفع مراد على الأكف سلطانا ، إلا ايزج به فى حبس انفرادى ، يوافيه الموت الخفىّ فيه بعد ثلاثين سنة ، وليس بين الرفع والسقوط إلا ما يوشك أن يكون طرفة عين ! — ثم لا تمضى ست عشرة سنة وبضعة أشهر إلا ويصدر أمر عبد الحميد بخلع الخديو الأول (اسماعيل) عن عرش مصر السنىّ ، فيخرجه الى منفى ، مرّ مذاقه ، وحياة معكرة أيامها ، بعد الاقامة على أوج العز الأقعس ، وفى نعيم الحكم المطلق ، والرخاء غير المحدود ! — ولا تمضى خمس وأربعون سنة إلا وتثل ثورة عسكرية عرش عبد الحميد عينه وتخرجه بدوره ليذوق حرقة السجن ومرارة المنفى ، وألم التسيير ، قسرا ، من حبس الى حبس ، ومن اعتقال سري الى اعتقال سرى ، ويموت ، أخيرا ، موت صعلوك ، لا يكاد أحد يلتفت اليه ، كأنه لم يكن السلطان الرهيب ، الذى لبثت ترتعد الفرائص ، ثلاثة وثلاثين عاما ، لدى ذكر اسمه ! — ولا تمضى إحدى وخمسون سنة إلا ويرى رشاد نفســه — وقد كان سجنه أخوه عبد الحميد ثلاثا وثلاثين ســنة ، بعيــدا عن كل مظاهر العالم ، لا يدرى ما فيه ، حتى اذا جاءت الثورة العسكرية ، وجدته شيخا هرما ، فأخرجته من حبسه وهو لا يكاد يصدق ، وأجلسته على عرش أجداده ، وهو كأنه فى منام ، أميرا للمؤمنين — مدخلا رغم أنفه فى الحرب العالمية العظمى بعد أن داهمته ، مرغما أيضا ، الحرب الطرابلسية وحرب البلقان : فيرى أنه لم يرتق عرش أجداده إلا وقد جرّد هذا العرش من كل ديباج وخز ، وأصبح سريرا خشبيا ، كله شظايا تجرح الجسم ، وأشواك هموم وانخزة تحيط بالجالس عليه ، بدلا من أزهار اللذات السالفة ! — ولا تمضى اثنتان وخمسون سنة إلا وتقتل يد أثيمة ، صبرا وغدرا ، يوسف عز الدين ، ذلك الذى كان فى تلك الأيام شابا فى مقتبل ربيع

حياته ، وكانت الدنيا تبتسم له ابتساماتها كلها في ظل سلطة أبيه العليا ومقامه الأرفع ! ؟ . . .

ألا أفٍّ للدنيا ! ما أكذب مظاهرها ! وما أقصر حياة سرورها ولذاتها ! !

على أن (اسماعيل) لم يدع فرصة تلك الزيارة السلطانية تمر ، دون أن يحاول الانتفاع منها لتقديم أمنياته في سبيل تحقيقها :

فاستهواء لنفس عبد العزيز وحملا لها على مساعدته في المستقبل ، كل المساعدة الممكن توقعها ، لم يكتف بما بذله له بسخاء فائق ، من مسببات الارتياح والسرور ، وبأخذه على نفقات جيبه الخاص ، كل المصاريف التي عنّ لضيوفه صرفها ، وهم في ضيافته ، بل بالغ في تقديم الهدايا والتحف الفاخرة وتنويعها ، حتى ملأ بها سفينة برمتها ، لعبد العزيز عينه ، ولأمراء بيته السلطاني ، وكبار رجال دولته . وزوّد فؤاد باشا ، الصدر الأعظم ، وقت فراقه ، بمبلغ ستين ألف جنيه ليجعله عونا له ، وطوع بنانه .

فسافر السلطان من مصر ، وهو في حال نفسية تجعله مستعدًا لقبول أيّ طلب يقدّمه (اسماعيل) إليه ، إذا كان مشفوعا بما يجعل الطلبات كلها مقبولة في الأستانة . ومثل (اسماعيل) لم يكن ليجهل الوسيلة .

فما أقلع الأسطول العثماني من ثغر الاسكندرية ، وعاد الوالي إلى عاصمة دياره ، إلا وأقبل بكل ما في وسعه على تحقيق الخطة التي رسمها لنفسه .

الجزء الثالث

رابعة النهار

العمل على تحقيــق الخطة المرســومة

البـاب الأول[1]

تحقيق الشطر الأول منها

إجمــال

فليدخل مصر بصراحة فى مضمار المدنية الحديثة ، ويسيربها ، بعزم ثابت وقدم راسخة ، فى طريقها ، وفى جميع تشعبات هذا الطريق ، أوجد فى أعمال القطر ، على اختلاف أنواعها ، روحا جديدة ، أصلحت إدارته ، وكيفتها تكييفا ، من شأنه ضمانة دوام تطور البلاد الاجتماعى — ووسعت نطاق الزراعة بتوسيع نطاق الرى ، وتنظيمه ، وتكثير طرق المواصلات ، وترتيبها وتوزيع الضرائب توزيعا عادلا — وفتحت أبواب

(١) أهم مصادر هذا الباب هى : "مصر كما هى" لمــاك كون ، و"مصر فى عهد اسماعيل" المؤلف عينه ، و"مصر فى سنة ١٨٤٥" لشلشر ، و"بيان أهم الأشغال التى تمت فى القطر المصرى منذ الأيام القديمة لغاية يومنا هذا" لينان دى بلفون ، و"مصر فى حكم اسماعيل" لريو ، و"مصر تحت حكم محمد على" لبرنس بكلر مسكاو ، و"مصر تحت حكم محمد على" لهـامون ، و"مصر تحت حكم محمد على" لكلوت بك ، و"مصر تحت حكم محمد على" لمـانجين ، و"تاريخ محمد على" لوريه ، و"اسماعيل باشا" لرافيس ، و"مصر مرحلة مرحلة" لرونيه ، و"رسائل من مصر" لليــدى جوردن كرف ، و"حياة البلاط" لبتلر ، و"رسائل محررة من مصر" لسنت هيلير ، و"مصر" لمــالورتى الخ الخ .

التجارة والصناعة والعمل واسعة ، أمام مجهودات الجميع : فأحيت ، بذلك كله ، مالية البلاد ، وضاعفت إيراداتها وصادراتها — وأنعشت التعليم بعـد مواته ؛ وعممته ؛ ونوعته ؛ ورقته ، حتى جعلته كفيلا بأن يكون التطور الاجتماعى المستمر ، متجها على الدوام ، نحو الحسن والمفيد ، بالرغم من كل عقبة تعترضه وعثرة تعتور سبيله — وأدخلت ، فى نهاية الأمر ، على الحياة الاجتماعية المصرية ، تغييرات أساسية ، جعلت بقاءها على جمودها القديم أمرا فى منتهى التعذر ، وأوجبت تحركها من عقالاتها القرنية نحو بيئات جديدة وعقلية حديثة .

و بما أن هذا الاجمال قد يقع لدى جاهلى تاريخ (اسماعيل) ولدى المتحاملين عليه تحاملا مبنيا على مجرد ماسمعوا عنه من أفواه قادحيه ، موقع الاستنكار ، إن لم نقل موقع السخرية ، فانا لانرى بدا من تفصيل ما أجملنا تفصيلا تاما ، إظهارا للحقائق .

الفصل الاول[1]

إصلاح الادارة

"مصر بلد، إذا حسنت الإدارة فيه، أكل العامر الصحراء.

وإذا ساءت الإدارة فيه، أكلت الصحراء الأرض العامرة!".

«نابوليون الأول»

تقسيمات مصر الادارية سابقا

كانت مصر، فى مدة المماليك الأخيرة، تنقسم إلى خمسة عشر إقليما: تسعة منها فى الوجه البحرى وهى: البحيرة، ورشيد، والغربية، ومنوف، ودمياط، والمنصورة، والشرقية، وقليوب، والجيزة، وثلاثة فى مصر الوسطى وهى: إطفيح، والفيوم، وبنى سويف، وثلاثة فى مصر العليا وهى: أسيوط، وجرجا، وقوص (طيبة).

وكان على رأس كل اقليم أمير مملوك يقال له الكاشف. ومرجع الكل الى الأمير المملوك المدعو "شيخ البلد" المقيم فى القاهرة. والذى كان حاكم القطر الحقيق، بالرغم من وجود وال عثمانى بالقلعة، يرسل من لدن القسطنطينية كلما عنّ لرجال الحكم هناك أن يعزلوا سلفه، أو كلما أرسل "شيخ البلد" اليه رسوله، المعروف عند أهل مصر بلقب "أبى طبق" لينذره بعزله بأن يقول له: "انزل ياباشا".

(١) أهم مصادر هذا الفصل هى: "مصر كما هى" لماك كون، و"لمحة عامة على مصر" لكلوت بك، و"مصر فى عهد سعيد باشا" لمريو، و"مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون، و"تاريخ مصر الحديث" لجورج بك زيدان، و"مصر منذ الفتح العربى لغاية الحملة الفرنساوية" لمرسيل، و"وصف مصر" لعلماء الحملة الفرنساوية.

وقد حافظ بونابرت على هذا التقسيم .

فلما استتب الأمر لمحمد على عدله . وروى كلوت بك أن القطر المصرى كان في سنة ١٨٤٠ منقسما إلى سبع مديريات فقط؛ منها أربع في الوجه البحرى وهى : البحيرة، والمنوفية، والدقهلية، والشرقية، علاوة على محافظتى الاسكندرية ومصر؛ وواحدة في مصر الوسطى وهى : بنى سويف والفيوم معا؛ واثنتان في الصعيد وهما : المنيا، وإسنا .

وقسم (محمد على) كل مديرية إلى عدة مراكز . وكل مركز إلى عدة أقسام. وكل قسم إلى عدة نواح . فبلغ عدد المراكز في تلك السنة أربعة وستين . وعدد الأقسام ثلاثمائة ونيفا . وعدد النواحى ثلاثة آلاف وخمسمائة .

وأغرب ما في التقسيم، الذى قال عنه كلوت بك أن الجيزة كانت جزءا من البحيرة؛ والغربية جزءا من المنوفية؛ وأن العريش كان تابعا للدقهلية؛ والقليوبية تابعة لمصر .

و(محمد على) أوّل من سمى رئيس المديرية "مديرا"، ورئيس المركز "مأمورا" ورئيس القسم "ناظرا" . وأما رئيس الناحية فما فتئ اسمه "شيخ بلد" منذ القدم .

وأوجد في كل ناحية، بجانب شيخها، مستخدما سماه "الخولى" وظيفته مراقبة الزراعة ومسح الطين ؛ وآخر يقال له "صرّاف" لجمع الأموال وتوريدها للمأمور؛ وثالثا يقال له "الشاهد" وهو المأذون من قبل القاضى للحكم في قضايا الأحوال الشخصية، وتحرير عقود الزوجية وغيرها .

وكان مرجع شيخ البلد إلى الناظر؛ ومرجع الناظر إلى المأمور؛ ومرجع المأمور إلى المدير؛ ومرجع المدير إلى ديوان الداخلية . على أن كل مأمور كان مكلفا ككل

مدير برفع تقرير أسبوعى عن أعمـاله وإجراءاته إلى ذلك الديوان عينه ليقف هـذا على ماجريات الأمور .

أما المديرون فكانوا كلهم أتراكا أو مماليك من مماليك الباشا العظيم . وأما المأمورون فقد اجتهد (محمد على) فى جعل معظمهم من أبناء مصر دون أن يبالى بكونهم مسلمين أو أقباطا . وكذلك نظار الأقسام .

لكن التجربة لم تفلح، لسببين :

(الأول) هو أن المصريين ، فى تلك الأيام ، بالنسبة لوجود معايب الشعوب المستعبدة زمنا طويلا ، ونقائصها فيهم ، لم تكن لهم ذاتية ، ولم يكونوا أكفاء للإمرة . فكان المقلد منهم سلطة يستبد بمن كانوا اخوانه بالأمس استبدادا فاحشا ، مع خنوعه أمام رؤسائه خنوعا شائنا .

و(الثـانى) هو أن هيبــة الأتراك ، بالرغم من أن الجيش المصرى كسر أولئك العتاة الذين استعبدوا المصريين أجيـالا وقرونا ، كانت لا تزال متأصلة فى نفوسهم تأصلا عظيما : فكان مأمور المركز ، أو ناظر القسم المصرى يقف محتشما أمام قواصه التركى ذاته احتشاما فائقا ، فما بالك فى حضرة ملتزم من الملتزمين الأتراك ، أو حضرة ذى حيثية من رجال ذلك العنصر القاهر ؟

وكان (محمد على) عينه ، بالرغم من كل مجهوداته لرفع درجة العنصر الفلاح المصرى الى مستوى درجة العنصر التركى ، لايستطيع — لأن تربيته الأصلية تركية وشعوره تركى محض — أن يحمل نفسه على تقدير فلاحى مصر أكثر من الأتراك . والركون اليهم فى المهمات أكثر من ركونه الى أبناء جنسه . ولا أدل على استمرار الشـعور

التركي حيا فيه حياة قوية ، بالرغم من تعشقه مصر وامتلاء قلبه بحبها ، وبالرغم من اشتباكه مع تركيا في حرب كان يلعب فيها بعرشه ، بل بذات حياته وحياة أولاده ، من الجواب الذي أجاب به ذات يوم وجيها من الغربيين أقبل يهنئه بالانتصارات التي أحرزها جيشه المصري على الجيوش التركية ، ويكيل الثناء جزافا لأبناء مصر البواسل ، المقاتلين بفوز مستمر ، فوق ربوع الشام وبطاح الأناضول . فان (محمد على) قطع عليه كلامه قائلا : "لا تنس ، يا صديق . أن الذين يفوزون في المعارك انما هم الضباط لا الجنود . وأن ضباط الجيش المصري كلهم أتراك"[1].

وأما مشايخ البلاد فكانوا من الفلاحين ، طبعا . وكذلك الحوليون . والصيارفة — وهؤلاء كانوا كلهم أقباطا — والشهاد .

وكان الكل مأجورين ، تتناسب مرتباتهم مع أهمية وظائفهم . ويرتدون ملابس عليها شارات تلك الوظائف . فشيوخ البلاد كانوا يتقلدون وساما من فضة . ونظار الأقسام وساما ذهبيا . والمأمورون وساما من ماس . وأما المديرون فكانوا بكوات أو باشاوات من أصحاب الرتب العسكرية السامية يتقلد كل منهم كسوة رتبته .

وجعل (محمد على) ، على رأس الادارة ، علة دواوين للنظر في شؤونها المختلفة ، كديوان الداخلية وديوان الحربية ، وديوان البحرية ، وديوان الخارجية ، وديوان

(١) بخلاف شعور ابراهيم ابنه . فانه مع تمادي الأيام ، بات مصريا أكثر منه تركيا . ولا أدل على ذلك مما قاله ، مرة ، البرنس البروسياني پكلرمسكاو ، وهو يصف حصار عكا له ، وهو : "ليس في العالم يجنود يفوقون أجنادي في حماستهم وشجاعتهم في القتال ، مهما فاقوهم في النظام ومعرفة فنون الحرب والطعان . ولئن بدا من بعضهم ، أحيانا ، تردد أو جبن ، فانما يدا ذلك من جانب الضباط الأتراك . ولست أذكر أن شيئا من ذلك بدا من أولاد العرب" . أنظر پكلرمسكاو : "سياحات وحوادث بمصر" ص ٣٣٢ ج ١

التجارة، وديوان المعارف العمومية، وديوان الزراعة، وديوان الصحة، وهلمّ جرّا . وجعل فوقها كلها المجلس الخاص ، الذى كان هو نفسه يرأسـه ، تعرض عليه كل الأمور، صغيرها وكبيرها ، ليطلع عليها ويبدى رأيه فيها. وكان يدعى "ديوان المعونة" للدلالة على ماهيته .

وكان، اذا أراد الإقدام على أعمال كبرى فى الزراعة، أو على أشغال ذات منفعة عمومية هامّة ، يجمع المديرين فى أحد تلك الدواوين ويعرض المشروع عليهم ويأخذ رأيهم فيــه . فاذا وافقت أغلبيتهم عليه نفذه، وإلا انتدب مخصصين يعيدون بحثه ، ويستصفون خلاصته .

فلما آلت الأحكام الى عباس باشا ، أغمض عينيه عن سير الادارة فى الطريق الذى اختطه (محمد على) لها، ورأى، مع تجرده عن الرغبة فى فحص الأمور بنفسه، أن يحل هواه محل نظر الدواوين : ففتح أمام الجاسوسية مجالا تطرّق منه الخلل الى العمل ؛ وأدى، بعد زمن قليل، الى تعطيله، واستتباب استبداد الحكام، لا سيما كبارهم، بالرعية استبدادا فاحشا .

فهال الأمر محمد سعيد باشا، بعد توليته بقليل، وكبر عليه شقاء الأهلين ! ولكنه لم ير إصلاحا يقدم عليه، خيرا من إلغاء وظائف المديرين ــ لأنهم كانوا، فى نظره، جرثومة ذلك الاستبداد وقرومته ــ وجعل ديوان الداخلية يشرف رأسا على أعمال المأمورين ونظار الأقسام : فزاد الطين بذلك بلة . وأضرّ، بالرغم من حسن نياته، من حيث أراد أن يفيد .

الاصلاحات التى أدخلها اسماعيل على الادارة

فلما استلم (اسماعيل) زمام الأمور، وتجلى أمام ذكائه الاختلال الشائن الذى أوجدته فى نظام الادارة روح عباس الظنانة شرا وروح سعيد المتطلبة خيرا من غير

تبصر، رأى أنه لا بد له من اصلاح عام يدخله على ذلك النظام سريعا، ليكون قاعدة لكل اصلاح تال .

فقسم القطر الى ثلاثة أقسام كبرى : البحرى ، والمتوسط ، والصعيد . وقسم هذه الأقسام الثلاثة الى أربع عشرة مديرية وثمان محافظات [1] .

فمن المديريات سبع فى الوجه البحرى وهى : الجيزة ، والبحيرة، والقليوبية، والشرقية، والمنوفية، والغربيـة ، والدقهلية . وثلاث فى الاقليم المتوسط وهى : بنى سويف، والفيوم، والمنيا . وخمس فى الصعيد وهى : أسيوط، وجرجا، وقنا، والقصير، وإسنا .

أما المحافظات الثمـان فهى : العاصمة ، والاسكندرية ، ودمياط ، ورشـيد ، والعريش، وبورسعيد، والسويس، وسواكن .

وحافظ على تقسـيم المديريات الى مراكز ، والمراكز الى أقسام ، والأقسام الى نواح . وقسم محافظتى العـاصمة والاسكندرية الى أقسام ، جعـل كل قسم منها يضاهى مركزا فى المديريات . وأنشأ وظائف مفتشين ورؤساء مفتشين للأقاليم ، كان، فيما بعد، أعظمهم شهرة وأكبرهم شأنا اسماعيل باشا الذى عرف "بالصغير" و"المفتش"، وسلطان باشا، وعمر باشا لطفى .

وعهد برياسـة النواحى الى عمد بدلا منها الى مشايخ . وجعل هؤلاء مساعدين لأولئك فى أعمالهم . وفوض الى أهالى كل ناحية أمر انتخاب عمدتها ومشايخها . وأبقى الصيارفة والمأذونين . ولكنه ألغى وظائف الحوليين : لأنه لم يعد من سبب

(1) لهذا ولجميع التقسيم الذى يليه، أنظر : ماك كون "مصر كما هى" ص ١١٤ وما يليها .

لوجودها، بعد أن منح محمد سعيد باشا حق امتلاك أترية الأطيان ، وحق زراعتها كما يشاءون . وأبقى مرجع الادارة كلها الى وزارة الداخلية .

وكان محمد سعيد باشا قد حوّل بعض دواوين أبيه كالداخلية والمـالية والحربية الى وزارات؛ وعهد فى الأولى الى الأمير أحمد باشا رأفت؛ وفى الثانية الى مصطفى باشا فاضل؛ وفى الثالثة الى الأمير حليم باشا . فحوّل (اسمـاعيل) باقى الدواوين الكبرى — كالبحرية ، والخارجية ، والأشغال، والمعارف — الى وزارات كذلك .

انشاء وزارة زراعة

وأنشأ فى أوائل سنة ١٨٦٥ وزارة جديدة دعاها "وزارة الزراعة" ضمها الى وزارة الأشغال ، وعهد فيهما ، معا ، الى نوبار باشا، مكافأة له على فوزه فى مسألة قنـاة السويس التى سيأتى الكلام عنها .

ادخال نظام هيئات نيابية على المديريات

غير أن أعظم تحسين أدخله على الادارة انشاؤه هيئات نيابية فى المراكز والمديريات قصد منها أن يعلم الأمة، باشراك وجوهها ونوابغها مع حكامها فى أعمالهم الادارية، كيفية الوصول الى حكم نفسها بنفسها .

فأقام، لهذا الغرض، فى كل مركز، مجلسا اداريا يستشير المأمور أعضاءه فى إنجاز الأعمـال المركزية ؛ وأقام ، حول كل مدير، مجلسا محليا ينتخب الأهلون أعضاءه ليكونوا أعين المدير ومستشاريه ، وليضربوا على تجاوزات مشايخ البلاد وعمدها[1] .

تعيين مديرين من أبناء البلاد

وكان قد اضطر ، فى بادئ الأمر، الى اتخاذ المديرين كلهم من العنصر التركى، لعدم وجود أكفاء من أولاد العرب للقيام بمهام تلك الوظائف الخطيرة . ولكنه — مع تقادم أيام ملكه ، وإخراج المدارس المصرية وسلوك الادارة رجالا يعتمد عليهم من أبناء البلاد، وبمـا أن الحوادث التى تلت أظهرت عدم كفاءة الأتراك للادارة،

(١) أنظر : ماك كون "مصر كما هى" ص ١٣٦

بالرغم من كفاءتهم غير المنكورة للإمرة والحكم — أخذ يستبدل المديرين الأتراك بمديرين من المصريين الصميميين ، رويدا رويدا ، حتى أصبحت معظم مديريات القطر مرؤوسة فى سنة ١٨٧٧ بمديرين من أبناء البلاد ، بالرغم من أن هيبة الأتراك ، من جهة ، كانت لاتزال كبيرة فى نفوسهم ؛ وأنه كان يخشى أن تحملهم هذه الهيبة فى معاملاتهم الادارية مع كبار رجال العنصر التركى الخاضع لحكمهم ، على خور فى العزائم ، قد تنجم عنه مضار للصلحة العامة ؛ وبالرغم من أن هيبة الحاكم المصرى ، من جهة أخرى ، لم يكن لها أصل فى نفوس إخوانه المصريين ، لا سيما أهله وذويه وبلدييه ؛ وكان يخشى أن تحمله ألفتهم به على تهاون فى واجباته ، يخل إخلالا بالغا فى تلك المصلحة العامة عينها .

حكاية جابر بك مدير بنى سويف وقواصه التركى

ويروى ، للدلالة على هذين الأمرين معا ، أن وجيها من وجهاء الصعيد عين مديراً للمديرية التى فيها بلده ؛ فوجد من ملازمة أهله ومعارفه له وجلوسهم معه ، بدون أقل تكلف ، فى حجرته الرسمية الخاصة به ، وتضييعهم وقته عليه فى محادثات لا طائل تحتها ، أو لا تهم سواهم من الناس ، ما رأى ، معه ، مهابته مفقودة فى أعين مرؤوسيه والأهالى معا ، وما غصت به روحه . ولكنه لم يجد من نفسه القوة الأدبية الكافية لايقافهم عند حدهم . فأوعز الى قواصه التركى — وكان ألبانيا ، عالى القامة ضخم الجثة ، ذا شاربين كشاربى عنترة وأبى زيد فى صورتيهما المتداولتين بين أيدى الناس — أن يدخل يوما ، بغتة ، على أولئك الأهل والمعارف ، عند ما يراهم جالسين فى حجرته الخاصة ؛ ويزجرهم ويطردهم من حضرته ، عساهم يرتدعون .

فامتثل القواص للأمر من الغد ؛ ودخل على جمع بلديى المدير الملازمين له فى غرفته ، وقد فتل شاربيه الكثيفين حتى مس طرفاهما أذنيه ؛ وحملق عينيه حملقة

مروعة ، وهجم عليهم صارخا بصوت مخيف : "يلا ! سكتر ! كرتا ! فلاح أدپسيزا !" فذعر الجمع وارتعدت فرائصهم . وماهى إلا لحظة وقد أخلوا المكان مهرولين يتسابقون ويتدافعون الى الباب ؛ ولكن المدير كان أولهم هروبا ، لشدّة ما وقع فى نفسه من هيبة قوّاصه وهول منظره وصورته (1) .

وتوج (اسماعيل) اصلاحه الادارى باقدامه على اشراك الأمة المصرية معه فى الحكم وتحقيقه ، فى انشاء مجلس نيابى ، الفكرة التى دارت فى خلد جدّه ، الباشا العظيم ، ولم تمكنه الأيام من اخراجها الى حيز العمل (2) .

فبسط فى أواخر سنة ١٨٦٤ ، رغبته فى استدعاء أكابر التجار والأعيان والمزارعين الى جمعية عمومية ، تطلع على حال البلد المالية ، ويناط بها أمر المناقشة فى الضرائب وتحديدها وتقريرها ثم توزيعها توزيعا عادلا .

انشاء مجلس نيابى

وفى أوائل سنة ١٨٦٦ نفذ تلك الرغبة ، ومنح القطر هيئة نيابية ، وضع لها قانون انتخاب فى منتهى الحكمة والسماحة ؛ حتى لقــد قال فيه بعض كتّاب الفرنج « انه يصلح لأن يكون نموذجا وقدوة لعموم الأقطار بلا استثناء ؛ وانه لخليق بأن يحســد العالم المتمدين مصر عليه » . وجعل اختصاصات تلك الهيئة واسعة ؛ ومداولاتها

(1) سمعت هذه الرواية من كثيرين ممن عاصروا الحادثة . وسمعتها أيضا من صديقى الشيخ مرسى محمود المحامى بالإسكندرية ، نقلا عن لسان بعض بلديى ذلك المدير . والأســتاذ يرويها بكيفية نكتية فى منتهى الظرف .

(2) أنظر : ماك كون "مصر فى عهد اسماعيل" ص ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ وانظر : "تاريخ المالية المصرية" و "رسائل عن مصر المعاصرة" لجلبون دنجلار ، ص ١٤٢ و ١٤٤ على أن هــذا الكاتب ينظر الى الأمور من وراء نظارة سوداء ، وما لورتى : "مصر" ص ١١٧ وما يليها .

نافذة فى الأمور المـالية والادارية، واستشارية، خليقة بالعمل بها، متى كانت صائبة، فى الأمور التشريعية .

وفى ٢٥ نوفمبر من السـنة عينها افتتح أوّل جلساتها بحفلة شائقة، تلا فيها بنفسه خطابا وجيزا فصيحا، أظهر فيه للنوّاب الغرض من اجتماعهم، وطلب اليهم مساعدة حكومته على تنفيذ الأشغال العمومية المفيدة الجارية فى البـلاد، وتحديد مواعيد سـنوية لجباية الأموال، وأحاطهم علما بمـا تم، فى ذلك العام، من تعديل نظام ارث العرش المصرى، والموجبات التى ألزمته، والنفقات والتعهدات التى استلزمها وسيأتى بيان كل ذلك فى حينه .

فكان — مع أنه شرقى — أوّل عاهل، بعـد كارلو البرتو دى سافويا، ملك سردينيا، روى التـاريخ عنه، أنه تنازل، عن طيبة خاطر وبمجرد ارادته، عن جزء من سلطته المطلقة، ومن ميزات تاجه الملكى، وأوّل عاهل أعاد الى أمته جانبا من السـلطة التشريعية المستمدّة، فى الحقيقة، منهـا . فسبق، فى هذا المضمار، موتسو هيتو، ميكادو اليابان المجيد الطائر الصيت، ومظفر الدين خان، شاه العجم الممدوح الذكر !

وانا، اذا وعينا تماما أن انجلترا نفسها، العريقة فى الأحكام الدستورية، لم تنل مزية هذه الأحكام إلا بعد أن قاتلت عليها، مدة ملكها (يوحنا العديم الأرض)، أخا ريكاردوس قلب الأسد، وأنهـا أضرمت، لاستعادتها والمحافظة عليها، نيران ثورتين، وثلت عرشين، أغرقت قوائم أوّلها فى دم تشارلز الأوّل الستيورتى الجالس عليـه، وأنه ما من أمة فى أوروبا، إلا وكابدت فى سبيل الحصول على تلك المزية أجسم المشاق، وأهرقت أزكى دماء نبلاء الشعور والأفهام من أولادها، وأن

الصحافة العالمية استنفدت كل كلمات الشكر والثناء، فى تمجيد عمل ميكادو اليابان وشاه العجم المذكورين حينما تم، أدركنا مقدار ما يستحق عمل (اسماعيل) من إعجاب، وما هو خليق به من مدح جزيل !

ولا يضيره ما أخذه عليه بعض الكتاب من أن الهيئة النيابية التى جاد بهـا على بلاده لم تكن، لجهل معظم أعضائها المطبق، ولثقل ظلم ستين قرنا على عواتقهم، تستطيع تقدير المنحة المجود بهـا حق قدرها، ولا استخدام الآلة الموضوعة بين يديها استخداما حسنا، وأنها اعتقدت من واجباتها أن ترى أنها ملتئمة للتصديق، فقط، على رغائب "ولى النعم".

فانه اذا صدقت الرواية الزاعمة أن النواب — حينما أفهمهم شريف باشا وزير الداخلية فى تلك السنة، أن المجالس النيابية الأوروبية منقسمة دائمـا الى حزبين: حزب يعضد الحكومة، وحزب يعارضها ويقاومها، وأنه يجدر بهم، والحالة هذه، أن ينقسموا هم أيضا الى حزبين: حزب مع الحكومة، وحزب عليها، فيجلس رجال حزب الحكومة على مقاعد اليمين، ورجال حزب المعارضين لها على مقاعد اليسار — تسابقوا جميعهم الى مقاعد اليمين، هاتفين: "إنا كلنا عبيد أفندينا. فكيف نكون مقاومين لحكومته؟"[1].

واذا صح ما تزعمه الليـدى (دف جوردون) فى مراسلاتها من أن أحد المنتخبين قال لهـا: «إنا، معشر النواب، إنمـا نحن ذاهبون الى مصر، وقلوبنا فى جزمنا، لأنه، اذا كان أحدنا لا يستطيع أن يجاوب المدير، على أى أمر يصدره اليه، مهما

(١) أنظر على الأخص: ماك كون "مصر كما هى" ص ١١٨ (الحاشية)، و"مصر تحت حكم اسماعيل" ص ٤٥ (الحاشية).

كان جائرا، سوى بعبارة "حاضر! على عيني ورأسي!"؛ أفتريدين أن نجسر على مقاومة ارادة أفندينا، الذى يملك أعناقنا؛ وحق التصرف فى أعمارنا؛ ويستطيع فى أىّ وقت يشاء أن يخسف الأرض تحت أقدامنا، ويقطع خبرنا فى أقاصى الفازوغلى[1]؟ »؛

واذا صح أن خوف الأهلين من المديرين ومن معاداتهم جعلهم يفرّون من الانتخابات؛ وأن هذه — بالرغم من القانون الجميل الموضوع لها — لم تجر إلا بالقوّة القاهرة، وطبقا لرغائب أولئك الحكام؛

واذا صح أخيرا أن النوّاب كانوا، فى أوّل جلوسهم على كراسيهم، متهيبين لا يدرون ما هى واجباتهم؛

فانه يجب أن لا يغيب عن الأذهان ثلاثة امور:

الأوّل: أن (اسماعيل) كان يعلم حق العلم أن هناك أقلاما أوقفها أعداؤه على تسوئة سمعته وتسويد صحيفة أعماله؛ وإظهار كل الاصلاحات التى يقدم عليها كأنها مجراة لا لرغبة حقيقية فيها، وابتغاء للفائدة التى تعود منها على البلاد؛ ولكن لذرّ الرماد فى أعين الدول الغربية؛ وحمل العالم المتمدين، على الاغترار بالطلاء واعتباره مجرى تلك الاصلاحات من أعاظم رجال القرون و«أكبر حاكم وجد على رأس مصر الاسلامية منذ الفتح العربى»؛ كما كان يقول محبوه والمغمورون بأفضاله من أصحاب الجرائد الفرنساوية والانجليزية والايطالية الكبرى فى بلادهم. وكان يعلم أيضا أن الواقفين على نوع عقلية الأمة المصرية وماهيتها، فى تلك الأيام، قد يسخرون بمنحته،

(١) أنظر: "رسائل ليدى جوردن. دف" ج ٢ ص ٨٦، و"مصر" لمالورتى ص ١٢١

ويستنكرونها ، حتى فيما لو اعتبروها صادرة عن إخلاص حقيقى فى حب البـلاد ، ورغبة صادقة فى رقيها ؛ وأنه ، مع ذلك ، لم يخف طعن الطاعنين المتحاملين ؛ ولم يخش استهزاء المستهزئين ، فى سبيل السير بأمته فى معارج المدنية الحديثة ، والنهوض بها الى مستواها بأية وسيلة يراها مجدية نفعا .

الثانى : أن أى عمل انسانى كان يراه الوقت الحاضر سخيفا هزأة ، قد لا يلبث ، مع مرور الأيام عليه وهو قائم ، أن يكسبه الزمان حلة من الكمال ، ويحوطه بهالة من الجلال ، لا تجعلانه كبيرا فى العيون ، فقط ، بل مثمرا ثمرا شهيا . وأن خير معبر عن هذه الحقيقة ، ما قاله ذلك النبيل الفرنساوى الذى منحه نابليون الثالث لقب شرف كان لأعرق الأسرات الفرنساوية قدما ، واندثر باندثارها ، وهو : «إنه ليخجلنى ، حقا ، أن يلقبنى عارفى بالدوق دى مونمورانسى : لأنهم يعلمون أنى لست من هــذه الأسرة . ولكنى متأكد أنه لن تمضى خمسون سنة إلا ويكون الملأ قد نسى من منح بنى هــذا اللقب ومتى منحه ؛ فيعتبرونه ، فى أحفادى ، إرثا عن أسرته القديمة ؛ ويصبح مصدر فخار لهم : لأن الزمان يقدّس كل شئ»[1] .

ومن يعلم أن شريف باشا ذاته — الذى رأى النوّاب الأوّلين يتسابقون الى مقاعد اليمين ، لكيلا يعتبروا من حزب المعارضين للحكومة — أصبح ، فيما بعد ، من أشدّ الناس تمسكا بالهيئة النيابية بمصر ، ومن أكبر أنصار الحكم الدستورى ، حتى إنه فضــل اعتزال الأحكام فى أوائل حكم توفيق على توليها ، ولا هيئة نيابية فيها[1] من يراجع ، بعد ذلك ، تاريخ الحركة الفكرية النيابية بالقطر المصرى فى نصف القرن الذى

(١) أنظر : مالورتى "مصر" ص ١٢٢

تلا افتتاح أوّل مجلس نيابي فيه ، ويقف على مقدار تطور العقلية فيها ، يدرك إدراكا تامًا مقدار الحكمة المستكنة فى قول ذلك النبيل الفرنساوى ؛ ويتمكن من الوقوف على التطوّر الاجتماعى الذى أوجبته ، على ممرّ الأيام ، منحة (اسماعيل) : فيقدّرها تقديرها الحق ، ولا يبخل على صاحبها بالثناء والشكر اللذين يستحقهما .

الثالث : أنه لم يمض على تشكيل ذلك المجلس بضعة أعوام ، إلا وأنجب نوابا عن مصالح الأمة حقيقين بهذا الاسم ؛ ولو أن عددهم لم يتجاوز أصابع اليد الواحدة ؛ نوابا لم يروا أن مهمتهم تنحصر كلها فى التصديق على أعمال الحكومة وتحبيذها . لم يخافوا التصدّى لمعارضتها ومناقشتها الحساب ؛ بالرغم من علمهم أنها انما تنطق بلسان الأمير وتعبر عن إرادته . ومع ذلك ، فان التاريخ لا يذكر أنهم أصيبوا بسوء بسبب حرية ضمائرهم وألسنتهم . ولو أن بعض ذوى الأمر امتعضوا منها ، وهدّدوا أصحابها بضرّ إن لم يصمتوا .

الفصـــــل الثـانى[1]

توســيع نطاق الزراعة والرى والمواصــلات

"الزراعة حياة مصر، والرى روح الزراعة ؛
والمواصلات من البـلد كالشرايين من الجسد "
« كهنوت مصرى قديم »

صيرورة الأرض المصرية برمتها الى محمد على

من المعلوم أن (محمد على) ، فى أوائل سنى ملكه ، أى ما بين ســنة ١٨٠٨ وسنة ١٨١٤ ، مقابل ترتيبه إيراد سنوى ، لحاملى حجج الأطيان المصرية ، يوازى إيرادها السنوى المعتاد ، استولى على جميع هذه الأطيان ، بمـا فيها أطيان ديوان الأوقاف ورزق المساجد— ما عدا "الوسيات" — وهى أطيان تخلفت للنواحى عن فلاحين ماتوا بدون وريث ، أو تنازل عنها أصحابها الفقراء ، لعدمهم ، الى ملتزم الناحية مقابل مبلغ يسير من النقود ؛ فأصبح الملتزم يزرعها لحسابه ، نظير دفعه مالا سنويا للبرى ، ليمكنه من القيـام ببعض نفقات فى المصلحة العامة كتطهير الترع وصيانة السواقى . وما لبث الملتزم ، بعد عهد قليل ، أن امتنع عن دفع ذلك المـال ، مع احتفاظه بالوسية ؛ كما فعل البطريقيون "بالأجر العام" فى جمهورية روما القديمة . فحقق (محمد على) ، بذلك التملك ، الحلم الذى رآه فى صباه ، وهو فى قوله ، إذ نظر نفسه يشرب كل ماء النيل ، ليروى ظمأ اعتراه ، ولا يرتوى .

(١) أهم مصادر هذا الفصل هى : مؤلفات كلوت بك وهاملتون ومانجين ومور يه البادى ذكرها ، و"تاريخ مصر الحديث" لجورجى بك زيدان ، و"مصر فى عهد محمد على" ليكار مسكاو ، و"مصر المعاصرة" لمريو ، و"مصر" للبارون مالورتى ، و"مصر" لستانلى لين پول .

ومن المفهوم، بداهة، أنه انما استولى على جميع أطيان القطر، لا لطمع أو جشع فى أملاك الغير؛ ولكن لسببين: الأول، رغبته فى إدخال أصناف مزروعات جديدة على الزراعة المصرية المعاصرة له (كالقطن، والكتان، والأفيون، والنيلة والتوت الخ)، من شأنها زيادة الثروة العمومية، وإنماء رخاء البلاد؛ وعلمه أن جمود الفلاحين المصريين فى الاقتصار على أنواع المحصولات القديمة يحول دون تحقيق رغبته: والثانى تصميمه على احتكار تجارة القطر عامة، ظنا منه أن فى ذلك مصلحة البلاد؛ لاعتقاده أنه يدرى من أساليب التجارة وضروبها ما لا يدريه الفلاحون؛ وارادته، والحالة هذه، أن يتمكن من زرع ما يشاء، أنى يشاء، وبأية كمية يشاء.

فأدخل، الأصناف الجديدة، التى كان راغبا فيها، على زراعة البلاد؛ وتصرّف فى زرعها التصرف الذى رآه مناسبا لمصلحته ومفيدا لتجارة القطر. فأكثر، مثلا، من زراعة أصناف المستعمرات (كالقطن وأمثاله) فى الوجه البحرى، حتى كاد يجعل زراعة هذا الاقليم كلها قاصرة عليها. وخص الصعيد بزراعة الغلال والحبوب.

وكيلا تحرم مصر الاستفادة حتى من الأطيان البائرة، أنعم بعد سنة ١٨٣٠ بأكثر من مائتى ألف فدان منها على كبار أتراكه؛ وأعفاهم من دفع ضريبة ما عليها مدّة تتراوح بين ست وعشر سنين؛ على شرط أن يحيوها ويزرعوها. وقد عرفت هذه الأطيان باسم "الأبعاديات" أو "الأباعد". وأكثر (محمد على) فيما بعد من الإنعام بها على المخلصين فى خدمته من رجاله الأمناء، بصفة مكافآت لهم على أعمالهم التى أحرزوا بها رضاه؛ ورغبة منه فى إنماء المساحة الصالحة للزرع فى القطر المصرى.

اصلاحات ابراهيم باشا الزراعية

وقد اقتدى به فى الاعتناء بالزراعة، بل فاقه تفننا فى أساليبها، ابنه ابراهيم باشا: فانه، على كونه جنديا أكثر منه رجل زراعة، ما كاد يقتنى الأطيان الشاسعة بالقطر

إلا وأدرك، أكثر من كل مزارع، مقدار الخيرات التى يمكن للأرض المصرية أن تدرها، اذا بوشرت زراعتها على حسب الأصول الفنية .

فأقبل يشتغل بمنتهى الذكاء والتفنن، وأدخل تحسينات جمة على الطرق الزراعية القديمة المتبعة ؛ واستنبط طرقا أخرى ؛ وباشر زراعة نباتات غير النباتات المعروفة (كشجر الزيتون) مثلا : فانه غرس منه ما ينيف على ثمانين ألفا . ثم أصلح جملة أطيان بائرة ، وحولها الى أطيان زراعية فى غاية الجودة . ناهيك بالاصلاحات التى أدخلها على فن اقامة الحدائق والبساتين، وتحويله جزيرة الروضة الى اسم على مسمى حقا . وقد قال عنه البرنس پكلرمسكاو فى كتابه المعنون "مصر تحت حكم محمد على":

«ان ابراهيم باشا معجب به فى مصر كمحسن عظيم . فما هو بالغراس والمزارع على مقياس شاسع، فحسب؛ بل انه قد مدّ ظل اصلاحاته فوق أرجاء الصحراء الشرقية التى ما وراء القاهرة ، والمسلم أمر تحويلها الى جنة غناء للمسيو بونفور، وهو رجل لا يعرف الملل و يشـغل تحت ادارته عشرة آلاف عامل بأجرة تتراوح ما بين قرش ونصف الى ثلاثة قروش يوميا تدفع، لهم كل يوم جمعة بانتظام مستمر»[1] .

ولم يكن ليغيب عن ذهن (محمد على) أن روح الزراعة بمصر إنما هى حسن توزيع مياه الرى وأن توسيع نطاق الفلاحة فيها لن يدرك إلا بتوسيع نطاق الرى عينه ، ونطاق طرق المواصلات ؛ وأن خير ضمان لاستمرار الفلاحين مقدمين بنشاط وحب على الزراعة إنما هو استفادتهم و إثراؤهم منها ورؤيتهم أنفسهم غير مرهقين بالضرائب وطرق تحصيلها .

---

(١) أنظر : پكلرمسكاو "مصر تحت حكم محمد على" ص ٩٨

الاعتناء بوسائل الري في عهد محمد علي

فما وضع يده على الأرض المصرية ، للغرضين اللذين قلنا عنهما ، إلا وأقبل بهمته الفائقة على الاعتناء بذلك جميعه :

فلم يترك جزءا من الأطيان التي كان يمكن ريها بالوسائل الموجودة منذ زمن المماليك ، إلا وضمن له وصول المياه إليه بكيفية ثابتة . وربما كانت رغبة تمكنه من القيام بهذا العمل سببا ثالثا في إقدامه على نزع الأطيان من أيدي أصحابها ؛ لأن هؤلاء كانوا لا يفترون يتنازعون على الري . يقاتل أهالي الجهة أحيانا جيرانهم أهالي الجهة الأخرى على فتح ترعة أو سدها . مثال ذلك ما كان يقع دائما من المنازعات بسبب ترعة الفرعونية . هذه الترعة كانت تصل بين فرعي النيل ، وبين عين شمس ونضير ، مارة بمنوف . وبما أنها كانت تحوّل جانبا عظيما من مياه فرع دمياط إلى فرع رشيد ، فتسبب — لا سيما في أيام التحاريق — شرقا جسيما لمزروعات الأرز في شمال الدلتا والدقهلية ، من المنصورة إلى دمياط ؛ كان المزارعون الذين في جوار فرسكور وبعض جهات الدلتا الشمالية ، والمزارعون الذين على فرع رشيد في نزاع مستمر بعضهم مع بعض : أولئك يرغبون في سدّ الترعة ومنع تحويل مياه فرع دمياط إلى فرع رشيد ؛ وهؤلاء يرغبون بالعكس في فتحها وتحويل المياه إلى فرعهم . وقد رفع كلا الطرفين شكوى في هذا الشأن الى الجنرال بونابرت في سنة ١٧٩٩ فكان أحد الأوامر الأخيرة التي أصدرها ذلك الرجل العظيم وهو بمصر خاصا بإجراء تحقيق في المسألة أمام لجنة من المهندسين المرافقين لحملته . ثم حدث ، بعد ذلك بسنوات ، أن مياه النيل ، إما بفعلها الطبيعي وإما بفعل بعض ذوي المصلحة ، ذهبت بالجسر السادّ للفرعونية ، وأحييت المنازعات القديمة بين أولئك المزارعين ، فرأى (محمد علي) أن يفض الخلاف بينهم فضا نهائيا : فسدّ الفرعونية بحاجز من البناء الثابت المتين ،

وعوّض على أهل مديرية البحيرة والجانب من الدلتا، الذين كانوا يطالبون بفتح تلك الترعة، خسائرهم الناجمة عن ذلك السدّ بإنشاء عدّة ترع فى فرع رشيد أفادتهم أكثر مما كانوا يستفيدون من ترعة الفرعونية[1] .

ولكن وسائل الرى المخلفة عن المماليك كانت قليلة . ولم يكن فى القطر من ترع هامّة سوى بحر يوسف، وبحر مويس، وبحر شبين الكوم، والجعفرية . فرأى (محمد على) أنه، رغم كل اعتناء يبذله فى الانتفاع بكل ما يمكن الانتفاع به من مياه هذه الترع، فان جانبا عظيما من الأطيان ذات التربة الخصبة يستمر بورا لعدم وصول مياه النيل إليه .

فعلى الرغم من اشتباكه فى حروب عظمى — اضطر الى الدخول فيها إمّا لحفظ الأمن فى البلاد، وإمّا امتثالا لأوامر سلطان تركيا، أو لرغبة فى التوسع وفى إحياء شأن الأمّة العربية — أقبل على إنشاء وسائل رى، يعتبرها التاريخ أسطع ماسة فى تاج مجده، وخير وسام على ثوب فخره . أهمها : ترعتا المحمودية والخطاطبة فى البحيرة؛ ومدّ ترعة الجعفرية؛ وترعتا مسدّ الخضراء، والبقيدى فى الغربيـة؛ والنعناعيـة، والسرساوية، والباجورية فى المنوفية؛ والبوهية، والمنصورية، وترعة دوده، والشرقاوية فى الدقهلية — وقد أنشأ هذه الترعة الأخيرة، لأن مزارعى الأطيان التى على الفرع الدمياطى، على الرغم من سدّ الفرعونية، لم يفتروا يشتكون من قلة المياه وعدم كفايتها لمقـاومة دخول البحر الملح فى النيل بالقرب من المنصورة . وأنشأها فى جهة أعلى بكثير من النقطة التى يصل عندها امتزاج المـاء العذب بالمـاء الملح : لجعل مزارع الأرز ضامنة الحصول على المـاء الجيـد طوال العام — ومصرف بلبيس، وترعة

(١) أنظر : لينان دى بلفون "بيان أهم الأعمال بمصر" ص ٣٤٢ وما يليها .

الوادى فى الشرقيــة ، والزعفرانية ، والباسوسية ، والشرقاوة فى القليوبية ، وبضــع جداول أخرى فى الصعيد ، لا نأتى على ذكرها ، لأن الوجه القبلى مافتئ قليل الرى وغير منتظمه لغاية أيام (اسماعيل) .

ولم يقتصر (محمد على) على انشاء هذه الترع ، ولكنه أقام على معظمها قناطر حاجزة ، مسهلة للرى : لأنها بحفظها المياه فى مستوى موافق من العلو تمكن من تسريبها الى الأرض بمجرد قطع يعمل فى هذه ، أو من توصيلها اليها بواسطة آلات رافعة كالسواقى والتوابيت والشــواديف . وقد أنشأ (محمد على) منهــا فى القطر عامة ما يزيد على خمسين ألفا . وبعض تلك القناطر على جانب عظيم من الأهمية .

وتوج كل ما عمله فى هذا الباب المفيد بشروعه فى إنشاء القناطر الخيرية الجليلة ، الشاسعة الأطراف ، البديعة الصنعة الهندسـية ، على فرعى النيل ، فى الموضع الذى أشار نابليون الأوّل فى مذكراته بوجوب إقامتها عنده .

توسيع نطاق المواصلات فى عهد محمد على

ولم يهمل فى الوقت عينه ، توسيع نطاق المواصلات ، لعلمه أنه إذا تعــذر نقل حاصلات الزراعة الى حيث يسهل بيعها بأثمــان موافقة ، فإنها لا تلبث أن تتلف أو تباع بأثمان بخسة : فلا يعود الأشتغال فى إنمائها يجدى ، وتبور الفلاحة مع تمادى الأيام ، ولو بلغت وسائل الرى درجة الكمال ، واتسع نطاقه الى أقصى ما يتصوّره الفكر ، اللهم إلا إذا كانت تلك الوسائل طرق مواصلات أيضا .

فاجتهد أوّلا فى جعل معظم ترع القطر الكبرى صالحة للملاحة كالنيــل بتطهير مجراها بين حين وحين . ثم زاد عدد المراكب المــاخرة فيها زيادة مطردة : فبينما كان الموجود منها على النيل ، فى أيام الاحتلال الفرنساوى ، سبعمائة من أسوان الى القاهرة ، وتسعمائة من القاهرة الى البحر الأبيض المتوسط ، أصبح فى سنة ١٨٣٩

ثلاثة آلاف وثلاثمائة، منها ثمانمائة للحكومة خاصة . وذلك غير مراكب الصيد التى كانت تمخر فى بحيرات البرلس والمنزلة وإدكو ومريوط .

ولما انتشر اختراع فلتن الأمريكى ، وبنيت السفن البخارية أسرع (محمد على) وبنى لنفسه واحدة منها كلها من حديد؛ ظنها الأهالى، أول ما رأوها، حيوانا بحريا ضخما ولد فى مياه النيل حديثا . ولكنه لم يستطع تعميم استعمال ذلك الاختراع فى النيل لعدم وجود مناجم فحم تجرى فى القطر .

ولم يكن، قبله ، طرق فى البلاد ، بالرغم من أن جسور الترع كانت تصلح لهذا الغرض، لو خصت بشئ من العناية . ولكن حكام مصر الذين سبقوه على سدّتها، كانوا، كلهم، من رأى ذلك التركى القائل بضرر إنشاء الطُرق السلطانية، ووجوب تعطيل الموجود منها، لأنها بتسهيلها نقل المدافع من مكان الى مكان، تمكن الأجانب من غزو البلاد . وأما عدمها، فيحول دون توغل أى جيش فاتح فيها[1] .

فجعل (محمد على) جسر ترعة المحمودية التى أنشأها، طريقا للرور، واختط عدّة طرق سلطانية أخرى ، أهمها السكة التى بين مصر وقصره فى شبرا ، وهى من أجمل ما يكون، تظلل الأشجار الباسقة جانبيها . وفائدتها، لنقل حاصلات الأطيان المجاورة لها الى العاصمة، لا تنكر .

على أن أهم طريق للواصلات أوجدت فى أيام الباشا العظيم ، هى الطريق التى أنشأها الملازم الانجليزى (واجهورن) ما بين الغرب والشرق الأقصى ، وعرفت باسم "ذى أوفر لاندروت"؛ وكانت، ما بين السويس والقاهرة والاسكندرية،

(١) أنظر: "مصر" للبارون دى مالورتى ص ١٢٤ (الحاشية الثانية)، نقلا عن «پرتجيهم» فى كتابه "الى القسطنطينية ومنها" ص ٢٤٩

ذات محطات ونظام وأدوات جعلتها مصلحة تامة المعنى ، أطلق عليها اسم مصلحة "الترانزيت" . وكانت فى بادئ أمرها انجليزية محضة، وكل عمالها من الانجليز. ولكن (محمد على) تربص حتى تذرع بغلطة ارتكبها مديرها : فدفع تعويضات كافية لعمالها، وصرفهم، وأحل محلهم عمالا من لدنه . فصير المصلحة مصرية سنة ١٨٤٥

وكانت انجلترا منذ سنة ١٨٣٧ ، أى حالما فرغ من مدّ الخط الحديدى بين لندن وليفربول — وهو أول خطوط العالم الحديدية — وقبل أن تمدّ غيره البلاد البريطانية عينها، قد فاتحته فى أمر إنشاء سكة حديدية بين مصر والسويس، وراق المشروع فى عينه . فبعث من استحضر من أوربا الأدوات والمواد اللازمة له ، وهب الى نفاذه . ولكن فرنسا خافت أن يؤول الأمر ، اذا ما تم على يد شركة انجليزية ، الى استيلاء بريطانيا العظمى على القطر المصرى . فعارضت فى المشروع — ولم يكن (محمد على) فى تلك الأيام يعتمد فى الملمات إلا عليها — فأبى اغضابها ؛ ورأى ، من جهة أخرى، أن نفقات تلك السكة قد تربو على خمسة وعشرين مليونا من الفرنكات . بين أن ايراداتها قد لا تأتى بأرباح مطلقا، لاقتصار منافع الخط المرغوب فى انشائه على المواصلات مع الهند ، وعدم استفادة الزراعة منه بشئ . فأهمل المشروع وطرحه فى زوايا النسيان .

أما أمر إثراء الفلاحين من زراعتهم وعدم ارهاقهم بالضرائب وطرق جبايتها ، فان الأيام السوداء التى آل فيها عرش مصر اليه، والمصاعب الكبيرة الجمة، من كل نوع ، التى أحاقت به، لم تمكنه من تحقيقهما، على كثرة رغبته فى ذلك — ولا أدل على هذه الرغبة من ارساله شبانا كثيرين الى أوروبا ليتلقوا علم الزراعة الفنى ؛ ومن ابتنائه فى شبرا عزبة أحب أن تكون نموذجا للمعيشة الفلاحية السعيدة — فمات

وفى نفسه من ذلك غصة : (أولا) لشعوره بحقيقة قول الشاعر الفرنساوى : "إنى أريد ، ولكن ، يا للشقاء الأكبر ! فانى لا أصنع الخير الذى أحب ، وأعمل الشر الذى أكره ! "[1] ، و(ثانيا) لعلمه بأن أعداء اسمه ومجده سيجدون ، فى عدم تحقيقه ذينك الأمرين ، متسعا للطعن عليه ، وتشويه وجه شمس حياته الساطعة !

أول سكة حديدية بمصر

وبما ان المشهور عن عباس الأول ، هو أنه عامل القطر المصرى كأنه بلد فتحه بحد السيف ، فمن البديهى أنه لم يكن ينتظر منه الالتفات الى ما يعود على أهله وساكنيه بالرفاهية والخير .

فاستمر الفلاح المصرى ، اذا ، مقيما على أطيان لا يملك منها شيئا . واستمر يزرع ويبنى ما لا نصيب له فى اختياره ؛ ويجنى محصولا لا يستطيع التصرف فيه . ولما رأى أن الحكومة أصبح يعوزها شئ كثير من الحكمة والرأفة النسبيتين اللتين امتازت بهما أيام الباشا العظيم وابراهيم الهمام ؛ وأن عباسا لا يهمه من أمره إلا أن يملأ خزائنه بالنقود التى يعصر جسمه للحصول عليها ؛ وأنه ، فيما عدا لذاته ، غير مشتغل فى شأن من الشؤون العامة ، اللهم إلا فى إحلال الجنود الألبانيين وغيرهم من الأتراك محل الجنود المصريين ، وتسليحهم بمسدسات أميريكية — كأن الشر المندلع من طبنجاتهم لا يكفى لإلقاء الرعب فى القلوب — ورأى أن مشروع مد سكة حديدية بين الاسكندرية ومصر لم ينفذ إلا رغم ارادة ذلك الوالى ، أخذت عنايته بالحقول تقل ، واهتمامه بريها ، ودفع طوارئ الحدثان عنها ، وتطهير الترع الصغرى الموكول أمر صيانتها الى القرى ، يزول . وبات الخراب يهدد الزراعة المصرية بأسرها .

(١) أنظر : " أسرة فرنساوية : الى دى لسبس " لبربديه ص ٣٤٠

إصلاحات سعيد الاجرائية

فلما آل زمام الحكم الى (سعيد) هاله الأمر، وكبر عليه أن تصبح معظم نواحى القطر، بسبب إهمال الرى والمواصلات ورزوح الفلاحين تحت ثقل الضرائب الفادحة وغلظة طرق جبايتها الوحشية، قاعا صفصفا وقفرا بلقعا . وأدرك أن ما كان صالحا ومفيدا فى أول عهد أبيه، لم يعد له فى عهده من موجب؛ بل إن ضرره الفاحش بات يرى بالعين ويلمس باليد[1] .

فأصدر أمرا بتوزيع الأطيان ، فى كل ناحيــة ، على القائمين بزراعتها ليتصرفوا فى زرعها كما يشاءون . وأمر بتقييد ذلك التوزيع فى سجلات خاصة ، تكون بمثابة حجج ملكية لأولئك المزارعين . ولئن لم يمنحهم حق امتلاك الأرض بالمعنى الذى يفهم من هــذا التعبير (لأن ذلك لم يكن ممكنا بسبب الاعتقاد السائد من أن ملكية الأرض حق من حقوق السلطان دون غيره) ، فإنه أباح لهم حق التصرف فيها بيعا ورهنا، على أن تكون "أثريتها" — كما كانوا واستمروا يسمونها لغاية عهــد غير بعيد — لا هى بعينها، موضوع ذلك التصرف . فأنعش بذلك الزراعة المصرية وجعلها تترعرع وتشتد .

وتوصلا الى استئصال كل الأشواك من سبيلها دفعة واحدة، أقبل على الضرائب، وعدل طريقتى ربطها وجبايتها : فأبطل النظام التضامنى الذى كان قاعدتها؛ وهو نظام — بمــا كان يوجبه من التضامن فى دفع الأموال، بين أهل الناحية الواحدة، وأهل نواحى القسم الواحد ، وأهل أقسام المركز الواحد ، وأهــل مراكز المديرية الواحدة — كان يلزم العامل النجيب النشيط بسد العجز الناجم عن كسل رفاقه ،

(١) لكل ما يروى عن سعيد فى هذا الفصل ، أنظر على الأخص : كتاب "مصر المعاصرة سنة ١٨٤٠ الى سنة ١٨٥٧" لمريثو .

وتهاونهم، أو جهلهم، والعجز الناتج عن الفراغ الذى يحدثه الموت، أو أى طارئ كان فى عدد سكان الناحيـة أو القسم أو المركز أو المديرية : وفى ذلك من الغبن والظلم ما لا يسلم به عقل .

إسقاط المتأخرات

ثم أسقط، بجملة واحدة، كل المتأخرات التى كانت على النواحى — وكانت تبلغ ثمـانين مليونا من القروش، أى سدس الأموال جميعها فى عهد (محمد على) أبيه — والمتأخرات نتيجة طبيعية لسوء ربط الضرائب وسوء جبايتها .

وتنازل أخيرا عن الاحتكار التجارى الذى كان لأسلافه . فعدل، باذنه عن أخذ الضرائب فعلا : وأطلق الحرية للزارعين فى بيع محصولاتهم، أنى يشاءون ولمن يشاءون ، وطالبهم بدفع الأموال الأميرية نقدا .

ورغبة منـه فى تسهيل الانتقال عليهم من طور الى طور وجعله أمين العواقب ، قسط تلك الأموال على اثنى عشر قسطا شهريا ؛ ونظم طريقة تحصيلها ، طبقا لمـا كان متبعا فى فرنسا حينذاك . ومنح مهلا للدفع ، ريثمـا يتاح لدى المزارعين مال كاف . وتجاوز، فى بعض الأحيان ولبعض النواحى المشتدة عضة الفقر على ساعدها عن ضرائب سنة برمتها .

ثم أضاف الى جميع هذه النعم نعمة أخرى وهى : رفع الضرائب سنويا، عن كل أرض لا تبلغها مياه النيـل ، إما لقلة فى الفيضان ، أو لأى سبب كان — مقتفيا فى ذلك أثر أسلافه من عواهل مصر الصالحين : كأحمد بن طولون، والمعز لدين الله ، والعزيز بالله، وصلاح الدين .

وتوج كل ما فعل فى هـذا الباب ، بانشاء قرية للفلاحين على نظام قرى الغرب الريفية؛ جعل فيها جميع أسباب النظافة والراحة متوفرة ، لتكون نموذجا يبنى فلاحو

القطر قراهم على مثاله ؛ ولكن الفلاحين أبوا إلا البقاء على معيشتهم القذرة . ولم تمض مدة يسيرة حتى أهمل ساكنو القرية الأنموذجية منازلها الجميلة ، وابتنوا لأنفسهم عششا كالتى اعتادوا، من صغرهم، سكناها . فاندثرت قرية سعيد .[1]

غير أن إصلاحاته لم تكن لتجدى الزراعة النفع المرغوب فيه ، لو لم تقترن باعتناء تام بوسائل الرى وطرق المواصلات .

فأقبل عليهما . ولكنه ما ألقى نظره على الواجب عليه عمله فى شأن الرى ، حتى هالتــه جسامته وذلك لأن الأوحال كادت تطمر الترع التى أنشأها أبوه ، بمــا فيها المحمودية ، لقلة الاعتناء بها وقلة صيانتها ، ولأن أمر تطهيرها ، فقط — ناهيك بحفر ترع غيرها — كان من شأنه استنفاد همة رجل مقدام فى مدة سنوات ، فأحجم .

تطهير المحمودية

ولكنه — حينما أفهمه موجيل بك أن المحمودية التى كلفت أموالا وأعمارا ثمينة ، والتى تستقى الاسكندرية منها ماءها ، ان لم نتدارك حالا بالتطهير ، انطمرت بعــد قليل ، وباتت غير صالحة للملاحة بتاتا ، حتى ولا للشرب — شمر عن ساعد الجد والنشاط ، وأصدر الى المديريات الأوامر بتسيير العدد اللازم من الأنفار الى ضفاف تلك الترعة ليشتغلوا فى تطهيرها . فأرسلت النواحى مائة وخمســة عشر ألف عامل ، وخصص لكل منهم عمل يؤديه ، ووعد وعدا صريحا بتسريحه حالمــا ينجزه . فجدوا ، وتباروا ؛ و بالرغم من أنه لم يعط إلا فأسا واحدة لكل خمسة منهــم ، أتموا العمل على ما يرام فى ظرف اثنين وعشرين يوما فقط ؛ دون أن يموت أحد منهم ، بل دون أن يمرض أكثر من خمسة فى كل ألف ، بفضل الاحتياطات والوقايات الصحية التى اتخذت .

---

(١) أنظر : أدون دى ليون "مصر الخديوى" ص ١٢٦

فاذا تذكرنا أن أكثر من اثنى عشر ألف عامل من الذين حفروا المحمودية فى سنة ١٨١٨ ماتوا فى خلال عشرة شهور، ودفنوا تحت أتربة الجسرين المقامين على ضفتيها، أدركنا مقدار تقدّم الأيام نحو الأحسن فى غضون بضع وأربعين سنة من وجود مصر تحت أحكام الأسرة العلوية[1] .

إنشاء الخط الحديدى ما بين القاهرة والسويس

غير أن إقدام سعيد على تتميم مدّ السكة الحديدية بين الاسكندرية ومصر — وهى سكة افتتحها فى أوّل يناير سنة ١٨٥٦ — وانشاء خط آخر بين القاهرة والسويس ؛ وانشغال فكره فى الاصلاحات التى عزم على ادخالها فى حكومة السودان ؛ وفى الامتياز الذى منحه المسيو دى لسبس لأجل حفر ترعة السويس ؛ ثم فى عقد القرض الذى أورث خلفه عبأه ؛ ومداهمة المرض له ، على أثر ذلك ، مداهمة هدمت بناء جسمه الشديد ؛ كل ذلك حال دون مثابرته على عمل تطهير الترع التى أنشأها والده ، ودون التفكير فى انشاء غيرها .

فلما مات ترك الزراعة فى أزمة ، كان لا بد لحلها من همة شماء ، ونشاط فائق ، يبذلان بسخاء فى سبيل ذلك .

تلك الهمة وذلك النشاط وجدا ، لحسن حظ مصر ، فى (اسماعيل) خليفته . فانه وقد رأيناه وهو أمير ، وولى عهد فقط ، يقبل على تحسين مزروعاته الخاصة تحسينا ضاعف محصولها — صمم أن يعمل للقطر ، بشكل كبير واسع ، ما عمل فى أملاكه بشكل صغير ذى دائرة ضيقة .

إنماء اسماعيل مساحة الاطيان المنزرعة قطنا

فأقدم ، أوّلا ، على إنماء مساحة الأطيان المنزرعة قطنا بمصر ، لا سيما فى الصعيد ، إنماء كبيرا . وذلك لأن الحرب الأهلية بالولايات المتحدة كانت حينذاك فى أشدّ

(١) أنظر : "مصر المعاصرة سنة ١٨٤٠ الى سنة ١٨٥٧" لمرئيو (الفصل الثانى ، ترعة المحمودية) .

استعارها . ونشأ عنها بوار مزارع أميركا القطنية بوارا عظيما . فتحولت أنظار المعامل النسجية البريطانية وغيرها الى القطن المصرى ؛ وأخذت تقبل على ابتياعه أيما إقبال، بأثمان عالية علوا لم يكن يحلم أحد به .

فلكى ينال غرضه سريعا أعلن فى عموم مديريات مصر العليا على ألسنة كبار موظفى الادارة والعمد والمشايخ عن استعداده لاعطاء المزارعين، مجانا، كل البذرة التى يحتاجون اليها ، مهما بلغت مقاديرها وقيمتها . فبينما كانت مساحة الأطيان المتزرعة قطنا فى الصعيد تقرب من أربعة آلاف فدان فقط، اذا بها قد أصبحت ، بفضل سعيه ودأبه ، مائة ألف فدان فى نهاية سنة ١٨٦٤ أى بعد مرور أقل من سنتين على تبوئه سدّة الإمارة .

تمليك الفلاحين الأطيان البائرة التى كانوا يزرعونها

وكان كثيرون من الفلاحين يزرعون أطيانا ، وجدوها مهملة ، فوضعوا أيديهم عليها واستغلوها ، دون أن يكون عندهم حجج ملكية بها ؛ فيحدث كثيرا أن أهواء أصحاب الأمر أو الجاه فى نواحيهم ، تغتنم ذلك لتنزعها من بين أيديهم متذرعين بأية وسيلة كانت أو ترهقهم فى مطالبات مالية عليها ، تحملهم على تركها والاقلاع عن زراعتها ؛ فتعود بورا . فتنقص بذلك المساحة المتزرعة فى القطر ؛ وتضيع على المالية الضرائب التى كانت تلك الأطيان تدفعها . فخول (اسماعيل) لأولئك الفلاحين حق استخراج حجج ملكية لتلك الأطيان ، على أن يدفعوا جانبا يسيرا من النقود بصفة رسوم عليها . فتهافتوا على الانتفاع بالحق المخوّل لهم ؛ وأصبحت الأطيان التى كانوا يزرعونها وهم متخوفون ، ملكا حرا لهم ، لا يستطيع أحد منازعتهم فيه . وباتت فلاحتها مضمونة ؛ والأموال المربوطة عليها ، كذلك ؛ بعد أن كان تحصيلها موكولا إمكانه الى طوارئ الحدثان .

على أن إنماء (اسماعيل) كمية الأطيان المزروعة فى القطر إنماء كبيرا لم يكن إلا باكورة أعماله فى مضمار، كان يهمه أن يجرى شوطا بعيدا فيه، بقدر ماتهمه الفائدة التى تعود عليه منه، بصفته أكبر مزارع فى القطر.

استخدام آلات رافعـة

فانه ما لبث أن استقدم من أوروبا عددا عظيما من ماكينات الرى البخارية — وكان استعمالها قد شاع هناك، وحل محل معظم الآلات الرافعة — وأقامها فى أطيانه الخاصة. فاقتدى به كبار الملاك وصغارهم، من الباشا والبك، الى العمدة والشيخ. واستوردوا من تلك الماكينات ما كاد يجعل، بسبب الدخان المنبعث عنها والمخيم فى الأفق، ضفاف النيل شبيهة بضفاف التيمس.

وتسهيلا لمهمة هـذه المـاكينات من جهة؛ ولكى يزيل من جهة أخرى الخطر الذى كان يهدّد زراعة البلاد كلها بسبب انطمار ترع القطر بالطمى المتراكم فى قاعها، أقبل، بكل همة ونشاط، على تطهير الكبرى من تلك الترع — وكان أمر تطهيرها منوطا بالحكومة رأسا — وأصـدر الأوامر الى المديريات بإلزام النواحى والكفور بتطهير صغرياتها المـارّة بها والملقى أمر صيانتها اليها. وشدّد فى تلك الأوامر تشديدا كفل نفاذها. وما فتئ كل سنة يكلف المديرين بالاسراع، أيام التحاريق، فى إنجاز الأشغال اللازمة لحفظ جسور النيل، حفظا فعالا، حتى تكون على أتم ما يرام، فى أوان الفيضان — لأنه كان قد علم بنفسه، وهو أمير، أن الهيئات الحاكمة، كثيرا ما تهمل تلك الأشغال، أو لا توفيها حقها من العناية؛ فتصاب الزراعة والقرى بمضار جسيمة، حتى فى السنوات التى يكون فيضان النيل فيها عاديا.

تطهير الترع

حفظ الجسور

إنشاء مجالس زراعية

وما كاد يمضى على تبوّئه العرش ثلاثون شهرا حتى أنشأ، للدلالة على مقدار اهتمامه بالزراعة، خمسة مجالس زراعية: اثنين منها فى الوجه البحرى، وثلاثة فى مصر الوسطى

والصعيد ، شكل كل منها من رئيس ومهندس تعينهما الحكومة، وأعضاء على قدر عدد المراكز فى كل مديرية تنتخبهم المجالس المحلية من الأعيان[1] .

وجعل اختصاص تلك المجالس : (أولا) الاطلاع على مشاريع كل ترميم تقتضيه الأشغال العمومية الجارية ؛ (ثانيا) درس كل مشروع خاص بانشاء أشغال جديدة تستلزمها المنفعة العامة . فاذا وافق الأعضاء على شئ من ذلك، وزعت الأموال اللازمة لنفاذه على الجهات بنسبة مقدار استفادتها منه ومقدار نصيبها فى اجرائه ؛ (ثالثا) وعلى الأخص الاهتمام فى تحسين الشؤون الزراعية سواء أكان ذلك بالنصائح والارشادات والتعليمات التى تلقيها على الفلاحين ، أم بتشجيع كل ما من شأنه أن يوجد رقيا فى أصناف المزروعات ويزيدها جودة . فأدى ذلك الاهتمام الى اكتشاف أحد اليونانيين نوع القطن المدعو "يوانوفيتش" ورواجه فى القطر : وهو صنف قطن كان له ، فى أيامه، الشأن الذى بلغه فى أيامنا الصنف المعروف باسم "ساكلاريدس"، ومكتشفه ؛ وأدى ، فى سنة ١٨٧٣ ، الى اكتشاف أحد الأقباط ، بالقرب من بركة السبع ، شجيرة قطن دعاها "قطن البامية" لمشابهتها لشجيرة البامية ؛ وأتت ، إذ اعتنى بزراعتها، بثلاثة أضعاف محصول شجيرات القطن العادية . وبيع إردب بذرتها بثمن تراوح بين خمسة وعشرين وثلاثين جنيها ؛ بينما أن إردب البذرة الأخرى لم يكن يباع إلا بجنيه فقط .

إنشاء وزارة زراعة

وأنشأ فوق تلك المجالس ، وزارة الزراعة التى أشرنا اليها ؛ وعهد بها الى أكفأ رجاله وهو نوبار باشا ، ليكون مرجع تلك المجالس اليها : فتجد من حكمة الوزير الذى على رأسها خير مسدد لآرائها وأعمالها .

(١) أنظر : ماك كون "مصر كما هي" ص ١١٦

ولكن إنمـاء عدد الأطيان الزراعية، واحضار ماكينات بخـارية، بمصاريف كثيرة، من البلاد الأوروبية، وادارتها بمصاريف تكاد لا تقل عن جملة أثمانهـا الأصلية، وتوسيع نطاق الادارة الزراعية ؛ كل ذلك كان يوجد لكى ينطبق الكنه على المظهر ويكون الصـيد فى جوف الفرا حقا ، ألا يكتفى بتطهير الترع القديمة وصيانتها ،والاعتناء بوسائل المواصلات الموجودة وحفظها، بل أن يوجه الجهد الى الاستفادة من مخترعات العصر، لانشاء ترع جديدة، ووسائل مواصلات حديثة، تكون وافية بالحاجة .

ولم يكن (اسماعيل) الرجل الذى يفوته ذلك، لا سيما وانه — مذ جعل لنفسه مرتبا سنويا، وفصل، بذلك، بين ماله الخاص ومال الخزينة المصرية — أقبل إقبالا عظيما على إنمـاء ثروته العقارية، وأخذ نظار مزارعه ومفتشوها — لا سيما اسماعيل المعروف "بالمفتش" — فى جميع أنحاء القطر، يبذلون من المجهود، وتفتيق الذهن، والتفنن فى حمل الفلاحين على بيـع أطيانهم الى سموه، ما صير، فى أقل من ثلاث سنوات، خمس أطيان القطر الجيدة ملكا له .

التوسع فى تعميم وسائل الرى

ولمـا كان معظم تلك الأطيان فى مصر العليا، وكان هذا الجزء من القطر قد أعوزه جانب عظيم من العناية التى أحاط (محمد على) الوجه البحرى بهـا — وان يكن قد عهد، فى أواخر سنى حياته الى لينان بك رئيس مهندسى ديوان أشغاله، أمر تحسين وسائل الرى فيـه — فما فتئ أهلوه ومزارعوه متألمين من قلة تلك الوسائل، فان (اسماعيل) بدأ فى الصعيد بتنفيذ الخطة التى وضعها لنفسه بخصوص الاكثار من حفر ترع وجداول جديدة فى القطر . وأنشأ، غربى النيل، الترعة العظمى التى سماها "الابراهيمية" إكراما لذكر أبيه : وهى ترعة تخرج من النيل بالقرب من أسيوط،

[تر]عة الابراهيمية

وعرضها، من مبدأها لغاية ثلث مجراها، ثلاثمائة قدم؛ وأما عرض الثلثين الباقيين فخمسون قدما . فتسير ما بين ديروط وما فوق الواسطة بقليل ، أى مسافة تسعين ميلا ، على موازاة بحر يوسف ، راوية مديريتي أسيوط والمنيا ، وجميع الأطيان مابين البهنسة والسلسلة العربية . ثم تستمر متجهة نحو الشمال حتى تصب فى فرع رشيد.

ولما كان الحكم ، الذى أصدره نابليون الثالث فى مسألة الخلاف القائم بين الحكومة المصرية وشركة ترعة السويس ، قضى بتخلى هذه الشركة للحكومة المصرية عن كل حق فى مد الترعة ذات الماء العذب من مصر الى السويس وبور سعيد ، التى كانت الشركة مباشرة حفرها ؛ والزام الحكومة المصرية بمدها ، هم (اسماعيل) فى الوقت عينه ، بنفاذ ذلك الحكم ؛ لا سيما أنه كان شديد الرغبة فى إحياء ما يستطيع إحياءه من أرجاء الصحراء العربية الشمالية : فلم يمض إلا زمن يسير وسارت مياه النيل تتهادى فى مجرى الترعة ، المحفورة ما بين بولاق والسويس ، والمدعوة بالاسماعيلية اكراما لمنشئها . وأصبحت الملاحة ميسورة فيها حتى للسفن التى حمولتها أربعمائة طن فانتعشت أرجاء شاسعة من الصحراء العربية ما بين مصر والسويس؛ وعلى الأخص ما عرف منها ، فيما بعد ، باسم "تفتيش الوادى" — وهو أرض «جسان» التى أقطعها يوسف بنى اسرائيل ، على ما جاء فى التوراة . وبوصول ماء النيل العذب باستمرار الى مدينة السويس ، لأول مرة منذ نشأتها ، أمكن هذا الثغر أن يكبر بسرعة عجيبة ويزداد سكانا وأهمية تجارية .

ترعة الاسماعيلية

وكانت القناطر الخيرية أوشكت أن تخرب ؛ تلك القناطر التى أنفق الباشا العظيم على تشييدها بمعرفة لينان بك أولا ، وموجيل بك بعده ، أموالا طائلة وزمنا مديدا ؛ وحدثته نفسه ، يوما ، لتسهيل بنائها ، بهدم الاهرام الأبدية واستخدام حجارتها

الضخمة فيـه[1] بل أصدر أمره بذلك فعلا الى لينان بك، وصمم على نفاذه، لولا أن هـذا المهندس أقنعه بالأرقام، بأن ثمن المتر المكعب من الحجر الذى يستخرج من هدم تلك الآثار الفرعونية، يكلف عشرة قروش ونصفا، بينـ أن المتر المكعب المستخرج من المحاجر، لا يكلف أكثر من ثمـانية قروش وخمسة وسبعين فضة[2]؛ تلك القناطر، التى مات ذلك الباشا العظيم، وهى بعيدة عن التمام؛ وما زال موچيل بك، بصـدده، يلح على عباس خليفتـه بنجازها، لادراك فائدتها، وكيلا تضيع ثمرة الأموال الكثيرة التى أنفقت والمتاعب الجسيمة التى كوبدت، حتى أعيا صبره وحمله على أن يقول له ذات يوم، هو أيضا، وهو يشـير الى الأهرام: «إنى لا أدرى ما الفائدة من وجود تلك الجبـال من الصخور المرصوصة فوق بعضها . فاذهب واهدمها واستخدم حجارتها فى تتميم عمل القناطر!» فاضطر موچيل — لكى يتخلص من تنفيذ أمر، كان مجرد التصوّر أنه المنفذ له، وأن اسمه سيمر، اذا، الى العصور التالية، ونعت "هادم الأهرام" مقرون به، يوقف شـعر رأسه رعبا — الى اعادة عمل لينان، وعرض تقرير تفصيلى بالنفقات اللازمة على ذلك الوالى الظنان . ولـما لم يكن عباس يدرى من الأرقام شيئا، افتكرها خدعة من المهندس الغربى، قصد بهـا الفرار من تنفيذ أمره : فألقى نظره شزرا، على ذلك التقرير، وقال لموچيل: «ما هذا؟» فأفهمه موچيل مضمونه بدقة، حتى حمله على الاقتناع بأن هدم الأهرام

(١) أنظر : رونيه "مصر مرحلة مرحلة" ص ٣٨٩؛ وانظر : لينان دى بلفون نفســه فى مؤلفه المعنون "بيان أهم الأعمال التى تمت بمصر منذ عهد الفراعنة الى الآن" .

(٢) وانظر: لينان دى بلفون "بيان الأعمال التى تمت بمصر منذ القدم الى الآن"؛ وانظر: "حوادث ووقائع بمصر" لسيبيون مارين ص ١١٠ وما يليها .

يكلف أكثر من استخراج الحجارة من محاجرها بكثير، فقال له عباس حينئذ : « دعنى، اذا، من شأن تتميم قناطرك ! »[1] .

تلك القناطر، التى كان أقل ما فيها من فائدة اغناؤها عن خمسة وعشرين ألف ساقية وشادوف، ورى أربعة ملايين من الأفدنة ؛ فكيف بها ، وهى ، بمنعها استمرار انصراف مياه فرع دمياط الى فرع رشيد، لانخفاض مجرى هذا عن مجرى ذاك، تمنع الشرق عن كل الأطيان الواقعة شرقى ذلك الفرع ؟

تلك القناطر، التى بالحال التى هى عليها، وبالرغم من نقصها، كانت محط الإعجاب وموضع الفخار الأبدى .

هذه بالنسبة لمرور كل حكم عباس وسعيد عليها دون أن تنجز أو ترمم، كانت قد أخذت تؤول الى السقوط، وكما قلنا، فاستدعى (اسماعيل) المستر فولر، أكبر مهندسيه، وكلفه باتمام عملها، حتى يبلغ درجة الكمال، وألا يألو فى ذلك جهدا حتى يفرغ منه، مهما كلفه من نفقات، أو استدعى من عمال .

إنجاز القناطر الخيرية

فاشتغل المستر فولر فى ذلك العمل ثلاث سنوات، حتى تمكن من إنهائه . وأبرز فى سنة ١٨٧٨ القناطر الخيرية فى حلتها القشيبة التى كان (محمد على) يودّ أن يراها فيها لتقر بها عيناه .

فقلد (اسماعيل) بذلك، الوجه البحرى عامة، منة ليس بعدها منة ؛ وأولى البلاد خيرا لو لم يولها غيره، لكفى !

إنشاء ترع عديدة

ولكنه لم يقف فى عمله عند ذلك الحد . بل ما فتئ يفحر مجارى ترع وينشئ جداول، حتى إنه لم تنقض أيام ملكه إلا وقد خدد منها فى الأرض المصرية أكثر

(١) أنظر : "مصر الخديوى" لأدون دى ليون ص ٢٦٣

من مائتين استدعت حفرا زاد ٦٥٪ على ما أوجبته ترعة السويس، على قول المستر فولر؛ وبلغت نفقاتها ما يقرب من ثلاثة عشر مليونا من الجنيهات؛ وطولها ما يزيد على ثمانية آلاف وأربعمائة ميل؛ كما أثبت المستر ملهل فى "الكنتمبوررى رڤيو" (أكتوبر سنة ١٨٨٢)؛ وبلغت مساحتها المـائية مائة ألف ميل مربع .

ازدياد الآلات الرافعة ازديادا عظيما

ناهيك بزيادة الآلات الرافعة عما كانت عليه فى أيام (محمد على) زيادة هائلة؛ حتى بلغ عدد السواقى فى سنة ١٨٧٧ ثلاثين ألفا وأربعا وثمانين؛ والشواديف سبعين ألفا ومائة وثمانية وخمسين؛ والتوابيت ستة آلاف وتسعمائة وستة وعشرين؛ والماكينات البخارية أربعمائة وستا وسبعين؛ واشتغل فيهـا أكثر من سـتين ألف حيوان، ومائة وثمانية وخمسين ألف رجل كل مائة وثمانين يوما .

إنشاء الكبارى

وناهيك بالكبارى التى أقامها على تلك الترع وعددها أربعمائة وستة وعشرون كبريا: منها مائة وخمسون فى مصر العليا، ومائتان وستة وسبعون فى الوجه البحرى؛ علاوة على ثمـانية كبارى ضخمة أهمها كوبرى قصر النيل الفخم، الذى قلما كان له مثيل فى تلك الأيام، فى العالمين الغربى والشرقى معا؛ وعدّ من أفخر أعمال العالم الهندسية . وقد بلغ ما أنفق على تشييدها كلها مليونين ومائة وخمسين ألف جنيه !

زيادة الأطيـان الصالحة للزراعة

فأدى هذا جميعه الى زيادة ما يقرب من مليون ونصف مليون من الأفدنة، على مساحة الأرض المزروعة فى القطر، يربو ايرادها السـنوى على أحد عشر مليونا من الجنيهات، ثمن محصولات؛ وتزيد ايجاراتها، فى ذلك الوقت، على مليونين .

تحسين طرق المواصلات

ولعلمه أن تحسين طرق المواصلات يجب أن يقترن دائما بتحسين وسائل الرى، مهد أكثر من سـتة آلاف ميل من السكك الزراعية، فى القطر عامة، ولا سيما

فى الوجه البحرى . ولمناسبة زيارة الامبراطورة أوچينى للبلاد المصرية فى سنة ١٨٦٩ أنشأ ، فى أقل من ثلاثة أسابيع ، السكة الجميلة الموصلة من بر الجيزة المقابل مصر الى الاهرام ، والمغروسة ، على جانبيها ، بالأشجار الباسقة التى جعلتها أهم متنزهات سكان القاهرة وأبهاها .

ولما كانت السكك الحديدية والتلغرافات أكبر وسائل للمواصلات أوجدها العلم الحديث ، كان من البديهى أن يخصها (اسماعيل) بأكبر جانب من عنايته فى سبيل احياء الزراعة من مواتها .

فلما ارتقى العرش المصرى ، لم يكن فى القطر كله سوى الخط الحديدى الواصل ما بين الاسكندرية ومصر وطوله مائة وثلاثون ميلا ؛ والخط الواصل ما بين بنها والزقازيق وطوله أربعة وعشرون ميلا ؛ والخط الواصل ما بين مصر والسويس عن طريق بلبيس وطوله تسعون ميلا ؛ أى ما كان مجموعه مائتين وأربعة وأربعين ميلا .

تعميم السكك الحديدية فى القطر

فزاد ، هو ، على ذلك أكثر من ألف ومائة ميل . فانه هو الذى أنشأ الخطوط : من بولاق الى اتياى البارود ؛ ومن الاسكندرية الى رشيد ؛ ومن طنطا الى دسوق ، والى زفتى ، والى دمياط ، والى شبين الكوم ؛ ومن الزقازيق الى المنصورة ؛ ومن بنها الى ميت بره ؛ ومن قليوب الى القناطر ؛ ومن الزقازيق الى الاسماعيلية والسويس على محاذاة الترعة البحرية ؛ ومن أبوكبير الى الصالحية ؛ ومن مصر الى حلوان ، والى المرج ؛ ومن بولاق الدكرور الى أسيوط ؛ ومن الواسطى الى الفيوم ؛ ومن أسوان الى الشلال الأول ؛ علاوة على ستين ميلا تحويلات . واذا عرفنا أن النفقات اللازمة لمد ميل واحد من هذه السكك كانت تبلغ ، عادة ، نيفا وأحد عشر ألف جنيه ، فانا لن

نستغرب أن يكون ما صرف على انشاء جميع هذه الخطوط قد تجاوز الثلاثة عشر مليونا من الجنيهات .

إصلاح ادارة السكك الحديدية

على أن ما هو أهم من أمر انشاء السكك الحديدية ، أمر اصلاح ادارتها ؛ فقد كانت فى أيام عباس، بل فى أيام سعيد عينها، فوضى لا ضوابط لها : يركب المسافر فى قطاراتها ، وهو غير متأكد من صدق مواعيـد قيامها ، ولا من بلوغه المكان الذى يقصده ، لكثرة ما يعتور القيام والطريق من عراقيل وموانع . فقد يكون القطار على أهبة السفر من محطة الاسكندرية مثلا ، فيأتى ناظر المحطة رسـول من قبل قنصل من القناصل العامة، أو خصىّ من لدن أحد الباشاوات، أو البيكوات الأتراك ، ويأمره بتأجيل ميعاد قيام القطار ريثما يأتى القنصل أو الباشا أو البيك ، أو حرم أحدهما . فيؤجل الناظر الميعاد، ويقيم المسافرون على أحر من الجمر فى انتظار مجىء حضرة القنصل أو سعادة السرى التركى وحرمه ؛ وربما طال انتظارهم ساعات . وقد يكون القطار مسافرا ، فتتعطل عدّته ؛ أو يخرج عن الخط لجهـل السوّاق ؛ أو يصادفه مانع آخر، كارسال أحد باشاوات الريف رسـولا الى احدى المحطات ينهيها بحجز القطار لحين تشريفه، فيقف فى الطريق ساعات وساعات ؛ وأحيانا، أياما، ريثما يزول أو يزال ذلك المـانع .

حكاية ناظر محطة طنطا والمسافرين الانجليز

ويحكى، فى هذا الموضوع ، أن القطار تعطل مرة فى محطة طنطا وفيه تجار من الانجليز قادمون من الهند وذاهبون ببضائعهم الى الاسكندرية ؛ فبعد أن عيل صبرهم من طول الانتظار ، ذهبوا ليبثوا شـكواهم من التأخير الى ناظر المحطة ، وكان انجليزيا ؛ ولكنه تزيا بزى البـلاد وتقمص فى عوائدها ؛ وتظاهر بعدم معرفة غير التركية والعربية فرارا من شكاوى الأجانب — لا سيما من بنى جنسه — الكثيرة ؛

وابتغاء للتمتع بقلة الاهتمام بالأمور وعدم المبالاة بتضييع الوقت، الخصيصتين بنا، معشر الشرقيين، فى تلك الأيام؛ واتخذ لنفسه مترجما بينه و بين الغربيين — فوجدوه فى حجرته ، جالسا على أريكة، يدخن شيشة عجمية ، ولا يعنيه من الدنيا إلا التلذذ بها والنظر الى الدخان المتصاعد منها فى الفضاء ، على هيأة أنصاف دوائر . فأفرغوا جعبة تشكياتهم أمامه بالانجليزية ؛ ومترجمه المصرى يترجمها له بالعربيـة . وهو لا يبالى بها ولا يزداد إلا تدخينا ، كأنه لا يفهم الانجليزية ولا العربيـة ؛ أو كأن الحديث غير موجه إليه . فاحتدم غيظ أولئك التجار، وقالوا للترجم : «قل لشيخك هذا الأبله أن يبطل جعل نفسه مدخنة، و يلتفت الى ما نحن فيه ؛ والا ، شكوناه الى قنصلنا العام بالاسكندرية، ورجوناه أن يطلب من سمو الوالى ، أن يركله من وظيفته ركلا ! » فضحك الناظر، بين أسنانه ، لمـا سمع ذلك ؛ ولكنه استمر متظاهرا بعدم فهمه الانجليزية ، واستمر على عدم مبالاته بقولهم، بعد أن ترجمه مترجمه له . ولم يتنازل الى إجابتهم عن لسانه إلا بعد مدة ، ليقول لهم : « على رسلكم ! تمهلوا فالأمور مرهونة بأوقاتها ! » وأضاف، لكى يثبت لهم أنه شرقى تماما، التعبير الشرقى المتداول، عادة، على الألسن، لحمل قليـل صبر على الصبر ؛ وهو : « إن الله خلق العالم فى ستة أيام ! » فخرجوا من حضرته وهم يلعنونه ويحرقون الأرّم .

وكان (سعيد) ، بعد إعراضه عن نو بار مدّة ثم إقباله عليه، قد عهد إلى ذلك الرجل الحازم — ولم يكن ، حينذاك ، إلا بيكا — أمر ادخال الإصلاح فى تلك الإدارة المختلفة[1] . فبذل نو بار جهده . ولكن الخلل كان متأصلا أيمـا تأصل . فلم يستطع تلافيه تماما، لا سيما أن السكك الحديدية كانت ملكا للوالى . وكان تقلب

(١) أنظر : "نو بار باشا" .

أهواء (سعيد) السريع، من جهة؛ وميله، من جهة أخرى، الى إرضاء ذوى الدالة من التجار الغربيين، والذوات، ومهزاريه، والقناصـل العامة خاصـة . ولا سيما ساباتييه، القنصل الفرنساوى الذى كان سعيد يقول عنه، هو نفسه، انه لم يكن يستطيع مقابلته إلا و يشعر بوجف غريب فى قلبه وتهيب يحمله على الرضوخ لطلباته، أية كانت[1] — يحولان دون استتباب قدمى إصلاح قطعى عام .

واستمرت الحال كذلك فى أيام (اسمـاعيل) الأولى : لأن مفتشى مزارعه وكبار مستخدمى دائرته الخاصة، لعلمهم أن السكك الحديدية، بالرغم من كونهـا مصلحة عامة، ملك خاص به، كثيرا ما كانوا يتجاوزون حدود الاعتدال فى تصرفاتهم مع إدارتها، لا سيما فى مواسم القطن . فيحتكرون القطارات، و يعطلون سفر بضائع التجار عامة، حتى يفرغوا من شحن بضائع مولاهم الخاصة وتسفيرها ؛ فيصيب التجار، من جرّاء ذلك، خسائر جسيمة . لتأخرهم الاضطرارى عن تسليم بضائعهم فى الأوقات المحدّدة لتسليمها . ويحمل الغيظ بعضهم أحيانا، على ارتكاب أعمال حقة، يعضدهم قناصلهم فيما بعد، على الخروج منها بدون أذى . مثال ذلك ما فعله أحد تجار اليونان، فانه، لمـا أيقن أنه، بسكوته على تصرفات أولئك المفتشين والمستخدمين، وتأخره عن تسليم الأقطان التى اشتراها إلى المحلات التجارية التى باعها لها، قد تصيبه خسائر فادحة ربمـا ذهبت بكل ثروته، استأجر عدّة أشخاص من بنى جنسه، وأقامهم على المحطة المكدسة أكياسه فيها ؛ ولمـا وصل قطار البضاعة المحمل أقطان سموّ الوالى، أوقفه، بواسطتهم عنوة ؛ وأفرغ مشحونه، وشحن أقطانه فيـه بدله ؛ وأجبر سوّاق القطار، إرهابا، على السير بها إلى الاسكندرية .

حكاية التاجر اليونانى الوقح

(١) أنظر : "مصر" لمـالورتى .

على أنه ما تقدّمت الأيام بملك (اسماعيل)، إلا وقد تناول ظل الإصلاح جميع فروع إدارة السكك الحديدية؛ لا سيما بعد أن اتخذ (اسماعيل) سوّاقا لقاطراته الخاصة السوّاق الذى كان لنابليون الثالث؛ وسمع ثناء جميلا على محافظة ذلك العاهل على مواعيد أسفاره بدقة[1]؛ ووقف بنفسه، عقب رحلاته الأوروبية، على نظام السكك الحديدية فى أوروبا. فترتبت مواعيد سفر القطارات ووصولها، ترتيبا، لم تدخل عليه الأعوام التاليات إلا تعديلات طفيفة؛ وانتظمت انتظاما لم يعد للخلل إليه من سبيل إلا نادرا.

الاقدام على انشاء سكك حديدية فى السودان

حينذاك أخذ (اسماعيل) يفكر فى إنشاء سكك حديدية فى السودان، ترويجا للزراعة فيه، وللتجارة بينه وبين القطر المصرى.

فكلف المسترفولر بدرس الموضوع درسا دقيقا وتقديم تقرير واف عنه — وكانت طبيعة الأرض بين أسوان والخرطوم قد درست قبل ذلك فى سنة ١٨٦٥ درسا حسنا — فذهب ذلك المهندس الإنجليزى إلى وادى حلفا، وقضى عدّة أسابيع، متجوّلا فى ربوع النوبة والسودان الشرقى وبطاحهما، يقيس، ويبحث، ويحسب ويفحص مباحث أسلافه. ثم عاد وقدّم تقريره إلى الأمير، مشيرا بعمل سكة حديدية من وادى حلفا الى المتمة — وطولها خمسمائة وخمسون ميلا — وأخرى من شندى الى كسلا، فمصوّع — وطولها خمسمائة ميل — وقدّر نفقات الأولى بأربعة ملايين من الجنيهات، منها مليونان ونصف، أجرة المهندسين والعمال من الفرنج وثمن الأدوات اللازمة؛ والباقى أجرة العمال المحليين وثمن المبانى الواجب إقامتها. وقدّر

(١) أنظر: ليك "مصر الأخيرة" ص ٧ و ٨

نفقات السكة الثانية بأربعة ملايين مثلها، ولو أنها أقصر طولا من الأولى، لزيادة الابتعاد عن مصادر الأدوات، ووعورة المسالك[(١)] .

فاعتمد (اسماعيل) تقريره وبدئ فى العمل سنة ١٨٧٣ وبعد أن سير فيه أكثر من ثلاث سنوات ؛ وأنفق عليه ما يزيد على أربعمائة ألف جنيه ؛ وأخذت بشائر الخير العميم تبدو من خلال الخطوط الموضوعة ؛ اضطر الدائنون الأجانب الحكومة المصرية الى توقيفه وإبطاله ضنا منهم بالنقود . فلم يقضوا ، بذلك ، على مصلحة تجارية وزراعية عظيمة ، فحسب، بل على حياة السودان عينها، مدة تنيف على ربع قرن، ومكنوا الثورة المهدية من الانتشار، فيما بعـد، فوق ربوعه وتخريبها، ونشر ظل الموت عليها : لأنه لا يختلف اثنان فى أنه ، لو كانت السكة الحديدية مجتازة جهات السودان، بعد قيام المهدى محمد أحمد، لتمكنت الحكومة المصرية من القضاء على دعوته ، ولمـا نسجت الأيام أكفان حملة هكس باشا ، ولا ذهبت روح جوردون ضحية تباطؤ الحكومة الإنجليزية فى إرسال النجدات إليه، وتباطؤ (ولسلى) الاضطرارى فى السير بتلك النجدات الى الخرطوم لانقاذه[(٢)] .

إقامة الأسلاك البرقية وإنشاء مكاتب لها

وتلا انتشار السكك الحديدية، انتشارها العظيم ، تشعب مد الأسـلاك البرقية فى البلاد .

(فمحمد على) كان قد أنشأ ما يقوم مقامها، على ما هى عليه الآن ، أبنية مرتفعة ممتدة على خط واحد بين المدن الكبيرة . وبين البناء والبناء من المسافة ما لا يحجب نظر قمة كل منهما من قمة الآخر. وأقام على كل بناء آلة على طريقة (شاپ) تلغرافى

(١) أنظر: ماك كون "مصر كما هى" ص ٢٣٩ والمؤلف عينه فى "مصر تحت حكم اسماعيل" ص ١٣٥

(٢) أنظر : مالورتى "مصر" ص ١٤٧

حكومة الكنفدسيون الفرنساوية الرهيبة ، ترسل الأنباء الى آلة البناء التالى ، وهذه توصلها الى التى بعدها ، وهلم جرا[1] .

فلما انتشر فى أميركا وأوروبا اختراع المستر ساموبل مورس الأمريكى — وهو التلغراف الحالى — أدخله (سعيد) الى القطر ولكنه لم يمد من أسلاكه إلا شيئا يسيرا .

فلما استلم (اسماعيل) زمام الحكم بيده القديرة ، أقبل على هذا الفرع أيضا من طرق المواصلات العمومية ، ونفخ فيه من روحه : فتشعبت الأسلاك التلغرافية فى البلاد تشعبا مدهشا فى مدة وجيزة حتى بلغ طولها خمسة آلاف وخمسمائة ميل ؛ فيها من السلوك ما طوله عشرة آلاف وخمسمائة ميل ، موزعة كالآتى :

من مصر الى الاسكندرية... ... ... ١٤٢ ميلا على سبعة أسلاك .

« « « ضواحيها... ... ... ٣٢ « « سلكين .

« « « حلوان ... ... ١٨ « « سلك واحد .

« « « قليوب والقناطر... ... ... ١٧ « « سلكين .

« « « اتياى البارود ... ... ٧١ « « سلك واحد .

« « « السويس عن طريق بلبيس ١٥٤ « « « «

« « « المنصورة عن طريق قليوب ٩٦ « « سلكين .

« أبى كبير للصالحية ... ... ٢٥ « « «

« بنها الى ميت بره... ... ... ٩ أميال « «

« « « الزقازيق والسويس ... ... ١٢٣ ميلا « «

(1) أنظر : مانجين "تاريخ مصر فى عهد محمد على" ص ٢٤١

من طنطا الى طلخا ودميـاط ... ... ٧٣ ميلا على سلكين .
« « « زفتى ... ... ٣٣ « « «
« « « دسوق ... ... ٤٧ « « «
« « « شبين الكوم... ... ... ١٩ « « «
« نشرت « كفر الشيخ ... ... ١٠ أميال « «
« الاسكندرية الى ضواحيها ... ... ١٢ ميلا « «
« « « رشيد ... ... ٤٦ « « «
« دمنهـور الى العطف ورشيد ... ... ٥٠ « « «
« بورسعيد « السويس ... ... ٩٦ « « سلك واحد .
« « « القنطرة ... ... ٢٦ « « «
« مصر الى غزة عن طريق بنها ... ... ٢٨٨ « « سلكين .
« « « أسيوط ... ... ٢٣٩ « « ثلاثة أسلاك .
« الواسطى الى الفيوم ... ... ٢٥ « « سلكين .
« ببا الى الروضة ... ... ٩١ « « «
« أسيوط الى أبى تيج ... ... ٥ أميال « «
« « « أسوان... ... ... ٣٠٠ ميل « «
« قنـــا « القصير... ... ... ١٦٤ « « «
« أسوان « الخرطوم ... ... ١٠١٢ « « «
« بربر الى كسلا ... ... ٤٠٧ أميال « سلك واحد .
« كسلا الى مصوع ... ... ٤٤٧ ميلا « «

من كسلا الى سواكن... ... ... ٣٠٠ ميل على سلك واحد .

« الخرطوم الى الأبيض... ... ... ٤٠٧ أميال « « «

« « « المسلمية وسنار ... ... ١٦٢ ميلا « « «

وأنشأ مكاتب لهذه الأسلاك البرقية فى كل مدينة وبندر وناحية كبيرة على طول مسافات امتدادها ؛ وقسمها الى ثمانية أقسام، وهى :

(١) محطات الوجه البحرى ؛ (٢) مابين مصر وأسيوط ؛ (٣) مابين أسيوط واسنا ؛ (٤) مابين اسنا ووادى حلفا ودنقلا ؛ (٥) مابين دنقلا وبربر ؛ (٦) ما بين بربر والخرطوم ؛ (٧) ما بين الخرطوم ومصوع ؛ (٨) مابين مصر وسوريا . وجعل ثمن الاشارة البرقية ذات العشرين كلمة علاوة على العنوان عشرة قروش صحيحة فى كل قسم . وجعل لغة التراسل : جنوبى مصر، عربية؛ وشماليها، عربية أو فرنساوية أو انجليزية أو تليانية أو تركية. وأقام على إدارتها المستر چوريج الانجليزى وأناط أمر هندستها بالمستر هوز بورن الذى أنشأ أسلاك السودان.

وفى عهده ، وبتصريح منه ، أنشأت الشركة الانجليزية الشرقية خطا بين الاسكندرية والسويس وما وراء البحر الأحمر، وآخر عن طريق صحراء شبه جزيرة سينا الى سوريا والأناضول . وأنشأت شركة ترعة السويس خطا خاصا بها على طول الترعة ما بين بورسعيد والسويس . وأصبح الاتصال بأوربا والقارات الأخرى ميسورا إما عن طريق غزة وإما بواسطة الشركة الانجليزية الشرقية كالآتى :

من الاسكندرية الى الأستانة عن طريق كريت ورودس وأزمير.

« « « أوترنتو « « « وزانتى .

من الاسكندرية الى ايطاليا عن طريق مالطة وسقاليا .

« « « انجلترا « « « وجبل طارق واشبونه .

« « « فرنسا « « « وبونا ومرسيليا .

أما الاتصال بين القطر المصرى والشرق الأقصى وأستراليا ونيوزيلانده فعن طريق البحر الأحمر[1] .

وبلغت نفقات إنشاء كل هذه الخطوط مايقرب من مليون من الجنيهات .

ومن ألطف ما يروى فى شأن ربط القطر المصرى، بالأسلاك التلغرافية، بالأستانة أن موظفى الحكومة المصرية لم يكونوا ليصدّقوا فى بادئ الأمر أن الكلام ممكن بين القاهرة ودار السعادة بواسطة تلك الأسلاك؛ فأقبلوا يتخاطبون مع رجال الباب العالى، ولا غاية لهم إلا التحقق من صحة الزعم . فلما تيقنوا من صحته، ذاقوا من التكلم لذة فائقة؛ فقضوا أكثر من ثلاث ساعات وهم يخاطبون الأستانة، بكلام لا طائل تحته ويسألون أسئلة عن صحة رجالها وعن حال الطقس فيها حتى أفقدوا الخزينة المصرية مايزيد على خمسين ألف جنيه ثمن كلام فارغ .

المواصلات البريدية

وبما أننا فى سياق الكلام عن طرق المواصلات على أنواعها، فيجدر بنا التكلم هنا عن المواصلات البريدية أيضا؛ ولو أن علاقتها بتحسين الزراعة قليلة لاسيما فى ذلك العهد؛ وانهـا الى موضوع ترقية الشؤون التجارية والاجتماعية أقرب منها الى غيره من المواضيع .

(فمحمد على) كان قد رتب بريدا رسميا يحمل على أيدى السعاة برا وفى السفن بحرا . واقتفى خلفاؤه (ابراهيم وعباس وسعيد) به : فلم يزيدوا عليه شيئا . ولولا إقدام الدول

(١) أنظر : ماك كون "مصر كما هى" ص ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠

الأجنبية وبعض أفراد من الجاليات الغربية على إنشاء مكاتب بريدية فى الاسكندرية ومصر وغيرهما، لاستمرت البلاد المصرية محرومة من التواصل البريدى كما كانت فى عهد المماليك .

وأشهر أولئك الأفراد السنيور موتسى الايطالى — وكان، لغاية سنة ١٨٦٥ ، قائما لحسابه الخاص بأعمال بريدية عامة فى العاصمتين ؛ يساعده بجملة مستخدمين بأجور يدفعها اليهم على استلام الخطابات والمراسلات حتى الرسمية منها وتصديرها الى جهاتها وتسليمها الى أربابها .

شراء مصلحة البريد

فرأى (اسماعيل) أن استمرار وسيلة مهمة كهذه من وسائل المواصلات فى يد ادارة فردية، مع احتياج الحكومة نفسها اليها، لأمر يشين الحكومة المصرية كثيرا لأنه ينم عن تأخرها فى المضمار الجارية فيه الدول المتمدينة . فاشترى مصلحة البريد من ذلك الايطالى النشيط بمبلغ ستة وأربعين ألف جنيه؛ وأنعم عليه بلقب بك ، وأبقاه مديرا لها ؛ وخصص له ، فى ميزانية حكومته ، مبلغا وفيرا لينفقه على تحسين نظامها وترقية شؤونها .

فأبقى موتسى بك مستخدميه القدماء فيها — وكان معظمهم من الايطاليين، و باقيهم خليطا من السوريين والفرنسيين والجريك والنمساويين والروس والمصريين — واجتهد فى إنماء عدد المكاتب وحركة التراسل، بجملة إصلاحات أدخلها على مصلحته تباعا .

كليار باشا

وفى سنة ١٨٧٦ طلب اقالته منها . فمنحه (اسماعيل) مكافأة سنية؛ وعين خلفا له انجليزيا يقال له المستر كليار (وهو الذى أصبح فيما بعد، كليار باشا ؛ وعين مديرا عاما للجمارك المصرية ؛ وترك لنفسه أثرا جميلا فى قلوب المصريين) ولما رأى المدير

الجديد أن عدد المستخدمين أكثر ممـا يستدعيه العمل ؛ وأن معظمهم لا موجب لوجودهم فى المصلحة إلا دالتهم على بعض كبار موظفيها ، صرف ربعهم وأبدل بكثيرين من الباقين غيرهم من الأكفاء ؛ وبالخليط ، أولاد عرب بالتدريج .

وبعد أن نظم أقلام الادارة العامة ، أقبل ينشئ مكاتب جديدة فى القطر حتى أبلغ عددها الى مائتى مكتب وعشرة ، فيها ثمانمائة وثلاثون مستخدما ، عدا عن ثلاثمائة واثنين وأربعين جمـالا وبربريا . وجعل توزيع المراسلات يوميا بين مصر والاسكندرية وجميع الجهات المهمة ، بعد أن كان أسبوعيا أولا ؛ فمرتين ، ثم ثلاثا فى الأسبوع . وما فتئ يحسن فيــه حتى صيره الى ثلاثة وأربعة وخمسة توزيعات فى النهار على محطات السكك الحديدية الكبرى . ولمـا كان عدم انتظام الشوارع وعدم تمييز المنازل فى المدن والبنادر يحولان دون توزيع المراسلات على أبواب البيوت ، ويوجبان حصرها فى شبابيك المكاتب ، أنشأ فى العاصمتين صناديق خاصة لمراسلات من شاء الاشتراك فيها من التجار والأعيان .

فبلغ عدد المراسلات فى سنة ١٨٧٨ مليونين ونصفا ، معظمها تجارى . وبلغت قيمة النقود التى تصدرت ، صرا ، من عموم المكاتب ، عشرة ملايين من الجنيهات . وما من شئ أبلغ من هــذه الأرقام فى بيان مقدار الخدمات الجليلة التى قامت بهـا مصلحة البريد بعد أن جعلها (اسماعيل) مصرية .

على أننا ، اذا علمنا أنها قامت بها ، ومصالح بريد أوروبية بجانبها فى الاسكندرية ومصر والسويس ، تزاحمها فى أعمالها ، وتستدعى الى نفسها ، طبعا ، لا سيما فى أوائل قيام المصلحة المصرية ، ثقــة التراسلين الغربى والشرقى على السواء ؛ واذا علمنا أن

البريد لم يكن يستطيع السفر بين أسيوط وأسوان، وبين أسوان والسودان، إلا كل خمسة عشر يوما على سفن تجارية ، ازداد فى أعيننا قدر تلك الخدمات وازددنا ثناء على مسديها .

تعديل طريقتي ربط الضرائب وتوزيعها

بقى علينا أن نرى ما الذى عمله (اسماعيل) فى آخر سبيل من سبل توسيع نطاق الزراعة، وأعنى به كيفية ربط الضرائب على الأطيان وتوزيعها توزيعا حسنا .

فلا مشاحة فى أن القاعدة التى يجب لكل حكومة أن تقيم عليها أمر فرض الأموال على العقارات، انما هى ثمن هذه الحقيق، ومقدار مايجنى منها من ثمار؛ ولا خلاف فى أن أثمان الأطيان المصرية ارتفعت فى أوائل عهد (اسماعيل) ارتفاعا عظيما، وبيعت حاصلاتها، لاسيما القطنية، بأثمان تكاد تكون متناهية : وذلك بسبب الحرب الأمريكية الأهلية، وبوار زراعة الولايات المتحدة ومزارعها .

وليس من ينكر أن اتساع نطاق الرى وطرق المواصلات، الاتساع الذى بيناه ، كان من شأنه أن يجعل ارتفاع أثمان الأطيان، وزيادة حاصلاتها، مطردين .

فلا غرابة، والحالة هذه، فى أن تكون الضرائب فى عهد (اسماعيل) قد زادت على ما كانت عليه فى عهد سلفه، وأن يكون قد أدخل على فئاتها شئ من التعديل، فى مصلحة "الميرى" .

ولكن (اسماعيل)، قبل زيادة أى شئ فيها أو تعديله ، رأى أن يعيد فك زمام القطر كله، ويروكه روكا جديدا ؛ لكيلا يقع على أحد حيف بسبب ربط الضرائب الجديدة . لأنه كان يحدث كثيرا ، فى تلك الأيام ، أن ذوى الجشع من القابضين على القوة الادارية، وسواهم من ذوى الجاه كانوا يغتصبون أملاك صغار المزارعين،

ويضعون ايديهم عليها، ولكن بدون نقل تكليفها الى أسمائهم : فيستمتعون بغلاتها، ويستمرّ الفلاحون، أصحابها الأصليون، يطالبون بأموالها ويجبرون على دفعها .

فصدرت الأوامر، اذا، الى مشايخ البلاد وعمدها، بالاجتماع فى المراكز، وتعيين مندوبين من قبلهم يكلفون بتقديم بيان واف الى المديرين عن زمام الأطيان التابعة لدائرة نواحيهم، وكشف بأسماء ملاكها الحقيقيين، لكى تتمكن الحكومة من ربط الضرائب عليها، على نسبة ما هى عليه من الجودة، وتحصيلها ممن هو ملزم بدفعها فى الواقع .

وكانت الأطيان المزروعة كلها تنقسم الى قسمين : "خراجية" و"عشورية" .

أما "الخراجية"، فهى التى آلت ملكيتها الى أصحابها بموجب الأمر الذى قلنا أن (سعيد باشا) أصدره بأن تكلف الأطيان على أسماء المشتغلين فيها .

وأما "العشورية"، فهى الأطيان المعروفة بالأباعد والوسيات، وهى التى انعم بها على أصحابها ليفلحوها فى مقابل إعفائهم من دفع أموال عليها، مدّة معينة؛ ومقابل ربط أموال يسيرة عليها، بعد انقضاء تلك المدّة — وكان المنعمون بها يشترطون، فى بادئ الأمر، نظير هذا الاعفاء، عودتها الى الحكومة عند موت من وهبت اليهم . ولكن هذا الشرط أهمل فيما بعد، وأصبحت الأطيان العشورية تورث كالأطيان الخراجية . وقد بلغ مقدارها فى أواخر أيام (اسماعيل) مليونا ومائتين وخمسين ألف فدان .

فلما تم روك البلاد، جعل متوسط ما ربط على الفدان من الطين الخراجى مائة قرش وعشرة؛ ومتوسط ما ربط على الفدان من الطين العشورى خمسة وثلاثين قرشا؛ علاوة على ريال أضيف الى مال كلا الصنفين من الأطيان للقيام بأعمال الرى وحفظ الترع والجسور .

فلا نزاع فى أن هذه الفئات لم تكن لتتعب الفلاحة أو ترهقها؛ وأن أقصى ما كان يؤخذ عليها هو عدم مساواة الأطيان العشورية بالأطيان الخراجية فيها، مع أن معظم الأطيان العشورية كان لا يقل جودة عن مثله من الأطيان الخراجية .

ولكنه يجب ألا يغيب عن الأذهان : (أولا) ان الفرق فى المعاملة كان نتيجة تعهدات سابقة بين طرفين، لم يكن الى نقضها من سبيل إلا باتفاق هذين الطرفين معا، أى الحكومة وأصحاب الأطيان العشورية عينها ؛ (ثانيا) ان معظم أصحابها ، إن لم تقل كلهم، كانوا من الأغنياء الجهلاء الذين يرون فى عدم مساواتهم بالفلاحين البسطاء، رفعة لشأنهم وإجلالا لقدرهم ؛ ويهمهم أن يحافظوا عليها أكثر مما تهمهم مبادئ العدالة والإنصاف ؛ وانه لم يكن فى الاستطاعة ، والحالة هـذه، مساواتهم بالفلاحين، قسرا، إلا باحداث ثورة قد تحوّل من اقتصادية الى فتنة سيئة العواقب ، كانت البلاد فى غنى عنها .

سوء طريقة تحصيل الضرائب

ولكن الذى أتعب الفلاحة وأرهقها، هو أن طريقة جباية الأموال مافتئت، منذ أنشئت حكومات فى الشرق، حتى الحلقة التاسعة من القرن التاسع عشر لمصر، آفة من الآفات الكبرى التى بليت بها البلاد ؛ وأن المنوط بهم أمر تحصيل الأموال كانوا يسيئون طريقة تحصيلها، ويتجاوزون حدّ المعقول فى المواعيد التى يطالبون الفلاحين بدفعها فيها : إما لأن عين صاحب الأمر الأعلى لا تراهم، لانشغاله فى تحقيق أمنيات نفسه السامية؛ وإما لأنهم، بالنسبة لدنوهم من قلبه، كانوا متأكدين من أنه لا يشك فى اخلاصهم وأمانتهم[1] .

(١) أنظر : "مصر الخديوى" لأدون دى ليون ص ٢٣٠ سطر ١٢ و١٣ و١٤ وص ١٨٦ سطر ٥ و٦ و٧ و٨ ؛ وانظر : "مصر تحت حكم اسماعيل" لماك كون ص ١٥١

فمن المشهور، مثلا، عن اسماعيل صديق باشا، المعروف "بالمفتش" و"الصغير"، وزير المالية، أنه كان يتبجح علانية، ويفتخر بأنه يحصل عادة من الفلاحة المصرية مليونين من الجنيهات سنويا أكثر من الظاهر فى حساباته .

ومن المعلوم أيضا أن المديرين والحكام الآخرين المتولين شأن التحصيل — لا سيما فى المديريات البعيدة عن العاصمة — كانوا يغتنمونها فرصة ليبتزوا من الفلاح التعيس، بوسيلة الكرباج، ما يزيدون به رخاءهم وثروتهم ؛ وانهم لكى يتمكنوا من حمل الصيارفة على الثبات فى تحصيل ما يستطيعون تحصيله من الفلاح، تحت أسماء متنوعة، كانوا يأنفون من تعريفة المواعيد المقررة لدفع الأموال، بالرغم من أن الارادة العليا، وقرارات مجلس شورى النواب جعلتها فى الأوقات المناسبة، أى بعيد جناء كل محصول هام .

مساعدة الفلاحة المصرية بالمال

وأما أن (اسماعيل) نفسه كان يرغب فى ألا يصاب المزارع المصرى بضيم ؛ وأنه كان يفضل مصلحة الفلاحين من رعاياه على مصلحته الخصوصية ذاتها ، فذلك واضح :

(أولا) من أنه — لما وضعت الحرب الأهلية الأمريكية أوزارها فى أوائل سنة ١٨٦٥ ؛ وتسبب عن انتهائها غير المنتظر نزول أسعار القطن فى بورصة ليفربول نزولا فاحشا واصابة سوق الاسكندرية بخسائر جسيمة ؛ وارتجاج الأرياف المصرية ارتجاجا سيئا فائقا لأن المزارعين، ارتكانا على أن أثمان القطن ستستمر، حتما، عالية وأسعاره متمسكة، كانوا قد توسعوا فى زراعته توسعا كبيرا، واستلفوا، لذلك، أموالا طائلة برهون عقارية ، فأدى سقوط أسعاره بغتة الى اختلال التوازن بين قيمة الاقراض وقيمات ضمانات سدادها العقارية، اختلالا نجمت عنه توقفات عديدة

عن الدفع، أوجبت شكاوى ودعاوى، هدّدت بيوتا كثيرة بالخراب والمحق — تداخل (اسماعيل) فى الأمر وتلافاه . فأصدر، وهو فى فيشى يتطبب بمياهها المعدنية، أمره إلى ماليته، بفحص طلبات دائنى المزارعين المصريين، وتحقيقها، وتسديد ما يثبت صحته منها، مقابل إصدار أذونات بالمبالغ المدفوعة تدعى "أذونات القرى"، يسدّد أصحاب الأملاك المدينون قيمتها الى المالية على ثمانية أقساط، ابتداء من سنة ١٨٦٩ ، أى بعد الأزمة بأربع سنوات . فصدعت المالية بالأمر ؛ وسدّدت من ديون المزارعين المصريين ما أصدرت به أذونات قيمتها خمسة وثلاثون مليونا من الفرنكات[1] .

ولعل الذى حمل (اسماعيل) على انقاذ مزارعى بلاده من هذه الورطة التى وقعوا فيها، علاوة على رغبته فى رفع الضيم عنهم، رغبته فى عدم تحويل ثقة رؤوس الأموال الغربية عن الأرض المصرية ، لاعتباره هذه الثقة من عوامل تقدّم البلاد فى سبيل الحضارة، ومن أكبر أسباب إحياء روح العمل والنشاط فيها — وإلا، فإن المقرضين الغربيين الذين باتت أموالهم، بسبب هبوط أسعار القطن الفجائى، عرضة للضياع، أو إنها ضاعت بالفعل، لم يكونوا ليلوموا فى ذلك إلا سوء تبصرهم، وشدّة مطامعهم ؛ ولم يكونوا جديرين بمواساة ما ، فضلا عن العناية بهم ؛ لأن معظمهم كانوا يقرضون المزارعين بفوائد معدّلها ثلاثة أو أربعة ، وأحيانا، خمسة فى المائة شهريا !

تضحية اسماعيل بمصالحه فى سبيل انقاذ مصالح الفلاحين من الخراب

(ثانيا) من أنه لما زاد النيل فى سنة ١٨٧٠ زيادة عظيمة هدّدت بالغرق ، ثلاثا من قرى مصر، وبالخراب التام أهلها، ونما الخبر الى (اسماعيل)، أمر بكسر الجسور فوق تلك القرى، فى وسط أطيانه الخصوصية ، لتتحول اليها وتغمرها المياه

(١) أنظر : ماك كون "مصر كما هى" ص ١٢٧ ؛ وانظر : "تاريخ مصر المالى" لمجهول .

المتدفقة المهددة : فتنجو قرى الفلاحين البائسين ومزارعهم . فكسرت الجسور ؛ وغرقت أطيان الأمير بالفعل . فأصابته ، من جراء ذلك ، خسائر قدرت بأربعة ملايين من الفرنكات . ولكن قرى المزارعين ومحصولاتهم نجت وأبعد ، عنهم وعنها ، البؤس والشقاء . فأعلن (اسماعيل) أن هذا يسره سرورا يجعل خسارته لا قيمة لها عنده بالمرة[1] .

فأمير هذه عنايته بمزارعى بلاده وفلاحيها ، حتى وهو فى بلاد الغربة يتطبب وهذا شعوره ، لم يكن ليرضى أن تثقل كاهلهم جباية الأموال المقررة على أطيانهم ، منهم ولئن أوخذ على شئ من المظالم والمغارم التى أحاقت بهم ، فى هذا الباب ، فانه انما يؤاخذ بحق ، على عدم تنزيله العقاب الصارم بموظفيه المجرمين المتجاوزين الحدود فى ذلك ، مثلما أنزله باسماعيل صديق باشا كبيرهم ، وعلى سماحه لنفسه بأن تغيب تلك المظالم والمغارم عن نظره وهو يتطلع الى آفاق كان من شأن شرور الحاضر أن تتضاءل فيها ، وتتوارى أمام عظمة المستقبل وزهوه وخيراته الجمة ، التى كان يسعى الى تحقيقها !

على أن عذره فى ذلك ، هو أنه لابد ، لجانى الورد ، من وخز الشوك ؛ ولا مفر ، لقاطف العسل ، من ابر النحل !

---

(١) أنظر : "كارل دى بريرباريس فى القاهرة" ص ١٨٢

الفصل الثالث[1]

فتح أبواب التجارة والصناعة والعمل

"هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا
فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور"
«قرآن شريف»

إطلاق التجارة من عقالاتها

ان التجارة أصبحت حرة، مذ تنكب محمد سعيد باشا جادة الاحتكار، وشاد حرية الأخذ والعطاء على القوائم الأربع الآتية :

(الأولى) ان كل فلاح مصرى حرّ فى انماء المحصول الذى يراه أكبر فائدة له من سواه .

(الثانية) أنه حرّ فى بيع محصوله نقدا لأى مشتر يشاء وبالثمن الذى يريده .

(الثالثة) ان التجار أحرار فى نقل المحصولات التى يشترونها، بجميع الوسائل، برا وبحرا كما يشاءون .

(الرابعة) ان عموم الدخوليات والجمارك الداخلية تلغى، منعا لتحمل البضائع مصاريف تضاعف أثمانها[2] .

وكانت الحكومة المصرية قد قررت فى عهد عباس — ولا ندرى لماذا — ألا تخرج السفن من ميناء السويس إلا بالترتيب . فما دامت السفينة التى عليها رقم ١، مثلا

---

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "مصر المعاصرة لمريشو"، و"رسائل من مصر" لسنت هيلر، و"مصر فى عهد اسماعيل" لسانق، و"تاريخ المالية المصرية" لجهول، و"مصر كما هى" لماك كون، و"مصر فى أيام محمد على"، و"سياحة بمصر فى أيام محمد على" لكلر مسكاو، وعلى الأخص "مذكرات عما تم بمصر من الأعمال العامة من أيام الفراعنة الى الآن" لينان دى شفون .

(٢) أنظر : مريشو "مصر المعاصرة" ص ٧٣

لم تنته من مشحونها ، أو لا تزال غير مستعدة للسفر ، فان السفينة التى عليها رقم ٢ تضطر الى الانتظار وعدم الخروج ، ولو أنها قد انتهت من شحن مشحونها وباتت على غاية الاستعداد للرحيل ؛ وهلم جرّا[1] .

فشاحنو البضائع الى موانئ البحر الأحمر كانوا يضطرون ، مهما استدعت ارسالياتهم من اسراع ، الى الانتظار ، ريثما يروق الاقلاع لصاحب السفينة السابق رقمها رقم سفنهم . فان لم يرق له ، ورغبوا ، هم فى السفر ، تحتم عليهم الخضوع لكل الشروط التى يوحى بها الطمع . فينجم عن ذلك أحد أمرين : إما أن تزيد مصاريف الشحن زيادة فاحشة ، وإما أن تتأخر البضائع فى السويس تأخرا ضارا .

فألغى محمد سعيد باشا هذا النظام ؛ واستبعد من قوانين الموانئ كل ما من شأنه إيجاد عراقيل فى سبيل الاتجار .

فنزل سعر الشحن نزولا محسوسا جدّا وراجت الأسواق التجارية رواجا عظيما ؛ كانت نتيجته ، من جهة ، أن التجارة الخارجية سارت فى طريق الصعود سيرا حثيثا ؛ وارتفعت حركة الثغر الاسكندرى — وكان المصدر العام لها تقريبا — من ٨١١٧٣٠٥٠ فرنكا فى سنة ١٨٤١ الى ١٨٣٩٠٢٠٠٠ فرنك فى سنة ١٨٥٦ والى نحو مائتى مليون فرنك أى ما يقرب من ثمانية ملايين من الجنيهات فى سنة ١٨٦٢

وتلا ارتفاعها أن اتخذ النشاط التجارى فى الاسكندرية شكلا لم تعهده القرون الأولى فيها ، منذ الفتح العربى ؛ وأنشأ بورصة مالية انتشرت المضاربات فيها ، على أثر صعود أسعار القطن فى سنة ١٨٦٢ ، بسبب الحرب الأهلية الأمريكية ، انتشارا.

(١) أنظر : مريشو "مصر المعاصرة" ص ٧٦

مروعا ، ضارع فى شدته وعنفه المشاهد منه فى العواصم الأوروبيــة ، وأدى الى ثروات عظيمة زالت بسرعة فجائية عظيمة أيضا ، لقيامها على بيع وشراء يعقد بالكلام لا بالتسليم وتحول الى الغير بمكاسب طائلة أو بخسائر فاحشة .

وكانت نتيجة الرواج ، من جهة أخرى ، أن التجارة الداخلية انتقلت الى أيدى الأهلين ، وانحصرت فيهم شيئا فشيئا ، لتفوقهم على عمــال التجار الأجانب فى معرفة عادات البلد وتقاليده ولغته وأساليبه ، ولا سيما لقناعتهم فى المآكل والمكسب . وأصبحت المراكب والسفن الشراعية التى تجتاز المحمودية ، على الأخص ، ومجارى النيل ، على العموم ، مشحونة ، ان لم يكن كلها ، بجلها ، ببضائع لتجار من الأهلين ، اشتروها من المزارعين مباشرة ، فى داخلية البلاد ، ليبيعوها فى الاسكندرية الى التجار الأجانب نقدا وعدًا .

المــرأة التاجرة الرثة الملابس

وقد قال يومئذ أحد كبار التجار الغربيين لكاتب فرنساوى بليغ كان قد زار البلاد فى أواخر سنة ١٨٥٦ ، وهو يشير الى امرأة مصرية ، حافية القدمين ، ومرتدية لباسا يكاد يكون رثا : «أتراني اذا قلت لك إنى دفعت الآن الى هذه المصرية ، ذات المظهر الحقير المبتعدة أمامك ، أربعمائة جنيه انجليزى ثمن بضائع أتتنى بها ، أتصدقنى؟ [1] » .

وحمل اتساع التجارتين الخارجية والداخلية سعيد باشا على انشاء شركتين للملاحة : إحداهما بحرية ، والثانية نيلية .

إنشاء الشركة المجيدية للملاحة

فالأولى ، ودعيت "المجيدية" ، إكراما للسلطان العثمانى عبد المجيد ، تأسست بفرمان همايونى استصدره محمد سعيد باشا فى أواخر ربيع الأول ســنة ١٢٧٣ من

---

(١) أنظر : مريشو "مصر المعاصرة" ص ٧٥ ، وسنت هيلير "رسائل من مصر" .

السلطان المذكور، وبرأس مال قدره عشرون مليونا من الفرنكات، مقسم الى أربعين ألف سهم، قيمة السهم الواحد خمسمائة فرنك. وغرضها استغلال شواطىء القلزم لغاية الخليج الفارسى استغلالا تجاريا؛ ونقل الحجاج الذاهبين، سنويا، الى الأقطار الحجازية، لتأدية الفريضة المقدّسة، نقلا سريعا منظما؛ وربط نظام الملاحة فى البحر الأحمر، بنظام سفن بخارية تمخر فى البحر الأبيض المتوسط؛ وتقوم بخدمة سواحل السلطنة العثمانية.

وقد وضعت هذه الشركة تحت رياســة الأمير مصطفى فاضل، أصغر أنجــال ابراهيم باشا الكبير؛ وعين لها بطريقه استثنائية، مجلس ادارة مؤلف من نوبار بك وكيلا للرئيس ومراقبا لعموم أعمــال الشركة فى حال تغيب سموّه؛ وكان من كبار الموظفين المصريين والتجار الأجانب.

إنشاء شركة الجر

والثانية، ودعيت ”الشركة المصرية لقيادة السفن بالبخار على النيل والترع المصرية“ تأسست برأس مال قدره خمسة ملايين من الفرنكات؛ وبامتياز من محمد سعيد باشا فى ٩ محرم سنة ١٢٧١ (٢ أكتوبر سنة ١٨٥٤) الى مؤسسيها، وهم زمرة من كبار التجار الغربيين؛ أشهرهم ذكرا السنيور بوپولانى؛ وبعض كبار موظفى الحكومة المصرية كذى الفقار باشا، المشرف العام على المــالية المصرية؛ وكوينج بك سكرتير سموّ الأمير الخاص؛ وموچيل بك كبير مهندسيه. وغرضها الانفراد بقوّة البخار لجرّ بضائع الوارد والصادر فى عموم دائرة القطر المصرى، على النيل والترع المصرية بطلب من أصحاب المراكب المشحونة فيها تلك البضائع، وبالأسعار التى تضعها الحكومة المصرية لكل صنف منها. وذلك الانفراد مقابل انشائها طلمبات نارية فى العطف تكون قوّتها كافية لحفظ المحمودية دائما فى حال صالحة للملاحة ولرى عشرين ألف فدان

رياضيفيا، وتزويد الاسكندرية بالماء اللازم لها، حتى فيما لو غيرت الحكومة طريقة المجارير المائية فيها .

غير أن هاتين الشركتين المساهمتين — وكانتا أول ما تأسس من نوعهما فى القطر المصرى ، ولذلك توسعنا قليلا فى ذكرهما — بالرغم من أن مدة أولاهما جعلت ثلاثين سنة ، ومدة ثانيتهما خمس عشرة سنة لم تقوما بأعمالها ، أعواما قليلة ، حتى تطرّق الخلل الناجم عن الاهمال وعدم الاعتناء ؛ لا سيما بعد أن أخذ المرض من (سعيد) مأخذه . فخسرتا جانبا كبيرا من رأسى مالها، وبات الخراب التام يهددهما حينما آل الأمر إلى خلفه .

فشمر (اسماعيل) عن ساعد الجد فى هذا الباب من المصلحة العامة، ومد يده الى الشركة المجيدية، فجمع ما بقى من حطامها، ثم صفاها، وأنشأ، محلها، شركة جديدة، دعاها "العزيزية" إجلالا للسلطان عبدالعزيز، كان جل رأس مالها من جيبه الخاص وساعده على ذلك ثروته الشخصية حينما ارتقى عرش مصر فقد كان إيراده لا يقل عن مائة وستين ألف جنيه سنويا ولم يكن عليه دين ما؛ وجعل مهمتها القيام بالشأن الذى أسست المجيدية من أجله .

ولما رأى أعمال الملاحة سائرة على أتم ما يرام فى البحر الأحمر وعلى سواحل البحر المتوسط العثمانيـة، وريح اليسر والرخاء نافخة فى قلوع "العزيزية" ، تاقت نفسه الى توسيع نطاقها وجعل سفنها تمخر فى المياه الاوروبية، حاملة فى مرافئها الجنوبية، الراية المصرية وهى خافقة فوق بضائع مصرية .

فأرسل اثنين من أخصائه ومن كبار رجال الجاليتين الايطالية والفرنسية ، يدعى أحدهما السنيور فرنشسكو بونى بك، والثانى المسيو چورنو بك الى البندقية ومرسيليا،

يمهدا له سـبل العمل والنجاح فيهما . فعقدا اتفاقا فى ايطاليا وفرنسا ، ولكنهما صادفا ، من منافسة ومن حسد الملاحة الأجنبية هناك فى ايطاليا وفرنسا ، لا سيما من شركتى البنلسيولر والأورينتل الانجليزية ، والمساچيرى امپريال ماريتيم الفرنساوية ، ما اضطر الأمير الى العدول عن فكرته ، والاقتصار على ملاحتى القلزم وسواحل البحر الأبيض الجنوبية ، وتحويل جهوده فى إنماء تجارة بلاده الى وجهات أخرى (1) .

إنشاء عدة شركات مساهمة

فطفق ، من جهة ، يعضد ، بأمواله الخصوصية ، رؤوس الأموال الفردية ، لتكوين شركات مساهمة عديدة ، بدون نظر الى جنسية المساهمين فيها ، أو دينهم : فتأسست ، بحضه ، وتحت تأثير موحيات رغائبه ، و برؤوس أموال كان ما يخصه فيها أهم رؤوس الأموال الفردية المكتتب بها ، شركة اعتمادات مالية زراعية مساهمة ، غرضها تسليف المزارعين ، ولا سيما أصاغرهم ، نقودا بفوائد خفيفة لانقاذهم من أيدى المرابين اليونانيين واليهود وغيرهم ؛ وشركة مساهمة لاستيراد الماكينات البخارية من أوروبا ، وبيعها الى المزارعين المصريين بأقساط تناسب درجة ثرواتهم ، وتركيبها فى الأماكن التى تعين لها ؛ وشركة مساهمة ثالثة للقيام بنفاذ مشاريع الرى والطرق الزراعية التى تقرها المجالس المحلية وتعتمدها الحكومة ؛ وشركة رابعة لاستغلال السودان والاتجار بحاصلاته المتنوعة . وعمد فيما بعد إلى تأسيس شركات اعتمادات مالية لتعزيز مركز مصر المالى وتحريره من الاحتياج الى رؤوس الأموال الغربيـة ، كمصرف أهلى أو مصرف عقارى ، يكون هو أكبر مساهميها وأهم عملائها . وأنشأ ، أثناء وجوده فى باريس سنة ١٨٦٩ بالاشتراك مع الخواجات ا . دى . چيراردين وأعوانه الماليين الشهيرين الذين عرفه بهم نوبار باشا "الشركة العمومية المصرية" للاتجار

(1) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لسانتى .

والاستغلال، لحفر ترعة كبرى لرى جزء الوجه البحرى الشمالى الغربى — فدفع، هو، معظم رأس مالها وكل مصاريف تأسيسها — وأسس كذلك المصرف (البنك) الفرنساوى المصرى، بالاشتراك مع المسيو ليفى كريمبي اليهودى الذى ربط بين سموه وبينه وثاق صداقة متينة رجل مالىّ كان مخصصا لخدمتـه فى تلك العاصمة[1].

تصليح ميناءى السويس والاسكندرية وتوسيعهما

وطفق، من جهة أخرى، وهو يعمل على توسيع نطاق السكك الحديدية — أساس رقىّ كل تجارة فى العالم، بل كل رقىّ على الاطلاق — يفكر فى جعل ميناءى الاسكندرية والسويس — وهما أكبر الثغور المصرية على البحرين الأبيض والأحمر — على درجة من الاتساع والأمن يتسنى لهما أن يباريا أكبر الموانئ العالميـة فى أهمية حركتهما التجارية.

أما السويس، فان شركة البنسيولراند أوريئتل الانجليزية كانت قد طلبت فى سـنة ١٨٤٢ من (محمد على) أن يأذن لها باجراء أعمال هامة فيها، لجعلها فرضة فسيحة أمينة، وإنشاء حوض عام لتصليح السفن؛ فأبى.

فلما آلت الأحكام الى محمد سـعيد باشا رفعت اليه شركة المساجيرى امبريال ماريتيم طلبا فى المعنى عينه؛ وتوسمت منه قبولا لما اشتهر عنه من الميل الى فرنسا وحبه للفرنساويين. فعضد طلبها المسيو براڤيه — وكان أخص أخصاء محمد سعيد باشا. فأجابها اليه فى سنة ١٨٦١؛ واتفق معها على أن يدفع لها سبعة ملايين من الفرنكات على أن تقوم هى بعمل الحوض العام، فقط؛ علاوة على تقديمه يد السخرة المصرية اليها لتستعين بها على نجازه.

(١) أنظر: "تاريخ المالية المصرية" لمجهول.

فكلفت الشركة بالعمل محل دوسو اخوان Dussau — وهو الذى بنى فيما بعد ميناء بور سعيد— وشرع ذلك المحل فى سنة ١٨٦٢ ولكن الحكومة المصرية رأت، بعد ذلك، لأسباب لا داعى الى بيانها هنا ، أن تمنع يد السخرة ، وتعوض الشركة منها باعطائها مليونا ونصفا من الفرنكات، علاوة على السبعة المتفق عليها . ولم يقف سخاؤها عند هذا الحد بل تجاوزه حتى وصل المبلغ الى تسعة ملايين . على أن العمل لم يتم إلا فى عهد (اسماعيل) ؛ ولم يفتح الحوض المذكور إلا فى سنة ١٨٦٦

فأراد (اسماعيل) أن تعمل ميناء واسعة هناك ؛ لا سيما بعد الفراغ من عمل ترعة السويس وفتحها . فأمر ، فشرع فى العمل فى سنة ١٨٧٠ وأنشئ حوض خارجى دعاه (اسماعيل) "بور ابراهيم" ، إكراما لاسم أبيه الهمام، وربطه بالسويس بسكة حديدية، أنشأ الى جانبها سكة عربات ؛ وما زال يعمل ويحسن لتأمين السفن وراحتها حتى بلغ مجموع ما أنفقه فى هذا السبيل ، مليونا وخمسمائة ألف وعشرة آلاف جنيه .

أما ميناء الاسكندرية — وطولها ستة أميال وعرضها ميلان بين رأس التين ورأس العجم من الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى ، وهى مقفلة من كل جانب إلا من هذا الجانب الأخير — فان (اسماعيل) كان قد أحس بوجوب تصليحها منذ ارتقائه سدّة جدّه، لمسه ، بيده، المضار الناجمة عن قيام الصخور متشعبة فى مدخلها ومجراها . ولكن ذلك الاحساس زاد فيه، بعد فتح ترعة السويس ، زيادة لم يعد يستطيع معها صبرا على بقاء الحال كما هى ؛ لا سيما بعد أن رأى تحوّل جانب عظيم من تجارة الاسكندرية بسبب صعوبة مدخل مينائها إلى مجرى تلك الترعة البحرية .

فعقد، قبل نهاية سنة ١٨٧٠، عقدا مع محل جرينفلد وشركائه الهندسى بلندن، كلفه بمقتضاه باقامة حاجز ضخم خارجى؛ وإنشاء ميناء داخلية؛ وبناء أرصفة فيها للسفن، تكفل لها وللمسافرين الراحة التامة، نظير تقاضيه مبلغ مليونين من الجنيهات الانجليزية.

فبعد بضعة أشهر صرفت فى تجهيزات لم يكن منها بدّ (ووجد المهندسون الانجليز، فى خلالها، سبيلا الى جعل المليونين المتفق عليهما — بالرغم من احتوائهما على زيادة فى التقدير تبلغ ثمانين فى المائة، أسوة بجميع الأشغال العمومية والخصوصية التى قام بها مهندسون غربيون فى عهد (اسماعيل) — مليونين ونصفا، وذلك باضافتهم بعض تعديلات الى التصميمات والرسوم الأصلية) شرع فى العمل فى بدء ربيع سنة ١٨٧١، بعد حفلة شائقة وضع الخديو فيها بيده أول حجر فى ذلك الميناء الفخم.

فسير بالحاجز، أولا، جنوب منارة رأس التين الغربى، وعلى بعد خمسين مترا منها، مسافة قدرها ألف متر. ثم ميل به نحو الجنوب الجنوبى الغربى مسافة قدرها ثلاثمائة وخمسون مترا: واجتيز به الثغر كله. فاذا به ميلان يشتملان على ألف وأربعمائة فدان مياها هادئة تستطيع أكبر مراكب العالم وعمارات الدول كلها الرسو باطمئنان والاجتماع براحة فيها. واذا بالمدخل الأهم دائر خلف الحاجز الجنوبى الغربى على بعد ١٥٠٠ متر من الشاطئ، والممر الضيق لدخول المراكب الصغيرة وخروجها، الى جهة رأس التين. واذا بالبناء قد برز على علو سبعة أقدام فوق كل علو قد تبلغ اليه أمواج البحر فى أشدّ ارتفاعها. وشمل، من جهة الشاطئ الحاجز (Mole) الواسع، على مسافة تسعمائة متر من فم المحمودية، لجهة رأس التين. واشتمل على أرصفة طولها ١٤٤٠ مترا فى منتهى المتانة والجودة.

ثم أوصل ذلك جميعه بسكة حديد القباري ، بخط حديدى أنشئ لهــذا الغرض خصيصا . فأصبحت القطارات تستطيع تفريغ مشحونها على الأرصفة الراسية البواخر بجانبها مباشرة ، وتستطيع البواخر تفريغ مشحونها مباشرة أيضا ، فى القطارات العاجة التى تملأ صغار قاطراتها تلك الأرصفة ! و بلغت قيمة ما تقاضته الحكومة من الرسوم سنو يا من السفن الداخلة الى ذلك المرفأ لغاية سنة ١٨٧٧ مائة وثلاثين ألف جنيه[1] .

على أن همة (اسماعيل) لم تقتصر على توسيع ميناءى السويس والاسكندرية ؛ ولكنهـا تناولت موانئ البحر الأحمر القصية عينها ، من القصير الى زيلع و بربرة ، وأدخلت عليها من التحسينات ما كان متناسبا مع انتعاش حركة السودان التجارية ، فى عهده ، ونموها .

إنشاء المنارات البحرية

ولعلم (اسماعيل) أنه لا بد للموانئ ، لكى تقوم بعملها قياما تاما فى النهار والليل ، من منارات فيها ، ترشــد السفن الى أحواضها الداخلية الأمينة ، وتدرأ عنها أخطار الشعاب الصخرية ، أكثر من انشاء هــذه السرج الجزيلة النفع على جميع شواطئ مملكته المترامية الأطراف .

فانه ، حين أدركت (سعيدا) منيته ، لم يكن من تلك المنائر سوى منارة الاسكندرية ونور عائم فى خليج السويس ، فما ٱبتعدت الأيام بملك (اسماعيل) إلا وقد قامت سبع منارات عظيمة على ساحل البحر الأبيض ، غير الصغرى منهـا ، وسبع أخرى على سواحل البحر الأحمر ، وواحدة على ساحل الأوقيانوس الهندى . وإليك بيانها :

(أولا) على ساحل البحر الأبيض : أربع بالاسكندرية وهى : منارة رأس التين تبعث أنوارها المتألقة الى بعــد عشرين ميلا ؛ ومنارة طرف الحاجز ، تبعث أنوارها

(١) أنظر : ماك كون "مصر كما هى" ص ٢٥١ و ٢٥٢

الى بعد ستة أميال ؛ ومنارة العجمى ؛ ومنارة الخليج الغربى ؛ ثم منارة رشيد ، ونورها الأبيض والأحمر جميل للغاية ؛ ومنارة رأس البرلس ، ونورها أبيض ثابت ؛ ومنارة دمياط ، ونورها أبيض كذلك ؛ ومنارة بورسعيد الكبرى ، وهى مثيلة منارة الاسكندرية ، وتبعث أنوارها الجميلة الى بعد عشرين ميلا .

(ثانيا) على ساحل البحر الأحمر : منارة السويس الكبرى ، تبعث أنوارها على بعد ثمانية عشر ميلا ؛ أنشئت فى الميناء ، علاوة على النور العائم فى الخليج والنور الأبيض المقام على مدخل الثغر ؛ ومنارة أخرى دون الكبرى بقليل ، تبعث أنوارها الى مدى أربعة عشر ميلا ، من قمة رأس الزعفران ، الواقع على بعد خمسين ميلا جنوبى السويس ؛ ومنارة ثالثة مثلها يرى نورها من بعد أربعة عشر ميلا كذلك ، على قمة رأس غريب ، ويبعد عن رأس الزعفران جنوبا خمسين ميلا أخرى ؛ ورابعة ، أقوى منها ، فى جزيرة الجبل ، على مدخل الخليج ، تبعث أنوارها الى بعد ثمانية عشر ميلا ؛ وخامسة قائمة على صخور ديدلوس فى وسط البحر الأحمر فى خط ٢٤ و ٥٥ شمالا ، تبعث أنوارها الى بعد أربعة عشر ميلا ؛ وسادسة مثلها فى سواكن ؛ وسابعة فى الوجه بمحطة الأربعينيات (الكورنتينات) .

وأما التى على ساحل الأوقيانوس الهندى ، فواحدة فى بربرة ، قائمة هناك ، دليلا ساطعا على نور المدنية والحضارة المنبعث عن (اسماعيل) الى أقصى أطراف مملكته ، والمنبئ بشروق شمس أيامه فى شرق القارة السوداء ، لتبدد غياهب ظلماتها المسجية وتخترق حجب دياجيرها المدلهمة .

وقد بلغ ما أنفق فى اقامة هذه المنارات الشاهقة العديدة التى كان معظم حراسها من الانجليز الخبيرين بعملها ، نيفا ومائة وتسعين ألف جنيه ؛ وقد اعتنى بها وبتنظيمها

اعتناء جعلها فى مقدّمة مثيلاتها فى البلاد الغربية عينها، وجعل مايتقاضى من الرسوم على السفن المنتفعة بها يزيد على ماتستدعيه صيانتها من نفقات — والفضل فى ذلك الى مديرها العام مالك يكلوب باشا[1] .

وكانت السفن التى تجتاز قنال السويس الى الشرق الأقصى تدفع رسوما فى ذهابها وإيابها، وأما التى تقف فى السويس ثم تعود الى بور سعيد فلم تكن تدفع سوى رســوم الذهاب ، والسفن الحربية لا تدفع شيئا ، وأما السفن البريدية فكان يعمل خصم قدره ٥ ٪

إحياء الصناعة والفن

ولعلم (اسماعيل) ، أيضا ، أن نفخ روح الحيــاة فى أصناف الصناعات والفنون وأبواب العمل ، من شأنه أن يضاعف الحركة التجارية با كثار مستورداتها وصادراتها أكب على الأمرين معا بكل نشاط نفسه النشيطة .

أما الصناعات والفنون — وقد كانت مصر فى أيام الفاطميين والأيوبيين ، بل فى ذات أيام السلاطين الممــاليك من بحريين و برجيين ، مهبطها وكعبتها — فان الحكم التركى المملوكى — الذى أنشأه فى الديار السلطان العثمانى سليم خان الأول عقب انتصاره على جنود طومان باى البواسل ، فى واقعة الريدانية ، وذبحه نيفا وخمسين ألفــا من سكان القاهرة ، وسلبه كنوزها ونفائسها وتسييره صناعها ومشاهير رجال فنونها الى الأســتانة ، مع الزمرة من أعيانها التى اعتقلها فيها صحبة المتوكل على الله آخر خليفة عباسى بمصر — كانــ قد قضى عليها قضاء مبرما ، كما قضى على كل حركة حيوية غيرها : فبت ترتاد البلاد من الاسكندرية الى أسوان فلا تجد مصنعا واحدا من

(١) أنظر : "مصر كما هي" لمالك كون ص ٢٥٦ وما يليها .

المصانع العديدة التي كانت تعمل فيها النفائس والطرف من أنواع ما تحفظه دار آثارنا العربية بمصر، اليوم .

عمل (محمد علي) في ذلك

فلما استلم (محمد علي) زمام الحكم بيده القوية، وصفا له الجو بزوال أيام معارضيه من مماليك وغيرهم، ووقع في خلده أن ينشئ في مصر، ومن مصر، دولة شابة يقيمها على جبهة الشرق، ساطعة السنا، رأى أنه لا بد له من احياء الصناعات والفنون فيها، ليتمكن من نيل أغراضه وقضاء أوطاره .

فأقبل ينشئ المعامل والمصانع في كل جهة؛ منها ما هو لصنع الأشياء الشرقية التي كانت البلاد تصنعها في أيام عزها السابق — ونرى بعضها الآن مما صنع في عهده في قصور أفراد أسرته الكريمة و" سراياتهم "؛ ومنها ما هو لصنع الأشياء الغربية المستوردة من الخارج .

تلك المعامل والمصانع أقيمت، في الوجه البحري : بمصر، وقليوب وميت غمر وزفتى والمحلة الكبرى وسمنود والمنصورة ودمياط وفوّة وشبراخيت الخ . وفي الوجه القبلي : في بني سويف والمنيا ومنفلوط وأسيوط وطهطا وجرجا وسوهاج وإخميم وإسنا الخ؛ واشتغل فيها نيف وعشرون ألف عامل .

ولكنها، بالرغم من وجود الرؤساء المستقدمين من أوروبا حتى من أميركا بكثرة فيها، لتعليم الصناع المصريين المشتغلين تحت ادارتهم، ما لبثت كلها أن تعطلت وأقفلت في عهد (محمد علي) عينه، ما عدا معمل الطرابيش بفوّة، فانه بقي قائماً بفضل استيراد جميع أفراد الجيش والهيئة الادارية طرابيشهم منه[1] .

(١) راجع كتابي هامون وماتجين في هذا الصدد، وعلى العموم كل ما كتبه الكتّاب الغربيون في هذا القسم من تاريخ (محمد علي) من موجودات دار الكتب المصرية . فلا سبيل الى حصرها وبيانها في هذه الحاشية .

والمرجع فى هذا البوار والتعطيل الى سببين رئيسيين : (الأوّل) عدم وجود المواد الأوّلية كالحديد والفحم، فى البلاد، وضرورة استحضارها من الخارج بأثمان باهظة كان من شأنها جعل مجاراة المصنوعات المصرية للصنوعات الأجنبية ، فى أثمانها ، ومساواتها فيهـا ، أمرا متعذرا ؛ و (الثانى) أخذ الحكومة المصرية بمبدأ الاحتكار التجارى، وهو مبدأ من شأنه قتل كل همة فردية والقضاء على روح كل إقدام .

ولم تجد الصناعة تعضيدا من خلفاء (محمد على) الثلاثة الأول . فابراهيم لم يعش ؛ وعباس لم يهتم ؛ وانصرفت الأمة فى مدّة سعيد بكلياتها وجزئياتها الى الفلاحة ، عقب التسهيلات التى قدّمت لها ، ولم تكن قد اعتادتها . على أن تهافت الأجانب على القطر فى مدّة سعيد، أوجب توسع العمارة بالاسكندرية، مع ما توجبه شيئا فشيئا من تغيير معالم، ونشوء مصانع ميكانيكية؛ ولكنه لم يدخل تغييرا محسوسا، حتى ولا تعديل على نظام الصناعات والفنون البلدية .

نظام الحرف

فبقى هذا النظام معمولا به كما كان منـذ قديم الزمان : أثرا للـاضى الفرعونى ؛ واتخذ من العصر التركىّ اسما جديدا لم تعهده مصر العربية وهو "الطوائف" .

فكل صناعة أو حرفة كان يقال لها "طائفة" وكان لكل طائفة شيخ ينتخبه كبار رجاله ، وتصدّق الحكومة على تعيينه مقابل رسم يدفعه اليها ، ويختلف مقداره مع اختلاف الأيام .

فمتى تعين الشيخ رسميا، أصبح حاكم "الطائفة" المطلق والمسؤول الوحيد عن كل شؤونه . فهو الذى يحدّد أثمـان العمل؛ ويرتب درجات الأجور؛ ويقبل دخول أعضاء جديدين فى الطائفة؛ ويرشـد الى كيفية إنجاز الاتفاقات؛ وينتدب الصناع

الذين يتجزونها؛ ويجمع العوائد المفروضة على رجال الطائفة؛ ويمنح الأعضاء، ساعة قبولهم، الشهادات التي تثبت كفاءتهم وتبين مقدار الأجرة اليومية الواجبة لهم؛ لأنه اذا جاز لرجل الطائفة أن يقاول على الشغل بالقطعة، لم يكن يجوز له أن يقاول عليه باليومية لأن يوميته كانت معلومة ومبينة فى شهادته، ولا سبيل له الى زيادتها ولا الى تنقيصها . فكانت المزاحمة، والحالة هذه، معدومة بالمرة؛ وكان العمل على العموم تحت رحمة شيوخ "الطوائف"؛ فاذا بلغهم أن أحد رجال الطائفة اشتغل بأجرة زائدة على المبينة فى شهادته أو ناقصة عنها جاز لهم أن يطلبوا عقابه من الحكومة وحبسه وينالونهما .

على أنه كان يباح للصانع أن يشتغل فى فرعين من فروع فنه بشرط دفع ضريبة مضاعفة؛ كذلك اذا احترف بحرفتين — وهو ما كان نادرا — إلا اذا اتفق سرا مع الشيخ، وحمله برشوة على غض نظره[1] .

أما الصناعة الغربية المستوطنة، فلم تكن خاضعة لهذا النظام . ولكنها لقلتها، لم يكن فى استطاعتها أن تزاحم الصناعة المحلية، مزاحمة محسوسة . ومن المعلوم أن قلة المزاحمة تعوّد الخمول، وتحول، عادة، دون تحسين العمل ورقيه وبلوغه درجة الكمال .

فلا عجب، والحالة هذه، من بقاء الصناعات والفنون المحلية فى مستوى واحد، طوال المئة مابين سنة ١٨٠٠ وسنة ١٨٦٣

عمل اسماعيل

فلما نفخ (اسماعيل) فيها، من روحه، أخرجت الأرض المصرية أولا، برأس مال قدره ستة ملايين من الجنيهات، معامل سكر فى مصر الوسطى، تمتد على طول

(١) أنظر : ماك كون "مصر كما هى" ص ٢٩٦ وما يليها لغاية ص ٣١٤ للاستيثاق من صحة القول فى نظام الحرف وفى المعامل والمصانع بمصر فى الدولة العلوية .

تسعين ميلا على شاطئ النيل الأيسر ، من بنى سويف الى برج أسيوط ؛ وتستغل محصول ٢٥٧٠٠ فدان بمعاصرها القائمة بالفشن ، ومغاغة ، وآبا ، وبنى مزار ، ومطاى ، وسمالوط ، والمنيا ، وفرشوط ؛ ومعامل سكر أخرى فى الصعيد ، تمتد مابين أرمنت ، والضبعة والمطاعنة وتستغل أربعين ألف فدان ؛ ومعامل سكر ثالثة فى واحة الفيوم ، تســتغل حاصلات ديمبرس ، وسليكس ، والفيوم ، وأبو كساه ، ومعصرة دودا ؛ وكل معمل منها يشغل نيفا وألفى عامل ، كلهم مصريون ماعدا المهندسين — فانهــم كانوا انجليز — ويخرج ، علاوة على السكر ، عسلا أسود (دبسا) أجود من عسل جزر الهند الغربيــة ، وروما من أطيب المشروب ، بثمن اجمالى قدره سنويا مائة وسبعون ألف جنيه .

معامل السكر

معامل النسيج

وأخرجت ، ثانيا ، معامل نسيج عديدة ، اشتغل فيها من الصانعين ما ربا عددهم على عدد صناع كل حرفة أخرى : فألف وستمائة منهم كانوا يشتغلون فى معامل دوائر الوالدة باشا ، بفوة ، وبولاق ، وشــبرا . والمعمل الأول كان يخرج خمسين ألف طربوش ، فى السنة ، يباع معظمها الى رجال الجندية والبحرية ، وباقيها للعموم ؛ والأخرى تخرج ٣١٥ ألف ثوب من الصوف ، معظمها للجنود أيضا .

وأقام بمصر ستيـــن معملا لنسج القطن والتيل ؛ وعشرين لنسج الصوف ؛ وأحد عشر لعمل الأبسطة ؛ ومائة وسبعة للحياكة ونسج البفتة .

وأقيم بالاسكندرية ثمـانية وثلاثون محلا لنسج القطن ؛ وواحد وثلاثون محلا لعمل الأبسطة .

ونشأ فى دمياط مائة وستة وستون دكانا لنسج الحرير واثنان وستون لصناعته . وقام المجتهدون ، فى بنى سويف ، يكثرون من عمــل البساط الصعيدى المعروف

بالكليم والأنسجة التيلية الخشنة للبس الفلاحين ؛ وكان فى كل دكان من دكاكينهم من منوال الى اثنى عشر منوالا .

مصانع المعادن

وأخرجت ، ثالثا ، معامل لصنع المعادن ؛ منها ثلاثة للحكومة ، وهى : مسبك مدافع ، ومعمل بنادق — وفيه ماكينات لتصليح البنادق من أحدث طراز رمنجتن — وعنابرهما ببولاق ؛ ومعمل خرطوش بالاسكندرية ؛ علاوة على معمل سلاح ، وعنابر للبواخر والسفن الحربية — وهو ما أنشئ فيما بعد نظيره فى السويس .

أما معامل شغل المعادن الخاصة بالأهلين فكانت بمصر : خمسة وثمانين مسبك حديد ، و٧٣ معملا للنحاس ، و٨٠ محلا للتبييض ، عدا ٢٤٠ محل صائغ ، وعدّة معامل سلحدارية وحدّادين ، تخرج من الأسلحة أنفسها وأجملها ، ومن الأدوات الحديدية الصغرى ، ماتدعو اليه الحاجة ؛ وبالاسكندرية : ٦ مسابك حديد ، و٤٣ محل حدادة ، و٢٠ معمل نحاس ، و٩٣ محل صياغة .

مصانع الطوب

ثم أنشأت الحكومة ، بقليوب ، معملا لضرب اللبن كان يخرج ٤٧٠٠٠٠٠ لبنة حمراء كل عام ؛ ثمن الألف منها تسعون قرشا صاغا — وكان معظم البناء حينذاك بالآجر والقليل منه جدًا بالحجر . وكانوا يستخرجون الحجر ، بمصر ، من المقطم ؛ وبالاسكندرية ، من المكس كما هو شأنهم اليوم ، بعد أن كانوا ، قبل سنوات قليلة من ذلك العهد ، ينهبون المعابد القديمة كلما أرادوا إنشاء بناء بالحجر .

الدباغة

وبدت الدباغة وصناعة الجلود فأنشأت الحكومة ، لهذا الغرض ، مصنعا بالاسكندرية ، كانت تدبغ فيه من ثلاثين الى أربعين ألف جلد سنويا ، مابين جلود بقر وجاموس وخراف وماعز .

وأنشأ الأفراد نيفا وثلاثين مصنعا بمصر والاسكندرية ، تجهز وتدبغ أكثر من مائتى ألف جلد سنويا . فكثر تصدير الجلود المصرية الى الخارج، وراجت صناعة السروجية فى داخل القطر رواجا عظيما .

صناعة الفخار

ولسنا نقول شيئا عن صناعة الخزف ، لأنه من المعلوم أن صنع القلل والزلع والأباريق والأزيار ، وما على شاكلة ذلك جميعه ، والتفنن فى صنعه ، قديمان بمصر قدما تكاد الذاكرة لا تدركه ؛ ومن المعلوم أيضا أن هــذه الصنعة بلغت فى مصر القديمة شأوا لم تبلغه فى مصر الحديثة . ولكنا نقول ان أفضل أدوات حرفته انمـا كانت تخرجها مصانع قنا و بلاص وأسيوط ومنفلوط وملوى؛ وتنزل الى المراكب فى النيل منها، سنويا، خمسمائة ألف قطعة ، كما كانت تفعل فى أيام طوطمس العظيم ، وأيام أن أكره بنو اسرائيل على مغادرة مصر .

معامل الزجاج

وأخرجت هذه الأرض المصرية أيضا من ثمانية الى عشرة معامل زجاج ــ واسم أحدها لا يزال مطلقا على احدى المحطات بين الاسكندرية ودمنهور ــ كانت تصنع للأســواق نيفا وعشرة آلاف قطعة متنوعة ، ســنويا ؛ عدا عشرين ألف زجاجة مصباح . نذكر هذا : والألم ملء الفؤاد، فى هذه الأيام التى لا معمل زجاج لنا فيها حتى أصبحت زجاجة المصباح البسيطة ذات العشرين الفضة دارجة، سابقا، تباع بنصف ريال، منذ أن حالت الحرب العالمية الكبرى دون أن ترسل مصانع الغرب شيئا منها إلينا[1] .

معامل الورق

وماذا نقول عن معامل الورق التى أقامتها الدائرة السنية ــ أى دائرة (اسماعيل) ــ ببولاق ســنة ١٨٧٠ ، وكان يشتغل فيها ٢٢٠ عاملا وطنيا تحت رقابة مهندسين

(١) كتب هذا فى سنة ١٩١٨

ورؤساء أعمال من الانجليز، فيخرجون ١٨ طنا من الورق المستعمل للف السكر، وسبعين ألف فريدة ورق طباعة وكتابة، من أنواع مختلفة، يصنع أوطؤها قيمة من الحلفاء وقشر القصب، وكانت تكفى كل الحاجة اليها بمصر، ويصدّر الزائد على الحاجة منها بالات بالات الى الحجاز، بل الى الهند؟

نحن لا نتوسع فى ذكرها، خشية إيلام النفوس، لأن عدمها الآن بمصر، مع انعدام الوارد من الخارج أصبح يهدّد المدارس، بالإقفال، لا الصحافة والتأليف فقط بالتعطيل، ومصالح الحكومة بالارتباك.

تحسين المطبعة الأميرية

أما المطبعة الأميرية التى أنشأها (محمد على) فان (اسماعيل) وسعها توسيعا أصبحت معه تستطيع أن تطبع كل ما تحتاج اليه مصالح الحكومة، وجميع كتب التدريس التى تقررها وزارة المعارف العمومية باللغتين العربية والتركية، وفى كل لغة من اللغات الأوروبية الكبرى، كالفرنساوية والانجليزية والطليانية، طبعا نظيفا متقنا، خليقا بأىّ مطبعة بباريس ولندن، مهما كانت كبيرة، ومعتنى بها، أن تفتخر به؛ مع أن عمالها — وكانوا أكثر من مائة — كانوا جميعا من المصريين.

على أن الإقدام الشخصى شرع، مع ذلك فى مزاحمتها مزاحمة كبيرة منذ ذلك الحين. فالدائرة السنية أنشأت محل ليتوغرافيا لها ببولاق؛ وأنشأ بعض الفرنج والأهلين خمس مطابع وخمسة محال ليتوغرافيا بمصر، وأربعة بالاسكندرية؛ ولكن العمال فيها كانوا إفرنج كلهم.

إنشاء الحرف

وازداد عدد المشتغلين فى باقى الحرف، فالطحّانون والفرانون أصبحوا طائفة كبيرة؛ وبلغ عدد الخبازين فى المدن والبنادر وحدها — خلاف الفلاحين والبدو —

٢٣٠٠ خباز منهـم ١٠٠٠ بمصر و٤٩٠ بالاسكندرية . وبلغ عدد صانعى الفطير والحلوى ألفا ومائتين، منهم ٨٠٠ بمصر، و٢٠٠ بالاسكندرية، والباقى فى البنادر . وبلغ عدد الطواحين البخارية ٢٧ بمصر و٢١ بالاسكندرية ؛ وما يدار منها بالخيـل ٥٧٥ بمصر و١٢٧ بالاسكندرية ، علاوة على ٣٧ طاحونة هوائية بهذا الثغر، وجملة طواحين بطنطا والزقازيق والمنصورة . وكان للحكومة طاحونة بخارية عظمى، تقوم بطحن الغـلال اللازمة للجيش والبحرية ؛ ومخبزان عظيمان بمصر والاسكندرية ، لتوزيع الخبز على الجنود والنوتية، وعلى جهات البرّ والمدارس والحجاج العابرين .

وزاد عدد البنائين وصانعى الأحذية والسمكريين، وازدادوا اتقانا لصنائعهم، حيال المزاحمة الأجنبية ؛ كذلك كان شأن التطريز والصياغة ، ولو أنهما استمرا يشتغلان على النماذج القديمة المصرية .

غير أن صنعة عمل المشربيات والتفنن فيها أخذا يزولان شيئا فشيئا، وتحل محلهما الصنعة على الطراز الغربىّ؛ حتى أصبح ثمن «العينة» فقط من الصنعة القديمة أغلى مما كان ثمن الشباك كله فى عهد على بك الكبير ومحمد بك أبى الذهب . وكذلك بات شأن التزويق والتنميق فى داخل المنازل والقصور : فان الذوق والصنعة القديمين زالا منهما، وحل مكانهما الذوق والصنعة الألمـانيان .

معامل التفريخ

أما التفريخ فبقى كما كان قديمـا ، ووصفه هيرودوتس المؤرخ اليونانى . غير أن معامله — وكانـت عددها ٦٠٠ فى القطر — ازدادت نشاطا وطفقت تخرج نيفا واثنى عشر مليون دجاجة سنويا .

معامل القطن

وأدّت الحرب الأميريكية الأهلية الى انشاء معامل قطن فى البلاد ، منهـا ستة بخـارية ، بتسعة مكابس بالاسكندية ؛ ومعملان فى داخلية القطر، أحدهمـا

بالمنصورة، خاصة و « تورت اخوان » ، كان أكبر المعامل قاطبة ، لاشتماله على ثمانين محلجا وسبعين مكبسا وآلات لتنظيف الذرة وطواحين زيت وطواحين دقيق عظمى وآلات لفرز الكتان .

العمل فى مناجم الزمرد ومناجم أخرى

وأحيت روح (اسماعيل) العمل فى مناجم الزمرد، بجبل زبارا ووادى سقيط، بين إدفو والبحر الأحمر؛ وفى مناجم الرصاص ، بجبل الرصاص ، فى الجهة عينها ؛ وفى مناجم الذهب فى بلاد البشاريين ؛ وفى مناجم الفيروز بمغاور شبه جزيرة سينا ؛ وفى محاجر المقطم وأسوان الغرانيتية ، ومحاجر وادى عمرحوب المرمرية ، وجبلى الدخان الأبيض والأحمر الرخامية ؛ وحشث : فأوجد البحث قليلا من الحديد والرصاص والنحاس فى بعض الصخور بشلال أسوان وجبل زبارا .

استخراج النطرون

ونشط استخراج النطرون من مديرية البحيرة ، واستخراج النترات والأملاح من البحيرات ومن الصخور، حوالى شواطئ البحر الأحمر .

أما النطرون فأصبح له ثمانية أحواض كبيرة، وبركتان صغيرتان تجفان فى الصيف، استغلت الحكومة جانبا منها ، واستغل الأهالى الباقى ؛ واشتغل فيها ثلاثمائة عامل، منهم مائة راهب قبطى مقيمون فى أربعة أديرة .

والنترات

وأما النترات ، فانه أضحى يستخرج منه ٦٥٠ كيلو من أنقاض المدن القديمة ، وينظف فى المعامل المصرية، فيؤدى ٥٦٠ كيلو من نترات البوتاسا .

والملح

وأما الملح، فانه أصبح يشتغل فى استخراجه ألف شخص وألف وثلاثمائة حيوان من اثنتى عشرة حفرة؛ فيستخرجون منه ٧٢٠٠٠ إردب سنويا .

ووجد زيت حجر (بترول) على بعد مائة ميل جنوب السويس ؛ فأحضرت الماكينات لاستغلال ينابيعه، وبوشر العمل؛ وما لبث أن أخذ يبشر بنجاح قريب .

رواج صيد الأسماك

وراج صيد الأسماك فى المصايد والنيل والبحر فاشـتغل نيف و ٣٧٠٠ صياد ، فى نيف وثمانمائة قارب ، على النيل وفى البحر ؛ وما يزيد على سـتة آلاف صياد ، فى أربعـة آلاف قارب، على بحيرة المنزلة ؛ حتى بلغت العوائد المربوطة على هـذه البحيرة فقط ستين ألف جنيه ؛ وراجت كذلك الملاحة النيلية : فبلغ عدد المشتغلين فيها سـتة وثلاثين ألفا ؛ وكانوا أكثر الناس بسطة فى السرور ، وأشـدّهم ميلا الى الابتهاج والغناء ، وكثيرا ما كانت الحكومة ، ساعة احتياجها الى نوتيـة فى سفنها الحربية أو التجارية، تستدعيهم اليها وتنظمهم فى سلكها بأجور جيدة . أما المراكب النيلية التى كانوا يعملون فيها ، فكانت على سـتين نوعا من الدهبية الفخمة الى الصندل البسيط .

والملاحة

وقد وضع بعضهم تعدادا لأرباب الحرف والصنائع فى القطر ، سـنة ١٨٧٧ ، فاذا بهـم كالآتى : ٣٧١ صانع أسلحة ؛ ٢٦٠٥ حدّاد ؛ ٤٣٤ صانع لبن ؛ ٦٤٧٣ نشارا ونجارا ؛ ٣٢٠ فخاما ؛ ٧٧٠ صانع ملابس ؛ ١٢٩٦ نحاسا ؛ ٥١٠٩ صائغ ؛ ١٨٧١ مطرزا ؛ ٣٢٠ حفارا ؛ ٨٦ قرباتيا ؛ ٢٦٣٠ جوهرجيا ؛ ٢٤٨٢ حرّاق جير ؛ ٢٨٥ مرنخاتى ؛ ٤١١٣ بناء ؛ ١٤٦٣ حصريا ؛ ٦٨٦ نقاشا ؛ ٢٥٧ عامل شباك ؛ ٥٤٠ طوانيا ؛ ٨٣٤ فخرانيا ؛ ١٩٠ خيالا ؛ ٧٧٠ سروجيا ؛ ٢٢٣٥ صانع أحذية ؛ ٥٨٩ مغربلا ؛ ١٤٠٤ حجارا ؛ ٢٥٢٠ خيـاطا ؛ ٩٧١ دباغا ؛ ٥١٠ قصـديرى ؛ ٤٣٦٠ سمكريا ؛ ٥٨٢ منجدا ؛ ٣٠٠ مطبعى ؛ ٢٠٠ صانعى ورق ؛ ٢٥٠ صانع زجاج ؛ ١٠٠٠٠ نساج ؛ ٩٦٠٠ صائد سمك ؛ ٣٦٠٠٠ مراكبى (نوتى) ؛ ٩١٠ قلفاطى ؛ ٣٥٠ مركب مزاريب .

فكان، والحالة هـذه، مجموع المشتغلين فى الحرف والصنائع مائة ألف وأكثر، أى بنسبة ١ الى ١٢ من مجموع الذكور البالغين فى القطر جميعه . وهذه نسبة تدل على مقدار الحركة والعمل فى مضمارى الصناعة والفن .

الأشغال الهندسية

وكانت الأشغال الهندسية ، فى كل ما تستدعى الحرف المذكورة منها، معهودا بهـا فى بادئ الأمر الى رجال من الانجليز بمرتبات تتراوح بين ٨ و ٢٥ جنيها شهريا . ولكن الحركة التعليمية ما لبثت أن أحلت المصريين، لاسيما المتخرجين من مدرسة الفنون والصنائع ببولاق ، محلهم بمرتبات من ٨ الى ١٠ جنيهات شهريا .

غير أن هـذه الصنائع والحرف كلها ، ولو أنها كانت بحركتها الحثيثة ، والنشاط الذى أوجبته ، تجعل مصر شبيهة بخلية نحل ، الكل فيها يشتغل ، لم تكن سوى وجه من وجهى الحياة العملية التى دبت فى جسم القطر اذ نفخ (اسماعيل) فيه من روحه .

وأما الوجه الثانى فالأعمال والمنشئات الخصوصية والعمومية ، التى أشغل فيها ذلك الأمير المقدام الهمم والمجهودات .

العمار والعمارات

فانه ما ارتقى العرش، إلا ووضع نصب عينيه، لاسيما فيما يختص بعمارة الاسكندرية ومصر، الاقتداء بأغسطس قيصر الرومانى، القائل : « وجدت روما مبنية باللبن ، فتركتها مبنية بالرخام » ؛ أو بالامبراطور نابليون الثالث، الذى وطن عزمه على تغيير شكل باريس، من حسن الى أحسن، وما فتئ ينفذه حتى صير العاصمة الفرنساوية عروس مدائن العالم طرا .

عمار الاسكندرية

أما الاسكندرية، فانها بعد عزها الأقعس فى أيام البطالسة والرومان والبيزنطيين أنفسهم، اذ كانت ثانية عواصم المسكونة، وكان عدد سكانها يربو على ستمائة ألف آلت الى الخراب والدمار، شيئا فشيئا على توالى القرون، لتخلى السياسة عنها .

(أولا) مذ اتخذ عمرو مدينــة الفسطاط عاصمة له (عملا برغبة أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب فى ألا يكون بينــه و بين المسلمين بمصر ماء) ، فالمعسكر، فالقطائع ، فالقاهرة، وابتعاد التجارة عن شواطئها .

(ثانيا) منذ أن أنشأ الطولونيون مدينة رشـيد ، وبعد أن ابتنى الظاهر بيبرس دمياط الحديثة على أنقاض دمياط القديمة؛ وما زالت مبانيها تتهدم، وأكوام المهدوم تكتنف المعمور، وتزاحمه على قواعده، وتحصره فيما عرف، لغاية عهد (محمد على) الكبير، بالجزيرة الخضراء؛ وما فتئ عدد سكانها يتضاءل، حتى باتت ضيعة حقيرة، لا يؤبه بها؛ وبات سكانها لا يزيدون ، إلا قليلا ، على ســتة آلاف ، حينما احتلها الفرنساويون فى سنة ١٧٩٨

عمل (محمد على)

فلما استخلص (محمد على) الحكم لنفسه من أيدى الباشاوات المرســلين من لدن الأستانة وأيدى المماليك، ومن مطامع الدول المستعمرة؛ وعنّ له أن يتخذ الاسكندرية عاصمة لدولته الحديثة، ومقرّا ومرجعا لتجارتها؛ وأقبل يعمرها،ويحسنها،ويجملها، لا سيما بعد أن أوصل مياه المحمودية اليها : فأنشأ حولها الحدائق والبساتين، وأقام، على ضفاف تلك الترعة، القصور والمنازل الخلوية البديعة؛ ومدّ مابين باب رشــيد وسرايه الفخمة برأس التين، شارعا جميلا مرصوفا بحجر مستخرج من الجبل الأحمر فوق مصر، ومكسوّا بمسحوق الجير والبتسولانة الصناعية ، لتمتزج أجزاء ذلك الحجر

معا، وتبرز متجانسة لا نتوء فيها؛ وبنى الترسانة على يد سيريزى بك مشيد عمارته البحرية، التي خلفت أسطوله المدمر في واقعة ناڤارينو؛ وأنشأ الحوض الحديدى العائم لتصليح سفنه التجارية والحربية، على يد موچيل بك؛ فصنع بفرنسا، وأتى به، جاهزا، الى الاسكندرية، فوضع في المحل المعدّ له، وكلف ١٢٧ ألف جنيه؛ وأصلح الميناء الجديدة؛ وصرح للفرنج بالخروج من وكالتهم المدعوّة "فندق" التي كانت متاجرهم فيها، ويأوون اليها ليلا وتقفل عليهم أبوابها، لئلا يمتزجوا بالأهلين أو يمتزج الأهلون بهم، وأذن لهم بالانتشار في المدينة: فأقبلوا ينشئون لأنفسهم الحيّ الذى عرف فيما بعد باسمهم؛ وقد اقتدى به ابنه ابراهيم، وأنشأ الميدان المعروف بالمنشية، وشيد حوله المنازل الفخمة التي شرع يؤجرها بأجور عالية الى قناصل الدول العامة، حتى دعى ذلك الميدان باللغة الأجنبية "ميدان القناصل"؛ وأقدم زعماء التجارة، المتعاملون مع (محمد على) مباشرة، كريزينيا، وأنسطاسى، ونجباره، وغيرهم، على بناء قصور لهم ومنازل لا يأنف الملوك أنفسهم السكنى فيها؛ حينذاك أخذت الاسكندرية تنمو شيئا فشيئا وتتسع، فتتلاشى أكوام الخراب أمام تقدّم خطوات العمار، وتتكوّن الأحياء الجديدة فوق رفات الأحياء الميتة؛ وتختط الشوارع الحديثة فوق خطوط شوارع الاسكندرية، الراقدة تحت تراب القرون؛ اسكندرية البطالسة والرومان؛ حتى أصبحت مدينة مساحتها خمسة أضعاف ما كانت عليه، يوم أن فتحها بونابرت، وجرح كليبير في رأسه وهو يهاجمها من جهة باب رشيد؛ واصبح عدد سكانها نيفا وستين ألفا. وما زالت تنمو، بعد ذلك، وتزداد بتدفق حياة القطر وتجارته كلها اليها، ونزوح الريف العامل للسكنى فيها، وحب سعيد لها، وتفضيله إياها على العاصمة، مقتديا في ذلك بأبيه المجيد، حتى أصبحت في عهده

عمل (ابراهيم)

مدينـة ذات مائة ألف نفس تقريبا تزدهى بالقصور والبساتين والمنتديات العامة، ما تزدهى به المدن الغربية التى هى من درجتها .

ولكن نموها لم يكن منظما ولا مطابقا لروح العصر الجـديد . فانهـا بقيت قليلة الشوارع الواسعة المسلوكة؛ كثيرة الأزقة والدروب الضيقة، المعوجة، القذرة؛ كثيرة الحفر والنقر، فى ذات الشوارع المهمة ؛ فما بالك بالحارات والمسالك الصغيرة ؟ لا تنظيم فيها، ولا اعتناء بنظافة ورش وصيانة ؛ تتكوم الأتربة والأقذار فى طرقاتها وسككها الترابية ، التى لا بلاط يغطيها ؛ فاذا هبت ريح عليهـا ، انتشرت ، عثيرا شريرا ضارا، فى الفضاء، وأصابت المـارة بأمراض فى أعينهم؛ أو ضربتهم بأوبئة فى أحشائهم؛ واذا سقط مطر، تحولت الى وحول، بعيدة الغور، تغرق فيها الأرجل حتى الركب ، والعربات حتى ما فوق نصف العجل ؛ فيبيت المرور منها متعذرا ، وتنقطع حركة الأخذ والعطاء ، إلا اذا استخدمت الجمال والهجن لنقل البضائع من الجمرك الى الأسواق ، ومن الأسواق الى الجمرك ، بأجر باهظة ؛ واذا ما جن الليل، وانسدلت سدول ظلماته البهيمة، انباعت الأخطار والأهوال فى تلك الشوارع والأزقة والدروب ، لعدم وجود تنوير عام فيها ؛ وانقطع مرور الأقدام منها، إلا أقدام من لم يخف التعرض لشر اللصوص وقطاع الطرق، أو اضطرته أشغاله للتغرير بنفسه ؛ وباتت الضواحى ، حتى عند أبواب المدينة عينها ، محطا للاثم والاجرام . وبما أن استقاء أغلبية الأهالى، بالرغم من توصيل مياه النيل اليهم فى ترعة المحمودية ، استمر من الصهاريج ، كما كان قديما ؛ أو اذا تحول الى مياه المحمودية، قلما اعتنى بتقطيرها أو ترويقها؛ وبمـا أن الوقايات الصحية لم تكن مألوفة، وكان ذبح المواشى اللازمة للغذاء، مثلا، يتم على قوارع الطرق أو فى داخل حوانيت الجزارة؛ وكان دفن الموتى

يباح في جوار المنازل وداخل المدينة، حتى في المساجد والبيوت، مافتئت الأوبئة، ولا سيما الطاعون، تهاجم الاسكندرية الجديدة وتفتك بأهلها، بين حين وحين، فتكا ذريعا.

عمل (اسماعيل)

فاقبل (اسماعيل) يغير ذلك جميعه، ولو أنه لم يكن يحب مدينة الاسكندرية ولا الإقامة بها، لتطيره منها، بعد أن قال له منجم انه سيلقى منيته فيها. واذا بالسائح الذى زار تلك المدينة في أوائل سنة ١٨٦٣، يكاد لا يعرفها لدى عودته اليها في سنة ١٨٦٩؛ ويكاد لا يعرفها، من جديد، لدى عودته اليها مرة أخرى في سنة ١٨٧٨[1]

توسيع الشوارع وتبليطها

فشوارعها وسعت بالتدريج توسيعا مستمرا؛ وانتزعت منها أكوام الأقذار والأتربة، وطمرت الحفر والنقر، ومهدت تمهيدا حسنا، وبلطت بلاطا جميلا أتى به من تريستى، بمصاريف كبيرة، وغرس بعضها، على جانبيه، بالأشجار الباسقة: فأصبحت حركة التجارة فيها آمنة مطمئنة، وحركة النقل والتنقل سهلة تتم بمصاريف قليلة من الجمرك واليه، وبين أنحاء المدينة قاطبة.

توسيع الحارات

وحاراتها وأزقتها وسعت بالمثل، ونظفت، وأبعد عنها كل مسببات الأمراض والأوبئة، وفصلت أحياؤها بعضها عن بعض بقواعد تنظيمية، ماتئ مفعولها يزيد، بين أقسام المدينة، فراغا جميلا، أضحى يملأ حدائق وبساتين؛ وأنشئت أحياء جديدة، أهمها حى للعمال، بنى على الأراضى الواقعة بجوار عامود الصوارى — وكانت ملكا للسيو براقيه السابق ذكره، فاشتراها (اسماعيل) منه ووهبها للحكومة — وأمر بأن تنفق أجور المساكن التى يدفعها العمال في سبيل إنشاء مستشفى لهم يتطببون فيه مجانا. واختطت شوارع جديدة، منها ما هو للنزهة المحضة كشارع المحمودية وسكة

إنشاء حدائق وأحياء جديدة

إنشاء منتزهات

(١) أنظر: "مصر تحت حكم اسماعيل" لسانتى.

الرمل — وهما من أجمل متنزهات القطر، وتجليا، حين تما، عروسى السكك المصرية قاطبة — ومنها ما قضت به الحاجة فى الأحياء الجديدة .

الانارة بالغاز

وأنيرت جميع هذه الشوارع والأحياء والضواحى بالأنوار الغازية ، إنارة بديعة، على مثال المدن الأوروبية الكبرى . فزالت الأخطار والأهوال منها، وولت أقدام الاثم مدبرة؛ وسادت الطمأنينة وانتشر الأمن فى كل جهة بعد مغيب غزالة النهار .

إنشاء البلدية

وأنشئت بلدية للاعتناء بأمور التنظيم، والصيانة، والنظافة : فأبطل الذبح داخل البيوت والحوانيت، وجعل له محل خاص، وأبطل دفن الأموات فى المدافن الخاصة بجوار المنازل وداخل المساجد؛ وغيرت طرق الاستقاء، ووزعت المياه على البيوت مروقة جهد الاستطاعة؛ وأقيمت الوقايات الصحية، على يد الادارة الصحية المعروفة إذ ذاك باسم "الانتندانس سانيتير"؛ فخفت وطأة الأمراض والأوبئة، وأخذت تتلاشى بجراثيمها شيئا فشيئا .

تجاوز العمار الأسوار والأبواب القديمة

وخرج بالعمار خارج الحدود والأبواب القديمة ؛ وسير به شرقا وجنوبا وشمالا، سـيرا حثيثا، وقامت القصور فى وسط الرياض الفيحاء والغياض الزاهرة، تمتد، حلقة متصلة، على شاطئ البحر، من طابية الرومان الى سيدى جابر، وما فوقها؛ وأجملها كلها وأكبرها حجما القصور التى شادها (اسمـاعيل) لنفسه ولأبنائه وبناته، ابتغاء تشغيل العمال ومساعدتهم على القيـام بشؤون حياتهم . واتفق أن أحد تلك القصور — وهو الذى شاده لنفسه خاصة، وكان أوسع الكل أرجاء — احترق بعد الفراغ من بنائه؛ فأمر باعادته أحسن مما كان .

ناهيك بالأعمال والأشغال العظمى التى عملت فى الميناء واستوقفت إعجاب الكل، مما سبق لنا بيانه .

زيادة عدد السكان

فزاد ذلك جميعه فى مساحة البلد المبنية ، حتى أصبحت أربعة أضعاف ما كانت عليه فى عهد سعيد؛ وزاد فى عدد سكانها حتى أضحى ، فى أقل من خمسة عشر عاما ، نيفا و٢٤٠ ألفا ، منهم ٤٨ ألفا غربيون ، بعد أن كانوا ٧ آلاف فقط ، عند ممات الباشا العظيم ! ولكى يبرهن أن عصره عصر رقى فكرى صحيح ، وعهد تقدّم حق فى مسالك الحضارة ، أقام فى شهر أغسطس من سنة ١٨٧٤ فى ميدان المنشية الذى أنشأه (ابراهيم) أبوه ، تمثالا نحاسيا لجدّه العظيم ، تجلى فيه (محمد على) ، فارسا مهيبا ، يشرف على الساحة الفسيحة ، ويده الثابتة على خاصرته القوية ، تدل على أن النصر بات طوع بنانه وأنه نشر مجده فى الفضاء الحاف به !

إقامة تمثال (محمد على)

عمار مصر

وأما مصر القاهرة[1] فانها ، بعكس الاسكندرية ، ما فتئت تزداد عمارا واتساعا ، منذ أن أنشأها جوهر قائد جيوش المعز لدين الله الفاطمى ، حتى انقراض دولة الأمراء المماليك ، وقيام الأسرة المحمدية العلوية . ولكنها بالرغم من كل بناء قام فيها ، ما فتئت محصورة بين بابى الفتوح والنصر شمالا ، والخليج المصرى غربا ، والجبل وقرافة المماليك وسلاطينهم شرقا ، وخرائب الفسطاط جنوبا . وكان كل حد من هذه الحدود يمتاز بتلال سوداء من الخرابات والأقذار تعلو عنـده حتى يبلغ ارتفاع بعضها من خمسين الى مائة قدم ، كالتلال التى لا نزال نراها جنوب مسجد أحمد بن طولون الى يومنا هـذا وهى أطلال مدينـة القطائع ، عاصمة الطولونيين ، الواقعة بين فسطاط عمرو وقاهرة المعز . وكان سكان كل حدّ ، ما عدا الحدّ الغربى ، لا يفتأون يزيدون تلك الآكام القـذرة ارتفاعا ، بمـا يرمونه عليها ، يوميا ، من أقذار منازلهم .

(١) جميع التحسينات التى أجريت فى القاهرة على أيدى (ابراهيم) و(اسماعيل) أنظر : كتاب لينان دى بلفون المعنون : "مذكرات عما تم من الأعمال العامة بمصر منذ أيام الفراعنة الى الآن" ص ٥٩٥ وما يليها .

وأما الحد الغربي، وهو الخليج، فكما أنه كان — أيام الفيضان — مستقى المنازل المقامة على شاطئه، والمتدلية منها الأدلاء فيه، كان — أيام التحاريق — مصب مجاري كل تلك المنازل . إلا أنه كان، فى وسطه، عند بركة أوجدها هناك الفيضان، يتكيف تكيفا يقر العين، بما أنشئ فيه من بساتين منذ عهد الأمير أزبك، قائد جنود (قايتباى) التى قهرت عثمانى (بايازيد الثانى) ، فى ربوع سوريا القصية، حتى عهد الاحتلال الفرنساوى، وأطلق على مجموعها اسم الأزبكية، إكراما لذلك الأمير .

فكان القادم الى مصر، من أية جهة يصل اليها، حتى من جهة الغرب — لأن تلال الاقذار كانت تفصل الأزبكية عن بولاق — يرتد نظره عند وقوعه على تلك الدمن ؛ و يودّ لو أن فى الاستطاعة ازالتها وملاشاتها؛ ولكنه لا يلبث أن يسلم بأن ذلك محال، بعد ما يتأمل جسامة الأكوام، و يقدر الهمة الواجبة للاقدام على ذلك العمل الشاق فوق كل تصوّر، والذى يعد بجانبــه ما قام به هرقل، البطل اليونانى من تنظيف اسطبلات أوچيــاس الملك ، لعب أطفال ؛ حتى جادت الأيام لمصر (بابراهيم) الهمام .

عمل (محمد على)

فبينما (محمد على) أبوه يكلف برهان بك رئيس ادارة الأشغال العمومية ، وأحد تلامذة البعثة المصرية الأولى الى باريس، بوضع مشروع لتحويل الأزبكية ببركتها الى بستان عام ، يشتمل من الخضرة السندسـية والظل والمـاء على ما تنشرح له الصدور ؛ و بينما برهان بك يصدع بالأمر، و يضع مشروعه، و يقدمه الى الأمير، فيعتمده و يأخذ من وقف الأسرة البكرية الأربعين فدانا المتكوّنة جهة الأزبكية منها ، و يعطيهم — بدلا عنها — أطيانا ببلدة بهتيم قدرها عشرة أضعاف المأخوذ منهم؛ بينما يقدّم برهان بك على نفاذ المشروع ، و يحوّل الأزبكية الى المتنزه المرغوب فيه ،

تحويل الأزبكية الى متنزه عام

سنة ١٨٣٧، أمر (ابراهيم باشا) المسيو بونفور مهندسه بازالة الأكوام كلها الواقعة مابين النيل وبولاق، ومصر القاهرة، والفسطاط (مصر العتيقة)؛ وإنشاء متنزهات خاصة مكانها، تمتد مدى البصر، ووضع تحت تصرفه ما شاء من الأموال والرجال.

فأقدم المسيو بونفور بهمة على تنفيذ ما أمر به؛ ولم تمض ثمان سنوات إلا وتم ثلثا المهمة، وتجلت الرياض والغياض الفيحاء تزينها الأشجار الباسقة — لا سيما الجميز واللبخ — حيث كانت تعلو الأكوام الجارحة للنظر.

ولما عاد (ابراهيم) من حروبه بسوريا، شهل الأعمال الجارية وأتم بونفور ما كلف به. فزالت الأكوام كلها من باب الحديد الى مصر القديمة، غربي القاهرة بأسرها.

عمل (ابراهيم)

حينذاك أقبل (ابراهيم) على إزالة ما كان منها بحريها أيضا، أي ما بين بابي الفتوح والنصر، من جهة؛ والعباسية والظاهر والفجالة الحالية، حتى باب الحديد، من الجهة الأخرى. ولم يكن في استطاعة غير المنصور في (نزيب) تميم ذلك العمل التيتاني. فاقبلت الأيدى بتأثير ارادته القوية وهمته الشماء، تعمل، بكثرة واستمرار، معاول القطع والجرف، في تلك الدمن المتكدسة، فتنتزعها وتطرحها في البرك المجاورة — وأخصها بركة الرطلي، وبركة طبالة المستنصر الفاطمي — فتطمها، حتى نظفت منها الجهة مابين بابي القاهرة الشماليين والفجالة؛ وجففت، في ذات الوقت، تلك البرك التي كثيرا ما كان الفيضان وعدم الاعتناء يحوّلانها الى مستنقعات، تتولد فيها جراثيم الأمراض.

(١) أنظر: بكار مسكاو "مصر تحت حكم محمد علي" ص ١٦٣ وما يليها وهو الكتاب المعنون أيضا "أسفار وحوادث بمصر".

واذا بالموت داهم أبا (اسماعيل) الهمام، وقطع شجرة حياته، وهى فى ابان إثمارها فوقف العمل، وفرحت الأوبئة .

تقلبات الأزبكية

وكان حى الأزبكية فى أثناء ذلك قد تغيرت معالمه مرتين : فبرهان بك حاطه، أولا ، بسدّ كان من شأنه أن الأرض داخله تحوّل كلها الى بحيرة عظيمة تمخر فيها المراكب، أيام الفيضان ؛ وتصير، فى باقى الســنة، الى حقل، بساطه السندسى من البرسيم العطر ، والأشجار المغروسة فيــه مظال خضراء كظلال الجنان ، تغرّد على أويكاتها الطيور ويهدل الحمام . وحفر، خارج ذلك السدّ، ترعة عرضها عشرون قدما تجرى فى طوله وتتصل — بفتحات — بالبحيرة ، فتوصل اليها المـاء اللازم لرى أرضها أيام جفاف فرشها ؛ وتفصل الســدّ عن الشارع الدائر حول ذلك الحى — وهو شارع كان عرضه مائة قدم تحف به من خارجه البيوت، ومن داخله صفوف من شجر اللبخ الزكى الشذا — فكنت، وأنت مستظل بها، تمتع نظرك بماء البحيرة وزمرد أوراق الشجر، أو بالبساط السندسى السابق ذكره، وتلذذ سمعك بخرير مياه الترعة . أما الوجه الحسن فلا تعدمكه الصــدف فى ساعات النهـار . وقد كان يحيط بحى الأزبكية، من جهاته الثلاث، قصور فخمة مشيدة على النسق الشرقى، وقف التاريخ فى بعضها، مفكرا أنى يجرى بجاريه . فمنها القصر الذى شاده محمد بك الألفى بعد هدم ثلاثة غيره لم تقم طبقا لذوقه . فلمــا أتم بناءه وجاء وفق مرامه ، داهمت الحمـلة الفرنساوية الحكم المملوكى وبدّدت شمله شذر مذر . فذهب الألفى بك، بعد كسرة امبابة ، يهيم على وجهه خلف مراد بك زعيمه ، وحلت قدما بونابرت ، رجل الأقدار، فى ذلك القصر : فكان كأنه بنى له . ومنها القصر الذى اتخذه كليبير مقرا لأركان حربه ؛ فوافاه فى البستان المحيط به سليمان الحلبى وقتله — وكان والى

دمشق قد وعد ذلك اليافع المتحمس دينيا ، باطلاق سبيل أبيــه من السجن الذى كان قد زجه فيــه ، اذا هو أقدم على الفتك بقاهر الصدر الأعظم يوسف باشا ، فى ساحة وغى هليوبوليس . فبرّ سليمان بوعده غير أن أباه لم يفز بالنجاة وخوزق[1] ؛ وجعل (محمد على) فى ذلك القصر عينه ديوان معارفه العمومية ،ولكنه ألحق بستانه — حيث ذهبت المأساة المفجعة ، بطالع فرنسا فى مصر — بالسراى الفاخرة التى كانت لابنته زهره هانم ، زوجة الدفتردار الشهير بقسوته الطبيعية المتناهية ؛ ومنهـا القصر الذى كان لخسرو باشا ، عدو (محمد على) اللدود ، والذى أراد اغتياله ، مرة ، تحت ستار الليل البهيم ، ولم يفلح ؛ والقصر الذى كان (لمحمد على) عينه ، يوم كان لا يزال يرتقى درجات سلم طالعه العجيب ، وحمل فيه زعماء جنده على أن يقسموا على حسامه بطاعته طاعة عمياء فى كل ما يأمرهم به ، وألا يتخلوا عنه ما دام حيا ، كيفما دارت حوادث الزمان ؛وأما الجهة الرابعة ، فكان يشغلها صف بيوت خشبية عالية مظلمة وغريبة الشكل يملكها ويسكن فيها جماعة من الأقباط .

ثم تمادت الأيام وأساء بعض سـكان تلك القصور ، لاسيما القناصل الأجانب ، استعمال الترعة ذات العشرة الأمتار عرضا ، وحولوا مجراها — فى أيام التحاريق — الى اسطبلات لدوابهم وزرائب لطيورهم ودجاجهم ؛ ثم لم يلبثوا ، لكيلا تضيع منهم هذه المزية ، ان طلبوا ردمها زاعمين أن حميات خبيثة تنبعث منها .

فردمت ؛ وفقــدت الأزبكية بذلك خير جزء من أسـباب بهجتها ؛ فأهملت ؛ وما مضى إلا زمن يسير حتى تحولت الى دمنة ؛ ثم باتت مكانا ترتكب فيه أعمـال عربدة وسكر ، فى القهوات والحانات المنتشرة فى جنباتها ، وأعمال سرقة وتهتك تحت

(١) أنظر : بكلر مسكاو "سياحات وحوادث بمصر" ص ٢١٦ ج ١

ظل أشجارها، حملت أقدام الكرام على هجرها والابتعاد عنها، بعـد أن كانت تؤمها كوكبات الفرسان الفاخرى الملابس للتنزه فيهـا ، وسياسهم فى ركابهم يحملون لهم شبكاتهم .

تعذر الاستقاء فى القاهرة بالرغم من قربها الى النيل

ومع أن القاهرة واقعـة على مقربة من النيل ، فان الاسـتقاء كان متعذرا فيها لبعد النهر فى الحقيقة عنها ، وعدم صلاحية مياه الخليج للشرب معظم أيام السنة . ولم يخف هذا العيب الأساسى فى موقع المدينة العظيمة، على الخليفة الفاطمى المعز لدين الله ، سيد جوهر الصقلى بانيها ؛ فيروى أنه قال له ، اذ قدم اليها من المهدية فى المغرب : «لقد بنيتها، يا جوهر، فى بقعة لا هى على قمة الجبل، فتتحصن بها ، ولا هى على شاطئ النهر فتنتفع به ! » ولذلك فكر هو وخلفاؤه من بعده فى تحصينها من جهة الصحراء الشرقية ، وفى جلب مياه النيل اليها من الجهة الغربية . فاحتفر المعز، الخندق الذى قاتل القرامطة عنده، شرقيها؛ ووفق حفيده، الحاكم بأمر الله، الى احتفار الخليج المصرى ، الذى عرف مدة باسم الخليج الحاكمىّ ، والذى بات يروى عطش القاهرة دهرا . ولكنه لم يكن وافيا بالغرض، لا سيما بعد أن تراخت المحافظة على نظافته ، فى عهد الحكم العثمانى ، وبات مسـتودع أقذار ومصرفها . وعاد الأهالى الى الاستقاء رأسا من النيل على أيدى سقائين .

سعى (محمد على) لجلب مياه النيل الى القاهرة

فوجه (محمد على) اهتمامه بنوع خاص الى هـذه المسألة الحيوية، مسألة تموين القاهرة بماء للشرب . وفكر، فى بادئ الأمر، فى تعميق فرش الخليج المصرى ذاته، بحيث يصبح ترعة صيفية تستمدّ مياهها لرى الأطيان الواقعة شمالى العاصمة ، فوق انتفاع أهل القاهرة بها لشربهم .

ولكن عقبات كثيرة حالت دون ذلك ، أهمها أن أساسات جدران معظم المبانى القائمة على ضفة ذلك الخليج أقل غورا فى الأرض من العمق المنوى ابلاغ قاعه اليه . فلو عمق الخليج لتداعت .

ففكر ، اذًا ، فى طرق أخرى كإيجاد آلات رافعة عنـد فم الخليج ، أو إنشاء مصرف جامع فى وسطه ؛ أو احتفار ترعة يكون فمها على بعد كاف ، فوق القاهرة ، بحيث أن مياهها ، اذا انصبت فى الخليج ، كفته ماءه طول السنة ؛ وفكر فى تسيير تلك الترعة بين أكوام الفسطاط ، أو من وراء القلعة ، والذهاب بمصبها فى الخليج الى شمالى مصر .

عدم نجاحه

ولكن المصاعب التى قامت دون تحقيق كل ذلك أدت الى الاحجام عن المشروع بتـاتا .

عمـل (عباس الاول) فى السبيل عينه

فلما شاد (عباس الأول) قصره المشهور فى الصحراء الشمالية فوق الظاهر — فتسمت تلك الصحراء العباسـية ، باسمه — فكر ، هو أيضا ، فى توزيع الميـاه على القاهرة ، وتسـيير فرع كبير منها الى ذلك القصر ، وكلف بالعمل لينان بك ، ثم ضم اليه لاميربك والمسيو بوديسو . فوضعوا المشروع وأفاضوا فى تفصيلاته ، وقدّروا نفقات تنفيذه بمبلغ ٣٦٦٩٣٣٤ فرنكا ؛ وبدءوا يسوّون الأرض ، ويخطون تصميمات الشوارع التى عزموا على تسيير مواسير المياه تحتها . ولكن العمل لم يخط الى الأمام خطوة ، ووقف حيثما ابتدأ .

عمل (سعيد) فى السبيل عينه

فأراد (سعيد) أن يبدى هو أيضا اهتماما فيه . فأجاز ، على فم ساباتييه ، القنصل الفرنساوى العام ، لفرنساوى يقال له المسيو كرديه ، بوضع مشروع جديد للغاية عينها

غير الذى سبق لعباس باشا المصادقة عليه . فأسس كردبيه هذا شركة لذلك الغرض وباشر الأعمال التمهيدية لتمـام المشروع . ولكن الاهتمام لم يتمدّ هـذا الحدّ، لأن صعوبة التنفيذ كانت جسيمة .

ولا يخفى أن تعذر وجود المـاء يوجب تراكم القذارة، حتما، وعدم التمكن من رش الأحياء إلا نادرا، وأمام منازل الموسرين، فقط على أيدى الرجال المعروفين بالسقائين .

وصف شوارع القاهرة فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر

فشوارع القاهرة — قاهرة عهد المماليك وعهدى الفرنساويين و (محمد على) وقد كانت ضيقة ضيقا جعل سـير العربات فيها أمرا مجهولا إلى اليوم الذى قدمت فيه لابراهيم بك الكبير عربة من فرنسا على سبيل الهـدية (ومع ذلك فان القوم هناك لمـا رأوا، بعدها بقليل، الجنرال بونابرت يتجوّل فى أحياء مصر وبولاق بعربة تجرها ستة جياد استغربوا الأمر جدّا ودهشوا له) — وكانت معوجة، قليلة التمهد، تزدحم الأخطار فيها بسبب آزدحام الأقدام فى مضايقها — كانت، اذا، تربة كثيرة الغبار، وتجم عن انعقاد ذلك الغبار، الكثير المكروبات، فى الهواء، نفس المضارّ الناجمة عن انعقاد نظيره فى الاسكندرية . وبما أن ما كان يجرى فى الثغر من أمور مخالفة للقواعد الصحية ومسببة للأوبئة وداعية لانتشارها، كان يجرى بكيفية أوسع، وعلى قياس أكبر فى مصر القاهرة، لزيادة اتساع هذه عن ذاك، وبعدها عن البحر الملح أى عن أعظم مصادر الهواء النقىّ، كان انتشار الأمراض والحميات الخبيثة والأوبئة سهلا فيها؛ وفتكها بالأهالى ذريعا. وقد ترقب بعضهم حركتها؛ فاتضح له أن الطاعون على الأخص، كان يعاود العاصمتين كل عشر سنوات، ويجتاح عددا عظيما من سكانهما .

عمل (اسماعيل) فى تحسين القاهرة

فلما وطن (اسماعيل) عزمه على الاقتداء بأغسطس قيصر ونابليون الثالث، وأقبل على تنفيذ ذلك العزم بهمته المعتادة التى لم تعرف الملل ولا الكلل، يزيدها نشاطا، ما كان يعتقده من صحة فى قول أحد أولياء الله فى عهد جدّه، وهو «إن هذه الأسرة المحمدية العلوية، ما دامت مقبلة على التشييد والبناء كان الملك والعز مضمونين لها، فاذا أقلعت عنهما أو توانت فيهما، تلاشت أو اضمحلت» رمى الى إصابة غرضين: (الأوّل) إدخال ما يمكن إدخاله من الاصلاحين الاجتماعى والصحى على قاهرة المعز لدين الله، مع إبقائها على ما هى عليه من ذاتية تجعل العصور الوسطى، بفروسيتها، وتقواها الخشنة الخالصة واتجاه الصناعة والفن فيها نحو ما يلعب بالتصوّر، مع استمراء الذوق لذته الحقيقيـــة: وتجعل موصوفات روايات ألف ليلة وليلة، أيضا حاضرة أمام المخيلة، كأن الأجيال لم تمرّ وتتوالى، وكأن تلك العصور لا تزال حية حاضرة؛ و(الثانى) إنشاء قاهرة أخرى غربيها يدعوها العصران، الحاضر والمستقبل "قاهرة اسماعيل" وتختص دون الأولى، بإعجاب القلوب، وتلذذ الأعين، بشوارعها الفسيحة، الظليلة، ذات الأرصفة الأمينة، وميادينها الواسعة، الجميلة ذات الفسقيات الزاهرة؛ وقصورها الفخمة، النبيلة، المقامة على أحدث طراز عصرى، وبساتينها الزاهيـــة، المتنوعة فيهـا النباتات الغريبة، وملاعبها الفاخرة، المتلألئة بالأنوار ليلا، وأحيائها الطلقة الصقيلة، القائمة الصحة على حراستها، بدل الأبواب القديمة.

ازالة أكوام القاذورات

فأقبل، أوّلا، يزيل ما بقى شمالى قاهرة المعز من أكوام قذرة؛ ويطمر ما لم يزل غير مطمور من مستنقعات وبرك تبعث كريه الروائح؛ وينظف ما بين بابى الفتوح والنصر، وقلعة الكبش، والسيدة زينب، من شوارع وأزقة ودروب وأسواق، بتعميم الكنس والرش فيها، ومنع ثورة الغبار وكل مخالف للقواعد الصحية ثم اختط

تعميم الكنس والرش

اختطاط شوارع جديدة

ما بين الظاهر و باب الحديد، الشارع المدعو الآن بشارع الفجالة ؛ واختط، ما بين باب الحديد، والأزبكية، الشارع الذى أطلق عليه اسم كلوت بك ؛ لا لتكريم الطبيب الفرنساوى عالى الهمة، منشئ مدرستى أبى زعبل والقصر العينى الطبيتين، والذى يعدّ بحق أبا الطب الحديث بمصر فحسب، ولكن للدلالة، بنوع أخص، على أن الاصلاح الصحى سيسير من شمالى المدينة الى جنوبها، و يتناول، بذراعيه، شرقها وغربها . ثم اختط جنوب الأزبكية بشرق، الى القلعة، الشارع الفخم الذى أطلق عليه اسم جدّه العظيم، اشـعارا بأن القلعة، وإن بناها صلاح الدين، فانمـا أصبحت تعرف بمحمد على . لأن دولته قامت فيها، وشمس حياته توارت فى المقام المشيد على جبينها. فأصبح السبيل الى ذلك الحصن سهلا أمينا، بعد أن كان الوصول اليه عن الطريق، التى يتبعها المحمل سنويا، منه الى الحسنية، وعرا كثير التعرجات، والمنعطفات، والمضايق .

تحويل الأزبكية الى ما هى عليه الآن

ولمـا عاد سنة ١٨٦٧ من زيارته لمعرض باريس، وقد أخذت بلبه التحسينات الجارية فى العاصمة الفرنسية على طريقة هوسمن الشهير، أقدم على الأزبكية ؛ فقلبها رأسا على عقب ؛ وطلب من بستانىّ فرنساوى، أن يعملها له على شاكلة حدائق تلك العاصمة فكيفها ذلك البستانى تكييفا بديعا . وتصرف فى الترعة التى كانت دائرة حولها والبحيرة التى كانت داخل السدّ الذى بناه (محمد على) تصرفا جميلا ؛ واذا بمـا كان مجرى لمياه راكدة، وصفوف أشجار لا نظام لها، وبحيرة أقرب الى المستنقع منها الى بساط يقرّ العين النظر اليه، قد تحوّل الى بستان على مثال البرك منسو بباريس وخرج الى الوجود، نزهة من أنزه المتنزهات، ومكانا بديعا يخلب الألبـاب، تنيره الأنوار الغازية، وتزينه الفسقيات الناثرة المـاء فى الأعالى، لؤلؤا ساطعا، والمغـائر

الصناعية، المنحدر منها الماء بخرير تلذ به الأسماع، الى بحيرة صافية، تجرى الأسماك فيها ملونة .

وأقبل على الحىّ المحيط به، فجعل ينترع ملكية منازله الخشبية التى كانت للأقباط مقابل تعويضات يدفعها اليهم، ويزيل تلك المساكن العتمة، ويهب الأرض التى كانت قائمة عليها هبة الى من شاء التعهد باقامة مبان فخمة عليها، تتفق مع عظمة القاهرة الجديدة المراد انشاؤها .

فكان أكبر أولئك المتعهدين شأنا، وأكثرهم مالا و إقداما، الدوق أوف سيوذرلاند فلانه ما فتئ يقيم، فى حىّ الأزبكية هـذا، القصور والفنادق، ويعدّل، ويكيف الموجود منها فيه حتى بلغ به الى ما نراه الآن عليه، من العظمة والرونق والجمال .

إنشاء أحياء جديدة

فاتخذه (اسماعيل) محورا لعظمته، وبعـد أن أوصله بالموسكى شرقا، تحوّل الى غربيه، فأزال ما كان يعرف بباب الجنينة — وهو باب كان قائما على مدخل ذلك الحىّ، فى منتهى الطريق الواصلة ما بينه وبين بولاق — واختط الى جنوبيه بميل نحو الغرب الأحياء البديعة المعروفة الآن بأحياء التوفيقية وعابدين والاسماعيلية، بعد أن أقام، فى طرف الأزبكية الجنوبى، المسرحين الفخمين المضارعين فى الجمال والجلال والأبهة، مسارح أوروبا وهما المسرح الجديد والأوبرا . وأنشأ، أمام هذه، الميدان الفسيح الأرجاء المنظم الزوايا، المزرى بميدان ڤندم ذاته الشهير فى باريس : وفى هذا الميدان الآن تمثال لأبيه البطل الهمام، تجلى (ابراهيم) فيه، فارسا صنديدا، يتطاير البرق من عينيه، وقائدا بصيرا، تكسوه المهابة ويظلله الجلال، كما تجلى، حقا، لعسكره المصرى المعجب به، وللعسكر العثمانى المأخوذ رعبا منـه، يومى قنية ونزيب . وقد كان هذا التمثال فى عهد (اسماعيل) بميدان العتبة الخضراء أنزله العرابيون

أيام الحوادث العرابية ثم بعد أن سكنت تلك الفتنة نصب فى ميدان الأوبرا حيث هو الآن .

اختطاط شوارع جديدة أخرى

ثم اختط ، فى تلك الأحياء، الشوارع العريضة، الظليلة ، الواصلة بين جهاتها المختلفة ؛ الشوارع، التى، بالرغم من كل ما حدث بعدها ، لا تزال من أفخر مسالك القاهرة، وأكبر شرايين مواصلاتها . وأهمها : شارع عبد العزيز، والشارع الذى أقام نوبار باشا فيه قصره الفخم فسمى باسمه، شمالا؛ وشارع كوبرى قصر النيل ، وشارع سراى الاسماعيلية، غربا : وغيرها وغيرها مما امتازت به القاهرة الاسماعيلية.

أما جنوبا، فان كل ما اختط من سكك فقد انتهى الى رحبة فسيحة الأرجاء، مترامية الأطراف، تركت بين الشوارع والأحياء الجديدة، وبين الدروب والأزقة ، الموصلة من عابدين الى السـيدة زينب، لتمتد أمام السراى المنشأة بعابدين ، مقرا للملك، بدل سراى القلعة ؛ كما تمتد ساحة الكونكرد ، فى باريس أمام قصر التويلرى الامبراطورى !

انشاء سراى عابدين

ألا كم أبدع التفنن والتنسيق فى سراى عابدين هذه، وفى تزيينها بالرياش والأثاث الفاخر! وكم أنفق من مال فى سبيل ذلك ، وفى سبيل جعل الحديقة الداخلية ، فى تلك السراى، قطعة من جنان الفردوس !

وأما غربا، فانه لما بلغ العمار النيل — وكان العمل من جهة أخرى ، قائما على قدم وساق لانشاء سراى الجزيرة الفذة — لم يعد يحسن إبقاء العبور، من شاطئ الى شاطئ ، على كوبرى من المراكب المصفوفة بعضها بجانب بعض ، والممدودة عليها ألواح الخشب ، أو فى معديات بسيطة ؛ وبات من المحتم إقامة كوبرى يتناسب

إنشاء كوبرى قصر النيل

فى فخامته وجماله مع أبهة الأحياء المجاورة له . فعهد (اسماعيل) الى شركة فرنساوية أمر إنشائه . فأنجزته فى سنة ١٨٧٢ وبلغت نفقاته مائة ألف وثمانية آلاف من الجنيهات .

إنشاء كوبرى الانجليز

وبينما هو يقام ، شعر (اسماعيل) بالحاجة الى ربط الجزيرة بين الجيزة أيضا ؛ فكلف محلا انجليزيا بانشاء كوبرى ، يصل بينهما . فأنجز فى السنة عينها ، وبلغت تكاليفه نيفا وأربعين ألف جنيه . .

إنشاء القصور الجديدة

وفى أثناء السير فى هذه المنشئات العظيمة ، و بينما القصور الباذخة تقام فى كل جهة يصلح أن يقام فيها قصر، ويبلغ عددها عشرات العشرات ، أهمها : قصر الجزيرة بستانه الساحر ، وقصر النزهة على سكة شبرا ، وقصر حلوان ، وقصر القبة ، وقصر الاسماعيلية ، وقصر الزعفران ؛ بينما قصور أخرى قديمة تجدّد تجديدا لا يعيد اليها جدتها فقط ، بل يزيدها رونقا وبهجة : كالقصر العالى ، وقصر المسافرخانه ، وقصر النيل ، وسراى القلعة ؛ بينما المساجد ، لاسيما مسجد الرفاعى ، والمدارس توضع قواعدها الجرانيتية ، وتنشأ فى كل جهة من جهات المدينة العظيمة — منها مايشيده (اسماعيل) ، ومنها ما يشيده البر ؛ و بينما وزراء مصر ووجهاؤها وأعاظم سراتها ، كشريف ونوبار ، واسماعيل صديق ، وعلى شريف ، وغيرهم ، كطلعت ورياض ، يقتدون بالأمير ويقيمون فى الأحياء المنشأة حديثا أو فى الأحياء العتيقة ، المزدانة بقصور المماليك القدماء ، كحىّ الدرب الأحمر ، وحىّ الحلمية القديمة ، وغيرهما ، المنازل الفاخرة ، والبيوت العامرة ، ذات الرياض والبساتين الداخلية — كان العمل قائما على قدم وساق ، وبكيفية لا تدرى ما هو الملل أو الكلل ، لإنجاز ما لم تتمكن العزائم السالفة من إنجازه ، وأعنى به توزيع المياه على أحياء القاهرة توزيعا منظما مستمرا .

والمساجد

اقتداء الكبراء بالخديوى

توزيع المياه على أحياء مصر القاهرة

فخفت هم الشركات، وحملت الجهود على المباراة؛ ولم يمض زمن إلا وأقيمت المبانى اللازمة لرفع المياه وتخزينها؛ ومدّت المواسير تحت الشوارع وفى الحارات والدروب، وسير ماء النيل مقطرا من خزاناته اليها، فتسرّب منها الى الحنفيات فى البيوت . وحلت مشكلة قديمة العهد، بفضل إرادة (اسماعيل) الحديدية .

تحسين النظافة والصيانة

ولما بات المـاء ميسورا غزيرا ، توسـع القوم فى وسائل النظافة والصيانة ، وطفق طل الرش يهطل على الشوارع فى الصباح والعصر بانتظام ؛ وأخذت المنازل، حتى الحقيرة منها ، تغسل مرارا فى الأسبوع وبغزارة : فقلت الأمراض، وتحسنت الصحة العمومية .

وكان العمل قائما، كذلك، على قدم وساق، بالكيفية عينها، وفى عموم الأحياء، قديمها وجديدها ، لتعميم الإنارة بالغاز . فكانت مواسير السائل المنير توضع بجانب مواسير المـاء المحيي ؛ حتى اذا تمت الأحياء البديعة ، وشـيدت القصور الرفيعة ، وغرست البساتين الجميلة ، وتجلت الشوارع الفسيحة ، ناصـعة النظافة ، ظليلة الجانبين، تدفقت اليها فى وقت معا المياه، وسطعت فيها الأنوار : فتجلت المدينة ، كلها ، المعتادة الظلام ليلا ، منذ نشأتها — وقد تكيف قديمها ، وبرز جديدها يرفل فى حلله البهية — عروس الشرق قاطبة ويتيمة عواصمه .

إنارة أحياء مصر وشوارعها بالغاز

وبلغت نفقات هذه المبانى والمنشئات، والتحسينات، وتوزيع المياه والنور على العاصمتين، وفى السويس بعدهما، ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف جنيه .

فاذا تمثلنا مقـدار ما اقتضته كل هذه الأعمال المختلفه من حركة تجارية متنوعة، وأضفنا الى ذلك جميعه ما نجم ، فى سنى ملك (اسماعيل) الأخيرة ، من مضاعفته

لتلك الحركة عينها ، عن انضمام بواخر الأسطول المصرى الى سفن الشركة العزيزية في أعمالها ، وتكوينها معها ما عرف فيها بعد باسم "الوابورات الخديوية" ، لم نستغرب اطراد الزيادة فى الواردات والصادرات على العموم ، ولا سيما فى عامى ١٨٧٢ و ١٨٧٣ وهما السنتان اللتان بلغ العمل فيهما أقصاه ، والجهود غايتها ، كما يتضح ذلك من الجدول الآتى[1] :

سنة	جنيه	سنة	جنيه
	حركة الواردات		
١٨٦٦	٤٦٦٢٢١٠	١٨٧١	٤٥١٢١٤٣
١٨٦٧	٤٣٩٩٠٩٧	١٨٧٢	٥٥٠٥٩٩٥
١٨٦٨	٣٥٨٢٩٦٩	١٨٧٣	٦١٢٧٥٦٤
١٨٦٩	٤٠٢١٦٠١	١٨٧٤	٥٣٢٢٤٠٠
١٨٧٠	٤٥١٢٩٦٩	١٨٧٥	٥٦٩٤٨٢٠
	حركة الصادرات		
١٨٦٦	٩٧٢٣٥٦٤	١٨٧١	١٠١٩٢٠٢١
١٨٦٧	٨٦٢٣٩٧٤	١٨٧٢	١٣٣١٧٨٢٥
١٨٦٨	٨٠٩٤٩٧٤	١٨٧٣	١٤٢٠٨٨٨٢
١٨٦٩	٩٠٨٩٨٦٦	١٨٧٤	١٤٨٠١٤٤٨
١٨٧٠	٨٦٨٠٠٧٢	١٨٧٥	١٢٧٣٠١٩٥

الواردات

الصادرات

(١) أنظر ماك كون : "مصر كما هي" ص ١٧١ و ١٧٢

وأدركنا صدق قول السير بارتل فرير فى محاضرة ألقاها فى "الادنبرج فيلوز فيكل انستيتيوش" وهو : « إن التجارة والسكك الحديدية عملت بمصر عملها فى كل قطر أوروبى تقريبا » ؛ وأدركنا كذلك صدق قول القنصل المؤلف الأمريكى أدون دى ليون القائل فى سنة ١٨٧٥ : « الحقيقة هى أن التصليحات والتحسينات والأشغال العمومية التى شرع فيها وأنجزت فى الاثنتى عشرة سـنة الأخيرة ، فى القطر المصرى ، كانت مدهشة عجيبة لا مثيل لها فى أى قطر مساحته أربعة أضعاف مساحة القطر المصرى ؛ وسكانه أربعة أضعاف سكانه »[1] .

واذا عرفنا أن ثمن مجموع الواردات ، مابين سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٥ ، زاد على ثمن مجموعها ، مابين سنة ١٨٥٥ وسنة ١٨٦٥ ، خمسة عشر مليونا وستمائة ألف جنيه ؛ وأن ثمن مجموع الصادرات ، مابين سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٥ ، زاد على ثمن مثيله ، ما بين سنة ١٨٥٥ وسنة ١٨٦٥ ، واحدا وستين مليونا وستمائة وواحدا وثلاثين ألفا وخمسمائة وستة من الجنيهات ؛ أدركنا بسهولة مقدار الثروة الضخمة التى دخلت القطر زيادة على الثروة الهائلة التى أصابها أهله فى الاثنتى عشرة سنة الأولى من ملك (اسماعيل)[2] وكبرت حركة القطر الزراعيـــة التجارية العملية فى عيوننا ؛ وبتنا أقرب الى النظر ، بلا تحيز ، الى ما يهوّل به من جسامة الضرائب وفداحة الديون .

هذا إذا صح الاعتماد على صدق الأرقام المبينة أعلاه . ولكن المعلوم أنها دون الحقيقة بكثير . وذلك لأن مصلحة الجمارك لم يدخلها الاصلاح ، بمعانيه كلها ، إلا فى سنة ١٨٧٧

(١) أنظر : "مصر الخديوى" لادون دى ليون ص ٣٦٣

(٢) وقد قدّر العارفون أن ثمن مجموع المحصول الزراعى فى تلك الأيام كان ٤٥ مليونا و٢٨٢ ألفا و٣٣٢ جنيها سنويا ، فضلا عن مبلغ ٦ ملايين و٥٤٠ ألفا و٧٨٣ جنيها ثمن خيل ومواشى وطيور وبيض وزبدة وجبنه وعسل وملح وسمك ، وحجر وخشب الخ . فيكون المجموع سنويا : ٥١٩٢٣١١٥ جنيها .

الجمارك والضرائب على بعض المهن كانت تعطى التزاما

فانها كانت، فى أيام (محمد على) التزاما يمنح ، مقابل جعل سنوى معلوم ، الى أفراد يستغلونه لحسابهم الخاص ،أسوة بأبواب ايراد أخرى كانت حكومة (محمد على)تعطيها التزاما لمن يرسو عليه آخر عطاء .

وكانت الجمارك نوعين : جمارك الثغور والحدود والجمارك الداخلية . فكانت الرسوم فى جمارك الثغور تؤخذ على الواردات والصادرات ؛ وتؤخذ فى جمارك الحدود على الواردات فقط سواء أكانت من السودان أم من الغرب والشرق . وأما الجمارك الداخلية فكانت رسوما تدفع على البضائع لدى ادخالها فى أى بلد من بلاد القطر العامة . وكان يقال لها فى مصر وطنطا وغيرها "دخوليات" وفى أسوان وإسنا وباقى الصعيد حتى أسيوط "جمارك" . والاختلاف فى التسمية نتيجة الاختلاف فى الواردات . فمن أسوان لغاية أسيوط كانت تتقاضى ، على الأخص ، من الجلابين ، على الرقيق المجلوب؛ وأما فيما عداها من المدن فكانت تؤخذ على البضائع ، ولا سيما مواد الطعام، كالخضر والفواكه والأسمان واللحوم .

الغاء (سعيد) عموم الجمارك الداخلية والدخوليات

وقد رأينا أن محمد سعيد باشا ألغى جميع الجمارك الداخلية والدخوليات، كما أنه أبطل أن تكون جمارك الحدود والثغور التزامات وأنه جعلها مصلحة أميرية مستقلة .

خلل مصلحة الجمارك

غير أنها لم تنتظم : (أولا) لأن وظائفها كانت تباع بيعا كما كانت تباع مناصب القضاء فى فرنسا قبل الثورة العظمى فيها سنة ١٧٨٩ ؛ (ثانيا) لأن المرتبات كانت قليلة، وغير وافية بالحاجة ، فتلزم متقاضيها بالركون الى "البقشيش" والرشوة ليعيشوا فكانوا يأخذون جنيها ، مثلا ، على صندوق البضائع الحريرية ، الملزم بدفع رسوم قدرها ثلاثة وعشرون جنيها وثمانية عشر شلنا للحكومة ، ويسمحون له بالخروج من الجمرك ؛

أو يعتبرون البضائع الحريرية بضائع قطنية ، ويتقاضون عليها الرسوم المفروضة على البضائع القطنية ، أو كانوا ، أيضا ، لا يراعون حقوق الأولية : فيمكنون من يزيد بقشيشه من التجار على بقشيش سواه من تخليص بضائعه والخروج بهـا قبل غيره ، ولو كان آخر القادمين ، غير تبخيس أثمانها الحقيقية ساعة التثمين ، و(ثالثا) وأخيرا لأن التهريب كان كثيرا ومنظما ، ومعظم المهربين يونانيون فى منتهى الجسارة ، ونظام الامتيازات يحميهم ، فيمكنهم من الاستهزاء بالحكومة المصرية وعمالها . ولا أدل على ذلك مما رواه موريس بك ، أحد كبار رجال الداخلية ، للمستر بتلر ، مربى ولدى الخديو محمد توفيق فى سنة ١٨٨٠ ومفاد الرواية أن رجال خفر السواحل ضبطوا ذات يوم كمية كبيرة من تبغ وتمباك كان بعض المهربين اليونانيين يحاولون تهريبها . فلما نمى خبر الضبط الى القنصل اليونانى — وكان يشاطر المهربين أرباحهم — جمع فى الحال خمسمائة «جريكى» من حرافيش القوم وزعانفهم وأوباشهم ، علاوة على جماعة المهربين أنفسهم ، وهاجم ، بجمهورهم الغفير ، خفراء السواحل ، فى عقر مقرهم ، ليستخلص منهم المضبوط . فدارت بين الطرفين معركة فظيعة ، عض القنصل فيها بأسنانه ذراع أحد العساكر عض كلب ، رأى موريس بك أثره بعدئذ ، فى ذراع الرجل ، وعرف أن القنصل هو العاض ، لأن سنا من أسنان هـذا الموظف الأمثل الأمامية كانت ناقصــة فى فكه ، وظهر أثر نقصها فى دائرة العضة . فلما رفع الأمر الى الحكومة ، أتدرى أيهـا القارئ اللبيب ، ماذا كانت نتيجة الشكوى ؟ أن السياســة تداخلت فى الأمر : فعوقب خفراء السواحل ولم يصب المهربين أذى[1] .

حكاية غريبة

(١) أنظر بتلر : "حياة البلاط بمصر" ص ١٣٨ و ١٣٩

اصلاح ادارة الجمارك في عهد (اسماعيل)

فعهد (اسماعيل) الى موظف انجليزى فى جمرك لندن، يقال له المستر سكريفنور، بتنظيم مصلحة الجمارك المصرية وترتيبها . وكان الرجل خبيرا فى العمل، لاشتغاله زمنا طويلا فيه، وتقلده عدّة مناصب ادارية جمركية فى البرتغال والبرازيل .

فأدخل إصلاحات جمة على المصلحة المعهودة أمورها اليه، لا سيما على حساباتها، التى وصفها لى كبير من موظفى الحكومة المحالين على المعاش ممن كانوا فى الجمرك فى ذلك العهد البعيد . فلم يجد تعبيرا عن حالتها أظهر للخلل السائد فيها من قوله لى : « إنها كانت بطن حمار » .

ولكن خللا كبيرا استمر، بالرغم من مساعى المستر سكريفنور ومجهوداته، منتشرا فى عدّة أفرع من مصلحة الجمارك؛ ولم يعمها الاصلاح تماما إلا فى عصرنا هذا وعلى أيدى حكومتنا الحالية بفضل مجهودات مديريها كليار باشا وشيتى بك والمستر كننج لويس خليفتهما .

فلو كان نظامها الحالى نظامها سنة ١٨٧٥، لأمكن لنا أن نقف، تماما، على حقيقة الثروة التى دخلت القطر ما بين سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٥؛ ولتجلى لنا أن مقدارها ضعفا ما أثبتته الاحصائية الجمركية فى تلك الأيام، مذ أوجب انشاء وزارة تجارة مستقلة سنة ١٨٧٦

الفصـــــل الرابع[1]

إحياء مالية القطر

"المـال! المـال! فكل شئ بدون المـال — على ما يقال — جدوب"
« بوالو »

حالة المالية التعيسة لدى وفاة (سعيد)

ان عنوان هذا الفصـل وحده ، متى وقع عليـه نظر بعض القرّاء ، قد يجعلهم يبتسمون ابتسامة الازدراء، ويقفونها بسؤال يمتزج فيه الاستغراب والاستنكار معا امتزاجا تاما، كالسؤال الآتى : « أو كيف؟ (اسماعيل) ، الذى أثقلماليـة القطر بالدين الباهظ ، الذى لا يزال القطر يئن تحت فداحة ثقله ، (اسماعيل) أحيا مالية مصر؟ انك ياهذا تمزح! » ولكنا لا نمزح مطلقا ، بل نقول ، ونحن نزن الكلام فى ميزان التعقل التام: نعم ان (اسماعيل) أحيا مالية القطر. واليكم الدليل بل الأدلة.

مات (سعيد)، وعلى الخزينة المصرية — غير القرض الذى عقده وقدره مليونان وسبعمائة وخمســة وخمسون ألفا وخمسمائة جنيه انجليزى — دين سائر يربو على عشرة ملايين جنيه ، لا تبرره أعمال عمومية نافعة مطلقا، وانما أوجبه :

(أولا) أن سعيدا كان لا يعرف للنقود قيمة . يدل على ذلك أن المسيو براڤيه، صديقه الحميم ، الذى سبق لنا الكلام عنـه، شكا له ، يوما ، أن تقـدير ثمن أحد الأشغال، التى كلف بعملها، بليرات ايطالية، مجحف بحقوقه إجحافا كبيرا . فقال له

(١) أهم مصادر هذا الفصل هى: "مصر" لمالورتى، و"مصر المعاصرة" لپول مريئو، و"تاريخ مصر المالى" لمجهول، و"مصر تحت حكم اسماعيل" لماك كون، و"مصر تحت حكم محمد على" لمامون.

(سعيد) : « دعهم يقدرونه ، اذًا ، بليرات انجليزية ! » غير مبال بأن الليرة الانجليزية تساوى الليرة الطليانية خمسا وعشرين مرة [1] .

(ثانيا) أنه كان متلافا ، لا يعرف تبذيره حدًا يقف عنده ، حتى لقد أنفق مرة على زخرفة حجرة فى أحد قصوره نيفا وسبعة ملايين من الفرنكات [1] ؛ وكان معطاء للّهى ، لا يعرف سخاؤه أن يميز بين من يصح أن يكون موضع إنعام ، ومن لا يصح ، حتى لقد أهداه ، مرة ، مالىّ أجنبىّ من المقيمين بالاسكندرية سل فاكهة ، ثم طلب منه نفحة بخمسة عشر ألف جنيه ، ففعل .

(ثالثا) أن المتعهدين بتوريد ما تحتاج اليه حكومته أو ما يحتاج اليه هو ، لا سيما الأجانب منهم ، لعلمهم بقلة تقديره للنقود ، كانوا لا ينفكون يغشونه ويسرقونه ، وهو لا يبالى بأعمالهم ، إما تعاليا ، وإما لعدم اهتمام منه بهم .

(رابعا) أن مطالبات الغربيين على ألسنة قناصلهم بتعويضات عن أضرار وهمية ، يزعمون أنهم أصيبوا بها ، فى اتفاقات أبرموها مع الحكومة المصرية ، كثرت جدًا فى عهده وبلغت ، فى خروجها عن طور المعقول ، حدًا جاوز كل احتمال ، وضاقت ، دونه ، رحبة تسامح (سعيد) على سعتها : لأنه بات لا يعمل ، أو لا يهمل عملا ، تعاقد عليه مع إفرنجى ، إلا وتكون نتيجته مطالبة ذلك الافرنجى إياه بتعويض . وأىّ تعويض ! يكاد يتضاءل بجانبه مبلغ الستة والخمسين ألف جنيه استرلينى ، الذى تقاضاه من عباس الأول ، المهندس الانجليزى مخطط سير السكة الحديدية من اسكندرية الى مصر ، أجرة على تخطيطه ؛ ومبلغ الستة عشر ألف جنيه الذى طالب به لتعديل ذلك السير ، بعد أن اتضح تعذر تنفيذه كما خططه — على أنه لم ينل منه

(١) مالورتى : "مصر" ص ٦٩ حاشية رقم ٣٠٧

سوى ستة آلاف، عملا بمـا حكم به المستر بروس القنصل البريطانى العام، المحكم فى الموضوع[١] !

نكتتان لسعيد

وقد أشار (سعيد) ذات اليوم، بنكتة لطيفة، الى ما كانت تغص به نفسه من تلك المطالبات الجائرة الحمقاء . فانه كان يستقبل أحد قناصل الدول الكبرى، فى سلاملك رأس التين، فى قاعة تطل شبابيكها الواسعة على البحر؛ وكان الزمن صيفا ، وتلك الشبابيك مفتوحة، ونسيم البحر العليل يدخل منها، كأنه نسمة من الجنان . فجلس القنصل مكشوف الرأس، بجانب (سعيد) أمام أحد تلك الشبابيك ، وما لبث أن عطس؛ فأسرع (سعيد) وقال له باهتمام، وهو يتبسم : «تفضل ياجناب القنصل، تفضل والبس قبعتك! فقد يصيبك زكام، وأنت عندى فتهب دولتك الى مطالبتى بتعويض[٢]» .

وكانـــ سعيد يقول فى هذا الصدد : « إنى لأخشى أن ينظر جوادى شـــذرا فى طرقات الاسكندرية الى افرنجى، فيهبّ ويطالبنى بتعويض[٣]! » .

وتذكرنا هاتان النكتتان بما كان عليه (سعيد) من خفة الروح وظريف الملح ، بسبب تربيته الفرنساوية، ومنبته الفرنساوى البحت . فقد ذهب الى زيارة لندن مرة، أيام إقامة أوّل معرض فيها . فاذا بطقسها لم ينفك مغيما، ماطرا، طوال مدّة إقامته هناك . فبينما هو، ذات يوم، يتفقد احدى حجر ذلك المعرض، رأى شعاع شمس نافذا من السقف الزجاجى الى الداخل، ومنتشرا فوق مكان من المعروضات، كأنه

---

(١) أنظر : "مصر المعاصرة" لبول مرئيو، ص ١٠١ و ١٠٢

(٢) أنظر : "نوبار باشا" لبرتران ص ١٠

(٣) أنظر : "نوبار باشا" لبرتران ص ١١

وضع فيه خصيصا. فالتفت (سعيد) الى ذى الفقار باشا، مراقب عموم ماليته، ونديم سفره، وقال له باسما : « ألا ترى ما أندر الشمس هنا! فقد بلغ من ندرتها لديهم أنهم أصبحوا يعرضونها ضمن نفائسهم[1]! » .

ولكن (سعيد) المسكين كان كفرنساويى أيام الكردينال مازارين : اذا تململوا من ضريبة، وضعوا فيها أغنية سخرية، ورددوها مدة، دون أن يمنعهم ذلك من دفع الضريبة، حتى كانت عادة الكردينال أن يقول عنهم بفرنساويته المشوبة بايطالية : « إل كانتارون ما إل پاجارون » أى سيغنون، ولكنهم سيدفعون.

و (سعيد) كان، اذا تململ من جور طلبات التعويضات، انتقم لنفسه بنكتة كالتى ذكرناها، ثم أفضى به الأمر الى دفع المطلوب .

الحوالات على المالية

فأدى ضغط ذلك الدين السائر الباهظ على عاتق الخزينة المصرية الى ضائقة مالية شديدة باتت معها مرتبات الموظفين والمستخدمين، فى سنى حكمه الأخيرة، لا تصرف لهم إلا نادرا، وان صرفت، فبمطل وبطء . ونجم عن عدم صرفها أن أوراقا مالية من نوع جديد، لم يرو عن مثلها أبدا، برزت الى عالم الوجود فى الأسواق المصرية. وكانت عبارة عن تحاويل على المالية المصرية أخذ يحررها أولئك المستخدمون والموظفون ويسلمونها الى ممونيهم، سدادا لمطلوباتهم .

فبات يحيط بأبواب المالية جيش من البدالين والقصابين وخلافهم، لا تستطيع الحكومة التخلص منه ومن طلباته : (أولا) لندرة النقود فى خزائنها، و(ثانيا) لعدم تمكنها – بسبب أن معظم أولئك المطالبين أجانب، يحميهم نظام الامتيازات – من فض جموعهم بكرابيج رجال الشرطة، كما كانت تفض تجمهر الدائنين الوطنيين

(١) أنظر : مالورتى "مصر" ص ٦٩ حاشية رقم ٣٠٨

من أرباب الحرف والصناعات ورجال المقاولات، الذين اشتغلوا لحسابها وداينوها؛ فان مطالب هؤلاء الأهالى كانت تدفع اليهم لكا وركلا وسياطا، فى نهاية الأمر. ولو استعملت الحكومة طريقة الضرب هذه مع أولئك الأجانب، لفتحت على نفسها أبواب ويلات لا فراغ منها إلا بدفع تعويضات مالية جسيمة، وتقديم ترضيات أدبية تحط من شأنها حطا كبيرا.

فكانت تلجأ، اذًا، الى المماطلة والمراوغة؛ ولكنها تضطر الى الدفع بعد استنفاد كل وسائل التعطيل والتأجيل والتسويف.

وباتت تلك الحال السيئة نظامية الى حدّ أنه أصبح لتلك التحاويل سوق خاصة بها ومعدّل خصم جار؛ وكان معدّلا يتجاوز حدود الاعتـدال، بقدر تجاوز فرض الدفع دائرة الاحتمال؛ أو على قدر ما تتجاوز صعوبات التحصيل حدّ المألوف.

غير أن ضـغط الاحتياج أدّى الى تداول تلك التحاويل تداولا أثرى منـه عدّة صيارفة بمصر والاسكندرية وغيرهمـا من البنادر التى كانت مقرّا لموظفى الحكومة ومستخدميها.

اصلاح (اسماعيل) الحالة السيئة

فلما آل الحكم الى (اسماعيل)، أمر: (أولا) بصرف جميع المتأخرات، سواء أكانت للمستخدمين والموظفين، أم لرجال الجيش؛ و(ثانيا) بصرف المرتبات لمستحقيها فى أوقاتها بانتظام. فاختفت تلك التحاويل من السوق؛ وزالت عن عنق المـالية المصرية المطالبة الملوحة بسدادها، التى كانت ناشبة أظفارها فيه.

ولمـا كان إقبال المعامل الغزلية والنسجية الأوروبية على ابتياع القطن المصرى بكثرة، بسبب الحرب الامريكية الأهلية، قد أوجب تحسينا فجائيا فى أسعاره، ورفعها

رفعا مطردا الى حدّ غير منتظر أو محلوم به ؛ ونجم عن غزارة النقود فى البلد، أن التوازن بين قيمتها وقيمات مواد الغذاء والترف، أصبح مختلا اختلالا جسيما — كما هى الحال فى أيامنا هذه بسبب الحرب العالمية واحتياج السلطة العسكرية الى محصولات البلاد وأيدى العملة — أمر (اسماعيل) بزيادة رواتب موظفى حكومته ، ولا سيما كبارهم ، زيادة مناسبة، تساعدهم على حفظ كرامتهم، وتحول دون تدنيهم الى المال الحرام[1] .

زيادة رواتب الموظفين

فاكتسب بهذين العملين ثقتهم بحكومته وولاءهم لشخصه .

ولعلمه أنه لا يستطيع الاستمرار على دفع المرتبات فى حينها ، فضلا عن دفع العلاوات التى جاد بها، إلا اذا كانت خزينة المالية ممتلئة دائما ؛ ولعلمه أن لا شئ يملؤها أكثر من توسيع موارد ايراداتها ؛ وأنه لا سبيل الى ذلك التوسيع إلا بانماء مساحة أرض القطر الصالحة للزراعة وتنويع مزروعاتها ، وإنماء تجارة البلاد وتكبير دائرة العمل فيها، أقدم على ذلك جميعه بما سبق لنا بيانه من الهمة والنتائج . ونجم عن إقدامه هذا أنه بينما كانت ايرادات الحكومة فى سنة ١٨٣٥ مليونين وستمائة ألف جنيه، وفى سنة ١٨٦٢ أربعة ملايين وتسعمائة وتسعة وعشرين ألف جنيه، يقابلها مصروف قدره مليونان وثلاثمائة جنيه، فى سنة ١٨٣٥ — أى باقتصاد ثلثمائة ألف جنيه، وأربعة ملايين وثلاثمائة وثلاثون ألف جنيه، فى سنة ١٨٦٢ — أى باقتصاد نحو ستمائة ألف جنيه — أصبحت ايرادتها، فى سنة ١٨٧٦، عشرة ملايين وسبعمائة واثنين وسبعين ألفا وستمائة وأحد عشر جنيها ، تقابلها مصروفات قدرها ثمانية ملايين وتسعمائة وواحد وثمانون ألفا وثمانمائة واثنان وخمسون جنيها — أى باقتصاد مايقرب من مليونى جنيه . وذلك بعد دفع الفوائد المطلوبة على الديون

(١) أنظر : "تاريخ مصر المالى" لمجهول ص ١٧

المسجلة وستمائة وخمسة وثمـانين ألفا وثلاثمائة وثمانية عشر جنيها، مقـدار الجزية السنوية للأستانة .

وإنمـا نذكر سنة ١٨٧٦ لأنها السـنة الأخيرة من حكم (اسماعيل) وهو مستقل عن كل رقابة أوروبية، ولأن عظمته بلغت أوجها فيها .

مصادر الايرادات

ومصادر تلك الايرادات : الأموال، والرسوم، والسكك الحديدية، ومختلفات .

أما الأموال، فأربعة ملايين وثلاثمائة ألف جنيه وخمسة آلاف جنيه من الأطيان الزراعيـة، ومساحتها أربعة ملايين وثمانمائة وخمســة آلاف وثمانمائة وسبعة أفدنة بين خراجية وعشورية ؛ و ١٨٩٠٠٠ جنيه من النخيل وعدده ٤٤٦٧٠٠٠ نخلة و ٤٢٢٠٠٠ جنيه من الرخص الحرفية .

وأما الرسوم، فسبعمائة وتسعة وثلاثون ألف جنيه من الجمارك، و ٢٦٤٠٠٠ جنيه من الدخان .

وأما ايراد السكك الحديدية، فبعد أن كان ٣٦١٣٠٠ جنيه، فى سنة ١٨٦٣ ، أصبح ٩٩٠٢٠٠ جنيه فى سنة ١٨٧٦

وأما المختلفات، فبلغت ٢١٠٠٠٠٠ جنيه، وليس بين أبوابها فى عهد (اسماعيل) باب واحد لم يكن فى عهد (محمد على) بين أن كثيرا من الضرائب المفروضة فى عهد (محمد على) لم تكن مفروضــة فى عهد (اسمـاعيل) . ومن شاء المقارنة بين ضرائب العهدين فما عليه إلا مراجعة كتاب هامون "مصر تحت حكم محمد على" وكتاب ماك كون "مصر تحت حكم اسماعيل" ؛ فيرى أن الخراج فى أيام (اسماعيل) كان ستة شلنات ونصفا على كل ذكر من سن عشرة فما فوق، ماعدا المستخدمين والجنود، وأنه كان مربوطا على كل بيت من بيوت الريف — وعددها ثمـانمـائة وثلاثون ألفـا —

أربعة قروش صحيحة سنويا، وأن المربوط على الرخص التي كانت تعطى للتجار والصناع والمحترفين، كان يتراوح بين تسعة شلنات ونصف، وسبعة جنيهات وخمسة عشر شلنا على الفرد، وأنه كان هناك ضرائب على المواد الأولية المستعملة في الصناعة، وضرائب على المصنوعات بمصر واسكندرية ورشيد ودمياط، ودخوليات قدرها ٢٥ ٪ على المأكولات والأتبان، ومواد الوقود والبناء، وضريبة قدرها ١٠ ٪ على كل ما يعرض للبيع في الأسواق، سواء أوزن أم لم يوزن فوق ١٠ ٪ أخرى كانت تتقاضى على البضائع عينها لمصلحة الجيش، وأنه كانت هناك ضرائب على العربات وحيوانات النقل كلها، والبقر والثيران، تختلف من ثلاثة الى أربعة جنيهات عن كل عربة، والى سبعة شلنات ونصف على حمار الفلاح أو الحمار. غير رسم آخر يتقاضونه منها جميعا، ويتراوح بين ثلاثة قروش، وعشرين فضة صاغ، كلما دخلت تلك العربات والحيوانات مدينة من المدن، وأنه كان هناك ضرائب على الملح، وعلى الدخان، وعلى الخرفان المذبوحة، وعلى المعدّيات، وضريبة على الملاحة عموما وقدرها واحد وعشرون شلنا سنويا عن كل مركب، وقرشان ونصف عن كل أردب من الحمولة، علاوة على رسوم المرور، تحت الكبارى، و٥٠ ٪ على المصايد، وأنه كان هناك ضريبة على الزواج، وأخرى قدرها خمسة شلنات ونصف على كل ميت يدفن، سواء كان رجلا أم امرأة أم طفلا. وأن البدل العسكرى كان ١١٢ جنيها. ويرى أن هذا جميعه كان موجودا في عهد (محمد علي)، ماعدا البدل العسكرى، وما لم يكن يمكن وجوده، لعدم وجود موجبه، كرسوم المرور تحت الكبارى، لأن الكبارى في أيام الباشا العظيم لم تكن معروفة[1].

(١) أنظر: "مصر تحت حكم اسماعيل" لماك كون ص ١٤٨ و١٤٩ و١٥٠

فالزيادة الكبيرة فى الايرادات فى ســنة ١٨٧٦ ، كانت ، والحالة هــذه ، نتيجة اتساع نطاق الزراعة اتساعا عظيما ، ونتيجة اتساع نطاق التجارة والصناعة والعمل اتساعا لم تعهده أيام (محمد على) ، ونتيجة تعــديل طريقة ربط الضرائب وطريقة تحصيلها ؛ لا نتيجة إرهاق الأهالى بالضرائب إرهاقا فاحشا غير معهود ، كما قيل كثيرا .

ولولا أن البلد ، لمــا استلمه (اسماعيل) ، كان خاليا من كل أسباب الحضارة وأقرب الى الخراب والهمجية منه الى العمران والمدنيــة ؛ لولا أنه كان يجب أن ينشأ كل شئ فيه ، مع قيام رغائب أهله فى عكس تيار كل اصلاح على العموم ؛ ولولا أن كل شئ خلق فيه بسرعة لم تترك للنمو الطبيعى مجالا — وذلك لشدّة الشوق الى قطف ثمر الغراس المغروس ؛ فاقتضت الحال عدم النظر الى كمية المنفق ، وقلة الاكتراث بالديون ، مهما بلغت ، وأنى وصلت ، فى سبيل نيل بغية النفس السامية ، وتحقيق الخطة النبيلة الموضوعة ، لولا ذلك جميعه ، لأدّى ازدياد الايرادات فى الخزينــة المصرية ازديادا مطردا الى إبراز عجائب فى عالم الوجود ، مزرية بعجائب أيام الباشا العظيم ومعجزاتها ، على سطوعها .

على أن التاريخ لن يغمط (اسماعيل) فضله فى أنه عمل على إفادة بلاده من ذلك الازدياد كل الافادة ، التى كان مركزها السياسى والاجتماعى يمكنها من نيلها على يديه ؛ وأنه لم يترك ميدانا من ميادين الاصلاح والعمران والرقى إلا وأدخلها فيه بهمته ، وعدا بها فى حلبته بغيرة ملتهبة لا تعمل حسابا للصعوبات ، ولا تبالى بثمن إزالة العقبات من السبيل .

أما وقد تكلمنا عن نجاحه فى مضمار المــاديات ، فانه لم يبق لنا إلا التكلم عن نجاحه فى مضمار التعليم والحركة الفكرية ، وفى مضمار ترقية شؤون حياة أمته الاجتماعية .

الفصل الخامس [1]

انتعاش التعليم والحركة الفكرية

تعلم : فليس المرء يولد عالما * وليس أخو علم كمن هو جاهل
فان كبير القوم لا علم عنده * صغير اذا التفت عليه المحافل

«عمر بن عبد العزيز»

حال التعليم قبل (محمد على)

لما دخل الفرنساويون مصر سنة ١٧٩٨ ، لم يكن فى القطر كله إلا مدرسة الأزهر ومكتبتها الحاوية لكتب علوم الدين وكتب لغة وآداب . ومع أن الأساتذة المدرسين فى تلك الكلية كانوا عديدين فان عدد الطلبة كان قليلا بالنسبة لما هو الآن . ومع أنه كان يوجد سبعة أروقة للعلوم ، فانه لم يكن التعليم يتجاوز تجويد القرآن ، ومعرفة الحديث ؛ وتعدّد الأروقة إنما كان لسبب تعدّد أنواع الطلبة وجنسياتهم ، كما هى الحال الآن ؛ غير أنه كان فى القاهرة عينها عدد يعتدّ به من الكتّاتيب المخصص لها أوقاف خيرية لتعليم الأولاد مبادئ القراءة والكتابة ، والقرآن الكريم .

فلما بدأ حكم (محمد على) يستقر فى القطر ، نجم — عن القليل من النظام والأمن اللذين أدخلهما على الحياة القومية ، وعن إعفاء طلاب العلم من الخدمة العسكرية — رقى محسوس لعدد المتعلمين فى الأزهر والبيئات العلمية الأخرى . ولكنه لم ينجم

(١) أهم مصادر هذا الفصل : " التعليم العام بمصر " ليعقوب أرتين باشا ، و " التعليم العام بمصر " للسيو ف . إدوار دوريك .

عنها رقى فى طرق التعليم إلا بعد ما عنّ لمحمد على باشا فتح ميدان جديد للعلم وادخال الأمة فيه قسرا .

وتفصيل ذلك أن هـذا الأمير ، بعد أن قتل المماليك فى مجزرة القلعة الشهيرة ، امتلك الصبيان والشبان من مماليكهم . فأدخل هؤلاء فى حرسه ، وجميع الآخرين فى مدرسة بالقلعة ليتعلموا فيها القرآن ، والكتابة ، واللغة التركية ، وضروب العسكرية العملية ، وفنّ الفروسية بفروعه : مقتديا فى ذلك بالسلاطين المماليك البرجيين وبعض كبار الأمراء المماليك أنفسهم الذين استأصل شأفتهم من الأرض المصرية .

المدرسة الأولى سنة ١٨١٦

ولما فكر فى سنة ١٨١٦ فى تشكيل جيش على النظام الغربى ، ولم يفلح فى بادئ الأمر بسبب الثورة التى قام بها الجنود غير النظاميين حوله ، أرسل أكبر الشبان من مماليكه القائمين بالقلعة الى مصر العليا ، ليكون منهم مدرسة عسكرية تحت ادارة معلمين غربيين . ثم لكى يملأ الفراغ الذى قد يحدثه فى هـذه المدرسة ، إنشاء الأورط ، أسس بمصر ، فى القصر العينى ، مدرسة أخرى تحضيرية للدخول فى المدرسة الأولى ؛ وذلك حوالى سنة ١٨٢٥ ووضع فيها ٥٠٠ ولد من الشراكسة ، والكرج ، والأتراك ، والأكراد ، والأرناؤط ، والأرمن ، واليونان — ليس فيهم مصرىّ واحد — ليتعلموا القرآن ، والكتابة ، والقواعد اللغوية ، والآداب التركية ، والفارسية ، ومبادئ اللغة العربية ، والحساب والهندسة ، والجبر ، والرسم ، واللغة التليانية — لأنها كانت لغة معظم معلمى العسكرية الناشئة — وجعل اللغة التركية أساس التعليم كله .

ولكنه ، لادراكه أن تعليم أولئك الشبان لم يتم بالسرعة والمتانة اللتين يريدهما ، ولرغبته فى سرعة تكوين هيئة أركان حرب مصرية ، أرسل ، منذ سنة ١٨٢٦ ، الى ليڤرنو ، وميلانو ، وفلورنسا ، وروما ، بعض المماليك الشبان ، ليتعلموا صناعة بناء

السفن، والفنون الحربية، والطباعة، والهندسة العسكرية والمدنية، وهلم جرّا. ثم أرسل، بعد سنتين، طلبة آخرين الى انجلترا، ليتعلموا الهندسة المدنية، وهندسة الآلات المائية، والميكانيكا، وفنّ الملاحة.

إنشاء مدرسة الطب سنة ١٨٢٥

ولما كان الباعث له على كل هذا الاهتمام الفرعى اهتمامه الأصلى بتكوين جيش، فكر فى إنشاء مدرسة للطب، وفى الواقع أنشأها منذ سنة ١٨٢٥، ولكن الذى يستوقف الانتباه هنا هو أنه عدل، فى اختيار الطلبة لها، عن طريقته فى اختيار الطلبة لمدرستيه الحربيتين التحضيرية والعسكرية؛ وجعل كل تلامذتها من المصريين، لا سيما من شبان الطلبة الأزهريين.

أول بعثة الى فرنسا

وفى سنة ١٨٢٦ أرسل الى فرنسا أول بعثة تلميذية أرسلت اليها؛ وكانت مؤلفة من ٤٠ شابا، معظمهم من تلامذة القصر العينى، وبعضهم من طلبة مدرسة الطب وأمرهم بتعلم الفنون العسكرية، والقوانين الادارية، والهندسة المدنية والحربية، وعلى الاجمال جميع العلوم التى كان الباشا مضطرا، من أجلها، الى استخدام الغربيين، لعدم وجود مصريين خبيرين فيها.

فنجحت تلك البعثة نجاحا حمل الباشا العظيم فى سنة ١٨٣٤، تقريبا، على إيجاد نيف ومائة طالب فى باريس، وعلى إبطال البعثات الى ايطاليا، وانجلترا، والبلاد الأخرى.

ولم يقتصر غرض (محمد على)، من هـذه البعثات المتوالية ومن المدارس الأولى التى أنشأها، على محض تعليم بعض الأفراد من المصريين وساكنى مصر فقط؛ بل إنه رمى الى تكوين أساتذة منهم، يتمكن بواسطتهم، بعد نبوغهم، من نشر ظل

العلوم الوارف على القطر كله ؛ والنهوض به من هاوية الجهل السحيق التى طرحته فيها من حالق حكومة الأتراك العثمانيين والأمراء المماليك .

ولا أدل على ذلك من أنه فى سنة ١٨٣٤ ، لما عاد طلبة البعثة الأولى الأربعون الى مصر ، قابلهم الأمير بنفسه ، وسلم الى كل منهم كتابا فرنساويا فى العلم الذى تعلمه ، وكلفه بترجمته الى التركية .

وأمر بهم ، بعد خروجهم من حضرته ، فأغلقت عليهم أبواب القلعة ثلاثة أشهر بأكملها ليترجموا تلك الكتب ؛ ولم يفرج عنهم إلا عند فراغهم من ترجمتها ؛ وبعد أن طبعت تلك الترجمات بالمطبعة الأهليــة التى أسسها الباشا ببولاق ، وزعت على أساتذة وطلبة المدارس التى كانت الأصول الفرنساوية قد أحضرت لأجلها .

أول مجلس للمعارف

ثم أنشأ حوالى سنة ١٨٣٦ مجلسا أعلى للمعارف ، مؤلفا من نخبة من أولئك الطلبة وبعض علماء الفرنساويين ؛ ووضع على رأس ادارته وزيرا اسمه مصطفى بك مختار ، كان أوّل وزير معارف عين فى مصر على ممرّ سنىّ تاريخها . وجعل أهم أغراض ذلك المجلس تقديم العدد الكافى من الضباط الأكفاء لجيشه النامى على ممرّ السنين ، والذى لم يعد يمكن ملء الفراغات التى يحدثها الموت فى صـفوفه بشبيبة جديدة من المماليك الشراكسة ، لصعوبة جلبهم من بلادهم ؛ ولا بأولاد خدام (محمد على) الأمناء من الأسيويين والأتراك ، لظهور نسل هؤلاء الموظفين فى مظاهر أجسام ضعيفة يعوزها الذكاء والصحة ، فضلا من قلة عدده .

وبما أن كل أعضاء ذلك المجلس الأعلى كانوا قد تربوا بفرنسا تربيتهم كلها ، سواء فى ذلك الفرنساويون منهم وغير الفرنساويين ، فان نزعاتهم كانت فرنساوية محضة .

ولا غرابة فى كونهم أدخلوا على القطر طرق التعليم الفرنساوية، وأنهم حاولوا تطبيقها على احتياجاته بقدر ما استطاعوا .

الأمل فى تشييد دولة عربية جديدة

على أن تربيتهم الفرنساوية كانت قد غذتهم بلبان آمال لمستقبل البلاد ، لم يكن لهم بدّ من السعى الى تحقيقها . ومنها أمل انشاء دولة عربية جديدة تجاه الدولة التركية المتداعية، المشتبكة مصر فى حرب معها، لتحل من العالم الاسلامى محلها .

ولا شك فى أن هـذا الأمل كان يدور ، فى ذلك الحين المضطرب ، فى مخيلة الكثيرين من أبناء البلاد، بل الكثيرين من الأتراك المتمصرين أنفسهم . ولم يكن (محمد على) يرى مصلحة فى اجتثاث جذوره، بالرغم من أن ميوله كانت كلها تركية؛ لأنه كان، هو نفسه ، يحلم بدولة عربية تكون أسرته مالكة لها، كما كانت الأسرة العباسية العربية مالكة لدولة أركانها فارسية .

التوسع فى تعليم أبناء القطر المصرى

فاستصدر المجلس الأعلى ، لذلك أذنا منـه بادخال العنصر المصرى فى المدارس بكثرة، بعـد أن كان إدخاله فيها قاصرا، حتى ذلك الحين ، على عدد معلوم قليـل جدّا . وفتح ، لنيل الغرض المقصود ، عدّة مدارس ابتدائية وثانوية فى القطر عامة، يعلم فيها، فى مدّة ثمانى سنوات، على نسق الليسيهات الفرنساوية ، العـلوم الآتية وهى : القرآن ؛ الكتابة ؛ اللغة العربية ؛ اللغة التركية ؛ اللغة الفرنساوية ؛ مبادئ الرياضيات؛ مبادئ التاريخ؛ مبادئ الجغرافيا؛ الرسم .

ونجم عن تغلب العنصر المصرى على عدد طلبة هذه المدارس، وعن الرغبة فى تحقيق أمنية إنشاء دولة عربية ، أن اللغـة العربية أصبحت لغة التعليم العام ، وأن اللغة التركية لم يعد يعتنى بها، إلا من حيث هى لغة اضافية فقط، منزلتها من الأهمية تكاد تكون أقل من منزلة اللغة الفرنساوية .

المدارس الابتدائية

أما المدارس الابتدائية التى أسست، فى ذلك العهد، فهى :

فى الغربيـــة، مدارس : أبيار ، والمحلة الكبرى ، وزفتى ، وشربين ، وفوه ، وميت غمر ، والجعفرية، ونبروه .

وفى المنوفيــة، مدارس : أشمون جريس، وشبين الكوم، ومنوف .

وفى الدقهلية، مدارس : المنصورة، والمنزلة ، وصهرجت ، وفارسكور ، ومحلة دمنة، والعزيزية .

وفى الشرقيــة، مدارس : الزقازيق، وبلبيس، وكفور نجم، وميت العز .

وفى القليوبية، مدارس : الخانقاه، وأبى زعبل، وبنها، وقامولا، وقليوب .

وفى الجـيزة، مدرستا : الجيزة، وحلوان .

وفى الفيـوم، مدرسة الفيوم .

وفى بنى سويف، مدرستا : بنى سويف، وبوش .

وفى المنيـــا، مدارس : الفشن، والمنيا، وبنى مزار .

وفى أسيوط ، مدارس : أسيوط، وأبى تيج، والساحل، وساقية موسى، وسنبو، ومنفلوط .

وفى جــرجا، مدارس : جرجا، وسوهاج، وطهطا .

وفى قنـــا ، مدرستا : فرشوط، وقنا .

وفى إســنا ، مدرسة إسنا .

وأنشئت كلها فى فبراير ســنة ١٨٣٧ ، ماعدا مدرسة أبى زعبل ، فانها أنشئت فى أكتوبر سنة ١٨٣٦ ، ومدرسة ساقية موسى، فانها أنشئت فى نوفمبر سنة ١٨٣٨

وكان قد أسس فى الصعيد، فى شهر مايو سنة ١٨٣٣، مدارس فى : أسيوط، وملوى، ومنفلوط، وأبى تيج، والساحل، وإخميم، وجرجا، وسوهاج، وطهطا؛ ولكنها أقفلت كلها فى أبريل سنة ١٨٣٥

المدارس الثانوية والعالية والخصوصية

وأما المدارس الثانوية والعالية والخصوصية التى أسست فى عهد (محمد على) فهى : مدرسة الخانقاه العليا فى سنة ١٨٣٦ ؛ مدرسة أبى زعبل الاعدادية فى أكتوبر سنة ١٨٣٦ ؛ مدرسة القصر العينى العسكرية فى سنة ١٨٢٥ ؛ مدرسة البيادة بالخانقاه فى سبتمبر سنة ١٨٣٢ ؛ مدرسة البيادة بدمياط فى يونيو سنة ١٨٣٤ ؛ مدرسة البيادة بأبى زعبل فى فبراير سنة ١٨٤١ ؛ مدرسة البيادة بأباض فى يوليو سنة ١٨٣٢ ؛ مدرسة اللغات بالأزبكية فى يونيو سنة ١٨٣٦ ؛ المدرسة البوليتكنيكية ببولاق فى مايو سنة ١٨٣٤ ؛ مدرسة المصانع العسكرية بمصر فى يوليو سنة ١٨٣٣ ؛ المدرسة المعدنية بمصر العتيقة فى مايو سنة ١٨٣٤ ؛ مدرسة المدفعية بطره فى يونيو سنة ١٨٣١ ؛ مدرسة الخيالة بالجيزة فى أبريل سنة ١٨٣١ ؛ مدرسة الصيدلية بالقلعة فى نوفمبر سنة ١٨٢٩ ؛ مدرسة الطب البيطرى بأبى زعبل فى يونيو سنة ١٨٣١ ؛ مدرسة الحسابات بالسيدة زينب فى فبراير سنة ١٨٣٧ ؛ مدرسة الطب والتوليد بمصر فى فبراير سنة ١٨٣٧ ؛ مدرسة العمليات (الصنائع والفنون) بمصر فى مارس سنة ١٨٣٩ ؛ مدرسة البحرية بمصر فى سبتمبر سنه ١٨٣١ ؛ مدرسة الموسيقى فى الخانقاه بمصر فى أغسطس سنة ١٨٢٧ ؛ مدرسة الطبول والأصوات بمصر فى سنة ١٨٢٤ ؛ مدرسة الطبول بمصر فى أغسطس سنة ١٨٢٤ ؛ مدرسة العزف بالنخيلة فى أبريل سنة ١٨٢٩ ؛ مدرسة الآلاتية بمصر فى نوفمبر سنة ١٨٣٤

إقفال المدارس

غير أن معظم هذه المدارس سـواء أكانت ابتـدائية أم ثانوية أم عالية لم تعمر طويلا، وأقفل معظمها، بعد أن وضعت الحرب بين مصر وتركيا أوزارها، فاضطر (محمد علي) الى القعود عن الفتح والتوسع، والى تخفيض عدد جيشه من مائة وخمسين ألف مقاتل الى ثمانية عشر ألفا .

والباقى أقفل، إما قبل ذلك العهد، وإما بعده . فمدارس: الرحمانية، والنجيلة، وشبراخيت، وإبيـار، والمحلة الكبرى، وزفتى، وطنطا، وفوه، والجعفرية، ونبروه، وأشمون جريس، وشبين الكوم، والمنصورة، والمنزلة، والعزيزية، وبلبيس، وكفور نجم، وميت العز، وقوله، وقليوب، وبوش، والمنيا، وأسيوط، وأبي تيج، والساحل، وساقية موسى، ومنفلوط، وجرجا، وسوهاج، وطهطا، وقنا، وإسـنا، ومدرسة البيادة بدمياط، أقفلت فى سـنة ١٨٤١؛ ومدارس : دمنهور، ومنوف، وصهرجت، ومحلة دمنة، وبنى مزار، أقفلت فى سنة ١٨٣٧ عينها؛ ومدارس : شربين، وبنها، والفيوم، والفشن، فى سنة ١٨٣٨؛ ومدرسة ميت غمر فى سنة ١٨٤٦؛ ومدرسة الخانقاه الابتدائية فى سـنة ١٨٣٩؛ وكذلك مدارس : سنبو، وإخميم، وفرشوط . وفى هذه السـنة أقفلت أيضا مدرسـة الزراعة، وكانت قد تأسست بشبرا فى سنة ١٨٣٦؛ وأبطلت فى سنة ١٨٣٧، مدرسة القصر العينى العسكرية المؤسسة فى سنة ١٨٢٥؛ وفى سنة ١٨٣٤، مدرسة البيادة بالخانقاه المؤسسة فى سـنة ١٨٣٢؛ وفى سنة ١٨٤٩، مدرسه البيادة بأبى زعبل المؤسسة سنة ١٨٤١؛ وفى سـنه ١٨٣٦، المدرسة المعدنية بمصر العتيقة المؤسسة فى سنة ١٨٣٤؛ وفى سنة ١٨٣٨، مدرسة الحسابات بالسيدة زينب؛ وفى سنة ١٨٤٩، مدرسة البحرية .

التساعد بالأزهريين

ولما أصبحت اللغة العربية أساس التعليم كله، دعت الحال الى الاستعانة بالعلماء الأزهريين، ليقوموا بشؤون تعليمها في جميع هذه المدارس؛ بجعل معظم الابتدائية منها تحت ادارة نخبة منهم كالشيخ خليل الحوانكي، ناظر مدرسة الرحمانية؛ والشيخ غنيم سالم، ناظر مدرسة شبراخيت؛ والحاج أحمد عصافير، ناظر مدرسة دمنهور؛ والشيخ يوسف البرادعي؛ والشيخ محمد حسن، ناظري مدرسة أبيار؛ والشيخ مصطفى النبراوي؛ والشيخ حسن الطويل؛ والشيخ محمد أبو النجا؛ والشيخ رضوان بالي، نظار مدرسة المحلة الكبرى؛ والشيخ وهبة مصطفى، ناظر مدرسة بندر زفتى؛ والشيخ محمد كفافي، ناظر مدرسة شربين؛ والشيخ سليمان الخطيب، ناظر مدرسة فوه؛ والشيخ عبد الرحمن الغمري، ناظر مدرسة ميت غمر؛ والشيخ أحمد الشيخ، ناظر مدرسة فارسكور؛ والشيخ على القهتيم؛ والشيخ جوده مصطفى، ناظري مدرسه العزيزية؛ والشيخ محمد عبد الرحمن، ناظر مدرسة الزقازيق؛ وهلم جرا.

ومن البديهي أنه لم يكن بدّ للتعليم الملقن على أيدى مثل هؤلاء الأساتذة من التأثر بقلة معارفهم، وعدم سعة عقولهم، ووقوف حركة التطور فى عقلياتهم. لأن الأزهر، فى ذلك العصر، كان قد بلغ من الاقتصار على العلوم اللغوية والدينية، مالم يكن معه مندوحة عن الانحطاط فى ميادين العلوم العقلية الاجتماعية، وفى ذات القوة المتعقلة. ولو اقتصر التعليم على أولئك الأساتذة، لما استفاد طلاب تلك المدارس، أكثر مما كان يستفيد الطلاب الأزهريون، فى سنيّ مجاورتهم الأولى.

ولكنه كان قد وجد فى القطر، لحسن طالعه، عنصر آخر لم تغفل وزارة المعارف العمومية الحديثه استخدامه. ذلك العنصر كان مكوّنا من الأشخاص الذين تخرجوا

من المدارس المؤسسة منذ سنة ١٨١٦ والتى كانت تعلم فيها العلوم الدنيوية ، كالتاريخ والرياضيات والجغرافيا والهندسة والرسم الخ .

هؤلاء الأشخاص ، إما لعـدم تمكنهم من الدخول فى الجيش والادارات ، وإما لإحالتهم على المعاش ، أو لأية أسباب أخرى ، كانوا قد كوّنوا هيئة تعليمية فى القطر فيها الكفاية لسدّ احتياجات ذلك الوقت ، ولو أنهم كانوا بعيدين عن درجة الكفاءة التامة بمراحل .

غير أن طلبة البعثات العلمية الى الديار الأوروبية أخذوا ، مع تمـادى الأيام ، يعودون الى القطر وينضمون الى تلك الهيئة المعلمة ، ويساعدون ، إما بترجماتهم ، وإما بمؤلفاتهم على رفع مستواها وتحسين قيمتها .

الاضطرار الى التربية والتعليم على نفقة الحكومة

والتلامذة لغاية سنة ١٨٣٦ ، كانوا جميعا من المماليك القفقاسيين ، أو من أولاد موظفى الوالى وضباطه الأجانب ، فكانوا يعتبرون كأنهم ملكه الخاص ، أو بالحرى ملك حكومته ، فيربون على نفقته ؛ ولمـا عدل نظام انتقاء الطلبـة ، وحل أولاد المصريين ، فى المدارس ، محل أولئك الشبان الأجانب ، ربوا ، هم أيضا ، على نفقة الحكومة ، وبالكيفية والشروط ، التى كان أولئك يربّون بها .

ولم يكن خلاف ذلك ممكنًا : لأن الكره الذى أبداه الفلاحون المصريون ، فى أوّل أمرهم ، للتعلم ودخول المدارس ، بالرغم من المزايا العديدة المرتبطة بالأمرين والناجمة عنهما ، كان كالكره الذى أبدوه للخدمة العسكرية . فاضطر (محمد على) الى استعمال الوسائل القهرية معهم لتعليمهم وتربيتهم ، كما استعمل الوسائل القهرية لتكوين جيش منهم . فكان أعوانه يهاجمون القرى مهاجمة ، وينتزعون الأولاد من أحضان أهاليهم

قسرا، ويوزعونهم على المدارس بحسب سنهم وبنيتهم وقامتهم فعند ما تظهر الأيام ميولهم، كانوا ينقلونهم الى المدارس التي يمكن فيها لتلك الميول أن تسير بهم الى ذروة النبوغ . وأما من أثبتت الخبرة تجرده من كل ذكاء، كان يعاد الى فلاحة آبائه .

تلك كانت حال التعليم فى أيام (محمد على) ؛ ولم يدخل على نظامها تعديل ، إلا ما أشارت به الخبرة، أو جاد به هوى المنوط بهم الأمر، أو أوجبته احتياجات الحكومة .

رغائب (ابراهيم باشا)

فلما استلم (ابراهيم باشا) زمام الأحكام، عنّ له إدخال إصلاحات شتى على تلك الحال؛ ولكن قصر مدّة ملكه لم يمكنه من نفاذ شئ مما رغب .. وأهم ما وقع فى خلده فى هذا الموضوع تعديل كيفية تشكيل البعثات العلمية الى أوروبا ، وتغيير شكل إقامتها هناك .

فالمندوبية المشكلة فى سنة ١٨٣٦ رأت إن الحكومة عاجزة عن تعليم الناشئة العلوم الوضعية والفنية العليا، لسببين : (الأول) قلة الأساتذة الأكفاء، للقيام بتدريسها ؛ و(الثانى) عجز اللغة العربية واللغات الشرقية على العموم، عجزا مطلقا عن التعبير عن مضموناتها ، لعدم وجود الكلمات الدالة عليها فيها .

فرأت، والحالة هذه، وجوب الاستمرار على ارسال البعثات المدرسية، لكى يستتم التلامذة العلوم، التى لم يكن فى استطاعتهم تعلم بعضها ، بكيفية كافية ، ولا التقرب من غيرها، ما داموا بمصر، وما دام تعلمهم باللغة العربية .

حديث المسيو جومار

وقد قال المسيو جومار — وهو أول من حبب الى (محمد على) البعثات المدرسية الى الخارج، وأحد الأعاظم الذين ساعدوا على النمو العقلى والعلمى فى القطر المصرى —

« هل يكفى انشاء مدارس فخمة عظيمة على الطراز الأوروبى ، برجال يؤتى بهم من ميلانو وباريس ولندره بمصاريف جمة ، ثم لا يلبثون أن يعودوا الى بلادهم حالما يبلغون الغرض الذى رضوا بالمجىء لأجله ؟ كلا ثم كلا . وبما أن عدد الذين يختارون الاقامة الى الأبد فى وطن غير وطنهم قليـل جدًا ، ولا يزيد على واحد فى عشرين ألفا ، فالواجب ، اذا ، تعليم الأهالى أنفسهم فى أوروبا ، باحدى اللغات الأوروبية ، علوم الأوروبيين وفنونهم ، فيدخلون بذلك فى صميمها ، ويتمكنون من أسرارها ، وتتجانس عقليتهم بعقلية متعلميها من الغربيين ؛ ولو أمكن لمحمد على أن يرسل الى أوروبا منذ سنة ١٨١٥ مائة أو مائتين من الطلبة المصريين ، لتقدّم رقى البلاد وتمدّنها عما هو عليه الآن» .

تعديل طريقة إرسال البعثات العلمية

ولكن تلك المندوبيـة رأت أن تعدّل الطريقة المتبعة ، حتى ذلك الحين ، بأن تؤهل ، أولا ، فى المدارس المصرية ، الطلبة الذين تقرر ارسالهم الى المدارس الأوروبية ، كيلا يضيعوا من وقتهم هناك ، فى تلقن العلوم الممهدة لهم سبيل تلقى العلوم الخاصة ، المقصودة بالذات من ارسالهم الى تلك المدارس .

فلم تعد تبعث الى أوروبا إلا المتخرجين من المدارس المصرية الخاصـة ، بعد تميمهم علومهم فيها ، وتمكنهم من لغة البلد الأجنبى المعدين للذهاب اليه .

انشاء مدرسة مصرية بباريس

ولنيل هذا الغرض ، أنشئت مدرسة مصرية بباريس ، جعلت ادارتها تحت رئاسة مصرى ، يقـال له استفان بك ، وأسندت وكالتها الى نائب ، اسمه خليل افندى تشيراكيان ؛ وكلف ضباط معينون من لدن وزارة الحربية الفرنساوية بمراقبة سير الدروس فيها ؛ وأرسل اليها ، فى بادئ الأمر ، أربعون تلميذا ، منهم حليم وحسين ولدا (محمد على) وأحمد واسماعيل ولدا (ابراهيم) — وقد سبق لنا ذكر هذا جميعه .

فلما زار (ابراهيم باشا) هذه المدرسة أثناء احدى سياحاته فى أوروبا استوقف انتباهه عدم الضبط المدرسى، وقلة نجاح الطلبة، وفداحة المصاريف التى تستدعيها مدرسة، أصبح كل واحد من تلامذتها (سلطانا صغيرا) حسبما قال هو نفسه .

ووجه نوبار باشا — وكان يومئذ كاتب أسراره (سكرتيره) — فكره الى المضار وفقدان المزايا، الناجمة عن الطريقة المتبعة، سواء أكان من جهة التربية، على الأخص، أم من جهة التعليم على العموم. وقال له : «إن جمع أربعين طالبا مصريا فى مدرسة واحدة ليعيشوا دائما طبقا لعاداتهم وطبائعهم وبدون اختلاط، أو باختلاط قليل، مع خلافهم، من غير جنسهم ودينهم؛ أو إبقاءهم فى بلادهم وبيئاتهم الأصلية، سيان . فإما الامتناع عن ارسال طلبة بهذا الشكل؛ وإما الاقتصار على ارسال أحداث مابين الثامنة والتاسعة من عمرهم، وتوزيعهم على المدارس والمآهل (بنسيون) الغربية، بحيث لا يكون أكثر من اثنين فى مدرسة واحدة أو مأهل واحد : فيستفيدون فى تعلمهم؛ ويستفيدون، على الأخص، فى تربيتهم» .

فوافق (ابراهيم باشا) على رأى سريره (سكرتيره) وعزم على اتباعه . ولكن الموت حال دون تمكنه من ذلك : فاستمرت الطريقة العقيمة التى نَدّد بها نوبار متبعة، حتى أقفلت ثورة سنة ١٨٤٨ الباريسية تلك المدرسة المصرية؛ وما فتئت، بعد ذلك، متغلبة على أفكار القائمين بشؤون التعليم فى هذا القطر، حتى فى عهد الاحتلال الانجليزى، بالرغم من جدب محصولها .

أخذ السلطان فؤاد الأول برأى جده (ابراهيم)

ولم يفطن الى المزايا الجمة الناجمة عن العمل برأى (ابراهيم باشا) إلا حفيده الكريم عظمة السلطان فؤاد الأول[1] فانه — حفظه الله — أيام أن كان رئيسا للجامعة المصرية،

(١) صاحب الجلالة فؤاد الأول المعظم، ملك مصر . كتب فى سنة ١٩١٨

أدخل ، بجانب نظام بعثاتها العلمية ، نظام بعثات أحداث ، ناعمى الأظفار ، الى بلاد أوروبية مختلفة ، ليعيشوا فى بيئات تغاير تمـام المغايرة بيئاتهم المصرية : فيكونون نشأة جديدة ، وانسانيــة مصرية عصرية ، متشربتين ومتشبعتين بغير المبادئ ، والعادات ، العقلية ، المدينة مصر لمجموعها بذلها القرنى .

ووقع فى خلد (ابراهيم باشا) ، علاوة على ما ذكر ، إلزام جميع الموظفين والضباط المصريين بارسال أولادهم الصغار الى المدارس والمآهل الأوروبية ، على نفقاتهـم الخصوصية ، بدلا من ارسالهم اليها على نفقة الحكومة ؛ وذلك لاعتقاده أن الأهالى إنما يهتمون بتربية أولادهم وتعليمهم على نسبة التضحية المـادّية والأدبية التى يحملون أنفسهم أعباءها فى هذا السبيل ؛ وان الاهتمام الذى تكون التضحية العائلية أسه ، لا يلبث أن ينتشر بين جميع طبقات الأمة ، ويشترك فيه كل أفراد الهيئة الاجتماعية .

ولا يختلف اثنان عاقلان فى سداد آراء (ابراهيم باشا) هـذه ؛ فلا يسع أحدا إلا التأسف تأسفا عميقا على قطع المنون شجرة حياته الكثيرة الثمار قبل نضوج هذه الثمرة عليها أيضا .

انصراف (عباس الأول) عن رأى (ابراهيم)

ويزيد لدى التفكر بأن خليفته (عباس باشا الأول) لم يكتف بعدم مجاراته فى أفكاره ونياته فحسب ؛ بل إنه قلب نظام التعليم والمدارس رأسا على عقب ، بعد امتحان أجراه بأبى زعبل للأساتذة والطلبة معا ، وكانت نتيجته سيئة للغاية . لأن الأساتذة — وكان معظمهم من الأزهريين الذين سبق لنا ذكرهم — ظهروا فيه بمظهر الجهلاء النوكى الحمق فأمر باقفال عموم المدارس وطرد الطلبة والأساتذة منها ؛ ماعدا مدرسة واحدة ، أبقاها ودعاها بالمفروزة ، للدلالة على أنهـا المختارة من بين الكل ؛ وأعدّها لتخريج ضباط للبرية والبحرية ومهندسين عسكريين ومدنيين .

غير أنه عاد الى فتح مدرسة الطب وتنظيمها على أسس جديدة تؤهلها لتخريج أطباء الجيش . ولما كان شديد الكراهة للعناصر الأجنبية ، ولا سيما الغربية منها ، وكان لا يرى متى تأتى الساعة التى يمكنه فيها الاستغناء عن غربى متقلد وظيفة فى القطر، وكان، من جهة أخرى، يكره من صميم فؤاده أن يتخلى الشرق عن عقليته وعاداته وأخلاقه، حتى السقيمة منها، فانه ارتأى أن يرسل الى أوروبا، بدلا من الصبيان، الناعمى الأظفار، والأحداث، الذين رغب عمه (ابراهيم) فى ارسالهم اليها، شبانا فى الخامسة والعشرين من عمرهم، على الأقل، أتموا كل دروسهم بمصر، وأن يفضل على هؤلاء أيضا، الشبان الذين يكون قد سبق لهم تدريس فى المدارس العليا الملغاة ، لكى يتقنوا فى ردح يسير العلوم التى يرسلهم لتلقيها ، ويعودوا فيحلون محل الغربيين فى دوائر التعليم والادارة عامة .

قلة ميل (سعيد) الى تعليم أبناء البلاد

وكان (سعيد باشا) خليفته، بالرغم من ميله الكثير الى الغربيين وعقليتهم، قليل الرغبة فى تعليم الفتيان من رعيته؛ حتى انه قال ذات يوم لكونيج بك، مربيه السويسرى الذى أصبح سر يره الخاص، بعد ماتولى العرش، وكان يحضه على اعادة فتح المدارس التى أقفلها عباس، سلفه[1] : "لم نعلم الشعب ؟ لكى يصبح الحكم عليه والتصرف فيه أعسر مما هما عليه؟ دعهم فى جهلهم! فالأمة الجاهلة أسلس قيادا فى يدى حاكمها".

فألغى اذا وزارة المعارف العمومية ، كما ألغى معظم الوزارات ، وألحق إدارة التعليم بدائرته الخاصة، أو بوزارة الحربية .

ولكنه عاد فأظهر اهتماما عظيما بمدرسة الطب دون غيرها : فوضع لها نظاما جديدا، واحتفل بافتتاحها، على هذا النظام، احتفالا شائقا تحت رياسة أدهم باشا

(١) ماالورقى "بمصر" ص ٦٩ حاشية ٢١٢

وزير الداخلية، وبحضور شـيخ الاسلام وعلمـاء الدين والهيئات الرسميه الغربيـة في ١٠ سبتمبر سنة ١٨٥٦

اهتمامه بالمدارس الأجنبية

وأظهر أيضا اهتماما يعتدّ به بالمدارس الأجنبية المؤسسة فى البلاد بمعرفة الارساليات المذهبية . ومما يؤثر عنه أن راهبات الراعى الصالح — وكنّ قائمات، فى مدرستيهما بمصر والاسكندرية، بتربية ستين يتيمة من بنات البلاد، على اختلاف أديانهن، زيادة عن البنات الأخرى ، الدافعات قيمة زهيدة ، أجرة تعليمهن وتربيتهن — وجدن العبء ثقيلا عليهن ؛ فالتجأن اليـه ، ورفعن الى مكارمه عرضا ، طلبن به منحهن إردب برّ ، سـنويا ، عن كل واحدة من تلك اليتيمات ؛ فأجاب طلبهن فى الحال، وجاد عليهن بمـا التمسن . وأن راهبات المحبة بالاسكندرية — وكنّ قد فتحن صيدلية لتوزيع الأدوية مجانا على المرضى ، على اختلاف مذاهبهم وأديانهم ، شأنهن اليوم — وجدن أنهن فى احتياج الى مبلغ خمسة آلاف فرنك ، سـنويا ، ليتمكن من الاستمرار على عملهن البارّ؛ فالتمسنه من مكارم (سعيد)؛ ففاضت عليهن به . ولو التمسن خمسمائة ألف فرنك، لمـا تأخر عنهن .

ووهب (سعيد) أيضا بناية بمصر للارسالية الأميركية فى سنة ١٨٥٥ — وهى سنة قدومها الى الديار المصرية؛ ثم ساعد على توطيد أقدامها فى القطر ونشر لواء معارفها فيه . وجاد، كذلك، على أوّل مدرسة ايطالية حكومية تأسست فى القطر، فى عهده، بمبلغ ألفين وأربعمائة جنيه ، ووهبها ثمانية آلاف ذراع فى نقطة من أحسن جهات الاسكندرية .

وبالتعليم العسكرى

وبما أنه كان مغرما بالجيش والفنون الحربية، لم يكن يسعه أن يهمل التعليم العسكرى في جملة ما أهمله من أنواع التعليم المصرى . لذلك رتب ونظم بكيفية نهائية مدرسة

القلعة الاعدادية فى أغسطس سنة ١٨٥٦ ؛ ووضع ، على رأسها ، الشيخ العالم الفاضل رفاعه بك رافع ، الذى لا يختلف فى جدارته وسعة معارفه اثنان؛واعتمد برنامج سيرها ودروسها المشتمل على١٧ مادة ، أهمها : (١) أن عدد الطلبة مائتان ؛ (٢) أنهم يقبلون فيها من سنّ ١٢ الى سنّ ١٨ ، مشترطا أن يحسنوا القراءة والكتابة ، لكى يتمكنوا من اتباع سير الدروس منذ السنة الأولى ، ويكون لهم الخيار ، فيما بعد بانتخاب المضمار الذى يريدون أن يجروا شوط حياتهم فيه — ولو أن تربيتهم عسكرية محضة — فيدرسون العلوم التى تؤهلهم لأن يكونوا مهندسين أو أطباء أو ضباطا الخ ؛ (٣) أنهم يتعلمون كلهم العربية بأفرعها بلا استثناء ، ويتعلم التركية والفارسية من يرغب منهم ؛ ويتعلم كلهم لغة ، على اختيار كل منهم ، من اللغات الأجنبية الآتية ، وهى : الانجليزية ، والألمانية ، والفرنساوية ؛ كما أنهم يتعلمون الخط ، والحساب ، والهندسة ، والجبر لغاية معادلة الدرجة الثانية ، وحساب المثلثات المستقيمة الخطوط ، والرسم الخطى ، والتصميمات العسكرية ، والجغرافيا العامة ، والتاريخ ، والتمارين ، والحركات الحربية ، وفنّ التحصين — كل ذلك فى ظرف خمس سنوات أو أربع ، حسبما يرى الأساتذة المدرّسون ؛ (٤) أن يعطى كل طالب مائة قرش صاغ شهريا ، زيادة على غذائه وملبسه وسكناه وتعليمه والأدوات التى تلزمه .

وفيما عدا ذلك ؛ فان حالة التعليم ، على العموم ، ساءت فى أيام (سعيد) عما كانت عليه فى أيام (عباس) ، وآلت الى البوار . فبينما كان عدد الطلبه ، المتعلمين على نفقة الحكومة فى أيام (محمد على) الزاهرة ، نيفا وعشرين ألفا ، ونزل عند موت الباشا العظيم الى أحد عشر ألفا ، فانه استمر يتناقص ويقل ، حتى لم يعد فى أواخر حكم

(سعيد) ، إلا بضع مئات ، وتضاءلت ميزانية التعليم حتى انحطت فى ســنة ١٨٦٢ الى ستة آلاف جنيه فقط سنويا !

ميدان العمل أمام (اسماعيل)

لحق والحالة هذه ليعقوب أرتين باشا أن يقول : "أنه يمكن اعتبار المدة ما بين سنة ١٨٤٨ وســنة ١٨٦٣ ، فيما يختص بالتعليم العام والمعارف العمومية ، كأنهـا معدومة"[1] ، وحق لمـالك كون أن يقول : "ان ميدان العمل فى هذه الوجهة ، كان مفتوحا وخاليا على سعته ، أمام (اسماعيل باشا) عند ما تبوأ عرش أبيه وجده"[2] .

فدأب يعمل فيــه ، ويعمل ، لا لمجرد إنشاء جيش قوى يركن اليه فى الملمات ، بل لمصلحة الأهالى وترقية مســتوى البلاد العقلى ، حتى حركت همته الشماء الهمم ، وحق للتاريخ أن يدعو عهده "عهد إحياء العلوم والمعارف بمصر" . فبينما الليل مخيم دامس ، اذا بنور سطع وبدد غياهب الجهل .

تقسيم حركة التعليم فى أيامه

وتنقسم حركة التعليم فى عهده الى خمسة أقسام : (الأول) ما كان منها فى المدارس التى أنشأتها الحكومة ، وقامت بالانفاق عليها ؛ (الثانى) ما كانــ منها فى مدارس المساجد والأوقاف والكتاتيب القــديمة ؛ (الثالث) ما كان منها فى مدارس أفراد من الهيئة الاجتماعية الاسلامية ؛ (الرابع) ما كان منها فى مدارس الطوائف الشرقية غير المسلمة ؛ (الخامس) ما كان منها فى مدارس الجاليات الأجنبية .

على أن عناية المليك ، الساهر على الرقى العام ، أشرفت عليها من عل وأظلتها كلها بظل وارف .

---

(١) أنظر : "التعليم العام بمصر" ليعقوب أرتين باشا ص ٩٢

(٢) أنظر : "مصر كما هي" لمـالك كون ص ٢١٠

مدارس الحكومة

١ — المدارس التي أنشأتها الحكومة

لما تبوأ (اسماعيل) سدته لم يكن في القطر من مدارس سوى مدرسة ابتدائية، ومدرسة تجهيزية، والمدرسة الحربية في القلعة، ومدرسة الطب والصيدلة والولادة التي أنشأها كلوت بك — وكلها بالعاصمة — ومدرسة بحرية بالاسكندرية؛ وكانت جميعها في حالة سيئة من حيث كيانها ونظامها والتعليم والتربية فيها .

فعهد (اسماعيل) بأمر إصلاحها الى أدهم باشا — وهو ثاني من تولى وزارة المعارف بالقطر المصري في عهد (محمد علي) الكبير، واستمر على دفتها ، بعد وفاة مصطفى بك مختار، أول وزيرها ، عشر سنوات أي من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤٩ — وأقبل ينشئ خلافها بهمته العالية . فتأسست في سنة ١٨٦٤ مدرسة رأس التين ، بجوار السراى الخديوية بالاسكندرية؛ ومدرسة الناصرية بمصر، في الشارع الموصل من عابدين الى مسجد السيدة زينب ، مكان القصرين اللذين كانا للأميرين المملوكين حسن كاشف وقاسم بك ، في أيام الحملة الفرنساوية ، وخصصا بالجمعية العلمية المعروفة باسم "الأنستيتوت" حيث كان يجتمع بونابرت وكليبر وفوربي ومونج والتسعون عالما الآخرون ، الذين رافقوا تلك الحملة ، وأنشأوا مجموعة الكتب العلمية الخصيصة بمصر، التي كانت من أكبر أسباب إعادة الحياة اليها .

وظهرت المدرستان المذكورتان بمظهر جديد لم يعهده معهد علمي مطلقا من المعاهد السابقة وتجلتا — الأولى تحت إدارة ناظرها أحمد بك فتحي، والثانية تحت ادارة ناظرها برعي افندي — عنوان النظافة التامة والنظام الكامل . وعلمت فيهما العربيـة ، والفرنساوية ، والانجليزية ، والألمـانية ، والجغرافيا ، والرسم الخطي ،

والحساب العادى، والحساب العالى، والقرآن لغاية الفرقة الرابعة، والتركية بدله من الفرقة الرابعة فما فوق .

وانتظم الطلبة فى سلكيهما، قسمين : داخلية وخارجية . على أنهم كانوا يتغذون جميعا فى غرفتى طعام عظيمتين،عدا أبناء البيكوات والباشاوات فى مدرسة الناصرية فانهم كانوا يأكلون على حدة .

وفى سنة ١٨٦٥ تأسست بينها، فى سراى (عباس الأول)، مدرسة عظيمة حوت ثلاثمائة طالب يعلمهم أحد عشر أستاذا ؛ ومدرسة أخرى ببنى سويف ؛ وغيرها بالمنيا ؛ وسادسة بأسيوط . وحوت كلها نيفا وستمائة وواحد وثلاثين طالبا، منهم ٥٠٢ داخلية .

وبسبب الاتساع الرائع ، الذى اتخذته الصناعة المصرية على أثر ارتفاع الأسعار القطنية الناجم عن الحرب الأهلية الأميريكية ، قرر (اسماعيل) فى سنة ١٨٦٥ عينها إنشاء مدرسة للفنون والصنائع . فوضع نوبار باشا نظامها بمساعدة فنى فرنساوى ، يقال له المسيو مونييه : ولكن الكوليرا أوقف نموها وحال دون انتظامها . ثم شغلت الأفكار عنها بالمشاغل السياسية التى أفعمت بها سنة ١٨٦٦ بيد أنه ما وافت السنة التالية إلا وعاد شريف باشا — وكان ناظرا للمعارف — الى موضوعها، ووفاه حقه .

ففتحت المدرسة أبوابها فى سنة ١٨٦٧ تحت إدارة فرنساوى خبير يقال له المسيو الواجى جون ؛ ودرس فيها أحد عشر أستاذا وعريفا ؛ وجعلت مدّة التعليم فيها ثلاث سنوات ، أوّلا، ثم خمسا . وشمل البرنامج : الرياضة ، والكيمياء، والرسم، والتوبوغرافيا، والفرنساوى، والانجليزى، والهندسة، وكل صنعة وحرفة .

ولما كانت الألفاظ الفرنجية الاصطلاحية، الخاصة بالفنون والصنائع، غيرمتداولة على الألسن إلا قليلا، ولا يعرف إلا القليلون جدا مقابلاتها العربية، ألف المدير، الواجى جون المذكور، قاموسا فرنساويا انجليزيا عربيا لها، يجدر بمكتبة كل ذى فنّ وصناعة الازديان به .

وفى سنة ١٨٧٦ أنشئت ثلاث مدارس صناعية غيرها، ليحوّل اليها التلامذة البلداء فى المدارس الابتدائية، بدلا من تحويلهم الى المدارس الحربية، فيتعلمون فيها، مدّة خمس سنوات، صنائع يتعيشون منها فى مستقبل حياتهم . وكانت تباع المصنوعات، التى يصنعونها فى مدّة دراستهم، ويحفظ ثمنها على ذمتهم، ثم يشترى بها أدوات صناعية، وآلات لكل منهم تصرف اليه حين مغادرته المدرسة، ليدخل ميدان الحياة وهو متسلح بها .

وأنشئت فى هـذه المدّة عينها، فى العباسية، مدرسة أوّلية، ومدرسة إعدادية، خلاف جملة مدارس عسكرية وحربية سيأتى الكلام عليها فى غير هـذا المكان . وتلا ذلك انشاء مدرسة هندسية ملكية كبرى، عرفت باسم "المدرسة البوليتكنيك" وأحضرت اليها الأساتذة من فرنسا ومن ضمنهم المسيو چليون دانجلار، صاحب الرسالات الممتعة عن مصر ما بين سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٥ وعهد بمساعدتهم الى أساتذة مصريين، من الذين تعلموا بفرنسا على نفقة الحكومة .

وكانت المجانية أساس التعليم، فى هذه المدارس كافة، وتشمل الكسوة والطعام أيضا .

غير أن هذا جميعه لم يكن سوى باكورة العمل . فسرعان ما أدرك الخديوى أن إنشاء بضع مدارس، مستقلة الواحدة عن الأخرى، قليلا أو كثيرا، ومشتغلة كل

منها على حدة، بدون ارتباط بغيرها ، وببرنامج خصيص بها، لايؤدّى الى مايرمى اليه من تعميم التعليم ونشره بين أفراد أمته. فكلف بلجنة تحت ادارة على باشا مبارك ناظر المعارف والأشغال العمومية، منذ ١٥ أبريل سنة ١٨٦٨ بوضع قانون أساسى للتعليم العام، تكون المدارس، بموجبه، كلا منظما ذا أجزاء مندمج بعضها فى بعض .

لائحة ١٠ رجب سنة ١٢٨٤

فاشتغلت تلك اللجنة بهمة وعزيمة صادقة، وأخرجت ، الى حيز الوجود، اللائحة المعروفة باسم "لائحة ١٠ رجب سنة ١٢٨٤" وهى لائحة ذات أربعين بندا مبنية على مبدأين أساسيين، هما : تضامن جميع المدارس فى نظامها وتعليمها، ومساواة المعاهد التى من درجة واحدة مساواة تامة فى جميع الأمور .

فقسمت المدارس الى ثلاثة أقسـام : ابتدائية — وهى الكتاتيب ومدارس المديريات — وثانوية، وعالية، خلاف المدارس الخاصة .

أما الكتاتيب — وقد كانت نيفا وخمسة آلاف، وبقيت لسنة ١٨٧٤ مستقلة عن الحكومة، بطلابها الزائد عددهم على المـائة والعشرين ألفا ، وفقهائها الذين كان معظمهم من العميان — فان اللائحة لم تدخل، على المنتشرة منها فى القرى، تعديلات محسوسة، غير إلزامها بتعليم الحساب . ولكنها شدّدت على ذات المركز المهم منها ، برفع مستوى التلامذة العقلى، لكى تؤهلهم للدخول فى مدارس أعلى منها درجة، كما أنها شدّدت عليها بالصيرورة الى مدارس ابتدائية حقيقية، وذلك بما وضعت من تعليمات وارشادات للفقهاء فيها ، وبمـا قررته لها من كتب ، وأدوات مدرسية، وإدخال تعليم لغة أجنبية ومبادئ الجغرافيا والتاريخ على برنامجها .

وأما مدارس المديريات — وهى مدارس ابتدائية حقة — فان اللائحة المذكورة قررت تعميم إنشائها فى بنادر المديريات كافة، على نظام مثيلاتها فى أوروبا، وجعلت

برنامج التعليم فيها كالآتى : القرآن ، العربى ، الفرنساوى أو الانجليزى ، الحساب ، التاريخ ، الهندسة ، الرسم ؛ وجعلت الأصل فيه المجانية المطلقة ، سواء فى ذلك الطلبة الداخلية والطلبة الخارجية .

وأما المدارس الثانوية ، فتقرر أن تكون سبعا : ثلاثا فى مديريات الوجه البحرى ، وأربعا فى مديريات الوجه القبلى ، وأن تكون المجانية المطلقة الأصل فى التعليم فيها أيضا .

وأما المدارس العالية ، فجعلت تسعا : ثمان منها فى مصر ، وواحدة بالاسكندرية . وكانت أهمها كلها مدرسة البوليتكنيك ومدرسة الطب .

أما البوليتكنيك — وكان يقال لها أيضا مدرسة المهندسخانة — فقد أنشئت أولا فى العباسية ، ثم نقلت الى درب الجماميز ، فى سراى الأمير مصطفى فاضل ، أخى الخديو ، حيث كان مقر وزارة المعارف ؛ وكان تلامذتها الستون كلهم داخلية ، ويتعلمون ، فى ست سنوات : الرياضة العليا ، والكيميا ، والطبيعة ، والجيولوجيا ، والميكانيكية ، والعربى ، والفرنساوى أو الانجليزى ، والجغرافيا ، والتاريخ ، والرسم . وكان النابغون فى الرسم كثيرين . ولا غرابة : فمصرى اليوم انما هو حفيد مصرى العهد الفرعونى .

ولما كانت تلك السراى واسعة جدا ، فقد نقلت اليها مدرسة الادارة ، وعدد طلبتها خمسون ، ومدرسة المحاسبة والمساحة ، ومدرسة اللغات ، والمدرسة التجهيزية وطلبتها خمسمائة وخمسون ، معظمهم خارجية .

ووجد ، مع ذلك ، متسع لمسرح فسيح ، كانت تقام فيه الامتحانات العامة السنوية العلنية ؛ ولمكتبة نفيسة ، أنشأها فى سنة ١٨٧١ على باشا مبارك ، ورتبها

فى ست حجر ، وكانت فيها طائفة من كتب مكتوبة بخط اليـد فى لغات متعددة لا سيما العربية ، وأهمها نسخ قرآنية وجدت على قبور مؤسسى المساجد من سلاطين مصر السالفين ، وكانت ذات أهميـة تاريخية عظيمة ، لأن الواحدة منها كتبت ووضعت على قبر مؤسس المسجد فى بحر السنة التالية لموته ؛ فكانت تدل على تطور الخط العربى ، على ممر الأيام ؛ وتساعد على تحقيق عصر بناء تلك المساجد ، والتثبت من مواقيت التاريخ العربى .

وأنشئ ، فى تلك السراى ، أيضا فى ١٢ يوليو سنة ١٨٧١ معمل طبيعيات ، تام الأدوات ، يضاهى أكبر المعامل الأوروبية التى من نوعه .

وانمـا ذكرنا المعمل والمكتبة والمسرح ، عند كلامنا على مدرسة البوليتكنيك ، لاقترانها بها فى فكر عموم مصريى ذلك العهد ، بسبب وجودها معا فى محل واحد .

وأما مدرسة الطب — وقد قلنا كيف تأسست وألغيت ثم أعيدت الى الوجود — فلم يكن لهـا من مثيـلة فى الشرق كله ؛ وكانت تنقسم الى قسمين : قسم الطب والجراحة ، وقسم الصيدلة . ومدة التدريس فى كل منهما خمس سنوات : منها سنتان لاعادة العلوم الأدبية ، المعلمة فى المدارس الثانوية واتمامها ؛ والثلاث السنوات الباقية ، للطب والصيدلة . وكان عدد طلبتها ، فى سنة ١٨٧٦ مائة وخمسة وتسعين طالبا ، كلهم داخلية ماعدا عشرين . وبما أن تعليم التلامذة الداخلية ، وطعامهم ، ولبسهم ، ومقامهم ، كتعليم الخارجية ، كان مجانا ، فان تخريج الطبيب الواحد كان يكلف الحكومة ثلاثة عشر ألف فرنك ، وتخريج الصيدلى الواحد أربعة عشر ألف وخمسمائة فرنك ؛ ولذا فان الداخلية كانوا يلزمون بالاستخدام فى الحكومة ، بعد نيلهم دبلوم الطب أو الصيدلة ، وأما الخارجية فكانوا أحرارا .

وكان معظم الأساتذة ، فى القسمين ، من المصريين الذين تعلموا بأوروبا ؛ فلم تكن مرتباتهم ، والحالة هذه ، ضخمة كما لو كانوا يحضرون ، خصيصا ، من أوروبا .

وكان ، فى المدرسة ، مستشفى مدنى وعسكرى على أحسن شكل ؛ ومعمل كيماوى خاص بقسم الصيدلة تحت ادارة جستنيل بك ، ليس له مثيل ؛ وبستان نباتى ؛ ومكتبة شاملة ؛ ومجموعات تجهيزات تشريحية ؛ ومجموعات تاريخ طبيعى ؛ وكلها مختارة اختيارا حكيما .

ثم استدعى (اسماعيل) من سويسرا أستاذا خصيصا فى للتعليم وحركته ، يقال له المسيو دور ؛ وبعد أن أنعم عليه برتبة البكوية ، عينه مفتشا عاما للمعارف ، وكلفه بتنظيمها ، وتوسيع نطاقها على النمط الفرنجى ؛ ورتب مجلسا أعلى للإشراف على شؤون المدارس ؛ وخص وزارة المعارف بميزانية سنوية ، تراوحت بين سبعين وثمانين ألف جنيه . ولما اضطره ، فيما بعد ، انفاقه على المنافع العمومية الأخرى ، والشؤون السياسية المختلفة ، الى الاقتصاد من ذلك المبلغ قليلا ، وهب تلك الميزانية ايراد تفتيش الوادى — بعد أن استرده من شركة قنال السويس ، مقابل مبلغ عشرة ملايين من الفرنكات — وكان مجموع ذلك الايراد ستمائة ألف فرنك سنويا . على أن مصروفات ادارة التفتيش كانت تستغرق جزءا كبيرا من هذا المبلغ ؛ فأخذها (اسماعيل) على عاتقه الشخصى ، وقرر ستمائة ألف فرنك سنويا للمعارف بكيفية ثابتة .

فقام دور بك بمهمته ، بعزم صادق وهمة عالية ؛ وبعد أن درس موضوعها درسا عميقا ، وأجرى بعض تعديلات فى المدارس الموجودة — كتحويله مدرسة الادارة الى مدرسة حقوق ، (شرع ناظرها المسيو ڤيدال يعلم القانون الرومانى والقانون الفرنساوى فيها ، ويقارن بينهما وبين باقى الشرائع ، توطئة وتمهيدا لتخريج رجال

حقوقيين تكون فيهم الكفاءة للجلوس على منصات القضاء المختلط الذى كانت المخابرات دائرة فى أمر انشائه مع الدول صاحبات الامتيازات) ؛ وبجعله مدرسة اللغات معهدا لتخريج مترجمين ومنشئين، يشتغلون فى الادارات، أو فى إخراج مايلزم من الكتب للمعاهد العلميــة ؛ وكاضافة قسم طب بيطرى الى مدرسة الطب انتظم فى سلكه خمسون طالبا ؛ وانشاء قسم فلكى فى سراى الأمير مصطفى فاضل السابق ذكرها — ووضع، للمدارس عامة، المناهج الوافية، الكافلة بلوغ الأمانى ونيل المنى، فيما لو نفذت برمتها .

ولكن تنفيذها التام كان متعسرا ؛ وجل مجهودات الخديو ووزراء معارف أمته ومساعديه كان ضائعا فى مجموعه لسببين : (الأول) قلة المـال، بالرغم من تعاقب النفحات الخديوية ؛ و(الثانى) قلة الرجال، بالرغم من استحضار الأساتذة من أوروبا، وحف ارسالية الطلبة المصريين فيها بكل صنوف العناية .

أما قلة المـال، فلأن الحركة التمدينية التى قام بهـا (اسماعيل)، تناولت كل مظاهر الحياة القومية، والحياة الاجتماعية، ومكنوناتهما ؛ واستنفدت معظم ايرادات البلاد وإيراداته الشخصية، ومالم تستنفده تلك الحركة، ابتلعته المساعى الى الاستقلال والى احلال الدولة المصرية من مصاف الدول العظمى فى المحل اللائق بماضيها الفرعونى وحاضرها العلوى، كما سنرى فى البابين التاليين : فلم يعد فى حيز الامكان الانفاق على التعليم، أكثر ممـا كان ينفق عليه، بالرغم من شدّة الرغبة فى توسيع دائرة الإنفاق .

على أنه لا يجب أن يستنتج من ذلك فكرة تحط من قدر المجهود المبذول فى هذا السبيل : فانه بينما كانت ميزانية التعليم بمصر تتراوح بين السبعين والثمانين ألف جنيه

سنويا ، ولا تقل عن الستين ألفا حتى في أسوأ سني العسر المالي — وذلك غير المنفق على المدارس الحربية والبحرية التابعة لميزانيتي وزارتي الحربية والبحرية ، وغير ما كانت تنفقه ادارة الأوقاف على عموم مدارس المساجد والكتاتيب — لم تكن ميزانيته في تركيا تزيد أبدا على الخمسين ألفا حتى في أجود سني الرخاء — وذلك بالرغم من أن سكان تركيا كانوا سبعة أضعاف سكان مصر ؛ وبالرغم من أنه لم تقم في تركيا حركة تمدينية البتة كالحركة التي أثارها (اسماعيل) بمصر ؛ ولا ألزمها مركزها السياسي بنفقات في غير أبواب الادارة الداخلية ، كما ألزم مركز مصر السياسي الحكومة المصرية بها .

مضار مبدأ المجانية المطلقة

على أن مبدأ المجانية المطلقة في المدارس المصرية — وقد كان مبدأ معدوما كلية في تركيا — هو الذي كان يجعل المبلغ المخصص لميزانية التعليم غير واف بالمراد ولا مساعدا على القيام بالمقصود . وذلك لأن مصاريف طعام التلامذة وكسوتهم ومسكنهم ، ناهيك بما كان يتقاضاه بعضهم من المرتبات الشهرية ، على زهادتها ، كانت تبتلع ثلاثة أرباع الميزانية ، ولم تكن مرتبات المعلمين تستنفد أكثر من الربع الباقي ؛ وكانت ، لهذا السبب ، زهيدة حتما ، وغير مشجعة على العمل . فمرتبات معلمي المدارس الثانوية ، مثلا ، كانت تتراوح بين مائتي قرش وسبعمائة وخمسين قرشا شهريا !

ونجم عن جعل المجانية أساسا للتعليم ضرران عظيمان : (الأول) اضطرار الحكومة ، مع تقدم الأيام وتغير عقلية الأمة فيما يختص بارسال أولادها الى المدارس ، الى حصر عدد التلامذة ، الممكن قبولهم في المدارس الأميرية ، ضمن دائرة محدّدة ؛ وحرمان الكثيرين من الراغبين في التعلم من ثمرات العلم الشهية . لأنه ، لما كانت نفقات

التلميذ الواحد يكلف الحكومة ستة وعشرين جنيها سنويا، بين تعليم وأدوات تعليم ولبس وأكل ونوم، لم يعـد فى الاستطاعة اجابة طلبات جميع الراغبين فى الالتحاق بالمدارس بل ولا جلها؛ وبات من المحتم الاقتصار على محلات معدودة فى كل مدرسة بالرغم من أن الدفعة القوية التى صدرت عن (اسماعيل) للشؤون العلمية، أدت، فى ظرف عشر سنوات، الى انشاء المدارس الأوّلية على النظام الأوروبى فى المديريات، والى تشجيع التعليم الابتدائى فى الكتاتيب ومدارس المساجد وغيرها، مما سيأتى بيانه .

والى مثل هــذه النتيجة، وهى الاقتصار على محلات معدودة فى المدارس وحرمان الكثيرين من الراغبين فى التعلم من ثمرة العـلم الشهية، وصلت حكومتنا اليوم، بسبب مغالاتها فى الانفاق على تشييد معاهد التعليم، وافراطها فى المرتبات الضخمة الممنوحة للاساتذة الأجانب .

والضرر الثانى فقدان الطلبة حرية اختيار المدرسة الثانوية أو العليا، التى يميلون اليها ميلا طبيعيا، بعد فراغهم من تلقى دروسهم الابتدائية . لأن الحكومة، المتولية الانفاق عليهم، كانت ترى نفسها أحق منهم بذلك الاختيار : فتتصرف فيهم كما تشاء، تصرفا كثيرا ما كان غير الحكمة رائده، لأن الصدف والظروف تجعله فى يد وزير ربما تعوزه الحكمة .

مثال ذلك ما حدث حينما خلف قاسم باشا فى ديسمبر سنة ١٨٧٢ شاهين باشا على دست وزارة الحربية، فانه رأى فى ١١ فبراير من الســنة التالية أن يعزز هيئة الضبــاط، ويضاعف عدد تلامذة المدارس العسكرية؛ فطلب الى بهجت باشا وزير المعارف أن يسمح له بأن يختار من مدارس الحكومة المدنية، الشبان الذين يحتاج اليهم؛ ولم يسع بهجت باشا إلا موافقته، لئلا يرمى بأنه يريد إضعاف قوة مصر

المدافعة عنها . فاختار قاسم باشا ١٤٤ طالبا من التحضيرية ، و٦٥ من التجهيزية، و٩٦ من المهندسخانة ، بحيث لم يعد في الفرقة الأولى منها سوى تلميذين من الثلاثين الذين كانوا فيها ..

ولولا تداخل بعض العقلاء ، وإلفاتهم نظر الخديو الى ذلك الخلل — فتلافاه (اسماعيل) — لنفذ قاسم باشا مرامه وأحل الخراب بجملة بالمعاهد العلمية[1] .

ومثال ذلك أيضا ، ما كان يتبع ، عادة ، في أمر الأذكياء والبلداء من طلبة المدارس الأولية : فانهم كانوا يرسلون الأذكياء الى المدارس المدنية العالية ، ويرسلون البلداء الى المدارس الحربية . فيتخرج الأذكياء من مدارسهم المدنية ، وأعلى مرتب شهرى يمكن أحدهم الطمع فيها ، عشرة جنيهات مصرية ؛ بينما البلداء يتخرجون من المدارس العسكرية ، ضباطا ؛ أقل مرتب شهرى ، يربط للواحد منهم ، أعلى من أقصى مرتب يطمع فيه الذكى الملكى ؛ فتثبط بذلك همة كل ذكى ، ويصبح مرتاحا الى التظاهر بالبلادة والغباوة ، حرصا على سعادته المستقبلة ، وتمثلا بقول ابن الراوندى :

رزق التيوس يجيئها بسهولة * وذوو الفصاحة رزقهم مسجون
ان كان حرمانى لأجل فصاحتى * فامنن علىّ من التيوس أكون

ومثال ذلك ، أخيرا ، ما كان يعمل سنويا ، في الحاق الطلبة بهذه المدرسة العالية أو تلك ؛ فانهم كانوا يجمعون المتخرجين من المدارس التجهيزية ويقسمونهم الى عدة مجاميع ، يوزعونها بطريقة الاقتراع ، على مدرسة الطب ، والمدارس المجتمعة في سراى الأمير مصطفى فاضل ؛ ثم يعودون فيدخلون مدرسة الطب ، بطريق الاقتراع أيضا ،

(١) أنظر : "التعليم بمصر" لدور بك ص ٣٠٤

ثلاثة أرباع المجموع الذى يكون قد أصابها ، ويدخلون الربع الباقى فى مدرســة الصيدلة ، ثم يعملون العملية عينها فيما يختص بمدرسة المهندسخانة ، ومدرسة الحقوق ، ومدرسة اللغات ، وهلم جرا ، بدون مبالاة بما ينجم عن ذلك من إجحاف بميول التلامذة ، وقهر للكفاءات على الانتشار فى ميادين غير التى خلقت من أجلها .

ودام مبدأ الاقتراع هذا بمضاره معمولا به حتى سنة ١٨٧٦ ، إذ ألغاه رياض باشا وزير المعارف فى ذلك العام ، وصاحب الأيادى البيضاء على التعليم الابتدائى ، بمـا بذله من مجهودات فى سبيل تحسين حال الكتاتيب ، وترقية معلومات الفقهاء .

وهكذا كانت المجانية — التى كثيرا ما حبذها فى الأيام السالفة قصيرو النظر من الأميين وغيرهم ، وما زال يحبذها بعض الكتاب الاجتماعيين لغاية أيامنا هذه — أعظم مانع لانتشار المعارف والتعليم بمصر فى ذلك العصر !

ونجم عنها زيادة على ما ذكر ، تغلب النظام العسكرى على معظم المدارس . ولا نستطيع أن نجزم أ كان تغلبه هذا خيرا أم شرا عليها ، لأسباب لا تخفى على القارئ اللبيب : فان البلاد كانت فى حاجة الى روح الشدّة فى حفظ النظام ، بقدر ما كانت فى حاجة الى انبثاث روح الحرية والاستقلال فيها . ففقدانها الروح الأوّل كان من شأنه أن يحرمها فائدة التعليم ؛ وفقدانها الروح الثانى كان من شأنه أن يديم استكانتها الى الذل الموروث عن القرون السالفة . وبمـا انا لسنا من مذهب القائل بتفضيل الجهل ، مع الاستقلال ، على العلم ، مع عدمه ، لأننا على ثقة تامة من أن الجهل جار ، حتما ، فى نهاية الأمر ، الى الاستعباد والذل ، والعلم مفض ، حتما ، فى نهاية الأمر أيضا ، الى الاستقلال والعز ، إلا اذا اعترض خور فى الأخلاق سبيله ؛ فانا نتردّد فى إبداء حكم بات فى الشأن الذى نحن فى صدده .

وأما قلة الرجال فلسببين :

(الأول) أن الفترة المشؤومة ما بين سنة ١٨٤٨ وسنة ١٨٦٣ أنقصت كثيرا عدد المصريين أولى الكفاءة لمباشرة شؤون التعليم ، وأضاعت ممن تبقوا ، الثقة فى أنفسهم والاعتماد عليها . فنجم عن ذلك أن وزارة المعارف كانت فى اضطرار دائم الى استدعاء نظار المدارس للتعاون بهم على الأعمال الادارية والفنية فتعطلهم عن أشغالهم ؛ وان نظار المدارس باتوا يستشيرون الوزارة فى جميع أمورهم حتى التافهة منها — فتتعرقل حركة إدارتهم — ونتيجة الأمرين اختلال النظام فى طرق التعليم وفى نفاذها .

و (الثانى) هو أن ازدياد عدد الطلبة ، لا سيما الداخلية ، ازديادا مطردا فى السنوات الأولى من حكم (اسماعيل) أدى حتما الى ازدياد الشعور بالحاجة الى معلمين ، والى وجود عدم الكفاية منهم . فان الأهالى ، بعد أن كانوا فى أيام (محمد على) وخلفائه الأولين ، يمانعون فى تعليم أولادهم ممانعتهم فى تجنيدهم — لارتباط الأمرين معا فى ذلك العهد — فيضطرون (محمد على) الى استعمال القوة والتعسف فى أخذهم منهم وارسالهم ، قسرا ، الى المدارس التى أنشأها ، ما لبثوا أن رأوا الفوائد الجمة العائدة على المتعلمين من أبنائهم ، ورأوا ولد هذا الفلاح الحقير ، وابن ذلك الصانع الوضيع يبلغان ، بفضل العلم الذى تلقياه ، أعلى مراتب التوظف ، ويتحليان برتبة البيكوية بل برتبة الباشوية الرفيعتين ؛ ثم رأوا أن التعليم ليس مجانيا فقط ، بل مكافأ عليه ، ومحوطا بجميع صنوف العناية والهناء ، أقبلوا بكل انشراح ، يتزاحمون على أبواب المدارس ، كل يلتمس لابنه فيها محلا ، ويرجو له نصيبا فى المستقبل ، كنصيب الذين أسعدهم الحظ من أولاد أقرانه ، بل من أولاد الأحط منه قدرا .

فأخذت الحكومة منهم، فى الأول، ما كان فى استطاعتها أخذه، ولكنها مالبثت أن رأت نفسها أمام المعضلتين، اللتين ذكرناهما : معضلة المـال ومعضلة الرجال، إلا واضطرت الى الوقوف عند حدّ معلوم، والبحث عن طرق لحلهما .

أما معضلة المـال ، فان الوزير الحكيم على مبارك باشا رأى أن خير حل لها هو السير على الخطة المتبعة ، إذ ذاك، فى المدارس الأوروبية ؛ أى إبطال مبدأ المجانية البحتة ، وتكليف الأهالى بالانفاق على تعليم أولادهم ، ولو إنفاقا يسيرا فى بادئ الأمر . فأنشأ مدرستى ماريستان قلاوون والقربية ، وفرض فيهما دفع مصاريف شهرية على الراغبين من الأهالى فى الحاق أولادهم بهما . ولمـا كانت تلك المصاريف زهيدة جدّا ، على كفايتها للانفاق على الأساتذة القائمين بشؤون التدريس فى كلتا المدرستين ، أقبل التلامذة عليهما إقبالا عظيما ، وبلغ عددهم فيهما ، فى مدّة قصيرة مائتين وخمسين طالبا فبانتا مثالين لجميع المدارس الابتدائية التى أنشئت بعدهما .

وأما معضلة الرجال ، فان دوربك رأى أن حلها لايكون إلا بانشاء المعاهد لتخريج مدرّسين للمدارس الابتدائية والمدارس الثانوية . فأنشأ مدرسة دار العلوم ، ثم أنشئت بعدها المدرسة المدعوّة بالنورمال : (الأولى) لتخريج أساتذة يقومون بتدريس كل ما كانت اللغة العربيـــة أساسا لتعليمه ؛ و(الثانية) لتعلية مستوى التعليم فى المدارس الابتدائية ، وتخريج أساتذة يقومون ، على الأخص ، بتدريس اللغات الأجنبية ، والرياضيات والعلوم الأخرى .

ولكنه ، لمـا كان لابد من الالتجاء الى الأزهر ، لأخذ الطلبة المتقدّمين فيه الى مدرسة دار العلوم ، وتخريجهم فيها مدّة سنتين ، ليرسلوا بعدها الى مدارس الريف ،

ليدرّسوا فيها ، كان على الأساتذة ، المتخرجين من هذه المدرسة ، شئ من المسحة الأزهرية ، جعلهم لايرون قاعدة للتعليم خيرا من التى شبوا عليها فى ذلك المعهد الدينى العظيم .

ولم يدرك دو ربك تمام الغرض الذى رمى اليه من انشاء دار العلوم ، وهو تخريج أساتذة متشبعين بمبادئ التدريس على النمط الأوروبى ، وميالين الى العمل بقواعد البيداجوجيا الحديثة . ولكن البلاد نالت ، من انشائها ، فائدة أعظم من التى رجاها ذلك الأستاذ السويسرى ، لأنها ، لما رأت إقبال المتعممين على تفن علوم كان سواد الأمة الأعظم يعتقدها من بدع الشيطان ، لاعتقاده إياها من غرس عالم غير إسلامى ، من غرس عالم مافتئ العالم الاسلامى يظن السوء فى نياته نحو الاسلام — وهو الاعتقاد الذى أدى بالأزهر الى مقاومة (محمد على) مقاومة شديدة ، بالرغم من كونها خفية وصماء ، حينما أقبل يأخذ أولاد الفلاحين المصريين ، ويزجهم فى مدارسه ، أو يرسلهم الى مدارس بلاد الكفار (الفرنج) ، مع أنه لم يقاومه مطلقا ، لما كان مقتصرا فى بادئ أمره ، على تعليم مماليكه وغيرهم من أولاد الشرقيين الأجانب عن مصر — ورأت أولئك المتعممين يحبذون مايتلقونه من تلك العلوم ، ويعظمون من شأنها ، ويبالغون فى فوائدها ، أخذت تتحول عن اعتقادها أنها علوم من بدع الشيطان ، وأخذت الرغبة فى تحصيلها تنتشر فى المجموع ، رويدا رويدا ، وتعم جميع الطبقات . ومن المعلوم أن رقى البلاد برمته ، ماديا كان أو أدبيا ، مربوط ، فى نهاية الأمر ، بتشبع الأمة بمبادئ العلوم الوضعية ، وعملها على اقتباسها ، واقتباسها إياها ، فى الواقع .

ثم أنشئت معاهد ، خلاف مدرستى دار العلوم والنورمال ، لتثقيف أساتذة للمدارس الابتدائية ، غير من ذكروا ، ممن كانوا يرغبون فى تحسين معارفهم ، وترقية درجة

معلوماتهم العامة . وجعل التعليم فيها ليس مجانيا، فقط، بل ربط جنيه لكل طالب حتى يتبين نجاحه، أو تظهر خيبته .

على أنه لا قلة المال ولا قلة الرجال حالتا دون قيام (اسماعيل) بعمل تعليمى لم يسبقه اليه أحد فى الشرق، وكان من أنصع الأدلة على حسن نوايا ذلك الأمير، و برها برعاياه ذلك العمل هو إنشاؤه فى سنتى ١٨٧٥ و ١٨٧٧ مدرستين للعميان على الطريقة الغربية المعروفة . وهما مدرستان كان القطر المصرى ولا يزال فى أشد الاحتياج اليهما والى مثيلاتهما، لكثرة عدد العميان فيه، وكثرة فتك الرمد الصديدى بعيون سكانه !

وليس أوقع فى النفوس من الوصــف الذى يصف به دور بك فى كتابه المعنون "التعليم فى مصر" الحجرة المخصصة فى الأزهر الشريف لتعلم أولئك البؤساء ، وقيام معلميهم بأمر تعليمهم بطول أناة وحسن صبر يستمطران المدامع من الأعين[1] !

على أن التعليم فيها، إنما كان بتحميل الذاكرة أعباء الحفظ، لا بتعليم اليد القراءة والكتابة لمسا، بخلاف المدرستين اللتين أنشأهما (اسماعيل)، فانهما كانتا تستخدمان الكتب ذات الأحرف البارزة، الخصيصة بالعميان، لتعليمهم القراءة، والكتابة ، والحساب، باللمس، فوق تعليمهم صناعة الحصر، والخراطة، والكراسى، وغيرها . وما لبثتا أن جمعتا عددا عديدا من أولئك البؤساء ، الذين كانوا لا يفترون لحظة عن الابتهال الى الله أن يحف من أحسن اليهم صنعا بجميع صنوف عطاياه ونعمه، وابقاء حياته وملكه .

وتناول الاصلاح المدرسى ذات المعاهد الدينية، لا سيما الكبرى منها، كالأزهر بمصر والجامع الأحمدى بطنطا، والدسوقى بدسوق، وجامع ابراهيم باشا بالاسكندرية .

(١) أنظر : "التعليم العام بمصر" لدور بك ص ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥

فألزم الشيوخ المتخرجون فيها بتأدية امتحانات، لنيل اجازة التعليم، واعتراف الحكومة بهم أنهم معلمون .

وكان عدد المجاورين بالأزهر في سنة ١٨٧٦ أحد عشر ألف طالب وخمسة وتسعين؛ وعدد المجاورين في الجامع الأحمدى ثلاثة آلاف وثمانمائة وسبعة وعشرين؛ وعدد المجاورين في المسجد الدسوقى مثلهم تقريبا . وأما عدد طالبي العلم في جامع الشيخ ابراهيم باشا، فلم يكن سوى أربعمائة وثلاثة عشر .

مدارس الأوقاف

٢ — مدارس المساجد والأوقاف والكتاتيب القديمة التابعة للأوقاف

بما أن ادارة هذه المدارس والكتاتيب، طوال مدّة حكم (اسماعيل)، تقريبا، بقيت مسندة الى أيدى وزراء المعارف، فان حظ حركة التعليم في المعاهد التابعة لها، والمتولية هي الانفاق عليها، كان كحظ مدارس الحكومة وكتاتيبها . وأدخلت عليها النظامات والتحسينات التي أدخلت على هذه فلا داعى لزيادة التكلم عنها .

المدارس الفردية

٣ — المدارس التي أسسها أفراد من الهيئة الاجتماعية الاسلامية

ان أهمها ماتجلى في مدرسة راتب باشا بالاسكندرية؛ وفي مدرسة السيوفية للبنات بمصر؛ وفي مدرسة القبة للأولاد .

فراتب باشا، مؤسس رواق الحنفية في الأزهر، أنشأ بالثغر الاسكندرى، مدرسته المجانية المشهورة، وحبس عليها أوقافا، وأجرى أرزاقا تكفل بقاءها الى ماشاء الله . فأمها، حين نشأتها، نيف وستون طالبا؛ ولكن عددهم مافتئ يتزايد حتى جاوز المائة . وقد كانوا يتعلمون فيها، في مبدأ الأمر — أسوة بالمدرسة المؤسسة من الأوقاف في الثغر عينه، والحاوية مائة طالب — القرآن، والعربية، والتركية، والحساب .

ثم تطورت الأيام، فأضيف الى تعليم ذلك الفرنساوية؛ وما لبثت تقلبات الزمان أن ذهبت بالتركية أدراج الرياح؛ ثم ذهبت بالفرنساوية أيضا، وأحلت الانجليزية محلهما معا .

أول مدرسة سرية للبنات

أما مدرسة السيوفية للبنات، فقد كانت الأولى من نوعها فى العالم الاسلامى . أنشأتها الأميرة تشسما آفت خانم أفنـدى زوجة (اسماعيل) الثالثة، بايعاز وتشجيع فعلىّ من بعلها الجليل، على نفقتها الخاصـة، وبشجاعة أدبيـة نادرة؛ لاعتبار العالم الاسلامى عملها هذا بدعة غير ممدوحة .

نعم إنه كان فى البلاد مدارس للبنات، أسستها الأخويات والارساليات المسيحية، والطوائف غير الاسلامية، والجاليات الغربية، كما سيأتى بيان ذلك، وكانت بعض بنات المسلمين تؤمها؛ ولكن الرأى العام الاسلامى لم يكن راضيا عنها؛ وكان وجوه القوم وكل من يظن فى نفسه أنه ذو حيثية يأنف من إرسال بناته اليها لمخالفة ذلك للعادات المتبعة، مخالفة تنفر الشعور والأوهام المسلم بها بدون مناقشة .

وقد كان ذلك الرأى العام شديد التأثير الى درجة أن (محمد على) الكبير — الذى لم يكن لينحنى بسهولة أمام مجنته، ولا يهاب مخطه — أبى الموافقة على ما أشار به مجلس معارفه الأعلى، المتشرب بالمبادئ الغربية، والمقتنع بعظم تأثير المرأة المتعلمة فى الهيئة الاجتماعية، من وجوب تعليم البنات، وإنشاء مدارس لهنّ، أسوة بمدارس الصبيان؛ واكتفى بتعليم بنات أسرته وجواريهنّ على يد المسز ليدر زوجة أحد مبشرى الانجليز، التى أنشأت فى سنة ١٨٣٥ أوّل مدرسة افرنجية للبنات فى القطر المصرى؛ بتشجيع من تلميذتها الخانم بنت (محمد على) الكبرى، زوجة محرم بك أمير الأسطول المصرى، ومحافظ ثغر الاسكندرية، المسمى باسمه الحى الكبير المشهور فى هذه المدينة .

ولما كان الناس — لا سيما الكبراء — على دين ملوكهم ، اقتدى بالعزيز الذوات والوجوه ، وبدأت تنتشر فى البلاد عادة استخدام السراة معلمات أجنبيات ، لتهذيب بناتهم ، وتثقيف عقولهنّ .

غير أن (محمد على) لم يكن بالرجل الذى يهمل ، بتاتا ، أمرا يعتقده هاما ومفيدا ، لمجرّد مخالفته للرأى العام ؛ واذا لم يكن يرى صلاحية نفاذه وإجرائه مباشرة ، كان ينفذه من وجه غير محسوس .

فلكى يهز جمود الأمة عن تربية بناتها ، هزا يوقظها من نومها ، أتاها من طريق سوىّ ؛ وأنشأ بمساعدة كلوت بك ، مدرسة قابلات ؛ كانت كل تلميذاتها ، فى بادئ الأمر ، عشر جوارى حبشيات من سراى الخاصة . ولما لم يكن الرأى العام يرى فى الأمر بأسا بل يرى بالعكس تعليم النساء فنّ القبالة شيئا مستحبا ؛ ورأى القوم ، بعد ذلك من عمل تلك الجوارى عقب خروجهنّ من المدرسة ، ما نهض بهنّ الى مقام محمود وأغنى الأسرات التى طلبت مساعدتهنّ ، عن عمل الجاهلات من القوابل ، طفق الفقراء يرسلون بناتهم الى مدرسة كلوت بك بالقصر العينى ، حتى توطدت دعائمها ، وباتت مع مضى الزمان ، من المنشئات الثابتة ، التى لا يخشى انهيارها . وآلت النظارة عليها فى أيام (اسماعيل) الى مدام ڤيال . فنصت مقاعدها بأربع وأربعين طالبة داخلية ، وعشر خارجيات ؛ والذى كان يلفت منها الأنظار هو أن جميع تلك الصبايا كنّ يتلقنّ العلوم ، وهنّ مكشوفات الرءوس ، لا طرح عليها ، كأنهنّ غربيات : لا شرقيات ، بدون أن ينفر ذلك أحدا من الزائرين — الى مثل هـذا الحدّ يتغلب الشعور بالمصلحة على الشعور بالعادات الموروثة !

ولم تكن المتخرجات من تلك المدرسـة قوابل فقط ، بل كنّ طبيبات أيضا ، انتشرن بمصر، والاسكندرية، وبرزخ السويس ، ودمياط، ورشيد، والمديريات الأربع عشرة ، انتشـار ملائك الرحمة، يخففن البؤس عن المريضات، ويواسـين العليلات ، فمهد ذلك السبيل الى تعليم البنات وكسر من حدّة الشعور العـام النافر من تعليمهنّ .

وكان (اسماعيل) الراغب فى إطلاق بلاده فى مضمار الحضارة الغربية، بهمة تكاد تكون عنفا، لاعتقاده أن لا سلامة لها إلا بجريها شوطها الطبيعى فيـه، يقظا كل اليقظة للصغيرة قبـل الكبيرة من تحرّكات الرأى العام فيها . فلم يفته الالتفات الى تزحزحه القليل عن مقرّه، وعزم حالا، على اغتنامها فرصة، لتنفيذ أمنيته فى التعليم العام كانت من أعز أمانى قلبه . ولعلمه بمـا انطوت عليه النفوس لا سيما الجاهلة، من إحاطة أجل المشاريع نفعا بسحابة من ريب وظنون، ولرغبته فى أن تقوم، مقام تلك السحابة ، هالة من الشـعر ساطعة السنا ، أوعز الى ثالثة زوجاته ، الأميرة تشسما آفت خانم بأن تكون أوّل مدرسة إسلامية تفتح فى القطر المصرى لتعليم البنات على الطريقة الغربية شعاعا من أشعة شمسها .

فاشترت الأميرة سراى قديمة بالسيوفية، وهى حىّ من أكثر أحياء العاصمة سكانا وجدّدت بناءها ، فصيرتها مدرسة ، وفتحت أبوابها للطالبات فى ربيع سنة ١٨٧٣ وهى السنة التى أشرقت على البلاد بأفراح الأعياد التى أقيمت لترويج الأمراء الثلاثة توفيق وحسين وحسن، أبناء (اسماعيل) الكبار .

ولكنه بالرغم من أن تلك المدرسة جعلت داخلية مجانية، وأن البنات استدعيت اليها من جميع طبقات الأمة، بلا تمييز مذهبى أو اجتماعى ، وأن الجميع كانوا يعلمون

أنهم يرضون ولىّ النعم بارسال بناتهم اليها؛ بالرغم من أن المعيشة فيها جعلت هنيئة، فاخرة، كأن المقيمات فيها بنات أرباب قصور من ذات العيش الرغيد؛ وأن المعلمات الخمس عشرة اللاتى اخترن لها ، ومنهن الناظرة واثنتان افرنجيات، كنّ من خيرة المدرّسات، لم يقع فى خلد أحد من الأهالى، فى بادئ الأمر أن يبعث بابنته اليها، لشدّة تسلط الأوهام الموروثة، المقبولة بلا تمحيص كنهها على العقول .

فلم تجد الأميرة عدد التلميذات اللازم لمدرستها، واضطرت الى أخذ فتيات الجوارى البيض من بيتها وبيوت أميرات الأسرة المالكة وأمرائها، وإدخالهنّ فيها.

غير أن السحر ما لبث أن زال ، والغشاوة التى كانت على العيون ما لبثت أن انقشعت فأدرك القوم حقيقة النعمة التى أسديت اليهم، على يد أميرتهم الجليلة الفاضلة من لدن خديوهم الحازم البارّ بمصالحهم العقلية والقلبية ؛ وفقهوا الى لذة الطعام الأدبى الذى مدّ (اسماعيل) به المائدة أمامهم . فأقبلوا، من كل ملة ونحلة — أولاد عرب، ونوبيون ، وأقباط، ويهود ، وشرقيون ، من كل الطوائف والأجناس — وتزاحموا ببناتهم، وسنهنّ من سبع الى اثنتى عشرة سنة، على أبواب مدرسة السيوفية ، ليدخلوهنّ فيها . فامتلأت بالداخليات المحلات المعدّة لهنّ، وعددها مائتان ؛ واضطر الاقبال الادارة الى إنشاء مائة محل أخرى — ولكن خارجية — لمن لم يمكن قبولهنّ فى مصاف الداخليات .

فأصدر (اسماعيل)، حينذاك ، أمره، الى ادارة الأوقاف، بانشاء مدرسة أخرى للبنات على نظام مدرسة السيوفية . فصدعت الادارة به، وأسست فى جهة القربية، المدرسة المرغوب فيها . فتقاطرت اليها الطالبات، لا سيما بنات الوجهاء وموظفى الحكومة ومستخدميها ، واكتظت بهنّ المقاعد ، وزادت الطالبات ، مئات مئات

عن المطلوب . فدل الاقبال على المدرستين، دلالة قاطعة، على سرعة تطوّر المصرى الى مقتضيات العصر، حينما يأتيه الايعاز من علٍ .

وكان التعليم ، فى كلتا المدرستين — ومدّته خمس سنوات — مثله فى مدارس أوروبا التى من نوعهما ، أى القراءة العربيـة ، والكتابة ، والحساب ، والرسم ، والجغرافيا، والموسيقى، وأشغال الابرة، والطبخ، والغسيل، والتدبير المنزلى، زيادة على تعلم التركية والفرنساوية، وتلقين القرآن للمسلمات .

ولكن مصروفات التعليم كانت تفوق مثيلاتها فى أوروبا ، لأن المظاهر، هنا ، كانت فخمة، سنية كمظاهر كل ما كان يصدر عن (اسماعيل)؛ وأما هناك، فكانت بسيطة، عادية .

غير أن إقبال بنـات الوجهاء والكبراء عليهما، ومزاحمتهنّ بنـات الشعب على مائدتيهما، حملا الخديو على الرغبة فى تشييد مدرسة ثالثة، تكون من العظمة والبهاء فى أقصى درجتيهما، وتجعل خصيصة بتربيـة بنات العائلات الرفيعة، والبيوتات السنية، أو المصرية الشريفة، القديمة .

فصدرت إرادته بتشييدها، و بوشر ذلك حالا . وانك لترى فى خريطة القاهرة، المعمولة بمعرفة جران بك سـنة ١٨٧٨، الموقع الذى خصص لإقامة تلك المدرسة عليـــه .

ولمـا كانت عزيمة (اسماعيل) قد توطنت على إبطال الرق، نهائيا، كما سنبينه فى محله وكان لا بدّ من خادمات تقمن بخدمة المنازل، بدل الرقيقات المرغوب فى عتقهنّ — ولم يكن من وجود لتلك الخادمات بين أهل البلاد ومنهم ، لعدم استدعاء نظامات

القطر الاجتماعية السالفة وجودهن — رأى (اسماعيل) أن ينشئ مدرسة، غير ما ذكر، تعلم فيها بنات ريفيات فقيرات شؤون الخدمة المنزلية على أنواعها . فأسسها فى العاصمة على نفقة الأميرة زوجته الأولى، وتحت رعايتها السامية ، ورعاية وزارة المعارف ؛ وعهد بالنظارة عليها الى سيدة أوروبية ، ووضع تحت إدارتها ثمانى معلمات ، منهن واحدة إفرنجية . وأدخل فيها ستا وسبعين طالبة داخلية ، وإحدى وسبعين خارجية . فبرزت الى الوجود، من أحسن المدارس المصرية وأكثرها فائدة — وليت لنا من مثيلة فى أيامنا !

ومما يستوقف النظر من أمر هذه المدارس، أنه كان يقام فيها يانصيبات على أشغال التلميذات اليدوية ، يخصص صافى المتحصل منها بتكوين مال للطالبات الفقيرات ، يصرف لهن عند زواجهن !

ولكن الضائقة المالية ماعتمت أن اشتدت، وازدادت حلقاتها تصلبا . فصرف البناء الفخم، الذى أنشئ ليكون مدرسة لبنات الوجهاء، عما قصد به منه ؛ واضطرت الأميرة تشسما آفت خانم ، بل إدارة الأوقاف ذاتها ، الى الاقتصاد فى الإنفاق على مدرستيهما . ثم، لما سارت تلك الأميرة السنية الى المنفى، بصحبة بعلها الجليل، سنة ١٨٧٩ ضمت المدرستان الواحدة الى الأخرى ؛ وبلغ، فى السنوات التالية، من تضاؤل الإنفاق عليهما، ما آل بهما، الى الخروج عن دائرة الغاية التى أنشئتا من أجلها، وصيرورتهما، ملجأ لبنات المعوزين، يذهبن اليه ليصبن منه قليلا من الطعام المؤدى على سبيل الاحسان . وأما مدرسة تربية الخادمات ، فألغيت، كذلك، بعد تنازل (اسماعيل) عن العرش ، بالرغم من شدة الاحتياج اليها ، إرضاء لتحتيات أصحاب الديون .

ألا ، قاتل الله دائنى مصر فى ذلك العهد ، قدر ما أساءوا الى البـلاد ونهبوا من أموالها ، ووقفوا فى سبيل خيرها ! وأغدق سحائب رضوانه على أرواح (اسماعيل) وأزواجه عداد ما نووا من عمل خيرى لبنات مصر وغاداتها فى بابى تعليمهنّ وتربيتهنّ !

أما مدرسة القبة ،وكانت ابتدائية وثانوية معا ، فقد أنشأها الأمير محمد توفيق باشا ، ولى العهد، على نفقته الخاصة ، وجعلها قسمين : داخلية وخارجية . فبلغ عدد الطلبة الداخليــة خمسين ، والخارجية أربعين . وامتازت عن سائر المدارس التى من نوعها بالعناية الخاصة التى حاطها الأمير بها ، والتى جعلت الطلبة بمأمن من كل عوز .

٤ ــ المدارس التى أنشأتها الطوائف الشرقية غير المسلمة

إليك بيانهـا :

(أ) مدارس الأقباط الأورثوذكس

مدارس الأقبـاط الأورثوذكس

دبت فى الأقباط الأورثوذكس روح التعلم ، بمـا بذله مـن مجهودات فى هذا السبيل بطريركهم الأنبا كيرلس الرابع المشهور عندهم بلقب "الأنبا كيرلس الأكبر محيى العلوم والمدارس". فما فتئوا يسلكون الطريق التى اختطها لهم ، حتى أصبحت مدارسهم فى عهد (اسماعيل) : اثنتى عشرة مدرسة بالقاهرة ، وواحدة بمصر العتيقة ، وواحدة بالجيزة ، ومدرستان بالاسكندرية ؛ يتعلم الطلبة فيها : القبطية ، والعربية ، والفرنساوية أو الانجليزية أو الطليانية ، والحساب ، ومبادئ الهندسة ، والتاريخ ، والجغرافيا ، وبعض منطق ، والأناشيد الكنيسية .

وذلك خلاف مدرســة إكليريكية بالعاصمة ، يتعلم فيها اثنا عشر طالبا من راغبى الكهنوت ، اللاهوت ، واللغة القبطية ، والعربية ، والغناء الكنيسى .

وكانت أهم هذه المدارس، ولا تزال، المدرسة الكبرى البطريركية. فقد بلغ عدد الطلبة فيها سنة ١٨٧٦ ثلثمائة وتسعة وسبعين : منهم ٣٠٢ أقباطا أرثوذكسيون — ٤٠ منهم داخلية، والباقون خارجيون — و ١٦ مسلما ، ويهودي واحد، وثمانية أرمن، وخمسة يونانيون، وسوري واحد . وكان عدد أساتذتها ثلاثة عشر، لهم ستة مساعدون، وعليهم ناظر، رجل فاضل يقال له المسيو ادوار زار .

وكانت هـذه المدرسة تمتاز عن مثيلاتها بالامتحانات العامة ، التي كانت تعملها، سـنويا ، في حفلة فخمة ، يرأسها عادة وزير المعـارف — وكان في الغالب على مبارك باشا — ويحضرها شيخ الإسلام ومفتى الديار المصرية وجم غفير من الأكابر والأعيان والسراة ووجوه البلد ؛ ولم يكن يشوبها سوى الجزء منها ، الذي كان يقوم فيـه خمسة من التلامذة ، وهم مرتدون ملابس كهنوتية ، ببعض شـعائر طقسهم الكنسي، فيوجبون فتورا في نفوس الحاضرين من غير بني مذهبهم ، ويذهبون عن الحفلة، بشكلها المدرسي البحت، المرتاحة أفئدة الجميع اليه، ليصبغوها بصبغة دينية لا يرتاح اليها إلا قلوب البعض، وكانت الحفلة في غنى عنها .

وكانت مدرسة حارة السقايين، بتلامذتها البالغ عددهم ١٧٤ — أي ١٧١ قبطيا، ومسلمان، وأرمني كاثوليكي — تلي المدرسة البطريركية في الأهمية بمصر .

على أن الذي امتاز به الأقباط دون المسلمين ،هو أنهم، قبل إقدام الأميرة تشمها آفت خانم على تأسيس مدرسة السيوفية ، أنشأوا مدرستين للبنات : احداهما في حارة السقايين؛ وكان فيها ٥٤ بنتا قبطية يتعلمن على يد معلمات سوريات، اللغة العربية والأشغال اليدوية ؛ وقد وقعن من قلب دور بك ، حين زيارته لهن موقع الاستحسان،

بعيونهن النبيهات، وهيأتهن الظاهر عليها الاهتمام الكلي بالدروس[1]، والأخرى بجانب الأزبكية؛ وكان فيها ٨٠ بنتا فى سـنة ١٨٧٦ يتعلمن ما يتعلمه بنات مدرسة حارة السقايين .

أما باقى المدارس القبطية ، فلم يكن يتعلم فيها غير أقباط ، وكانت جملتهم ٢٥٠ طالبـا .

غير أنه ، بالرغم من مجهودات ذوى الفضل من رجال الطائفة ، وبالرغم من أن أغنياءها لم يكونوا بالنفر القليل ، لم يكن الأقباط يستطيعوا القيام بنفقات المدارس التى أنشأوها، لولا بر (اسماعيل) الجليل بهم، وموالاته إياهم . فانه — فوق تشجيعه الأدبى لكل جهودهم ، ووضعه سفنه البخارية النيلية بكل المؤن اللازمة، والخدمة الواجبة ، تحت تصرف بطريركهم فى رحلاته الرعوية الى الصـعيد — قد وهب مدارسهم ألفا وخمسمائة فدان من أطيان القطر الجيدة، لينفقوا من ريعها على تعليمهم. وبمـا أن مقدار ذلك الريع كان نيفا وألفى جنيه سنويا — وكانت ميزانية المدارس القبطية بأسرها لا تتجاوز ٢٠١٥١٨ قرشا صاغا — فانه كان يكفيها تقريبا، أو يكاد، بخلاف النفحات التى كانت يده الكريمة تدرّ بها عليهم، بين حين وحين .

فاذا حق لهم أن يدعوا الأنبا كيرلس الرابع بطريركهم "محيي العلوم والمدارس" فى أمتهم، حق لهم أيضا، بل وجب عليهم أن يدعوا (اسماعيل) "حافظ تلك العلوم والمدارس"، ويقيموا له تمثالا فى صحن مدرستهم الكبرى، بدار البطريركية المرقصية، اعترافا منهم بفضله العميم !

---

(١) أنظر : "التعليم العام بمصر" لدور بك ص ٨٦

مدارس الأقباط الكاثوليك

(ب) الأقباط الكاثوليك

هؤلاء — بسبب اتصالهم بروما، وبالتالى، بجمعية انتشار الايمان الكاثوليكى المسماة "بروپاجندافيدى" صاحبة المدارس الجمة الشهيرة فى البلاد الشرقية — كانوا أسبق اخوانهم المصريين على الاطلاق، فى مضمار التعليم والتعلم، وأعرقهم فيه . وكانت مدارسهم الابتدائية والثانوية منتشرة، على الأخص، فى الصعيد، أى بأسيوط، وطهطا، واخميم، وجرجا، وقنا، ونقاده . وكانت حافلة فى سنة ١٨٧٦ بنيف وثلثمائة طالب .

والذى يستوقف الأنظار، فى المدارس الثلاث الأولى منها، أنها كانت مختلطة، أى للبنين والبنات معا . وهو أمر غريب فى ذاته، لشذوذه عن مبدأ فصل الذكور عن الإناث، المعمول به فى عموم مدارس الكثلكة على الاطلاق .

مدارس الروم الأورثوذكس

(ت) الروم الأورثوذكس

والكلام هنا على الرعايا المحليين — فقد أصبح لهم، فى عهد (اسماعيل)، مدرستان للبنات والبنين بمصر؛ يتعلم فى إحداهما ١٤٠ ولدا : اليونانية، والفرنساوية، والعربية، والحساب، والرياضة، والجغرافيا، والتاريخ؛ وتتعلم فى الأخرى ١٢٠ بنتا : اليونانية، والفرنساوية، والتاريخ، والجغرافيا، والحساب، وأشغال الابرة، والموسيقى؛ وأصبح لهم بالاسكندرية — وكان عددهم فيها يربو عليه فى مصر — مدرستان أيضا : واحدة للذكور، وواحدة للاناث؛ يؤم الأولى ٤٣٠ ولدا، ويؤم الثانية ٢٢٢ بنتا؛ وبين المتعلمين فيهما طلبة كثيرون من ملل أخرى، وكان برنامج التعليم فى كلتيهما ما كان فى مدرستى مصر .

مدارس الروم الكاثوليك

(ث) الروم الكاثوليك

تأخروا عن اخوانهم، الروم الأورثوذكس، فى هذا المضمار؛ وربما كان السبب فى ذلك قلة عددهم فى تلك الأيام، أو قلة ذوى اليسار بينهم، أو أنهم اكتفوا، دهرا، بمدارس الأخويات الكاثوليكية .

ومهما تكن الحال، فانه لم يكن لهم سوى مدرسة واحدة، فيها ثلاثون طالبا فقط، بالاسكندرية بمنشية ابراهيم باشا المعروفة اليوم "بالمنشية الصغرى"؛ وكان نصيبهم من الحركة التعليمية فى عهد (اسماعيل) ضئيلا جدا .

(ج) المـــوارنة

كان شأنهم أكبر قليلا من شأن الروم الكاثوليك . ولا ندرى هل السبب فى ذلك هو أنهم كانوا أكثر عددا منهم، أو أن أرباب اليسار فيهم كانوا أكثر منهم فى الروم الكاثوليك، أو لما اشتهر عنهم من جدّ ونشاط واقبال على العلوم والمعارف، أو أن المنافسة المشهورة بين الطائفتين تناولت مضمار التعليم أيضا — مهما يكن من الأمر، فانه كان للموارنة ثلاث مدارس ابتدائيـــة بمصر: واحدة بدرب الجنينة؛ وثانية بقنطرة الدكة بالأزبكية؛ وثالثة بشبرا . والثلاث من نوع الكتاتيب البلدية، ولكنها كانت أرقى منها ماديا : لأن الطلبة كانوا يجلسون فيهـا على تختوت، بدل جلوسهم فوق حصير على الأرض، كما كانت الحال فى الكتاتيب .

مدارس الأرمن

(ح) الأرمن

لم يكن لهم ســوى مدرسة واحدة، فيها عشرون تلميذا . ولكنها كانت غريبة فى بابها؛ لأن ناظرها، وكان المعلم الوحيد فيها — البابازـ أى القس ميجرديتش — لم يكن يعرف غير الأرمنية، والعشرين تلميذا، المتثقفين على يديه، لم يكونوا يعرفون

غير العربية . فكان الأستاذ والتلامذة ، والحالة هذه ، يتفاهمون بالاشارات وتعبير العيون و (السيمياء) ، أكثر منهم بالتكلم والمحادثة . على أن البطريركية الارمنية أخذت تعمل على تأسيس مدرسة للطائفة جديرة بها ، في دارها في سنة ١٨٧٢

مدارس اليهود

(خ) اليهـــود

هذه الأمة الصغيرة بعددها ، الكبيرة بتأثيرها على ماجريات الأمور ، مافتئت ، على شرقيتها ، أول من تيقظت الى مقتضيات الأيام . فما رأت لواء العلم منشورا في القطر ، إلا وهبت للانضواء تحته ، وقام البررة من أبنائها كبنيامين أدزى ، ومبارك ملكى ، وابراهيم كوهين ، وشموئيل أشير ، وبروسبر أوزيما ، وعلى الأخص صموئيل روبينو ، ينشئون الكتاتيب والمدارس بمصر والاسكندرية للأولاد والبنات ، ويعلمونهم فيها الايطالية على أصولها ، والعبرية ، والفرنسية ، والحساب ، والتاريخ ، والجغرافيا ، والكزموجرافيا ، ويعلمون المتقدمين منهم التلمود — كتاب اليهود الشارح للتشريع شرحا يعتبر تشريعا جديدا ، وهو أعز عليهم من التوراة عينها — مرة في الأسبوع .

وكانت سن التلامذة المندمجين في تلك الكتاتيب والمدارس تختلف ما بين ثلاث سنين وست عشرة سنة .

على أن تلك المعاهد ، ماعدا مدرسة حارة اليهود بمصر ، المؤسسة في سنة ١٨٦٠ ، بهمة صموئيل روبينو ، برأس مال قدره ألف جنيه ، تبرع به هذا السرى وحده ، كانت مشهورة بالقذارة الضاربة أطنابها فيها ، أكثر منها بحسن التعليم وانتظام طرقه . فقامت الطائفة برمتها ، وتضافرت ، وأسست مدرستين حرتين لأولادها وبناتها ، إحداهما وهي أكبرهما بمصر ، أمها ١٧٥ طالبا ، والثانية بالاسكندرية وأمها ١٤٥

بنتا — وكان سبعون من الذكور، وسبعون من الاناث يهودا مصريين؛ والباقون يهودا من جنسيات مختلفة . وعلمتهم فيهما العبرية، والعربيـة ، والفرنساوية، والايطالية، والخط، والحساب .

ثم أنشأت، بالاسكندرية، مدرسـة أخرى كان عشر التلامذة فيهـا مجانيين ، والباقون بمصروفات أسبوعية زهيدة . غير أن معظم أولاد اليهود وبناتهم كانوا يذهبون الى المدارس المنشأة من الغربيين ، أكثر من ذهابهم الى المدارس المؤسسة من طائفتهم . وبمـا أنهم كانوا يعتبرون العلوم محض أسلحة اجتماعية، لا يحتاجون اليها إلا ليضربوا بها فى معترك الحياة، كانوا يتسرعون فى اقتباسها، ويكتفون بقشور معظمها أو طلائها ، غير صارفين عنايتهم أو جلهـا إلا لحساب والحساب التجارى على الأخص، ويخرجون من المعاهد العلمية ، وهم فى أول يفعهم ، ببضاعة قليلة ، واعتداد بالنفس كبير، وجسارة أكبر، ليندفعوا فى ميادين العمل والكسب . فكنت لهذا السبب، قلما ترى بينهم فردا راقيا رقيا حقيقيا، على قلة عدد الأميين بينهم .

المدارس الغربية

٥ — المدارس التى أنشأتها الجاليات الغربية .

ان ما دار من حركة التعليم فى مدارس هـذه الجاليات ينقسم الى قسمين : قسم خاص بمعاهد الأخويات والرهبنات والارساليات المسيحية ، كاثوليكية كانت أم بروتستانتية؛ وقسم خاص بالمعاهد المدنية البحتة .

(أ) أما القسم الأول، فقد سبق لنا قول وجيز فيه، ولكنا نرى أن نوفيه، هنا، حقه ؛ فنقول : ان أقدم مدارس أنشأتها الرهبانيات المسيحية الكاثوليكية بالقطر هى مدارس الآباء الفرنشسكيين المعروفين بآباء الأرض المقدسـة . وكانت تعلـم الايطالية على الأخص، والتعليم المسيحى الدينى .

فلما كانت سنة ١٨٤٤ ، استدعى (محمد على الكبير) راهبات المحبة والآباء العازاريين الى الاسكندرية ، ووهبهم محلا فخما ، مكان برج عربي قديم . وأجاز لهم الانتفاع بأنقاضه لبناء المحلات اللازمة لهم ، على أن ينشئوا مدرستين لأبناء المدينة . فقامت الراهبات بالشرط ، وفتحن مدرسة للبنات ، ما فتئت ، مع تقادم الأيام ، تكبر وتتسع حتى صارت الى ما نراها عليه الآن من الكمال والاتقان في أول الشارع المدعو باسمهن "شارع السبع البنات" أو "شارع الراهبات" ؛ وأصبح عدد المتعلمين والمتعلمات فيها على عهد (اسماعيل) نيفا وألفا وثلاثين ؛ منهم ٨٨٠ بنتا و ١٥٠ ولدا ؛ وكان (اسماعيل) يهبها ، سنويا ، إردبا من البرّ عن كل بنت تتعلم فيها .

وأما العازاريون فبنوا بيتا ، وكنيسة ، إزاء تلك المدرسة ، وأحلوا الاهتمام بادارة دير الراهبات المذكورات محل الاهتمام بتربية الناشئة . ولكنهم ما لبثوا ، أن رأوا أن عملهم هذا مخل بالشرط الذى اشترطه الوالى ، وأن مثل ذلك الاخلال قد يؤدى الى استعادته الموهوب اليهم منهم .

فاستدعوا إخوة التعليم المسيحى الشهيرين "بالفرير" ، وكلفوهم ببناء مدرسة مجانية بالقرب من بيتهم . فلبى الفرير الدعوة ؛ وأنشأوا المدرسة المطلوبة ؛ وعاشوا مع العازاريين مدّة ست سنوات ، باتفاق تام ، وعلى غاية ما يرام من الوئام .

ثم تغيرت مجارى القلوب ، وما لبث العازاريون إلا ورأوا ، أو تخيلوا ، افتياتا من الفرير على ما كانوا يعتقدونه حقوقا لهم ، دون سواهم . فهبوا الى انشاء مدرسة خصيصة بهم ؛ ولما تم بناءها ، تقدّموا الى الفرير ، وأفهموهم أن الضيافة لها حدود تقف عندها ، ورجوهم أن يبحثوا لأنفسهم عن محل غير الذى هم فيه نازلون ، وذلك في أواخر سنة ١٨٥٢

فحار الفرير فى أمرهم، وتخبطوا؛ ولكنهم اضطروا الى الرحيل . فتقدّم اليهم آباء الأرض المقدّسة (الفرنشسكيون)، وعرضوا عليهم أن يضيفوهم فى المنازل الكبيرة المجاورة لكنيستهم الكاتدرائيـة الزعوية ، بمنشية ابراهيم باشا ؛ فقبلوا، شاكرين؛ ونقلوا مدرستهم الى تلك المنازل؛ وما عتمت أن اكتظت بالطلبة، لمـا اشتهر عنهم من الاعتناء الخاص بأمر التعليم .

فشجعهم ذلك على فتح مدرسـة بالعاصمة فى ١٥ فبراير سـنة ١٨٥٤ فراجت ، أيضا ، رواجا عظيما . ولمـا كانت سنة ١٨٥٩ ، وهبهم (محمد سعيد باشا) محلهم الحالى بالخرنفش — فى أهم الأحياء الوطنية — ونفحهم بثلاثين ألف فرنك . فأدّى ذلك الى نجاحهم، النجاح الذى ما فتئ فى ازدياد مطرد، عاما عن عام، لغاية أيامنا هذه .

وكانت مدارسهم، فى عهد (اسمـاعيل) ، تضم بين جدرانها ، بالاسكندرية ، نيفا وستمائة طالب، منهم ٢٣٠ مجانيون ؛ وبمصر، نيفا وثلثمائة طالب ، نصفهم مجانيون ؛ وكانت تعلم ، مع الفرنساوية ، الايطالية ، والعربية ، والموسيقى، وأهم العلوم الوضعية .

وكانت مصروفات الداخلية بمدرسـة مصر مائة فرنك شهريا ؛ وبالاسكندرية ستين فرنكا؛ ومصروفات نصف الداخلية ٥٠ فرنكا شهريا بمصر، و٣٠ بالاسكندرية .

والذى كان يميز المجانية فى مدارسهم عنها فى مدارس الحكومة، أنها كانت خصيصة بالطلبة الكاثوليكيين دون سواهم، فى حال أنها كانت، فى الحكومة، عامة، لا تميز للمذاهب فيها .

أما العازاريون ، فبعد أن انفصل الفرير عنهم، طفقوا يعلمون فى مدارسهم تعليما قاعدته الطريقة الشهيرة عند الغربيين باسم "كلاسيك" وهى التى قوامها اليونانية القـديمة واللاتينية ، والآداب المقتبسة من مؤلفات أشهر الكتّاب اليونان واللاتين والفرنساويين؛ وأصبحوا يفاخرون ما سواهم بأن ما يتقنه طلبة مدرستهم من اليونانية القديمة لا تباريهم فيــه طلبة مدارس أوروبا ذاتها . واشتركوا مع راهبات المحبة ، فى إنشاء ملجأ للأيتام — كان الأوّل من نوعه فى القطر المصرى — حوى اثنين وخمسين يتيما .

واقتدت براهبات المحبة القديسة تريزادى رميت منشئة "أخوية الراعى الصالح"، وأسست بمصر فى ٦ يناير ســنه ١٨٤٦ — وهو يوم عيد الغطاس عند الطوائف الغربية، وكان لغاية سنة ١٩٠٠ يوم عيــد الميلاد عند الطوائف الشرقيــة — بيتا لراهباتها، ليقمن فيــه بتربية البنات المصريات، وعلى الأخص اليتيمات والفقيرات منهن، مجانا . فبتن موضوع عناية (محمد على) وأمراء بيته الرفيع العماد .

فتمكن من التوسع، وفتح مدرسة فخمة، داخلية، بشبرا لبنات الأسرات الغنية، خلاف المدرســة الداخلية المجانية لرغبتهن فى المحافظة على شــعور الفقيرات من أن يجرحن باختلاطهن مع الغنيات ، ورؤيتهن الهناء فى المــاديات المحيط بهذه والذى هنّ محرومات منه .

وحذت الراهبات الكلاريسات، أى الفرنشسكيات، حذو سابقاتهن، وأنشأن، فى سنة ١٨٥٩ ، مدرسة بمصر، بجهة درب رياش، بالقرب من الأزبكية؛ طفقن يعلمن فيها، بنات الطائفة اللاتينية على الأخص، وذلك لأن هذه الطائفة كانت ، ولا تزال، تحت رعوية الآباء الفرنشسكيين الروحيــة، وكان من الطبيعي أن ترسل

بناتها الى مدرستهن ، لانتمائهن ، هن أيضا ، الى مارى فرنسيس دسيزى ، مؤسس الرهبنة الفرنشسكية .

فضاقت المدرسـة بالمـائة والسبع والثلاثين طالبة ويتيمة اللائى ملأنها ؛ وحال فقر تلك الراهبات دون التوسع فيها أو انشاء غيرها . وكان (اسماعيل)، وهو لايزال ولى عهد السدّة المصرية، واقفا على سرحالهن، معجبا بغيرتهن واقدامهن . فلما آل اليه العرش، نفحهن، فى يوم جلوسه عليه، بخمسين ألف فرنك، وقرر لهن تسعين إردبا قمحا، سنويا . فتمكن بذلك من وفاء ديونهن، وتوسيع دائرة مدرستهن بدرب رياش، وفتح مدرسة أخرى ببولاق سنة ١٨٦٨ ثم غيرها بالمنصورة بعد أربع سنوات أى فى ٢٠ مارس سنة ١٨٧٢

ومع أن الغرض الأوّل المقصود من تأسيس هذه الرهبنات والأخويات مدارسها بالقطر المصرى، انما كان ولا يزال السعى الى نشر الدين الكاثوليكى الرومانى، إلا أن الانصاف يقضى علينا بأن نعترف مع المسترماك كون بأنها عملت عملا محمودا على تقدّم العلوم فى البلاد ، وبين طبقات الأمة ؛ وأنها وضعت ، نصب عينها، التعليم الجيد أوّلا، ثم السعى الى نشر الدين . فكان فى هذا سرّ نجاحها، وتوافد الطلبة عليها من كل ملة ونحلة وجنس ، وبلوغ عددهم فى مدارسها فى سنة ١٨٧٦ نيفا وثلاثة آلاف ومائة وخمسين ! (١)

أما المدارس والمعاهد البروتسـتانتية ، فقامت على أيدى الارساليات الأميريكية والانجليزية والسكتلندية .

(١) أنظر : "مصر كما هى" لماك كون ص ٢٣٠

فالارسالية الأميريكية وفدت على القطر في ســنة ١٨٥٥ كما سبق فقلنا ، ووهبها (سعيد باشا) بناية بمصر، أسست فيها أول مدرسة لها . فكانت بمثابة موقف وثبت منه الى أنحاء القطر، عامة، وأسست في السنوات العشر التالية ، مدارس غيرها : بالاسكندرية ، والفيوم، وأسيوط، وقوص، والمنصورة ، وفي ثلاثة عشر بنــدرا من بنادر الريف بمصر الوسطى والصعيد؛ منها ما هو للأولاد؛ ومنها ما هو للبنات؛ ومنها ما هو مختلط بين الجنسين؛ ومنها ما هو للشبان لتعلم اللاهوت ، والاســتعداد للكهنوت؛ ومنها ماهو لتخريج معلمات؛ ومنها مدرسة أيضا، للعميان؛ ومعظمها مجانية؛وما فتئوا ينشئون غيرها،حتى بلغ عددمدارسهم في سنة ١٨٧٦ ثمانيا وعشرين . فيها ما يزيد على ١٢٤٤ طالبا وطالبة ، بينهم بعض مسلمين ومسلمات ، ومعظمهم من الأقباط !

وكانت مدرستهم الكبرى للصبيان بمصر، في بادئ الأمر ، في يد أقباط اعتنقوا البروتستانتية، ولم يكونوا يحسنون الإدارة ولا التعليم : فكان كلاهما مختلا ، بخلاف مدرستي البنات ، في حارة السقايين والأزبكية، فانهما كانتا من خيرة معاهد ذلك العصر .

على أن أرض مدرسة الصبيان احتيج اليها للنافع العمومية في ســنة ١٨٧٦ فنزع (اسماعيل) ملكيتها من الارسالية مقابل ثمن دفعه اليها . ولم يكتف به، بل عوضها منها أرضا واســعة في أحسن بقعة من الأزبكية؛ ثم نفحها بسبعة آلاف جنيه لبناء مدرسة جديدة عليها، تسع ١٥٠ طالبا ، وتشتمل على مساكن للعلمين وعائلاتهم[1] . فأنشئت المدرسة الفخمة الحالية ، المزدان بها حي الأزبكية؛ ولكنه لم يفتكر أحد

(١) أنظر : "مصر كما هي" لماك كون ص ٢٣١

فى وضع أى مظهر كان فيها يذكر الداخل اليها بأنها من نعم الخديو الفخيم صاحب اليد الذهبية !

والارسالية الانجليزية وفدت على القطر فى سنة ١٨٦٢ تحت رياسة الآنسة الأديبة المس واتلى، بنت رئيس أساقفة دبلين التى أوقفت حياتها وثروتها على تربية البنت المصرية، لا سيما الفلاحة . وأسست، فى السنة عينها، مدرسة مختلطة بمصر، صادفت من العناء أشدّه فى سبيل جلب التلميذات إليها، لا سيما المسلمات، وتعليمهنّ، بالرغم من أن التعليم كان مجانيا، وأنه كان يشمل العربية، والانجليزية، والفرنساوية، والجغرافيا، والتاريخ، والخط، وأشغال الابرة للبنات .

وإن القلب ليتقطع أسفا ، لدى مطالعة وصف المس واتلى ، فى الكتب التى ألفتها عن الحياة المصرية الحقيرة، للشاق التى تكبدتها بصبر جميل، وهى دائبة بثبات نادر على الطريق التى اختطتها[1] لحياتها ! ولكنه، لما كان لابدّ للثابر من نيل مناه، فان المس واتلى ما لبثت أن جنت ثمرة ثباتها ؛ وبعد مضى عشر سنوات عليها، وهى عاملة فى مدرستها المذكورة، لا تعرف الملل، كلل النجاح مسعاها : فامتلأ معهدها بنيف ومائة وستين صبيا وستين بنتا، ضاقت بهم حجر فرقه .

فانعم (اسماعيل) عليها بأرض واسعة، فى جهة الفجالة، وساعدها بمبلغ وفير على بناء مدرسة جديدة عليها . فبرزت من أحسن المدارس بالقطر . ولما كانت البنت المصرية هى المقصودة على الأخص، منها، زاد عدد الطالبات فيها، حتى بلغ المائة والستين، معظمهنّ فلاحات، والبعض من الطبقتين : الوسطى والعليا . ولا شك

(١) طالع : كتابى المس واتلى المعنونين : " رجد ليف إن إيجبت " ، و " أند مور أبوت رجد ليف إن إيجبت " أى "حياة البؤساء بمصر"، وأيضا "عن حياة البؤساء بمصر" .

في أنه كان لاهتمام الأميرة الجليلة زوجة (اسماعيل) الثالثة في أمر تربية البنات وتعليمهن، دخل في ازدياد إقبال الفتيات الراغبات في التعلم .

أما الارسالية السكتلندية، فانها قصرت عملها على مدينة الاسكندرية، حيث فتحت بجانب كنيستها مدرستين : احداهما للذكور، والثانية للاناث في المنشية، بجوار البحر، وجعلت التعليم فيهما مجانيا للفقراء . فأمهما ٩٥ تلميذا و٩٢ تلميذة، علموا العربية، والانجليزية، والفرنساوية، والايطالية، والكتابة، والحساب، والتاريخ .

وقد امتازت عموم مدارس الارساليات البروتستانتية، بالمساواة التامة، التي نشر لواؤها فيها بين الطلبة والطالبات المجانيين، والمتعلمين بمصروفات، بحيث لم يكن أحد ليستطيع أن يميز مطلقا أيهن المجانيات .

ويجدر بنا أن لا نختم الكلام عن معاهد هذه الارساليات دون أن نخص بالذكر رجال الدين الذين قاموا بتأسيس المدرسة الألمانية بالاسكندرية . فانهم على اصطباغهم بالصبغة الاكليروسية، فتحوا لمدرستهم هذه طريقا نحو الأهمية العظمى بين مدارس الارساليات الأخرى، بما قرروا من أن يكون التعليم فيها مدنيا بحتا، لا مسحة دينية عليه مطلقا .

(ب) وأما القسم الثاني الخاص بالمعاهد المدنية البحتة، فان السبب الذي دعا الجاليات الأجنبية الى إنشائه هو أن بعضها لم يكن مرتاحا لانحصار التعليم في المعاهد الدينية . فقام الأخوان الحلبيان روفائيل وحنانيا عبيد في سنة ١٨٦٠[1] وأسسا

(١) وكانا – على أنهما سوريان – متجنسين بالجنسية اليونانية .

المدرسة اليونانية بمصر وآليا على نفسيهما دفع مبلغ يتراوح بين خمسة وعشرين ألفا وثلاثين ألفا من الفرنكات سنويا للمساعدة على القيام بشؤونها . فأمّا الطلبة من أولاد الجالية اليونانية ، يتعلمون فيها اليونانية القديمة ، واليونانية الحديثة ، والايطالية، والفرنساوية ، والعربية ، والحساب، والجغرافيا، والتاريخ، ويتغذّون فيها على نفقتها .

ولما كان اليونان بالاسكندرية أكثر منهم بمصر، أسسوا مدرسة تحت إدارة رجل يقال له المسيو تماس ضمت اليها ٥١ تلميذا ، وعلم فيها فوق ما ذكر من تعليم مدرسة الأخوين عبيد، التاريخ المقدّس، ومبادئ الاعتقادات المسيحية . ثم هب الكيريس عمانوئيل ساماريا ، وأسس مدرسة أخرى يونانية جمع فيها ٢٨ تلميذا ، يعلمهم خمسة أساتذة التعليم عينه السابق ذكره .

ولم يهمل اليونان تعليم البنات ، بل سبقوا اليه الجاليات الأخرى ، لأنهم أنشأوا فى ٢٠ مايو سنة ١٨٤٣ ، أوّل مدرسة من هذا النوع بالعاصمة ؛ ثم أسسوا بالاسكندرية، مدرسة ثانية للبنات ، انتظم فى سلكها، حالا، ما يزيد على خمس وتسعين طالبة .

وهبّ ايطالى، يقال له المسيو كرلو تمازى، فأنشأ مدرسة ايطالية بمصر، قصدها أولاد الجالية الايطالية، ولكنها ضاقت دون عددهم رحبا . ولم يتمكن أولاد الفقراء من الانتظام فيها لعدم مقدرتهم على دفع مصروفاتها .

فنهض المسيو فيجرى، وأنشأ فى سنة ١٨٧٠ مدرسة ايطالية مجانية،أهم ما امتازت به عن سواها ، أنهم كانوا يمرّنون الطلبة فيها على الترجمة من الفرنساوية الى التليانية والعربية، وبالعكس، فى آن واحد، وشفويا على مسمع من الفرقة برمتها : فتتربى،

عنـد التلامذة ، المقدرة على تحويل الفكر ، بسرعة ، من احدى هـذه اللغات الى الأخرى ، وعلى ابرازه مرتديا بالحلة التي تقتضيها طبيعة كل منها .

غير ان أهم عمل تعليمي قامت به الجاليات الأجنبية بمصر ، هو الذي تم بمساعى المسيو دوفين ومجهوداته ، وأعنى به انشاء معاهد تعليمية مجانية ، لا صبغة جنسية أو دينية عليها ، ولا غرض منها سوى تثقيف العقول ، وتنوير الأذهان ، وتخفيف عبء مشقات الحياة على العاملين في ميدانها ، دعيت "المدارس الحرة المجانية العمومية" .

ففى أول سبتمبر سنة ١٨٦٨ ، فتحت مدرسة هذا شأنها في الاسكندرية ، ولكى يكون النجاح قرين سيرها ، وامتثالا لرغبة (اسماعيل) ، الذى كان أكبر معضد للقائمين بأمرها ، وضعت تحت رعاية سمو ولى عهده ، الأمير محمد توفيق باشا — وكان له من العمر ، حينذاك ، ست عشرة سنة ، فقط — فخصها باثنى عشر ألف فرنك سنويا ، وحفها بكل صنوف العناية . فبرزت الى الوجود ، علمية ، حرفية ، عروس المدارس وأفيدها ، وأمها القاصدون من كل مذهب وجنس ، وليس فيها مظهر البتة يذكر أحدهم بأن هنالك فارقا بينه وبين الجالس بجانبه ؛ بل يشعر الجميع بأنهم اخوة في الانسانية المحضة ، وأن هذه الاخوة هي الرابطة الوحيدة بينهم . وشرعوا يتعلمون فيها العربية ، والانجليزية ، والفرنساوية ، والتليانية ، ومبادئ الرياضة ، والهندسة ، والتاريخ ، ويتعلم من شاء منهم الحرفة التي يختارها . فنجحت نجاحا عظيما ، ذهب مداه الى أبعد مما كان ينتظر ويرجى . ومن شاء الوقوف على حقيقته ، فليطالع التقرير الذى رفعه مجلس ادارتها الى سمو الأمير محمد توفيق باشا ، الموجود نسخة مطبوعة منه في المكتبة السلطانية بمصر[1] .

(١) دار الكتب المصرية .

ذلك النجاح السار حدا بالمسيو دوفين وزمرة الرجال الكرام العواطف ، الذين وضعوا أيديهم فى يده، الى انشاء مدرسة مثلها بمصر . فتأسست فى ســنة ١٨٧٣ ، بمساعدة مالية كبرى من (اسماعيل)، وتحت رعاية سمو ولى عهده،أيضا،و بالنفحات السنوية عينها التى لشقيقتها بالاسكندرية . وفى الوقت الذى لم يقصد فيــه هذه سوى ٢٥٦ طالبا — منهم ٩٠ فقط مصريون — قصد مدرسة مصر وانتظم فى سلكها ٤٨٦ طالبا — منهم ٢٦٢ مصريون، من كل ملة وطائفة ونحلة، و١٥ انجليزيا ، و٦٢ فرنساويا،و٧٣ ايطاليا،و٢٦ يونانيا، و٢١ نمساويا،و٥ بروسيان، و٣ أتراك، و٣ روس، و٣ اسبانيول، و١٣ من جنسيات غير محددة — ويتضح من الأرقام التى ذكرناها أن نجاح مدرسة مصر كان أعظم من نجاح مدرسة الاسكندرية .

ولم يقتصر المسيو دوفين ومساعدوه على فكرة انشاء هاتين المدرستين، بل انهم، منذ استطعموا لذة نجاح مسعاهم ، وقطفوا ثمــاره بالاسكندرية ، هبّوا، فى عامى ١٨٦٩و١٨٧٠ الى فتح فرق ليلية، لتعليم الشبان والرجال بالثغر، وساعدهم(اسماعيل) مساعدته المعهودة . فأخرجوا مشروعهم الى حيز الوجود، واندمج فى سلك تلك الفرق ٤٥٠ طالبا، منهم ٢٧٣ من رعايا الحكومة المحلية .

هكذا تناولت الحركة التعليمية بمصر، فى عهد (اسماعيل) ، جميع المظاهر، من التعليم الدينى المحض فى المعاهد الدينية المحضة، كالأزهر وغيره، الى التعليم ، المتخذ دثارا لترويج التعليم الدينى، فى معاهد الارساليات المسيحية، الى التعليم الممزوج بشئ من الدين، عملا بمؤثرات الوسط والبيئة، فى مدارس الطوائف الشرقيــة المختلفة ، ومدارس الجالية اليونانيــة ، الى التعليم المدنى البحت الخاص بجنس دون جنس ، فى مدارس الجالية التليانية ، الى التعليم المدنى البحت ، المجرد عن كل صبغة دينية

وجنسية، فى المعاهد المنشأة بمساعى المسيو دوفين ومن معه . وفى ذلك أوضح صورة لما كانت عليه الأفكار والأخلاق فى تلك الأيام، وأكبر دليل على سعة صدر (اسماعيل) ورجحان عقله العظيم، فى أمر قلما اتفق لعاهل شرقى، غيره، أن لا يبدى فيه تعصبا لهذا الفريق أو ذاك .

ولا يسعنا أن نختم هذا الفصل عن حركة التعليم بمصر، فى أيامه، بدون أن نذكر ما لاقت من عنايته المدرسة التى أنشأتها الحكومة الايطالية بالاسكندرية فى عهد (سعيد باشا) وتولت أمر الانفاق عليها، وبدون أن نذكر ما كان من شأن الارساليات المدرسية الى البلاد الأوروبية ما بين سنه ١٨٦٣ وسنه ١٨٧٩

أما مدرسة الحكومة الايطالية بالاسكندرية، فقد سبق لنا القول أن (سعيدا) نفحها بستين ألف فرنك، ووهبها ثمانية آلاف ذراع فى نقطة من أحسن جهات المدينة. ونقول الآن ان حركة التحسينات، التى أدخلها (اسماعيل) على أحياء الاسكندرية وشوارعها، اقتضت نزع ملكية جزء من تلك الأرض . فبالنسبة للصداقة المتينة التى كانت بين (اسماعيل) وڤيكتور عمانوئيل، ملك ايطاليا، ولتقدير العاهل المصرى التعليم الملقن فى تلك المدرسة حق قدره، دفع للحكومة الايطالية ثمن ذلك الجزء وحده أربعين ألف جنيه . فاستعانت بها على تجديد بناء مدرستها، وترقية شؤونها، وعهدت بادارتها الى أستاذ فاضل، يقال له السنيور باجانى، كان رأى دور بك فيه، «انه أخير نظار المدارس بمصر بمبادئ البيداجوجيا، وأحكمهم تطبيقا لأحدث طرق التعليم على مقتضياته بالقطر فى تلك الأيام» .

وكانت تلك المدرسة تعلم الايطالية، والعربية، والانجليزية لمن يرغب فيها، والفرنساوية، والرياضيات، ومسك الدفاتر، والفلسفة الطبيعية، والتاريخ،

والجغرافيا، والرسم على نوعيه . وكان معظم تلامذتها من اليهود ، وليس بينهم سوى عشرين تلميذا مسلما .

الإرساليات المدرسية

وأما ما كان من شأن الارساليات المدرسية ، الى البلاد الأوروبية ما بين سنة ١٨٦٣ وسنة ١٨٧٩ فقد بلغ عدد الطلبة الذين تألفت منهم نيفا ومائة واثنين وسبعين وزعوا كالآتى: مائة وعشرون أرسلوا الى مدرسة الطب والمدرسة الحربية، بباريس، وخمسون، الى مدارس طورينو العسكرية والملكية، وثلاثة فقط، الى مدارس لندن الهندسية . وبلغ المنفق عليهم فى تلك السنوات الست عشرة ١٦٣٠٥٧ جنيها .

فمن شاء أن يقارن بين ما عمل فى هذا المضمار فى عهد (اسماعيل) ، وما عمل فى عهد أسلافه ، فليعلم أن عدد طلبة الارساليات المصرية الى أوروبا بلغ فى مدة حكم (محمد على الكبير) و (ابراهيم الهمام) أى ما بين سنة ١٨١٦ وسنة ١٨٤٨ : ٣١٩ طالبا، وفى مدة حكم (عباس)، أى مابين سنة ١٨٤٨ وسنة ١٨٥٣ : ١٩ طالبا، وفى أيام (سعيد)، أى ما بين سنة ١٨٥٤ وسنة ١٨٦٢ : ١٤ طالبا فقط، وأن جملة ما أنفق عليهم قد بلغ فى عهدى الباشا الكبير وابنه ٢٢٣٢٣٣ جنيها ، وفى عهد (عباس) ٤٩٦٧٥ جنيها، وفى أيام (سعيد) ٦٩٠٨٣ جنيها .

فاذا وجد قلة نسبية فى المنصرف على أولئك الطلبة تحت حكم (اسماعيل) بالنسبة الى المنصرف عليهم تحت حكم (سعيد)، فليعلم أن ذلك لسببين :

(الأول) هو أن (سعيدا) لم يكن، من جهة، يعرف للنقود من قيمة، كما سبق لنا القول، وكان، من جهة أخرى، كأسلافه، يعتقد أنه كلما زاد انفاقه على طلبة ارساليته، كلما حق له أن يطالبهم، لدى عودتهم، بمعرفة كل فنّ وحرفة، لا بمعرفة ما تخصصوا له وأتقنوه فقط .

و(الثانى) هو أنه اتضح (لاسماعيل) أن طلبة الارساليات ، بالرغم من بقائهم زمنا فى المعاهد الأوروبية ، واقتباسهم العلوم المعلمة فيها ، وإتقانهم إياها ، فى أغلب الأحيان ، اتقانا يجعلهم متفوقين ، فى مضمارها النظرى ، على أقرانهم الغربيين ، لم يكونوا يكتسبون إقدام هؤلاء ، ولا روح الاعتماد على النفس ، المتقوية به هممهم فى معاركة مصاعب الحياة ؛ بل كانوا لا ينفكون متمسكين بأذيال الحكومة ، متنكبين عن العمل فى ميدان الاستقلال الشخصى ، إلا اذا أخذت هى بيدهم . من ذلك أن الأطباء المصريين الذين تخرجوا من مدرسة باريس لغاية سنة ١٨٧٠ بالرغم من نيلهم شهاداتهم العليا فيها ، وتمرنهم على العمل ، تمرنا مفيدا ، فى المستشفيات العسكرية والملكية ، أثناء الحرب المشهورة بين فرنسا وألمانيا ، لم يقع فى خلدهم ، مطلقا ، لدى عودتهم الى مصر ، أن يفتحوا عيادات خصوصية ، ويزاحموا زملاءهم الغربيين فى أعمالهم ، مزاحمة ، كان من المحتم أن يفوزوا عليهم فيها ، لكونهم أبناء البلاد ، العارفين لغتها وعوائدها ، والمتخلقين بأخلاقها ، ولأنهم أقرب ، طبعا ، الى قلوب مواطنيهم من أولئك الأجانب ؛ وأقبلوا يضايقون الحكومة بطلبات استخدام متتابعة ، فى مصالحها ، كأنهم لا يستطيعون ، بدونها ، معاشا ؛ أو كأنه لا قدرة لهم ، ولا سلاح فى أيديهم يضربون به فى مناكب الأرض ، ابتغاء للرزق !

فرأى ، والحالة هذه ، أن يقلل من مصروفاتهم ، عسى أن تجبرهم قلة السعة فى الانفاق على التخلق بخلق الهمة والإقدام .

وامتاز عهده عن عهد أسلافه ، فى أمر طلبة تلك الارساليات ، بأنه كان ، اذا استخدم أحدا منهم فى مصالح حكومته ، بعد عودته الى مصر ، فانما كان يعهد اليه القيام بشؤون من النوع الذى تؤهله شهاداته للقيام به . وأما أسلافه ، فقلما

كانوا يراعون ذلك . وكثيرا ما نطالع فى ما كتبه مؤرّخو (محمد على) الغربيون أنه كان يكلف المهندس، مثلا ، بأعمال من اختصاصات طبيب بيطرى ، أو يكلف الطبيب البيطرى بعمل طاه من الطهاة ، وهلم جرّا .

حكاية ما وقع لبعض العائدين من طلبة الإرساليات العلمية الى أوروبا مع (عباس الأول)

وقد سمعت من صديق لى ، نقلا عن لسان عثمان باشا غالب — ولست أضمن صحة الرواية ، بل أرانى بما لدىّ من المعلومات التاريخية ، مائلا الى تكذيبها — أنه لما عاد الى مصر ثلاثة من الذين أتموا دروسهم بأوروبا ، ونبغوا فيها — وهم من أصبحوا فيما بعد ، على باشا ابراهيم ، وعلى باشا مبارك ، وحماد بك ، ومثلوا بين يدى (عباس) ، ليقدّموا له واجب عبوديتهم ، ويضعوا أنفسهم تحت تصرفه ، كان فكره منصرفا الى انشاء معمل شمع ؛ فسألهم : «أيمكنكم أن تصنعوا لى شمعا؟» فأجابوا : «انتا ، يا أفندينا ، لم نتعلم ذلك!» ؛ فاحتدم غيظا وقال : «انى ، اذا ، لقد أنفقت نقودى على تعليمكم سدى!» ، وأمر بهم ، فطرحوا أرضا ، وضربوا خمسين سوطا . فخرجوا من لدنه فى حال انفعال لا مزيد عليه ، وهم ناقمون على عقله وعقليته ، ولاعنون الساعة التى عادوا فيها من أوروبا[1] . وانما أرانى مائلا الى تكذيب هذه الرواية : (أولا) لأنى لست أرى لها من أثر فى مرويات على مبارك باشا عن نفسه ؛ و(ثانيا) لأنى أعلم حق العلم أن حماد بك تعلم فى أوروبا كيف يصنع الشمع ، فيما تعلمه فى دروسه الكيماوية !

تلك كانت الحركة التعليمية بمصر ، فى عهد (اسماعيل) ، وتلك المجهودات التى بذلت لترقية مستوى الأمة العقلى ، حتى أصبح عدد المتعلمين فيها ٤٪ من عامة

(١) روى لى هذه الرواية صديق الأستاذ الشيخ مرسى محمود المحامى ، بكيفيته النكتية اللطيفة . ولكنه ، مثلى ، يميل الى عدم تصديقها .

ذكورها، بعد أن كان أقل من واحد في المسائة منهم، وذلك في عهد كانت أرقى نسبة المتعلمين في أكثر البلاد الأوروبية تعليما ١٥٪ فقط، وكانت في روسيا ٢٪ لا غير!

فلا غرابة اذا أن ادون دى ليون، المؤرخ الأمريكى المعاصر لها، قال عنها: «ان ما عمله (اسماعيل) في سبيل التعليم العام بمصر كان عظيما، ويعتبر عظيما في أى قطر من الأقطار[1]!» ولا غرابة في بلوغ الأشعة المنبعثة عنها الى سر أعماق الأمة، وأكن مكنوناتها — وأبناء الخديو أنفسهم كانوا يتعلمون، مع أبنائها، ذات العلوم الملقنة اليهم، ويشاركونهم في جميع مظاهر حياتهم، لا يختلفون عنهم في شئ منها، ولا يمتازون إلا بنومهم في حجر مخصوصة، وقد أثار ذلك رغبة التعلم في جميع أفراد طبقاتها، الى حد أن رجلين من عامة الناس ودّا الالتحاق بالأزهر، فلما رأيا من فقرهما المدقع ما يحول دون إدراك مبتغاهما، اتفقا على أن أحدهما يشتغل نهارا في تكسير الحجر الذى تبلط به الشوارع، وأن ثانيهما يجاور في الأزهر، ليقتبس مايلق فيه من علوم؛ وأنهما يجتمعان بعد المغيب في الحجرة التى استأجراها معا؛ فيطعم مكسر الحجر مقتبس العلم مما كسبت يداه؛ ويغذى مقتبس العلم مكسر الحجر مما اكتنزه عقله. فتيسر لهما، هكذا، أن يدركا، معا، ما ابتغيا ادراكه، كما تيسر نيل القوت للأعمى والمقعد، فيما يروى عنهما، اذ سارت رجلا الضرير بالمقعد، وأرشدت عينا المقعد الضرير الى السبيل السوى[2].

ولا غرابة — وقد رأينا (اسماعيل) يظلل، بعنايته في التعليم، جميع القائمين بشؤونه، بلا تمييز بين جنس ومذهب ودين — في أن تلك الحركة التعليمية، المتنوعة المسالك

(١) أنظر: "مصر الخديوى" لادون دى ليون ص ١٦٠

(٢) أنظر: "مصر" لمالورتى ص ١٠٤

والمشارب، والمتحدة المرمى والمقصود والنتيجة، فيما يختص بالعلوم، أدّت مع تراخى الزمن، الى إزالة جزء عظيم من الفوارق، التى كانت بين الملل، والنحل، والأجناس المختلفة، الضاربة فى وادى النيـل؛ وجعلت الصدور أوسع احتمالا للاختلافات المذهبية، والقلوب أقرب جدّا، ممـا كانت، الى التسامح فى الدين. وهمـا احتمال وتسامح، لن تستطيع أمة، تختلف معتقدات أفرادها، من التكوّن بدونهما !

نهضة فى المعارف والافكار

ولا غرابة أخيرا أن يكون قد تولد، عن تلك الحركة التعليمية، نهضة معارف وأفكار كانت من أكبر مسببات تطوّرات المستقبل، ومن أدعى مكوّنات نظامات الأيام التالية.

نعم، ان مثلها كان قد نشأ، أيضا، عن جهود (محمد على الكبير) التعليمية، وارسالياته المدرسية الى أوروبا — ولكنها، من جهة، كانت فردية أكثر منهـا اجتماعية. فلم تؤثر فى مجموع الأمة إلا قليلا، ولا تناولت طبقاتها الدنية؛ ومن جهة أخرى، فان ملكى (عباس) و(ســعيد) كانا قد أوقفاها فى تطوّرها، وأعاداها الى الجمود؛ ولولا إقدام (اسماعيل)، لظل الأفراد القليلون المتخلفون بعد موت من كانت أنفاس تلك النهضة قائمة به، فى ظل النسيان، فى أية جهة كانت من جهات القطر المعاد الى النوم.

مظاهر هذه النهضة

لتلك النهضة الاسماعيلية، ثلاثة مظاهر: (١) المظهر الرسمى؛ (٢) المظهر الفردى؛ (٣) المظهر الاجتماعى[1].

---

(١) أهم مصادر هذا الجزء من هذا الفصل: "تاريخ آداب اللغة العربية"، و"تاريخ مصر الحديث" لجورجى بك زيدان، و"تاريخ التمدن الاسلامى" له أيضا.

المظهر الرسمى

أما المظهر الرسمى، فقد تجلى، على الأخص، فيما بذلته الحكومة من مجهودات، لاعادة الاتصال بين حلقات تاريخ مصر فى القدم، وتاريخها فى الأعصر الوسطى، وتاريخها فى الأيام الحالية .

أما الاتصال بين تاريخها القديم، وتاريخها فى الأعصر الوسطى، فان المسيحية، أولا، فالاسلام كانا قد قطعاه بتاتا، على توالى القرون، بما حملا مصر الفرعونية والبطليموسية على الاقلاع عنه من دين، ومعتقدات، ولغة وعادات، وعقلية سابقة .

وأما الاتصال بين تاريخها فى الأعصر الوسطى، وتاريخها الحالى، فقد قضت عليه قضاء مبرما، قرون الحكم العثمانى الثلاثة على وادى النيل . فبتأسيس مدرسة للاچيتولوچيا (علم الآثار المصرية)، أولا، ثم بانشاء المتحف المصرى، أعيد الاتصال الأول ؛ وبانشاء المكتبة الخديوية، وتزيين قاعاتها بكل ما أمكن العثور عليه من مكتوبات مصر الاسلامية فى الأعصر الوسطى — أعصر الخلفاء الراشدين، والأمويين والعباسيين ؛ أعصر الطولونيين والأخشيديين ؛ أعصر الفاطميين والأيوبيين، وأعصر السلاطين المماليك البحريين والبرجيين ؛ ثم كل ما أمكن العثور عليه، أيضا، من مكتوبات القرون العثمانية ؛ وبانشاء دار الآثار العربية، أعيد الاتصال الثانى .

مدرسة الاچيتولوچيا

أما مدرسة الاچيتولوچيا — والاچيتولوچيا علم نشأ فى العالم الغربى، عقيب العثور على الأثر القديم المعروف "بحجر رشيد"، وتمكن شمپوليون من فك طلاسمه الهيروغليفية، والتوصل الى معرفة هذه اللغة المقدّسة المصرية القديمة، المنقوش بعلاماتها ورسومها التاريخ الفرعونى برمته، على آثار العهد العتيق وتشييداته — فقد

عهد بادارتها ، وتعلم الطلبة فيها ، الى العالم الألمـانى بروجش — وكان من فحول رجال الفن ، وله فيه المؤلفات الشيقة الممتعة — فـا زال بالطلبة المتعلمين على يده ، حتى أوجد فيهم روح الاهتمام بالمـاضى المصرى السحيق ، بالرغم من الهاوية التى حفرتها العقائد بين عقليتهم ، وعقلية أجدادهم البعيدين ؛ وحتى تمكن من انشاء قنطرة على تلك الهاوية ، بين عصر الفراعنة وعصر (اسماعيل) . وأشهر من نبغ من تلامذته ، العالم الاجيپتولوچى الوديع أحمد بك كمال . وأهم ما ينتج عن اشتغال طلبته فى حل الكتابات الهيروغليفية زوال نفور مصريى اليوم المسلمين والكتابيين ، بالتدريج ، من قومية مصريى عصور الوثنية ، وتاريخهم وأعمالهم ؛ والاقبال شيئا فشيئا ، على مطالعة أخبارهم ، والاعتبار بآثارهم ، والدنو من الحنو اليهم ، والتفاخر بهم ؛ بالرغم من مؤثرات المعتقدات . « واذا لم يكن للأمة مجد سالف وأثر باق ، فلا تدوم سلطتها ولا تتأصل حضارتها ! » .

المتحف المصرى

وأما المتحف المصرى ، فقد عهد (اسماعيل) بابرازه الى حيز الوجود ، الى الفرنساوى الشهم الكبير ، ماريت باشا ، ووضع تحت تصرفه العمال والنقود على قدر ما يريد .

وكان الرجل من فطاحل المشتغلين بالعـلم الاجيپتولوچى ، ومن المغرمين بكشف النقاب ، وإماطة اللثـام عما درس أو توارى من المفاخر المصرية القديمة ، غراما يجمع الى ذاته قوى النفس ، ويحصرها فيها ؛ فـا زال ينقب ويبحث هنا ، وهناك ، تحت الرمال ، وفى كهوف الجبال — لا سيما حيث كانت "منف" القديمة — حتى تسنى له ، فى سنة ١٨٥١ اكتشاف "السيرابيم" أى معبد الاله "سيرابيس" واذا فيه قبور ٦٤ عجلا من العجول المعروفة باسم "أپيس" دفنت هناك ، من القرن السابع عشر قبل المسيح ، لغاية القرن الأول بعده ؛ وتسنى له العثور فى ذلك المكان ، على

كتابات تثبت أن الديانة المصرية القديمة إنما آلت في نهاية أمرها ، الى التثليث والتوحيد، على فرض أنها كانت في البدء اشتراكية — فأوزيريس هو الاله الأكبر ومبدع كل الكائنات ؛ وأيس تجسد في عجلة أصبحت أمّا ، وهي لا تزال عذراء، بفعل بتاه، روح القدس . وعليه فأوزيريس وأبيس وبتاه ثلاثة أقانيم في إله واحد، أوزيريس يقيم في السماء ؛ وأبيس يعيش على الأرض ، ولا بد له عند بلوغه سنا محدّدا من الموت موتا عنيفا ، على أنه يقوم بعد ذلك من بين الأموات ويصعد الى السماء ليقيم في حضن أبيه باسم سيرابيس ؛ وبتاه روحهما المرفرف بينهما — ثم تسنى له اكتشاف نيف وألفي أبي هول ، وما يقرب من خمسة آلاف تمثال ونقش خلاف ثمانية تماثيل في منتهى الجسامة ، تعدّ ، من جهة كبرها ، معجزة فن الحفر المصري . فكان والحالة هذه ، خير من يعهد اليه إبراز المتحف المرغوب فيه . وما لبث أن دل نجاحه الباهر ، على أن القوس إنما أعطيت باريها .

فانه أقدم بهمة لا تعرف الملل ، وشجاعة لا تبالي بالأخطار ، على جمع ما لم يكن يتيسر جمعه لغيره . لم يحز علمه ، من نفائس الآثار القديمة ، حتى كوّن في بولاق متحفا لا مثيل له في العالم ، ادّخر فيه من الذخائر والأعلاق ، والأصنام ، والتماثيل ، والمكتوبات البردية ، والنقوش ، ومومياءات كبار الفراعنة ؛ ما لا يعرف له قيمة ، ولا يمكن لكنوز الدنيا بأسرها مشتراه ، ولو بذلت في سبيل ذلك بالتدقيق — ومعرفة أحمد عرابي باشا هذا هو الذي حمله أيام أن آلت اليه الدكتاتورية بمصر ، على الرغبة في بيع ذلك المتحف دفعة واحدة ، ليسدّد الديون المصرية الرسمية كلها بما يدفع له من ثمن فيه[1] .

(١) أنظر : "مصر الأخيرة" لبيك ص ٨١

ولا مشاحة فان قيـام الحكومة المصرية بالبحث عن آثار حياة البـلاد المنقضية قبل ظهور المسيحية والاسـلام . والتنقيب عليها، واكتنازها وإجلالها، وإقدام (اسماعيل) كثيراً على دعوة ذوى المنزلة الرفيعة من زائريه، خمسة خمسة، وستة ستة، الى تناول الطعام معه فى سركوفاج (نادى) من السركوفاجات المكتشفة مع وقوف الأهالى على ما كان يبدو من السائحين الغربيين القادمين الى بلادهم من الاهتمام بزيارة التشييدات الفرعونية والبطليموسية، زيارة تدقيقية؛ واقتناء ولو القليل والتافه، من آثار أولئك العواهل بأثمان باهظة، كل ذلك أدّى الى تيقظ عدّة عوامل فى القلوب لم يكن لها فى الأجيال السابقة من أثر:

(أولها) الاهتمام باقتناء أى شئ يكون من تلك الآثار، لبيعه بثمن يرضى النفس الى الراغبين فيه من أولئك الأجانب؛ والمزاحمة على ذلك الاقتناء مزاحمة شديدة، يدل عليها ما يقصه الكونت لبيك عن الرجل الذى اغتصب من ولدى مهزار قردا ذهبيا من أبدع المصنوعات واختص به بعد أن أشبعهما ضربا[1].

(ثانيها) الاجتهاد فى تقليد تلك الآثار تقليدا متقنا، عند عدم التمكن من العثور على الصحيح منها، كما فعل بعضهم فى الأقصر: فانه اشترى من أحد السائحين الفرنساويين، بمبلغ مائة فرنك كتابا فيه خراطيش الفراعنة المختلفة، وشرع يصنع جعرانات وينقش عليها ما يشاء من تلك الخراطيش، نقشا جميلا، ويبيعها كأنها صحيحة وقديمة، بأثمان عالية لذات الخبيرين بها، ومن ضمنهم عالم ألمـانى اجيبتولوجى مشهور، وهم لا يفقهون الى التقليد، ويظنون، لا سيما ذلك العالم، أنهم بحيازتهم لها، إنمـا حازوا يتيمات يفاخرون بها مزاحميهم عليها[2]؛

(١) أنظر: "مصر الأخيرة" لبيك ص ٢٦٨ و ٢٦٩

(٢) أنظر: "مصر الأخيرة" لبيك ص ٢٦٤ و ٢٦٥

(ثالثها) نظر العامة نفسها نظر الاكبار ، والاجلال ، والتعظيم ، الى بقايا ذلك الماضى الخصيب المجيدة ؛ وتحولهم ، شيئا فشيئا عن شعور الاحتقار ، الذى كان متأصلا فى قلوبهم لأهل تلك العصور ، المدعوة عندهم "كفرية" لرغبتهم فى الدلالة على مبلغ ازدرائهم إياها .

غير أن هذا التحول كان بطيئا ؛ وكثيرا ما كان يقع للعملة أنفسهم المشتغلين تحت إدارة ماريت باشا أن يبدوا امتنانهم لنفس بقايا من كانوا ملوك أجدادهم فى سالف الأيام .

لطيفة لموميا فرعونية

فيروى من هذا القبيل أن ماريت باشا لما عثر على مومياء الفرعون "مرى إن را" من الأسرة السادسة ، فى جهة إهرام دهشور ، كلف بعض أولئك العملة بنقلها الى متحف بولاق ؛ ولما كان لا بد لهم من الذهاب بها ، فى بادئ الأمر ، الى البدرشين ، لاستقلال القطار الحديدى فى محطتها ، لم يجدوا طريقة لاجتياز المسافة بين المكانين خيرا من وضع جثة ذلك الفرعون على ظهر حمار ، عرضا ، وسوق الحيوان بها ، وأطرافها متدلية من كلا جانبيه بشكل مهين — ولما بلغوا بها محطة البدرشين ، وأرادوا أن «يخلصوا» عليها ، ليسافروا بها الى بولاق ، وقع ناظر تلك المحطة فى حيرة عميقة ، لأنه لم يكن قد سمع بكلمة "مومياء" فى عمره ؛ فلم يعرف ما هى حينما سموها له . ولم يجد لها تسعيرة ، بل ولا ذكرا ضمن الأشياء التى تشحن الواردة فى تعريفته . أخيرا قطع لهم جميعا تذاكر فى الدرجة الأولى ، واعتبر مومياهم فردا منهم . فلما وصل بها حاملوها الى كوبرى بولاق وأرادوا أن يجتازوه بها أوقفهم رجال الدخولية ، ليحصلوا منهم رسما عليها . ولكنهم لم يدروا ما هى ، ولا فى أى صنف

من الأصناف تقع ؛ حتى فتح الله على أحلمهم، فقال : « ألا ترون أنها فسيخة ؟ » فقال رفاقه : « حقا ! هى فسيخة ! » ، وأخذوا عليها مكس فسيخة[1] !

فلتنفخ العظمة البشرية ، أية كانت بعد ذا ، أوداجها ! فما أحراها بالدرس الذى ألقاه المسيو ماسـبيرو خلف ماريت باشا على الأمير الألمـانى الصغير والمتغطرس غطرسة إمبراطورية ، افتخارا يحسبه البالغ من السن حوالى المـائة والخمسين عاما ، أمام موميا ذلك الفرعون الراقدة عليها آلاف السنين ! إذ قص عليـه ما أصابها من امتهان ، لا فى بلاد غريبة ، يعذر فيها الناس على جهلهم إياها ، بل فى البلاد ذاتها ، التى كان صاحبها حاكمها المطلق ، حيث كانت الجباه تعنو لجلاله ؛ والقلوب ، قبل الأبصار ، توجف خشوعا لهيبته ؛ والركب تخر أمامه ساجدة ! وعلى أيدى أحقر الملأ من سلالة أولئك الخاشعين الساجدين !

خنزير ماريت

وربمـا كان لخنزير الذى كان أليف ماريت باشا فى مسكنه بصحراء سـقارة ودهشور دخل فى بطء سـير التحوّل عن احتقار العصور الفرعونيـة « الجاهلية » فى نفوس مجاوريه وفعلته . فانه كان من شأن ذلك الحيوان «النجس» فى عرفهم أن يحملهم على الاشمئزاز ، وعلى مزج صاحبه ومواضيع بحثه فى عاطفة النفور عينها التى كانت توجبها نجاسـته ، لا سيما ، بعد أن وقع له ، يوما ، شـديد القيظ ، أنه خرج يلتمس فيئا ؛ فسارت به قدماه الى رحبـة مسجد مجاور . فرأى فيـه «الميضا» ؛ فحسن لديه الاسـتحمام فيها . فخاضها بلذة ، وأبطأ فى التمتع ببرودتهـا اللطيفة ، حتى جاء المصلون ، ساعة العصر ، ليتوضأوا ؛ فوجدوه منفردا بمياهها .

(١) أنظر : "مصر الأخيرة" لليك ص ٧٦ وما يليها .

فحملوا عليه حملة منكرة ، وأخرجوه مهينا مضروبا . واضطر ماريت الى نقض بناء تلك «الميضا» لأنها نجست ، وإعادته ثانيـة ، بحجارة غير التى احتك فيها خنزيره الأليف[(١)] .

وكان من لطائف ذلك الخنزير، أيضا، أن لوردا انجليزيا ذهب، مرة، مع اللادى قرينته ، لزيارة ماريت باشا فى مقامه الصحراوى ؛ فأمسكهم على الغداء . فما جلسوا على المـائدة إلا وأتى الخنزير، كأنه كلب ظريف ، وأخذ يحتك بالجالسين، طالبا منهـم نصيبه فى الطعام . فثارت عوامل الاشمئزاز العميق فى صـدر اللادى، وأبدت استغرابها من «أن رجلا كماريت يتخـذ مثل ذلك الحيوان القذر أليفا له ، دون غيره من الحيوانات الجديرة بذلك» . ولاظهار اشمئزازها، عمليا، غرست أسنة شوكتها فى ظهر ذلك المسكين . فما كان منه إلا أنه دخل تحت المـائدة، وصدمها بظهره، فقلبها بصحونها وطعامها على حضرة اللادى، فأتلف لها ملابسها[(٢)] .

ماريت وليبك

وبلغ من غيرة ماريت باشا على ادخار الآثار الفرعونية واكتنازها ، والضن بها على غير المتحف الذى أنشأه، أنه استصدر من الحكومة المصرية أمرا ساميا يحظر تحظيرا باتا، التنقيب عليها وبيع أى شئ كان منها الى الأجانب؛ ونقل أى أثر يكون من مكانه ، إلا بمعرفة رجال الآثار ؛ وتصدير أى بقية من بقايا المـاضى بمصر الى أى قطر من الأقطار الخارجية — وكان نهب الآثار القديمة ، قبل ذلك ، مباحا : فملأ بها سارقوها المتاحف الغربية الكبرى — فضمن بذلك بقاء الكنوز المصرية التاريخية لمصر والمصريين، دون سواهم ؛ ولم يعد فى استطاعة أحد أن يزين ببعض

(١) أنظر : "مصر الأخيرة" لليك ص ٦٧

(٢) أنظر : "الكتاب عينه" ص ٦٦ و ٦٧

منها غير المتحف المصرى، والميادين المصرية، إلا تهريبا وتحايلا . كما وقع للكونت ليبك وهو فى الصعيد . فان بعضهم عرض عليه مشترى موميا فى سركوفاجها، كان قد عثر عليها، بدون اطلاع رجال الآثار، فى أحد مدافن الملوك، التى كانت لا تزال تحت التنقيب . فتعرفها ليبك من الرسومات التى عليها، ولادرا كه قيمتها التاريخية، اشتراها بثمن جيد . ولكن الصعوبة كلها كانت فى التمكن من تصديرها الى فرنسا، مع تيقظ عينى ماريت ولا كأنهما أعينـ (أرجس) حارس بستان (الهسپريد) فى الميثولوچيا اليونانيــة . وزادت تلك الصعوبة ، بعد أن فشا خبر المشترى وبلغ أذنى "الأرجس" المصرى، وصــدرت أوامره الى ذوى الشأن بمديرية قنا، بمنع ليبك — ولو أنه فرنساوى مثله — من مقتناه، وإعادة الثمن الذى دفعه به اليه — وكان عشرين ألف فرنك، على ما أظن — وارسال الموميا بسركوفاجها الى المتحف . فعمد ليبك الى من صنع له سركوفاجا كالذى فيه الموميا، برسوماته وألوانه، ولو أنها غير متقنة ، ووضع فيه جذع شجرة، وسمر عليه غطاءه، ثم سلمه — كأنه يصــدع بالأمر، ومقابل اعادة العشرين ألف فرنك اليه — الى رجال السلطة فى المديرية — وكانوا من الجهل فى ذلك الموضوع بمكان عظيم — ورجاهم، فقط، ألا يرسلوه إلا بصحبته، حينما يؤوب الى مصر، عساه أن يتمكن من نيل تصريح من الحكومة المصرية بتصديره الى فرنسا . فوعدوه — وكان هو فى الأثناء قد سفر، سرا، السركوفاج والموميا الحقيقيين الى القصــير، برا، ومنها الى السويس، بحرا، فالى بور سـعيد ومرسيليا — فلمــا تيقن أن ما اقتناه أصبح فى فرنسا، قام من الأقصر الى مصر، ومعه السركوفاج الكاذب . فاستلمه ما ريت أمامه، مبتهجا، ولكن نظره ما لبث أن وقع على غطائه، إلا وقطب حاجبيه، لأن عينه الخبيرة أدركت التقليد، حالا،

ففتح السركوفاج بيد مضطربة ، واذا به يرى جذع الشجرة داخله بدل جثة محنطة ! ! !
فالتفت الى لبيك وعوامل الاستغراب والغيظ والاستهزاء تتناوبه ، وهو لا يدرى أيها
يبدى . فقابل لبيك نظره بقهقهة ضحك عالية ؛ وقال : « لم يعد ، يا صديقى ، من
وسيلة ، سوى انى أردّ اليك العشرين ألف فرنك التىّ دفعت إلىّ ؛ فهاكها ؛ لأن
ما اشترى بها ، حقا ، أصبح فى فرنسا ! » فأدرك ماريت أن مواطنه ضحك عليه .
ولما كان ممن يستطعمون ملح السخرية الظريفة أكثر مما تستفزهم السخرية الى
الغضب ، انضم الى لبيك فى ضحكه ، وانقضى الأمر بينهما على سلام[1] !

المكتبة الخديوية

وأما المكتبة الخديوية ، فيعزو بعضهم إنشاءها الى إشارة بذلك صدرت من السلطان
عبد العزيز الى (اسماعيل) ويقولون ان هذا العاهل ، لما زار مصر ، وشاهد مساجدها
وآثارها ، ورأى الكتب العديدة من مخطوطات ومطبوعات ، مبعثرة فى خزاناتها ،
أشار على (اسماعيل) بانشاء مكتبة عامة تجمع شتاتها ، ليستفيد الناس بمطالعتها . وان
هذه الاشارة الهمايونية وقعت وقعا جميلا من نفس (اسماعيل) .

على أننا ، مع عدم ميلنا الى تكذيب حكاية هذا الايعاز ، نرى أنه كان من طبيعة
الاهتمام الذى أبداه (اسماعيل) باحياء العلوم والمعارف فى بلاده ، ومن شأن رغبته
فى تكوين نهضة علمية أدبية فيها ، أن يولدا فى نفسه فكرة انشاء تلك المكتبة .
وكان جدّه (محمد على الكبير) قد أوجد مستودعا فى بيت المال القديم ، خلف
المسجد الحسينى ، لبيع مطبوعات الحكومة من كتب وغيرها . فأضاف (اسماعيل)
الى ما فيه من كتب ، نحو ألفى مجلد من مخطوطات بالعربية والتركية والفارسية ،
ابتاعها من تركة حسن باشا الموناسترلى أحد كبار رجال (عباس الأول) . ولما كانت

(١) أنظر : "مصر الأخيرة" لليبك ص ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢

سـنة ١٨٦٩ — وهى سـنة الاحتفال بفتح القناة السويسـية ، وتوافد أصحاب التيجان وأرباب الأقلام الى القطر — أوعز الى على باشا مبارك — وكان مدير ديوان المدارس ، أى ناظر المعارف — أن يتخذ محلا ، من سراى درب الجماميز ، بجانب ديوانه ، ويجعله داركتب خديوية ، وينقل اليـه ذلك المستودع برمته ، وأهم ما يجد من كتب فى المساجد والتكايا بمصر وغيرها من مدن القطر ؛ ففعل ، وأضاف اليهـا الكتب التى كانت فى خزانة الأوقاف الخيرية ، وكثيرا من الآلات الهندسية والرسومات ونحوها .

فلما كانت سنة ١٨٧٠ ، أصـدر (اسماعيل) أمرا رسميا بإنشاء المكتبة، وأمر على مبارك باشا بتنظيمها ووضع قانون لهـا؛ ففعل . وفى سـنة ١٨٧٦ توفى الأمير مصطفى فاضل باشا شقيق (اسماعيل) — وكان كلفا بالكتب ، عربيـة وغيرها ، حريصا على اقتنائها، وعنده منها خزانة نفيسة فيهـا نيف و ٣٥٠٠ كتاب . فابتاعها (اسماعيل) بثلاثة عشر ألفا من الجنيهات، وأهداها الى مكتبته الخديوية؛ وما زال يجدّ فى اقتناء الكتب العربية وغيرها ، وهو لا يبالى بالانفاق ، حتى صير تلك الدار تضارع مثيلاتها التى من درجتها فى العواصم الأوروبية ، وأعاد الى الشرق الأدنى، مثالا من مفاخره العلمية، التى ازدهت بها العصور العباسية والفاطمية؛ وأخرج الى الأيام الحاضرة، فى ثوب قشيب ، تحفا من تلك المفاخر، جعلتنا نشاهد عيانا ما كنا نسمع عنه من خطوط متقنة، كخطوط ابن مقلة، ورسوم بهية بهجة ومكن ظمأنا الى العلم والبحث والمذاكرة، من ينابيع حية يلجأ اليها، فيرتوى .

دار الآثار العربية

وأما دار الآثار العربية، فان (اسماعيل) أصدر أمره بإنشائها فى سـنة ١٨٦٩ وكلف بذلك فرنس باشا، رئيس هندسة الأوقاف . وكان غرضه منها جمع ما كان

مبعثرا فى المساجد وغيرها ، من الآثار العربية والاسلامية ، على أنواعها ، لتكون تلك الدار ضوءا للتحف المصرى ، المجموعة فيه الآثار الفرعونية والبطليموسية والرومانية والبيزنطية ، فيكون الاثنان معا ، هيكلا فخما للتاريخ المصرى برمته ، ينتقل فيه المطالع الباحث ، أو المتفرج البسيط ، من مرحلة الى مرحلة ، فى حياة مصرنا هذه ، على ممر العصور ، وهو مأخوذ اللب دهشة ، و إعجابا و إعظاما ولكن عللا كثيرة ، منها اشتغال المكان المطلوب لجمع تلك الآثار فيه بما سواها ، حالت دون تنفيذ فرنس باشا أمر (اسماعيل) فى عهده فلم تخرج فكرة «الخديو العظيم» الى الوجود إلا فى أيام ابنه وخليفته ، المرحوم محمد توفيق باشا ، وقد أنبأ على بهجت بك ، مدير دار الآثار العربية الآن ، المؤرخ المحقق الكبير المرحوم جورجى زيدان بك «ان عدد ما كان فى تلك الدار من التحف الأثرية ، فى سنة ١٩١٣ ، نحو ٤٠٠٠ قطعة ، بينها آثار عربية إسلامية من بقايا التمدن الاسلامى على اختلاف عصوره ؛ ومصنوعات حجرية وزجاجية ، وخشبية ، ونحاسية على الطرز العربى الجميل ، تستحق العناية والدرس ، وأكثرها من عصور الفاطميين والأيوبيين والمماليك والعثمانيين ! » [1] .

غير أن مظهر النهضة العلمية الرسمى بمصر لم يقتصر ، مطلقا ، على ما ذكر ، ولو أنه تجلى فيه ، على الأخص . فدار الطباعة ، مثلا ، وجدت من (اسماعيل) عناية كبرى جعلتها أكبر مطبعة عربية فى العالم ، حتى بلغ متوسط المؤلفات المطبوعة فيها ، سنويا ، على عهده ، نيفا وعشرين مؤلفا ، فضلا عن الكتب المترجمة وخلافها .

تنشيط الصحافة والجمعيات العلمية والخيرية والادب والعلم

ثم إنه نشط الصحافة والجمعيات العلمية ، والخيرية ، والأدب على أنواعه ، فى سائر الأمصار العربية ، تنشيطا عظيما ، بتشجيعه المعروف للعلم .

(١) أنظر : "تاريخ آداب اللغة العربية" لجورجى زيدان بك ص ١٥٠ ج ٤

أما الصحافة، فهو الذى سهل الاشتغال بها على أدباء السوريين المتقاطرين فى أيامه الى مصر، طمعا فى كرمه؛ وأشهرهم آل تقلا، وأديب اسحق، وسليم النقاش، وسليم حموى، وغيرهم . ولم يكن يقاوم حريتها فى أى موضوع تخوض فيه، ما عدا موضوع الطعن عليه، وعدم مراعاة جانبه . فان الخوض فيه كان يؤلمه ويؤذيه، لا سيما فى أيام ضيقه، وتنازعه على البقاء مع دائنيه وحماتهم . ولا غرابة، فما من عاهل، لا سيما فى أيامه، ولا سيما من كان منبته وتربيته كمنبته وتربيته، كان يستطيع أو يريد أن يروض نفسه على احتمال انتقاد ألسنة الرعايا لأعماله . وما من رجل يحسن اليك ويرعاك، إلا ويستفزه أن تكون مع عدوه عليه، فى وقت شدّته .

أما الجمعيات، من علميـة وخيرية، فقد أمدّها بعنايته وماله، وشجع النـاس على الاشتغال فيها . فاليـه مرجع الفضل فى تأسيس الجمعيـة الجغرافية الخديوية فى سنة ١٨٧٥ — وكان من أهم أعضائها محمود باشا الفلكى، وستون باشا الأميريكى، وكلاهما من موظفى الحكومة المصرية — والجمعية العلمية الشرقية — وكان من أهم أعضائها أرتين باشا ونخرى باشا، ثم انضم اليها سليمان أباظه باشا، وإلياس حبالين، والدكتور مهدى خان التبريزى — وساعدت حكومته على انشاء الجمعية الخيرية الاسلامية الأولى فى سنة ١٨٧٨، وأمدّتها بالنقود؛ ولمـا كان الباعث على إنشائها روحا سياسية اجتماعية دبت فى نفوس المصريين فى ذلك العهد، على أثر ما شاهدوه من استئثار الأجانب بمرافق البلاد الاقتصادية، فحملتهم على فتح المدارس لتعليم البنين والبنات، وتهذيب أخلاقهم، فى ميدان حرية مطلقة، فان الحكومة اشترطت عليها لكى تسمح لها بذلك، ألا تكون خاصةً بالمسلمين، وألا تصطبغ بصبغة دينية خاصة . فغيرت الجمعية اسمها، وتسمت "بالجمعية الخيرية" . فاعتبرت رسميا وصدق على قانونها .

وأما الأدب، فقد نشطه (اسماعيل) بما سهل لرجاله من أسباب الرزق فى خدمة حكومته، وبخدمته الشخصية، وغيرها. فقد قرب الى ذاته الشاعرين المجيدين عليا أبا النصر المنفلوطى والشيخ على الليثى، والكاتب الفريد عبدالله فكرى باشا؛ وألحق بمعيته عبده الحمولى الموسيقى المغنى الشهير، وعهد بتثقيف أبنائه الى الأستاذ الشيخ عبد الهادى نجا الابيارى، ووهب ابراهيم المويلحى، بعد أن خسر ثروته فى التجارة، مالا استرجعها به، ووظف نقولا بك توما فى حكومته، حينا. وأدنى من نفسه الدكتور أحمد حسن الرشيدى، وأوعز اليه أن يشتغل؛ فألف كتاب "عمدة المحتاج لعلمى الأدوية والعلاج". ولما انتقل يوسف الخياط بجوقه التمثيلى من الاسكندرية الى مصر فى سنة ١٨٧٨، أمر (اسماعيل) أن تفتح له أبواب الأوبرا لتمثيل رواياته فيها، ووعد أن يحضر التمثيل بنفسه. ولكن ذلك الغبى لم يجد رواية فى متعلماته يفتتح بتمثيلها الفصل إلا رواية "الظلوم"؛ وكان (اسماعيل) حاضرا: فغضب لما تخللها من ذكر الظلم والظالمين فى تلك الأيام العصيبة، التى كانت الحرب فيها، بينه و بين الدائنين المشئومين، عوانا؛ وتوهم بحق أن أولئك الممثلين، بالرغم من أنه غمرهم بفضله، يعرضون به و بأحكامه، انقيادا لإيعازات أعدائه. فاستنقصهم جدا، وحكم بأنهم غير جديرين بالنعمة التى أسبغها عليهم. وأمر بإخراجهم من مصر. فباءوا بعار وخزى عظيمين.

وأما العلم، فلا أدل على اهتمام (اسماعيل) به، وجهاده فى سبيل ترقية شؤونه من البضع والعشرين بعثة علمية التى سيرها الى مجاهل أفريقيا الوسطى والشرقية، لاكتشافات علمية متنوعة، سيأتى ذكرها، بالتفصيل، فى كلامنا على تحقيقه الشطر الثالث من الخطة التى رسمها لمجهوداته.

مظهر النهضة الفردى

وأما المظهر الفردى لتلك النهضة ، فتجلى فى مجهودات النابغين من المدارس المصرية والسورية على اختلاف أنواعها ومذاهبها ، ومن الارساليات المدرســية الى البلاد الأجنبية ، منذ أيام (محمد على)، ومباحثهم وأعمالهم وتآليفهم .

فحسين حسنى باشا — الذى بدأ حياته العملية بصــفة مصحح وكاتب بالتركية فى الوقائع الرسمية ســنة ١٨٥١ ، وآلت اليه ، فى نهـاية أمره ، النظارة على مطبعة بولاق الأميرية سنة ١٨٨٠ — كان من نوابغ الرجال فى الهمة والاقدام ، فضــلا عن سعة اطلاعه على الرياضيات والميكانيكيات ، (علوم الحيل) ، واليه يرجع الفضل فى استجلاب معمل الورق لمصر .

ومحمد على باشا الحكيم ، وابراهيم الدسوقى ، كانا أول من أنشأ مجلة طبية فى اللغة العربية سنة ١٨٦٥ ، دعواها "اليعسوب" وضمناها من المباحث الجليلة ، ماترتوى منه الألباب ، وترتاح اليه العقول — ألا ليتها عاشت طويلا !

وأبو السعود افندى ، الذى ترجم عدّة كتب تاريخية وغيرها ، كان أول من أنشأ جريدة سياسية مصرية . فدعاها "وادى النيل" واستمرّ يصدرها مرتين فى الأسبوع طافحة بالمقالات السياسية والأدبية والعلمية ، الى أن وافته المنية سنة ١٨٧٨

وابراهيم المويلحى ، ومحمد عثمان جلال ، تلياه فى هذا المضمار ، وأنشآ فى القاهرة فى سنة ١٨٦٩ "جريدة نزهة الأفكار" — وكانت أسبوعية ، شـديدة اللهجة . فاضطرت الحكومة الى تعطيلها .

وسعيد صالح بك ، ناظر المدارس ، أصــدر فى سنة ١٨٧٠ مجلة دعاها "روضة المدارس" أخذ يطبعها فى مطبعة "وادى النيل" ويوزعها على الطلبة مجانا — وكانت

علمية ، أدبية ، يحررها نخبة من العلماء والأدباء ، منهم عبد الله فكرى باشا السابق ذكره ، واسماعيل باشا الفلكى ، وبدر بك الحكيم ، وعلى مبارك باشا ، ورفاعة بك ، وقدرى بك — وهو الذى أصبح ، فيما بعد ، قدرى باشا المشهور بمؤلفاته . وكان كل منهم ينشر فيها مقالات متسلسلة فى موضوع واحد كالكتاب المستقل .

وميخائيل عبدالسيد افندى أصدر جريدة "الوطن" فى سنة ١٨٧٧ — وهى أقدم الصحف القبطية — وسليم حموى باشا السورى أصدر جريدة "الكوكب الشرق" فى الاسكندرية سنة ١٨٧٣ ؛ ولكنها لم تعش طويلا . وسليم تقلا بك ، وبشارة أخوه ، السوريان ، أصدرا بالاسكندرية فى سنة ١٨٧٦ جريدة "الاهرام" ، فنالت حظا وافرا من الرواج والنفوذ ، ولاتزال تنشر لغاية يومنا هذا ، وربما كان لها من اسمها الحظ فى البقاء الذى أتعبت الدهور جهودها فى حرمان مسماها منه ، ولم تفلح .

وأحمد حسن الرشيدى — وهو من كبار نوابغ مدرسة الطب المصرية ، وقد سبق الكلام عنه — جاهد فى خدمة النهضة التى نحن فى شأنها جهاد الأبطال ، ترجمة وتأليفا ؛ فكان من أكبر أركانها ومن أكثر الأطباء عملا فى سبيلها . وهو ، وان يكن من نابغى عصر (محمد على) الا أنه قد أدرك زمن (اسماعيل) وألف ، فى أكثر فنون الطب والطبيعيات والاقرباذين ، التآليف الوافية الممتعة .

ومحمد على باشا البقلى ، الجراح الطائر الصيت — وهو من زاوية البقلى بالمنوفية ، وقد سبق ذكره أيضا — قد ألف فى الجراحة جملة كتب مفيدة ، منها : "روضة النجاح الكبرى فى العمليات الجراحية الصغرى" و "غرر النجاح فى أعمال الجراح" و "غاية الفلاح فى فن الجراح" و "نشر الكلام فى جراحة الأقسام" ، علاوة على إصداره "اليعسوب" المجلة الطبية العربية البادى ذكرها .

وحسن عبـد الرحمن بك — وكان من أساتذة مدرسـة الطب فى أيام نظارة محمد على باشا البقلى عليها — ألف ، بأمر رئيسـه هذا ، كتاب "القول الصحيح فى علم التشريح"، لكى يدرس فى المدرسة المذكورة .

وأحمد ندا بك، الصيدلى الشهير، المتوفى سنة ١٨٧٧ ، كان هماما ، كثير العمل والبحث، محبا للتأليف ونشر العلم، وله مؤلفات جزيلة الفائدة، أهمها : "الآيات البينات فى علم النباتات" و"حسن البراعة فى فنّ الزراعة" (مترجم عن الفرنساوية) و"حسن الصـناعة فى فنّ الزراعة" ، وضعه للتعليم فى مدرسـة الزراعة التى أحيل اليه التدريس فيها بعد إنشائها ، و "الأقوال المرضـية فى علم الطبقات الأرضية" (چيولوچيا) ، وهلمّ جرّا .

وحسين عوف بك الكحال، المتوفى سنة ١٨٨٣ — وكان، فى عصره، ركنًا من أركان العلم الأربعة، وهم : أحمد ندا بك فى التاريخ الطبيعى ، ومحمد على باشا البقلى فى الجراحة ، وحسن عبد الرحمن بك فى التشريح ، والمتكلم عنه فى الرمد — ألف فى فنه هذا كتابا ذا سبعة أجزاءٍ من خير ما دبجه يراع الكاتب .

ومحمد حافظ بك، المتوفى سنة ١٨٨٧ — وكان أستاذ الرمد فى مدرسة الطب — ألف كتاب "مطمح الأنظار فى تشخيص أمراض العين بالبحث بالمنظار" .

وسالم سالم باشا ، المتوفى سـنة ١٨٩٣ ، صاحب الشهرة الواسعة ؛ ألف كتاب "وسائل الابتهاج الى الطب الباطنى والعلاج" و"دليل المحتاج فى الطب والعلاج"، وأكثر مصادره ألمـانية، لأنه تمم اختباراته الطبية فى ڤيينا، بعد خروجه من مدرسة القصر العينى سنة ١٨٤٨

وعلى رياض بك ، الصيدلى، نشر فى عهد (اسماعيل) كتاب "النفحة الرياضية فى الأعمال الأقرباذينية" .

وعبد الهادى اسماعيل، معلم البيطرة فى المدارس الحربية ، ألف كتاب "المجالة البيطرية لارشاد الضباط والسوارى والطوبجية" .

ومنصور أحمد ، مدرّس الكيمياء بمدرسة المهندسخانة المصرية ، ألف كتابه "عمدة المتطببين فى فنّ الصيدلة والأقرباذين" .

ألا يخيل لك ، أيها القارئ، أنك فى أيام الرشيد والمأمون ؛ وهلا تمثل أمامك شخصيات آل بختشوع وآل حنين ، وأنت تقرأ أسماء كل هؤلاء النوابغ المصريين فى علمى الطب والصيدلة ؟

وبهجت باشا — وهو أرناؤطى الأصل — خلف خرائط طوبوغرافية يعتدّ بها ،

وعلى عزت، المدرّس للعلوم الرياضية فى المهندسخانة، ألف "الخلاصة العزية فى تهذيب الأصول الحسابية" .

وأحمد فائد بك، وهو من كبار أساتذة المهندسخانة الخديوية، وضع المؤلفات الجمة فى الهندسة والسوائل، أهمها : "الأقوال المرضية فى علم بنية الكرة الأرضية" و "تحرك السوائل" و "الدرة السنية فى الحسابات الهندسية" .

وعامر سعد، مدرّس الرياضيات بالمدارس الحربية، ألف "المنحة الزهرية فى الأعمال الجبرية" و "أحسن الوسائل لتصريف السوائل" .

وأحمد نجيب، مدرّس الرياضة بمدرستى أركان الحرب والطوبجية ، ألف "التحفة البهية فى الهندسة الوصفية" .

وحسين على الديك ، ألف كتاب "عدّة الحاسب وعمدة الكاتب" فى الحساب ومسك الدفاتر الديوانية .

ومحمود باشا الفلكى، المذكور مرارا والمتوفى سنة١٨٨٥، عن ثمانين عاما، ألف بالفرنساوية والعربية مؤلفات جمة ممتعة .

ومختار باشا المصرى، وكان كثير الاشتغال فى الرياضيات والفلك، ألف "التوفيقات الالهـامية لمقارنة السنين الهجرية بالافرنجية والقبطية" و "المجموعة الشافية فى علم الجغرافية" و "جداول تحويل المسطحات المترية"، وهلم جرا .

واسماعيل باشا الفلكى ، ألف "الآيات الباهرة فى النجوم الزاهرة" وتقاويم فلكية سنوية .

والسيد صالح مجدى بك ، المحالة اليه ترجمة الكتب فى الفنون العسكرية ، ألف "الدر المنثور فى الظل والمنظور" و "بغية الطلاب فى قطع الأحجار والأخشاب" و "الروضـة السندسية فى الحسابات المثلثية" و "تذكير المرسل بتحرير المفصل والمجمل" و "ميادين الحصون والقلاع ورمى القنابل باليد والمقلاع" وكتاب "الترع والأنهر"، وهلم جرا .

ومحمد صفوت المشهور باسم "الساعاتى المصرى"، وعلى أبو النصر المنفلوطى ، والشيخ على الليثى، أطربوا العام والخاص والسوقة والأمراء بأشعارهم الجميلة .

[ومن نكات الشيخ على الليثى المستظرفة أنه دخل يوما هو والشيخ على أبو النصر المنفلوطى على (اسماعيل) ، والخديو منقبض النفس ، وكان الرجلان — على خفة روحهما التى كانت كأنها خطرة نسيم عطر — طويلى القامة جدا، دميمى الخلقة ، وأسودين سوادا يكادان يكونان زنجيين .

فلما وقعت عين (اسماعيل) عليهما أخذ يجيلها فى طولها وعرضهما و يرفعهما بها ويضعهما . فلما رأى الشيخ على الليثى منه ذلك ، شرع يقلب كفا على كف ،

فقال (اسماعيل) له : «ما بالك تفعل هذا؟» . قال : «أفكر فى أمر أقوله إذا صفح عنه مولاى مقدّما» . قال : «لقد صفحت ، فقل» . قال : «أرانى أستغرب ما الذى أعجب به مولاى فى مدختتين مثلنا أنا وزميلى هذا!» . فضحك (اسماعيل) وسرّى عنه .

وقد كان الشيخ على الليثى هذا — على مابه من خفة روح وعلى ما فى شعره من الإبداع والرواء — على جانب متين مع الله . فمن أجمل ما يحكى عنه أن رجلا يقال له محمود فوزى افندى (كان ناظرا لدار العلوم فأنزله على مبارك باشا الى وظيفة أستاذ الكيمياء والطبيعة فى إحدى المدارس الثانوية ، ثم ما زال به حتى رفته بتاتا ، مع أنه كان ابن زميل له فى التلمذة بفرنسا) قصده وسأله أن يتوسط له لدى الباشا لكى يعيده الى منصبه ، لعدم تمكنه من استخدام علمه فى الكيمياء والجغرافيا الطبيعية إلا فى التدريس . فقال له الشيخ على الليثى : «أعفنى ، يا ولدى ، من هذه المهمة ؛ فانها شاقة على نفسى . فعلى مبارك باشا هذا رجل سيّئ الأخلاق وأخشى اذا أنا كلمته فى هذا الشأن أن لا ينالنى منه إلا إراقة ماء وجهى!» . ولكن محمود افندى تشدّد فى التماسه . فتظاهر الشيخ على بأنه يروم قضاء حاجة فاستدعى خادمه وقال له : «ضع لى إبريق الماء فى بيت الراحة» ، وكانت هذه جملة مصطلحا عليها بينه وبين خادمه ، يعنى "احضر لى عربتى!" ؛ ثم قلع جبته وخرج واضطر محمود افندى الى انتظاره حتى يعود .

ولكن الشيخ على ما بارح الحجرة إلا وارتدى جبة خلاف الجبة التى تركها فيها وسار توا الى على مبارك باشا فى ديوانه ودخل عليه وبادره بالكلام هكذا : «أنت يا رجل أوقع فى خلدك أن يبقى تكية لك ترسل اليها من تشاء ؟» . فدهش على باشا

وقال: «ما ذا تعنى يا شيخ على؟» . قال: «أعنى أن كل من ترفته أنت من موظفيك يأتى فيحل فى بيتى» . وها محمود فوزى افندى خوجه الكيمياء والطبيعة فى المدارس الثانوية، الذى رفته منذ أيام، أتانى بأمه وزوجه وأولاده وأخواته ونزل عندى، وأرانى مضطرا الى الانفاق عليه ؛ أفترى أن أولادى قليلون علىّ فترهقنى بالانفاق على كل هذه العائلة . قال على باشا : «ولكن محمود افنــدى هذا رجل شرس الأخلاق ، قليل الاناة، كثير المخالفة للأوامر!» . فقال الشيخ على : «وأنا ما شأنى حتى تنكبنى به وبأولاده؟ انى سأرسله اليك من غد، فأعده الى وظيفته وزد فى مرتبه !» . قال على باشا : «وتريد أيضا أن أزيد فى مرتبه؟» . قال: «نعم» وخرج عائدا الى منزله . فوجد محمود افندى هناك فى انتظاره، فلما رآه هذا استوى على مقعده إلا وأعاد الكرة وكرر الالتمـــاس . فقال له الشيخ على : «يا بنى إنى ، بعد ما قلته لك عن أخلاق على مبارك باشا، أرى أن الأوفق أن تكتب له عرضا تسترحمه فيه وتطلب إعادتك الى وظيفتك!» . ثم قدّم له ورقة وقلما، وقال : «خذ واكتب!»، وأملاه عرضا لطيفا وصرفه موصيا إياه بأن يذهب به الى على مبارك باشا من صباح غد .

ففعل محمود افندى كما أمر . ولمـــا أدخل العرض الى على مبارك باشا أمر بكاتبه فمثل بين يديه . فقال له الباشا : «أأنت كاتب هذا العرض؟» . قال: «نعم» . قال: «وأنت من الذى عرفك بالشيخ على الليثى؟ حقيقة إنكم أناس لا تختشون !» . ثم استدعى باشكاتب الديوان وأمره بأن يكتب إذنا باعادة محمود افنــدى الى وظيفته، وبزيادة جنيه على مرتبه الأصلى وصرفهما .

فخرج محمود افندى وهو لا يدرى أفى يقظة هو أم فى منام . ولمـــا كان العصر وفرغ من عمله، ذهب الى الشيخ على الليثى ليشكره، وقال له : «حفظ الله مولاى

الأستاذ . فانه لم يعلمنى البتة أنه قابل على مبارك باشا البارحة وأوصاه بى خيرا! »
فأجاب الشيخ على : « إنى يا بنى إنما أردت أن يكون اعتمادك على الله ، لا على الشيخ على ، وقد خرجت أنت من عندى ولا اعتماد فى قلبك إلا على الله . وها قد تحققت بنفسك أن من يعتمد على الله لا يخيب[1] ! »]

وعائشة التيمورية ، ومعلمتاها فاطمة الأزهرية وستيتة الطبلاوية ، فتحن بأناملهن العنابية باب أفق جديد أمام الأعين المعاصرة لهن ، المبتهجة بعملهن الشعرى والنثرى البديع .

وعبد الهادى نجا الابيارى ، السابق ذكره ، صاحب كتاب "سعود المطالع" وكتاب "نفحة الأكمام فى مثلثات الكلام" و"الوسائل الأدبية فى الرسائل الأحدبية" و"الكواكب الدرية فى نظم الضوابط العلمية" وكتاب "باب الفتوح لمعرفة أحوال الروح" ، وغيرها .

والشيخ حسين المرصفى المصرى ، صاحب " الكلم الثمان " و " الوسيلة الأدبية فى العلوم العربية " جعلا لعلوم اللغة العربية بمصر مقاما كالذى رفعها اليه فى سوريا الشيخ ناصيف اليازجى ، صاحب "مجمع البحرين" و"فصل الخطاب" وأحمد فارس الشدياق ، صاحب "سر الليال فى القلب والإبدال" و "غنية الطالب" .

وعبد الله أبو السعود ، صاحب جريدة "وادى النيل" ، وحسن حسنى باشا الطويرانى ، وعلى مبارك باشا ، ورفاعة رافع بك ، أعادوا عصور ابن الأثير وابن خلدون

(١) قص علىّ نكتة الشيخ على الليثى المستظرفة وعمله هذا الطيب حضرة صاحب الفضيلة والعلم والنبل الحسيب النسيب السيد محمد على الببلاوى نقيب السادة الأشراف فى القطر المصرى ومراقب إحياء الآداب العربية . وإنى أغتنم فرصة ذكر اسمه الكريم هنا لاسدائه أجمل عبارات شكرى على ما تفضل به من العناية الفائقة بطبع كتابى هذا ، وجعله خالصا من كل شائبة تقلل من قيمته فى اعتبار القراء .

والمقريزى بما كتبوه من المؤلفات التاريخية والجغرافية المفيدة . فأبو السعود، وضع كتاب "الدرس التام فى التاريخ العام" وكتاب "منحة أهل العصر بمنتقى تاريخ مصر"؛ وحسن حسنى الطويرانى، وضع كتبا فى العربية والتركية فى تاريخ الدولة العثمانية ، تعدّ بالعشرات؛ وعلى مبارك باشا، ألف كتاب "الخطط التوفيقية" فى عشرين جزأ، تحدّى فيـه أسلوب المقريزى فى "خططه"؛ ورفاعة رافع بك ، من رجال عهد الأسرة العلوية لغاية (اسماعيل)، وضع فى التاريخ سفرا جليلا ، دعاه "أنوار التوفيق الجليل فى أخبار مصر وتوثيق بنى اسماعيل" حال المنون بينه و بين إتمامه، فلم يطبع منه سوى الجزء الأوّل . وذلك فوق ما كتب من الأسفار الهامة فى غير عهد (اسماعيل) .

ومحمـد عليش المغربى ، صاحب "فتح العلىّ المـالك، فى الفتوى على مذهب الامام مالك"؛ وقدرى باشا، صاحب "مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان" وغيره ؛ ومحمد العباسى المهدى ، صاحب "الفتاوى المهدية" ، أعادوا الى الشرع والقضاء ، شـيئا من سنا الأنوار التى أشرقت عليهما ، على أيدى أبى حنيفة النعمان وأبى يوسف والامام مالك وغيرهم .

وجمال الدين الأفغانى — ولو أنه غير مصرى ، وأنه لم يخلف كتبا تستحق الذكر — قد أحيا بمقامه بمصر مدّة فى زمن (اسماعيل) روحا فى نفوس المسلمين من أهالى البلاد ، كان لتحرّكاتها ، ومساعيها ، وجهودها التاليـة شأن خطير ، اصطبغ به الربع الاخير من القرن التاسع عشر، اصطباغا أزعج الكثيرين من أرباب السياسة .

مظهر النهضة الاجتماعى

وأما مظهر النهضة الاجتماعى، فتجلى فى الجمعيات على أنواعها التى قامت فى ظل (اسماعيل) أو فى عهده ، تفتح للهمم سـبل أعمال جديدة ، من خيرية ، وعلمية ، وخطابية ، وأدبية ، وسياسية .

فالجمعية الخيرية الاسلامية، وقد سبق الكلام عنها ؛ وجمعية المقاصد الخيرية ، وقد تأسست فى سنة ١٨٧٨ ، تحت رياسة سلطان باشا، وبعضوية مقبل باشا ، وكثيرين من أعيان مصر، نزعتا الى أعمال البر والتعليم . ففتحتا المدارس ، وأمدّتا عدّة أسر فقيرة .

ومجلس المعارف المصرى — وهو "الانستيتوت" أو المعهد العلمى المصرى، الذى أنشأه بونابرت ، حين قدم بحملته الى مصر ، بعث من رمسه فى سنة ١٨٥٩ ، على يد جماعة من رجال العلم الغربيين — قام ينشر المدنية والعلم بمصر، وتوالى على رياسته نخبة من العلماء، فى جملتهم ماريت باشا، ودشامبور، وكولوتشى، وغيرهم .

وجمعية المعارف — وقد تأسست فى سنة ١٨٦٨ بمساعى محمد عارف باشا، أحد أعضاء مجلس الأحكام لنشر الكتب النافعة ، وبرزت فى شكل شركة مساهمة ، ثمن السهم فيها خمسة جنيهات ، فلقيت إقبالا كثيرا حتى بلغ عدد المساهمين أو الأعضاء بضع مئات، مزيتهم الوحيدة الحق فى اقتناء مطبوعات الجمعية بثمن أقل مما تعطى به لسواهم — شرعت تطبع الكتب الهامة فى التاريخ واللغة والأدب والفقه ، منها : "أسد الغابة" لابن الأثير و"ألف باء" و"الفتح الوهبى" و"تاج العروس" وغيرها . وما زالت عاملة حتى حدث التنازع السياسى الذى سيأتى بيانه فى حينه ، بين (اسماعيل) وحليم باشا ، على مبدأ الوراثة ؛ وكان محمد عارف باشا من مروّجى آراء حليم . فلم تعد تطيب له الاقامة بمصر، ورأى أن سكناه الأستانة أوفق للمصلحة التى قام يدافع عنها . فذهب الى القسطنطينية، وتوفى فيها . وانحلت الجمعية . وكان عارف باشا هذا من أهل الأدب، له مؤلفات فى التركية، ويحسن اللغة العربية، ويروون من نظمه بيتين يفتخر بهما، ويدلان على عقليته، وهما :

ألم تعـلم بأن سمـاء فكرى * تلوح بأفقها شمس المعارف ؟

تفرّس والدى فىّ المــزايا * فيوم ولدت، لقبنى بعارف !

وجمعيـة رواق الشوام بالأزهر ، وقد أنشأها طلبـة الأزهر السوريون سنة ١٨٧٣ ، أخذت، كلما عزم طالب سورى على الرجوع الى الشام نهائيا، تحدد ليلة للاجتماع ، تعلنها الى أهل الرواق . فيعدّ الشعراء قصائد الوداع ، ويتلونها ليلة السفر بمحضر من علماء الأزهر وأدبائه . وكانوا يبتدئون القصيدة بالغزل، ثم يتخلصون الى المديح والوداع . ويتبارون ويتنافسون فيها أيما تنافس . ولم يكن الشـعراء من السـوريين فقط ، بل كل من أراد أن ينظم قصيدة ، أيا كان ، تقبـل منه ، ويؤذن له بتلاوتها[1] .

وجمعية الآداب، وأنشئت بمصر سنة ١٨٧١ ، وتولى رياستها الشيخ محمد الخشاب الفلكى ، والجمعيـة العلمية الشرقية، وقد سبق ذكرها ، قامتا مشتهرتين باسمى علم ، ترميان الى أغراض سياسية فى طى الخفاء .

وأما جمعية " مصر الفتاة " فقد كانت سياسـية، جوهرا ومظهرا، وذكروا أن من أعضائها جمال الدين الأفغانى، وأديب اسحق ، وسليم النقاش، وعبد الله نديم، ونقولا توما ، وغيرهم من أرباب الأقلام فى ذلك العهد . وذلك لصـدور جريدة سميت " مصر الفتاة " باسم الجمعيـة عينها، دبج أعمدتها بالعربيـة والفرنساوية معا أقلام أولئك المفكرين، على أن بعض الثقات أكدوا لجورجى زيدان بك، أن هذه الجمعية كانت اسما بلا مسمى ، وأن أصحاب جريدة "مصر الفتاة" أرادوا ايهام أولى الأمر بوجود جمعية سرية يخشى بأسها، فيعتدلون .

(١) كلام المرحوم حفنى ناصف بك .

غير أن أهم ما تجلى فيه مظهر النهضة الاجتماعية ، هو مجموع التغييرات الأساسية التى أدخلها عصر (اسماعيل) على الحياة الاجتماعيــة المصرية . فجعلت بقاءها على جمودها القديم أمرا فى منتهى التعذر . وسيرتها باستمرار نحو بيئات جديدة ، وعقلية حديثة ، وهو ما توخينا فى الفصل التالى .

على أننا ، قبل الخوض فى هذا الموضوع ، نرانا مضطرين أن نلفت نظر القارئ الى أننا لا نقصد ، من قولنا هذا ، الحكم بصلاحية تلك التغييرات الأساسية ، واستنكار ما كانت عليه البلاد من جمود قديم ؛ أو الحكم بالعكس : لأن ذلك ، فى كلا الأمرين ، يســتدعى بحثا ليس له هنا من موضع . وانمـا نقصد اثبات واقع ، ترك فى تاريخ القطر أثرا عميقا ، ندع الحكم فى صلاحيته من عدمها الى ذكاء القارئ وتحقيقات الأيام .

الفصـــل السادس[1]

التغييرات التى أدخلت على الحياة الاجتماعية المصرية فأوجبت تطورها المستمر

"انما تحمل الشعوب على تغيير نظامها الصحى، وعاداتها، وطرق معيشتها، بتغيير حال مساكنها، وتجديد صميم بيوتها تجديدا كليا"

«كاتب مصرى»

(فاسماعيل) وإن لم يغير حال المساكن ، ولم يجـدّد صميم البيوت ، بمعنى هذين التعبيرين الحرفى — لأن ذلك كان يقتضى هـدم المساكن والبيوت — فقـد أقام طوال مدّة حكمه عاملا على تغيير عقلية رعاياه : فكريا ، وإداريا ، وقضائيا ، ومنزليا ، وسياسيا ، واجتماعيا ، مع إقدامه على تغيير بيئة المساكن والبيوت ، بمـا جدّد من الشوارع القائمة تلك المساكن والبيوت عليها ، وما أنشأ من شوارع جديدة مشجرة وعمارات جديدة نخمة على الطراز الغربى بجانب الشوارع والسكك والمبانى القديمة ، أو على مقربة منها ، كما سبق لنا بيانه ، وإقدامه ، فى الآن عينه ، على تعديل صميم المساكن والبيوت بمـا أدخله الى عقرها من تعليم ، وتهذيب ، وأفكار ، وطرق معيشة جديدة .

(1) أهم مصادر هذا الفصل : "حكاية ماسة" للآنسة واتل ، و "باريس فى القاهرة" لكارل دى بريير ، و "مصر فى عهد اسماعيل" لمـاك كون ، و "الفلاح" لأبو ، و "خديويون وباشوات" لموبرلى بل ، و "مصر الخديوى" لادون دى ليون ، و "رسائل من مصر" لليدى بجوردون دف ، و "ليالى القاهرة" لديديه .

جهود (اسماعيل) لتغيير القوى الفكرية ومجارى التقدير المتبادل بين الغربيين والمصريين

أما فكريا، فان (اسماعيل)، برفع مستوى عقلية أمته، بواسطة المدارس التى أنشأها، والتعليم المتنوع الذى مدّ موائده الفاخرة فيها، وبإقدامه على عموم الأعمال التى سبق لنا بيانها فى الفصول الخمسة السابقة، والتى كان اذا نظر اليها يقول بحق: «إن بلادى لم تعد أفريقية، ولكنها أصبحت بقعة من أوروبا»؛ بل باقدامه على الاعتناء الفائق بضيوفه الأجانب، اجتهد فى أن يطمر الهاوية التى حفرتها الأيام بين المسلمين وغيرهم، بما غير من فكر الغربيين فى بلاده وقومه، وبما غير من أفكار قومه فى الغربيين؛ لحمل بذلك الغربيين على احترام المصريين وتقديرهم المصرى قدره، وتجنب إيذائه لما هو عليه من حضارة وعلم، وحمل المصريين على احترام الغربيين لما يدركونه فيهم من علم وفضل، ولما يرونه من أمير البلاد، من بذل الحفاوة والاكرام لهم.

ولعلمه أن أحكام الناس على الناس تتكوّن بالسماع وبالمطالعة، أكثر منها بالامتحان والاختبار الشخصى لم يأل جهدا فى حمل كتّاب الغرب على مدح التطور المتنوع، الملائم لروح العصر، السائر بمصر فى أيامه، باستمرار وسرعة، نحو العقلية الغربية، والحضارة الأوروبية. ولم يكن يستنكف بذل المال فى هذا السبيل، بسخاء ملكى، ذهب ببعض المؤلفين الى المغالاة، وتقديرما أعطاه للجرائد والكتّاب، بنيف وخمسة ملايين من الجنيهات.

ثم إنه، من جهة ثالثة، بما بذله من مساع فى سبيل تقييد الامتيازات الأجنبية، ووضع حدّ لتعدّيات الأوباش والزعانف من الجاليات الغربية، لا سيما اليونانيين مما سيأتى بيانه فى حينه، اجتهد فى إزالة حاجز آخر من الحواجز المديدة الكبرى القائمة دون تعديل العلائق بين رعاياه والأجانب، لاختلاف شكل العقلية بينهم.

ولا شك فى أن النجاح، إن لم يكن كله، بجله، كلل فى نهاية الأمر جهوده هذه، ولئن لم يظهر ذلك جليا فى أيامه، فالأسباب لعدم ظهوره خمسة رئيسية :

(الأول) وقوف "الشراقوة"، وهم الذين يدعوهم الفرنج "ليفنتيين" — ومعظمهم يهود — أمام المصريين فى زى الغربيين، وادعاؤهم أنهم غربيون. فقد كانوا ينتمون الى الجنسيات التى توافق هواهم، ولم يكونوا من الانتساب اليها فى شئ. كل ما هنا لك أن أسراتهم — وقد أثرت من الربا — كانت قد أرسلتهم الى أوروبا، ليقتبسوا شيئا من معارفها وحضارتها. فلم يقتبسوا إلا «غندرة المتغندرين»، وهم يظنونها منتهى المدنية والرقى؛ وعادوا، فوجدوا ما عليه ذووهم من احتكار المالية المصرية والربا؛ فساروا على خطواتهم؛ وجمعوا من دم الفلاح المصرى القناطير المقنطرة من الأموال؛ ونالوا، بواسطتها أومن وراء خدمتهم أهواء العواهل، ألقاب النبل والشرف. فاعتقدوا أنهم عظاميون وعصاميون؛ بينما هم فى منتهى الضعة أمام الأقوياء، ويتلمسون من طريق التذلل والمسكنة والتملق الوصول الى إفراغ جيوب أصحاب النقود فى جيوبهم — هم — ولو بفتح محلات للدعارة أو لجزد الخلاعة؛ كانوا مملوئين بعجرفة وخيلاء أمام الأهالى، لا سيما بعد أن تكوّن لهم فى صناديقهم الثروات الفاحشة؛ فلا يسيرون الى أحياء أولاد العرب أو القرى إلا والكرباج فى أيديهم، يرفعونه على الفلاح واليومى، لأقل سبب، ويستعملونه بقسوة من بلغ الثروة من ذل، أى من لا قلب له. والمصريون، وقد غشهم زيهم، وخدعتهم برانيطهم ورطاناتهم، يعتقدون أنهم غربيون، ويحوّلون الى الغربيين تيار الكره والاحتقار المثار فى قلوبهم من أولئك الليفنتيين[1].

(١) أنظر: "باريس بالقاهرة" لكارل دى پرير، ص ٨٩

و (الثانى) هو أن التجار الغربيين أنفسهم — إلا فى بعض استثناءات نادرة وشريفة — كانوا فى الحقيقة، حسب تعريف چليون دنجلار، حثالة أممهم وتفالتها، وأبعد الناس افتكارا عن إيجاد منزلة لأنفسهم كريمة فى قلوب المصريين . فهم لم يقدموا الى القطر إلا لغرض الإثراء السريع، سواء أكان ذلك من سبيل ما يحبذ ام من سبيل ما يستنكر. ولو خيروا بين السبيلين لفضلوا الثانى . وأناس هذه صفتهم لم يكن من شأنهم طبعا أن يجلوا فكر المسلمين فى الغربيين، ويحملوهم على تحسين علاقاتهم بهم .

و (الثالث) هو أن المصريين، منذ ارتقى (اسماعيل) سدة البلاد، مافتئوا يرون عرشه محاطا بجيش عرمرم من الجراد الزاحف اليه، من كل أنحاء أوروبا، لامتصاص الثروة العمومية . فكانوا يضعون فى إحدى كفتى الميزان اندفاع أميرهم فى سبيل تكريم الغربيين، وإدنائهم من نفسه، ووضعه يده فى أيديهم، بكل إخلاص ليستعين بهم على بلوغ أغراضه السامية ؛ ويضعون فى الكفة الأخرى عدم اهتمام ذلك الجراد بما سوى امتصاص موارد الخزينة المصرية، وعدم مبالاته بشئ إلا بجعل كل خطوة من خطوات الأمير، فى طريقه الى العلاء، تمى قنطارا من الذهب يتحوّل الى فه الشره . ثم يزنون الكفتين، فيرون من أنفسهم امتعاضا من الغربيين، على الاطلاق، وإحجاما عن التعدية الى حبهم واحترامهم .

و (الرابع) هو أن المصريين أنفسهم — وكانوا قد رأوا تهافت "الشراقوة" والتجار الغربيين على مدح (اسماعيل)، والترنم بالثناء عليه، آناء الليل وأطراف النهار، وتعظيم أعماله ونياته، وتمجيدها بكل لسان، وفى كل مكان، وعلى صفحات الجرائد المتنوعة، طوال ما كانوا يرجون منه ربحا، لا سيما غير مشروع، وطوال ما تمكنوا

من امتصاص ثروته ، وثروة البلاد بالتكاتف والتضامن — رأوهم ، أوّل ما أناخت الصعوبات المـالية بكلكلها على البلاد ، يقلبون لذلك الأمير ظهر المجن ، ويتطاولون على مقامه السامى ، ويشتمونه ويمرغون اسمه فى الأوحال ، لا لسبب ، إلا لأنه أراد التوقف على شفا الجرف الفظيع الذى جرّوه اليه ، ورغب فى منع شئ من فريستهم عن أفواههم المفغورة .

و (الخامس) وهو الأهم ، هو أن المصريين أيضا — وقد ذكروا ما كان من أميرهم فى بسط بساط الهناء لعواهل الغرب وكبرائه ، وفى جمع أنواع السرور والملذات حول سياحاتهم فى قطره ، وذكروا أن جانبا عظيما من ثروته وثروة بلاده أنفق فى اقامة معالم الأفراح لقدومهم ، ونشر موائد الاحتفالات باقامتهم فى قصوره ، وتنقلاتهم بين منتزهاته وجناته ، فاعتقدوا ، دهرا ، أن أولئك العواهل والكبراء باتوا من أعظم المخلصين له ، ومن أميل الناس الى تعضيده فى مشروعاته ، وشدّ أزره فى مهماته ، وأقربهم الى الأخذ بيده فى ساعات شدّته والدفاع عن مصالحه فى أوقات حرجه — رأوا أولئك العواهل والكبراء أنفسهم — لأن الشرقيين لا يعرفون الدول وإنمـا يعرفون ملوكها — يتكالبون عليه فى عسره ، ويتألبون عليه فى ضيقه . وبينما هم لا يحرّكون ساكنا للدفاع عن رؤوس أموال دائنى دول أخرى كتركيا وجواتيمـالا ونيكاراجوا وغيرها — مع ايقان أصحاب تلك الأموال من ضياعها — يقلبون صفحة السماء على بطن الأرض فى سبيل الدفاع عن دائنيه ، هو ، مع علمهم أنهم استوفوا فوائد ما أقرضوه إياه ، وأصله ؛ وأنه ، هو وفلاحيه ، باتوا أحق بأن يدافع عنهـم من أولئك المرابين الشرهين ؛ وسيطلع قراؤنا على تفاصيل ذلك جميعه فى سياق كلامنا التالى .

على أن هذه الأسباب الخمسة الرئيسية ، وإن قامت دون ميل قلوب المصريين الى الغربيين ، وأوجبت نفور شعورهم منهم ، لم تحل دون تطور العقلية المصرية في وجهة النظر الى أفاضل الغربيين ، نظرة الاكبار والاجلال ، وعدم تنقيص شئ من الاحترم الواجب لهم ، لداعي كونهم غير مسلمين ، وأخذهم عنهم ماهم في حاجة اليه من المعارف النافعة لهم في حياتهم برغبة صادقة وهمة عرفت قيمة الحياة الجديدة .

فنحن مدينون (لاسماعيل) بهذا التطور ، مدينون له بتمكننا من السير في مضمار الحياة المدنية حسب مقتضيات الظروف ، ولا قيود على أيدينا وأرجلنا ، ولا حاجة بنا الى استئذان علماء الدين في ذلك ، كما كان أولا .

ان (اسماعيل) لما أقدم على تحقيق الشطر الأول من الخطة التي رسمها لنفسه ، ووجد أنه ملاق حتما في تنفيذها عقبات جمة عند كل خطوة يريد أن يخطوها ، ضرب بذلك جميعه عرض الحائط ، إلا ما كان منها متعلقا بالدين أو الشرع ووطن نفسه على السير في طريقه ، مطلق الذراعين ، حر الحركات غير متقيد بما فطرت عليه الأمم من التمسك بعاداتها ، وتقاليدها ، وآدابها المتوارثة كيفما كانت : فغير شكل عاصمتيه ، وألبسهما لباسا غربيا ، وأدخل اليهما الملاهي الأوروبية ، كالأوبرا ، والتمثيل ، والمراقص ، وشيد المدارس على النظام الغربي ، وأنشأ معاهد تربية وتعليم للبنات ، وأجبر فقهاء الكتاتيب على ترقية مداركهم ومعلوماتهم ، وأدخل على العلوم الأزهرية عينها ، وعلى طرق تعيين الأساتذة في ذلك المعهد العظيم ، تحسينات وتعديلات هامة ، ومنح الأراضي والمنازل للمدارس الأجنبية بل لذات الارساليات المسيحية ، ونفحها ببدر من المال ، وغير نظام الوراثة ، ومنح شعبه حكومة نيابية ،

وما هو أكثر من ذلك جميعه، عقد القروض بفوائد، لتنفيذ أعمال الحضارة والعمران التى استوجبها تحقيق ذلك الشطر من خطته وأقام التماثيــل، دون أن يقع فى خلده مرة أن يقيد بقيد أو أن يستفتى فى أى شئ ممــا عمله .

وربمــا شجعه على استمراره فى الانطلاق من القيود، التى تقيد بها جدّه نفسه، أنه، فى المرة التى طلب فيها رأى أرباب الدين — أى قبيل تعاقده مع دولة الانجليز على منع تجارة الرقيق منعا باتا، وجد منهم تعنتا وجمودا أثارا غضبه فى صميم كيانه . فشيخ الاسلام ومفتى الديار عارضا فى ذلك، زاعمين أنه مخالف للأصول الدينية، وانضمت اليهما فى المعارضة هيئة العلماء بأسرها . فعزل (اسماعيل) الشيخين، وأنذر بالغاء عموم هيئة العلماء، اذا استمروا على معارضتهم .

ولم يبال (اسماعيل) بهم ووقع تلك المعاهدة . وقوى عزيمته على الغاء الرق بطريقه المعروف فى زمنه أن الدين الاسلامى شديد الرغبة فى منع الاسترقاق متشوف دائما الى الحرية واطلاق الأنفس من قيود العبودية .

فلما رأى الناس منه ذلك — والناس على دين ملوكهم — أخذوا، رويدا رويدا، يغيرون أفكارهم الأولى، ويفقهون معنى الجهاد فى هذه الحياة الدنيا .

ومع أنه كان يخالف العلماء فيما يراه مصلحة، كان يغار على دينــه أن يلصق به ماليس منه من البدع فيجتهد فى محوها . من تلك البدع : "الدوسة" و"الأذكار" و"السحر" و"التنجيم" .

أما الأذكار، فأمرها معروف، لأنها لا تزال معاصرة لنا، ولم تجد مجهودات عهد (اسماعيل) فى إبطالها، أو على الأقل حصرها فى دائرتها العبادية المعقولة، شيئا .

وأما "الدوسة"، فقد كانت حفلة تقام في آخر أيام المولد النبوى، حيثما كانت تقام أعلام هـذا المولد، أى فى الأزبكية، أولا، لما كانت على حالها القديمة؛ ثم بعد ما أدخل الاصلاح والعمار عليها، فى جهة القصر العالى .

فكانت جماهير الدراويش والآخذين على المشايخ عهودا — بعد إقدامهم على إقامة الأذكار، حتى يعتورهم الخور — يأتون الى متسع من الأرض متروك أمام صواوين المولد وخيامه، ويستلقون مرصوصين، كأنهم الحجارة، الواحد بجانب الآخر؛ ثم يأتى الشيخ الخضرى، شيخ السعدية، وقد تجلت عليه الجلالة فأسكرته؛ ووضع على رأسه عمامة واسعة ثقيلة؛ وركب جوادا مطهما، أخذ يترنح على ظهره، ذات اليمين وذات الشمال، وحركات رأسه، صوب الجهتين، تقترن بذلك الترنح؛ وأقام اثنان من أصحاب العهود على جانبيه، يسندانه، لئلا يزداد خور قواه من ذلك الترنح، فيقع على الأرض؛ ويسير بجواده، وهو على تلك الكيفية، فوق صفوف الدراويش المنطرحين أرضا، وقد فرغ المنوط به أمر ملاحظتهم من تصبيرهم تماما الى حال الشارع المرصوف، الذى لا يبرز فيه حجر عن المستوى العام . فيدوسهم بلا مبالاة، تطقطق أعضاء من تطقطق أعضاؤه، وتخلع عظام من تخلع عظامه، ويتهشم من يتهشم : فما يصاب بأذى إلا من قل إيمانه، أو ثقلت كفة آثامه[1] على ما هو فى اعتقادهم الذى ورثوه عن الجاهلين .

غير أن هـذه الحفلة الفظيعة لم تكن تقام إلا فى العاصمة؛ وأما فى الأرياف، فكانت مجهولة، لا يسمع الفلاحون بذات اسمها .

(١) أنظر : كلام بتلر عن الدوسة فى كتابه المعنون "حياة البلاط بمصر"، الفصل السادس، والفصل العاشر، والفصل الحادى عشر، والفصل الثانى عشر على الأخص؛ وانظر : بيل سنت جون فى كتابه المعنون "الحياة القروية بمصر" ص ١٤٦ وما يليها ج ١

فبذل (اسماعيل) مافى وسعه لإبطال بدعة الدوسة الشنيعة ، وكثيرا ماحدث زائريه من الغربيين عن رغبته فى إبطالها ، ولكنها كانت متأصلة فى العادات ، تأصلا عميقا ؛ كادت تكون معه جزءا من العقائد . فلم يتمكن من تحقيق رغبته فى إبطالها لمعارضة مشايخ الطرق فى ذلك ، وما فتئ يظهر لرعاياه اشمئزازه من الدوسة ، واستنكاره إياها ، إما بالامتناع غالبا عن حضور حفلتها ، و إما بالتأفف منها جهارا حين حضوره إياها .

على أن مجهوداته فى هذا السبيل إن لم تثمر فى عهده الثمرة التى كان يروم قطفها ، فقد كيفت عقلية قومه وعدلتها ، تكييفا وتعديلا مكنا من انضاج تلك الثمرة فى عهد خلفه ، وجعلا إلغاء بدعة الدوسة ، الشائنة للاسلام ، أمرا ميسورا .

أما "السحر والتنجيم" ، فقد كانا رائجين بمصر رواجا حمل (عباس الأول) نفسه على إصدار أمره بأن ينفى من العاصمة الى أقاصى الصعيد السحرة والمنجمين ، وقد كانوا انتشروا فى جميع أحيائها وشوارعها وحاراتها ، جلوسا أمام رملهم المبسوط .

وكثيرا ما كان اعتقاد الناس بالتنجيم والمنجمين يؤدّى بهم الى تمكين أولئك النصابين من نقودهم ، إما احتيالا — وهو ما كان الغالب — وإما بطرق جنائية خفية ، كما كان يفعل ، مابين عابدين والسيدة زينب ، ذلك المنجم الشرير ، الذى أغوى أكثر من مائة سيدة على أن يأتين اليه بحلاهنّ كلها لضرورة وجودها معهن أثناء عمليات التنجيم ، وقتلهن واحدة واحدة ، ليستولى على تلك الجواهر[1] .

فكان يحتم على (اسماعيل) ، فى سعيه الى تغيير عقلية قومه ، أن يجتث جذور اعتقادهم بالسحرة والمنجمين ، ولكن هل كان ذلك فى الامكان ، واعتقاد القوم فيهم يرجع الى زمان بعيد جدًا .

(١) أنظر : "حياة البلاط بمصر" لبتلر ، ص ٢١٧

ان ذلك لم يكن ممكنا إلا بنشر أنوار العلم الصحيح، وتعميمها بين طبقات الأمة كافة؛ وهو ما بذل (اسماعيل) جهده فى سبيله، كما سبق لنا بيانه . ولا شك فى أنه صدم قواعد ذلك الاعتقاد، صدمة زعزعت بنيانها، وجعلتها أضعف من أن تستطيع مقاومة تيار التنور السائر نحو العقول باستمرار، فى مجرى التعليم الموجه اليها.

على أن العقبات القائمة دون تحقيق الرغائب لم تكن متولدة عن موروثات الماضى فقط؛ بل إن بعضها كان ناجما عن شبهات حاضرة؛ ومعززا بضعف فى دروع القائمين بحركة الاصلاح أنفسهم .

فمن الشبهات المائلة بالعقول الى الاعتقاد بصدق التنجيم والمنجمين، ما صدر عن منجم تركى وفد الى القطر ومعه خاتم كان فصه الأحمر ينقلب الى لون أبيض أثناء الاختبارات؛ فيرى طالبو هذه ظل ما يسألون عنه كأنهم يرونه فى مرآة مياه صافية . وقد قام ذلك التركى بتجربة تحول حمار ذلك الفص الى بياض فى سراى الاسماعيلية عينها أمام الأمير محمد توفيق باشا ولى العهد[1] .

ومنها ما صدر عن منجم آخر أنبأ ولى العهد هذا نفسه، بحضرة وزير الحربية، بما سيصيب الجيش المصرى من انكسار فى حملته على الحبشة، أيام كان ذلك الجيش يستعد للسير الى محاربتها[2] .

نعم ان ميل عقل الأمير محمد توفيق نحو التصديق بمثل هذه الأمور كان مشهورا، وحاملا على إضعاف الثقة بكل ما يروى عن التجارب المعمولة من أى منجم أمامه،

(١) أنظر : "حياة البلاط بمصر" لبتلر، ص ٢٣٨ وما يليها .

(٢) أنظر الكتاب عينه ص ٢٤٠

ولكنه يجب أن لا يغيب عن الأذهان أن ميل معظم العقول، فى ذلك العهد، كان كميل عقل ولى العهد ؛ وأن تناقل الألسنة الأنباء عن إجراء التجارب والاختبارات أمامه، واعتقاده بصحتها، كان من شأنه أن يوطد دعائم التصديق بالتنجيم والمنجمين فى ألباب العامة .

ومن أدهش مظاهر الضعف فى درع (اسماعيل) عينه — وهو العامل على تقويم عقليـة رعاياه — الشعور الغريب الذى كانـ ، من جهة ، يحمله على كره الاقامة بالاسكندرية ، لأن منجما أنبأه فى حداثتـه أنه يموت فيها — ونحن نعلم الآن أنه أنبأه بكذب ! — وكان، من جهة أخرى، يحمله على الاحجام عن أى عمل ذى بال فى يوم الخميس .

ويحكى، للدلالة على ذلك، أنه كان مرة عائدا من الأستانة الى مصر، على ظهر المحروسة . فقيل له إن الوصول الى الاسكندرية يكون يوم خميس . فأصدر أمره الى رجال الآلات بالوصول يوم الأربعاء . فأجابوا : « هذا محال » . فاستدعى (اسماعيل) الميكانيكى الانجليزى، وقال له : «أريد، حتما، أن نصل الى الاسكندرية يوم الأربعاء» . فأجابه : «هذا لا يمكن يا مولاى ! » . فقال (اسماعيل): «يجب ! » . قال الميكانيكى : «إنى اذا حاولت ذلك قد أنسف المركب ! » . فقال (اسماعيل) : «اذا وصلت بنا يوم الأربعاء جعلتك بيكا . وان لم تصل طردتك من خدمتى ! » .

فأوشك الميكانيكى أن يحرق المراجل ، ولكنه وصل يوم الأربعاء ؛ وكان، بعد ذلك ، يقول : «لم أدن ، فى حياتى ، من الموت ، بقدر ما دنوت منه فى ذلك الظرف[1] ! » .

(١) أنظر : "خديويون وباشاوات" لموبرلى بل ص ١٩ و ٢٠

ولكن هذا الضعف فى (اسمـاعيل) لم يمنعه عن مقاومة تيـار السحر والتنجيم فى أمته ، لعلمه بمقدار ضررهما عليها ، ولعلمه بأنه اذا صح أن يقال لمربيي الأخلاق من الأفراد :

لا تنه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك إذا فعلت عظيم

فهذا قول لا يصح ، إذا وجه للصلحين من قادة الأمم ، أن يقعد بهم عن الاصلاح !

تغيير المعقولية بواسطة الاصلاح اداريا وقضائيا

وأما اداريا وقضائيا ، فقد عمل (اسماعيل) على تغيير عقلية رعاياه ، باقدامه ، من جهة ، على إنشاء شرطة مختلطة منظمة فى البلاد ؛ ونزعه ، من جهة أخرى ، السلطة القضائية من أيدى رجال الادارة ، لحصرها فى هيئات قضائية خاصة .

أما الشرطة ، فقـد كانت ، حتى أوائل حكمه ، محصورة فيمن كانوا يدعونهم "القواصة" وواحدهم "قواص" . وكانوا ، فى الغالب ، رجالا من جهلاء الأتراك أو مردة الأرناؤوط ، لا يدرون من أمور الضـبط والربط سوى مصادرة الأفراد ، والاعتداء عليهم بالضرب والاهانة ، ومهاجمة البيوت وارتكاب المنكر ، اذا ما كلفوا بضبط واقعة ؛ وسوى المطالبة بالبقشيش والرشوة ، إذا ما سلم الى عهدتهم سجناء . فاذا ما كلفوا بالمساعدة فى نكبة كحريق أو خلافه ، اغتنموها فرصة للنهب والسلب ؛ كالقواص الذى استدعى لاطفاء حريق ، فدخل المنزل المشتعلة فيه النيران وضبط وهو يبدل قميصه المرقع من أحد قمصان صاحب البيت الفاخرة . فلما سـئل عن السبب الذى حمله على ذلك أجاب : «ألم يكن ذاهبا طعمة للحريق ؟ أفلا إذا استخلصته لنفسى ؟»[1] .

(١) أنظر : "مصر الأخيرة" لليك ص ٢٨٤

وكان قد بلغ من سوء سمعة أولئك القواصة أن الناس ، لا سيما الفلاحين، باتوا يخوفون بهم ، أو بمجرد ذكر اسمهم، أولادهم ، فيقولون لهم حينما يريدونهم أن يكفوا عن عمل غير مستحسن : «الجندى جاء» ، كأنهم يقولون لهم : «جاء البعبع !» .

على أن هؤلاء القواصة كانوا يجبنون أمام الفرنج ، ولا يجسرون على مطاردة مجرميهم ، لا سيما بعد تمادى القناصل فى الاساءة الى الأمن العام ، بمدّ ظلل الامتيازات فوق أولئك المجرمين ، لحمايتهم من طائلة الشرائع . لذلك اضطر أولئك القناصل الى اتخاذ قواصة لأنفسهم ، يستخدمونهم فى شؤونهم الادارية والقضائية مع رعايا حكوماتهم ، بالرغم من علمهم بأنهم قلما يصلحون لأن يعتمد عليهم فى مهم أو ملم ، لشدة حبهم للبقشيش ، وميلهم الى الرشوة .

فقد كان يحكى عن قواص من قواصة أحد قناصل فرنسا فى القطر ، أنه قاد ذات يوم الى سجن القنصلية فرنساويا حكم عليه بالحبس ، وبعد أن أدخله فيه ، مدّ يده اليه ، وطالبه ببقشيش على الخدمة التى أدّاها له ، بمرافقته إياه الى ذلك السجن[1] .

فنشأ عن ذلك وجود نظامى ضبط فى البلاد ، بجانب أنظمتها الادارية المتعددة ، كان من شأنهما الذهاب بالمرة بهيبة هيئة الشرطة ، وجلب ويلات على القطر لا توصف .

فعهد (اسماعيل) الى الايطالى تمستكلى صوليرا ، بانشاء هيئة ضبط مختلفة ، يركن اليها فى عمل الحاضر ، وكلفه بتنظيمها بحيث تغنى البلاد عن القواصة كلهم ، سواء أكانوا قواصة الحكومة أم قواصة القناصل — وهو يرمى ، بايجادها ، علاوة على رغبته فى توطيد الأمن ، الى نزع عقبة من العقبات العديدة المعترضة سبيل قضائه على الامتيازات .

(١) أنظر : "باريزى بالقاهرة" لكارل دى پريير ، ص ١٠١ و ١٠٢

فقام ذلك الايطالى بالمهمة التى كلف بها ؛ وأنشأ الشرطة المختلطة المطلوبة فى العاصمة والثغور والبنادر ، من خيرة رجال هيئة الضبط القديمة ، ومن رجال خبيرين بالعمل ، مدربين عليه ، أتى بهم من أوروبا ، لا سيما من ايطاليا — وهذا هو السبب فيما نجده ، فى ذات أيامنا هذه ، من كثرة عدد الايطاليين فى رجال بوليسنا ، لا سيما بالعاصمتين ، وبور سعيد ، والسويس .

فبرزت هذه الهيئة الجديدة أمام أعين المصريين فى مظهر الساهر ، حقيقة على الراحة والطمأنينة العامتين ، الكالئ الأمن العام ، حقيقة بعين لا تنام .

استبداد الادارة فى الماضى

وقد كان كبار رجال الادارة — كالمديرين فى الأقاليم ، والضابط فى العاصمة والاسكندرية — يحملون عصا الادارة بيد ، وسيف القضاء بالأخرى . فكانوا فى وقت واحد رجال الحفظ ، ورجال الحكم ، ورجال التنفيذ ؛ فيؤدى بهم ذلك الى الاستبداد والتجاوز ، حتى اذا كانوا غير مجبولين على شئ منهما ؛ فكيف بهم وهم مجبولون على الظلم ، مولعون بالشر .

والظلم من شيم النفوس فان تجد * ذا عفة فلعلة لا يظلم

حكاية مدير الدقهلية وقريب أحد محاسيب (عباس الأول)

فيحكى عن عبدالرحمن بك مدير الدقهلية فى أيام (محمد على) الأخيرة أنه صادر رجلا من المنصورة كان له فى عاصمة الديار قريب يدلى بمحسوبية الى (عباس باشا الأول) — وكان ، فى تلك الأيام ، والى القاهرة — واغتصب منه أملاكه . فذهب الرجل الى قريبه ، واشتكى له من تصرفات المدير ؛ فبلغ قريبه شكواه الى (عباس باشا) . فكتب حفيد الباشا العظيم خطابا الى عبد الرحمن بك ، شديد اللهجة ، هدده فيه بالعزل ، وما هو أوعر منه ؛ وأمره برد ممتلكات الرجل اليه ؛ ثم بعث بذلك الكتاب الى المدير مع نفس المشتكى . فما كان من عبد الرحمن بك ، حينما استلمه وقرأه ، إلا أنه

استدعى الجلاد فى الحال، وأمره بضرب عنق الرجل ؛ ففعل، ولم ينتطح فى أمره عنزان . ثم مضت أيام، واتفق لعباس باشا أنه زار مدينـة المنصورة . فاغتنم أهل المقتول فرصة وجوده بين ظهرانيهم، وأعلموه بواسطة محسوبه بمـا كان من أمر اعتناء المدير بخطابه، واحترامه لمضمونه . فاحتدم (عباس) غيظا، واستدعى عبدالرحمن بك، وانهال عليه شتما وسبا، وأوشك أن يأمر بقتله، لولا أن عبد الرحمن بك تدارك الأمر، وألقى تبعة قتل الرجل على الجلاد ؛ وبعث وراء هذا وأحضره، وباغته زجرا واهانة لكيلا يدع له سبيلا الى الكلام، وزعم «أنه قتل ذلك المسكين من تلقاء نفسه، لظنه أنه بذلك يرضيه، مع أنه لم يكلف إلا بتوصيله الى الباشكاتب ليرد أملاكه اليه» . وقبل أن يفيق الجلاد الى نفسه، ويفهم من المقصود بالكلام، أمر عبد الرحمن به فضربت رقبته بين يديه . فهدأ غضب (عباس)، وذهب دم الرجلين هدرا[1] .

الدفتردار وناظر القسم والفلاح

ويحكى عن أحد نظار الأقسام فى الوجه البحرى، أنه شدد على فلاح فى إحدى القرى، فى دفع أموال عليـه، تبلغ قيمتها ستين قرشا . ولمـا لم يتمكن الفلاح من دفعها، ضبط الناظر بقرته الوحيدة، وعرضها للبيع، نظير المبلغ المطلوب . فلم يتقدم أحد من القرويين على مشتراها، لعـدم وجود مبلغ الستين قرشا عند أحد منهم . فأحضر الناظر جزار الناحية وأمره بجزر البقرة، وتقطيعها إربا إربا، ستين عدا ؛ ففعل، فأجبر الناظر القرويين على أن يشترى كل واحد منهم قطعة بقرش، وأعطى الجزار رأس البقرة، مقابل تعبـه . فرفع الفلاح تظلمه من عمل الناظر الى أحمـد الدفتردار بك، المخيف، زوج زهرة هانم بنت (محمد على) — وكان، فى تلك الأيام،

(١) أنظر : ما كتبه عن عبدالرحمن هذا سبيون مارين فى كتابه المعنون "حوادث ووقائع بمصر" ج ١ ص ١٧٤ وما يليها وص ١٧٨ وما يليها .

مفتش الوجه البحرى — فأحضر الدفتردار الناظر، وأنبه بعنف، لا على جزره البقرة فقط، بل على بيعه إياها بستين قرشا، فى حال أنها كانت تساوى مائة وعشرين قرشا، كما دلت الاستعلامات التى أخذها فى ذلك الشأن . ثم أحضر القرويين، وزجرهم بشدّة على كونهم اشتروا القطعة بقرش، بينما هم يعلمون أنها تساوى قرشين . وأحضر أخيرا الجزار، ووبخه على جزره بقرة ذلك الفلاح التعيس، مع أنها كانت كل ما يمتلكه من الحطام الدنيوى . فقال الجزار : «إنى، يا مولاى، عبد مأمور . ولم أفعل سوى ما أمرت به» . فقطب الدفتردار حاجبيه وقال : «أولو أمرتك بأن تفعل، فى هذا الناظر، ما فعلت بالبقرة، أتفعل؟» فأجاب الجزار : «قد قلت لمولاى انى عبد مأمور، أطيع الأوامر التى تصدر إلىّ !» فقال الدفتردار : «هلم، اذا، واجزر هذا الناظر كما جزرت البقرة !» ففعل . فقال له الدفتردار، وقد جمد الدم فى عروق جميع الحاضرين : «والآن، قطعه ستين قطعة، ما عدا الرأس!» ففعل . فأمر الدفتردار، حينئذ، القرويين المجتمعين بأن يشترى كل واحد منهم قطعة من تلك القطع الفظيعة، بقرشين . فتكوّن لديه مبلغ قدره مائة وعشرون قرشا سلمه الى الفلاح، قائلا : «خذ، هذا ثمن بقرتك، فاذهب واشتر غيرها!» ثم التفت الى الجزار، وقال له : «كما أنك أخذت رأس البقرة جزاء لك على تعبك، خذ بالمثل، رأس الناظر جزاء لك على تعبك فى جزره وتقطيعه !» وضحك ضحكا فظيعا، وانصرف .

ضابط القاهرة والتركى زوج المرأة الحسناء

ويروى عن ضابط القاهرة — وكان بمثابة حكمدارها ومحافظها معا — فى أيام (عباس) الحكاية المزعجة الآتية : اقترن تركى، من أعيان الدرب الأحمر، بفتاة يقال لها خديجة، كانت من أجمل النساء رواء، وأكملهنّ قواما، وأبدعهنّ محاسن . بجنّ

فيهـا الى درجة ، هجر معها ، كل نسائه الأخريات وسراريه ، وسكن الى خديجة ، وحدها ، يعبدها ويتمتع بها . ولمـا كان الرجل على غنى مفرط ، ومشهورا بالطيبة ، وكرم الأخلاق ، علاوة على أنه لم يكن دميم الخلقة ، فمـا وجدت فى الحىّ امرأة إلا وحسدت خديجة على حسن بختها ، وصعود حظها ؛ كما أنه لم يوجد فى الحىّ رجل ، إلا وغبط ذلك التركى على النعم الجمـة التى منّ الله عليه بها . وكان الكل يعتقد أن عيش الزوجين هنىء رغيد ؛ وأن كليهما ممتع بقرينه تمتعا تقرّ به العين ، ويرتاح اليه الفؤاد .

فاتفق ، ذات ليلة ، أن ضابط القاهرة ، فى تلك الأيام ، خرج يتعسس تحت أجنحة الدجى ، متدججا بسلاحه ، ومصطحبا معـه قواصين من رجال الشرطة ، مسلحين أيضا ، والجلاد وسيفه معه . فجاس بهم خلال الحارات والأزقة ، يستطلع أحوال الأمن ، ويجس نبضه . فوجد المدينة نائمة ، هادئة ، لايقلق جسمها عارض مطلقا .

فعنّ له أن يجوس ، أيضا ، خلال الخرائب والأطلال القائمة على أنقاض المـاضى ، بين ميدان الرميلة والامامين ؛ وبين القلعة والسيدة نفيسة ؛ لعلمه أنهـا الملجأ الذى يؤمّه ، عادة ، قطاع الطرق ، ومرتكبو الجرائم . فرادها ، الواحدة بعد الأخرى ، ولم يجد فيهـا ما يستوقف الانتباه . وبينما هو يستعدّ للرجوع ، اذا ببصيص نور فى أبعد تلك الخرائب موقعا ، يتسرب من فتحة صغيرة الى الظلام الحالك الخارجى ، فاستوقف نظره . فسار الضابط نحو منبعثه ، ودخل الخربة ، بقدم ثابتة صامتة ، ومعه الجلاد فقط . وأما القواصان ، فأوقفهما خارجا . وما لبث أن أصبح على مقربة من الحجرة المنبعث منهـا النور ، واذا بعبد أسود يتكلم بصوت مسموع مع

فلاحين، تفرّس الجلاد فى أحدهما، فعرف أنه أخوه . وتفرّس الضابط فى العبد، فعرف أنه عبد السرى التركى فى الدرب الأحمر، المتحدّثة الألسن بسعادته وحبه لزوجته، وحب زوجته له .

فأصغى الى المحادثة الدائرة بينهم ؛ واذا بالعبد، وقد اتضح أنه مرسل من قبل سيدته، يتفق مع الفلاحين على أنهما، مقابل مبلغ من النقود، عينه لهما، يقصدان فى الليلة التالية، منزل ذلك السرى، إذ يكون، هو (العبد) فى انتظارهما، عند باب البستان المحيط بالمنزل؛ فيفتحه لهما، ويدخلهما منه؛ فينقض الثلاثة على التركى، وهو يتناول طعام العشاء مع زوجته، فى كشك فى البستان ؛ فيقتلونه بمساعدة الزوجة، الراغبة فى التخلص منه، لكراهتها إياه، وغرامها بشاب من الجيرة، يدعى سليم أغا، كانت ترغب الاقتران به واتفقت معه على أن يحضر قبلهما، ويشترك معهم فى ارتكاب الجريمة .

فأوّل ما بدا للضابط، لدى سماعه تلك المحادثة، أن ينقض على أولئك المجرمين، ويقبض عليهم، ويحاكمهم، ويعدمهم فى الحال، بمساعدة قوّاصيه والجلاد . ولكنّ ترويه المعتاد عاد اليه، وحمله على تعديل ذلك الفكر، ورسم خطة للسير تضمن القبض على جميع المجرمين، وهم على وشك ارتكابهم الجريمة، حتى يقتنع نفس الزوج باشتراك زوجته معهم فيها . فخرج بسكوت تام، وعاد الى الضابطة، وشرع يتأهب للعمل الذى نوى عليه .

وكان قد آنس من الجلاد انفعالا غريبا، ورآه يتفرّس فى أحد الفلاحين ؛ فأدرك، من حينه، أنه لا بدّ يعرفه، بل قد تكون بينهما قرابة . فكلف أحد رجال الضابطة بمراقبته، بدقة، طوال تلك الليلة، وطوال النهار التالى لها . فراقبه القوّاص،

واذا بالجلاد قد شرع، منذ أن بزغت أنوار الفجر، يفتش على أخيه فى جميع الأماكن التى يظنّ تردّده عليها ممكنا، وفى كل مخابئ الخرائب القائمة حول البلد. فأحاط القوّاص الضابط علما بذلك، فتيقن الضابط أن حدسه قد أصاب، وأخذ يتصوّر الليلة محفوفة بحوادث مفجعة أكثر ممـا تصوّره فى بادئ الأمر .

فلما غربت الشمس ، أخذ عشرة قوّاصة والجلاد ، وسار بهم ، وكمن فى جوار منزل التركى، ثم تقدّم نحو باب البستان المقابل للباب الذى اتفق العبد مع الفلاحين على ادخالها منه . ولمـا كان معه من آلات فتح الأبواب ما لا يستغنى عنه رئيس شرطة مطلقا ، فتحه بهدوء وأدخل رجاله ، وهم كأنهم أشـباح ، وأقامهم فى ظل الأشجار يتربصون .

وكان يعتقد أن أوّل القادمين سيكون سليم أغا، وذلك لتيقنه من أنه متفق،حتما، مع الزوجة الخائنة . وكان سليم أغا هذا شابا من ذوى اليسار،شديد الميل الى مداعبة السـيدات وإغوائهن، كثير الحوادث الغرامية ، الموجبـة، أحيانا، تداخل رجال الضبط فيهـا . ولذلك كان ضابط العاصمة يودّ أن يكون شريك خديجة فيما دبرته لزوجها ، لكى يقضى عليـه ، ويعيد الطمأنينة الى أرباب عائلات كثيرة ، كانت حركات ذلك الشاب تقلقهم على بناتهم وعقيلاتهم .

غير أن سليم أغا — ولو أنه أفسد، بلحاظه، قلب خديجة على زوجها، وأخرجها عن جادة الأمانة المطلوبة منها له ، بل واتفق معها على أن يقترن بها، فيما لو طلقت من بعلها — كان أبعد من أن يقترف إثمـا فظيعا كالمنوى اقترافه ، أو يشـترك مع مقترفيـه فى اقترافه . فكان يجهل كل التـدبير، ولكنه كان مصمما على الذهاب، فى تلك الليلة ، الى بستان خديجة ، إجابة لدعوتها ، وهو يظن أنه انمـا يذهب الى

الملتق لغرامه ولذته . ولو ذهب، للقى حتفه . غير أن امرأة أخرى ، فى ذلك الدرب عينه، كانت هى أيضا مغرمة به، بالرغم من اطلاعها على مقابلاته لخديجة — وكانت قد نظرت، من نوافذ بيتها، تجمع رجال الشرطة بالقرب من منزل التركى، فانسلالهم الى بستانه — فما رأته سائرا نحوه ، إلا وتدلت من شباكها ، وأنذرته بوقوعه بين مخالب خطر مميت، إن هو لم يعدل عن السير الى خديجة ، فى تلك الليلة . فعدل سليم أغا عن الذهاب ، ورجع الى بيتـه ، بتأثير عامل خفى لم يدر ما هو . وقضى ليلته ، وهو مشغول البال، مبلبله .

فلم يمض على تربص رجال الحفظ زمن، إلا ورأوا السرى التركى وزوجه خارجين من المنزل، وسائرين نحو الكشك، الذى كانا يتعشيان فيه — وكانت الليلة مقمرة — ثم رأوهما يجلسان الواحد بجانب الآخر، ويبديان لبعضهما من مظاهر الغرام ما أشعل نيران الشهوة فى ظهور الشبان من أولئك الرجال، وأهاج الشجون فى صدر الضابط .

ومضت، وتلك المظاهر قائمة، فترة من الزمان، واذا بباب البستان المتفق عليه بين الأوغاد انفتح، ودخل الفلاحان وراء العبد ينسلان .

فدنا الضابط من الجلاد ، ووضع رأس خنجره على قلبـه ، وقال له ، وهو ينظر اليه بعينين، كأنهما الفولاذ القاطع : « إن تبد حركة، أية كانت ، ومهما خفت ، آتخذتها علامة منك لأحد الفلاحين — وأظنه أخاك — تقصد بها ايقافه على ما هو فيه من خطر، وقتلتك فى الحال! » فارتعدت فرائص الجلاد، و جمد كصنم .

وكان القتلة قد اقتربوا رويدا رويدا من الكشك ، وأحست خديجة بدنوهم . فانقلبت بغتة الى حيـة ملتوية ، وقدحت عيناها نارا ، وشرعت ، والكلام يخرج

من فيهـا بصفير، توجه الى بعلها أشـدّ الكلام قرصا وتوجيعا ، وتظهر له كراهتها وبغضها ، وشماتتها بحتفه الذى أصبح قيد شبر .

وبينما هى لا تزال تتكلم ، والتركى مأخوذ، مصعوق، لا يدرى أفى منـام فظيع هو أم فى يقظة، انقض القتلة الثلاثة عليه، وسكاكينهم مشهرة . فصاحت الزوجة الخائنة : « اقتلوه! اقتلوه! » ورأى الرجل الموت بعينيه .

ولكنها ما هى إلا لحظة، واذا بالسكاكين قد أطيرت من أيدى حامليها ،ووقعت على الأرض، واذا برجال الشرطة قد أطبقوا على المجرمين وكبلوهم بالحديد ، وشدّوا وثاق الزوجة الخائنة .

ففتح التركى عينيه واسعتين، وازداد غيبوبة بينما الضابط، والسيف فى يده مشهر، يأمر الجلاد بالاقتراب، وضرب أعناق الفلاحين والعبد، والجلاد يطيع، صاغرا، ويضرب عنق أخيه، والدموع تحدر سخينة من عينيه .

ولكنّ زوج خديجة، لمـا سمع الضابط يأمر بضرب عنقها أيضا، أفاق من دهشته، وتقدّم الى زوجه، واحتضنها، ومانع فى قتلها، بالرغم من تحققه جريمتها. غير أن الضابط ألفت نظره الى أنها باتت مفضوحة، علاوة على كونها مجرمة، لأن نيفا واثنى عشر رجلا رأوها مكشوفة الحجاب . فأقلع الرجل عن ممانعته، وتخلى عن زوجه الى ما قدّر لها .

فضرب عنقها، وغمس الضابط منديل رأسها فى دمها المتدفق ، وأرسله فى أوّل ساعات الصباح الى سليم أغا — هدية داميـة من محبوبته اليه — وكان سليم أغا قد قضى ليله كله ، هاجسا . فلما ألقى اليـه المنديل ، علم بأن مأساة وقعت ، وأن خديجة باتت رهينة القبور[1] !

(١) أنظر : كتاب بيل ست جون المعنون "الحياة القروية بمصر" ص ١٣٠ الى ١٣٩

تلك كانت سلطة المديرين ورؤساء الضبط فى العاصمتين والثغور، والى هذا الحدّ كانت أعمار الناس رهينة اشاراتهم وأهوائهم .

فانترع (اسماعيل) منهم هذه السلطة . ولئن لم يفصل بين وظائف القضاء والادارة فصلا تاما إلا فى أواخر حكمه ، وبعد انشاء المحاكم المختلطة ، إلا أنه من جهة ، منع رجال الادارة من توقيع عقوبات إعدامية لم تصدر بها أحكام؛ وخص رجال القضاء ، دون سواهم ، باصدار تلك الأحكام . فكانت النتيجة أن القسوة والفظاظة اللتين اشتهرت بهما عصور الحكم المصرى السالفة ، إن لم تبطلا فى عهده بطلانا تاما ، فقد قلتا الى درجة كادتا تدخلان معها فى حيز العدم ؛ ومن جهة أخرى، فان جهوده منذ تبوأ العرش فى سبيل انشاء محاكم نظامية فى البلاد، تقبض على كل السلطة القضائية وفروعها فيها — وهى جهود مافتئ الرأى العام واقفا عليها — أدّت الى تطور فكرى فى اختصاصات القضاء ووجوب فصله عن الادارة، لا يزال يتقوى وينضج حتى أيامنا هذه ؛ ولو أن تلك الجهود لم تثمر سريعا، بسبب مقاومة الدول الغربية ، لا سيما فرنسا ، لها ؛ ولا تمكنت من تكييف ثمرها ، التكييف المرغوب فيه ، بسبب تلك المقاومة عينها . وسنرى ذلك جليا فى الباب الخاص به .

تغيير المعقولية منزليا

وأما منزليا، فقد عمل (اسماعيل) على تغيير عقلية رعاياه : (أولا) بما أدخله الى حياتهم البيتية من عادات معيشة غربية ، حملت الكثيرين منهم، لا سيما سراتهم، على أن يستبدلوا ما كانوا عليه — كأجدادهم — من طرق جلوس وأكل ونوم واستقبال ضيوف ، بطرق جلوس الغربيين وأكلهم ونومهم واستقبالهم لضيوفهم، عملا بالقول المألوف : " ان الناس على دين ملوكهم ! " .

فان (اسماعيل) طلق، بتاتا، النظام الشرقى فى ذلك جميعه؛ وأقبل يجلس ويأ كل وينام ويستقبل ضيوفه، على الطريقة الغربية المحضة . أما جلوسه، فكان دائمـا على أرائك مرتفعة . فاذا ما شاء الكلام، مدّد رجليـه على مقعده ، حسب عادة الشرقيين، أو نهض وشرع يخطر فى الحجرة، ذهابا وإيابا، بجثته العظيم ، مكثرا من الاشارات اليدوية . أما أكله، فكان على الطريقة الفرنجية البحتة، يدعو اليـه ، عادة، وزراءه وبعض ضيوف أوروبيين، ويقدّر المدعوّون الدعوة جدا، لأنه كان لمطبخه شهرة كبيرة فى محلها . فالأصناف المقدّمة كانت من ألذ المآكولات وأشهاها . وكانت أنبـذته من خيرة الخمور الفرنساوية وأشهرها، ولا سيما من النوع المعروف باسم "شاتوايكيم" . أما آنية مائدته ، فكانت من أفخر ما يكون ، مذهبة الحافة تذهيبا خفيفا ، ومنقوش عليها حرف " ا " بالذهب الخالص . وكان كثير المحادثة أثنـاء تناوله الطعام ، عملا بالحديث المأثور . على أن محادثته كانت بالفرنساوية ، دائمـا ، بسبب الضيوف المدعوين الى مائدته . وكان هو مركز المحـادثة ، لأن وزراءه لم يكونوا — معظمهم — يفهمون الفرنسية إلا قليلا . وكان كلامهم أقل من فهمهم[1] .

وأما نومه، فكان دائما على أسرة متخذة من المعادن الثمينة، فى تجريدل رياشها على أنهـا معدّة للنوم، فقط . وأما مقابلاته، فانها كانت سهلة وبسيطة . يدخل الناس اليها، جماهير، ويجلسون على أرائك . فيحادثهم فى مختلف المواضيع، ويقدّم لهم السجاير بدل الشبكات ، والقهوة بدل الشربات . على أنه كان يتضايق من المقابلات الرسمية، لا سيما فى أخريات أيامه .

(١) أنظر: "مصر الخديوى" لادون دى ليون ص ٢٣٧ ، و"خديو يونو باشاوات" لمو بريل بل ص ١٨

لذلك ، بعد أن كان الرقاد ، فى مصر ، على طراحات أو على فرش الأرائك ، أصبح على أسرة متنوعة ، من السرير الحديد الى السرير البرونز والنحاس الأبيض والأصفر الى السرير الفضة .

قال ادون دى ليون ، بعد أن زار سرايات اسماعيل باشا المفتش ، عقب سقوطه : «لاحظت دليلا جديدا على تحوّل العادات الشرقية الى المجارى الغربية فى هذا القطر ، حتى عند الذين لم يتفرنجوا فى عقليتهم وأخلاقهم . ذلك الدليل هو إبدال الأرائك بأسرة النوم» [1] .

وبعد أن كان الأكل على « الصوانى» والطبليات ، تمد حيثما يتفق ، أصبح على موائد مرتبة ، فى حجر خاصة ، مجهزة تجهيزا تدل كل مظاهره على أن تلك الحجر خصيصة بالأكل دون غيره .

وبعد أن كان الجلوس على فرش فوق الأرض ، يمدّ على طول الحيطان ، بوسائد مسندة الى هذه ، أو على أرائك مصنوعة طبقا للطراز الاسلامبولى ، أصبح على أرائك مرتفعة ، تجلب رأسا من بلاد الغرب ، أو تصنع فى نفس القطر ، ولكن على طراز الوارد من الخارج ؛ وعلى كراسى من الخيزران ، ومقاعد أخرى متنوعة الصنع لم يكن الجيل السابق يستعملها البتة .

وبعد ما كان رب البيت ، اذا ما أتاه زائر أو ضيف ، يقدّم له الشربات ، فالشبك الطويل ، فالقهوة فى فناجين ذات ظروف خاصة ، أصبح يقدّم له ، بعد الشربات ، السجاير ، ثم القهوة فى فناجين ذات آذان ، قائمة على صحون صغيرة ، من جنسها .

(١) أنظر : ‟مصر الخديوى” لادون دى ليون ص ١٩٥ و ١٩٦

وعمل (اسماعيل) ثانيا، على تغيير عقلية رعاياه، متزليا، بما حببه اليهم من استبدال الطرق المعمارية القديمة، بالطرق المعمارية الحديثة . فبينما كانت البيوت فى السابق تفصل من الداخل، تفصيلا غريبا، بحوش ومنادر ذات خزاين مرتفعة، ومقاعد غير مستوية السطح ، يخرج منها الى درك قليلة الاتساع ، تنتهى الى سلم ببضع درجات يوصل الى مقاعد أخرى، منفصلة عن بعضها ومرتفعة عن الأولى ارتفاعا بسيطا، وهكذا، حتى يبلغ الى أعلى البيت، حيث يوجد ما كانوا يدعونه بالقصر — وهو مقعد يشرف على كل ما تحته، وتنظر السماء من نوافذه دون سواها ؛ وبينما كانت أبواب المدخل تجعل إما واطئة ، لا يلجها الانسان إلا اذا أحنى قامته ؛ أو واسعة جدّا، وفى هذه الحالة ، إما أن تكون أبوابها حديدية، أو خشبية ضخمة، كأبواب الحصون ؛ وإما أن تفتح فى وسطها فتحة صغيرة تستعمل دون غيرها للدخول، ويضطر الداخل منها، أيضا، الى إحناء رأسه وقامته، إحناء كبيرا ؛ وبينما كان خارج البيوت يتعدّى، فى الغالب، على الهواء والفراغ، فتقوم الأدوار العليا على كل بارزة عن حائط الدور الأرضى الى فضاء الشارع ، وليس فى ذلك الخارج ما يستلفت النظر، سوى المشربيات — وكانت تارة صغيرة ، بحيث لا يستطيع أن ينظر منها أكثر من شخص واحد، أو يوضع فيها غير قلة واحدة ؛ وطورا كبيرة، واسعة وذات «خارجات» من نوعها تكاد تلامس مقابلاتها فى الصف الآخر للبانى، أصبحت البيوت تفصل، أدوارا أدوارا، على الطريقة الغربية ، كل دور مستوف لوازمه ، ومشتمل على حجر يعرف الغرض المعدّة له كل منها ، وأصبحت المداخل تكسى أبهة وجلالا . فيلج الانسان منها الى صحن الدار، وهو رافع الرأس والجبين، مستوى القامة؛ وأصبحت الصنعة تتفنن فى خارج البيوت ، فتزين الوجهات بالشرفات

الرخامية ، و بمظاهر هندسة معارية بديعة . وبالنسبة لاتساع الشوارع الجديدة ، وقيام الأشجار على جانبيها ، والاستغناء بالتالى عن الحيشان الداخلية ، لم تعد تلك الوجهات تجور على الفضاء ، ولم تعد أخطار تداعيها وسقوطها بالكثرة التى كانت عليها فى السابق .

وعمل (اسماعيل) ، ثالثا ، على تغيير عقلية رعاياه ، منزليا ، بما حمل عليه الغربيين والسراة الوطنيين من تشييد القصور والوكالات الفخمة ، فوق الأراضى التى وهبها لهم ، على شرط أن يقيموا عليها مبانى تتناسب أبهتها مع أثمان تلك الأراضى . ولما كان ثمن بعض القطع فيها يربو على الألفى جنيه ، فان رمنجتن والديوك أوف سيوذرلند ، والكاوب الانجليزى ، وغيرهم ، أنشأوا عليها قصورا بلغ ثمن الواحد منها عشرين ألف جنيه . فنجم عن ذلك أمران : (الأول) أن حب التقليد أخذ يدفع بالأهالى فى العاصمتين والبنادر ، بل فى ذلت القرى ، الى تشييد بيوت وقصور على مثال تلك السرايات والمنازل الفخمة ، وفرشها بالرياش الفاخر ، على الطراز الغربى ؛ و (الثانى) أن الحياة المنزلية الأهلية المجاورة للحياة المنزلية الغربية ، المقتضية فى هذه التشييدات الجديدة ، شرعت تزداد بها احتكاكا ، وتقتبس منها خصالا من شأنها أن تستبدل ، من قديم كثير ، جديدا يروق فى العين . وأهم ما ظهر ذلك فى إقدام الشرقيين على الاقتداء بالغربيين فى إقبالهم على التصوّر شمسيا ، وعلى تزيين حجر بيوتهم باطارات صورهم وصور أصدقائهم الفوتوغرافية .

فاذا أضفنا الى هذه الأمور الثلاثة ، ما أدخله (اسماعيل) الى صميم البيوت من تغيير فى وسائل الشرب والتنوير المادّى ، ومن تعليم وتهذيب أدبيين ، وأفكار جديدة ، بواسطة المدارس التى أنشأها والشبيبة التى رباها فيها والجوارى المتربيات

فى سراياته التى كان يزوجهن من وجهاء البـلد فيدخلن الى بيوت أزواجهن نظام تلك السرايات ونظافتها وترتيبها ؛ وبواسطة مظاهر الحياة الغربيـة التى نشر معالمها فى عاصمتيه ، فانا لا نرى منـدوحة عن الاعتراف بأنه ، وان لم يهدم كل المساكن والبيو ،، ليجدّدها — مع أنه ، فى الحقيقة ، هدم وجدّد كثيرا منها — فقد غير حالها فى الواقع ، وعدّل صميمها حقا ، تعديلا يصح أن يعتبر تجديدا محضا . فأصبح ينطبق عليه القول الذى صدرنا به هذا الفصل من كتابنا ؛ وبتنا نستطيع أن نحكم بأنه غير، حقيقة ، عادا ـ أمته ، وطرق معيشتها .

ولا أدل على صحة ذلك من التغييرين اللذين طرآ عليها سياسيا واجتماعيا من وراء جميع ما ذكر .

تغيير العقولية سياسيا

فأما سياسيا ، فان انتشار المعارف والعلوم فى البلاد انتشارا واسعا ، وتمكن مقتبسيها العـديدين من تهذيب عقلياتهم بأفكار مؤلفى الغرب السياسيين والاجتماعيين ، من جهة ؛ واحتكاك الحياة المصرية ، من جهة أخرى ، بالحياة الغربية ، على ما كانت عليه هذه الحياة من استقلال فى مظهرها الحذّى ، ومن فوضى فى مظهرها المعيب ؛ فاثارة ذلك الاحتكاك للانفعالات المختلفة فى النفوس ؛ أكان الباعث الى اثارتها مظهر تلك الحياة الحذّى ، أم مظهرها المعيب ؛ ومجهودات (اسماعيل) الذاهبـة به الى الفوز بالاستقلال لبلاده ، والى اقامتها فى مصاف الدول الشرقية الكبرى ، من جهة ثالثة — وهى المجهودات التى سيأتى بيانها فى حينه — وقد كانت بمثابة نار اشتعلت فى الأفئـدة والعقول ؛ وتنازل (اسماعيل) رسميا ، من جهة رابعة ، عن جانب عظيم من سلطته المطلقة فى ميـدان التشريع وربط الضرائب ، بانشائه مجلس النوّاب ؛ وفى ميدان القضاء بتأسيسه المحاكم المختلطة ، وخضوعه لأحكامها وقراراتها ، راضيا

أو مكرها ، وتضافر الجاليات الأجنبية بمصر، من جهة خامسة ، على الإثراء من اسلاب أمير البلد وفلاحيه « بمساعدة المحاكم المختلطة لهم مساعدة عجيبة » كتعبير القاضى الهولندى فيها المسيو ڤان بملّن فى كتابه المعنون "أوربا ومصر" [1] زيادة على تضافر الدائنين الأجانب بتعضيد دولهم ، لا سيما انجلترا وفرنسا وألمانيا ، وتعنتهم فى أن تدفع لهم فوائد الديون المطلوبة لهم ، ولو بارهاق الفلاح المسكين ، وتحصيل الأموال منه سلفا ؛ أو بحرمان موظفى الحكومة ومستخدميها من صرف مرتباتهم لهم ، أشهرا متوالية [2] ؛ وقدوم جملة مفكرين شرقيين الى مصر ، وأخصهم بالذكر جمال الدين الأفغانى ، وأديب اسحق السورى ، وقيامهم يبثون تعاليمهم الحارّة فى المجتمعات والجوامع والكتب والصحف ، من جهة سادسة وأخيرة — كل هذا أوجب تطوّرا هائلا فى الأفكار ، وأنجب قيام عدّة آمال سياسية فى القلوب ، ظهر وجودها جليا : (أولا) بما سبق لنا ذكره من جميعا ، سياسية ؛ (ثانيا) بالفتنة العسكرية التى أدّت الى سقوط الوزارة النوبارية ؛ (ثالثا) بالحركة القومية التى أعقبت إلغاء قانون المقابلة ؛ (رابعا وأخيرا) بالعريضة التى قدّمتها الشبيبة المصرية الى الخديو (محمد توفيق) فى أوائل أيام ملكه ، والتمست فيها ، بلهجة عدائية للغربيين ، منح القطر جملة اصلاحات ، دعتها "حيوية" له .

تغير المعقولية اجتماعيا

وأما اجتماعيا ، فان الملابس والأزياء تغيرت . أولا فترك النساء ، فى المدن والبنادر ، اليلك ، والسلطة ، والحزام الكاشميرى ، والطاقية الحمراء الصوف ، الموضوعة عدّة مناديل عليها ، والقرص بما كان يتحلى عليه من حلىّ ومجوهرات ؛ بل ترك

(١) أنظر : ڤان بملن "أوربا ومصر" ص ٢١

(٢) اقرأ : مكاتبات السير ڤيڤين ، القنصل العام البريطانى بمصر فى سنتى ١٨٧٧ و ١٨٧٨

معظمهن ذات الضفائر والصفا، وتركن الخف والبابوج، وأقبلن يلبسن، فى داخل منازلهن، الجلابيب والفساتين، مفصلة، لسـيدات الطبقة العليا، على المودات الغربية، ويضعن الطرح البسيطة على رؤوسهن، ويلبسن الجوربات فى أرجلهن، وفوقها الشباشب . فاذا خرجن لبسن لباسا افرنجيا من فوقه السبلة، والحـبرة واليشمك، وأحذية غربية من ذات الكعوب العالية، وأقدمن — علامة محسوسة ظاهرة للتطور الحثيث السائر — على أن يصوّرن، تصويرا فوتوغرافيا، وهن أيضا بملابس افرنجية، وعلى تكبير صورهن الفوتوغرافية، بل على التصوّر تصوّرا زيتيا، بوقوفهن أمام مهرة المصوّرين من الغربيين، بعـد أن كن أضن على غير أزواجهن برؤية وجوههن وقوامهن، من البخيل بديناره العزيز، على السائل .

قال ادون دى ليون: من أغرب الأشياء فى موجودات سرايات المفتش «صورة كبيرة جدّا، موضوعة فى إطار ثقيل مذهب، تمثل ابن المفتش وعروسه — وكانت ربيبة زوجة الخديو الثانية — فى قدّيهما وقامتيهما، فانها كانت من النوع الذى ينتظر المرء وجوده فى قصور الملوك . وبمـا أن كلا المتصوّرين لم يكن فى لباس شرقى، فان المشابهة كانت أتمّ . أما هو، فكان جالسا، مرتديا لباسا افرنجيا ومكشوف الرأس . وأما هى، فكانت واقفة فى كساء غربى من المخمل الازرق الثمين، مفصل ومطرّز على آخر اختراع الجيل . وعلى رأسها إكليل من ماس يشبه تاجا . يظنها رائيها من صميات الفرنجيات ![1] » .

وترك الرجال فى المدن والبنادر، أيضا، لا سيما الموظفون، اللبـاس المغربى والطربوش المغربى، اللذين نراهما على (محمد على باشا) و (ابراهيم باشا) و (سعيد باشا)

[1] أنظر: "مصر الخديوى" لادون دى ليون ص ١٩٦ و ١٩٧

في صورهم الرسمية المرسومة في المكتبة المصرية وغيرها ، ولبسوا اللباس الغربي ، المرتدي به رجال تركيا في ذلك الحين ، وأعني به الاسطمبولية ، من تحتها القميص المكوي ، والصديري والبنطلون ؛ وانتشر ، مع شيوع هذه الملابس ، استعمال الفرش لتفريشها ، وقد كانت مكروهة ، لكونها مصطنعة من وبر الخنازير ؛ وتركوا المز والمركوب ، واحتذوا بأحذية غربية ، من تحتها الجوارابات . فزال ، بذلك ، فارق كان يميز المسلمين عن غيرهم من بني وطنهم ، ليسوا يدينون بدينهم . فان مزوز المسلمين ومراكيبهم كانت صفراء ؛ وأما النصارى واليهود فقد كان الأصل في لون لبسهم — عامة — ومراكيبهم — خاصة — أن يكون أسود ، على جواز استعمالهم اللون الأحمر — اذا شاءوا — وأقلع المتمدينون منهم عن عادة حلق رؤوسهم ، مع إبقاء شوشة في قمتها ، كما كانت العادة المتبعة في الأجيال السابقة ؛ وأخذوا يعفون عن شواربهم ، وقد كانوا يبالغون في قصها ، كما لا يزال يفعل بعض المتعممين في أيامنا هذه ، لا كما يفعل المقتدون بالانجليز من حلق طرفي جانبيها وقص الباقي فيها على سواء الشفة ؛ وأخذوا يقصون لحاهم على شكل مستدير ، كشكل لحية (اسماعيل) في صوره ، وتجاوز البعض ذلك ؛ فقلدوا الفرنج ، وحلقوا لحاهم بالمرة . وقد كان الاعفاء عن اللحى أمرا راسخا في النفوس ، لما كان ولا يزال للحية من احترام عند بعض الشرقيين ، لا سيما البدو .

احترام اللحية قديما

وما زلت أذكر اشمئزاز بعض مشايخ من العربان ، زرتهم منذ نيف وخمس وعشرين سنة ، إذ رأوا في يدي كتاب سيرة نابليون الأول ، وعرفتهم من هو ، وما كانت أعماله ، فتشوقوا الى رؤية صورته ؛ فأريتها لهم ، فوجدوه حليقا ! ! ! كما أني لا أزال أذكر ما قاله لي بعض مبشري الكنيسة الكاثوليكية الرومانية — وكان قد جاب

جهات السلط والكرك، فى الصحراء السورية — من أن العربان، هناك، لما رأوا بين يديه صورة حبر المسيحية الأكبر وكان فى تلك الأيام لاوون الثالث عشر، ووجدوا أن رئيس الدين الذى يدعوهم اليه، رجل حليق الذقن والشارب، نفروا منه نفورا عظيما وانفضوا من حوله .

ولعل هذا هو السبب فى أن مبشرى الكثلكة ورهبانها ، من الغربيين، يعفون عن لحاهم وشواربهم فى الشرق، بينما هم يحلقونها بتاتا فى الغرب .

شيخ البلد والقروى

ويذكر، للدلالة على احترام مصريى (محمد على) أنفسهم للحية، أن أحد مشايخ البلاد فى الشرقية لكى يكيد رجلا من ناحيته كان قد اختصمه ، قيده فى عداد المدعوين للجندية ، بالرغم من كونه جاوز السن ، وجعل مزين الناحية يحلق له لحيته : لأن قانون (محمد على) العسكرى كان يقضى بحلق ذقون الجنود ، وأرسله الى المركز ضمن المرسلين اليه لتوقيع الكشف الطبى عليهم . فوجد كلوت بك — وكان هو الطبيب المكلف بالكشف ، وهو الراوى لهذه الحكاية — أن الرجل غير لائق للخدمة ، لداعى تجاوزه السن . فأمر بتخليته وإعادته الى بلده . ولكن الرجل أبى إلا أن ينصفه المأمور، أولا ، من خصمه، الذى تسبب له باهانة عظمى بحلق لحيته . فاستحضر ذاك الخصم، وخير الرجل فى أمر مجازاته . فطلب أن يعاملوه مثلما عامله، وأن يحلقوا له لحيته مثلما حلق، هو، لحيته . فطفق الشيخ يرجو ويتوسل، ويعرض كل ما يشاء خصمه أن يطلبه من عوض مالىّ، ويحاول أن يقنعه بأن حلق لحيته لن يجديه نفعا، ولن يعيد لحيته اليه . فأصر الرجل على طلبه . ولولا أن كلوت بك تداخل بينهما، وأقنع الفلاح بقبول عوض مالى جسيم من الشيخ، لما وجد هذا مفرّا من جز لحيته ، ولاضطر الى مغادرة بلده ، لكيلا يكون موضع سخرية أهلها، كما فعل

غريمه . فانه أقام فى ناحية أخرى، ولم يعد الى قريته إلا بعد أن رجعت لحيته الى ما كانت عليه[(١)] .

مهزار (محمد على)

ويروى بلتزونى، الرحالة البحاثة الايطالى الشهير، عن أحد مهزارى (محمد على) أنه أراد التنكر يوما، للمزاح، فحلق لحيته وحضر الى مجلس مولاه . فلم يعرفه فى بادئ الأمر، ولكنه لما عرفه، أغرق فى الضحك، حتى كاد يستلقى على ظهره، وجاد عليه ببعض المال . على أن المهزارين رفاقه، أبوا بعد ذلك أن يجالسوه على مائدة أو يخالطوه مطلقا ، لزعمهم أنه بحلقه لحيته ارتكب شيئا بات لا يؤهله لأن يكون واحدا منهم . وذلك لأنهم كانوا يعتبرون مخنثا كل من حلق لحيته وشاربيه[(٢)] .

وتغيرت ثانيا ، كيفية حياة الأغنياء اليومية . فانهم كانوا ، حتى أيام (اسماعيل) الأولى ، ينهضون من النوم مبكرين، فيصلون صلاة الصبح ، ثم يفطرون ويشربون القهوة، ويدخنون الشبك ، فيبعون ، بعد ذلك ، ويلبسون ملابسهم ، ويركبون جيادهم، ويخرجون إما للزيارات أو للتسوّق، وإما لمجالسة صديق حتى تأتى ساعة الغداء ، وهى الثانية عشرة صباحا : فيعودون الى منازلهم، ويتغدون ، ثم يشربون القهوة ، ويدخنون الشبك ، ويدخلون بعد ذلك الى دوائر حريمهم ، فينامون ساعة أو ساعتين، ثم ينهضون، فيغسلون وجوههم أو يستحمون، ويتوضأون، ويصلون صلاة الظهر، وبعدها ، يتكيفون — والتكيف عبارة عن غيبوبة المرء عن العالم المحسوس ، ليعيش برهة غير قصيرة فى عالم الأحلام والأمانى ، معيشة من يرى هذه الأمانى والأحلام حقائق ، ويستمرئ لذتها استمراء عميقا — ثمنـد ما ينتهون من

---

(١) أنظر : كتاب كلوت بك المعنون "لمحة فى تاريخ مصر أيام محمد على" .

(٢) أنظر : "بلتزونى" .

التكيف ، يشربون قهوة العصر ، ويدخنون شبكا آخر ، ثم يلعبون دور ضامة أو شطرنج مع أحد أصدقائهم أو أخصائهم . وبعدها ، يصلون العصر ، ويخرجون للتنزه ، أحيانا ، مشيا على الأقدام ، وفي الغالب ممتطين جيادهم ، وفي ركابهم حاملو شبكاتهم ، وأمامهم سؤاسهم . فتزدحم بمواكبهم الأزبكية . فاذا عنّ لهم ، نزلوا ودخلوا تحت أشجارها الباسقة ، والا استمروا في تنزههم ، يتفرج بعضهم على بعض ، وتختلط ، احيانا ، بموكبهم ، عربة أحد كبار الباشوات المقربين ، فيتفرجون عليها ، ويتفرج الباشا عليهم منها . وكثيرا ما كانت تمر بهم الحمير والجمال ، عليها السيدات ، جالسات كما كنا نراهن ، قبـل عهد الترامواى ، أى مؤتزرات بحبرهن ، وواضعات أرجلهن في ركاب قصير ، بحيث تدانى ركبهن بطونهن ، ويهب الهواء عليهن ، فينفخ في حبرهن ، فيصرن كالبلونات . ولمـا تقرب الشمس من مغيبها ، أى حوالى الساعة الحادية عشرة ، على الحساب العربي ، يعودون الى بيوتهم ، فيصلون صلاة المغرب في وقتهـا ، ثم يتعشون ويذهبون الى القهوة التى يميلون اليها ، لسماع الراوى يقص سيرة بنى هلال وحروب أبي زيد ودياب والزناتى خليفة ، أو أعمال فروسية عنترة بن شدّاد ، والزير المهلهل وحرب البسوس ، أو فعال سيف بن ذى يزن ، وحيل على الزيبق وأحاديثه أو يذهبون للسمر ، ساعة أو ساعتين ، عنـد بعض الأصـدقاء ، ويعودون فينامون مبكرين إلا اذا سهروا في فرح أو أقاموا يتمتعون بطراوة الليـل ، حينما يكسو القمر بأنواره أجنحة الدجى ، فضة .

ولكن ، بعـد انتشار ملاهى المدنية الغربية وأسـبابها ، بعد تشييد الكوميديا والأوبرا الخديوية ، واستقدام أكبر الممثلين والممثلات اليهما ، واقامة المراقص فيهما ، علاوة على إدخال عادة الليالى الراقصة السـنوية الى الحياة القومية المصرية ، بعـد

استيراد العربات بكثرة من أوروبا، حتى غصت بها شوارع القاهرة والاسكندرية، واقتناها معظم السراة فيهما ؛ وبعد اقامة حفلات السباق للخيل والهجن في هاتين العاصمتين، وانشاء حمامات حلوان، اندفع الأغنياء مع تيار الحياة الجديدة التي أوجدتها كل هذه المظاهر الحضرية، واتخذوا خلالا غير التي كانوا عليها .

الملاهي الحديثة

أما الملاهي ، فمن نوع الكازينات والقهوات الغنائية ، المنشدة فيها غادات متفننات في سلب العقول والجيوب، كالتي أقيمت على سكة شبرا، وفي بعض نقط من ذلك الشارع، الذي أصبح — لا سيما في أيام العطلة والأعياد، والى أن أنشئ الشارع الموصل الى الأهرام، ووصل بين برّى الجيزة والجزيرة ومصر بالكوبريين الجميلين المنشأين في سنة ١٨٧٢ — ملتقى كل من كان في العاصمة من ممثل للوجاهة، وكرم المحتد، ورفعة المركز، والجمال، والترف .

الكوميدي

وأما الكوميديا والأوبرا، فان الأولى شيدت بالأزبكية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٦٧، وقد كان يوجد مكانها ، ومكان الأوبرا أختها ، بيوت صغيرة حقيرة . فاقترح (اسماعيل) على أصحابها أن يبيعوها له ؛ فرضي بعضهم وأبى آخرون . ولكنه حدث أن حريقا ألتهم فيما بعد بيوت الرافضين . فاشترى الخديو منهم الأرض بالثمن عينه الذي كان عرضه عليهم في البيوت وهي قائمة وشرع يبني مسرحية فوقها . واحتفل بافتتاح الكوميديا في مساء ٤ يناير سنة ١٨٦٨ ، فكأن إنشاءها، وتأسيسها، وتجهيزها، وإقامة أول تمثيل فيها — كل ذلك تم في ظرف شهر واثني عشر يوما[1] . ومع أنها كانت، في بادئ أمرها ، عبارة عن بناء خشبي، فان إبرازها الى الوجود بمثل هذه السرعة لم يكن يخلو من شئ، يعجب له ، إعجابا كبيرا . فزيادة على ما استوجبه

(١) أنظر : " باريس بالقاهرة " لكارل دي پرير، ص ١١٨

من الدقة المدخلان اللذان عملا فيها : (أحدهما) حديدىّ ، على الشمال ، للخديو ؛ و(الآخر) حديدىّ، كذلك، على اليمين، لحرم المصون، وأميرات البيت المالك، فان داخل ذلك المسرح كان فخما جدّا ، مزينا بأبهى الرسوم، وباديا على كل شئ فيه بذخ فائق، لا سيما فى كل ما كان يتعلق بلوج الخديو والألواج الثلاثة المغطاة المعدّة لأميرات أسرته .

الأوبرا

وأما الثانية، أى الأوبرا، فقد بنيت فى السنة التالية ، فى ظرف خمسة شهور ؛ وبلغت تكاليفها ١٦٠ ألف جنيه . فظهرت، من الخارج ومن الداخل، فى المظهر الفخم الذى لا تزال تتجلى لنا فيه . وكلف (اسماعيل) ڤردى ، المؤلف الموسيقى الايطالى، الطائر الصيت، بوضع رواية تناسب المكان والمقام، للاحتفال بافتتاحها، بحضور الامبراطورة أوچينى ، القادمة لترأس حفلات فتح ترعة السويس . فنظم ڤردى روايتــه الشهيرة المسماة "بعائدة"، وقامت مدام پوطسونى ، المغنية البديعة الجمال الأسمر، بتمثيل دور الأميرة الحبشية ، فيها ، باختيار ڤردى نفسه . وبلغ من إتقانهم المظاهر التمثيلية ، أنهــم أنفقوا نيفا وخمسمائة وخمسين ألف فرنك ؛ منهـا ١٢ ألفا للشعر الصـناعى ، فقط ؛ وذلك خلاف ما أعطى لجوقة آلات الطرب (الأركستر) والممثلين (الأرتست)؛ وخلاف ما جاد به كرم (اسماعيل) على الأستاذ ڤردى، وقدره ١٥٠ ألف فرنك[1] .

فكانت نتيجة ذلك جميعه، أن الجمهور القاهرى ، وعلى رأسـه الخديو وأمراء بيتـه وأميراته ، والباشوات، والسراة ، أصبحوا يرون لذة حضور التمثيل المعروف بالميلودرام — أى المقترن التشخيص فيه بالغناء — من أشهى لذات الوجود؛ وأنهم

(١) أنظر : "باريس بالقاهرة" لكارل دى پريو، ص ١١٨ و ١٢١

أصبحوا يستقدمون، سنويا، جوقة أوروبية، خصيصا لهذا الغرض، وينفقون عليها مبالغ طائلة، تتجاوز حدّ المعقول. فقد قدّر بعضهم ما صرف على أفراد احدى تلك الجوقات في شتاء سنة من السنين بمبلغ ١٢٠ ألف جنيه. وليس في تقديره من مبالغة؛ فان الممثلة الواحدة، من جهة، كانت تتقاضى، أحيانا، ألفا ومائة جنيه في الشهر، خلاف الجواهر والهدايا المقدّمة لها.

ولا غرو: فالمستقدمون من أولئك الفنيين كانوا ملوك التمثيل والغناء في أوروبا، في تلك الأيام، وملكاتهما؛ كالتينور نودين والآنسة سارولتا، اللذين فتحت الأوبرا بهما؛ وكالمسيو لاروز، والمسيو تسيه والمسيو بيجوري، والمدامات بوطسوني ومديني، ومتس فرار، وبرت جيراردين، والآنسات دورتيه ولورنس وجيرار، ولا سيما مدام ماري صاص، التي كانت، علاوة على تفوّقها في الفن، من أبدع النساء حسنا؛ وكالآنسة روسيل الممثلة المأساتية، التي مثلت في سنة ٧٢ رواية "البند ٤٧" ورواية "الفوميناج" ورواية "أدريين ليكوفرير" وروايتي "لادام أوكامليا" و"السيد"؛ وكديلانوا، الذي مثل في السنة عينها رواية "الفوبونزوم" ورواية "نوزتم" ورواية "الريفليون". ومن جهة أخرى، فان كل جوقة كانت تشتمل عادة، على ثمانين راقصة، معظمهن، ميلانيات، من أجمل نجوم المسارح.

وبلغ من تفنن مديري الكوميديا والأوبرا في إرضاء الجمهور، أنهم أخذوا يستقدمون، أيضا، نقادين فنيين، ليكتبوا المقالات الانتقادية الجميلة في التمثيل والممثلين، فيعملوا على تحسين الفن وترقية كفاءة القائمين به.

حكاية فيلي النقاد المسرحي

واشتهر، من بين أولئك النقادين، المدعو فيلي، ذو الشعر الطويل المسترسل؛ لا لأنه كان أكفأهم، ولكن لما حمله الطمع عليه من وقاحة سمجة. فمع أنه منح

٢٠ ألف فرنك، أجرة لسفره، فقط، وتحملت الأوبرا مصاريف اقامته كلها، بالغة ما بلغت، فقد أبى إلا استغلال الممثلات، وحملهن على شراء سكوته عن هجوهن بمال يدفعنه اليـه . ولمـا وجد منهنّ إعراضا ، وعدم مبالاة ، تحوّل الى زمرة آلات الطرب (الكوريست) ؛ وأخذ يطعن عليهم طعنا مرّا . فما كان منهم ، ذات ليلة ، إلا أنهم هاجموه، وقطعوا شعره المسترسل — وكان شعرا كاذبا — وقذفوه ببياض البيض وصفاره ، وقشر البرتقال ؛ وأهانوه اهانة لم يجـد معها بدّا من الرحيل الى بلاده[1] .

وأما مديرو المسرحين — أى الكوميديا والأوبرا — المتفننون فى سبيل إرضاء الجمهور القاهرى فأوّلهم درانيت باشـا ، المعروف باسم پاولينو — وقد أطلق اسمه هـذا على شارع وحىّ من شوارع قسم محرم بك بالاسكندرية ، وأحيائه — كان صيدليا يونانيا فى خدمة الدكتور تينارد الفرنساوى . فأدناه هذا من (محمد سعيد باشا) وأدخله فى خدمته . فمـا لبث أن أنعم عليه بلقب بك . فقلب پاولينو اسم الدكتور أستاذه ، وجعله "درانيت" وتسمى به؛ وظل فى خدمة (سعيد) حتى آخر لحظة من حياته .

يقول المسيو كارل دى پرير فى كتابه "باريس فى مصر" : « انـ قوة درانيت الكبرى ، بجانب ذكائه الذى لا ينكر ، هى أنه عالج المرحوم (محمد سعيد باشا) عمّ الخديو وسلفه ، فى احتضاره ، ولم يفارقه حتى آخر لحظة من حياته ، ولم يكن أحد غيره يقدر على الدنو منه[2] » .

---

(١) أنظر : "باريس بالقاهرة" ص ١٢٢ و ١٢٣

(٢) أنظر : "باريس بالقاهرة" ص ١٢٦

فعينه (اسماعيل) مديرا لمصلحة السكة الحديدية، مكافأة له على ذلك. ولما تأسس المسرحان، عينه مديرا لها. وقلما كنت تراه، أو كان يقابلك، إلا باسما باشا، مهما كانت مهمتك لديه. فبات لا يستطيع أحد قراءة ما في ضميره. وتمكن، بذلك، من اقتناء ثروة طائلة.

وأخلفه على وظيفته مدسه بك — وسوف يأتيك نبأ عنه — ومناديبه بك، وغيرهما دونهما شهرة.

المراقص

وأما المراقص التي أقيمت في المسرحين، وابتهج بها الجمهور، فأهمها المعروفة بأسماء "براهما" و"جزيرة الغرام" و"الجيوكوليبرا" و"فليك وفلوك".

الليالي الراقصة

وأما الليالي الراقصة التي أدخلت عادتها السنوية الى نظام الحياة القومية المصرية، فقد كان الخديو يحييها عادة في سراي عابدين، في منتصف فصل الشتاء، ويدعو اليها، علاوة على رجال معيته وكبار موظفيه، نيفا ومائة وخمسين من وجوه العاصمة وسراتها، وذوي الحيثيات من رجال الجاليات الغربية. فكنت تجد جميع طبقات الهيئة الاجتماعية المصرية الرفيعة وجميع الأمم الأوروبية ممثلة في أولئك المدعوين.

وكان (اسماعيل) يستقبل وفودهم، ابتداء من الساعة التاسعة مساء، في أحد أجنحة السراي، بلطفه المعتاد، وبشاشته المألوفة، ويحادثهم فيما يهمهم، أو يرتاحون اليه، حتى الساعة العاشرة. فيقدّم، حينذاك، ذراعه الى عقيلة أقدم القناصل عهدا، أو أكبر المدعوين مقاما، ويسير بها وبالجمع الى قاعة فسيحة، معدّة لسماع نوبة العزف. فيسير الأمراء، أولاده الثلاثة، وراءه، وعلى ذراع كل منهم سيدة، ويتبعهم الملأ، كل مع السيدة التي تسمح له المألوفات القومية باختيارها. فيحضر الجميع النوبة ساعة، ثم ينتشرون في الحجر الأخرى، زرافات زرافات، وأزواجا أزواجا،

ويغتنم الخدم فرصــة خلو القاعة ، لنزع معالم نوبة العزف منها ، وتحويلها الى قاعة رقص فخمة . وعند ما يفرغون من ذلك، تصدح الموسيقى ، فيعود المدعوون الى القاعة، ويبدأ الرقص ويستمر، حتى بعد نصف الليل، فى حضرة الخديو والموظفين الخديويين المرتدين ملابسهم الرسمية الساطعة ، والمتلألئة صدورهم بالنياشين ، التى حلتهم بها كفاءاتهم ، أو الانعامات العالية . على أن ما من أحد منهم كان يرقص، سوى الأمراء الثلاثة توفيق وحسين وحسن ، أولاد الخديو، لأنهـم كانوا ، دون غيرهم، متعلمين ضروب الفن . وكان حسين أكثرهم غراما به ، وأكبرهم اندفاعا مع تياره، وأقلهم تأثرا بالتعب الناجم عن المجهود المبذول فيه .

فاذا انتصفت أول ساعة بعد نصف الليل، فتح الخديو المقصف، فيسير اليــه المدعوون، زرافات زرافات، ويأكلون أشهى الطعام، ويشربون ألذ المدام، مريئا هنيئا ، والموسيقى تعزف حولهم، حتى ساعات الفجر الأولى، فينصرفون حينذاك، مودّعين من الخديو ورجاله، بمـا قابلوهم به من بشاشة وإكرام .

ولم يكن (اسماعيل)، لا سيما فى أيام ملكه الأخيرة، يحب هذه الحفلات أو يميل الى إحيائها، لمجرد لذاتها. فانه كان يعتبر أوقاته أثمن من أن يصرفها فى الأخذ بأسباب تلك الملاهى . ولكنه كان يحبها عملا برأى رجل السياسة الشهير القائل : "ان البطن خير طريق الى القلب !" ورغبة منه فى أن تكون تلك الليالى مواسم تستفيد رعيته منها بمـا تلزمه احتفالاتها من حركة فى ميدانى التجارة والصناعة .

السباقات

وأما السباقات، فان الخديو كان يحييها، فى عاصمتى ملكه، على نفقة جيبه الخاصة، ويدعو اليها من شاء من الوجهاء والأعيان والنزلاء الأجانب . فيقــدّم لهم المرطبات والحلوى والفواكه المتنوعة . فكانت الدعوة اليها تعتبر منة وشرفا يرفعان من قدر المدعو،

ولذا ، فان السراة كانوا يتسابقون اليها ، فضلا عن السوقة والعامة ، للتفرج عليها من بعيد . ولما كانت المقامرة أساسها — وطبع الانسان مقامرا — فان ازدحام الأقدام فى تلك السباقات كان شديدا ، غير مألوف إلا فى الاحتفالات الدينية ؛ بالرغم من أنها كانت تقام ، من العاصمتين ، على بعد يلزم قاصدها باحتمال مشقة . فسباقات مصر كانت تحيا فى العباسية ؛ وسباقات الاسكندرية فى القبارى ، أولا ، ثم ما بين الحضرة وسيدى جابر ، حيث أقيم ، فيما بعد ، ناديها الحالى ، على الأرض التى باعتها له دائرة الأمير ابراهيم باشا ، زوج الأميرة زينب هانم بنت (اسماعيل) العزيزة المفضلة . وكلتا الجهتين ، بالنسبة لعدم وجود خطوط تراموای أو سكة حديدية توصلهما بالعاصمتين ، كانتا قصيتين ، علاوة على كونهما رمليتين ، وأن الطريق اليهما كانت تربة عثيرية .

وكثر اقتناء السراة الخيول ، لتدريبها على الجرى ، عساها تفوز فى تلك السباقات ؛ وبلغ من اهتمامهم بها أن على شريف باشا ، صاحب السراى الكبيرة المشهورة بشارع عبد العزيز ، المؤجرة الآن الى راهبات المحبة ، ورئيس محكمة مصر التجارية فى ذلك العهد — وكان من أكبر غواة تلك الخيول — لم يكد ذات صباح يفتح جلسة محكمته إلا وأتاه سائسه ، وهمس فى أذنه أن جواده الفلانى — وكان من أحسن خيوله — مريض جدا ، يخشى عليه . فنهض على باشا مذعورا ، وأعلن رفع الجلسة ، وترك القضاة والمتقاضين ، وذهب ليعول جواده المريض[1] !

وكانت السباقات تقام ، عادة ، كل خمسة عشر يوما ؛ ومعظم "الجوكى" أى راكبى الخيول ، فيها من السودانيين ، وإلا فالجليز . وأهم سباقات عهد (اسماعيل) السباق

(١) أنظر : "باريس بالقاهرة" ص ٢١٩

المقام فى اليوم السادس عشر من أيام الأفراح ، التى أحييت مهرجاناتها أربعين يوما ، احتفالا بزواج الأمراء محمد توفيق وحسين وحسن والأميرة فاطمة هانم ، أولاد الخديو فى سنة ١٨٧٣ فان "الجوكز" فيه ، كانوا مرتدين ملابس حريرية ، وفاز منهم راكب جواد للخديو عينه ، يقـال له "قبـارى" وراكبو جياد نظير أغا ، وعلى شريف باشا ، واسماعيل بك . وامتاز ذلك السباق عن غيره ، بأن هجنا جرت شوطا فيه ؛ وبأن مقصفه كان من أفخر مايقع فى خلد بشر أو تراه عين ؛ وأن المدعوين اليه كادوا يغطون بعددهم وعديدهم صحراء العباسية على اتساعها .

تقدم حلوان

وأما حلوان ، فان الخديو — بعد ما ظهرت مزايا مياهها المعدنيـة الكبريتية ، ومنافعها للمستحمين بها — وطّن نفسه على جعلها "إكس لى بن" مصرية شتائية ، يؤمها رعاياه والسائحون (التوريست) للاستفادة منهـا . فما فتئ يشجع على إقامة المبانى والفنادق فيها ، بهمة لا تعرف الملل ؛ ويقدم ، هو نفسه ، المثل الصالح فى ذلك ، بانشاء قصر فخم فى تلك الضاحية العاصمية ، للأميرة والدته سنة ١٨٧٧ الى أن تم له مرغوبه ؛ وبرزت حلوان فى حلة من الترغيب حملت الكثيرين من السراة على اتخاذها مقرا لهم ، وكثيرين من الغربيين على قصدها ، فى فصل الشتاء ، لتمضيته فيها .

وبلغ من إعجاب الناس بهوائها ومياهها أن المسيو بلان (Blanc) صاحب كازينو منتى كارلو ، الشهير بامارة موناكو ، وكازينو همبرج بألمـانيا ، عرض على الخديو مبلغا جسيما من المـال ليصرح له بفتح كازينو فيها للقامرة ، على شاكلة ذينك الكازينين ؛ فاعتبر (اسماعيل) مليا ، عواقب اقامة مثـل ذلك المحل ؛ ونظر الى المسـتقبل نظرة من يستطلع أسراره . فرأى أموال أسرته ورعاياه تذهب الى غمرات ذلك المكان ؛ فتنباع منـه مأساآت تلبس العائلات لباس السواد والحـداد ؛ فرفض . ورفض

كذلك، للأسباب عينها، مبلغا أكبر، عرضه عليه الرجل ذاته، ليصرح له بفتح كرسال للقامرة فى القاهرة.

فلو كان (اسماعيل) الأمير المتعطش الى المال، الذى يصفه أعداؤه، الراغب فى الحصول على النقود من أى باب ولو ضارّا برعاياه، لما أحجم عن قبول المبلغين الكبيرين اللذين عرضا عليه، ولبرّر نفسه بحجة رغبته فى صرفهما فيما يعود على مصر بالخير، سابقا فى تبرّره بهذه الوسيلة، المستر سسل رودز المشهور، الذى يروى عنه أن الظروف جمعته، يوما، فى حفلة مع الكولونيل جوردن، عقب عودة هذا الرجل البوريتانى المذهب من الصين، حيث كان قد أخمد ثورة التايبنج. فقص جوردن على الحاضرين كيف أن امبراطور الصين، لكى يكافئه على خدماته العديدة الجليلة، لاسيما فى إخماده نيران تلك الثورة الهائلة، التى كادت تذهب بعرشه، أخذه الى حجرة ملأى ذهبا، وقال له: «خذ كل ما فيها. فانه مكافأتى لك على ما فعلت!» فرفض جوردن قائلا: «إنى لم أعمل إلا الواجب علىّ. ولست أستحق على أدائى واجبى مكافأة ما!» فاظهر سسل رودز تأففا من ذلك، واستنكارا له. فالتفت جوردن اليه وسأله: «ترى، لو كنت مكانى، أكنت تقبل؟» فأجاب سسل رودز: «بلا شك! وكنت استخدمت ذلك الذهب فى اكتساب امبراطورية جديدة لبريطانيا العظمى!».

إبطال النخاسة والرق

على أن أكبر تعديل اجتماعى أدخله (اسماعيل) على حياة أمته المصرية القومية، وأكبر هزة، بالتالى، هز بها عقليتها، فى صميمها، انما هو عمله على إبطال النخاسة والرق وتحرير العبيد[1].

(١) أهم مصادر كلامنا عن الرق وإلغاء النخاسة، فيما يختص منه بالتاريخ المصرى فى عهد اسماعيل، هى: "مصر كما هى" لماك كون، و"مصر" لمالورتى، و"اسماعيلية" للسير صموئيل بيكر، و"مصر ومحمد على" لمادن.

الرق فى الاسلام

فان الرق ما فتئ رفيق الحروب الاسلامية ، حيثما دارت رحاها ، وأليف الحياة العائلية الاسلامية ، حيثما قامت معالمها . لا لأنه أصل من أصول الدين والحشمة الاســلامية ، كما كان يعتقد الأوروبيون ؛ ولكن لأنه ، من الوجهة الحربية ، موروث عن القرون التى سبقت الاسلام ، وقد عمل الاسلام على محو هذا الإرث من نفوس المسلمين فأوصى النبي صلى الله عليه وســلم كثيرا بالرقيق خيرا وحض على عتق من وقع فى الرق ووعد بالثواب الجزيل من الله تعالى على هذا العتق حتى أصبح من قواعد الاســلام تشوّف الشارع للحرية الشخصية . ولكن المسلمين بعد القرون الأولى انغمسوا فى أسباب الترف ، واندفعوا فى تيار اللذات ؛ فأدّى ذلك بهم الى الخمول والكسل اللذين أصبحا ، فيما بعد ، من أكبر أسباب انحطاطنا فى مضمار الحياة العملية ، وعدم أخذنا بما قيل لنا من أن "نعمل لدنيانا كأننا نعيش أبدا" ؛ وأدّى بنا من جهــة أخرى ، الى حمل قول الكتاب العزيز (وما ملكت أيمانكم) على إباحة استرقاق المرأة المسلمة من طريق البيع والشراء .

فأقبل فقراء المسلمين ، لا سيما فى الكرج والقوقاز ، يبيعون أولادهم ، باختيارهم ، وهم يرمون بذلك الى التخلص من عبء تقويم أود معاشهم ، من جهة ؛ والى التطويح بهم فى بحر الحدثان ، من جهة أخرى ، عسى أن تذهب أمواجه بهــم الى شواطئ السعادة والعز . فان كانوا إناثا ، ربما تزوّجن من بيك أو باشا أو وال أو من السلطان ؛ وان كانوا ذكورا ، ربما ترقوا الى أعلى المراتب ، فأصبحوا أمراء جيوش ، كحافظ باشا صارى عسكر آخر جيش عثمانى قاتل (ابراهيم) الهمام ؛ أو رؤساء دولة ، كخسرو باشا كبير وزراء السلطان عبد المجيد ، وألد أعداء (محمد على) العظيم .

وأقبل أغنياء المسلمين يقتنون أولئك الفتيان والفتيات، ويختصون بالفتيات لقضاء لذاتهم وأوطارهم، وهم لا يعتقدون أنهم، بذلك، يرتكبون إثما، أو يأتون نكرا؛ جهلا منهم بأصول دينهم. فاضطرهم اكثارهم من ابتياع الجوارى واقتنائهم لهن فى بيوتهم الى الاستمرار على اقتناء الخصيان لحراستهن، والى الاكثار من شراء الإماء السود لخدمتهن.

نشوء النخاسة

ولكنّ إغلاق باب الحروب أدّى الى تعذر الحصول على الطلبين. فنشأت من ذلك النخاسة وترعرعت، وفشت فشوا عظيما! والنخاسة هى صيد السود، صيدا، وتقييدهم بالحديد، وسوقهم الى أسواق بيع الرقيق، كالأنعام، حتى لقد يموت كثيرون منهم فى الطريق!

الرق فى المسيحية

ولم يكن العالم المسيحى الغربى أقل تمسكا بمبدأ الاسترقاق من العالم الاسلامى فى الزمان المتأخر ولكن لدواعٍ غير دواعيه. فالمسلمون كانوا يبتغون من الرق، على العموم، التسرى والترف، وأما العالم المسيحى فكان يبتغى منه الاستغلال والنفع. فكانت نتيجة اختلاف الغرض بينهما أن العالم الاسلامى، على العموم، كان يعتنى بالرقيق اعتناء المرء بوسائل لذاته، ويعامله معاملة العضو فى عائلاته؛ بل كثيرا ما يزوّج الأرقاء من بناته والرقيقات من أولاده. ولو أن هناك استثناءات نادرة قد تؤخذ حجة على خلاف ذلك: كاقدام أحمد الجزار باشا، والى عكا، فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، مثلا، على قطع أنوف جواريه، وآذانهنّ، ونهودهنّ، وألسنتهنّ على سبيل التسلية والتفكهة؛ واقدام (ابراهيم) الهام نفسه، فى ساعة غضب شديد، على قتل مملوكه المفضل عثمان، لذهابه الى الحمام بدمشق بدون إذن منه، وأمره بدفنه، بحيث تظهر قدماه خارج الأرض فتأتى الكلاب

وتنهش جثته[1] ، أو إقدامه يوما ، شرب فيه أحد أولاده ، وهو طفل ، لبنا ، فاعتراه ألم ، فاضطربت والدته واتهمت أربعا من جواريها بأنهنّ سممنه ، على إصدار أمره بالقائهنّ حالا فى النيل ، قبل التثبت من صحة التهمة — وقد كانت كاذبة[2] ؛ أو كاقدام (عباس) على الأمر بخياطة شفتى جارية من جوارى قصره صادفها تدخن فى إحدى طرقاته — وكان التدخين محظورا على أمثالها وغير مسموح به فى القصور إلا لرباتها ، أزواج أربابها الشرعيات .

على أن هـذه ، كما قلنا ، كانت استثناءات نادرة . ولذا فان الرقيق فى الاسـلام لم يكن يشعر بأنه تعس ، أو ممتهن ومحقر . بل كان يفتخر بانتسابه الى مواليه ، ولا يبغى عن الحال التى هو فيها حوبا .

الرق فى البلاد المسيحية غيره فى الاسلام

وأما العالم المسـيحى الغربى ، فكان يعامل الرقيق ، على العموم ، معاملة غلظة وقسوة ، فيتعبه ويشقيه على نسبة الفائدة التى كان ينتظر أن تعود عليه من زيادة أتعابه وإشقائه . وكان الرقيق فيه يشـعر ، شعورا لا مزيد عليه ، بذله وحقارته وبؤسه ، ويرغب ، من صميم فؤاده ، فى أن يتخلص ، ولو بالموت ، من المصيبة التى هو فيها . إقرأ كتاب "خص العم طم" الشهير لمؤلفته الست هنرييت بيتشرستو .

نشوء الرغبة فى إبطال الرق

فأدّى ذلك الى نشـوء حركة فى العواطف والأفكار ، أخذت تعمل عملا حثيثا على إبطال الرق ، واجتثاث جذوره .

تلك الحركة بدت ، على الأخص ، فى انجلترا ، فى أواخر القرن الثامن عشر ، بهمة نفر من رجال الفضل ، أشهرهم جرانفل شرب ، الذى مانى ، مدّة نصف قرن برمته ،

(١) "مصر" لمرسيل : أنظر فى الكتاب الجزء المعنون "مصر الحديثة" ص ٤٠

(٢) أنظر : الكتاب عينه والجزء ذاته ص ٤٠

يجاهد فى سبيل إبطال الرق؛ وبمساعى الرجال الانجليليين المعروفين باسم "الكويكرز" أى (الراجفون) الذين قدّموا الى البرلمان البريطانى طلبا بإبطاله .

ثم أقبل كلاركش ينشر مؤلفاته ، ويبذل همته للغرض عينه ؛ وانضم اليه ويلبرفورس بعد ذلك بقليل ،ولا مقصد له من الحياة سوى حمل البرلمان على اصدار قانون يبطل الرق والاسترقاق . فجاهدا معا ، جهادا طويلا ، أقامهما فى مصاف أكبر المحسنين الى الانسانية قاطبة .

فتأسست فى يونيه سنة ١٧٨٧ لجنة مؤلفة من اثنى عشر عضوا، معظمهم من "الكويكرز" لإبطال الاتجار بالرقيق . ولكنها صادفت مقاومة عنيفة من أجلّ رجال العصر ، وعداء شديدا . فلم تبال، وقدّمت على لسان ويلبرفورس طلبها الى البرلمان فى سنة ١٧٨٨ ؛ وما زالت تنشر مجهوداتها ، ويبذل ويلبرفورس أمواله وجهوده، حتى فاز بمرامه؛ واستصدر من البرلمان الانجليزى فى سنة ١٨٠٨ قانونا بإبطال الاتجار بالرقيق .

إبطال النخاسة

فاقتدت الحكومة الفرنساوية بالبرلمان البريطانى ، وأصدرت فى سنة ١٨١٥ أمرا قضى بما قضى به ذلك القانون . على أنه كان قد سبق للجمعية الدستورية الفرنساوية أن اعترفت بقرارها الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٧٩١ بمساواة عموم البشر فى الحقوق الشخصية ، والمدنية ، والاجتماعية ، بضرب الصفح عن جنسهم ، وملتهم ، ولونهم .

وسار مؤتمر فيينا فى سنة ١٨١٥ فى الطريق ذاتها . فمنع هو أيضا الاتجار بالرق .

على أن الاسترقاق لم يزل، مع ذلك، جاريا : لأن مبدأ الرق نفسه لم يحظر وإن حظر الاتجار بالرقيق، وقضت على النخاسة قرارات مؤتمرى إكس لاشابل سنة ١٨١٨ وڤيرونا سنة ١٨٢٢ الدوليين .

فتأسست فى سنة ١٨٢٣ جمعية تحت رياسة كلاركش، وويلبرفرس، وبكستن، فى انجلترا ، غرضها العمل على تخفيف ويلات الأرقاء ، وإبطال الرق تدريجيا فى الممتلكات الانجليزية . ولكن الكويكرة اليصابات جريك أذاعت نشرة عنوانها : "وجوب إبطال الرق حالا، لا بالتدريج" حملت بها تلك الجمعية على التخلى عن مبدأ الإبطال التدريجى، والانضمام اليها فى المطالبة بالإبطال السريع . وكانت الأفكار والقلوب قد تنبهت الى خطورة المسألة، ومنزلتها من الرق البشرى الحقيق . فوجدت الحركة، التى قامت بها تلك الجمعية ، أرضا صالحة ، نمت فيها بذور تعاليمها بسرعة عجيبة ؛ وهب الرأى العام كله يؤيدها ويعضدها .

تحرير الأرقاء فى عموم الممتلكات البريطانية

فأصدر البرلمان البريطانى قانونا فى آخر سنة ١٨٣٢ حدد بمقتضاه يوم أول أغسطس سنة ١٨٣٤ لتحرير عموم الأرقاء فى دائرة الممتلكات البريطانية ؛ وخصص مبلغ عشرين مليونا من الجنيهات لدفع تعويضات منه الى موالى الأرقاء المحررين .

فما أتى عام ١٨٤١ إلا وكانت بريطانيا العظمى قد حررت نيفا واثنى عشر مليون رقيق فى أملاكها الهندية الشرقية وحدها .

اقتداء الدول الغربية ببريطانيا العظمى

فلم تشأ الدول الأوروبية أن تتأخر عنها فى ذلك المضمار الشريف . فأبطلت حكومة السويد الرق فى سنة ١٨٤٦ وسنة ١٨٤٧ ؛ وأبطلته حكومتا فرنسا والدانيمرك فى سنة ١٨٤٨ ؛ وحكومة هولندا فى سنة ١٨٦٢ بدون تعويض لموالى الأرقاء ؛

وأبطلته باقى الدول ، بالتـدريج ، حتى اسبانيا نفسها ؛ ومع أن الولايات المتحدة الأميريكية قررت إبطال النخاسة منذ سنة ١٨٠٨ وأصدرت قانونا فى سنة ١٨٢٠ اعتبرتها، بموجبه، ضربا من ضروب القرصنة، فان مبدأ الرق لم يبطل فيها، تماما، والعمل به لم ينقطع كلية، إلا بعد أن قامت الحرب الأهلية عليه بين ولايات الشمال وولايات الجنوب، وفازت الأولى — وكانت ضدّ مبدأ الرق — على الثانية المتحيزة له، فأجبرتها على الرضوخ لإرادتها .

تحوّل الجهود لإبطال الرق فى العالم الاسلامى

ولما لم يعد يبقى من رق فى العالم إلا فى البلاد الاسلامية، للأسباب التى سبق لنا ذكرها، تحولت مجهودات مبطليه والمطالبين بإبطاله، الى تلك البلاد، وكان قد غاب عن أنظارهم أن الرق فى الاسلام غيره فى النصرانية، وأن پسكال كان قد قال، منذ نيف ومائتى سنة: «ما هو صواب فى هذه الجهة من جبال البيرنيات قد يكون غلطا فى الجهة الأخرى منها ! » .

فشرعوا يؤلفون الجمعيات لإبطال الرق فى الدول الاسلاميـة ، وينتدبون الوفود لمقابلة عواهلها، ومفاتحتهم فى هذا الشأن، ويحضون دولهم على التداخل فى الأمر، ووضع حدّ «لذلك العار الانسانى الذى لا يطاق» .

فحملت الحكومة الانجليزية السلطان عبد المجيد ، بمـا كان لها عليـه من أياد ، بسبب تداخلها بينه وبين تابعه (محمد على)، وإذلالها هذا بين يديه، على وضع فقرة فى الفرمان الذى أصدره اليه فى سنة ١٨٤١ مؤدّاها : « أن أبطل صيد السود . فإنه عمل لا يتفق مع مبادئ العدالة والانسانية ! » .

على أن لا انجلترا ولا عبد المجيد كانا يقصدان، من مثل هذا القول ، حض (محمد على) على إبطال النخاسة . أما انجلترا ، فانها ، من جهة ، كانت تجهل فظاعة

النخاسة فى السودان — لأن تلك الفظائع لم تعرف فى أوروبا إلا بعـد رحلات ليفنجستن ، وبيكر ، وستانلى ؛ ونشر هؤلاء الرحالين الأفاضل البيانات التفصيلية عنها — ولأنها ، من جهة أخرى ، كانت تشعر بأنه لا يحسن أن يخاطب بإبطال النخاسة أمير مسلم ، بينما أن معظم الدول الأوروبية والأميريكية المسيحية لا تزال مجيزة لها . وأما عبد المجيـد ، فلأنه كان يعلم أن إبطال صيد السود يقضى ، حتما ، بإبطال الخصيان ، ولم يكن فى وسعه الاستغناء عنهم .

فغاية ما فهمه (محمد على) من الفقرة التى زيدت فى فرمان سـنة ١٨٤١ هو أن انجلترا والسلطان يخشيان منـه عودا الى صـيد السود لتجنيدهم على غير علم منهما ، فى جوف البلاد ، وأنهما يأبيان عليه ذلك . ولا يبعد أن فهمه كان فى محله . غير أنه كان قد صمم تصميما باتا على عدم إعادة الكرة على الدولة العثمانية ، وكان قد اختبر ، من جهة أخرى ، قلة صلاحية السود للجنـدية فى غير السودان ، فلم يكن يهمه البتـة ، قنص السود ، لاتخاذ جيش منهم ؛ ولا همه ، يوما فى حياته ، اقتناصهم لاسترقاقهم ، واتخاذ خصيان منهم . بل كان يهمه ، بالعكس ، عمار السودان وتقدمه ، كما دل سفره اليه فى سنة ١٨٣٩ ، وزيارته لأبعد أصقاعه ، حتى الفازوغلى ، بالرغم من أن سنه كانت فوق السبعين ؛ وإقامته محطات عسكرية على ضفتى النيل ؛ وإنشاؤه مدينة الخرطوم عند ملتقى النيلين الأبيض والأزرق ؛ وإعلانه حرية الملاحة على النيل الأبيض ؛ وإبطال تجارة الرقيق ؛ وكما دل ، أيضا ، تشجيعه رجال العـلم كسبيك ، وبرانت ، وبلترونى ، وغيرهم ، على جوب البلاد واستكشاف أسرارها .

ولكن رجال الحكومة المصرية وموظفيها ، فى أيامه ، وأيام خلفائه الثلاثة الأول ، بل فى أيام (اسماعيل) ذاتهـا كانوا يدبرون الغزوات فى أعالى النوبة والسـودان ،

ويشنون الغارات على قبائل السود ، فيصطادون منها ما يمكنهم صيده ، ويبيعونه في أسواق الرقيق بالخرطوم والقاهرة وغيرهما ، فيصيبون ، من ورائه ، أرباحا طائلة .

فحدا ذلك (بسعيد باشا) الى السفر بنفسه الى السودان فى نوفمبر سنة ١٨٥٧ بصحبة جيش عدده خمسة آلاف رجل ، تخلى عن معظمه حالما جاوز الحدود المصرية ، ولم يصطحب منه ، الى بربر ، سوى خمسمائة فارس — فقابل فى بربر وجهاء البلاد ، وأظهر لهم نياته فى تحسين أحوال السودان وتشجيع وسائل العمران فيه ، وأعلن رغبته فى إبطال تجارة الرقيق . ثم قام الى الخرطوم ، فبلغها فى ١٠ فبراير سنة ١٨٥٨ ؛ وبعد أن أوشك أن يعزم على التخلى عن السودان برمته ، ليأسه من إصلاحه ، قبل رجاء من رجاه فى تغيير عزمه هذا ، من الوجهاء ، وأمر بإجراء عدّة تعديلات إدارية ، بجعل كل مديرية مستقلة عن الأخرى ، لا ترجع فى أحكامها إلا الى مصر ؛ وعدّة إصلاحات ، كتنظيم البريد بين الخرطوم ومصر على الهجن بطريق كروسكو ؛ وكتخفيض الضرائب على الأطيان والسواقى ، ومنع الجند من جمعها ، وإناطة ذلك بمشايخ البلاد على أن لا يجمعوها إلا بعد الحصاد ؛ وكترتيب عقد ناد من الأعيان فى الخرطوم ، كل سنة ، للنظر فى راحة البلاد ؛ وإنشاء محطة عسكرية على نهر سوبت لمراقبة تجار الرقيق ، وقطع دابر النخاسين . ولما عاد الى مصر ، فكر فى إنشاء سكة حديدية تجمع بين القطرين ، وتسهل مراقبة سير الأحكام واعتدالها ، مهما بعدت الشقة ، بين الولايات ولكنه لم يتمكن من ابراز فكره هذا الى حيز الوجود ، كما أن إعلانه إبطال الرقيق لم يجد نفعا ولا أفادت المحطة العسكرية

على نهر السوبت شيئا، لأن البلاد لم تكن ناضجة لإبطاله، ولا راضية به؛ ولأن الحياة الاجتماعية لم تكن لتستغنى عنه [(١)] .

فعاد المطالبون بإبطاله من الغربيين الى النفخ فى أبواقهم، وهم لا يدرون من الملوم فى إبقائه .

فلما آل العرش الى (اسماعيل)، وصمم هذا العاهل، كما قلنا، على إدخال بلاده، بصراحة، فى مضمار المدنية الغربية، وطن نفسه على إبطال الرقيق، توطينه إياها على إلغاء العونة والسخرة كقول فون ستيفان فى كتابه "داس هوتجى إجيتن ص ١٥٣" .

وكانت النخاسة، إذ ذاك، فى أشدها، بالرغم من مقاومة (محمدعلى) و(سعيد) لها، وبالرغم من عمل الحكومة المصرية على تقليل توريد الأرقاء، نيلا، وإبطالها أسواق الرقيق الرسمية بمصر والاسكندرية وطنطا وغيرها من البنادر !

"فالبحارة" فى جهات النيل الأبيض، و"النهاضة" فى جبال النوبة وجبال فازوغلى، وفى جهات كردوفان الجنوبية، كانوا لا يفتأون عاكفين على صيد السود بقوة السلاح، كأنهم وحوش برية؛ وسبيهم والسير بهم الى أسواق الرقيق فى الأبيض وفاشوده، والقلابات، حيث كان الجلابون يشترونهم منهم؛ وبعد أن يبيعوا أقلهم قيمة فى أسواق الخرطوم، والمسلمية، وود مدنى، وسنار، والقضارف، وكسلا، وبربر، وشندى، ينزلون بأقوامهم وأجملهم الى مصر، إما عن طريق النيل، فى مراكب يرفعون عليها رايات دول غربية، ليحتموا بها؛ وإما عن طريق الصحراء، الى أسيوط، حيث كان يوجد معمل للخصى، يديره قسوس من الأقباط

(١) أنظر : مريثو "مصر المعاصرة" فى الكلام عن السودان، و إدون دى ليون "مصر الخديوى" ص ٣٤٧ وما يليها .

حازوا ، فى أنهم من أمهر الناس فى إجراء ذلك العمل الفظيع ، شهرة شائنة ؛ و ينسلون منها سرا الى مصر والاسكندرية ، وأهم بنادر القطر ، و يعرضون بضائعهم البشرية على الراغبين فيها ، إما باطلاع رجال الحكومة ، وموافقتهم الصامتة ؛ و إما خفية وخلسة بمساعدة شركاء لهم معلومين .

وكان ثمن الولد الأسود أو البنت السوداء التى من عمره ، مابين عشرة جنيهات ، واثنى عشر جنيها ؛ وثمن الصبي الحبشى ، ما بين ٢٠ و ٣٠ الى ٩٠ جنيها ومائة جنيه ؛ وثمن البنت الحبشية التى سنها ما بين الثانية عشرة والسابعة أو الثامنة عشرة ، من ٧٠ جنيها الى ١٠٠ جنيه ؛ وكان ثمن الرقيقات التى سبق استخدامهن أرخص من غيرهن ، إلا اذا كنّ من صاحبات الحرف ، كأن تكن طاهيات أو ماشاكل ذلك . فانهنّ ، فى مثل هذه الحال ، كنّ يبعن بثمن أعلى . وأما الخصيان ، فكانوا أعلى ثمنا من الجميع ، لندرتهم . والسبب فى ندرتهم قلة نجاح عملية الخصى ، وموت تسعين فى المائة من الذين كانت تعمل لهم .

وكان يوافى جلابو الرقيق الأبيض جلابى الرقيق الأسود الى تلك الأسواق . والفرق بين الرقيقين جسيم جدا : لأن الرقيق الأبيض كان اختياريا ، وأما الأسود ، فكان مجلوبا قسرا . وكان ثمن الجارية البيضاء يختلف بين ٢٠٠ جنيه وخمسمائة ، ويتراوح ، أحيانا ، تبعا لجمال الجارية المبيعة ، مابين ٨٠٠ جنيه وألف جنيه .

وكان الراغبون فى الشراء كثيرين ، إما لسد فراغ أحدثه الموت فى عدد الأرقاء الموجودين فى بيوتهم — والموت كان كثير الزيارة للأرقاء ، وأغلب ما كانت أعمار هؤلاء البؤساء قصيرة ! — وإما للمغالاة فى مظاهر الأبهة والترف . فقد كانت توجد بيوت غاصة بالمئات من الجوارى ، ولا يعرف أربابها منهنّ إلا القليلات . فيقبلون ،

أفرادا أفرادا ، على محلات الجلابين ، ويشترون مايطيب لهم من الرقيق المعروض ، وهم أبعد من أن يفتكروا ، حتى ولا فى المنام ، بالفظائع والآثام والجرائم التى ارتكبت فى سبيل تموين بيوتهم ، وسدّ حاجة معيشتهم القومية ؛ أبعد من أن يفتكروا بأن النخاسة كانت تنتزع ، سنويا ، أكثر من خمسين ألف أسود من حقولهم وربَاهم ومراعيهم ، فلا يبقى منهم ، حيا ، كل سنة ، بعد المشقات التى يقاسونها ، سوى عشرة فى المـائة ؛ وأن النخاسين كانوا ، حتى بعد وصول الرقيق الى مصر ، يحتقرون حياة أولئك البؤساء الى درجة أن اثنين منهم تخاصمـا ، مرة ، على ملكية بنت سوداء ، فطعنها أحدهما بخنجر ، لكيلا يأخذها خصمه .

هكذا تشترى موسرات الغرب ، وعقائل كبار سراته وذواته الدنتلات والتطريزات والأشغال اليدوية النسائية الأخرى بثمن صغر أو عظم ، وهن لا يفتكرن ، لحظة ، بأن أيدى فتيات بائسات ربما أمضين غالب أيامهن بدون عشاء ، هى التى اشتغلت ، فى سهرات الليالى الشتائية الطويلة ، وعلى نور الزيت الضئيل ، تلك الحاجيات التى يتطلبها الظرف ، وتوجبها الكياسة .

وكان الجلابون يتحاشون بيـع رقيق الى أوروبيين ؛ ولا يقدمون على ذلك ، إلا بحيطة كبرى ؛ لعلمهم بأن معظم الفرنج ميالون الى إظهار نقمتهم على تجارتهم البشرية ، أو التظاهر بهـا ، رغبة منهم فى وقوفهم موقف المرء ذى الشعور الرقيق والإحساس الشفيق !

انضمام اسماعيل الى الحركة التحريرية

فلـمـا مضت على تبوء (اسماعيل) عرش أبيه وجده بضعة أشهر إلا وأصـدر أوامره المشدّدة الى موسى حمدى باشا ، المعين من قبله حاكما عاما على السودان ، بتعقب تجار الرقيق وقطع دابرهم . فألقى موسى باشا فى تلك السنة عينها سنة ١٨٦٣ القبض

على سبعين مركبا مشحونة بالأرقاء بين كاكا وفاشودة، وأتى بالمسبيين الى الخرطوم. ثم أحضر ملك «الشلك» من فاشودة ؛ فسلمه الرقيق الذى أخذ من بلاده، ورجعه بالهدايا اليها . ووزع الباقين على التجار والموظفين لتربيتهم . وأما النخاسون ، فانه زجهم فى السجن، ولم يخرجهم منه حتى تعهدوا بعدم العودة الى مثل تلك التجارة — وعود عرقوبية باطلة !

على أن (اسماعيل) كان يعلم علم اليقين بأن إبطال النخاسة يستدعى، أولا، إبطال الرق بصفته حالة اجتماعيـة، لأنه علتها . ولكن أنى يتأتى إبطاله ، وتقاليد شعبه، ومصالح جانب عظيم من رعاياه واقفة بجانبه، للدفاع عنه ؟

ولكن عزيمته لم تكن لتنثنى أمام عقبات، مهما كان نوعها، ومهما كانت جسامتها؛ وما لم يكن يستطيع مصادمته، جبهة لجبهة، كان يصادمه جنبا لجنب. فتسلح، إذًا، بالمبدأ الدينى القاضى بجواز تحرير كل عبد يسىء مولاه معاملته ؛ وأصدر حالا بعـد ارتقائه العرش أمرا بتحرير كل عبد أو أمة يثبت على سيدهما أنه أساء معاملتهما[1].

فشعر العالم المصرى بأنه هوجم فى عقر داره ؛ وأحس بسنان الرمح الموجه اليه، يمس صميمه . فهب لدفع الهجمة والاعتصام منها، وراء حصن مبـدأ دينى آخر، وهو المبيح للسيد أن يعاقب عبده أو أمته، المرتكبين سرقة . وشرع كل سيد يدفع تهمة الإساءة الى عبـده ، المرتكن عليها لتجويز عتقه من ربقته ، بتهمة سرقة يرمى عبده بها .

وبمـا أن شعور القضاة، قاطبة، كان فى جانب السادة، فما من عبد نجح مطلقا فى إثبات دعواه ولا نجح أحد فى تحرير عبد أراد تحريره بهذه الوسيلة ؛ وكاد الأمر

(١) أنظر : ماك كون "مصر كما هى" ص ٣٢١

الذى أصدره (اسماعيل) يؤول الى مجرد البقاء حبرا على ورق، لتحزب المطلوب منهم تنفيذه على عدم تنفيذه .

فعدّل (اسماعيل) وجهة هجمته، وحوّل السلطة فى الحكم فى دعاوى الأرقاء الطالبين التحرير من القضاة الشرعيين الى قناصـل الدول الأجنبية . وأمر الهيئات الأهلية الحاكمة باصدار العتق وقيده ؛ كلما طالبهم قنصل بذلك[1] .

فكان كأنه تجنب "شـلا" للارتطام "بكاردى"[2] أو، كما يقول المثل العربى ، "كالمستجير من الرمضاء بالنار!" فان القناصل لكى يرضوا الرأى الأوروبى المطالب بإلغاء الرق وإبطال الاتجار به ، أخذوا يحكمون بتحرير كل مشتك ، بدون تحقيق شكواه، والتثبت من صحتها . وبلغ من المتولى أعمال القنصلية البريطانية بالمنصورة سنة ١٨٧٣ — ولم يكن، حتى، نائب قنصل ! — أنه فى ظرف شهر واحد حرر نيفا و ١٧٠٠ رقيق . ولولا أن ضجة أرباب العائلات ارتفعت حتى تناولت عنان السماء، فأوجبت تداخل ذوى الشأن، لحرر ذلك المحترم كل أرقاء المديرية .

فضرب (اسماعيل) أخماسا فى أسداس، لما رأى رغائبه يعاكس تحقيقها خصومها وأصدقاؤها ؛ واضطر الى تعويض عموم أصحاب الأرقاء الذين حررهم ذلك المتولى بدون حق؛ كما أنه اضطر الى تضييق سلطة القناصل وإشراك الهيئات المحلية الحاكمة معهم فى تحقيق الشكاوى التى يقدمها الأرقاء ضد مواليهم .

ولشعوره باضطراب الرأى العام حوله، بحق ، بسبب التطرّف الذى حصـل من العنصر الأجنبى، كلف نوبار باشا، وزير خارجيته ، فكتب الى قنصل انجلترا

(١) أنظر : ماك كون "مصر كما هى" ص ٣٢١

(٢) هما صخرتان هائلتان فى بوغاز مسينا يقابل أحدهما الآخر ويخافهما الملاحة .

العام كتابا أذيع للملأ، أوقفه فيه على حقيقة نيات الخديو، وذكره «بأن الدول الأجنبية لا سيما انجلترا، لما حررت الأرقاء عوضت أصحابهم؛ وأن الخديو، بصفته أميرا مسلما، لم يمكنه، فيما أصدر من أوامر متعلقة بتحرير الأرقاء، أن ينسى أن واجب عرشه يقضى عليه بحماية مايقره الدين، وتوجب العادات والتقاليد القومية احترامه. ولذلك اقتضت إرادته أن يحترز المساءة معاملتهم من الأرقاء لا كل من طلب العتق منهم!»[1].

والذى زاد فى امتعاض (اسماعيل) فى هذا الشأن، هو أن الغربيين أنفسهم الذين كانت بلادهم وحضارتها تطالبه بإلحاح بالعمل على إبطال النخاسة والرق فى بلاده، كانوا أكبر عقبة تصادفها مساعيه المبذولة فى السبيل الموصل الى ذلك بما كانت امتيازاتهم تضمن لهم من سلامة فى متاجرهم غير الجائزة، وتحميهم من عقاب فى إقدامهم على مخالفة أوامره. وقد أظهر امتعاضه هذا بقوة لهجة يعجب بها، فيما أجاب به، بلندن، رجال وفد الجمعيات الانجليزية والفرنساوية لمقاومة النخاسة والرق، الذين اغتنموا فرصة وجوده فى تلك العاصمة فى سنة ١٨٦٧، وطلبوا مقابلته ليرفعوا اليه رغبة تلك الجمعيات فى أن يحقق خديو مصر أمنية الحضارة الغربية، وأمل الانسانية الراقية فيه.

فانه أذن لنوبار باشا بادخالهم عليه، والقيام بأمر الترجمة بينه وبينهم، عملا بمقتضيات الرسميات، ولو أن (اسماعيل) كان يتكلم الفرنساوية كأحسن متكلم بها فيهم. فقابلهم بلطفه المعهود الخلاب، الذى كان يسحر به كل من يحادثه، فيميل بعواطفه اليه كيفما شاء. وقال لهم بالتركية، فترجم نوبار كلامه بالفرنساوية:

(١) أنظر: ماككون "مصر كما هي" ص ٣٢٢

«إنه منشرح تمام الانشراح لمقابلة حضرات أعضاء الوفد، بصفتهم نوابا عن الجمعيات الانسانية الموقرة العاملة على إبطال النخاسة والرق ؛ لأنه ، هو نفسه ، يرغب جدّا فى إبطالها ، واتخـذ أقوى الوسائل لذلك . ولكنه يرى بالأسف ، أنه اذا كان فى وسعه أن يرغم شعبه على الامتثال لأوامره بالرغم ممـا فى الامتثال لها فى موضوع الاقلاع عن النخاسة والرق، من مضاضة على نفوسهم وإضرار بمصالحهم ، ومخالفة لتقاليدهم ، فانه لا يستطيع عملا مطلقا ضد الأوروبيين أنفسهم، المقيمين فى بلاده، والذين هم أكبر المجرمين . فانهم يتجرون بالعاج وريش النعام والصمغ، اسما وجهة، ولكنهم فى الحقيقة إنمـا يتجرون بالرقيق فى مراكبهم النازلة فى النيل . فلو أن تلك المراكب لا راية لها ، أو كانت الراية المصرية هى الخافقة عليها ، لأمكن تفتيشها : فاذا وجد فيها رقيق صودرت وضبطت، فأعتق الأرقاء وعوقب المجرمون، كما وقع فى بحر الستة الأشهر الأخيرة من السنة المـاضية . فان كومندانا وأميرالا مصريين رميا بالرصاص ، لإقدامها على مخالفة أوامره ، ومساعدة النخاسة وتهريب الرقيق . ولكن المراكب الآتيـة برقيق ترفع ، عادة ، راية إحدى الدول الغربيـة ، لكون أصحابها أوروبيين . فاذا تعرّض لها رجال حكومته ونشأ بينهم وبين أصحابها جدال بخصوص المشحون والحمولة البشريين، فالجواب المفحم هو أن الرجال نوتية والنساء أزواجهم أو سراريهم، والصغار أولادهم . فتغل، بذلك، أيدى السلطة المصرية . ألا فليعلموا أن النفوذ الأوروبى، فى مدّة السنين الثلاثين الأخيرة، قد غير مصر تغييرا كليـا . فلو كانت الحكومة المصرية حرة فى معاملة النخاسين الأوروبيين معاملتها للنخاسين الخاضعين لسلطانها، لبطلت النخاسة، وبطل بالتالى الرق بعد مدّة يسيرة . ولكن حكومته غير حرة فى ذلك . والواجب يقضى أن تمنحه الدول الأوروبية السلطة

الكافية لاستعمال حق التفتيش فى المراكب التى تخفق عليها راية غربية . أما إبطال الرق ، فمسألة أخرى . فالرق موجود فى القطر منذ نيف و ١٢٨٣ سنة ، ويكاد يكون ممزوجا بدينه . ولا شك فى أنه نظام فظيع ، ويود ، هو ، إبطاله : لأن المدنية والرق بمصر يستدعيان ذلك . ولكنه لا يتيسر عمل هذا فى يوم واحد . على أنه لو بطلت النخاسة ، بطل الرق فى ظرف ١٥ أو ٢٠ سنة على الأكثر ، أو لما بقى إلا أثر قليل منه . فرأيه ، والحالة هذه ، مخالف لرأى حضرات زائريه . لأنه يعتقد أن النخاسة أس الرق فى بلاده ، وأنه يجب إبطالها ، لكى يمكن إبطاله ؛ فإلغاء القنصلية البريطانية فى الخرطوم ، مثلا ، مكنه من العمل ضد النخاسين بنجاح ؛ ولذا فان الطريقة الوحيدة الفعالة فى معاملة التجارة الرقية هى أن تسلحه الدول الغربية بسلطة منع الأوروبيين من الإقدام عليها ، ومباشرتها[1] ! » .

ولكن امتعاض (اسماعيل) من النخاسين الغربيين لم يكن ليقعد بهمته عن تتميم مشروع إبطال النخاسة والرق الذى وطن نفسه على نفاذه . لأنه كان يعلم أنه بمثابة حجر الزاوية من بناء الحضارة الغربية الذى صمم على إقامته فى البلاد ؛ وأنه إن أهمله فقد ينهار ذلك البناء بكيفية لا يعود معها من سبيل الى إعادة الكرة ومحاولة تشييده .

وهو — ولو أنه بعامل تربيته العائلية الأولى ، وتأثير منبته الأصلى — كان مكثرا من اقتناء الحسان من الجوارى على الأخص ، والجوارى على العموم ، حتى لقد قال بعضهم إن سراياته كانت تحتوى على ألفى جارية ؛ وإنه كان شديد الحرص عليهن ، لا يسمح لأحد برؤيتهن ، ويعاقب أشد العقاب حتى من تجاسر على استراق النظر

(١) أنظر : "مصر الخديوى" لادون دى ليون ص ١٦٧ و ١٦٨

اليهن[(١)] . إلا أنه كان مقتنعا بأن تقلبات الايام كانت قد بلغت بمصر فى عهـده الى موقف لم يعـد معه بدّ لحياتها القومية من أن تحل فى جسمها الحضارة الغربية محل الروح القديم ؛ وإلا تفككت وانحلت كما يتفكك وينحل الجسم الهرم ، القائمة فيـه روح هرمة . وكان يعتقد أن أهم مميزات الحضارة الغربية إنما هى علاقة المرأة الغربية بالرجل ، ومركزها فى الحياة العائلية منه ؛ وهما علاقة ومركزها ، حتما ، عما يعتقده الرأى العام الأدبى الغربى فى وظيفة المرأة فى الوجود . فبينما الحضارات ، التى دالت ، كانت تعتبر المرأة متاعا ، ومتى كانت تحسن الرأى فيها تعتبرها آلة تناسل ، أى أم أولاد ، فان الحضارة الغربية الحديثة أبت عليها إلا أن تكون رفيقة الرجل وشريكته فى حياته ، تشاطره أتعابها وهمومها ، وأفراحها ولذاتها . فدعتها ، لذلك ، قرينته ، أى المرتبطة به ، ارتباط الند بالند ، بينما الحضارات الأخرى كانت تدعوها "حرمه" أى "متاعه" و "الشئ الخاص به المحرم على غيره" . فكان يودّ ، اذا ، إبطال الرق ، ليتوصل من إبطاله الى إبطال حياة الحريم . وجعل المرأة بالتربيـة الجديدة ، التى تعطى لهـا فى المدارس الحديثة ، رفيقة الرجل وشريكته فى حياته ، أى جسم جسمه ، وروح روحه .

وكثيرا ما كان يقول فى محادثاته فى هذا الموضوع الخطير : « إن تعدّد الزوجات وعيشة الحريم يبطلان يوم تمكن تربية بنات الفلاحين التربيـة المنزلية من إحلالهن

(١) وقد كاد يختبر ذلك اختبارا مرا ، الشبان الثلاثة الذين خاطروا بأنفسهم ، مرة ، وانسلوا الى داخل بستان إحدى سراياته حيث تفرجوا ، مليا ، على نسائه يلعبن ويداعب بعضهن بعضا . ففطن اليهم أحد الخصيان وحاول القبض عليهم ، فهربوا . فطاردهم وكاد يظفر بهم ، لولا أنه وقع فى بركة ماء . فتمكنوا من تسلق السور والإسراع الى مركب كانت على شاطئ النيل . فأخفاهم صاحبها فى قاعها ، وأنكر أنه رآهم بالمرة ، لما أتاه الخصى ومعه شرذمة من الجند وسأله عنهم .

في البيوت محل الرقيقات، اللاتي هنّ مصروف كبير، وضرر أكبر؛ ويوم تجعل، التربية المدرسية المرأة رفيقة الرجل وشريكة حياته . أما الآن، فما هي عادة إلا مادة ترف ! » .

وللدلالة على أن رأيه هـذا كان رأيه الحقيق، لا رأيا يتصنع به إرضاء لخواطر الغربيين المحيطين به، أو رغبة منه في اكتساب ثناء الرأي العام الغربي، والظهور أمامه، كذبا، في مظهر الأمير المتحضر الراقي، أبى إلا أن يكون أولاده الثلاثة الكبار أزواج قرينة واحدة؛ وأبى أن يكون لبناته ضرائر عند أزواجهن .

ولئن اعترض على صحة إخلاص شـعوره، في ذلك، بأنه لم يحجم، هو نفسه، عن الاكثار من الزوجات، والاستكثار من الجواري، فالجواب على الاعتراض هو أن مثله في شغفه بالاصـلاح، وفي عزمه على إدخال بلاده في مضمار المدنية الغربية الحديثة، كمثل بطرس الأكبر الروسي في ذلك جميعـه . فكما أن بطرس، مع بقائه على نقائصه الشخصية، قد بذل أقصى جهوده لتحرير شعبه من عيوبه القوميـة؛ وكما أن بقاءه، هو نفسه، على نقائصه الشخصية، وشعوره بعـدم تمكنه من إرغام قوتها، وهو الرجل صاحب الارادة الحديدية، ربما كان الدافع الأكبر له الى الثبات في خطة الاصـلاح القومي التي رسمها لنفسه، هكذا (اسماعيل) — وقد وجد، باختباره الشخصي، الذي أرغمه عليـه تكييف ماضي جدوده، مضار إحلال المرأة من الرجل محل المتاع المحض — أبى إلا أن يتخذ من حاله الشخصية باعثا جديدا على بذل أقصى جهوده في سبيل تغيير حال قومه .

على أنه لو لم يكن له من نفسه هـذا الباعث، ولو لم يشـعر، من تلقاء ذاته، بوجوب القضاء على النخاسة والرق، للتمكن من تغيير حياة الحريم وإبطال التسري،

وتعـدّد الزوجات، فقد كان يجـد من احتكاك أفكاره بأفكار أمراء الغرب ، ومن الحوادث الجارية حوله ، ما يولد فى نفسه ذلك الباعث .

فان ألبرت إدورد، برنس أوف ويلز، وولى عهد المملكة البريطانية — وهو الذى عرفناه ، فى أيامنا هـذه ، الملك إدورد السابع — لمـا كان فى ضـيافته فى أوائل سنة ١٨٦٩ كثيرا ما كان يحبذ تشديده فى إبطال النخاسة والرق ، ويختلق المناسبات ليحبب اليه فكرة إرسال حملة عسكرية الى عقر دار النخاسين فى أقاصى السودان ، تضرب على أيديهم، وتقطع دابرهم، فيحمله على استمراء لذة المجد الذى تتوج أجيال المستقبل بهالته ، ذكره ، إذ تقرن باسمه ، فى تاريخ قومه ، لقب "مبطل الرق" فى السودان . وكانت البرنسيس أوف ويلز قرينـة البرنس ألبرت إدورد — وهى الملكة ألكسندرا البارزة أم الملك چورج الخامس البريطانى إمبراطور الهند — تنضم الى بعلها فى التحبيذ والتحبيب ، وتضفر بيديها الجميلتين بعضا من الأشعة المتكوّنة منها تلك الهالة !

فتأمل، يارعاك الله ! ، فى مقدار تأثير ذلك فى نفس (اسماعيل) الكرمية !

ومن جهة أخرى، فان كبار النخاسين فى السودان — وأشهرهم الزبير رحمت باشا — كانوا بسبب إغضاء موظفى الحكومة المصرية عنهم، بل وضلعهم معهم — وذلك « لأن كل موظف فى السودان ، سواء أكان تركيا أم مصريا ، كان لا يسـتطيع اجتثاث ميله الى النخاسة والنخاسين» حسب قول شفاينفرت، الرحالة الألمـانى — وذلك بسبب تقوّى سواعدهم من النخاسة عينها ، لتكوينهم ، من الشبان السود ، الذين كانوا يصطادونهم ، وأباق الأعبد، كتائب شعواء يبثونها فى الأصقاع ، فتنشر مهابتهم، وتكتسح لهم ، كانوا قد بلغوا بذلك الى درجة من القحة والطمع ، حملت

معظمهم على الطموح الى الامارة والملك ، فالاستقلال بالجهات المنتشر ظلل هيبتهم فوقها .

فكان لابدّ (لاسماعيل) من تشديد عزيمته على كسر شوكتهم ، والبطش بهم ، والحيلولة بين زمرهم وبين بؤساء تلك الربوع ، التى كانوا يشنون غاراتهم عليها .

مهمة بيكر باشا

فانتدب، أولا، لهذه المهمة، السير صموئيل بيكر، مستكشف بحيرة ألبرت نيانزا، بناء على توصية البرنس أوف ويلز نفسه، وأنعم عليه برتبة فريق مع لقب باشا، وسماه حاكما على البلاد الاستوائية لمدّة أربع سنين ، تبتدئ من أول أبريل سنة ١٨٦٩ براتب قدره عشرة آلاف جنيه سنويا ؛ وسيره اليها على رأس جيش مؤلف من ١٧٠٠ رجل، معهم ثلاث بطاريات مدافع جبلية، و بطارية ساروخ، بعد أن زوّده بفرمان من لدنه ، يعهد اليه ، بمقتضاه، فى فتح تلك البلاد، و إبطال تجارة الرقيق فيها، وتنشيط زراعتها .

فقام بيكر، ومعه امرأته، من السويس فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٦٩ ؛ وذهب عن طريق سواكن و بربر الى الخرطوم ؛ وفى السابع من شهر فبراير سنة ١٨٧٠ قام منها بثلاثين مركبا؛ فنزل بالقرب من ملتقى نهر صوبت بالنيل الأبيض، و بنى محطة سماها "التوفيقية"، تيمنا باسم ولى العهد، أقام فيها سبعة أشهر . ثم سار فى بحر الزراف الى جندوكورو، فبلغها فى ٢١ أبريل سنة ١٨٧١ ؛ وبعد أن أقام فيها شهرا، رفع عليها العلم المصرى ، وسماها "الاسماعيلية"؛ وجعلها مركزا لحكومته . وفى ٢٣ يناير سنة ١٨٧٢ سار منها ببعض الجند، جنوبا، فأنشأ عدّة نقط عسكرية . وتقدّم الى بلاد يونيورو، فخلع ملكها «كبريقه» ، لأنه خاتله ؛ وولى بدله مزاحما له يدعى « ريونجا » . وفى ١٤ مايو سنة ١٨٧٢ أعلن ضم بلاد يونيورو الى المملكة

المصرية ، رسميا، وأنشأ نقطة عسكرية فى عاصمتها "مسندى" ، وهى على ٥٠ ميلا من بحيرة ألبرت نيانزا، وعقد شروطا ودية مع متاسى أومتيزا، ملك أوجندا؛ وبذلك تدرج الى بسط نفوذ الحكومة المصرية من الصوبت الى بحيرة فكتوريا نيانزا. ولكن هذا النفوذ لم يدم طويلا فى يونيورو . فان كبريقا الملك المخلوع جمع جموعه وهاجم بيكر فى "مسندى" ولم يكن معه إلا مائة رجل؛ فأخلاها، مضطرا، فى ١٤ يونيه سنة ١٨٧٢ ، وسار الى فاتيكو، ومنها الى جندوكورو؛ فبلغها فى أول أبريل سنة ١٨٧٣ أى يوم نهاية مدّة حكمه على خط الاستواء . فترك عسكره فيها، وقام فى ٢٦ مايو سنة ١٨٧٣ الى الخرطوم، ومنها الى مصر، فوصل اليها فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٣؛ واستعفى من وظيفته، فقبل استعفاؤه . وقد كتب عن قيامه بمهمته هذه كتابا سماه "الاسماعيلية" سرد فيه وقائعها وحوادثها ، وبين المصاعب التى لاقاها، والأهوال التى اعترضته فى سعيه الى إبطال الرق ، وعمله على البطش بالنخاسين فى تلك البلاد القصية . وهو كتاب تلذ مطالعته وتفيد جدًّا[1] .

مهمة الكولونيل جوردن

وندب (اسماعيل) ، بعد استعفاء بيكر، الى نفس المهمة، الكولونيل جوردن؛ وجعل العساكر الموجودة فى جندوكورو وما والاها، حتى البحيرات الكبرى تحت إمرته ؛ وزوّده بفرمان حضه فيه على تنظيم تلك البلاد ، والسعى الى عمارتها ، ومعاملة أهلها بالرفق واللين والتأليف .

فسار جوردن من مصر فى ٢١ فبراير سنة ١٨٧٤ الى الخرطوم ، ومعه نفر من تجار الرقيق جعلهم فى خدمته ، ليمنعهم عن تعاطى تجارتهم، من جهة ، وليستعين بهم، من جهة أخرى، على تعقب تجار الرقيق، أخذا بالقول المأثور "لا يفل الحديد إلا

(١) توجد منه نسخة مزينة بالرسوم فى دار الكتب المصرية .

الحديد" . ولما قام من الخرطوم أخذ معه بعض جنود وسار بهم قاصدا جهات خط الاستواء ، فوصل الى جندوكورو فى ١٥ أبريل سنة ١٨٧٤ ، وشرع يباشر شؤون المهمة التى أتى من أجلها .

ولكن ، بما أن أعماله يدخل معظمها فى دائرة المجهود الذى بذله (اسماعيل) لتحقيق الشطر الثالث من خطته ، فانا نرى الأولى إرجاء بيان تفاصيلها الى الباب المخصص لذكر ذلك المجهود .

على أن الرأى العام المصرى — وآراؤه وميوله فى أمر النخاسة والرق عرفت منها ما عرفت — كان ساخطا على حملتى هذين الانجليزيين ، طاعنا على المجهودات المبذولة ، باكيا على الأموال المنفقة فى سبيل نجاحهما . ولم يكن فى القطر كله من مصرى معضد للخديو فى جهوده ومساعيه سوى أولاده الأمراء الثلاثة ، لا سيما أكبرهم محمد توفيق ، ولى عهده ، الذى قال يوما للبارون دى مالورتى : «إنى أكره فكرة الرق ذاتها!» ، ووزيريه نوبار باشا وشريف باشا ؛ لا بل قام أوروبيون كثيرون يتخذونها فرصة لكسب الأموال : إما مكافأة على مدح مأجور ، أو أجرا على امتناعهم عن مطاعن كاذبة ؛ كذلك الألمانى البارد ، الذى روى عنه رياض باشا أنه طلب منه ألف جنيه مصرى ، ليمسك قلمه عن الكتابة فى مسألة الرق ضد الخديو وحكومته ؛ ولما رفض ذلك الوزير إعطاءه ما طلب ، انبرى يطعن فى حسن نوايا الحكام المصريين ، ويشنع عليهم[1] .

معاهدة ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ القاضية بإبطال الرق

ومع ذلك ، فان (اسماعيل) استمر يجاهد جهاد الأبطال ، غير مبال برضى أم بسخط حتى آل الأمر الى عقد معاهدة ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ مع بريطانيا العظمى لمنع

(١) أنظر : "مصر" للبارون دى مالورتى ص ١١٥ حاشية رقم ٤٧٣ ، وانظر الكتاب عينه ص ١١٣ ، وانظر أيضا "الاسماعيلية" للسير صموئيل بيكر ، ص ٦ وما يليها .

الاتجار بالرقيق، وإبطال الرق، قضت موادّها : (أولا) أن يبطل، بعد التوقيع عليها، إدخال الأرقاء الى الأراضى المصرية، ومرورهم بها أو ببحارها؛ (ثانيا) بأن لا يسمح، فى المستقبل للسود والحبشان العائشين بمصر، بمغادرتها بدون أن يثبتوا أنهم أحرار؛ (ثالثا) أن جميع النخاسين والمتجرين بالرقيق، فى أية بقعة كانوا من الأرض المصرية، يحاكمون أمام مجالس عسكرية؛ (رابعا) أن الحكومة المصرية تستعمل نفوذها على قبائل أفريقيا الوسطى، لكى تحملها على وضع حدّ ونهاية لاقتناص الرقيق؛ (خامسا) أن السفن البحرية البريطانية فى البحر الأحمر، وفى المياه المصرية الأخرى يكون لها حق تفتيش كل المراكب المصرية؛ (سادسا) أن بيع الرقيق من عائلة الى عائلة يبطل بالقطر المصرى بعد مضى سبع سنوات، ويبطل فى السودان بعد مضى اثنى عشرة سنة[1] .

وتلا تلك المعاهدة القراران الوزاريان الصادران فى ٢٣ أغسطس و١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٧، والدكريتو الصادر فى أوّل يناير سنة ١٨٧٨ تقنينا لشؤون الموضوع، ورغبة فى الوصول الى إبطال الرق .

لحق لرسّل، الكاتب الانجليزى، أن يقول عن (اسماعيل) فى يوميته فى الشرق ص ٤٥٦ : «إن عمله فى إبطال تجارة الرقيق جدير بالاعجاب الشديد، لا سيما أنه أقدم عليه، وتقاليد شعبه، ومصالح جانب عظيم من رعاياه ضدّه[2] !» وحق للكاتب الانجليزى الآخر ليانسا سميث، أن يكتب بملء قلمه : «إن يكن التحرير الانجليزى عظيما، والتحرير الروسى أعظم، والتحرير الأميريكانى أعظم من الاثنين، فالتحرير المصرى أعظم الكل، بلا جدال[3]» .

(١) أنظر : اتفاق ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧
(٢) رسل : "يومية فى الشرق" ص ٤٥٦
(٣) أنظر: "ارتنا فى الحرم الأكبر" ليانسا سميث ص ٥٦٧

كما أنه حق للورد هذو أن يهتف بملء فيه في مجلس العموم البريطاني في أول يونيه سنة ١٨٧٨ : « لا شك في أن حاكم مصر الحالي عمل على إبطال الرقيق في بلاده، وتحسين حال رعاياه، أكثر من كل حاكم مسلم، بل ربما أكثر من كل حاكم مسيحي في مدّة من الزمان مساوية لمدّة عمله[1] ! » .

على أن كل هذا التعديل المتنوع، الذي أدخله (اسماعيل) على حياة أمته المصرية، وفصلناه تفصيلا وافيا في الصفحات السابقة، إن أوجب تطوّرها المستمر، وإن غير مجاري العقلية في بعض طبقاتها، لم يكن يستطيع أن ينتج ثمره إلا مع توالي الأيام .

الظواهر خلاف الحقيقة

لذلك استمرت معظم ظواهر الحياة القومية تجلى هي هي أمام من لا يرون إلا الظواهر ولكن الذين كانوا يتمكنون من أن يخترقوا بنظرهم حجب الظواهر، ويتبينوا، بين طيات دجى الليالي بصيص نور الفجر، كما يتبين سليم العين الخيط الأبيض من الخيط الأسود، في بصيص الشفق البعيد، أولئك لم يكونوا ليغتروا بتلك الظواهر، وكانوا يعلمون يقينا أن الحركة التي صدرت، بقوّة، عن يد (اسماعيل)، فدفعت بالحياة المصرية الى مرافق الحياة الغربية، وأدخلت المصالح الغربية الى صميم مرافق الحياة المصرية، أوجبت حتما تطوّرا مستمرا، وجعلت البقاء على الجمود، أو الرجوع القهقرى أمرين خارجين عن دائرة الامكان .

فلم يكن ليسعهم إلا أن يردّدوا القول التالي المأثور عن صاحب كتاب "المسألة المصرية" وهو : «إنما القطر المصري مدين بكل عنصر تقدّم ورقي تجده اليوم فيه لسني ملك (اسماعيل) الست عشرة[2] ! » .

---

(١) أنظر : "مصر" لمالورتي ص ١١٧ وحاشية رقم ٤٧٧

(٢) أنظر : "المسألة المصرية" طبعة ١٨٨١ ص ٣٧

البـاب الثـانى

تحقيق الشـــطر الثـانى

(أى السعى الى الفوز بالاستقلال التام للبلاد)

إجمـال

كانت مصر، لمـا ارتقى (اسماعيل) عرشها السنى، مقيــدة بثلاثة قيود كبيرة، تقعدها عن السير الى مكانها الطبيعى فى مصاف الأمم المستقلة .

(فالقيد الأوّل)، حق الامتياز الذى منحه (محمد سعيد باشا) سـلفه لشركة القناة العالمية، وأصبحت هذه الشركة، بمقتضاه، تشاطر حكومة مصر صولتها، و إدارتها، وماليتها، فى جزء عظيم من بلادها .

و (القيد الثـانى)، السيادة العثمانية بمـا يتبعها من التضييقات المذلة، والإلزامات المصغرة، والتوريث بالأرشدية وهلم جرّا .

و (القيد الثالث)، الامتيازات الأجنبية بمـا تستلزمه من إدخال القناصل عصيهم فى دولاب أعمال الادارة المصرية، وإيقافهم حركته، ومناهضتهم الحكومة فى كل مشروع لا يروق فى أعينهم وكل إجراء يزعمونه أو يزعمه تابعوهم، ماسا بمصالحهم: دول عديدة تزاحم الدولة صاحبة الشأن على دفة الأحكام، وعلى منصة التشريع والعدالة!

فصمم (اسماعيل) على كسر هذه القيود الثلاثة كسرا باتا، وازالتها . وما فتئ يعمل على ذلك، عملا حثيثا، نيفا وثلاثة عشر عاما، حتى تسنى له نيــل معظم مرامه، وتحقيق جل أمانيه، بالرغم من صعوبات لا تحصى، وعراقيل لا تعدّ، ومقاومة ظروف الدهر وصروفه له، مقاومة مدهشة، ولبيان ذلك نقول :

الفصـــل الأوّل[1]

ازالة القيد الأوّل

قيد ما كان جائرا على حقوق العرش المصرى ، فى الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس العالمية من (محمد سعيد باشا)

" سكتنا له ، دخل بحماره "

«مثل عامى»

نبذة فى تاريخ ترعة السويس قديما

إن فكرة انشاء ترعة تصل بين البحر الأبيض والبحر الأحمر، فكرة قديمة جدا . فهيرودتس المؤرخ اليونانى يقص أن نيخاؤ بن بتـاه متيك الأول (وملك من ٦١٠ الى ٥٩٤ ق . م) كان ممن أقدموا على اخراج تلك الفكرة الى حيز الوجود . فشغل فى العمل الفلاحين المصريين ألوفا ، ألوفا . فمات منهم تعبا نيف ومائة وعشرون ألفا . ثم إنه أوقف الأشغال بغتة لأن أحد كهنته وافاه بنبوءة مفادها أن " الفرعون" إنما يشتغل للغير ، وأن منفعة الترعة تكون للأجانب ، لا لمصر[2] .

(١) أهم مصادر هذا الفصل هى الآتية : "مصر وتركيا" لفرديناان دى لسبس ، و" قناة السويس" لطلعت بك حرب ، و"أصول ترعة السويس" لفرديناان دى لسبس ، و" تذكارات أربعين سنة" لفرديناان دى لسبس ، و"رسائل ويومية ومستندات للرجوع اليها فى تحرير تاريخ ترعة السويس" لفرديناان دى لسبس ، و"مصر المعاصرة" لمريثو ، و" رسائل من مصر" لبرتلى سنت هيلير ، و"فتح برزخ السويس" لفرديناان دى لسبس ، و" أسرة دى لسبس" لبر يديه ، و" تذكارات أربعين عاما " لفرديناان دى لسبس ، و" فرديناان دى لسبس . حياته وأعماله " لبرتران ، و" قنال السويس" لروسينيول ، و" تاريخ اتصال البحرين" لسورين ، و" قنال السويس ومستقبله" للوريدان .

(٢) أنظر فى كتاب " مصر" لمالورتى ، ذكر الخطاب المرسل من الايجبتولوجى بروجش باشا الى البرنس رودلف ولى عهد النمسا والمجر ، ص ١٤٨ و ١٤٩

وديودور الصقلى يقص أن نيخاؤ ، إنما بدأ عمل تلك الترعة ؛ وأن دارا الأوّل ، ملك الفرس (وملك ما بين ٥٢١ و٤٨٥ ق . م) أراد إتمامها ، ولكنه توقف لما قيل له من مهندسيه إن منسوب البحر الأحمر أعلى من سطح الأرض المصرية ؛ وإن مياه ذلك البحر تغمر القطر، لا محالة، فيما لو حفرت تلك الترعة .

وسترابون يقص أن الذى بدأ فى تحقيق هـذه الفكرة ، إنما هو سيزوستريس ، قبل حرب تروادة (ومن قائل إن سيزوستريس هذا ، هو أوزرتسن الثالث ، أكبر فراعنة الأسرة الثانية عشرة الفاتحين ؛ ومن قائل إنه رامزس ، أو راعمسيس الثانى ثالث فراعنة الأسرة التاسعة عشرة ، ومن كبار فاتحيها ، وملك من ١٢٨٨ الى ١٢٢١ ق . م) ؛ وأن هناك من ينكر ذلك ، وينسب البـدء فى تحقيقها الى نيخاؤ بن بتـاه متيك ؛ ويقول إن دارا الأوّل الفارسى أراد إنجازها ، ولكنه توقف لما قيل له عن علو منسوب مياه البحر الأحمر عن سطح الأرض المصرية ؛ وأن ثانى البطالسة (وملك ما بين ٢٨٥ و٢٤٧ ق . م) قطع البرزخ السويسى ، وسدّ الترعة عنـد مدخلها فى القلزم ، بحيث بات الدخول فيها والمرور الى البحر الخارجى تحت تصرف الإرادة (؟) — كذا —

وبلينس يقول إن الذى أقعد بطليمس عن إتمـام الترعة لم يكن الخوف من أن تغرق مياه البحر الأحمر القطر ؛ ولكن الخوف من أن تفسد تلك المياه الملحة عذوبة مياه النيل !

غير أن هـذه الأقاويل كلها لا تفيد أن الفكرة حققت ، أبدا ، بشكل تام . وأن الاتصال بين البحرين كمل بحيث بات فى استطاعة كل السفن ، مهما كان حجمها ، المرور من القلزم الى الأبيض : فان بلوتركس يقول فى ترجمة مرقص أنطنيس

إن هذا الرومانى الشهير أتى الى الاسكندرية قبل واقعة "أكسيم" بقليل . فوجد كليو بترا، خليلته ملكة مصر، منشغلة فى البحث عن وسائل تمكنها من نقل مراكبها فوق البرزخ الفاصل بين البحرين، لتهرب فى المحيط الهندى بجميع كنوزها .

ثم أتى الرومان، ويقول المقريزى إن الامبراطور هدريانس تمم الترعة التى بدأها ترايانس متبنيه؛ وأن هذه الترعة كانت لا تزال مفتوحة فى أيام حكم الاسلام الأولى بمصر .

على أن المعروف هو أن عمرو بن العاص أراد حفر ترعة تذهب من الفرما الى السويس؛ فمنعه عمر بن الخطاب، بحجة أن وجودها يفتح طريقا لمراكب الروم، تتمكن به من تهديد مكة والمدينة . فعدل عمرو عن فكرة الترعة المستقيمة الى فكرة الترعة الواصلة بين البحرين عن طريق النيل؛ واحتفر المجرى الترايانى الذى كانت الأيام قد طمرته؛ وهو الذى عرف باسم "خليج أمير المؤمنين" وبقى مفتوحا ١٣٢ سنة .

ثم مرت على مصر الأعصر الوسطى، بظلامها الدامس، الذى لم ينفذ اليه نور من العلم إلا بين حين وحين؛ وتلاها سكون الموت وسكوته، اللذان خيما على الديار المصرية من سنة ١٥١٧ الى سنة ١٧٩٨، فلم يعد، هناك، كلام على اتصال يوجد بين البحرين، بل ولا فكر يحول حول ذلك الاتصال .

وحديثا

وإذا بالحملة الفرنساوية البونابرتية ظهرت فى الآفاق، وحلت بدوى عظيم على أرض مصر وتحت سمائها فى تلك السنة عينها (سنة ١٧٩٨) فنهض القطر خائفا وجلا من سبات الموت ورقدته؛ ودبت اليه حياة جديدة، أبصر نورها بعد جهد هائل، دام نيفا وبضع سنين .

وكان من باكورة الأعمال التى أقدم عليها الجنرال بونابرت، قائد تلك الحملة، أنه ذهب بنفسه الى السويس، وجاب برزخه، ليرى آثار الترعة القديمة، ويفحص مسألة إعادة الاتصال بين البحرين، فحصا شخصيا. وأنه كلف، بعـدئذ، لجنة، من علماء حملته، بدرس الموضوع درسا تاما، وتقديم تقرير واف عنه له.

فاشتغل هؤلاء العلماء تحت رياسة كبير مهندسيها، المسيو لبير، شغلا حثيثا استغرق طول مدة الاحتلال الفرنساوى للأرض المصرية، ووضعت كتابا فى أبحاثها، كان من أنفس آثار مرور ذلك الاحتلال بالبلاد الفرعونية.

ثم ذهبت أعاصير السياسة بزعيم تلك الحملة، أولا، ثم بالحملة عينها، الى حيث أعدت لها الأقدار شأنا، لا مثيل له فى التاريخ. فقـدم لبير تقريره بباريس، بدلا من أن يقدمه فى القاهرة، الى بونابرت، قنصل أول الجمهورية الفرنساوية، بدلا منـه الى بونابرت، جنرال عام الجيش الفرنساوى بالقطر المصرى. فتلاه بونابرت بإمعان زائد، ثم هتف قائلا، كأنه آسف على مجد حرم منه: «ان العمل لذو شأن عظيم. ولكنى لست بالقادر على القيام به الآن، غير أن الحكومة التركية قد تجد يوما مجدها وفخرها فى نفاذ هذا المشروع الخطير[1]!».

وكان الكونت ماتيبه دى لسبس قنصلا لفرنسا بمصر فى سـنة ١٨٠٣ فوردت اليه تعليمات من بونابرت، قنصل أول الجمهورية الفرنساوية، مؤداها أن يقبل على اختيار أكثر قواد القوات التركيـة الموجودة فى القطر، جدارة وأعلاهم أخلاقا، ويخطر عنه الجنرال سيبستيانى السفير الفرنساوى فى القسطنطينية ليحمل البـاب العالى على تنصيبه واليا على مصر، عساه أن يكون للفرنساويين عونا على المـاليك

(١) أنظر: "مصر وتركيا" لفردينان دى لسبس ص ٤٣

والانجليز أصدقائهم . فاختار دى لسبس (محمد على) وارتبط معه بعرى صداقة متينة، وأوصى به سيبستيانى خيراً[1] .

فلما ذهبت الثورة بكرسى خورشد باشا، وانتخب علماء القاهرة المكدونى العظيم واليا عليهم، عضد سيبستيانى انتخابهم لدى حكومة القسطنطينية، وجعلها تعتمده. فحفظ (محمد على) للكونت دى لسبس جميله — وكان حفظ الجميل من أجمل ما امتازت به أخلاق ذلك النابغة العجيب .

ماتييه دى لسبس و (محمد على)

ولما اختارت الحكومة الفرنساوية، بعد ذلك بنيف وسبع وعشرين سنة، فرديننـد بن الكونت ماتييه دى لسبس، ليكون نائبا للقنصل الفرنساوى، بالاسكندرية، استقبله الباشا العظيم بإكرام زائد، وخصه بعطف أبوى، وما فتئ يظهر له من ضروب الحنان ما جعله أو كاد يجعله أحد أفراد الأسرة العلوية .

فرديننـد دى لسبس و (محمد سعيد)

ولما شب الأمير محمد سعيد ابن الأمير العصامى، وترعرع، عهد (محمد على) الى فرديننـد بأمر الاعتناء بصباه . فقام فرديننـد بذلك قياما حسنا، وعلم الأمير اليافع ركوب الجياد، وحبب اليه إجهاد النفس فى التمارين الرياضية — وكان (محمد سعيد) فى أشد الاحتياج اليها : لأنه كان عظيم الجثة بدينا الى حد أن أباه حتم عليه حضور أربعة عشر درسا فى اليوم، والاكثار من الرياضة الجسمية، لكى تذهب عنه بدانته؛ وأنه كان يزنه، كل أسبوع؛ فاذا وجد وزنه زائدا على ما كان فى الأسبوع السابق؛ عاقبه عقابا صارما؛ واذا وجده ناقصا، كافأه؛ ولو أن عظم جثته وبدانتها لم يكونا، فى بدء أمره، مرضا؛ بل كانا كعظم جثة پرتس فى (رواية الفرسان الثلاثة لاسكندر

(١) أنظر : "أوائل ترعة السويس" لفرديناند دى لسبس ص ٨٧

دوماس)، وكعظم جثة عبادة بن الصامت فى أنباء فتح مصر لمؤرخى العرب، مظهر قوة غريبة، وصحة عجيبة .

فنشأ عن اعتناء فرديننذ بمحمد سعيد، ذلك الاعتناء، أن هذا الأمير الشاب صادقه مصادقة أكيدة وألفه ألفة زائدة كان الباشا العظيم أبوه من أكبر مشجعيه عليهما، ومن أميل الناس الى توثيق عراهما بينهما .

وكان قنصل فرنسا العام بالاسكندرية، فى ذلك العهد، رجلا من أدباء عصره يقال له المسيو ميمو . وكان لا ينفك يقرأ الكتاب الذى وضعه، فى مسألة ترعة الاتصال بين البحرين، المندوبون الذين عهد اليهم الجنرال بونابرت بحثها وفحصها . فأوجد غرام مطالعة ذلك الكتاب النفيس، فى روح الشاب دى لسبس المتخرج على يديه . فأكب دى لسبس على مطالعته باهتمام زائد؛ وما لبث أن ثبت فى ذهنه، بكيفية لا تتزعزع، إمكان إيجاد ذلك الاتصال؛ فوطّن نفسه على تخصيص جميع قوى عقله وروحه وجسمه لنفاذه[1] .

غير أن صروف الأيام ما عتمت أن نقلته من القطر المصرى الى الغرب؛ وقلبته هناك فى عدّة مناصب سياسية أظهرت فضله، ونشرت ذكره . ولكنها أبعدته عن محط رحال أفكاره، ومطمح أنظار رغائبه : ألا وهو برزخ السويس، الذى لم يعد يبغى مجدا مخلدا إلا من وراء قيامه بحفر ترعة الاتصال بين البحرين .

وكانت الأنظار، فى أوروبا، قد اتجهت نحو تحقيق هذه الفكرة، القديمة العهد، لا سيما منذ أن هب السانسيمونيون، وعلى رأسهم الأب انفنتين المشهور، يحبذون تحقيقها، ويحضون عليه؛ وأتى بعضهم، مع أستاذهم المذكور، الى مصر، وأخذوا

(١) أنظر : "أصول ترعة السويس" لفرديناند دى لسبس ص ٥٣

يدرسون الموضوع درسا عميقا ، ويبتكرون المشروعات المختلفة لتحقيقه : فتالابو أشار بعمل ترعة من الاسكندرية الى مصر، تجتاز النيل عند هذه العاصمة، ثم تسير منها الى السويس، وبرول أشار بعمل ترعة من السويس الى بحيرة المنزلة، ثم تسير منها غربا، متبعة الساحل المصرى الشمالى، حتى الاسكندرية[1] .

ولكن (محمد على) رفض ، بتاتا ، التصريح بأى عمل من هذا النوع . وأبى كل الإباء أن تحتفر ترعة دولية، لوصل الغرب بالشرق الأقصى، فى داخلية بلاده . فتسير السفن تجارية أو حربية فيها رافعة أعلام دولها المختلفة ، ويتعرض القطر لطوارئ ليست فى الحسبان، قد تؤدى الى استيلاء إحدى الدول العظمى الغربية، لا سيما بريطانيا العظمى، عليه .

والذى حمل ذينك المهندسين على وضع مشروعيهما المذكورين، إنما هو الاعتقاد السائد على عقول علماء العالم ، قاطبة ، بصحة الاختبارات والمباحث التوبوغرافية والأوروغرافية، والهدروغرافية، التى قامت بها لجنة سنة ١٧٩٨ الفرنساوية تحت ادارة المهندس لبير، والتى أدت بها الى تقرير علو سطح البحر الأحمر، تسعة أمتار، عن سطح البحر الأبيض، وبالتالى استحالة عمل ترعة مستقيمة واحدة بين البحرين، فتجتاز برزخ السويس الفاصل بينهما، مباشرة .

على أن هذا الاعتقاد لم يكن أثبت قواعد وأركانا من خلافه : لأنه كان كغيره، مبنيا على التسليم بما وصلت اليه مباحث المتقدمين، ومابتت فيه أحكامهم ؛ لا على خبرة ومباحث شخصية . فما عتم، والحالة هذه، أن اهتز على قواعده، وأخذت أركانه تنهار فى عقول الذين كانوا ممن يأبون أن يقيموا بناء تصديقهم وإيمانهم على المزاعم،

(١) أنظر : "مصر المعاصرة" لريثو، ص ١٤٧ وما يليها .

ولا يريدون لها فائدة سوى درسهم واختبارهم الشخصيين : فان أخطأوا ، فانما يخطئون، علماء وإن أصابوا، فالفخر — وأى فخر — لهم دون سواهم .

لجنة سنة ١٨٤٦

فتعينت فى سـنة ١٨٤٦ ، إذا ، لجنة مختلطة للنظر فى تقرير ليبر ، وإعادة فحص الموضوع ، فحصا أدق من الذى عملته لجنة سـنة ١٧٩٨ ، وأوسع دائرة . فوالت أعمالها بهمة فائقة وتدقيق لا مزيد عليه ؛ وانتهت خاتمة المطاف بها الى اعتماد رأى المستر ستفينس المهندس الانجليزى . فقررت أن فرق الارتفاع ، بين سطحى البحرين، لا يعبأ به . وأن عمل ترعة واحدة مستقيمة، تجتاز البرزخ، وتصل بين الأبيض والقلزم أمر، والحالة هذه، مستطاع .

وكان (محمد على) — لمـا فرغت تلك اللجنة من أعمالها، وأبرزت نتيجة مباحثها الى الوجود — قد أشرف على الخرف، وآلت الأحكام فى القطر بعد موت (ابراهيم) الهمام ابنه، الى (عباس الأول) . فضرب بمباحث تلك اللجنة عرض الحائط، وتحول عن فكرة إنشاء «ترعة اتصال دولية» الى إجراء رصف الطريق، ما بين مصر والسويس الذى كانت تسلكه عربات الترنزيت ، بحيث يصبح صالحا لسير كل عربة عليـه بسهولة وسرعة، ويتم الاتصال بين العاصمة والقلزم من سبيل أمين . بجعل عرض ذلك الطريق ٣٠ مترا ، وسمك رصفه ٤٠ سنتيمترا ، وبوشر العمل فيه؛ فسوّى ، أوّلا ، رمل الأرض؛ ثم وضعت عليه طبقة من الحجر الدبش سمكها ١٥ سنتيمترا ، هرست هرسا بمرور صخرة غرانيتية ضخمة عليها، تجرّها أربعة ثيران ؛ ثم وضعت فوقها طبقة أخرى عرضها ١٥ سنتيمترا، كذلك، هرست مثـل الأولى . وتلتها طبقة ثالثة، غطيت على سمك ١٥ سنتيمترا، أيضا، برمل من رمل الصحراء ممزوج بأديم محمر مشتمل على ترجيجات جبصية ؛ وهرس كل ذلك ، مثـل ما هرست

الطبقة الأولى . ثم جعل على جانبي ذلك الطريق اتساع قدره متران، لسير المشاة، وعملت سكة صغيرة بجانبه، لتصريف مياه الأمطار. واحتفرت بئر ارتوازية بالقرب من حصن أجرود ليرتوى منها الرائح والغادى، ولكنها لم تفلح، ولم ترو من ظمأ .

فلما مات (عباس) ، وآل عرش مصر الى (سعيد) ، وبلغ النبأ، بذلك، علم فرديناند دى لسبس — وكان مشتغلا فى ترميم قصر حماته ، سكنته أنييس سوريل ، خليلة شارل السابع الفرنساوى ، فى زمنها — تهلل ، واستبشر ، وأرسل يهنئه تهنئة خالصة . فرد (سعيد) عليه واستدعاه الى مصر ، ليشاطره سروره وهناءه . ولما وفد عليه ، أكرمه إكراما فائقا ، واستصحبه معه فى سياحة ، قام بها على رأس عشرة آلاف جندى بمدافعهم وخيولهم ، من الاسكندرية الى مصر ، عن طريق الصحراء الغربية [1] .

مفاتحة دى لسبس الأمير (سعيد) فى شأن فتح ترعة السويس

فأخذ دى لسبس يتحين الفرص ليفاتحه فى مشروع قناة السويس الذى كان اختمر فى اعتباره اختمارا تاما ، مستعينا على ذلك بذى الفقار باشا ، صديق الوالى الأقرب اليه . واتفق له ، ذات يوم ، بعد ما استأذن (سعيدا) فى الانصراف الى شأن من شؤونه ، وهو معه فى تلك السياحة ، أنه امتطى صهوة جواد كان ذلك الوالى وهبه إياه ، ووثب به فوق كثيب مرتفع من الحجارة أمام عموم القواد المصريين . فأعجبوا به وأكبروا فروسيته .

ففى اليوم التالى ، اغتنم فرديناند فرصة مناسبة ، وجر الحديث الى رغبته فى أن يسطع ملك صديقه بعمل فخم ، يخلد ذكره فى هالة من سنا ، الى نهاية الدهور ؛

(١) لهذا ولجميع ما يتبع ، أنظر على الأخص : "مبادئ أو أصول ترعة السويس" لفرديناند دى لسبس ابتداء من ص ٢٨

واقترح على (سعيد) الإقدام على إنفاذ مشروع الترعة ؛ وهو يجتهد فى أن يلهب كلامه مخيلته ، فيجعلها تدوى منذ تلك الساعة ، بترنم العالم المتمدين بأسره ، بأناشيد مديحه .

فبالرغم من أن (سعيدا) كان قد أكد مرارا ، قبل ذلك ، لغير دى لسبس بأنه لن يحيد فى هذا الموضوع عن عزم والده ، وعن خطة الرفض التى وضعها لنفسه ، فإنه سكر بالخمر اللذيذة المبذولة له فى كلام محادثه ؛ وما هو أهم من ذلك ، اقتنع باقتناعه ، وتأكد من أن إنفاذ المشروع يزيد مصر أهمية ، ولا يعرضها لأى خطر يكون . فقال لدى لسبس : «أجل ! إنى مقتنع . فثق بى ، واعتمد على[1] !» .

ثم استدعى قواده ، وقص عليهم مادار بينه و بين صديقه دى لسبس من الكلام ، وسألهم رأيهم ؛ فتذكروا ما رأوا من فروسية ذلك الفرنساوى . ولما كانت عقليتهم تقربهم ، كقول دى لسبس عينه ، الى تقدير رجل يحسن ركوب الخيل ويجيد الوثب فوق الكثب والحفر ، أكثر منها الى تقدير رجل عالم متعلم[2] ، فانهم فتحوا أعينهم ، واسعة ، للدلالة على فهمهم ؛ وهزوا رؤوسهم مرارا ، للدلالة على استحسانهم ؛ وقالوا بإجماع بعدم جواز رفض طلب يقدمه مثل ذلك الصديق . فثبتت موافقتهم (سعيدا) فى عزمه .

وفى اليوم الخامس والعشرين من شهر نوفمبر سنة ١٨٥٤ — وكان الأمير قد بلغ العاصمة بجنده ، ومدعو يه ، وأنزل دى لسبس صديقه فى قصر المسافرين ، وهو الذى

---

(١) أنظر : "أصول ترعة السويس" لفردينان دى لسبس ص ٤٠ ، و "أسرة دى لسبس" ص ٣٢٠ لبريديه ، و "تذكارات أربعين عاما" لفردينان دى لسبس ص ٢٩

(٢) أو ان "أحكام الوثب بالحصان أعظم دليل وأقوى برهان" كما يقول محمد طلعت حرب بك فى كتابه عن قناة السويس ص ٣٠

كان مخصصا فى أيام الحملة الفرنساوية لاجتماع أعضاء لجنة القناة فيه تحت رياسة لبير البادى ذكره، فتأمل غرائب الصدف، ومحاسنها ! — استدعى (سعيد) فرديننـد دى لسبس الى القلعة، بدون أن يقول له لماذا؛ وهناك فى مجتمع من القناصل العامة والوجهاء المزدحمين لتهنئة الأمير بسلامة الوصول، أعلن، على رؤوس الأشهاد، الوعد الذى صدر منه لدى لسبس صديقه، وأكد عزمه على منح امتياز له بتأسيس شركة مساهمة عالمية، لإبراز المشروع الى حيز الوجود[1] .

الامتياز

وأعقب قوله بالعمل؛ ومنحه بعـد خمسة أيام فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ الامتياز الموعود به؛ وكلف مهندسى حكومته، لينان بك وموچيل بك ، بالذهاب معه الى البرزخ، ودرس طبيعة أرضه، وفحص مسألة إنشاء الترعة المرغوبة فيه، ورفع تقرير واف له عن كل مايتبينانه .

فذهب المهندسان فى الشهر التالى، وأقاما هناك أياما، مع دى لسبس، يدرسان الموضوع درسا تاما . وقر رأيهما نهائيا على أن تنشأ ترعة مستقيمة، تجتـاز البرزخ فى جهته الأقل اتساعا، أى مابين پيلوزيم (الفرمة) على البحر الأبيض، والسويس على البحر الأحمر .

أول اكتتاب

ثم جمع دى لسبس مائة من أصـدقائه، وحملهم على أن يكتتب كل منهم بحصة ثمنها خمسة آلاف فرنك — ولا شك فى أنها تساوى الآن مليونين من الفرنكات على الأقل — واستخدم المبلغ المجموع لاستقدام لجنه هندسية دولية مشكلة من سبعة من المهندسين : هولندىّ ، وانجليزىّ ، وبروسيانىّ ، وأسبانىّ ، ونمساوىّ ،

(١) أنظر: "أوائل ترعة السويس" لفردينان دى لسبس ص ٥٦ ، و"أسرة دى لسبس" ابر يديه ص ٣٢٢ ، و" تذكارات أربعين عاما " لفردينان دى لسبس ص ٥٥

و إيطالىّ ، وفرنساوىّ ؛ ومن عدّة بحارة فرنساويين وانجليز ؛ ومن مهنـدس هدروغرافى تابع للبحرية الفرنساوية ، طلب اليها أن تدرس المشروع ، وتطلع على التقرير الذى وضعه لينان بك وموچيل بك .

فذهب رجال تلك اللجنة ، بادئ بدء ، الى البرزخ ، ليقفوا بأنفسهم على الأماكن التى قرّر أن تجتازها الترعة ؛ وكان برفقتهم فرديننند دىلسبس والمسيو برتيليمى سنت ايلير ، المنتخب سكرتيرا عاما للشروع ؛ وقد كتب عن مصر فى ذلك العهد مدّه كتابات رجعنا اليها أحيانا فى مؤلفنا هذا .

و بعد إجراء عمليات هندسية وأبحاث توبوغرافية ومقاسات بارومترية قرّرت تلك اللجنة أن سطح البحرين واحد ؛ وأظهرت أسباب الغلط الذى وقع فيه لبيير بذهابه الى أن منسوب البحر الأحمر أعلى من منسوب البحر الأبيض بكثير ؛ وأثبتت أن أرض البرزخ التى ستجتازها الترعة ، أرض ثابتة ، يغلب فيها الخزف الى عمق ما ، لا أرض رمال متموّجة تهدّد كل حفر بطمر ، كما قال بعض مسفهى أحلام الراغبين فى حفر تلك الترعة ؛ وأثبتت أيضا ، أن لا خوف على منفذ الترعة فى البحر الأبيض من تكاثر أوحال طمى النيل ، حوله : (أوّلا) لعدم سير تلك الأوحال جهة المنفذ المنوى إيجاده ؛ و(ثانيا) لوجوب ذوبانها حتما فى مياه البحر على فرض سيرها نحوه .

و بناء على ذلك ، طرحت اللجنة جانبا مشروعى تالابو وبرّول ، وقرّرت العمل بمشروع المهندسين لينان بك وموچيل بك لأسباب أهمها : أن مشروع تالابو يوجب صعوبة — وهى اجتياز النيل عند العاصمة — لا سبيل الى التغلب عليها ، إلا بإجراء عمليات هندسـية هائلة ، يتضاءل أمامها ما عمل من هذا القبيل فيما بسـد فى مجرى ترعة "بانما" الحالية ؛ ويتعذر جدّا إجراؤها . فاذا فرض ، وأمكن ، نجم عن الإجراء

خطران جسيمان فى منتهى الفظاعة : (الأول) تعريض القناطر الخيرية الى السقوط ، والبلاد الى الغرق ؛ و (الثانى) ضرورة تسرّب الميـاه من أسفل الى أعلى فى الأطيان المجاورة ، فتصاب بجدب مستديم .

وأن مشروع برّول يوجب أن تجتاز الترعة النيل ، مرّتين ، وجميع ترع الوجه البحرى المتجهة شمالا ، ولا سبيل الى ذلك إلا باقامة جسور لحفظ مياه النيل فى المدى الذى يقرر ، وهو مالا يمكن عمله : لأن الفيضان يذهب بتلك الجسور ويغرق منطقة الترعة البحرية فينجم عن إنفاذ المشروع تخريب الترعة ، فى كل فصل يزيد النيل فيه ، وإتلاف الزراعة فى عموم الوجه البحرى .

فلما فرغت اللجنة من أعمالها ، عرضها دى لسبس على (محمد سعيد باشا) صديقه ، فأصدر هذا الأمير أمرا عاليا بتاريخ ٥ ينايرسنة ١٨٥٦ و ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٢٧٢ صدّق به على الامتياز السابق منحه منه لذلك الفرنساوى العظيم بتأسيس شركة جامعة لحفر القناة ؛ ووضع بموجبه الإلزامات والتعهدات والواجبات التى تكون على تلك الشركة ، مقابل المنح والامتيازات والمزايا المعطاة لها [1] .

أما أهم الإلزامات ، فهى وجوب تحويل بحيرة التمساح الى ميناء داخلية ، صالحة لإيواء أعظم السفن حجما ؛ ووجوب دفع مرتب مندوب تختاره الحكومة المصرية لينوب عنها ، ويحافظ على مصالحها لدى مجلس إدارة الشركة ؛ وإيجاد عامل عال للشركة فى الاسكندرية تخوّل له السلطة اللازمة لضمان سير العمل ، وانتظام العلاقات بين الشركة والحكومة المصرية ، فيما لو اختارت الشركة أن يكون مركز إدارتها فى مدينة

---

(١) أنظر : "مصر المعاصرة" لمريو ، ص ٢٧٢ وما يليها .

خارجة عن القطر المصرى ؛ ووجوب صرف خمسة عشر فى المائة من صافى الأرباح السنوية للحكومة المصرية ، على أن تزيد هذه النسبة كلما جدّدت مدّة المنحة ، وقدرها الأول ٩٩ عاما ، بشرط أن لا تتجاوز تلك النسبة ٣٥ ./. من صافى الأرباح فى أى حال من الأحوال ، وأن تحترس الشركة ، وتمتنع بالكلية ، عن كل تحيز وغرض فى معاملاتها للسفن التجارية ؛ فلا تفضل المنتمية منها لأمّة على المنتمية منها لغيرها ؛ وأن لا تزيد رسوم الاجتياز التى ستتقاضاها على عشرة فرنكات على كل طن من حمولة السفن ، وعن كل فرد من المسافرين .

وأما المنح ، فأهمها تخلى الحكومة المصرية للشركة عن ملكية جميع الأطيان البائرة غير المملوكة لأحد التى قد ترويها الشركة وتزرعها ؛ وإعفاؤها من كل ضريبة ، مدّة عشر سنوات ، ابتداء من تاريخ الشروع فى تصليحها ؛ وتسليم الحكومة للشركة كل الأطيان المملوكة للغير ، التى قد يصبح امتلاك الشركة لها لازما لإتمام العمل واستغلال الامتياز الممنوح ، على شرط أن تدفع الشركة لأصحابها التعويضات الحقة عنها ؛ وإعفاء كل ما تستورده الشركة من الآلات والمواد من البلاد الأجنبية ، من كل رسوم جمركية عند دخولها القطر المصرى ؛ وتمكين الشركة من حفر ترعة ماء عذب تذهب بمياه النيل الى أماكن الأعمال ، وتكون ملكا لها ، تستغلها استغلالها لباقى أجزاء امتيازها ؛ والتصريح لها باقامة المبانى ، التى ترى أن عملها يستوجبها ؛ وتكليف عمال الحكومة وموظفيها ، عموما بمساعدة الشركة وتعضيدها ، كلما احتاجت الى ذلك ، فيما تحتاج اليه ؛ ووضع العدد الكافى من الفلاحين تحت تصرفها ، لتشغلهم بمعرفتها ، وتحت ادارتها ، فى أى نوع تريده وترتئيه من الأعمال والأشغال اللازمة مقابل دفع أجور معقولة لهم ، واتخاذ التدابير الصحية الواقية الواجبة .

غير أن (محمد سعيد باشا) كان قد اشترط لصحة الامتياز برمّته ، أن يصدق عليه سلطان تركيا ، ولو أنه كان متفقا مع دى لسبس على اعتبار ذلك التصديق مجرد مظهر رسمى ، لا يؤبه له .

السعى الى نيل تصديق السلطان العثمانى على الامتياز

فذهب دى لسبس ، إذا ، الى القسطنطينية ، ليناله . فوجد الحكومة العثمانية منشرحة الى المشروع ، والسلطان نفسه ميال الى نفاذه . ونال من الصدر الأعظم كتابا أكد له فيه الارتياح العام ، السائد على الدوائر السياسية العثمانية للموافقة على الامتياز الممنوح . فبات متيقنا من قرب صدور الفرمان السلطانى المنبئ بتلك الموافقة . واذا به يرى سفير انجلترا ، السير ستراتفرد دى ردكليف يقوم لمناهضته ، ويمانع فى التصديق ، بايعاز من اللورد بلمرستن وزير الخارجية الانجليزية .

مقاومة انجلترا

وكان للورد بلمرستن هذا ، فى ذلك العهد ، الكلمة العليا فى الدوائر السياسية الأوروبية ، كما أنه كان للسير ستراتفرد دى ردكليف النفوذ الأكبر على دوائر الأستانة الحكومية .

فدخل المشروع ، إذا ، فى دور سياسى لم يكن دى لسبس يتوقعه ، وبدأ عهد مناقشات عنيفة ، حاول خصوم المشروع التغلب عليه فيها ، بالاستناد على مزاعم أهمها : (أولا) أن المشروع وهمى خيالى ، لا سبيل الى تحقيقه ؛ (ثانيا) أن نفقاته ، على فرض تحقيقه ، نفقات المحافظة على الترعة ، وصيانتها بعد حفرها ، تزيد جدًا على كل ما يمكن أن ينتظر من أرباح احتمالية من وراء تحقيقه ؛ (ثالثا) أن الترعة المنوى عملها تفصل مصر عن تركيا فصلا باتا ، وتمكن الأولى من الاستقلال عن الثانية ؛ (رابعا) أن فتح برزخ السويس تهديد يوجه الى استتباب أقدام السلطة البريطانية

فى الهند ؛ فهو ، والحالة هذه ، خطر جسيم على مصالح بريطانيا العظمى السياسية والتجارية ؛ (خامسا) وأخيرا أن تحقيق المشروع خطر، بنوع خاص، على استقلال مصر عينها : لأن تحقيق المشروع قد يجبر انجلترا إجبارا على امتلاكها، بينما هى لا تريد ذلك، ولا يهمها من مصر إلا أن تكون الطريق التى تجتازها نحو الأملاك البريطانية الأسيوية، آمنة، سليمة .

وقد عبر اللورد بلمرستن عن هذا الفكر الأخير بما كتبه للورد كولى، حيث قال : «نحن لسنا فى حاجة الى مصر، ولا نريدها لأنفسنا ، أكثر مما يريد رجل عاقل، له ملك فى شمـال انجلترا ، بينما مقامه فى جنوبهـا ، أن يمتلك جميع الفنادق القائمة على الطريق الموصلة الى الشمال ؛ غاية ما هو فى حاجة اليه ، أن تكون الفنادق هذه معتنى بهـا اعتناء حسنا ، وأن تكون مفتوحة له فى كل وقت يردها ، ومستعدة تمـام الاستعداد لأن تقدم له لحما حنيذا لأكله ، وخيلا بريدية تحل محل خيله المتعبة ! »

فدحض دى لسبس الزعم الأول ، دحضا لم تعد تقوم معــه لذلك الزعم قائمة ، برأى اللجنة الدولية الهندسية السالف ذكرها ؛ ودحض الزعم الثانى، دحضا نهائيا، أيضا ، بتقرير شامل مفصل وضعه رجال فنيون خبيرون ، منهم اثنان بريطانيان ، بينوا فيه ، حسابيا ، مقدار أقصى ما تستوجبه الترعة من النفقات ونفقات صيانتها ، ومقادير الايرادات العائدة الى الشركة التى تقوم بحفرها، والأرباح الناجمة لهـا عنها بالنســبة لمجموع حمولة السفن التى تمر منها ، ومحاصيل الأطيان الموهوبة اليهـا من الحكومة المصرية ، والتى ستباشر زراعتها ؛ ودحض الزعم الثالث بأقوال رسميــة صادرة عن (سعيد باشا) ذاته ، أكد بها ولاءه للسلطان العثمانى وعدم وجود مصلحة لنفسه فى الانفصال عن تركيا ؛ ودحض الزعم الرابع بأن الواقع يكذبه ، وأن حفر

الترعة لا يغير شيئا فى أسباب نسبة الملاحة البريطانية الحالية الى ملاحة الدول الأخرى ، لأنه فى استطاعة بريطانيا العظمى إبقاء تلك النسبة كما هى ؛ ودحض الزعم الأخير بقول ظاهر الصواب ، وهو أن حفر الترعة شرقى مصر ، وفى برزخ رملى لا مصلحة للقطر فيه ، يخرج مصر فى الحقيقة ، عن طريق بريطانيا العظمى الى أملاكها الأسيوية ، ويحول دون تضارب مطامعها ومطامع فرنسا السياسية بمصر . وأنه اذا كان هناك ما يجبر بريطانيا العظمى على محاولة امتلاك مصر ، فانما يكون ذلك بقاء طريقها الى أملاكها الأسيوية مجتازة داخلية القطر المصرى ؛ وشعورها ، ذات يوم ، بأن تلك الطريق باتت غير آمنة وغير سليمة .

فأدى ثبات دى لسبس وشجاعته ، من جهة ؛ وكون الحق الفنى والمنطق فى جانبه ، من جهة أخرى ؛ الى فوز المشروع على خصومه ومقاوميه ، والى إقبال الناس على الاكتتاب فى أسهم الشركة العالمية المرغوب فى تأسيسها ، للتمكن من إخراجه الى حيز الوجود .

تنفيذ (م
دى لسب

بيد أنه لولا وقوف (محمد سعيد باشا) بجانب صديقه ، وهو موطن عزمه توطينا وطيدا على تنفيذ المشروع مهما كلفه من نقود ، ومهما اضطر الى التغلب عليه من صعوبات وعقبات ، والتعرض اليه من أخطار ؛ لولا إقباله إقبالا صحيحا على تقديم كل المتوفر عنده من مال فى سنة ٥٤ ، وقدره خمسمائة ألف ريال ، الى صديقه المذكور ، وإقدامه على إنشاء ترعة الماء العذب التى نيط بالشركة إنشاؤها ، على مصروفه الخاص وبأيدى مصرييه ؛ لولا مشتراه ، بمبلغ ينيف على ثلاثة ملايين من الجنيهات ، كل الأسهم الباقية معروضة للبيع ، التى لم تدر الشركة كيف تصرفها ، فى أيام بؤسها الأولى ؛ ولولا وضعه بالفرمان الذى أصدره فى ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦

العدد الكافى من الأيدى المصرية تحت تصرّف الشركة ، لأخفق المشروع ولتفرق المساهمون أيدى سبا .

على أن وقوف (سعيد) ذلك الموقف ، حيال استمرار المعارضة الانجليزية مخيمة بثقل فى الجو ، تملأه سحبا ، تومض فيها البروق وتدوى الرعود ، كان من شأنه أن يجمع ، حول ذلك الأمير المتقلب الأهواء ، أسبابا متنوعة لمضايقة لا نهاية لها ، تؤدى حتما الى إرهاقه عسرا . وهو الأمر الذى وقع ؛ فجعله يتململ ، ويقول للائميه ومؤاخذيه : « إنما أعطيت الامتياز ، بلا ترو لصديق وهو فرنساوى . فخاطبوه ، أو خاطبوا حكومته . أما أنا فلست أستطيع سحب امتياز أعطيته[1] ! » .

ولكنّ ذلك لم يكن إلا ليزيد معارضة المعارضين وجلب الصاخبين ، حتى زهقت نفس (سعيد) ، وأخذ النحول يأكل من بدانة جسمه . فقال دى لسبس له يوما : «ألا نذهب معا الى السودان ، فنبعد عن الثقلاء ، ونصيب مرميين : (الأوّل) أننا نتمكن من التكلم فى شؤون قناتنا ، وليس حولنا عاذل ؛ و(الثانى) أنك تنظر بعينيك حال شعب ألقيت أحكامه اليك ، ويبلغنا أنه يئن من الظلم الضاغط عليه ؛ فتصلح حاله ، وتمدّ ظل السعادة فوقه[2] ؟ » .

فطرب (سعيد) للفكرة ، وقام من وقته الى زيارته للسودان التى ذكرناها ؛ فما بلغ بربر إلا وقد أثارت شجونه الويلات والمصائب التى رآها محيقة بتلك الشعوب المسكينة .

(١) أنظر : " تذكارات أربعين عاما " لفرديناند دى لسبس ، نقلا عن كتاب " أسرة فرنساوية : آل دى لسبس " ص ٣٤٩ و ٣٥٠

(٢) أنظر : " تذكارات أربعين عاما " لفرديناند دى لسبس ، و" أسرة فرنساوية : آل دى لسبس " لبريديبه ص ٣٥٠ ، و" يومية دى لسبس " ج ١ ص ٤٥٤ باختلاف فى الرواية .

فدخل دى لسبس عليه، يوما، واذا به يبكى بكاء سخينا. فسأله : «ما الذى يبكيك؟» قال : «أبكى على شقاء هذا الملأ، وعلى ما فعلت به أسرتى . فان العرائض مفعمة بالشكاوى ترد الىّ ، فى كل لحظة ، من عموم طبقات الناس . وقد رأيت بعينى رأسى القرى التى أحرقها الدفتردار صهرى ولم يسد للآن بناؤها . هذا بؤس فوق طاقة الاحتمال . وقد عزمت على التخلى عن السودان . فأتركه وشأنه ، وأعود الى مصر!» .

فقال دى لسبس له : «هذا لن يكون . أنت لا تستطيع أن تعود بهذه الصفة، فارّا من وجه واجبك . أنت أمير متعلم ذو خبرة . فقنن لهذه الأمم، وأنشئ لها بلديات تهتم بشؤونها!» .

قال (سعيد) : «صدقت . وسترى فى ذلك همتى[1]!» .

فلما وصل الى شندى، اجتمع، حوله، أكثر من مائة ألف رجل . فقال لهم: «بلغنى أن الشيخ التركى الحاكم على هذا البلد، منذ نيف وعشرين سنة، قد حبس عنده عدّة أرقاء، وعلى الأخص عبدا أوثق قيوده، فهو قد خالف بذا؛ أوامرى القاضية بمنع الاسترقاق . فأتونى به!» .

فأطاعوه . فأمر بالتركى ، فطرح على بطنه، وضرب مائة سوط، ثم غلّ بأغلال عبده . فصاح الجمهور : «الله! الله! هكذا يكون الإنصاف والعدل! وإلا، فلا! فليحى الأمير!» .

---

(١) أنظر : "آل دى لسبس" لبريديه ص ٣٥٠، و"يومية دى لسبس" ج ٢ ص ٤ باختلاف قليل فى الرواية، و"تذكارات أربعين عاما" لفردينان دى لسبس ص ٤٨٦ ج ٢

فعاد (سعيد) الى مخاطبتهم وقال: «أترون هذه الحصون التى أقامها والدى، منذ نيف وأربعين سنة على ساحل النيل؟ اذهبوا وخذوا المدافع التى فيها واطرحوها فى النهر!».

فهمس دى لسبس فى أذنه، قائلا: «إنك لتتطرف، فقد يستعملونها بعد رحيلنا، ويستخدمونها فيما قد يضر!».

فقال له (سعيد): «لا تخف! فهى غير صالحة[1]!».

ولما بلغوا الخرطوم، وتعشوا هناك، عشاءهم الأول — وكان للدينا وفى محل معدّ إعدادا جميلا، بالرغم من بعد الشقة — وقع عند نهاية الأكل، حادث غريب. فان وجه (سعيد) أظلم بغتة، وانتفخت شفتاه وعروق رقبته. فأدلى طربوشه على عينيه، حتى كاد يغطى نصف أنفه — وهو عمل كان يقدم عليه دائما فى أوقات انفعالاته الشديدة — وانقلبت سحنته انقلابا مخيفا. فانزعج الحاضرون، وتساءلوا: «ماذا جرى؟» واذا به نهض، بغتة، وتناول سيفه وقذف به بعيدا على أريكة فى آخر الحجرة، وصاح: «اتركونى! لا تسألونى عن شئ!» ففر الجميع، مذعورين! فقال (سـعيد) لأحد أمنائه: «سر بالمسيو دى لسبس الى الأودة التى أعدّت لى حالا، وليتركنى الكل!» فوقع الوزراء فى حيرة، وضربوا أخماسا فى أسـداس؛ لأنهم اعتقدوا أن حرارة الطقس قد أثرت فى عقل الأمير فأورثته جنونا، وهو على ذلك البعد السحيق من عاصمته! ولم يدروا ما العمل!

فلما كانت الساعة الثانيــة صباحا، طلب (سعيد) أن يحضروا له حماما باردا. فدل ذلك على أنه أفاق من الحال التى كان فيها. وعند الساعة الثالثة، أرسل الى

(١) أنظر: "يومية دى لسبس" ج ٢ ص ٤، و"آل دى لسبس" لبريديه ص٣٥٢، و"تذكارات أربعين عاما" لفردينان دى لسبس ص ٤٨٧ ج ٢

دى لسبس . فدخل الفرنساوى عليه واذا به متكئ على أريكة يدخن شبكه بهدوء تام . فقال له : «أنت طلبت منى يا صديق ، أن أسمح لك بنزهة على النيلين الأبيض والأزرق . فها قد جعلت تحت تصرفك مركبين وطباخى . اذهب وتنزه كما تريد !» .

فقال دى لسبس : «يعنى أنك تطردنى . أجل . ولكنى أريد أن تعرفنى ، أولا ، ما الذى جرى لك البارحة !» .

فلم يجبه (سعيد) الى طلبه . والذى دار فى خلد دى لسبس ، بناء على قرائن الأحوال هو أن (سعيدا) قال ، حتما ، فى نفسه : «هذا رجل أتى من باريس ، حيث ترك عائلته وأولاده ، وجاء الى الخرطوم على بعد نيف وألفى ميل عن مصر . فينفتح ذهنه هو ، الى نصيحة حسنة يبديها لى ؛ وأنا لا ينفتح ذهنى لها ؟» وأن هذا الفكر هو الذى غير دمه الى حد أخرجه عن دائرة صوابه ، حتى خطر له أن يثب عليه ويقتله ، فرمى بسيفه بعيدا ، لكيلا يغلبه الوسواس ، فيصير الى ما صار اليه الاسكندر الأكبر مع كليتس صديقه . ثم أراد إبعاده ، بعد ذلك بضعة أيام ، لكيلا تنسب اليه الاصلاحات الجميلة ، التى صمم على إدخالها على حالى السودان الادارية والاجتماعية ، بل تنسب هى ونفاذها اليه دون سواه ![1]

غير أنه فى سنة ١٨٥٧ عينها التى سافر (سعيد) فيها الى السودان ، شبت فى الهند الثورة العسكرية المشهورة التى كادت تفقد بريطانيا العظمى تلك المستعمرة الغنية ، وتنتزع من التاج البريطانى أجمل وأثمن ماسة فيه .

(١) أنظر : "تذكارات أربعين عاما" لفردينان دى لسبس ، و"آل دى لسبس" لبريديه ص ٣٥٣ ، و"يومية دى لسبس" ج ٢ ص ٦ وفيها بعض اختلاف فى الرواية .

فشعر الشعب الانجليزى بأسره شعورا عميقا بمقدار الفائدة الناجمة له قبـل غيره، وأكثر من سواه، عن تقصير مدى السفر البحرى بين شواطئ بلاده وشواطئ الشرق الأقصى ؛ وأخذ يقدّر مشروع دى لسبس حق قدره ؛ وشرعت الدوائر التجارية والصناعية، بل بعض الدوائر السياسية عينها، تحبذ العمل، وتستنكر معارضة الحكومة الانجليزية له .

فباتت الطريق إذا ممهدة هناك، أمام مجهودات دى لسبس؛ وأصبحت الأرض صالحة لتنمو فيهـا بذور اقناعاته . فلما أمّ البـلاد الانجليزية ، لتنوير أذهان أهلها واستمالتهم الى مشروعه، وجد من مظاهر الاحتفاء به، والاكرام له ما قرّت به عينه وانشرح له صـدره . فخطب فى نيف وخمسـة عشر مجتمعا حافلا بنقابات التجارة ومندوبيات البلديات، فى لنـدرا وغيرها، من أمهات المدن البريطانية . فنال منها كلها، قرارات بصلاحية المشروع وكبير فائدته للتجارة على العموم والتجارة الانجليزية على الأخص .

وحدا ذلك بزمرة من خيرة رجال البرلمـان البريطانى الى القيام لتعضيده، وسؤال الحكومة رسميا فى جلسة ٢ يونيه سنة ١٨٥٨ عما اذا كان فى عزمها أن تساعد على نفاذ مشروع قنال السويس، وتحمل الباب العالى على منح الفرمان المطلوب له .

فأثار هذا السؤال أحقاد اللورد بلمرستن الكامنة ، وهيج غضبه . فنسى مركزه وواجب المجاملة التى يقتضيها منـه لفرنسا وحكومتها ؛ وانبرى للرد على السائل ، بمضاضة لا مزيد عليها، قائلا : «إن الحكومة البريطانية أبعد من أن تعضد "خزعبلة" وطريقة نصب، غرضها الاحتيال على اقتناص أموال البسطاء، بحجة نفاذ مشروع خيالى وهمى، لا سبيل مطلقا الى نفاذه ! » .

فانضم مجلس النواب الى اللورد النبيل ، ورفض السؤال والخوض فيـه بأغلبية ساحقة .

الاكتتاب العام

فما كان من دى لسبس إلا أنه أجاب على ذلك بإقدامه ، فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٥٨ ، على فتح الاكتتابات العامة فى أسهم الشركة العالمية ، بفرنسا وغيرها من الأقطار الغربية .

ففاق النجاح كل ما كان يتنظر ، وغطى الاكتتاب عدّة مرات ! فلم تنقض سنة ١٨٥٨ إلا والشركة قد تأسست ، وتعين لها مجلس ادارة ، وبات وراء دى لسبس يعضده ضدّ كل من يقاوم المشروع ، خمسة وعشرون ألف مساهم ، ورأس مال فرنساوى يزيد على مائة مليون من الفرنكات ، و يحتم على الحكومة الفرنساوية أن تدافع عنه ، مهما رغبت فى الوقوف على الحياد لعدم تعكير صفاء الجو السياسى بينها و بين انجلترا .

ور بما كان للفتنة — التى ، على إثر رفض البرلمان البريطانى السؤال الذى وجهته اليه تلك الزمرة المتنورة من أعضائه ، قامت فى جدّة ، من أعمال شبه الجزيرة العربية ، وهاجم فيها خمسة آلاف متحمس قنصلتى فرنسا وانجلترا ، وقتلوا رجالها ، وفتكوا بنسائهما ، وارتكبوا من الآثام والمنكرات ما يجل عن وصفه القلم[1] — دخل فى إقدام الناس ، لا سيما الفرنساويين على الاكتتاب فى أسهم المشروع . كأنهم أرادوا بذلك أن يؤكدوا ، من جهة ، مشاطرتهم الأمير (محمد سعيد باشا) رأيه فيما قاله لدى لسبس ، حينما بلغتهما أنباء تلك الفتنة ، وهو : «إن ترعتنا ستتكفل بجعل عودة جدّة أو غيرها من بلاد شبه الجزيرة العربية الى مثل هذه الفظائع ، أمرا متعذرا ، لأنهـا ستجبر بلاد العرب بأسرها ، ولو بالرغم منها ، على أخذ نصيبها من الحركة الغربية[2] ! » . وأن

(١) أنظر : "رسائل و يومية ومستندات" لفردينان دى لسبس ج ٢ ص ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ .

(٢) أنظر : الكتاب السابق ذكره لدى لسبس ج ٢ ص ٢٩٨

يحتجوا ، من جهة أخرى، على وقوف الحكومة الانجليزية ذلك الموقف الشاذ، بعد أن أصدر العلم قراره النهائى ، بامكان عمل الترعة ؛ وبات بالمرستن ، رغم محاولته إخفاء عواطفه الحقيقية ، بتستره وراء مزاعم باطلة ، لا يستطيع أن يمدّ الحجاب على أنه إنما ظل يقاوم المشروع ، لأن مصدره فرنساوى محض ؛ وأنه هو يكره فرنسا ، وكل ما يزيد فى عظمتها ، لكونه من بقايا الحزب المتشبع بالسخط عليها ، وبوجوب منافستها ، دون غيرها .

البدء فى العمل

وفى ٢٥ أبريل سنة ١٨٥٩ ذهب المجلس المؤلف لادارة الشركة، بزعامة رئيسه المسيو دى لسبس وزمرة من المهندسين ، الى برزخ السـويس ، من جهة البحر الأبيض المتوسط، حيث قامت، بعد ذلك، مدينة بور سعيد الجميلة، وحيث كان قد احتشد جمهور يربو على مائة وخمسين مابين نوتى وعامل، ونهض الرئيس بينهم، خطيبا، وبيده فأس، وقال :

«باسم شركة قناة السويس البحرية الكونية، وبمقتضى قرارات مجلس ادارتها، نضرب، الآن، أوّل ضربة فأس على هذه الأرض، لفتح مداخل الشرق الى تجارة الغرب ومدنيته؛ ونحن متحدون، هنا، فى اخلاص واحد لمصالح مساهمى الشركة، ومصالح الأمير النبيل (محمد سعيد) منشئها الكريم والمحسن اليها صنعا[1]!» .

وأقبل ينكس بفأسـه التراب فى الأخدود المختط ، لحفر الترعة فيه . واقتدى به جمهور الحاضرين . ثم قامت الأعمال على قدم وساق، وأخذت تتقدّم منـذ ذلك الحين، بلا ملل ولا كلل، وبدون انتظار ورود الفرمان السلطانى المؤذن بالتصديق على الامتياز الممنوح .

(١) أنظر : "رسائل و يومية ومستندات" لفردينان دى لسبس ج ٣ ص ٨٠

فهاج ذلك سخط الحكومة الانجليزية . فوطنت نفسها على تعطيل المشروع وإيقاف الأعمال، مهما كلفها ذلك من المشاق . وأوعزت الى السير بلور سفيرها بالأستانة — وكان قد خلف، هناك، اللورد ستراتفرد دى ردكليف — بأن لا ينفك راكبا على أنفاس الحكومة العثمانية، حتى يقضى منها الوطر المرغوب .

فقال السير بلور فى نفسه : «إننا اذا نزعنا الأمير (محمد سعيد) من إمارة مصر، حبط المشروع برمّته من تلقاء ذاته، بسبب زوال مانح امتيازه!» .

وانفتق ذهنه فى الحال، الى تدبير وسيلة للوصول الى ذلك .

فاتفق مع الحكومة العثمانية على أن يقوم السلطان عبد المجيد لزيارة بيروت، ويدعو الأمير (محمد سعيد) الى مقابلته فيها، فلا يسعه إلا أن يجيب الطلب . فلما يلقى بنفسه بين يدى الحكومة العثمانية، يقبض عليه، ويشهر تمرّده، ويعلن خلعه، ويولى غيره . ثم يطالب دى لسبس بالتوقف عن العمل، لبطلان الأساس القائم ذلك العمل عليه، وأعنى به حق الامتياز الممنوح من أمير عدّ من متبوعه متمردا، لإقدامه على منحه إياه .

فوافقت الحكومة العثمانية على ذلك، وأرسلت بريطانيا العظمى عمارة بحرية الى مياه الاسكندرية لمساعدتها على تنفيذ المتفق عليه (٢٣ يوليه سنة ١٨٥٩) .

ولكن الانتصارات المتوالية التى أحرزتها الجيوش الفرنساوية المحاربة فى ايطاليا لتحرير هذا الاقليم من نير النمساويين، رفعت من شأن فرنسا، وزادت فى هيبة نفوذها الى حدّ أن كلمتها أصبحت العليا فى أوروبا، وأن لندن والأستانة لم تعودا تجسران على تنفيذ الخطة التى رسمتها مخيلة السير بلور للتخلص من مشروع ترعة

السويس . فأهمل السلطان أمر سفره الى بيروت — على أننا رأينا أن (محمد سعيد) قد زارها فى تلك السنة عينها — وأقلعت العمارة البريطانية من مياه الاسكندرية .

غير أن ذلك لم يقعد الحكومة الانجليزية عن معاكسة القناة ، ومال زال السير بلور بالباب العالى حتى حمله على ارسال مندوب يدعى مختار بك الى الأمير (محمد سعيد باشا) يحمل اليه الأمر السلطانى بإبطال الأعمال الجارية فى البرزخ (أكتوبر سنة ١٨٥٩) .

فعقد الأمير فى حيرته جمعية من قناصل الدول العاتة المقيمين بالاسكندرية ، وعرض الأمر عليهم . فدهشوا كلهم ولم يحيروا جوابا ؛ لأن دولهم بأجمعها — ما عدا انجلترا — كانت موافقة على المشروع ، مستحسنة له .

واذا بالمسيو ساباتييه ، القنصل الفرنساوى العام ، لحزازات نجمت بينه وبين رجال المشروع عن كيفيه تشكيل مجلس ادارة الشركة ، قام وأعلن موافقته على مطالب الأستانة ، فى وسط الاستغراب والبهت العامين .

فلم ير الأمير ، حينذاك ، بدا من الإذعان الى الأمر . وأخذ يفكر فى كيفية اعلان صديقه دى لسبس به .

ولكن دى لسبس علم بما جرى فى حينه . وهب لتلافى النكبة الموشكة أن تحل به . فرفع الأمر ، مباشرة ، الى الامبراطور نابوليون الثالث ، ووسط لديه الامبراطورة أوجينى قرينته — وكان بينها وبين صاحب مشروع الترعة ، صلة رحم — وطلب التأثير على حكومة الأستانة ، تأثيرا يحملها على الغاء الأوامر التى زودت مختار بك بها ، وعزل ساباتييه ، أو نقله الى قنصلية غير قنصلية الاسكندرية . فأجابه الامبراطور الى طلباته كلها . فتداخل لدى الباب العالى تداخلا فعالا ، كان الصدر الأعظم ،على باشا

يبتغيه من صميم فؤاده ، ليتمكن من الاستناد عليه فى مخالفته لرغائب السفير البريطانى ، وإبطال الأوامر التى حملها مختار بك الى الاسكندرية . وعزل ساباتيه عزلا باتا .

فما زادت انجلترا إلا عنادا واصرارا على الفوز بمرامها . وأقبل قنصلها بالاسكندرية يخوف الأمير (محمد سعيد) من عواقب اكتتابه بالنيف والمائة والخمسين ألف سهم التى أخذها لحساب حكومته من أسهم الشركة الأربعمائة ألف .

ولكنّ (سعيدا) لم يبال ، وما زال واقفا بجانب صديقه دى لسبس يعضده ويشجعه ، حتى وافاه الأجل المحتوم . وكان دى لسبس قد رأى بين يديه ، ذات يوم ، عصا جميلة أحضرها (سعيد) من لندن ، أثناء زيارته لها . فأهداه أخرى أجمل منها صنعا ، لتقوم مقام تلك العصا الانجليزية ، وتكون تذكارا منه لأميره العزيز . فاتفق (سعيد) معه على أنه اذا دخل عليه ووجده قابضا على عصاه هذه ، يخاطبه فى شأن القناة بلا خوف ولا وجل . وأما اذا دخل عليه ، ووجد فى يده العصا الانجليزية فليفهم حالا أن هناك عاذلا ، وأن الكلام فى شأن القناة لا يناسب.[1]

فلما آل زمام حكم القطر المصرى الى (اسماعيل) ، أظهر لدى لسبس ارتياحه الى القناة ، ورغبته فى أن يتم ذلك العمل المجيد فى عهده ، ليتشرف ويفتخر به أمام الأجيال المستقبلة . ووعده من تعضيده له ، وقيامه بتعهدات سلفه ، الخير كله . ولكن ذلك كان عقب ارتقائه العرش مباشرة ، فى وقت لم يكن يدرى فيه بالتمام ما هى تلك التعهدات — لأنه ، لا سيما منذ أصبح ولى العهد ، كان يتحاشى التداخل

(١) أنظر : "أسرة فرنساوية : آل دى لسبس" لبريديه ص ٢٦٧ ، و "تذكارات أربعين عاما" لفرديناند دى لسبس ، و "رسائل و يومية ومستندات" ج ٤ ص ٢٧٧

فى أى شأن من شؤون الحكومة لم يكلفه عمه به ، منعا لايجاد أسباب لوشاية دساس، يبغى من إبدائها قربا من (محمد سعيد) وحظوة لديه .

اطلاع (اسماعيل) على حقيقـة تعهدات سلفه وامتعاضه

فلما وقف على حقيقتها ، امتعض امتعاضا لا مزيد عليه ، لمـا وجده ناجما عنها من مشاركة الشركة لحكومته فى صولتها، وادارتها، وماليتها؛ وودّ لو أمكنه تعديلها بحيث يجرّد الشركة من تلك المشاركة ، بدون حرمانها من أى امتياز تجارى ، أو مصلحى ، يضمنه امتيازها لها .

ثم لمـا تيقن أن القناة انمـا تعمل بأيدى فلاحى مصر، وأن معظم النقود المنفقة عليها، نقود مصرية، ربّما يتجمع رأس المـال الأجنبي المكتتب به، ودّ فى صميمه لو تنحت الشركة عن المشروع له ، وتركته يقوم وحده ، بمجرّد الوسائل التى يجدها من بلاده وفيها، بذلك العمل الاجتماعى الجزيل الفائدة . فلا يعود فخر انشائه وإتمامه إلا اليه ، وتعود معظم الفائدة الناجمة عنه الى قطره المصرى . فتجرى القناة شرقيه بكتولًا[1] جديدا ، بينما النيل يجرى فى وســطه، معين حياة وخيرات أبدية؛ وقد عبر عن شعوره هذا بقوله : « إنى انمـا أريد القناة لمصر، لا مصر للقناة[2] ! » ولكنه ، لمعرفته أخلاق دى لسبس معرفة كافيــة ، كان متأكدا من أن الرجل لن يتخلى عن نفاذ مشروعه بنفسه، مهما اضطره نفاذه الى المناضلة والمقاتلة عنه . فحصر فكره ، إذا، فى العمل على ازالة ما فى الامتياز، الممنوح له ، من جائر على حقوق الحكومة المصرية السيادية . فان أدّى ذلك الى تنحى الشركة عن المشروع ، مقابل تعويض

(١) البكتول نهير فى إقليم ليديا بآسيا الصغرى كان يروى مدينـة سرد عاصمته ، ويدفق تبرا كان مصدر الثروة الجسيمة التى جمعها قارون ملك ذلك الاقليم .

(٢) أنظر : "مصر" لمـالورتى ص ١٥١

موافق يمنح لهـا ، كان خير ما يرام ؛ و إلا ، فانه يكون قد فك عن ساعدى حكومته القيد الخماسى الحلقات الذى ظلهما به ذلك الامتياز ؛ وأعنى بها :

(أولا) ملزومية الحكومة المصرية بتقديم أربعة أخماس العمال الذين تحتاج الشركة اليهـم ، ولو بلغ عددهم عشرين ألفا ؛ بمـا يتبع ذلك من حق للشركة فى مطالبـة الحكومة بتعويض فى حال تقصيرها أو عجزها .

(ثانيـا) ملكية الشركة لترعة الرى والملاحة النيلية ، التى كلفها الامتياز الممنوح لها بعملها ؛ وهى الترعة الواجب أن تأخذها من مياه النيل عند مصر ، لتذهب بها حتى بحيرة التمساح ، حيث تنقسم الى قسـمين ، يذهبان محاذيين للترعة البحرية : (أحدهما) شمالا ، نحو البحر الأبيض ، لغاية بور سعيد ؛ و (الثانى) جنوبا ، نحو البحر الأحمر ، لغاية السويس . وحق الشركة فى رى الأطيان ، الخاصة بالأفراد ، المجاورة لها من مياهها ، مقابل جعل لها وحدها ، دون غيرها أن تربط مقداره .

(ثالثـا) ملكية الشركة ملكية مطلقة ، بدون مقابل ، وبدون دفع أموال أميرية ، لجميع الأطيان ، غير المملوكة لأحد ، التى قد تحتاج اليها فى عملها الترعتين : البحرية الملحة والنيلية العذبة ؛ وملكيتها المطلقة أيضا لجميع الأطيان التى قد ترويها وتفلحها ، على شرط أن تدفع عنها أموالا بعد مضى عشر سنوات من تاريخ الشروع فى تأهيلها للزراعة .

(رابعـا) سلطة الشركة التامة على الترعة البحرية وضفتيها ، وتصرفها ، دون غيرها ، فى توسيعها التوسيع الذى ترغبه ، وفى اقامة المبانى التى تريدها ؛ ومنع الحكومة المصرية من اقامة ما تريده من حصون على ضفافها ؛ والانفراد بالنظر فى شؤون العاملين فى ورشها ومعاملها ، والمقيمين على البرزخ الجارية أعمالها فيه .

(خامسا) وأخيرا : اضطرار الحكومة المصرية الى نزع ملكية الأطيان الخاصــة بالأفراد، التى قد تحتاج الشركة اليها، لنفاذ أعمالها، أو استغلال امتيازها[1] .

بدء النزاع بين (اسماعيل) ودى لسبس

فلما صح عزمه على هــذا السعى، أقبــل ينفذه ، وهو لا يخشى فى جهاده لومة لائم؛ لا لأنه لم يكن يقدر نتيجته حق قدرها ، كلا — فانه لم يكن بالأمير الجاهل، مطموس البصيرة، العاجز عن أن يرى أن مقاومته لشركة قناة السويس، قد تصبغها الأهواء والأغراض بصبغة غير صبغتها الحقيقية ؛ فترسمه أمام العالم المتمدين وأمام التاريخ فى صورة الظالم الغبى، الباذل جهده فى القضاء على أعظم مشروع ، بل أعظم عمل أبرزه القرن التاسع عشر الى الوجود ، وأقدم على تنفيذه ؛ وفى صورة الأحمق الباحث على اتلاف ما هو حقيق باعتباره خير جوهرة فى جواهر ملكه — ولكن، لاعتقاده أن واجبــه ، بصفته ولى أمر الحكومة المصرية ، المسؤول عن استقلال البلاد ، والاستقلال الداخلى النوعى الذى ضمنته لها معاهدة لندن ســنة ١٨٤٠ ، والفرمانات السلطانية الصادرة مؤذنة بالتصديق على قراراتها، يحتم عليه ازالة الحكومة التى أصبحت للشركة ضمن حكومته . فأقدم إذا على ذلك ، وهو مرتاح الوجدان مطمئن القلب، واثق من أن نياته الحقيقية ، ومراميــه الفعلية لن تلبث أن تظهر للملأ : فيمتدحه قادحوه، ويفهمه نفس أصحاب المصالح المغايرة لمصلحته .

فأول خطوة خطاها فى هذا السبيل ، الاتفاق الذى أبرمه ، على يد نوبار بك مع الشركة بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ — أى بعد ارتقائه العرش بشهرين — فانه أحل بموجبــه الحكومة المصرية محل الشركة فى القيام بوصــل ترعة المــاء العذب

(١) أنظر : بنود الامتياز الممنوح من (محمد سعيد باشا) فى مريشو : "مصر المعاصرة" ص ٢٧٢ وما يليها .

الذاهبة من الزقازيق الى بحيرة التمساح فالى السويس جنوبا ، وبور سعيد شرقا ، بالنيل عند مصر؛ وذلك اجتنابا للنازعات المتوقع هجومها ، حتما ، عن نزع ملكية الأطيان الخاصة بالأفراد، واللازمة لحفر مجرى الترعة من مصر الى الزقازيق ، واحتراما لمصالح الحكومة المصرية[1] .

وثاني خطوة ، الاتفاق المالى الذى عقده مع الشركة ، على يد مندوبه عينه في ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣ — أى بعد الاتفاق الأول بيومين — فانه قرر بمقتضاه ، المطلوب من حكومته ، حتى ذلك اليوم عن الـ ١٧٧٦٤٢ سهما التى اكتتب بها الأمير (محمد سعيد) ؛ ورتب كيفية دفعه ؛ وحفظ لحكومته الحق فى الاتفاق مع الشركة على كيفية دفع الخمسين الباقيين من ثمن كل سهم ، حينما تطالب الشركة مساهميها بهما[2] .

ثم دخل فى المعمعة بصراحة ؛ وأخذ يضرب على القيد الخماسى الحلقات ، بقوة وحكمة ممتزجتين معا ، امتزاجا لطيفا ؛ لا سيما وأنه كان قد اتفق على العمل مقدما مع الحكومة العثمانية ، ووضع كلاهما خطة السير الواجب اتباعها .

فارتكن على اعلانه رغبته فى ابطال السخرة ، وعلى أن السخرة فى حد ذاتها أمر كريه ، من الوجهة الانسانية ، تأباه روح الانصاف وتنفر روح العدالة منه ؛ ليطلب الى الشركة تنازلها عن حقها فى مطالبة الحكومة المصرية بالعمال الذين هى فى حاجة اليهم ؛ لأنها تشغلهم سخرة ، ولو أنها تدفع لهم فى الحقيقة أجرة انتقالهم من

(١) أنظر : صورة هذا الاتفاق فى "رسائل و يومية ومستندات" لفرديناند دى لسبس ص ٢٨٩ وما يليها ج ٤ .

(٢) أنظر : صورة هذا الاتفاق فى الكتاب عينه ج ٤ ص ٢٨٣ وما يليها .

قراهم الى البرزخ ومنه اليها إيابا، مهما بعدت شقتها عنه ؛ وتدفع لهم أجورا يومية على نسبة أعلى مما يدفع من نوعها لأمثالهم فى البلاد ؛ وانها تقدّم لهم فوق ذلك المأكل والمأوى ؛ وتقوم بشؤون علاجهم فى حال مرضهم ، مع احتساب أجرتهم لهم مدّة معينة ، بالرغم من انقطاعهم عن العمل ، وهم يعالجون فى المستشفيات التى تعهدت بانشائها لهم .

وارتكن على أن احتياج الشركة ، بسبب الأعمال الجارية فى البرزخ ، الى ترعة تذهب بمياه النيل العذبة الى أماكن العمل المتعدّدة ، والى مدينة بورسعيد التى أنشأتها حديثا ، من جهة ؛ ومدينة السويس ، من جهة أخرى ؛ وتكون صالحة للملاحة النيليه معا ، إن برّر مطالبة الشركة الحكومة المصرية بتمكينها الى الأبد من الانتفاع والاستفادة من تلك الترعة ، ومطالبتها بالتعهد لها بالمحافظة عليها وعلى منسوبها ، مهما تنوّعت طوارئ الحدثان ، لا يبرّر تملك الشركة لها تملكا مطلقا . لأن الترع التى على شاكلتها ، بصفتها منفعة من المنافع العمومية ، لمن الأشياء التى لا يجوز تملكها للأفراد ، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ، وأسسوا وحدة دعوها "شركة" ولأن تملكها حق من حقوق الحكومة فى جميع الأقطار ، لا يشاركها أحد فيه .

وارتكن على أن الخرائط والتصميات المنصوص عنها فى المادة الثامنة من فرمان الامتياز المؤرّخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، والمادة الحادية عشرة من فرمان الامتياز الثانى المؤرّخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ — وهى المطلوبة لبيان وتحديد مساحة الأطيان اللازمة لتمكين الشركة من القيام بنفاذ مشروعها ، وعمل الترعتين البحرية والنيلية — لم تصنع حتى ذلك العهد ، لمطالبة الشركة بحصر مزاعمها التملكية للأطيان غير المملوكة لأحد ، ضمن حدود الاعتدال والمعقول ، والاتفاق مع الحكومة المصرية على

حقيقة المساحة اللازمة لها فى الصحيح ، لتتمكن من ضمان نجاح مشروعها ؛ والتخلى عما عداها من الأطيان الأخرى التى وضعت يدها عليها، استنادا على المادة الرابعة من الفرمان الأول، والمادة العاشرة من الفرمان الثانى .

وارتكن على أن قوانين الدولة العلية لا تبيح التنازل لأجنبى عن ملكية أرض فى دائرة ولاياتها، إلا بفرمان خاص يصدر من لدن الحضرة الشاهانية، وعلى أن مصر انما هى ولاية — وان كانت ممتازة ومتمتعة باستقلال داخلى — من ولايات الدولة العثمانية، وأن قوانين الدولة التملكية تنطبق إذا عليها بلا مراء ولا جدال، ليطالب الشركة بالتخلى عن جميع الأطيان غير المملوكة لأحد التى آلت اليها ملكيتها بموجب نصوص الفرمانين، لقيامها بريها وفلاحتها ؛ و بتحرير الحكومة المصرية بالتالى، من حلقة القيد الخامسة والأخيرة الناجمة لها عن نص المادة الثانية عشرة من الفرمان الثانى .

وارتكن على منطوق آخر فقرة فى المادة الرابعة من الفرمان الأول، وعلى حقوق الدولة السيادية المعترف بها فى كل صقع، لمطالبة الشركة بالخضوع لحق الحكومة المصرية، فى تحديد اتساع الترعة، واقامه ما تشاء على ضفافها من استحكامات حربية وحصون، وفى سيطرتها ،دون سواها، على عموم رعاياها المنتشرين فى البرزخ والعاملين فى معامل الشركة وورشها .

و بعد أن اغتنم فرصة وجود السلطان عبد العزيز ووزيره فؤاد باشا بمصر، واستوثق من بقائهما على العهد الذى اتفق عليه معهما، أثناء اقامته بالأستانة، عهد الى وزيره نوبار — وكان السلطان عبد العزيز قد أنعم عليه برتبة الباشوية الرفيعة — فى مهمة الاتفاق مع دى لسبس على ازالة ذلك القيد الخماسي الحلقات بالتى هى أحسن .

فشرع ذلك السياسى الحاذق يتخابر مع "الفرنساوى العظيم" — كما دعى "بجمبتا" دى لسبس — عساه أن يصل الى اقناعه بقبول طلبات (اسماعيل) .

ولكنه لم يفلح ؛ لأن الأمير انمــا كان يريد أن يدرك أغراضـه بدون دفع أى تعويض؛ لزعمه أن الشركة، باقدامها على الأعمـال، قبـل نيلها مصادقة السلطان العثمانى على الامتياز الممنوح لها، مع ذكر وجوب حصولها عليه فى نص ذلك الامتياز، قد ارتكبت خطأ اختياريا، عليها أن تتحمل، دون غيرها ، عواقبـه ؛ وانها والحالة هذه، غير محقة فى مطالبة الغير — والحكومة المصرية أقل من سواها — بأى تعويض عن الأضرار التى قد تنجم عن تجاوز وقعت فى شرّه . ودى لسبس، من جهته، اذا وجد من نفسه ميلا الى التسليم ببعض مزاعم الأمير، وطلباته، حتى بدون تعويض، كالطلب الأخير، مثلا ، لم يكن يستطيع أن يسلم بها كلها، ولا سيما بمـا كان منها مختصا بالعمال والأطيان ، إلا مقابل تعويضات كبيرة تمكنه من نجـاز مشروعه ؛ إلا اذا كان مستعدًا — ولم يكنه — الى اطراح العمل بأسره جانبا، والتخلى عنه .

فلما لم تجد المخابرات بمصر نفعا، أمر (اسماعيل) نوبار بالرحيل الى الأستانة ، والسعى لدى أولى الأمر ، هناك ، فى اتمام المتفق عليه بينه و بينهم والاستعانة، على إنجاز مهمته، بما لم يزل قائمـا من عداء للشروع فى نفس الدولة البريطانية وسفيرها فى تلك العاصمة . ولم يبال بأن يقال عنه إنه آلة فى أيدى اللورد بلمرستن والحكومة الانجليزية؛ وأن ينسب اليه ممـالأتهما على هواهما ممـالأة مبنية على الاعتقاد بأنـ بريطانيا العظمى، بعد حوادث سنة ١٨٤٠ وسنة ١٨٥٤ وسنة ١٨٥٥ وسنة ١٨٥٦؛ و بعــد إجبارها فرنسا، بالرغم من انتصاراتها الايطالية فى سنة ١٨٥٩ ، على الجلاء عن سورية بعد سنة ١٨٦٠، أصبحت صاحبة القــدح المعلى فى ميادين السياسة

العالميـة ، وصاحبة النفوذ الأكبر فى القسطنطينية ؛ وأصبح استجلاب رضاها ، إذا ، للاعتماد عليها ، فيما بعد ، لتحقيق المطامع الشخصية ، أمرا مرغوبا فيه .

ولكى لا يكون هناك شك فى أنه انما يحارب ما هو متجاوز حدّ الاعتدال فى الامتياز الممنوح للشركة ، لا مشروع القناة نفسه ، أمر نوبار بأن يحصر مهمته فى طلب ونيل الأغراض الآتية من حكومة الأستانة وهى :

(أولا) اعادة الأطيان المعطاة للشركة من (سعيد) سلفه الى الحكومة المصرية .

(ثانيا) منع اقامة حصون واستحكامات حربية على شاطئ القناة مطلقا ، وحفظ شكله التجارى المحض الذى أنشئ من أجله ؛

(ثالثا) الغاء الشرط الموجب على الحكومة المصرية تقديم العمال من قبلها الى الشركة . فان لم يمكن ، فتخفيض عددهم من عشرين ألفا الى ستة آلاف ؛ ورفع أجورهم ، مع اعفائهم من الخضوع لسيطرة الشركة لكى يستمرّوا خاضعين لحكومتهم المصرية فقط[1] .

فسافر نوبار الى الأستانة فى شهر يوليو سـنة ١٨٦٣ ، ونجح فى مهمته النجاح المنتظر . فاستصدر من الباب العالى أمرا الى (اسماعيل) يحتم عليه عرض المطالب الثلاثة المبينة أعلاه على رئيس الشركة ، وأعضاء مجلس ادارتها ، فان قبلوها فى ظرف ستة أشهر ، فبها ؛ وإلا فتوقف الأشغال بالقوة الجبرية .

ثم رحل الى باريس ، لعلمه أن الأمر سيرفع حتما اليها ؛ وأنه يجدر به إذا أن يمهد الطريق هناك على الأخص لنجاح مطالب سيده .

(١) أنظر : "رسائل يومية ومستندات" لفردينان دى لسبس ص ٣٥٠

فأبلغ (اسماعيل) فى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٦٣ أمر الباب العالى الى المسيو دى لسبس ومجلس ادارة الشركة؛ فامتعضا له، أيما امتعاض، وحررا فى ٢٩ من الشهر عينه الى الامبراطور نابوليون الثالث كتابا حاد الشعور، طلبا فيه عنايته بالأمر.

ولتقدير دى لسبس الخطر حق قدره، وتيقنه من أن المكاتبات لا تجدى ما يجدى الكلام والعمل، سافر بنفسه الى باريس، ليناضل خصمه، هناك، فى ذات الميدان الذى اختاره للنضال.

النضال بين دى لسبس ونوبار

فدارت بينه وبين نوبار أدوار مبارزة كلامية وصحفية سياسية، استلفتت اليها أنظار العالم المتمدين كله، وأثارت شجونا، وانفعالات متعددة مختلفة.

وكان نوبار قد اكتسب ثقة الدوق دى مرنى، صنو نابوليون الثالث، واستوثق من تعضيده الفعال. فاعتقد أن الفوز بات، حتما، حليفه، لما كان لذلك الدوق القدير من التأثير على روح الامبراطور، والنفوذ لديه. ولكن دى لسبس، من جهته، كان مستوثقا من انعطاف الامبراطورة قريبته، على المشروع، ومن تعضيدها له، تعضيدا لا يبالى بالعقبات والصعوبات، ولو أنه خفى. فطلب اليها أن تحمل الامبراطور على رفض تداخل دى مرنى فى الأمر، وأن يعهد النظر فيه الى المسيو دى لويس وزير الخارجية الفرنساوية. وأفلح فى طلبه.

غير أن النقود اشتغلت، من وراء الستار، وبذلت عن سعة. فقامت الجرائد المعادية للشروع فى انجلترا تطعن طعنها المر المعتاد عليه، وتسفه أحلام القائمين به، وترميهم بالمثالب والمطامع الشخصية، والعمل على تحقيقها دون سواها. وتنادى بالويل والثبور على استخدام السخرة فى سبيل انشاء تلك الترعة، معلنة منافاة ذلك

لمبادئ الانسانية والمدنيـة الأوروبية . وانضمت اليها فى حملاتها بعض الجرائد الفرنساوية عينها، لا بل بعض كبار الكتّاب والمفكريين، ومنهم بارادول؛ فانه سئل من بعضهم، عند عودته من القطر المصرى : « هل ذهبت لمشاهدة أعمـال ترعة السويس؟» فأجاب بتميز : « لم أذهب، ولو ذهبت لجعلتها خرابا ! »[1] .

غير أن جرائد أخرى، فى عموم الدول الأوروبية، قامت تدافع عن المشروع وتحبذه، وتدافع عن حقوق الشركة وتعضدها . وأثار دى لسبس الرأى العام الفرنساوى وهيج عواطفه الوطنيـة بأن صور له المشروع فرنساويا محضا ، وأفهمه بأنه انمـا يضطهد ويقاوم لفرنساويته، وأن الشرف الفرنساوى أصبح، إذا، متعلقا بنفاذه .

سوق (نوبار) الى محكمة جنح السين

وبلغ من دفاعه عن حسن سمعة مشروعه ، أنه قدم نوبار باشا نوبار، بصفته الشخصية، لا بصفته منـدوب (اسماعيل) الى محكمة جنح السين، متهما إياه بنشر كتابات ومستندات مزورة ثلاثة، من شأنها إحباط ثقة مساهمى الشركة بمشروعها، وهتك ناموس القائمين به[2] .

فدفع محامو نوبار التهمة بابراز كتاب مرسل من الدوق دى مرنى الى موكلهم، يبرر عمله ويعـده بتعضـيد الامبراطور . فاعلم دى لسبس الامبراطورة أوجينى بالواقع، وتشدّد فى طلب إبعاد دى مرنى عن الأمر؛ ولم يحجم عن استنهاض همم مواطنيه، لا سيما كبارهم ، لحملهم على الوقوف بجانبـه وقوفا يرغم ويقهر الخصوم ، ويخيب مساعيهم .

(١) أنظر : فى " رسائل ويوميـة ومستندات " لفرديناند دى لسبس أقوال الجرائد الانجليزية . ج ٤ ص ٣٢١

(٢) أنظر : الكتاب عينه ص ٣٧٩

وليمة ١١ فبراير سنة ١٨٦٤

فأقام مريدوه وليمة له بباريس فى ١١ فبراير سنة ١٨٦٤، تحت رياسة البرنس چيروم نابوليون، وبحضور نيف وألف وستمائة مدعو، ألقيت فيها الخطب الرنانة، مطالبة بازالة كل عقبة من طريق انشاء تلك الترعة، وأهمها خطبة رئيس الحفلة نفسه، وخطبة المسيو دى لسبس، وخطبة المسيو ديبين، من كبار رجال الشرع والقضاء بفرنسا[1].

أما الرئيس فانه، بعد أن أحرق بخور الثناء والمدح (لاسماعيل)، واعترف بأنه انما يقاوم دى لسبس وشركته، لا لرغبة منه فى تعطيل مشروع القناة، ولكن لرغبته فى أن يقوم، هو نفسه، بإنجاز ذلك العمل الخطير، أنكر عليه مقدرته على القيام بذلك، واستشهد على صحة قوله بزعم زعمه له موچيل بك، مؤداه أن مصر، بعد أن صرفت نيفا وعشرين مليونا من الفرنكات على انشاء القناطر الخيرية، حرمت نفسها الاستفادة منها، لضنها بمليون وخمسمائة ألف فرنك أخرى، ثمن الأبواب التى كانت تلك القناطر فى احتياج اليها. فتركتها، إذا، تؤول الى الخراب لقعود همتها عن انفاق ذلك المبلغ اليسير الباقى، المطلوب لتمام عملها؛ وشبه الشرقيين على العموم، فى مشاريعهم وأعمالهم "برجل يفقد بنطلونه، لإهماله خياطة زر ينقصه!" وختم خطبته بنصيحة أسداها للشركة بأن تطرق باب التصالح مع الحكومة المصرية على مبدأ منع السخرة، ورد الأطيان مقابل عوض معقول.

وأما المسيو دى لسبس، فبعد أن شرح أغراض الشركة ومراميها، ونتيجة ماوصلت اليه فى أعمالها، ومقدار الخير الذى أسدته الى الصحراء الواقعة بين الزقازيق

(١) أنظر: هــذه الخطب فى "رسائل ويومية ومستندات" لفرديناند دى لسبس ج ٤ ص ٣٨٧ وما يليها.

والسويس، بحفرها الترعة التى أوصلت مياه النيل الحلوة اليها ، فأحيتها ؛ ومقدار ما يجب أن ينتظر من نجاحها ، بعد تمكنها من جلب مياه البحر الأبيض المتوسط الى بحيرة التمساح — لأن هذا هو العمل الذى قعدت دون إتمامه همة السلف ؛ وأما ايصال القلزم بتلك البحيرة عينها ، فقد قام الأقدمون به ، ونفذته أيضا الأعصر الوسطى — قال إن الشركة لا ترفض الاتفاق مع الحكومة المصرية ، ولكن على شروط تلائم مبادئ الحق والانصاف ، وتراعى ماوصل اليه المشروع ، والتعهدات التى فى حيازته؛ فلا تقف فى سبيل نجاحه .

وأما المسيو دبيين، فانه ، بعد أن أقر مشروعية أعمال الشركة، ولو أنه لم يصدر ، الى ذلك الحين ، فرمان سلطانى يؤيد الامتياز الممنوح لها، أبدى أمله بأن تزول كل عقبة ، سريعا ، من سبيل المشروع وتحقيقه ، فتتحول ترعة السويس من "ترعة عواصف" الى "ترعة رجاء صالح" مشيرا الى ما أجاب به ملك البرتغال (عمانوئيل السعيد) أمير سفنه الجسور، برثلماوس دياز . فان هذا البحرى المقدام، لما روى لذلك الملك السعيد الطالع حوادث رحلته حول شاطئ أفريقيا الغربى من شماله الى جنوبه ، ووصوله ، فى محاولته بلوغ بحار الهند ، الى أقصى رؤوس تلك القارة ، جنوبا ، واصطدامه هناك بزوابع وعواصف وأنواء حالت دون تقدمه، بما أفزعت من قلوب بحارته ومخيلاتهم ، وما أسقطت من هممهم ، قال لمليكه : «انى قد رأيت ، إذا ، أن أسمى ذلك الرأس "رأس العواصف" !» فقال الملك : «كلا ، بل ندعوه "رأس الرجاء الصالح" تيمنا بالخير فى المستقبل ! وإلا ثبطنا الهمم ، وعقنا الإقدام ! » .

فكان لتلك الوليمة، والخطب التى ألقيت فيها، وقع فى قلوب الأمة الفرنساوية، وفى العالم المفكر برمته ، دوى صداه مدة مديدة .

تحكيم نابوليون الثـالث

فرأى (اسماعيل) أن الرأى العام المتمدين قد يخدع ، فيضلل به ، فيحول ذلك دون بلوغه مطالبه الحقة . فكاتب نابوليون الثالث رأسا ، واختاره حكما بينه وبين الشركة ، وقبل دى لسبس والشركة التحكيم بسرور فائق .

فأمر نابوليون بتشكيل لجنــة من رجال ذوى نزاهة مشهورة تحت رياسة وزير خارجيته المسيو دى لويس ، للبحث فى الأمر من جميع وجوهه ، ودرسه درسا دقيقا .

فوالت اللجنــة المذاكرة والدرس ثلاثة أشهر متواليــة ، ثم رفعت الى الامبراطور نتيجة ما وصلت اليه مباحثها .

حكم نابوليون الثـالث

فأصدر الامبراطور حكمه فى ٦ يوليه سنة ١٨٦٤ ، وقرر ما يأتى :

(أولا) اعادة ستة آلاف فدان من الأطيان الممنوحة للشركة ، الى الحكومة المصرية ، بتخفيض مقدار الأرض التى كانت للشركة على جانبى الترعة من كيلومتر الى ستين مترا .

(ثانيــا) اعادة جميع الأطيان التى باشرت الشركة فلاحتها وزرعها وقدرها ٦٣ ألف هكتار ، الى الحكومة ، على أن لا تبقى لنفسها منها سوى ثلاثة آلاف هكتار .

(ثالثــا) تخلى الشركة للحكومة المصرية عن كل حق فى مد الترعة ذات المــاء العذب من مصر الى السويس وبور سعيد ، والزام الحكومة المصرية بمدها — وهى الترعة المعروفة الآن "بالاسماعيلية" — مع حفظ حق الشركة فى الانتفاع بها .

(رابعــا) ابطال حق الشركة فى مطالبة الحكومة المصرية بالعمال إلا على سبيل العارية المأجورة .

(خامسا) الزام الحكومة المصرية ، مقابل ذلك جميعه ، وعلى سبيل التعويض ، بدفع مبلغ ٨٤ مليونا من الفرنكات [1] .

(١) اقرأ صورة هذا القرار فى "رسائل و يومية ومستندات" لفرديناند دى لسبس ج ٤ ص ٤٧٦ وما يليها .

ففاز (اسماعيل) بالغرض الذى رمى اليه ، ولم يستكثر فى سبيل فوزه، المبالغ الجمة التى أنفقها فى تمهيد الطريق ، بين الأستانة وأوروبا ؛ ولا المبلغ الجسيم الذى ألزمه بدفعه الحكم الصادر من نابوليون الثالث .

ولكى يثبت للأ أنه ، فى نزاعه مع شركة القناة، انما سعى الى تحرير بلاده من قيد كانت مغلولة به ، لا الى الإضرار بالمشروع العظيم، أبرم مع الشركة فى ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ اتفاقا حفظ بمقتضاه للحكومة المصرية الحق : (أولا) فى اقامة كل التحصينات والاستحكامات الحربيـة التى تراها لازمة لحماية القطر، على الأراضى المعتبرة حرما للقناة البحرية، على شرط ألا تنجم عنها عوائق للملاحة ؛ و(ثانيا) فى إشغال ما تراه من تلك الأراضى بتشييدات تنشئها لمصالحها كالبريد والجمرك والتكنات العسكرية وخلافها، على شرط أن لا تكون عقبة فى سبيل استغلال الشركة امتيازها ؛ وأن تدفع الحكومة لها ثمن الأراضى التى تشغلها؛ كما أنه حفظ للافراد الراغبين فى الاقامة على شواطئ الترعة البحرية ، أو فى المدن المقامة على طول مسيرها، الحق فى حيازة ما يرونه من الأراضى اللازمة لتشييداتهم، على شرط أن لا تزيد على فدان فرنساوى (أكر)، وأن يخضعوا لقوانين البلاد وعاداتها، ويدفعوا الضرائب ، أسوة بباقى سكانها ، وأن لا يقيموا منازلهم حيث يعوقون الملاحة، ويدفعوا للشركة ثمن الأرض التى يرغبون فيها .

وتنازلت الشركة للحكومة المصرية، بموجب هذا الاتفاق، عن جميع المبانى المقامة منها لمصالحها على ضفاف ترعة الماء العذب ، من الزقازيق الى السويس ، بثمنها الأصلى ، على أن تؤجرها الحكومة لها بواقع ٥ ٪ سنويا من رأس المال المسدد اليها ؛ وبما أنها كانت قد اشترت من تركة إلهامى باشا، تفتيش الوادى كله ، وكان

يهم الحكومة المصرية استرداده ، ضمن الأطيان الأخرى التى قضى حكم نابوليون باعادتها اليها، فقد باعته الشركة لها بمبانيه ومشتملاته، بموجب الاتفاق ذاته، بمبلغ عشرة ملايين من الفرنكات .

واتفق الفريقان على أن يكون دفع جميع المبالغ التى أصبحت الحكومة المصرية مدينة بها للشركة ، على أقساط شهرية متساوية، تبدأ فى أول يوليه سنة ١٨٦٦ ، وتنتهى فى أول ديسمبر سنة ١٨٦٧ (١)

ثم أبرم فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ اتفاق آخر مع الشركة لخص فيه فرمانا (سعيد) وكل ماتلاهما من اتفاقيات بين (اسماعيل) والشركة، وما حكم به نابوليون، وما ذكر فى اتفاق ٣٠ يناير السابق، ليأخذ الكل شكلا نهائيا تصادق عليه حكومة الأستانة ، كطلبها . فحفظ (اسماعيل) فيه لحكومته الحق فى أن يشرف البوليس المصرى على عموم الترعة البحرية، وتوابعها وملحقاتها، ليقر الأمن، ويقيم حدود الشرائع والقوانين فيها، كما أنه حفظ حق مرور المواصلات، والتجارة، والناس جميعا، بدون دفع أى رسم كان، فى النقط التى تختارها حكومته على ضفاف الترعة، ولاعتبار الشركة مصرية ، ولو أنها مؤلفة من عناصر دولية ، اتفق معها على أن يكون الفصل فى المنازعات الناشئة بين أفرادها ، والخاصة بتكوينها ، فقط من اختصاص المحاكم الفرنساوية ، والفصل ، فيما عدا ذلك من المنازعات ، من اختصاص المحاكم المحلية دون غيرها (٢) .

وكان الباب العالى قد ماطل جدا، بتأثير الدوائر الرسمية البريطانية الخفى فى الأستانة ، فى منح التصديق المطلوب على فرمانى (سعيد)، بالرغم من انذار أرسله اليه الامبراطور

(١) اقرأ : نص هذا الاتفاق فى "رسائل ويومية ومستندات" لفرديناند دى لسبس ج ٥ ص ٢٢٧ وما يليها ومساحة أطيان تفتيش الوادى غير مذكورة .

(٢) اقرأ : نص هذا الاتفاق فى الكتاب عينه ج ٥ ص ٢٣١ وما يليها .

نابوليون الثالث، بناء على الحاح دى لسبس . ولكنه اتفق أن فؤادا باشا، الصدر الأعظم ، كان يتعالج فى جنوب فرنسا ، لما حلت ركاب الامبراطور بمرسيليا ، فى ذهابه الى الجزائر، متفقدا . فهب فؤاد الى مقابلته ولكن الامبراطور أعرض عنه ، ولم يلتفت اليه، ولا ردّ له سلامه . فاضطرب لذلك الصدر الأعظم، واستفهم عن السبب . فرد عليه بكلمة واحدة : «فرمان» . فما انقضى أسبوع واحد إلا وصدر، فى ٢ ذى الحجة سنة ١٢٨٢ و ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ ، فرمان التصديق على اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ السابق ذكره . وقد قال دى لسبس فى هذا الصدد : «لقد صدق المثل العربى القائل : "أوقية خوف أفيد من قنطار صداقة"[1] ! » .

التسوية النهائية

وفى ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ أبرم (اسماعيل) آخر اتفاقاته فى سبيل استعادة آخر حقوق دولته السيادية الباقية فى يد الشركة . فنزع بمقتضاها منها، مقابل مبلغ عشرين مليون فرنك، حق إعفاء مستورداتها من الخارج من الضرائب الجمركية ؛ وألزمها بأن تدفع، على مراكبها وسفنها الماخرة فى مياه ترعة الاسماعيلية ، الرسوم التى تدفعها المراكب والسفن المصرية ؛ وأن تخضع للوائح المسنونة ؛ وأن تتنازل للحكومة المصرية عن القيام بخدمة البريد والتلغراف، لها وللجمهور، غير حافظة لنفسها إلا تلغرافا خاصا بخدمتها الداخلية ؛ وأن تخلى للحكومة عينها عن رسوم الصيد فى الترعة والبحيرات ؛ وتشركها، بواقع النصف، فى الانتفاع بأثمان الأراضى التى تبيعها الشركة من الأطيان التابعة لها ، والخاصة بها، طبقا لنصوص المعاهدات السابقة؛ وأن تتنازل لها ، مقابل عشرة ملايين أخرى من الفرنكات، عن كل المستشفيات المقامة على البرزخ بمشتملاتها،

(١) أنظر: "أسرة فرنساوية"، و"آل دى لسبس" لبريديه ص ٣٨١ ، و"منشأ ترعة السويس" لفرديناند دى لسبس ص ٢١٩ و ٢٢٠ ، و"تذكارات ، ٤٠ عاما" المؤلف عينه ج ٢ ص ٧٥٨

وجميع المنازل والمباني المملوكة لهـا ، في رأس الهيش ، والقنطرة ، وبحيرة البلح ، وفردان ، والجسر ، والورشة نمرة ٦ وجبل مريم ، وطوش ، والسرابنوم ، وجنيفا ، وشالوف ، والكيلو متر نمرة ١٤ من سهل السويس ؛ وعن محاجر المكس وميناته ، ومشتملات الاستغلال فيــه ؛ وعن مخازنها ومحلاتها في بولاق ودمياط ، خالية من كل نزاع ومحظور ! وتنازلت الحكومة للشركة عن قطعيات (كوبونات) أسهمها ، البالغ عددها ١٧٦٦٠٤ ، ابتداء من أول يناير ســنة ١٨٧٠ الى أن تستوفى الشركة منها مبلغ الثلاثين مليونا من الفرنكات التي أصبحت الحكومة مدينة به لها بموجب هذه الاتفاقية .

بهذه الكيفية ، وهذه الوسائل ، وببذله جميع هذه الأموال ، تمكن (اسماعيل) من كسر القيــد الخمــاسي الحلقات الذي غل به فرمانا الامتياز الممنوح من سلفه الى فرديناند دى لسبس وشركة قناة السويس ساعدى حكومته ، وسلباها جانبا عظيما من سلطتها واستقلالها .

فلما تم له ما سعى اليه ، أقبل ، وهو منشرح الصدر ، على مساعدة الشركة المساعدة الكلية ، حتى مكنها من انجاز عملها ، وابرازه الى العالم يختال في حلاه البهية . وأخذ على نفسه القيام بافتتاح الترعة افتتاحا يخلد ذكره في بطون السطور ، وصدور الأجيال ؛ ويؤكد للملأ أن (اسماعيل) كان أكبر الناس تقديرا لجلالة العمل الذي تمجد به ملكه . وسيأتي بيان ذلك الافتتاح في حينه .

الفصـــل الثـانى[1]

ازالة القيد الثانى

قيد السيادة العثمانية ، بما يتبعها من تضييقات مذلة ، و إلزامات مصغرة، وتوريث بالأرشدية الخ .

أعذب الألفاظ قولى لك : خذ * وأمرّ اللفـظ نطق : بلعـل

«ابن الوردى»

إن تداخل النمسا والروسيا و بروسيا ، بزعامة انجلترا ، و بموجب اتفاقيـة لندن المؤرخة ١٦ يوليه سنة ١٨٤٠ ، بين السلطان العثمانى و (محمد على) الكبير، لوضع حدّ للحرب القائمة بينهما ، وحفظ كيان الدولة العليـة ، الذى أصبحت الجيوش المصرية تهدّده ، لا سيما بعـد انتصار (ابراهيم) الهام على الأتراك فى وقعـة نزيب (٢٤ يونيه سنة ١٨٣٩)، أدّى الى استصدار تلك الدول فرمانين وجها من السلطان عبد المجيد الى (محمد على) بتاريخ ١٣ فبرايرسنة ١٨٤١ (٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٦) كانا بمثابة قاعدة بنى عليها كيان مصر السياسى والادارى معا .

فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١

(١) أهم مصادر هذا الفصـل هى : "مجموعة الفرمانات فى القضاء والادارة بمصر" لفيليب جلاد ، و"تاريخ المـالية المصرية" لجهول ، و"داس هوتيجى اجبتن" لفون هـ . ستيفان ، و"مصر" لستانلى فين پول ، و"مصر" لماسيل ، و" شهران بمصر" لشارل تليونى ، و" الكافى" لميخائيل بك شاروبيم ، و"مصر تحت حكم اسماعيل" لماك كون ، و"كلمات عن الوراثة للعرش المصرى" لرونكى ، و" اعتبارات عن الوراثة مباشرة للعرش المصرى" بلوريق ، و" قضية باشا مصر" للوكولدش ، و"مصر القديمة والحديثة فى معرض باريس سـنة ١٨٦٧ " لبنيرس ، و"دى لسبس : حياته وأعماله" لبرتران .

القيود الاثنا عشر

فبالفرمان الأوّل منهما ، ألغى السلطان، بناء على إيعاز الدول المذكورة ، الأمر الذى كان قد خلع بموجبه (محمد على) من كرسى ولاية مصر — لاعتباره إياه عاصيا ومتمردا — وأعاده اليه، مبينا فى خريطة أرسلها له ، فى الوقت نفسه ، حدود تلك الولاية ؛ ومنحه ، بطلب الدول عينها ، حق توريث أعقابه ذلك الكرسى، على الشروط الآتية :

(أولا) أن يختار السلطان العثمانى من أولاد (محمد على) الذكور، أو أولاد أولادهم الذكور، من يشاء ليخلف على السدّة المصرية الوالى المتوفى. فاذا لم يوجد، بين الأولاد والحفدة ، خلف ذكر، فيختار الباب العالى من يشاء للولاية ، بدون أن يكون لأولاد الإناث حق فيها ، إلا اذا شاء السلطان اختيار أحدهم ؛ على أن لايتبع حق التوريث الاختيار .

(ثانيا) أن يكون الوالى، المختار من بين أولاد (محمد على) أو أولاد أولاده، ملزما بالذهاب الى الأستانة، والمثول بين يدى السلطان، ليقلد زمام ولايته تقليدا شخصيا رسميا .

(ثالثا) أن يشبه ولاة مصر، بالرغم من حق الوراثة الممنوح لهم ، بباقى وزراء الدولة ، فى المنصب والتقدّم على الأنداد فى الرسميات، والتصدر، على قاعدة الأقدمية ؛ وأن يوصفوا، وينعتوا فى المكاتبات والمخاطبات الرسمية ، بما يوصف وينعت به أولئك الوزراء .

(رابعا) أن يكون مفعول جميع المعاهدات المبرمة بين السلطنة العثمانية والدول، ومنطوق كل خط شريف، وخط همايونى يصدر من لدن السلطان، للتقنين والتشريع، ساريا فى الولاية المصرية، ومنفذا فيها تنفيذه فى عموم أنحاء الممالك الشاهانيه .

(خامسا) أن تكون جباية الضرائب والأموال والرسوم الجمركية وغيرها ، برمتها وعلى أنواعها، باسم سلطان تركيا، وطبقا للأصول المتبعة فى الدولة صاحبة السيادة .

(سادسا) أن يرسل ربع الايرادات المصرية كلها الى خزينة الباب العالى، سنويا، على سبيل الجزية، وتصرف الثلاثة الأرباع الباقية فى شؤون الادارة الداخلية، وفيما تستلزمه احتياجات بيت الوالى، وأن تكون طريقة توريد الجزية التى سيتفق عليها فى سنة ١٢٥٧، معتمدة لمدّة خمس سنوات، ثم تكيف وتعدّل طبقا للظروف ومقتضيات الأيام، وأن يكون الوالى ملزما بتعريف الباب العالى بمقدار إيرادات القطر بالضبط، وبيانها له، بيانا وافيا، اجتنابا للتلاعب فى مقدار الجزية .

(سابعا) أن تكون السكة باسم السلطان العثمانى، وأن لا تختلف فى شئ أساسى عن مثيلتها المضروبة فى الأستانة العلية .

(ثامنا) أن لا يزيد عدد الجيش المصرى فى أيام السلم على ١٨ ألف جندى، وأما فى زمن الحرب، فللباب العالى أن يبلغه الى ما يرتأى . وأن يكون تكوينه ونظامه مطابقين لتكوين الجيش العثمانى ونظامه : فتجعل مدّة الخدمة العسكرية خمس سنوات، ويؤخذ من مقترعى السنتين الباقيتين عشرون ألفا، يقيم ثمانية عشر ألفا منهم بالقطر المصرى، ويرسل الألفان الباقيان الى الأستانة، ثم يسرّح خمس العدد كل سنة، ويقترع، بدله، أربعة آلاف جندى جديدون، يبقى منهم فى القطر ٣٦٠٠، ويرسل أربعمائة الى الأستانة .

(تاسعا) أن يكون شكل ملابس الجنود المصرية، برية كانت أم بحرية، وشكل راياتها ونياشينها، كملابس الجنود العثمانية البرية والبحرية، وكشكل راياتها ونياشينها،

لا تمييز بين الجندين إلا فيما يختص بنوع الأقمشة ، فانه يصرح للحكومة المصرية أن تختار منها ما يلائم طقس البلاد ومناخها .

(عاشرا) أن لا تبني مصر سفنا حربية مطلقا ، إلا بتصريح صريح من الباب العالى ، يعطى لها كتابة .

(حادى عشر) أن يقتصر حق الوالى ، فى تعيين ضباطه البريين والبحريين وترقيتهم ، على الدرجات الصغرى لغاية درجة الصاغ قول أغاسى . فاذا أراد رفع ضابط الى درجة أعلى من هذه ، فعليه أن يخابر الباب العالى ، ويستصدر الترقية منه مباشرة .

(ثانى عشر) أن أى إخلال بأحد هذه الشروط يؤدّى الى إلغاء حق انتقال الولاية بالإرث ، فورا .

وبالفرمان الثانى ، قلد السلطان (محمد على) الولاية على بلاد النوبة ودارفور وكردوفان وسنار ، ولكن بدون حق فى توريثها لأعقابه ، كأن السلطان أراد بذلك أن يقيم على الحدود المصرية الجنوبية ، للستقبل ، خطرا يشهره خلفاؤه فوق رؤوس خلفاء (محمد على) كسيف دامكليس ، ابتغاء إبقائهم فى حدود الطاعة والأمانة ، فيما لو عنّ لهم الخروج عنها — مع أن (محمد على) هو الذى فتح تلك الأقاليم ، وأخضعها لحكومته المصرية ، ولم يكن لسلطان تركيا عليها من حق ، إلا ما نجم له عن فتح (محمد على) لها — وألزمه ، مقابل ذلك ، أن يقدّم له بيانا مفصلا مضبوطا بإيراداتها عامة ، ليفرض الجزية الموافقة عليها ، وأن يبطل النخاسة منها وعادة خصى السود .

وأبلغه فى الفرمان عينه : (أوّلا) عفوه عن جميع الجنود والضباط والمستخدمين الذين اشتركوا فى تسليم العمارة العثمانيــة له ، مستثنيا منهم بعض أفراد عينهم بالاسم ، وعلى

رأسهم أحمد فوزى باشا أمير تلك العمارة — وهو الذى قصده نوبار باشا فى الرواية التى رواها للورد كرومر ، وذكرها هذا فى الصحف الأولى من كتابه المعنون "مصر الحديثة" ومفادها : «أن أحد أمراء الأساطيل العثمانية كان قد انضم الى (محمد على) أثناء حروبه مع تركيا، وعززه عليها، وخدمه فى مقاومته لها، خدمات جلّى . فأعلى (محمد على) منزلته ، وحفه بصنوف من الرعاية والعناية والنعم ، لم يترك معها محلا فى نفسه لشهوة أو أمنية . فعاش الرجل عيشة رغيدة على فراش وثير من الهناء، الى أن وضعت الحرب أوزارها بين التابع والمتبوع، وختمت معاهدات لندن والفرمانات التالية لها، الأزمة الشديدة التى زعزعت قواعد الشرق الأدنى نيفا وعشرة أعوام . فتذكر البـاب العالى حينذاك — ولم يكن قد نسى قط — الخيانة التى ارتكبها أمير أسطوله، وحمل الى فهم (محمد على) أنه يحل إقدامه على معاقبـة ذلك الجانى عقابا سريا، منزلة جميل بليغ يسديه اليه . فأرسل (محمد على) الى ذلك التركى من أفهمه أن الحياة متاع فان، وأن لذاتها ظل زائل؛ وأنه يجدر بالمرء أن لا يفتأ مستعدا لمقابلة وجه ربه الكريم فى أى وقت يشاء الله أن يستدعيه اليه؛ وأن الموت قد يأتى أحيانا فى جرعة ماء ، أو فنجان قهوة الى من يحم أجله » . فأدرك الأميرال العثمانى معنى الكلام؛ فقام من ساعته وتوضأ وصلى صلاة العصر، ثم تجرّع فنجان القهوة المسمومة الذى قدّم له ، بتجـلد ، كأنه أحد الستوئكيين ، تلامذة زينون الفيلسوف ؛ وهو يقول بالتركية : « قسمت ! »[1]؛ وأبلغه (ثانيـا) تثبيته كبار ضباط الجيش المصرى، وكبار موظفى الحكومة المصرية فى الرتب الساميـة التى أنعم عليهم بهـا ، واعتماد بابه العالى إياها .

(١) أنظر : "مصر الحديثة" اللورد كرومر ، ص ١٧ وما يليها جزء أول

فأبدى (محمد على) ارتياحه الى ارادة السلطان المعبر عنها الفرمانان، ولكنه طلب تعديل كيفية التوريث، ومقدار الجزية السنوية، والحق المعطى له فى ترقية الصف ضباط والضباط، ومنح الرتب .

فخابر الباب العالى بذلك الدول الوسيطة السابق ذكرها فى ١٩ أبريل سنة ١٨٤١ فردّت عليه فى ١٠ مايو التالى ، وأشارت بجعل التوريث بالأرشدية ، وتعيين مبلغ محدّد للجزية، يراجع ليعدّل بين حين وحين ، ولم تر بأسا فى تخويل (محمد على) حقا أوسع من المخوّل له ، فيما يختص بترقيـة الجنود والضباط ، ومنح الرتب، لاعتبارها الجيش المصرى والبحرية المصرية جزءا من القوات البرية والبحرية العثمانية .

فرمانا أول يونيه و ٢٠ يوليه سنة ١٨٤١

فأصدر السلطان فرمانين آخرين نهائيين الى (محمد على) ، أحدهما فى أوّل يونيه سـنة ١٨٤١ (١١ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧) ؛ والثانى فى ٢٠ يوليه سـنة ١٨٤١ (أوّل جمادى الآخرة سنة ١٢٥٧) . حدّد له بمقتضاهما، حدود الولاية المصرية، طبقا للمبين فى خريطة أرسلها الصـدر الأعظم اليـه ، وأجابه ، فيما عدا ذلك ، الى طلباته : بجعلت الوراثة بالأرشدية، كما هى فى بنى عثمان، على أن يكون التعيين من الباب العالى، وبموجب فرمان خاص يصدره السلطان ، وجعل مقدار الجزية ٨٠ ألف كيس على حساب الكولونات الاسبانيولية، وخُوّل والى مصر حق منح الرتب لغاية درجة "الميرالاى" ؛ وأما درجتا "الميرلوا" و"الفريق" فأبقى حق منحهما مرتبطا باستئذان الأستانة أوّلا .

تصديق الدول عليهما

وعلى ذلك صادقت الدول الأوروبية الوسيطة ؛ وانضمت فرنسا اليها فى نهـاية الأمر، فأصبح النظام المصرى كما هو مقرّر فى تلك الفرمانات الأربعة، جزءا من النظام السياسى الدولى العام ؛ وأصبح مركز مصر، القائم عليه تحت حفظ الدول الغربية

جماء، فيما يختص بعلاقاته معها، وعلاقاتها به، وفيما يختص بالمحافظة عليه من مطامع الدولة العلية عينها، ومن تعدّيات احداها عليه .

على أنه لم يوجد فيـه شئ يحظر على والى مصر تعديل القيود التى تربطه بالدولة العثمانية، دون غيرها، وتكييف مركزه منها، ومركز بلاده الداخلى بالنسبة اليها، وفيما لا يمس بمصالح الدول الغربية السياسية والتجارية، تكييفا يكون أكثر موافقة له، ولقطره .

عمل (اسماعيل) على إزالة تلك القيود

فلما جلس (اسماعيل) على أريكة مصر، وجعل احدى غايات حكمه إنالة بلاده أكثر ما يمكن من الاستقلال، لم يأل جهدا فى سبيل البلوغ الى ذينك التعديل والتكييف، بلوغا تكون نتيجته تحرير مصر من قيد السيادة العثمانية، وتمتع عرشها بجميع حقوق السيادة والملك .

تحويل مجارى الوراثة

فأول ما وجه اليـه مجهوده تحويل نظام الوراثة من الأرشـد فالأرشد فى ذرية (محمد على) كلها الى الولد البكر فالولد البكر من ذريته، هو — وكان (عباس الأول) قد سعى هذا السعى عينه، ولم يفلح — فلم تثبط خيبته همة (اسماعيل)، لأنها كانت مشتعلة بنوعين من أنواع الوقود، لا يدعان نارها تخبو أبدا، وهما : الحقد والحب .

أما الحقد، فعلى الأمير مصطفى فاضل أخيه من غير أمه، وعلى الأمير حليم باشا عمـه[1] .

ومرجع السبب فى حقده على أخيه، الى كره والدتيهما المتبادل، الذى كثيرا ما أزعج داخلية والدهما (ابراهيم) الهمام، فالى وشى الوشاة بالأمير مصطفى فاضل بعد صيرورة عرش مصر الى (اسماعيل) أخيه .

(١) أنظر : "الكافى" لشاروبيم بك ص ١٤٤ ج ٤

فوالدتاهما كانتـا مختلفتى الجنس والميول ، بالرغم من تمكنهما الواحد من قلب بعلهما السامى، ووحدة تأثيرهما عليه . فلم تكتفيا بتبادل الكره بينهما ، بل أشربتاه قلبي ولديهما ، واجتهدتا فى جعلهما عدوّين لدودين، لا سيما أنهـما ولدتاهما فى شهر واحد، و بينما كل منهما تتمنى أن تكون أسبق الاثنتين الى الوضع ،ليكون ابنها أقرب الى العرش، مال الحظ الى جانب أم (اسماعيل) .

فشب الصبيان والسنون تنمى بغض كل منهما للآخر، والوالدتان تزكيان نموّ هذا البغض ، حتى كانت كارثة كفر الزيات التى جعلت (اسماعيل) ولى عهد السـدّة المصرية . فلم يعد الأمير مصطفى فاضل وأمّه يحتملان النظر الى المستقبل ، و باتا يتمنيان أن يطول عمر (محمد سعيد باشا) أو تقصر حياة (اسماعيل) . فلم يحقق الدهر لها هذه الأمنية، ولا الأخرى. فمات (سعيد)، وهو فى ظهر حياته، وارتقى (اسماعيل) عرش جدّه، وهو فى مقتبل عمره .

فلم يحتمل الأمير مصطفى فاضـل وذووه الحيـاة تحت حكمه ، فسافروا جميعـا فى منتصف سنة ١٨٦٣ الى أوروبا، وأقاموا فى باريس . ور بمـا أدّى ذلك البعاد الى تراخى حبل الضغينة بين الأخوين، خصوصا وأن قلبيهما كانا مجبولين، طبيعة، على العواطف الطيبة ومفتحين لها .

ولكنّ الوشاة الذين لم تكن مصلحتهم فى أن يسود الوفاق بينهما، وكانوا كالذباب، يتلمسون الحياة من الاقبال على مص القروح وتهييجها، كانوا ساهرين لا يغفلون .

فأخذوا يختلقون من الأكاذيب على الأمير الغائب، ما لم يكن معه بدّ (لاسماعيل) من الاستزادة فى كره أخيه ، والإغراق فى حقده ، بل انهم لم يحجموا عن تصوير

ذلك الأخ النازح فى صورة الرجل المؤامر المخامر ، الساعى الى إهلاك أخيه ، لكى يأخذ منه عرشه . وبلغ بهم حبهم للخداع والدسائس الى حد أن ألقوا قنبلة ، سرًّا ، ذات صباح ، فى حديقة قصر الجيزة ، وأسرعوا الى التقاطها ، جهرا ، وتقديمها الى (اسماعيل) ، حجة دامغة ، وبرهانا قاطعا على صحة مؤامرات ومخامرات ومساعى أخيه الشريرة[1] .

وبما أن القلب المضطرب بانفعال قوى ، تقتم بصيرته بتأثير ذلك الانفعال ، فلا تعود عينا صاحبه تنظران الأمور إلا كما يقدمها اليهما ذوو الأغراض ، فان (اسماعيل) لم يفطن أن تلك القنبلة كانت فارغة ، لا تحمل فى جوفها سوءا مطلقا ؛ واعتقد اعتقادا ثابتا أن أخاه أراد قتله ، ليخلفه على عرشه .

والسبب فى حقده على عمه ، عبد الحليم ، هو أن هذا الأمير كان ، فى الواقع ، يتطلع الى الأريكة المصرية ، ويرغب فيها ؛ ولو أن هذه الرغبة لم تقترن بعمل عدائى لتحقيقها . ولكن مجرد وجودها فى نفسه كفى لكى يتخذ الوشاة منها منبتا خصبا ، ينمون فيه جراثيم البغضاء بين (اسماعيل) وبينه ؛ ولم يعدموا الفرص الموافقة لذلك .

فنزول السلطان عبد العزيز ضيفا على حليم باشا فى بستانه على ضفاف المحمودية بالاسكندرية ، وفى قصره المنيف بشبرا ، وتناوله طعام العشاء عنده فى هذا المكان الأخير ، والتعطفات التى ما فتئ يواليها عليه ، طوال مدة اقامته بمصر — ولا شك فى أنه انما كان يرمى بها الى جعل (اسماعيل) يشعر بأن عمه سيف معلق فوق رأسه ، فيرعوى عن كل مطمع ضار بمصالح الدولة العثمانية — كل ذلك كان فى أيدى الوشاة أشعة شمس استخدموها لإحياء تلك الجراثيم وتقوية نموها .

(١) أنظر : "تاريخ مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٤ ، و"تاريخ مصر المالى" لمجهول .

وكان حليم باشا، من جهة، يعيش معيشة تمتعية، غريبة المظاهر الى حدّ يجعل لوشى الوشاة مجالا فسيحا، فقصره فى شبرا كان، كما قلنا، بديعة البدائع، وجديرا بأن يثير عوامل الحسد فى قلوب الحاسدين، ولو كانوا ملوكا؛ وعدد الحواشى والخدم، والجوارى الحسان، والأتباع الذين كانوا تحت اشارة صاحبه فى ذلك المقام الفخم، لم يكن من شأنه أن يروق من تابع فى عين متبوعه؛ وخروجه، كثيرا، الى الصيد، فى أبهة وجلبة، تحييان ذكرى السلاطين المماليك السالفين، وتلفتان اهتمام السوقة فى العاصمة وضواحيها؛ وإقدامه على الصيد بالسلوقية العديدة، والبزاة المدرّبة، كأن زمن العصور الوسطى لم يتزل الى رمسه[1]؛ وانضواؤه تحت راية الماسونية واهتمامه بأسرارها المكنونة اهتماما عاملا؛ واضافة ذلك الى كونه ابن (محمد على) مباشرة، وا ، بدء انتشار الأقوال الشائعة بأن (ابراهيم) انما كان ابن زوجة (محمد على) من بعل غيره، لا ابن صلبه، وأن (محمد على) انما تبناه ورباه، فقط، كابنه[2] — وهو قول عار عن الصحة بتاتا، وربما كان من اختلاقات أولئك الوشاة أنفسهم، نسبوه الى حليم باشا، ليزيدوا فى تعكير المياه التى كانوا يعملون بلا انقطاع على تعكيرها بين (اسماعيل) وعمه، بأنواع الوسائل كافة — كل ذلك كان مادة جيدة لأن تضفر منــه أكاليل شوك، توضع تحت وسادة الأمير المتولى؛ فتخزه وخزا أليما، وتجعل نومه قلقا مضطربا، فتحمله على كراهة عمه، والتخوّف منه، تخوّفا زائدا.

ولما كان الإقدام على الاثم فى الأسرات الشرقية لا يزال يتلو بسرعة ساعة التفكر فى المنفعة التى تعود على مرتكبيه من ارتكابه، فان تخوّف (اسماعيل) من أخيــه وعمه كان على قدر الفائدة التى يرجوها كل منهما من وراء موته .

(١) أنظر : "مصر الخديوى" لادون دى ليون ص ٤٠٤ وما يليها .

(٢) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون ص ٧ فى الحاشية الأولى .

فكان إذا من مصلحة (اسماعيل) أن يقضى على تلك الفائدة القضاء المبرم، بعمل يجتث من قلبي ذينك الأميرين كل جذور الأمل فى أن موته يوجب ارتقاء أحدهما الى العرش مكانه .

وأما الحب، فلبلاده أكثر منه لأولاده ونفسه .

وذلك لأن أيلولة الملك من الولد البكر فى الأسرة الواحدة من شأنها أن توحد بين مصالح الأمير ومصالح الرعية؛ فلا تعود همة الأمير منصرفة، كما كانت، الى إنماء ثروته الشخصية وثروة أسرته على أكتاف الثروة العمومية وثروة فروع الأسرة الأخرى .

(فعباس الأول)، مثلا ، انما أراد مصادرة أملاك باقى أعضاء عائلته والاستيلاء على أموالهم لكى يجعل مستقبل ولده (الهامى) — ولو لم تؤل اليه الامارة — سعيداء أكثر من كل واحد منهم — ولو قدر لأحدهم أن يخلفه على العرش — وانما صادر، لهذا الغرض عينه، أملاك رعاياه، واغتصب أموالهم : فترك لابنه المذكور ما يزيد على ثمانين مليونا من الفرنكات من الثروة المنقولة غير الثروة العقارية .

والواقع هو أن الأمير المتولى، الذى يعلم حق العلم أن مآل عرشه لغير ابنه، لا يمكنه أن يعتبر ثروة البلاد المسلمة مقاليدها اليه إلا فريسة لأطماعه، ومنجما يستنفده فى إغناء نفسه وذويه؛ فلا يهمه شقيت البلاد أم سعدت، عاشت أم هلكت، ما دام جيبه ممتلئا وخزينته عامرة .

والأمير، فى الأسرات التى يؤول العرش عندها من أرشد الأفراد فيها الى الأرشد، قد تحمله العواطف الانسانية الطبيعية على كره عموم أعضاء أسرته، لتخيله، فى كل منهم، خليفة يخلفه، اضرارا بخلافة بنيه . فيهمه، والحالة هذه، أن يمتص، وهو

على قيد الحياة، خيرات البلاد كلها، لكى لا يترك منها شيئا ، بعده، لأولياء عهـده الاحتماليين المكروهين منه . ومغبة تلك السيئة إنمـا تعود على البلاد أكثر منها على أفراد أسرته، غير بنيه .

والدليل على أن حب (اسماعيل) لبلاده كان رائده فى سعيه، أكثر من كل عامل غيره، هو أن هواه كان أن يخلفه على العرش ابراهيم حلمى ابنـه من الأميرة جنانيار هانم، أعز زوجاته عليه، والتى سعت سعيا محمودا فى سبيل نجاح مقاصده. ومع ذلك فانه سعى لأكبر أولاده (محمد توفيق)، بالرغم من أنه لم يكن يحبه محبته لباقى اخوته.

(فاسماعيل) إذا، لأنه كان يكره أخاه وعمه من جهة، ولأنه كان، من جهة أخرى، وعلى الأخص ، يحب بلاده، أقبل يسعى فى الأستانة ليحمل أولى الشأن فيها على تغيير نظام الوراثة بمصر، وحصرها فى ذريته دون باقى الأسرة المحمدية العلوية .

ولحسن طالعه، كان ميله الى ذلك ونجاحه فيــه يوافق هوى نفس عبــد العزيز المكنون .

فعبد العزيز، أيضا، كان يشتهى أن يغير نظام الوراثة فى أسرة عثمان، وهو أيضا كان يتمنى أن يحصرها فى ابنه يوسف عز الدين، وفى بكر أولاده، بعده، فبكر أولاده الى الأبد . ولكنه لم يستطع بلوغ أمنيته، بالنسـبة لقوة التقاليد . فكان يرغب، والحالة هذه، فى نجاح (اسماعيل) فى سعيه، ليكون ذلك سابقة، يبنى هو على قاعدتها بناء مجهوداته .

على أن ذلك لم يمنعه من التظاهر بالرفض فى بادئ الأمر لينال من مال (اسماعيل) وهداياه ما كان التغيير المطلوب به جديرا ؛ ولكى تكون الظواهر غرارة أكثر ممـا

(١) أنظر : "مصر تحت حكم اسماعيل" لماك كون ص ٣٨

هي، فتبدو الصعوبات للساعي أكبر من حقيقتها، أوعز الى بعض جرائد الأستانة بأن تكتب في الموانع القائمة دون تحقيق رغائب والي مصر وأن تبالغ في وصفها .

فانخدع (اسماعيل)، أو تخادع، الى حدّ استئجار جرائد أخرى لتحبذ التغيير وتظهره أمام الملا في مظهر العمل المفيد للبلاد، والذي لا مندوحة لها عنه، لتتقدّم باطمئنان في معارج الفلاح والرقي والرخاء .

ولكنه، من جهة أخرى، فتح يده سخية في السر والجهر : بجرت خيرات النيل ذهبا وفضة على ضفاف البوسفور، حتى لم تبق هناك ذات واحدة ممن يرجى في مساعيها تقديم وإنجاح للسعي المصري، إلا ونالها من عطاياه وجوده الحاتمي ما جعلها تدأب على العمل له[1] .

ولو أراد التاريخ حصر قيمة ومقدار كل ما صرف في تلك الأيام في الأستانة، وتعداد الأبواب التي صرف فيها، لأعياه الأمر وسقط دونه كليلا . لأن المبالغ المصروفة تجاوزت عدّة ملايين من الجنيهات . ومن البديهي أن (اسماعيل) لم يكن وحده في ذلك الصرف . فكما أنه كان يجود بالأموال والهدايا، من جهة؛ وتجود أمه بأضعاف أضعافها لتساعده على تحقيق مطمعه، كان أخوه وعمه، من جهة أخرى، يبذلان كل ما في وسعهما لإخفاق مسعاه، وتخييب أمانيه، لما في تحقيقها

(1) أنظر : "مصر" لمالورتي ص٧٧ والحاشية رقم ٢٥٤ التي بها وفيها ايراد لقول فون هـ . ستيفان الوارد في ص١٥٣ من كتابه "داس هوتيجي اجبتن" والذي نصه : «فقد أكد لي ثقات أن (اسماعيل) لكي ينال تغيير مجاري الوراثة وهو تغيير في منتهى الفائدة لبلده، اضطر الى إنفاق ثلاثة ملايين من الجنيهات بالقسطنطينية ومن المؤكد أنه سيجد مناسبات أخرى لزيادة الانفاق في هذا السبيل »، وانظر: "مصر تحت حكم اسماعيل" لماك كون ص ٣٨ وما يليها لغاية ص ٤١، وانظر: مالورتي عينه ص ٧٩ في الكتاب ذاته .

من الاضرار بمصلحتيهما . ولكنه تغلب فى نهاية الأمر، ومقابل ما بذل، وما وعد ببذله، ونظير رفعه الجزية السنوية المفروضة على مصر من ثمانين ألف كيس الى ١٥٠ ألفا — أى من أربعمائة ألف جنيه مجيدى الى سبعمائة وخمسين ألفا، أصدر السلطان فرمانه القاضى بانتقال كرسى الولاية من متبوئ كرسيها الى بكر أولاده ومن هذا الى بكر أبنائه أيضا، وهلم جرا؛ وذلك فى ١٧ مايو سنة ١٨٦٦[1] فقرئ هذا الفرمان بمصر باحتفال شائق. وهنأ رجال الدولة وأعيان الأمة (الأمير محمد توفيق) — وكان لم يتجاوز الرابعة عشرة من عمره — بمصير ولاية عهد الديار المصرية اليه. وكبرت منزلة (اسماعيل) فى عيون الجميع، وشعر الكل بسكينة دخلت على نفوسهم، كأن الحاضر والمستقبل باتا آمنين[2].

وكان من الطبيعى أن يقرن (اسماعيل) بسعيه الى تحويل مجارى الوراثة عن أخيه وعمه، سعيه الى تجريدهما من ثروتهما العقارية المصرية، ليكون قضاؤه على مطامعهما فى العرش المصرى تاما مبرما، ويكون استتباب الأمر له منتظما قارا .

فأوفد، منذ أواخر سنة ١٨٦٤، الى أخيه فى باريس من فاتحه فى أمر بيع الأطيان التى له بمصر. فرفض الأمير مصطفى فاضل بيعها لأن شعاع الأمل فى مصير العرش المصرى اليه، كان لا يزال منتشراً بقوة فى جوانب قلبه. ولكنه، بعامل نزق الشباب، وحب الظهور، ما فتئ يهلك الملايين تلو الملايين، ويولم الولائم تلو الولائم، ويجود بالهدايا تلو الهدايا — مع أن إيراداته كانت قليلة وضئيلة، بالرغم من اتساع أملاكه العقارية، وذلك بسبب العراقيل المقامة بمصر فى سبيل استغلالها استغلالا حسنا —

(١) أنظر : "مجموعة الفرمانات" .

(٢) أنظر : "الكافى" لشاروبيم بك ص ١٤٤

وما فتئ يضطر، بين حين وحين، الى الاقتراض بفوائد ساحقة، من خزائن الصيارفة ومن عملائه ، حتى باتت حالته المالية معقدة تعقيد ذنب الضب ؛ وباتت ديونه الباهظة محرجة له إحراجا شديدا يصعب عليه الخروج منه إلا بالبيع .

فرأى (اسماعيل) أن يعيد إذ ذاك الكرة، لا سيا أنه كان قد فاز بإقصائه عن مجارى الوراثة . فأوفد اليه مفاتحا آخر، يعرض عليه بيع الأملاك التى له بمصر ؛ ولما لم يعد له مندوحة عن البيع، نجحت المخابرات هذه المرة؛ وقرّ الاتفاق على أن ثمن المبيع المتفق عليه وقدره مليونان وثمانون ألف جنيه انجليزى ، منها ثمانون ألفا قيمة السمسرة — يدفعه (اسماعيل) أوراقا مالية لحاملها من أوراق الدائرة السنية المالية المضمونة من الحكومة المصرية والمنتجة فوائد بواقع ٩ ٪ ، وأن تسدّد قيمة تلك الأوراق على خمسة عشر قسطا سنويا ، ابتداء من أوّل يناير سنة ١٨٦٧ [1]

فأمضى عقد البيع بباريس فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٦٦ ، وسجل فى اليوم السادس والعشرين منه ؛ ولكنه لم ينفذ فى شكله الذى اتفق عليه ؛ لأن البنك السلطانى العثمانى ومحل اينهايم وشركائه حلا محل الأمير مصطفى فاضل وأخذا بدل تلك الأوراق المالية سندا عاما مبينة فيه تعهدات الدائرة السنية وضمانة الحكومة المصرية ؛ وأصدرا به، فى لندن، قرضا بمليونى جنيه انجليزى بفوائد ٩ ٪ سنويا .

أما حليم باشا ، فان انفاقه عن سعة ، بل إسرافه هو أيضا إسرافا مفرطا ، كان قد أدّى به منذ سنة ١٨٦٣ الى عقد قرض قدره ثلثمائة ألف جنيه انجليزى، تعهد بسداده على خمس عشرة سنة ، أقساطا متساوية . ثم أدّى به سعيه فى الأستانة لاحباط جهود (اسماعيل) الخاصة بتعديل مبدأ الوراثة، الى عقد قرض آخر فى سنة ١٨٦٦

(١) أنظر : "تاريخ مصر المالى" لمجهول ص ٧٥

مقداره سبعمائة ألف جنيه مصرى . فاضطر الى رهن كل أملاكه العقارية بمصر، ضمانة لوفاء هذين القرضين؛ وبات يتخبط تخبطا أليما، كلما حل موعد للدفع .

نفابره (اسماعيل) فى شراء أملاكه المرهونة منه ؛ فما وجد حليم باشا فى شدة ضيقه واحتياجه الى النقود بدًّا من بيعها، لاسيما بعد ما تيقن من نجاح مساعى ابن أخيه فى الأستانة، وخيبة مسعاه هو؛ فباعها له نظير مبلغ قدره مليون ومائتا ألف جنيه انجليزى ، دفعت الدائرة السنية له منها ثلثمائة ألف جنيه انجليزى بأوراق من أوراقها المضمونة من الحكومة المصرية؛ وأخذت على نفسها دفع الباقى من أقساط القرض الأول وقدره مائتان واثنان وسبعون ألف جنيه؛ ثم افتدت أوراق القرض الثانى المالية، وسلمتها خالصة الى الأمير البائع .

واتفق بعد ذلك أن البوليس — لكى ينال « محظوظيته » عند الخديو، ويظهر لسموه تيقظه وسهره على حياته الثمينة — أقدم فى شهر اكتوبر سنة ١٨٦٨ على استكشاف مكيدة زعم أن عمه حليم باشا دبرها لاغتياله . فنصب شراكه ، وبث زبانيته ؛ وفى الثانى والعشرين من الشهر المذكور أعلن للأ نجاح مسعاه ، وتمكنه من القبض على المتآمرين على حياة مليك البلاد . فاضطر (اسماعيل) الى إبعاد عمه عن القطر[1] .

العمل على تغيير لقب "والى" بلقب يشعر بجلال مركز صاحب مصر

وبعد أن عدّل (اسماعيل)، على النمط الذى بيناه، نص فرمان أول يونيه سنة ١٨٤١ الجاعل الوراثة بالأرشدية والمعدّل منطوق الشرطين الأول والثانى من شروط فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ، أقبل يعمل على إلغاء الشرط الثالث منه ، وهو الخاص بتشبيه ولاة مصر بوزراء الدولة العثمانية .

(١) أنظر: "مصر تحت حكم اسماعيل" لماك كون ص ٧٩ ، و"تاريخ مصر المالى" لمجهول ص ٧٧

وكان قد عزم عزما أكيدا على إشراك مصر فى معرض باريس العام المزمع اقامته فى بحر سنة ١٨٦٧ ، وعلى إجابة دعوة عاهل الفرنسيس ، والذهاب اليه بنفسه ، ليظهر بلاده أمام العالم المتمدين فى ثوب التقدّم والرقى الذى لبسته فى عهد أسرته العلوية وعهده . فيحمل الأمم المتمدينة على اعتبارها واحدة منها ، وليظهرها ببذخه وجوده ، وسطوع معروضاتها فى ثوب الثروة التى لا حدّ لها — الذى هو فى الحقيقة ثوبها الصحيح — فيوطد فى العقول ، تقديرها لتلك الثروة تقديرا رفيعا ، ويقرّ فى القلوب ثقتها غير المتناهية فى مقدرتها على القيام بجميع تعهداتها المالية ، مهما بلغت قيمتها ، وأية كانت مواعيد تحقيقها .

ولوثوقه من ذهاب السلطان عبد العزيز ، أيضا ، الى زيارة ذلك المعرض ، كان يريد أن يغتنمها فرصة ثمينة ، لبذر بذور الاصلاح القضائى الدائر فى خلده ، والمقصود منه القضاء على القيد الثالث المقيدة به البلاد ، أى قيد الامتيازات الأجنبية .

فلدأبه ، من جهة ، على إزالة القيد الثانى ؛ ولرغبته ، من جهة أخرى ، فى الظهور أمام الملأ الأوروبى — ليسهل عليه نجاح مقاصده — فى مظهر رسمى منيف ، يستوقف الأنظار ويوجب الاحترام لشخصه ، أكثر مما لو كان مرتديا لباس وال ، لا تميزه عن باقى ولاة السلطنة العثمانية إلا بعض ميزات خصيصة به ، طفق يعمل على نيل لقب يشعر بأن صاحبه ، إن لم يكن فى مصاف الامبراطرة والسلاطين والملوك ، فلا يقل عنهم كثيرا . على أن يكون نيله إياه مصحوبا بحصوله على امتيازات تجعل حقيقة المنصب على نسبة سمو تسميته المبتغاة .

فشرع يخابر الأستانة ، بوسائله المعتادة ، فى أمر منحه ذلك اللقب ؛ وأقبل ينفق المال عن سعة ، ويكثر من الجود والهدايا النفيسة السنية الى السلطان ووزرائه

والمقربين لديه، مجتهدا فى استصدار فرمان يخوله التلقب بلقب "العزيز" وهو المطلق فى القرآن الشريف على وزير فرعون على مصر، راغبا جدّا فيه، وشيقا الى احرازه.

فدارت المخابرات بشأنه طويلة ومتعبة، بين البلاطين؛ واستمرّت مدّة بين أخذ وردّ؛ ولكنها لاقت فى سبيلها عقبتين، لم يمكن التغلب عليهما مطلقا :

(الأولى) أن لقب "العزيز" خص به (يوسف بن اسرائيل) دون غيره من وزراء الفراعنـــة ؛ وأن ما خص به نبيّ لا يصلح إطلاقه البتة على فرد من الأفراد، مهما كانت درجته رفيعة .

و (الثانية) أن اسم السلطان المـــالك (عبد العزيز). فلو دعى (اسماعيل) "العزيز" لكان السلطان إذا عبـــده ؛ أو لتبادر الى أذهان السذج أنه عبده ؛ أو أمكن، على الأقل، فتح باب لمنكت ينال الحضرة السلطانية بما ينقص من جلال قدرها[1] .

فاستبعد، إذا، لقب "العزيز"، لا سيما وأنه اسم من أسماء الله الحسنى، وشرع فى البحث عن غيره .

وكانت قد جرت العادة منذ أيام (محمد على) بتسمية الديوان المصرى الأعلى، أى الديوان المحيط بشخص الوالى مباشرة "بالديوان الخديوى"، كما أن الولاة أنفسهم بحكم تلك العادة كانوا يدعون أحيانا "خديويين" .

الاتفاق على لقب "خديو"

فبعد مناقشات ومباحثات كتابية وشفهية كثيرة، اتفقت الآراء، نهائيا، على أن تعطى صيغة رسميـــة لتلك العادة، وأن يكون لقب "خديو" خصيصا، من ذلك

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لمـــاك كون ص ٥٩ وما يليها، و "الكافى" لشاروبيم بك ص ١٤٥ ج ٤

الحين فصاعدا ، (باسماعيل) وخلفائه على العرش المصرى ، إشعارا باعلاء مرتبتهم الى درجة العواهل .

فصدر بذلك فى ٨ يونيه سنة (١) ١٨٦٧ فرمان تلى بمصر، بأبهة واحتفال عظيمين، حضره كل ذى حيثية فى البلاد، واتفق الكل، لا سيما الشرقيون، على أن (اسماعيل) فاز فوزا مبينا، وأصبح حقيقة فى مصاف الملوك .

ولم يكن اعتقادهم فى غير محله : (أولا) بالنسبة لفخامة اللقب الجديد، و(ثانيا) بالنسبة للامتيازات الجديدة السنية التى أوجبها .

"الخديو" كلمة فارسية بمعنى "الاله" و"الرب"؛ فهى تشعر إذا بعظمة وجلالة لا تشعر بهما لفظة "العزيز" العربية، وتلبس صاحبها رداء استقلال فى المركز والعمل أكثر مما تلبسه إياه أية كلمة أخرى .

الامتيـ... أوجبها

والامتيازات الجديدة، التى أوجبها ذلك اللقب، كانت كبيرة وغير منتظرة الى حدّ أن معانى الكلمات الدالة عليها فى الفرمان أشكل فهمها على معظم الناس : فان السلطان تناول : (أولا) نص الشرط الرابع من الشروط الاثنى عشر التى منح فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ بمقتضاها حق توريث السدّة المصرية (محمد على) وذريتــه، وهدمه هدما، وقرّر أن المقصود من القوانين العثمانية الواجب تنفيذها بمصر، إنمــا هى المبادئ العامة المعلنة فى خط جلخانه ، وأعنى بهــا الضامنة الأعمار والأملاك والأعراض؛ وأما فيما عدا ذلك، فانه خوّل للحكومة المصرية الحق فى وضع القوانين

(١) أنظر : "مصر" لماروق ص ٧٧ و ٧٩ فانه يجعل تاريخ هــذا الفرمان ٩ يونيه بدلا من ٨ يونيه .

واللوائح والأنظمة التى يقتضيها حسن الادارة وتراها «هى» مناسبة لعادات البلاد، وطباع أهلها ، وموافقة لمصالحهم ؛ وصرّح (ثانيا) ، للخديو ، أن يعقد مباشرة مع الأجانب ودولهم أية اتفاقية يشاء بخصوص الجمارك ، وعلاقات البوليس بالجاليات الغربية، ومرور البضائع والركاب فى داخلية البلاد، وادارة البريد، وهلم جرًّا؛ على أن لا تتخذ تلك الاتفاقيات شكل معاهدات دولية ماســة بسيادة الدولة العلية على القطر؛ وأوجب (ثالثا) على الباب العالى أخذ رأى الحكومة المصرية فى كل معاهدة تجارية يريد إبرامها مع الدول الأجنبية ، ليتمكن أولو الشأن المصريون من المحافظة على مصالح مصر التجارية .

ولمـا كان الفرمان الصادر فى ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ بشأن تعديل قانون الوراثة قد صادق مصادقة تامة على تعديل السابع والثامن والحادى عشر من الشروط المدوّنة بفرمان١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ، وخوّل الحق لأمير مصر فى سك نقود تختلف عن نقود باقى السلطنة ، مع إبقاء اسم السلطان عليهـا ؛ وفى رفع عدد الجيش المصرى من ثمانية عشر ألف جندى الى ثلاثين ألفا ؛ وفى منح الرتب المدنية لغاية الرتبة الثانية من الصنف الأول بدون استئذان، وباقى الرتب حتى أعلاها أى رتبة روملى بكلربك ورتبة بالا، مدنية كانت أو عسكرية، بمجرد إخطار الباب العالى، لاعتمادها ، وارسال براءتها من لدنه ؛ وكان ترك اختيار القماش اللازم لملابس الجنود المصرية ، وتفصيله الى مجرد ارادة الخديو قد ألغى ، فى الواقع ، جزءا عظيما من ملزمات الشرط التاسع من الشروط الآنفة الذكر ، فانه لم يعــد يبقى من القواعد التى بنيت عليها السيادة العثمانية على مصر، سوى ما أقيم منها فى الخامس والسادس والعاشر من شروط فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١

على أن نص الشرط الخامس انما كان مجرّد حبر على ورق : لأن الأموال ، والضرائب ، والرسوم ، وغيرها من أوجه الايراد ، كانت تجبى باسم الحكومة المصرية لا باسم السلطان ؛ ولم تكن طريقتا ربط الجمارك وتحصيلها مماثلتين لما كان جاريا ومعمولا به فى تركيا ، حتى قبل أن يخوّل فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٦٧ الحق للخديو فى ابرام أية معاهدة جمركية يريدها مع الأجانب .

وقد رأينا أن الجزية تعدّلت أوّلا ، وثانيا ، وقررت ، أخيرا ، بحيث لم يعد للسلطان دخل فى الايرادات المصرية ، ولا حق فى معرفة مقدارها ونوعها — فلم يبق ، إذا من حائل ، فى الحقيقة وواقع الأمر ، بين مصر واستقلالها استقلالا تاما ، سوى قيد الجزية السنوية ، وقيد منعها عن بناء سفن حربية ، إلا بتصريح كتابى .

أما قيد حظر بناء سفن حربية ، فان (اسماعيل) أقبل يعمل على كسره ، ومداد الفرمان المانح له لقب "خديو" لا يزال رطبا على قرطاسه . فانه ، وهو فى باريس يزور المعرض ، و بينما السلطان نفسه فيها ، أوصى المعامل الفرنساوية بعمل ثلاث بوارج مصفحة من النوع الذى كان يطلق عليه اسم "فرقاطة" ومن الطراز الجديد المستعمل لدى الدول الأوروبية كلها ، بدل السفن الحربية الشراعية القديمة ؛ ولكيلا يجد معارضة من السلطان ، واجتنابا لكل انحراف فى خاطره عنه ، أفهمه أن تقوية الأسطول المصرى — وهو جزء من الأسطول العثمانى — بتلك البوارج ، ما هو فى الحقيقة إلا تقوية للاسطول العثمانى عينه ، وزيادة فى مهابته وقت الحاجة .

فلما رأى أن عبد العزيز غير مقتنع بذلك ، وغير راض عن عمله ؛ وأن وزراءه المرافقين له فى سياحته — وقد عزّ عليهم أن يكون لنوبار باشا ، الوزير المصرى ، شأن أكبر من شأنهم فى عالم السياسة — أقبلوا على معاكسة مساعيه الرامية الى تحرير

بلاده من قيد الامتيازات الأجنبية ، بالقضاء على السلطات القضائية الدولية القائمة فيها ، بحجة المحافظة على حقوق السيادة التركية على مصر ، وبحجة تأييـد نصوص الفرمانات، استعان، من جهة ، بالامبراطور نابوليون الثالث ، ورجاه التوسط بينه وبين متبوعه لازالة الخلاف بالتى هى أحسن .

ففعل العاهل الفرنساوى ذلك ، عن طيبة خاطر، لمـا كان (لاسماعيل) من المنزلة لديه ، ولرغبته فى أن يطوّقه بأياد تلزمه بمساعدة القائمين بمشروع قنـاة السويس ، مساعدة فعالة، تمكنهم من إنجازه بسرعة .

وأقبل، من جهة أخرى، يبذل الوسائل التى كان هو أدرى الناس بنجاحها عند السلطان ووزرائه : فشرع يظهر (لعبد العزيز) كل ما استطاع اظهاره من مظاهر التعظيم والاحترام والاجلال ، ويظهر لوزرائه ما طاب وحسن من ضروب الاكرام لدرايته بعظم وقعها من نفس متبوعه وأنفسهم، وأخذ، فى الوقت عينه، يقدّم لهم جميعا،من الهدايا والتقدّمات والأعلاق النفيسة،ما لم يكن له بدّ من تسكين هياجهم عليه، وازالة ما علق بخواطرهم من النفور منه والانحراف عنه .

ولم يكتف بذلك، بل إنه، بعد رجوع السـلطان من سياحته الى عاصمته، عن طريق برلين وفيينا ونهر الطونة ، عرج على الأستانة ، فى عودته الى مصر ، وأقام فيها يجامل ربها ووزراءه ، حتى حملهم على اصدار فرمان شهر سبتمبر التالى سنة ١٨٦٧ المفسر ما غمض والتبس فيه من عبارات فرمان ٨ يونيه السابق .

وأما الجزية ، فانه لم يكن يمكن التفكير، البتة، فى قطعها عن تركيا : لأن جميع الامتيازات، التى نيلت، انمـا أمكن نيلها، وجميع القيود التى كسرت، انمـا أمكن كسرها ، برفع مقدار المـال المعطى سنويا من مصر الى السلطان ، رفعا مستمرا .

فلاجل قطع الجزية، إذا، كان يجب أن تسبق مصر بلغاريا الى العمل الذى عملته هذه الدولة فى سنة ١٩٠٨، وتعلن تقلص ظل السيادة العثمانية عنها، ووثوبها الى بحبوحة الاستقلال التام .

على أنه لو فرض، وتمكنت من عمل ذلك، فقد كان من المحتمل، فى تلك الأيام، أن لا تجد فيه مصلحتها : لأنها ربما تعرّضت، والوقت غير مناسب، الى حرب مع تركيا، فقد كانت تجر عليها ويلات جسيمة، أقلها إعادة مأساة سنة ١٨٤٠

السعى الى الاستقلال والوسائل التى اتخذت لذلك

غير أن (اسماعيل) كان، مع ذلك، مصمما تصميما وطيدا على نيل الاستقلال التام لمصر، يوما ما، وعلى رفع قيد الجزية المذل عن عاتقها؛ ولكنه كان يرقب الفرص لهذا الغرض، ويتحينها، ليغتنمها ويستفيد منها؛ عاملا، فى الوقت عينه، على إدراك مناه من سبل يختطها لنفسه، ووسائل يتخذها، ولا يرى اتصالها بغرضه، مباشرة .

منها توصيته مصانع الأسلحة الفرنساوية، فى سنة ١٨٦٧، على صنع عدّة آلاف بندقية من البنادق ذات الإبر، التى كان قد اخترعها رجل يقال له "شاسبو" وتسمت باسمه، ليسلح بها الجيش المصرى، بدل البنادق القديمة، الموضوعة بين يديه منذ أيام (محمد على) الأخيرة : فيكسبه قوة واستعدادا للطوارئ .

ومنها إشراك حكومته فى مؤتمر النقود، المنعقد بباريس فى تلك السنة؛ وإرساله مندوبا من قبله يمثل مصر فيه؛ وتزويده إياه بأوامر أدّى نفاذها الى تعديل النظام النقدى فى القطر فى السنوات التالية .

ومنها حمله الملكة ڤكتوريا، بواسطة قنصلها العام بمصر، على منحه أكبر درجات وسام الحمام، وتكليفها اللورد كلارنس باجت، أمير أسطولها فى البحر الأبيض المتوسط، بالذهاب الى عاصمة الديار المصرية، خصيصا، لتقليده إياه : فحمله اليه

ذلك اللورد فى وفد حافل من كبار ضباط عمارته البحرية ، وبعض كبار الكتّاب ، وما حلت ركابهم بمصر إلا وأنزلهم (اسماعيل) فى قصر النزهة ، بشــبرا — وهو الذى نزل فيه ، بعد ذلك بسنتين البرنس أوف ويلز وقرينته ؛ونزل فيه بعد نيف وأربعة عشر عاما ، الوفد العثمانى الأول ، الذى أرسل لتسوية الخلاف بين الخديو (محمد توفيق) ورجال الجندية الثائرين على أنظمة حكومته — واحتفى بهم احتفاء عظيما ، كان له أحسن وقع فى نفوسهم ، ثم استدعاهم الى حضور استعراضه للجيش المصرى الجديد فى ميدان العباسية الشاسع ، فكانت فرقة الهجانة أهم ما استوقف أنظارهم واهتمامهم فيه ؛ لأن جمال ملابسهم البدوية البديعة ، وسمرة وجوههم الناشئة عن لفح شمس الصحراء لها ، والتحافهم جلال البيداء التى شــبوا فيها ، وكونهم جميعا من العرب ، حرك فى المتفرجين عوامل الاستحسان والإعجاب — ولو أن ألسنة السوء التى لم تترك (لاسماعيل) عملا بدون أن تنفث عليــه سمومها ، زعمت أن أولئك الهجانة لم يكونوا عربا مطلقا ، وإنما كانوا من صعاليك الناس ، ألبسوا تلك الملابس فى ذلك اليوم ، لمجرد التغرير بالضيوف !

ومنها اعتناؤه بالجيش المصرى وتعليمه ، اعتناء فائقا ؛ وإنشاؤه المدارس الحربية لتخريج الضباط الأكفاء ، واستدعاؤه القوّاد الأمريكيين لتدريبهم وتكوين أركان حرب متفوّقين منهم ، وسيأتى شرحه بالتفصيل عنــد كلامنا على تحقيقه الشطر الثالث من خطته .

ومنه دأبه المستمر ، والذى ســيأتى بيانه فى حينــه ، على معالجة نجاح مشروعه القضائى المقصود منه القضاء على قيد الامتيازات الأجنبية ، المتخذ على الأخص من تبعية مصر للدولة العلية ، مانحتها .

ومنها اغتنامه فرصة وجوده بالأستانة في أغسطس سنة ١٨٦٨ لطلب ونيل رتبة الوزارة الكبرى لولي عهده (الأمير محمد توفيق باشا) لاعتباره ذلك خطوة واسعة في سبيل رفع شأن العرش المصري؛ لأنه اذا كانت درجة ولي عهده، درجة أكبر وزراء الدولة العثمانية، فاذا يجب أن تكون درجة الجالس فعلا على الأريكة المصرية.

ومنها سحبه جنوده من كريت الثائرة على حكم الأتراك، بالرغم من إلحاح عالي باشا الصدر الأعظم عليه بابقائها فيها، غير مبال بحقد ذلك الوزير عليه من جراء سحبها.

على أن أهم تلك السبل والوسائل، إشراكه مصر، مستقلة عن تركيا، في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ واستقلاله، دون السلطان العثماني، بل وباهماله إياه بتاتا بالقيام بحفلات فتح ترعة السويس في سنة ١٨٦٩

١ — اشتراك مصر في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ [1]

اشتراك مصر في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧

كان (اسماعيل)، منذ أن عزم على ذلك، قد أصدر أوامره الى ماريت بك، مدير المتحف المصري، باتخاذ جميع الوسائل المؤدية الى جعل القسم المصري في ذلك المعرض في مقدمة أقسام الدول الشرقية قاطبة. فنفذ ماريت بك الأوامر بكل دقة، وصرف عن سعة، صرفا تمكن به من إعادة الحياة المصرية القديمة الى التجلي في الجزء المخصص لها هناك؛ ومن إظهار الحياة المصرية المعاصرة بجانبها: فبينما موميات فراعنة القدم وتماثيلهم تعرض في وسط يذهب بالزائر الى تخيل نفسه عائشا ثلاثة وأربعة وخمسة آلاف سنة الى الوراء، كانت أشكال الوكائل والأسواق المصرية المعاصرة تبعثه الى الحياة بمصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعد المسيح.

(١) أهم مراجع هذا الجزء من الفصل: "مصر القديمة والحديثة في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧" لتيبرس.

وكان المعرض العام كله، بعـد أن أوشك فى مبادئه أن لا يكون شيئا يذكر، قد تجلى فى مجالى بهجة تفوق كل وصف؛ وأخذت الأقوام والطوائف تؤمه من كل حدب وصوب، ومن كل فج عميق؛ وتعاقبت فى أقسامه وقاعاته أقدام اسكندر الثانى وفرنسيس يوسف، إمبراطورى الروسيا والنمسا، وغليوم ملك بروسيا، وألبرت أدورد ولى عهد المملكة البريطانيــة، وفكتور عمانوئيل الثانى ملك أيطاليا الحلو الشمائل، فعبدما عبد العزيز سلطان تركيا، خليفة الاسلام، وأمير المؤمنين .

قسم المعرض المصرى

وكل هــذه الرؤوس المتوجة مرت على القسم المصرى؛ ووقفت، برهة، أمام نعش رعمسيس الثانى — الفرعون القدير، المظنون حتى ذلك اليوم أنه سيزوستريس هيرودتس، أكبر الفاتحين، وأمجد من تكللت جبهته بأكاليل الفخار العسكرى — وشخصت، مأخوذة، صامتة، الى جثة الراقد على صــدرها نيفا وثلاثة آلاف عام والمنبعث عنها درس جليــل فى بطلان كل مجد عالمى . ورأتهم الأقوام والطوائف يقفون تلك الوقفة؛ فأقــدم أكثر من واحد، فى مجموعها المزدحم، يحلل الأفكار والتأملات الدائرة فى خلد أولئك المتوجين، وهم يمســون بذات أيديهم، وينظرون بأم أعينهم أن العظمة البشرية الأكثر سطوعا، لظل زائل؛ وان المجــد البشرى الأكثر تألقا، لشعاع صائر الى ظلمة ناؤوس .

ثم مرت تلك الرؤوس المتوجة على بيت "شيخ البلد" المقام بجانب المعبد المصرى القديم، والمجهزة فيه معامل الكتاكيت : فاذا بها فى القدم، منذ نيف وخمسة آلاف عام، ماهى اليوم؛ واذا بالمصريين والمصريات، العاملين فيها، هم هم المرسومة أشكالهم على جدران ذلك المعبد العتيق : دليل ساطع على حيوية الأمة المصرية، وعلى أن الملوك والعواهل يتغيرون على عرشها، ويتعاقبون ويزولون؛ أما هى، فباقية الى الأبد!

نعم، إنها أضاعت ، بفناء طائفة كهنوتها القديم ، قوتهـا ورجوليتها وفلاحها ؛ وأصبحت طائشــة الخطى ؛ قليــلة الاهتمام بالأمور؛ خانعة لكل نير؛ قابلة لكل عبادة ؛ عديمة الوحدة، والجنسية، والهيئة الخصوصية؛ غير ممـانعة فى التنازل عن نفس ذاتيتها ، وتغيير دينها ولغتها وعاداتها — كأنها ليس بالشئ الذى يؤبه به — راضية بأن يصوغها الجنس السامى فى قالب كيانه، بالرغم من شدّة نفورها منـه ، فى السابق، وكراهيتها له ؛ غير مستغربة صيرورتها يهودية وعربية، وهى التى قاتلت مائة وخمسين عاما قتال الولهـان ، لتتملص من النير الهكسوسى اليهودى العربى ؛ غير مستغربة أن يكون مبدأ أزمنتها التاريخية مجزرة الشهداء فى عهد ديوكلسيانس، من جهة، والفتح الاسلامى، من الأخرى، وأن يصبح كل تاريخها القديم المجيد— الذى لا يضارع سنا المظلم من عصوره سنا أى تاريخ كان فى الوجود—شيئامنسيا، لا علاقة لها به، بل أجنبيا عنها بالكلية .

نعم إن هذا كله صحيح . ولكنها، بفضل اتحـاد معظمها فى الاسلام، عادت فاستردت جنسيتها وهيئتها الخصوصيتين؛ ولولا الأقلية المسيحية، التى بقيت فيها — وربمـا كانت تكون مصيبة عليها وعلى نفسها لولا ماظهر من تضافر أبنائها فى العهد الأخير— لاستردت وحدتها، أيضا، فى العقلية، والمصلحة؛ لا سيما انها حافظت، بالرغم من صروف الأيام وحوادث الليالى، على شكلها الأصلى، وعاداتها، ومظاهر حياتها القديمة بجانب مظاهر حياتها الجديدة .

ذلك ما رآه أولئك المتوجون، زائرو القسم المصرى، فى ذلك المعرض العام، وقد انتقلت خطواتهم من قسمه القديم الى قسمه الحديث، فانه كان يشمل وكالة مربعة الشكل، لهـا صحن فسيح تحيط به عمـد من كل جهة ، وبين كل عمود وعمود ،

خلاية لوضع البضائع فيهـا، وفى أحد أركانه، حجرة متروية، ينفذ اليها نور النهار من خلال باب خشبي، وفيها فسقية مياه معدّة لوضوء التجار، ويعلو ذلك جميعه دور علوى، منقسم الى حجر، منفصلة الواحدة عن الأخرى، معدّة لسكنى الأجانب، وفاتحة على طرقة دائرة .

وبجانب تلك الوكالة، قهوة تصنع القهوة فيهـا على الطريقة المصرية، فمـدّة دكاكين، معروضة فيها المصنوعات المصرية، يستوقف النظر منها، على الأخص، صناعة الجلود ودبغها، واتقان الأنسجة، وجودة السروج، والصوانى الخزفيـة، والمصوغات، والتطريز على الجلد والقماش — وكلها تشهد بمهارة أيدى صانعيها — والآلات الموسيقية: كالكمنجة المصرية، والعود، والقانون، والكبير تركى، والناى، والقيثارة، والربابة، والزمارة، والنقارية، والسنتير، والدربكة، والصنوج وغيرها .

على أن أهم ما كان فى ذلك المعرض المصرى قسم محصولاته الزراعية وهى : عدّة نمـاذج قطن من أجمل الأنواع — والقطن كما هو معلوم، انمـا أدخل (محمد على) زراعته الى القطر المصرى، عملا بنصيحة فرنساوى، يقال له المسيو جيميل، كان قد رأى بعض شجيرات منه فى بستان باشا تركى اسمه (محو) بالقاهرة، فألفت انتباهه وتقديره للفوائد الجمة التى تعود على البلاد من وراء تعميم زراعة ذلك النبات فيها — وجمله أصناف قمح، وذرة، وتيل، وسمسم، وبرسيم، وفول، وترمس، وحناء، ونيلة، وتبغ، وأصناف أرز وبلح وقصب سكر . الخ

وبينما زوّار المعرض المصرى فى باريس يعجبون بهـذه المعروضات، ويتنقلون من دكاكين سوقه الى قهوته، الى صحن وكالتـه، ويقول لهم ماريت بك إنـه فى مثلها، بالتمـام، نزل الجنرال بونابرت، لمـا دخل الاسكندرية فاتحا، وبيناهم

يتزاحمون ، للتفرج على موميات الفراعنة ، لا سيما مومية « رعمسيس الثانى » ، وتمثل مصر كلها أمامهم، فتمتلئ بها مخيلاتهم ، من أوائل تاريخها الى أيامهم ، ويقص عليهم ماربيت بك عجائب أيام (محمد على)، ومدهشات أعمال (اسماعيل) ، والتغييرات الأساسية التى أدخلها على الحياة المصرية ، بقصد حملها على التطور نحو المدنية الغربية — ليخدم بذلك مآرب مولاه، ويعلى من قدره وقدر بلاده فى أذهان سامعيه وقلوبهم — اذا بالجرائد الباريسية صدرت مبشرة بوصول "خديو" مصر الى عاصمة الامبراطورية الفرنساوية ، وخصص معظمها عمودا أو عمودين لرواية مايعلمه عن ذلك الزائر الجليل .

ولما كان اللقب الممنوح له حديثا جديدا على المسامع، أقبل الناس يتساءلون : « خديو ؟ ماهو الخديو ؟ » واشرأبت أعناق أفهامهم الى الوقوف على معنى الكلمة، بالتعرف بحقيقة الأمير المطلقة عليه .

وكان (اسماعيل) قد قدم ، وجيوبه ملأى بالنقود ، وخزائن المصارف بباريس ولندن تحت أمره وتصرفه . ففتح يديه بسخاء وبذخ لم يعهدهما العالم الغربى فى عاهل من العواهل الذين زاروا ذلك المعرض . فبات أحدوثة إعجاب الجميع ، ولقبته الدوائر الاجتماعية ، على اختلاف أنواعها ، "أسد اليوم"، وانكسفت ، أمام بهجة أصفره الرنان ، المبذول بجود حاتمى ، شمس جلالة السلطان عبد العزيز، على شدة سطوعها .

فوقع فى خلد العامة أن « الخديو » انما هو أحد ملوك رواية ألف ليلة وليلة ، بعث الى الحياة ، ثانية ، ليؤكد للملأ أن أقاصيص تلك الرواية انما هى حقائق، لا أحاديث خرافة ، وأن «خليفة الفراعنة على عرش القطرين» أكبر ملك حلت

قدماه فى ارض فرنسا ، كما أنه أغنى عواهل الأرض قاطبة . وعلت منزلته ومنزلة بلاده فى تقدير الكل واعتبارهم، علوًا كبيرا .

لطيفة (لاسماعيل) أثناء زيارته لباريس

ومن الأخبار التى تناقلتها الألسنة عنـه ، حكايته مع أحد كبار نبلاء البـلاد الفرنساوية ، التى رواها الكنت دى لاڤيزون فى مذكراته غير المطبوعة ؛ ومؤدّاها : أن ذلك النبيل دعاه الى وليمة فى قصره، بضواحى باريس . فأجاب الخديو دعوته؛ واذا به يرى قصرا بلغ من الجمال والجـلال ، وفاخر الرياش ، ما لم يكن أحد يتوقع وجود مثله، أبدا، فى حوزة غير الملوك . فأعجب (اسماعيل) به أيمـا إعجاب؛ وبعد تناول طعام الغداء — وبينما المحادثة دائرة فى قاعة التدخين — أبدى لمضيفه استحسانه المظيم لقصره . فشكره النبيل على تلطفه . وكان قد قيل (لاسماعيل) إن الرجل فى ضيق مالىّ شديد . فأحب مساعدته بشكل لا يجرح له إحساسه . فسأله عما اذا كان يريد بيع قصره — وكان الرجل، على شـدّة احتياجه الى نقود، لا يرى فى اسـتطاعته التجرّد من ملكية ذلك البناء الفخيم ؛ ولكنه استنكر مقابلة لطف (اسماعيل) بخشونة الرفض . فعنّ له أن يبالغ بالثمن، ليحمله على العدول عن رغبته فى المشترى — فأجاب : « إنى قد أبيعه، يا مولاى ، مقابل خمسـة ملايين من الفرنكات! » ؛ ولم يكن يساوى أكثر من مليون ونصف مليون .

فالتقط (اسماعيل) الكلمة من فيه، وهى طائرة، وقال : « إنى اشتريته منك ، بهذا المبلغ! » وحرر له فى الحال حوالة بثمنه على أحد بنكيريه بباريس . فلم ير الرجل بدا من قبول البيع .

غير أن (اسماعيل) التفت ، حينذاك ، الى ابنة ذلك النبيـل — وكانت هيفاء لا تتجاوز الخامسة عشر ربيعا — وقال بابتسام جميل ، مخاطبا والدها : « على انى

لا إخالك تمانع فى أن تحرر عقد البيع للآنسة ابنتك هذه اللطيفة، تخليدا لذكر استحسان "خديو مصر" ظرفها وآدابها ، ولكيلا يقال انى زرتك لأجردك من ملكك! »[1] .

فكان لهذه الهبة الجليلة، وكيفية منحها ، رنة إعجاب فى العاصمة الفرنساوية ، جعلت (اسماعيل) موضع إشارات البنان والتفاتات الأعين، حيثما توجه، وأينما حل؛ وسهلت عليه جدا تحقيق الرغائب السامية الدائرة فى فؤاده ، ألا وهى القضاء على القيدين المقيدين استقلال بلاده ، وأعنى بهما : ما تبقى من ظل السيادة العثمانية عليها، والامتيازات الأجنبية .

مقارنة بين اسماعيل وغليوم الثانى امبراطور ألمانيا

ولا غرابة . فان هذه الحادثة تذكرنا بما كان من غليوم الثانى، امبراطور ألمانيا المخلوع، أثناء زيارته لسوريا سنة ١٨٩٨ فانه، بعد أن غمر، هو وزوجه، بهدايا (عبد الحميد) الثمينة، وكلف الدولة العلية نيفا ومليونين من الجنيهات ؛ ونقل الى عاصمته ، من بعلبك ، معظم نفائس معبد الشمس الشهير فيها، بتصريح من ذلك السلطان — وهى آثار لا تقدر بأموال ولا تثمن بكنوز — بعد أن اقتطع منه، فى صميم بلاده، الأراضى الشاسعة، ليستعمرها الألمان ؛ ونال امتياز انشاء السكة الحديدية من أشقوداره ، تجاه الأستانة ، الى بغداد ، بالمزايا والضمانات المالية والعقارية العظيمة اللاحقة بها — فكان كأنه وضع يديه على رقبة الدولة البائسة، وملك قلبها — ولم يعط، عن ذلك جميعه، بدلا، سوى صداقته، وهدايا لحاشية السلطان ورجال ما بينه، بلغ ثمنها خمسة وثلاثين ألف فرنك، فقط — اذا كانت ذاكرتى لا تخوننى —

(١) أنظر : "مذكرات الكونت دى لافيزون" المنشورة فى جريدة "البورص إجبسين" بمصر والاسكندرية سنة ١٩١٧، على ما أظن .

وإكليل برونز مذهب أهداه إلى ضريح (صلاح الدين) مرفقا بوعد صريح مقتضاه ارسال مثيله من الذهب الخالص ليقوم مقامه، وهو وعد لم يحقق مطلقا، حل أخيرا فى دمشق، حيث أبهج العـالم الاسلامى المغرور به، باعلانه صداقته، أى صداقة "الامبراطور الألمـانى" للثلثمائة مليون مسلم المنتشرين على سطح البسيطة، ووقوفه بجانبهـم معضدا معززا — كأنمـا الثلثمائة مليون مسلم، وهم لو اتحدوا قلبا وكلمة، لوزنوا فى كفة الأقدار وزنا راجحا، فى حاجة الى تعضـيد فرد، مهما كان مركزه رفيعا! — ثم زار بيت آل العظم الرفيع الحسب والنسب، وشرع يكثر من استحسان رياشه وأثاثه لمـا أنس من عميد ذلك البيت الكريم أنه كان يرجوه بالحاح احترامى، أن يتفضل ويشرفه بأخذ كل ما كان يبدى به إعجابا. وما زالا على ذلك المنوال: هو يستحسن، والعظم يهب، حتى أحس العاهل نفسه، على كبر جشعه، أنه تعدّى كل حدود اللياقة، وأنه أصبح يحتم عليــه، من باب عدم الإغراق فى القحة، الوقوف فى مضمار ذلك السلب. فـا وجد ما يعــبر به عن شعوره خيرا من قوله، بابتسام، الى عميد ذلك البيت الرفيع العماد: «إنى أتيت لأزورك، لا لأسرقك!» وهى فى الحقيقة جملة اسـتجدائية فى قالب ذوق، كان من شأنها، بداهة، توريط النبيل الدمشقى فى تيار كرمه المنـدفع — كما كان الواقع — فان العظم انحنى بوقار أمام جلالة زائره، وقال: «إننا يا مولاى، بأولادنا، ونسائنا، وأرواحنا، ومتاعنا، ملك أمير المؤمنيـــن؛ وبمـا أنك صديقه، فنحن أيضا ملك جلالتك!» — ولست أدرى أن انسانا يحترم نفســه، ولو قليلا، فاه، فى أيامنا هذه، بجملة بعيدة عن الروح العربية والاسلام الصحيح، بعد هذه الجملة عنهما! — إلا أنها أطربت نفس القيصر الألمـانى المتألهة، طربا بعيد الغور. فالتفت الى حاشيته المرافقة له،

وصفق، وقال : «هكذا يكون الولاء للمالك، وللعرش! فمتى أرى قلب شعبي مفعما بمثله؟» واستمر فى سلب مضيفه من نفائس رياشه .

فأين عمل هذا الامبراطور الغشوم البارد، من عمل ذلك الخديو الكريم، الباهر؟

وبعد أن مهد (اسماعيل) السبيل لنجاح مسعييه بباريس؛ حتى أصبح تحقيقهما لديه أمرا غير مشكوك فيه ، سافر الى انجلترا على ظهر سفينة حربية فرنساوية ، وضعها الامبراطور نابوليون تحت تصرفه، مبالغة فى إكرامه، واظهارا لصداقته له . فحيته قلاع دوفر، ومدافع فرقاطتين انجليزيتين أرسلتا خصيصا لاكرامه؛ وقوبل، على الميناء، بكل مظاهر الاحتفاء بحجم ملك من الملوك . ولما نزل فى محطة تشيرنج كروس بلندن، وجد حرسا قائما لتأدية التحية العسكرية له ومواكب ملكية موضوعة رهن اشارته . ولكن، فيما عدا ذلك، فان الحكومة الانجليزية أرادت مجاملة (عبدالعزيز) فأهملت جانب (اسماعيل)، ولم تخصه بقصر من قصور الأسرة المالكة . ولولا أن ضيافته الملكية بمصر لكبار رجال بريطانيا العظمى، الذين وردوا عليه زائرين، كانت قد أكسبته قلوبا عديدة فى تلك البلاد، لاضطر الى النزول فى فندق عام .

غير أن بعض كبار اللوردات هب ينتقد على الحكومة الانجليزية اهمالها شأن "خديو مصر" الكريم . وأسرع اللورد ددلى ، ووضع ، تحت تصرفه ، قصره الجميل — وكان يضارع أفخم القصور الملكية فى أوروبا حسنا، ونفاسة رياش — وقامت الصحف اللندونية تطريه، وتثنى عليه ، وتنعته بأجمل النعوت ، قائلة عنه «إنه أحذق حكام الشرق وأوسعهم نورا فى عقليته» وترحب به ترحيبا جميلا .

فرأت الملكة فكتوريا أن تشارك شعبها فى شعوره؛ وبعد مضى يومين على وصول (اسماعيل) الى بلادها استقبلته فى «وندزر كسل» بمعية ولى عهدها، استقبالا شائقا

ملكيا . ثم جمعت معا بين إكرامه وإكرام (عبد العزيز) . فاستعرضت الأساطيل البريطانية فى برتسمث، إجلالا لهما؛ ودعتهما، الواحد بعد الآخر، الى ولائم فاخرة، أولمتها لهما خصيصا . واقتدت بهــا بلدية لندن ؛ فأقامت ، لكل منهــما ، حفلة استقبال حافلة فى «الجيلد هل» الشهيرة!

فكان ذلك جميعه بمثابة اعتراف شبه رسمى من الحكومة والأمة البريطانيتين بمساواة (اسماعيل) بعبد العزيز، مساواة تكاد تكون تامة . وهو أقصى ما كان "خديو مصر" يمنى نفسه به . فاتخذه ، والحالة هذه، سابقة يرجع اليها، يوم يحين الأوان لاعلانه استقلاله، اعلانا صريحا، ومطالبته الدول بالاعتراف به اعترافا رسميا .

لذلك، ولوثوقه من فرنسا وامبراطورها، وثوقا كليا، عاد الى مصر من سفره الى المعرض منشرح الفؤاد انشراحا لا مزيد عليه — بعد أن عرج على الأستانة كما تقدم وأدب فيها وليمة فاخرة للسلطان ، مساء يوم السبت ٣١ أغسطس ســنة ١٨٦٧ ، فى قصره الجميل بميركون، (السابق مشتراه على ضفاف البسفور، واعداده اعدادا فائقا ليكون جديرا بحلوله فيه، مع حاشيته، عند ذهابه الى دار الخلافة[1]) واستصدر فرمان سبتمبر سنة ١٨٦٧ الذى سبق ذكره — وانما عاد منشرحا ذلك الانشراح لأنه بلغ من اشراكه بلاده فى ذلك المعرض وذهابه اليه مقصدين من المقاصد التى حملته على ذلك الاشتراك ، وهما : (أولا) اظهار "مصره" متقدمة راقية ، جديرة بانعطاف كبيرات الدول عليها، والأخذ بناصرها، وتوطيد الثقة التامة بماليتها، والاعتقاد بلا نهائية ثروتها فى نفوس الجميع ؛ و(ثانيا) حمل العالم المتمدين على أن يحله ، من نفسه وصميمه ،

---

(١) ترى وصف تلك الوليمــة البديعة فى الجزء الخامس من "كنز الرغائب فى منتخبات الجوائب" المطبوع بالأستانة سنة ١٢٩٤ هـ . ص ١٣٤

مل ملك حقيق مستقل . وتمكن فى الوقت عينه من المحافظة على حب الأستانة له ، بالرغم من عمله على تقليص ظلها الثقيل عنه ، وهو تمكن كان لا بد منه لنجاح مقاصده الخفية . فلم يستكثر فى سبيل ذلك جميعه الأموال الجمة التى أنفقها ، وعدّها منفقة فى خير الوجوه ، ولو أنها بلغت بضعة الملايين من الفرنكات علنًا .

الاستقلال، دون السلطان العثمانى بالقيام بحفلات ترعة السويس

٢ ـــ الاستقلال دون السلطان العثمانى بالقيام بحفلات ترعة السويس [1]

عاد (اسماعيل) ، من السويس ، الى القاهرة ـــ بعد قيام البرنس أوف ويلز الى الاسكندرية ، ليبحر منها ، ووجهته الأستانة ، فى شهر مارس سنة ١٨٦٩ ـــ وقد شغف بعمل دى لسبس شغفا يفوق حدود التصوّر ، ووطن نفسه على أن يقوم باحتفالات فتح الترعة للتجارة العالمية ، قياما يزيل كل ما أشكل على الغير فى الماضى من نياته ، ويظهر ثروته وثروة بلاده فى مظهر تتضاءل أمامه كل ثروة أخرى ، مهما عظمت ، أو فخمتها الأحلام ؛ فيبهر العالم المتمدين ويسحره ويأخذه ؛ ويغتنمها فرصة فى الوقت عينه ليتحرر مما بقى من القيود العثمانية الملقاة على عاتق مصر ، فيعلن استقلاله بها ، بمساعدة العواهل الغربيين الذين يكون قد فاز باستمالتهم اليه ، لا سيما الامبراطور الفرنساوى ، والملك الايطالى ، صديقيه الحميمين .

(1) أهم مصادر هذا الجزء من الفصل : "رسائل ويومية ومستندات" لفردينان دى لسبس ، و"آل دى لسبس" لبريديه ، و"ترعة السويس بعد فتحها" لفردريك دى كونتك ، و"خطة سر المدعوين الى حفلات افتتاح ترعة السويس" ، و"تاريخ مصر الحديثة" لجورجى بك زيدان ، و"افتتاح ترعة السويس" لنيكول ، و"فرديناند دى لسبس . حياته وأعماله" لبرتران ، و"مصر بحسب المعاهدات سنة ١٨٤٠ وسنة ١٨٤١" لبردتالو ، و"مصر وتركيا" لجاى لساك ، و"الخديو والسلطان" لجيومون ، و"الخلاف التركى المصرى من الوجهة القانونية" للورى ، و"بعض كلمات عن مصر الحديثة ونائب السلطنة" ، و"الفلاح" لبريرج ، و"مصر وتركيا" لتر بفيزانى ، و"كنز الرغائب فى منتخبات الجوائب" ج ٤ لأحمد فارس الشدياق ، و"تاريخ مصر فى عهد اسماعيل" لماككون .

وبينما هو يضع الخطة لسيره وعمله، ويستمرىء، مقدّما، لذة فوزه بمبتغياته، واحراز اعجاب العالم به، وقع فى خلد مدير الأوبرا الخديوية، المدعو منسى بك — وكان أرمنيا تفرنس — أن يقلق سكينته، ويشغل فكره، ليفترس شكره، ويثرى من «محظوظيته» .

مكيدة

ففى ذات ليلة من ليالى أبريل الأولى، إذ كان (اسماعيل) مزمعا على الذهاب الى تلك الدار، ليحضر تمثيل الجوقة الفرنساوية، المستأجرة فى ذلك العام، دخل منسى بك، مضطربا، الشرفة المخصصة هناك لسموه، وأخرج شيئا سمجا حاول صانعه أن يجعله آلة جهنمية — من تحت الكرسى الذى كان (اسماعيل) يجلس عليه، وأوقع الصوت فى الدار . فاضطربت كلها، وبطل التمثيل؛ وحملت الأنباء الى الخديو — وكان لا يزال بعابدين — فانزعج، وعلا الغضب وجهه، إذ ظنها مكيدة جديدة دبرها له مريدو عمه المنفى . وارتجت أركان العاصمة، ووجلت قلوب الجالية الغربية فى القطر. وأكب رجال الشرطة، ورؤساؤها على البحث والتنقيب، للوصول الى معرفة مدبرى تلك المكيدة .

فأسفر بحثهم وتدقيقهم: (أولا) عن أن تلك الآلة، المزعومة جهنمية، لم تكن تخفى فى جوفها سوءا، وانما كانت مظهر خطر فقط، وآلة نصب فى الحقيقة؛ و(ثانيا) عن اعتراف منسى بك نفسه بأن المسألة كلها لعبة دبرها، هو، لتتخذ شكل مكيدة، فيكون له فخر اكتشافها ومغنم المكافأة الثمينة التى كان لا بد من إعطائها له .

غير أن (اسماعيل) لم ترق فى عينه تلك اللعبة، ولولا تداخل قنصل فرنسا، بتأثير ممثلة من ممثلات الجوقة كان مغرما بها، لخسف بذلك الأرمنى السمج الأرض،

أو نفاه على الأقل الى فازوغلو، ذلك البلد الذى لم يكن أحد يعود منه . ولكن تداخل القنصل الفرنساوى عمل عمله . فجرد منسى بك من رتبته ونياشينه، فقط، وطرد من البلاد، وأنذر بالاعدام اذا تجاسر على العود اليها[1] .

وانما كان مثار غضب (اسماعيل) وتميزه من تلك اللعبة السمجة خوفه من أن تكون سببا فى نشوء فكر الاعتداء عليه، حقيقة، فى بعض العقول المريضة، أو بعض القلوب الناقمة، لما جبل عليه الانسان من حب الاقتداء، لا سيما بما كان شرا وسوءا . فأمر باغلاق دور التمثيل والملاعب، وأبطل ملاهى القصور، وقصفها . ولم يكن خوفه فى غير محله . فان الجند كان قد شرع يتذمر من قلة الطعام، ورداءته ، وكثرة التعب وبهاظته، فيما كان يحمل عليه من العمل فى اقامة القصور الخديوية، وتحسين العاصمة وتنظيمها ، وفى الشؤون المدنية المحضة الأخرى . وانما أراد (اسماعيل) أن يحمل الجند على ذلك العمل، وأن يكون طعامه بسيطا وقليلا، بالرغم من ذلك، ليعوّده احتمال المشاق ، وقناعة النفس، فيكوّن منه جيشا متصفا بصفات الجيش الذى انتصر به (ماريس) الرومانى على جموع السمبر والتوتون، بعد أن شغله طويلا فى أعمال شاقة كذلك العمل، وبصفات الجيش السبرطانى، الذى لم يكن يعطى له طعام، بالرغم من كثرة جهوده، سوى حساء محروق، أى جيشا بطليا قويا، لا تتمكن مصر به من الاستقلال التام، فقط، بل من مدّ سلطانها الى أبعد الأقطار الجنوبية، ورفع رايتها على خط الاستواء ذاته . ولكنّ روح ذلك الجند أبت أن تكون من طراز جيش ماريس، وجيش اسبرطة . فكثر فيه التململ والتضجر، من العساكر، ومن الضباط أنفسهم، وتحت نوافذ سراى عابدين عينها .

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون ص ٨٩ و ٩٠

إخماد روح تمرد في الجند المصري

فاضطر (اسماعيل)، لمحق تلك الروح الشريرة في بدء نشأتها، أن يأمر بالقاء القبض على عدد من الضباط المشار اليهم بالبنان في مظهر ذلك التمرد — وقد جعل بعضهم ذلك العدد ثمانية، وجعله آخرون أحد عشر — ومحاكتهم أمام مجلس عسكرى لحوكموا، وحكم عليهم بالاعدام رميا بالرصاص. ونفذ فيهم ذلك الحكم، ثانى يوم صدوره، في قرية تجاور مصر. على أنه لم تمض أيام قلائل على ذلك التنفيذ إلا ووجد أربعة عساكر مسلحون ومتأبطون شرا يتجولون في بستان قصر الجزيرة، والسوء متلبس بجميع حركاتهم. وكان الخديو مقيما إذ ذاك في ذلك القصر. فقبض عليهم في الحال، وقتلوا رميا بالرصاص، وطرحت جثثهم في النيل. فخمدت روح الفتنة في الجيش، ولم تعد تبدى حراكا[1].

ومن حسن حظ البلاد أن هذه الحوادث المزعجة، وإقدام مجلس النواب — قبل انفضاضه في الخامس والعشرين من شهر أبريل عينه — على ربط عوائد وضرائب جديدة (منها عوائد على رؤوس حيوانات النقل والفلاحة الزائد عمرها على ثلاث سنوات) مرا بدون أن تضطرب لها حياة البلاد، مع أن نفاذ تلك الضريبة الغريبة، فيما لو أريد اجتناب الحيف والإجحاف، كان من شأنه ايجاد سجلات خاصة لقيد مواليد تلك الحيوانات: وهو أمر كان فيه ما فيه من السخرية والهزء في ذلك العهد!

وإنما قل الاهتمام بذلك جميعه لأن الأفكار كانت كلها مشغولة بسفر الخديو القريب لزيارة ملوك أوروبا وعواهلها، ودعوتهم الى حضور حفلات افتتاح ترعة السويس، وهو حضور كانت التجارة المصرية تتوقع منه أكبر الخيرات وأجزلها، وكان المصريون يعلقون عليه آمالهم في بلوغ بلادهم الاستقلال المنشود!

(١) أنظر: "مصر في عهد اسماعيل" لماك كون ص ٩٠ و ٩١

ولكى تكون رحلة الأمير الرسمية لهذا الغرض مميزة عن كل ما سواها من نوعها، قر الرأى على أن يعين الأمير (محمد توفيق باشا) قائما مقام سمو أبيه الفخيم، مدة غيابه، تحت ارشاد شريف باشا، وزير الخارجية . ولكيلا توقظ هواجس فى صدر تركيا، أشيع فى بادئ الأمر أن السفر الى الخارج انما علته معاودة وجع الحنجرة الخديو، واشارة طبيبه عليه بالذهاب الى (إمس) و (فيشى)، هذه المرة .

و وجع الحنجرة هذا كان اعترى (اسماعيل) فى بحرّ شتاء سنة ١٨٦٨، ولم يشخصه الأطباء، فى الأول، تشخيصا صحيحا . فأهمل الخديو شأنه، وتهاون فى مداواته؛ فانقلب الى وجع خطير، ومرض شغل الأفكار وأقلقها . فما وسع دولة الوالدة الجليلة، والحرم المصون إلا الالحاح على المليك باعادة طبيبه العادي الخاص الى خدمته — وكان قد أقاله وأبعده عن القطر بسبب حادثة بلاطية لم يدرك كنهها، وتضاربت الألسنة فى روايتها و بيان تفاصيلها — فما عاد الى معالجته، إلا وبدأ التحسين فى حالة المريض الجليل، واستمر مطردا، حتى أزال العلة تماما . على أنه لم يكن لينسب، فى الحقيقة، الى مهارة الطبيب؛ بل الى فرح الخديو الجزيل بمولود جديد رزق به، فى السادس والعشرين من شهر مارس سنة ١٨٦٨، دعاه (أحمد فؤاد) قرت به عينه، وأمدّه الله لمستقبل باهر . ولكن الطبيب رأى، مع ذلك، وجوب سفر سموه الى الخارج ليعالج بمياه الجهات الموصوفة، توصلا الى قطع دابر ذلك المرض بالكلية، ومنع عودته فى المستقبل . فرأى (اسماعيل) أن يسافر الى بروصة فى الأناضول : (أولا) لأنها بلد اسلامى، و (ثانيا) لأن مياهها قلما يوجد لها مثيل فى البلاد الأخرى؛ و (ثالثا) لأنها قريبة من الأستانة، وكان هو فى احتياج الى تعجيل موافقتها على المشروع القضائى، الذى كان قد خلف نوبار باشا، وزيره

فى أوروبا ، ليجدّ فى إدراك تحقيقه . فبحث ، أولا ، من حلل تلك المياه تحليـلا كيماويا ، ولمـا أظهر الفحص جودتها ، قرر السفر الى بروصة والاقامة بها زمنا ، ثم مغادرتها الى (إمس) أو (أوبن) ، فالى باريس لنسج خيوط مساعيه الاستقلالية وتشعيبها ، ولمساعدة نوبار على نفاذ الاصلاح المرغوب فيه ، والذى كانت المخابرات بشأنه قد تقدّمت تقدّما محسوسا جدّا . فسافر اليها ، فى الواقع فى ٣٠ مايو سنة ١٨٦٨ ، وتعالج بمياه حماماتها المعدنية . فأفادته فائدة كلية ، عدل معها عن الذهاب الى (إمس) أو خلافها ، وقرّر تمضية باقى فصل الصيف فى عاصمة السلطنة العثمانية ، ينوّم بمظاهر ولائه ما قد توقظه مساعيه وأعماله من ظنون فى صحة ذلك الولاء وحقيقته ، ويسدل من نقوده المبذولة بسخاء ، حجابا كثيفا أمام عيون الراغبين فى الوقوف على كنه نياته . ففعل ، ونال ماتمنى ، وعاد الى بلاده ، بعد غيبة ثلاثة أشهر عنها ، وهو يرى أنه يكاد يلمس نجاحه باليد .

ولمـا أشيع ، فى المناسبة التى نحن بصددها ، أن معاودة داء الحنجرة له هى الموجبة لسفره هذا العام ، قرنت الاشاعة بنبأ مؤدّاه أن الأطباء أشاروا عليه بالاستحمام بالمياه الأوروبية ، هذه المرة ، فحتموا عليه السفر الى أوروبا ؛ ثم شرع — والاشاعة تزوّج وتروبج — فى أخذ الاحتياطات اللازمة لتكون الرحلة محفوفة بمظهر ملكى حقيقى ، فيتم كل شئ بحيث يسبق السيف العذل !

سفر الخديو الى أوروبا لاستدعاء عواهلها الى حفلات ترعة السويس

فلما كملت الاستعدادات جميعها ، أقلع الخديو من الاسكندرية فى ١٧ مايو الى البندقية ، ومعه حاشية يفوق عدد رجالها مثـله فى الرحلات السابقة ؛ ويحيط به مظهر يكاد يكون امبراطوريا . فأطلقت الحصون مائة مدفع ومدفعا ، تكريما لوداعه ؛ وسار يخته الفخم "المحروسـة" تتقدمه ثلاث سفن حربية ، وتتبعه ثلاث أخرى ،

حتى اذا توسط عرض البحار بتلك العمارة المستوقفة الأنظار ، عرج على جزيرة كرفو ، حيث كان چورچ ملك اليونان مقيما . وبالرغم من أن هذا العاهل كان قد أوشك منذ عهد قريب أن يشتبك فى حرب مع تركيا ، وأن علاقاته بها كانت لاتزال بسبب كريت عدائية أكثر منها ودية ، دعاه الى حضور حفلات فتح ترعة السويس المقبلة ، بالحاح ؛ وقدّم لزوجته الجميلة ، الملكة أُلجا — ولا تزال حية — مائة ألف فرنك ، مساعدة للمهاجرين الكريتيين ، مظهرا لها عطفا كبيرا عليهم ، على زعم الجرائد اليونانية ، ورغبة أكيدة فى تخفيف ويلاتهم — كأنما تركيا فى واد ، ومصر فى واد آخر .

وبعد أن أقام بضعة أيام بضيافة الملك چورچ ، أقلع الى البندقية ، وسار منها الى فلورنسا ، حيث أسرع الملك ڤكتور عمانوئيل الثانى ، صديقه الحميم ، من مقره فى تورينو ، الى مقابلته ، وأنزله فى القصر الفخم المسمى "قصر پتى" نزول ملك مالك . فأقام (اسماعيل) هناك أسبوعا ، وهو فى روحاته وغدواته محط عناية وإكرام فائقين ؛ ثم سار الى ڤيينا ، حيث قوبل وعومل أيضا كملك مالك .

ثم سار الى برلين . فأنزل فى "الشلوس" ؛ وأبدى له غليوم الأوّل ، الملك الشيخ ، من الاحتفاء والاعزاز والتعظيم ما لم يقل عما صادفه منها فى فلورنسا وڤيينا .

ثم سار الى باريس . فوجد مقابلة رحبة ملكية من عاهلى الفرنسيس وشعبهما ، وتشجيعا سريا لمساعيه ، فوق ما كان يتوقع .

ثم سار الى لندن . فأنزلته الملكة ڤكتوريا ، هذه المرة ، فى قصر بوكنهام الامبراطورى . وتبارت هى فى وندزر ، والبرنس أوف ويلز فى مرلبورو هاوس ،

والدوكات فى قصورهم ، والبلدية فى "المنش هوس" و "قصر البلور" ، فى تكريمه وتعظيمه ، نيفا وعشرة أيام ، إكراما وتعظيما قلما يبذل مثلهما حتى للملوك .

فانشرح صدر (اسماعيل) ، وابتهج فؤاده .

ولكن تركيا — وقد حقد صدرها الأعظم ، عالى باشا ، عليه بسبب سحبه جنوده من كريت ، وما بدا منــه نحو ملك اليونان من التودّد والاكرام ، ونحو ثوار الجزيرة من الانعطاف والمساعدة — كانت واقفة له بالمرصاد . وما أدركت غرضه الحقيق من رحلتــه ، إلا وأقبلت تمكر عليــه حبوره ، وتتخذ من مسلكه ، ومن تغير خاطر السلطان عبد العزيز عليه ، لعدم قصده إياه ، قبل الجميع ، بصفته سيد مصر ، وعدم توجيهه الدعوة اليه ليرأس الحفلة العتيدة ، حجة لتهديده وتوعده ، ووســيلة لابتذاذ نقوده ، فى سبيل رضاه عنه .

النزاع مع تركيا

فبعثت فى منتصف شهر يونيه ، وقبل حلول الركب الخديوى فى أرض انجلترا ، منشورا الى جميع السفراء العثمانيين لدى الدول الغربية ، تأمرهم فيه بالاحتجاج على عمل خديو مصر ، واعتباره خارجا عن حدود اللياقة ، جارحا لحقوق الســيادة التى لتركيا عليــه ، ومزريا بالواجب المطلوب من التابع لمتبوعه ، وذلك لأن الدعوة الى حضور حفلات فتح ترعة السويس انما كان يجب أن تكون باسم السلطان العثمانى ، سيد البلاد الحقيق ، وحده دون غيره ، لا باسم الخديو ، الذى ما هو إلا نائبه ، وأنها ، بالتالى ، بشكلها الذى تشكلت به ، باطلة ملغاة .

ولم يكتف الباب العالى بذلك ، بل أوعز الى جرائده المأجورة بجريدة "تركيا" ، و جريدة "الليفنت هرلد" بشن الغارة على مامنح لمصر من امتيازات ، وحمل الحملات العنيفة على (اسماعيل) ، و رميه بتهم المروق والخيانة ، والسعى الحثيث الى الإضرار

بتركيا، وتمادى فى هذا التيار، تماديا ظهر بأجلى معانيه ورموزه فى المقالات المتتابعة، التى دبجها يراع مسيو بردثانو، كبير كتابه المأجورين، ورئيس تحرير جريدة "تركيا"، فانه حصر فى سبعة أوجه أنواع الخطأ التى زعم أن (اسماعيل) ارتكبها، وطلب بالحاح أن يكون عقابه عليها العزل من منصبه، واعادة مصر ولاية عثمانية كباقى الولايات — عملا بالشرط الثانى عشر من شروط فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١

وأما تلك الأوجه السبعة فهى :

(أولا) ذهاب الخديو الى أوروبا لسبر غور الدول فيما يتعلق بعزمه على اعلان استقلاله بمصر .

(ثانيا) إقدامه على الدخول مباشرة فى مخابرات ، بقصد عقد معاهدات تجارية مع الدول الأجنبية، بدون استئذان تركيا أولا .

(ثالثا) تكليفه نوبار باشا بالسعى لدى الحكومات الغربية لحملها على المصادقة على إنشاء محاكم مختلطة ، لا وجود لها فى باقى ولايات الدولة العثمانية ، وتصريحه لذلك الباشا بالتلقب بوزير خارجية مصر، مع أن مصر لا خارجية لها سوى خارجية الدولة العلية .

(رابعا) تسليحه الجيش المصرى ببنادق من الطراز الحديث ، بدل إبقائه مسلحا بالبنادق القديمة، أسوة بالجيش العثمانى .

(خامسا) عقده قروضا باسمه، بدون استشارة تركيا واستئذانها .

(سادسا) اضافته ثلاث فرقاطات مصفحة الى أسطوله الحربى لتعزيزه تعزيزا يخشى منه على سلامة الدولة العلية .

(سابعا) وأخيرا تجنبه ، عمـدا ، مقابلة السفراء العثمانيين فى العواصم الأجنبية التى زارها .

فدفع (اسمـاعيل) هذه الهجمات بجدّة . وكلف ، هو أيضا ، جرائد وكتابا من مريديه ، الأخذ بناصره ، وتفنيد مزاعم الباب العالى ودحضها ، وبيان سخافة اعتبار بعض تلك الأوجه ضارّة بمصالح الدولة العليـة ، فى حين أن نفعها ظاهر للعيان : كوجهى تسليح الجيش المصرى ببنادق من الطراز الحديث ، وبناء الفرقاطات المدرّعة الثلاث . فان فى مثل هـذين الأمرين من اكساب تركيا قوة وبأسا ، فيما لو شبت حرب بينها وبين دولة أخرى ، ما يجدر بتركيا شكر مصر عليه ، لا تأنيبها وتقريعها .

فكثر بين الناس تداول كتب ونشرات ونبذ : ككتاب "مصر حسب معاهدات سنة ١٨٤٠ وسنة ١٨٤١" لبردثانو ، وكتاب "مصر وتركيا" لجاى لساك ، وكتاب "مسألة باشا مصر" للوكوفتش ، وكتاب "الخلاف المصرى التركى" للورى ، وغيرها . وبعضها منتصرٌ لتركيا ، والبعض لمصر ، حتى جاشت النفوس وهاجت الصدور ، واحتدم النزاع احتداما بات يخشى معه من شبوب حرب بين التابع والمتبوع ، يعيد بها التاريخ نفسه .

فأمرت الحكومة المصرية بترميم الحصون والقلاع والاستحكامات وتحصينها ، وتدريب الجيش وتعزيزه ، واتخذت كل الاحتياطات ، التى استدعتها تلك الحال الحرجة ، وشرع (اسماعيل) يسعى الى استمالة الدول الغربية اليـه ، بصفته معتدى عليه ، بدون وجه حق ، ووضع ، فى الوقت عينه ، فى مصرف من مصارف باريس ، ٥٠ مليونا من الفرنكات ، توقيا للطوارئ . ولكنه أكد ، أيضا ، رغبته فى الاستمرار على خطته ، وعدم احتفاله بإبراق تركيا وإرعادها ، بالخطبة التى وجهها الى اللورد مير

فى وليمة المنش هوس التى دعته بلدية لندن اليها ؛ وهى خطبة هيمنت تمام الهيمنة على سابقتها الملقاة منه فى القاعة عينها ، لدى أول زيارته للعاصمة البريطانية فى صيف سنة ١٨٦٧ وتجد صورتها فى الجزء الخامس من "كنز الرغائب" السابق ذكره ص ١٤٣

غير أنه ، لدى عودته الى باريس ، بعد أن زار بروكسل لدعوة ملك البلجيك ، أيضا ، الى احتفالات السويس العتيدة ، أشار الامبراطور عليه بأن يلين جانبه ، موقتا ، ويدع ، جانبا ، كل ما من شأنه زيادة توتر العلائق بينه وبين تركيا ، ريثما تحسن الأمور . فان مسألة اللوكزمبرج كانت قد أبقت ، فى الهواء السياسى ، كهرباء لا تزال تياراتها شديدة ، وربما كفت شرارة واحدة لتنفجر منها طلقة تهتز لها الأكوان .

وشعر (اسماعيل) نفسه أن الفرصة غير سانحة لفتح باب ويلات على مصر والشرق ؛ وأنه يجدر به أن لا يدع مكدرا ، مهما كان نوعه ، يحول بينه وبين بهجة الأعياد بفتح ترعة السويس للتجارة العالمية ، والفخر الناجم له عنها ؛ لا سيا أنه يدرى كيف تنال الأغراض فى الأستانة ، مهما عز منالها .

فأهمل ، مؤقتا ، مسألة النزاع القائم بينه وبين متبوعه ، واعتبر تهديدات تركيا كلاما فارغا ، سوف يقضى عليه قضاء مبرما بهاء حفلات فتح الترعة ؛ ورأى أن يغتنم فرصة وجوده فى باريس للدخول مع بعض الماليين فى مخابرات غرضها إنشاء بنك أهلى ، وبنك عقارى بمصر ، يكون هو أكبر مساهميهما وأهم عملائهما : وذلك لعلمه أن لا استقلال سياسى لبلاد لا استقلال مالى لها .

فعرفه مالى ، كان مخصصا لخدمته فى تلك العاصمة ، بالمسيو ليفى كريميه . فأدت تلك المعرفة الى ربط وثاق صداقة متبادلة بين سموه وذلك اليهودى ، والى إنشاء البنك الفرنكو المصرى ، بواسطته .

كذلك تعرّف ، بواسطة نوبار باشا ، بالمـاليين ا . دى جيرار دين وشركائه .
وكانت نتيجة معرفته بهم إنشاء "الشركة العمومية المصرية" للاتجار والاستغلال ،
قدّم الخديو معظم رأس مالها ، وكل مصاريف تأسيسها . وكان الغرض منها حفر
ترعة كبرى لرى جزء الوجه البحرى الشمالى الغربى، وإعادته الى ما كان عليه فى أيام
البطالسة والرومان؛ وقد سبق لنا الكلام عن ذلك جميعه . وبعد أن كان قد عزم
على تتميم مجرى سياحته، والذهاب الى بطرسبرج، حيث كان قيصر الروس قد دعاه
الى زيارته من القرم، عدل عن ذلك وتوجه الى (أوبن) للتعالج بمياهها .

فوردت عليه، وهو هناك ، دعوة من الباب العالى، للرور بالأستانة لدى عودته
الى مصر، لكى يقدّم الايضاحات المطلوبة منه عن تصرفه المطعون فيه ؛ فرفض،
ولكنه ما لبث أن علم أن الباب العالى اسـتدعى أخاه الأمير مصطفى فاضل من
أوروبا، وعينه وزيرا للداخلية العثمانيـة . فقصر مدة إقامته فى (أوبن) واستحمامه
بمياهها، وأسرع الى طولون، وركب البحر منها الى الاسكندرية فى ٢٣ يوليه .

غير أن عالى باشا لم يدعه فى راحة، وأبى إلا أن يخزه بخطابات مؤلمة . فلم يمض
على رجوعه الى عاصمته أسبوع ، إلا وأرسل اليه مندوبا خاصا من الأستانة ، يحمل
خطابا شـديد اللهجة، يتضمن كل ما سبق للباب العالى الشكوى منه ؛ ويطالبه
بايضاحات سريعة وإلا فانّ الدولة العلية تعتبر تعدّياته خارقة لحرمة فرمان سنة ١٨٤١
وتتخذ الاجراءات التى يستدعيها ذلك .

وكان (اسماعيل) ، قبل استلامه هذا الكتاب الجارح ، أعدّ وفدا تحت رياسـة
شريف باشا لكى يرسله الى الأستانة ، بقصد إزالة سوء التفاهم الواقع ؛ وزوّده بمـا
يجعل لكلامه وقعا حسنا لدى رجال الدولة العثمانية ؛ ولكن شريفا باشا لدى اطلاعه

على رسالة عالى باشا التهديدية ، أبى الذهاب إلا مشمولا بتذكرة مرور من لدن القنصلية الفرنساوية . فكلف (اسماعيل) اذ ذاك طلعت باشا بالمهمة ، وسلمه ردّا على رسالة عالى باشا ، برّر نفسه فيه من التهم المعزوة اليه ، ومائة ألف جنيه ليعزز بها ذلك التبرير .

فلم يرق الرد فى أعين رجال تركيا، ولا أقنعهم المبلغ، لا سيما بعد أن قارنوه بما ناله غيرهم، قبلهم، من ندى الخديو المصرى، فأرسلوا الى (اسماعيل) بلاغا نهائيا، طلبوا فيه منه سبعة أمور: (أوّلا) تسريح ما زاد فى الجيش المصرى على ثلاثين ألف رجل، وجعل لبس الجنود الباقية لبس رجال الجيش العثمانى بالتمام؛ (ثانيا) بيع البنادق ذات الإبر والمدرّعات التى اشترتها الحكومة المصرية الى الدولة العلية ، أو التنازل لها عنها، مقابل ثمنها الأصلى؛ (ثالثا) عرض الميزانية المصرية، منذ ذلك التاريخ، على الباب العالى سنويا، لتصديق السلطان عليها، واعتماده إياها ؛ (رابعا) إبطال المخابرات بين خديو مصر والدول الأجنبية ، إلا بواسطة سفراء الباب العالى؛ (خامسا) امتناع الخديو عن الاقتراض ، فى المستقبل ، بدون تصريح خاص من السلطان؛ (سادسا) إجراء مفعول « التنظيمات » بمصر، أسوة بباقى ولايات الدولة العلية ، وترك أمر المخابرة فى إنشاء المحاكم الجديدة المرغوب فيها ؛ (سابعا) إنزال الضرائب الى ما كانت عليه أيام ارتقاء الخديو عرش مصر .

فلما بلغت هذه المطالب الى (اسماعيل)، كان بمعيته قنصل دولة أجنبية ؛ فقال (اسماعيل) له : «إنما عامل الانسان الأتراك ، فيلزمه إما استمالتهم اليه بالرشوة ، وإما الكشر لهم عن أنيابه . أما وقد رشوتهم فى الماضى ، فانى ، الآن ، لكاشر لهم عن ناب ! » .

ولعلمه أن سفراء انجلترا وفرنسا والنمسا وإيطاليا لدى الباب العالى يعضدونه ، أهمل الرد على تلك المطالب ما يزيد على شهرين . ولم يرسـل جوابه إلا فى أوائل شهر نوفمبر، محررا بقلم نوبار باشا ، الذى كان قد عاد من أوروبا .

وكانت لهجة ذلك الجواب الاستخفافية تستتر وراء حجاب رقيق من المجاملة . وبينما يتظاهر مبناه بالخضوع لمطلب أو مطلبين من مطالب الصدر الأعظم ، قابل برفض صريح الامتثال لأوامر الباب العالى القاضية بأن لا يقترض خديو مصر قروضا جديدة بدون تصريح من السلطان ، وأن يرسل ، سـنويا ، ميزانية حكومته لينال التصديق عليها .

فلم يعد فى وسع الباب العالى سوى الاعتراف بالانخذال والانسحاب من المعمعة ، أو إشهار حرب على مصر ؛ وكلا الأمرين كانا كريهين لديه . أما الأول ، فلمنافاته لهيبة الدولة فى النفوس ، وأما الثانى ، فلعدم اتفاقه مع صفاء الأعياد الموشك اقامتها احتفالا بفتح ترعة السويس . ففضل ، إذا ، السكوت مؤقتا . وتمكن (اسماعيل) ، بذلك ، من التفرغ للقيام بتلك الأعياد ، قياما يبهر الجيل الحاضر ، ويدوى صداه فى آذان القرون المقبلة الى الأبد[1] .

وكان المسيو دى لسبس قد أعلن فى ٢ أغسطس أن افتتاح الترعة للاحة العالمية يكون يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ ؛ ففى ١٥ أغسطس أزيل الحاجز القائم دون دخول مياه البحر الأحمر فى البحيرات الملحة ؛ فتدفقت فيها . وأقبل رجال الشركة يدأبون على تتميم الأعمال الأخيرة : من قياس الأعماق ، ورفع العوائق التى قد تكون تخلفت عن الشغل فى سبيل السفن متى جرت ، وتطهير فرش الترعة من كل رمال تطرقت اليها .

(١) أنظر : "مصر تحت حكم اسماعيل" لماككون من ص ٩٢ الى ١٠٣

فطرح (اسماعيل) ، فى المزاد، أمر القيام بالشؤون التى تستدعيها الاحتفالات العتيدة، حافظا للخزينة المصرية حق عمولته على من يرسو عليه مزادها . وأرسل يستحضر خمسمائة طاه ، وألف خادم من تريستة، وجنواه، وليفرنو، ومرسيليا، ليقوموا بخدمة ضيوفه، زيادة على طهاته، وخدمه المصريين . وبعث يرجو المسيو دى لسبس بأخذ الاستعدادات اللازمة لضيافة ستة آلاف مدعو .

ثم أكب على وضع الترتيبات ، واصدار الأوامر، وتحرير الدعوات التى صمم عليها .

وكان قد أجاب دعوته من عواهل أوروبا كل من لم يحل دون مجيئه حائل . فوعده بالحضور : أوجينى امبراطورة الفرنساويين ؛ وفرنتز يوسف امبراطور النمسا وملك المجر ؛ وفردريك ڤلهلم ولى عهد التاج البروسيانى ، وقرينته بنت الملكة ڤكتوريا ؛ وهنرى أمير هولندا ، والأميرة قرينته ؛ ولويس أمير الهس . ومن لم يتمكن من المجىء، أمر سفيره بالأستانة أن يقوم مقامه ، أو انتدب أحد كبار رجال دولته لذلك .

أما السلطان فلم يدع مطلقا ، ولا حسن لديه أن يدعو نفسه ؛ ولا كلف أحدا من كبار رجال دولته بتمثيله ، بل اكتفى بالايعاز الى سفير انجلترا لديه بذكر اسمه لدى فتح الترعة .

على أن ذلك لم يكن كبيرا فى عينى (اسماعيل) الا من وجهه المستحسن . فراق لديه جدا تغيب عبد العزيز، لأن وجود السلطان على رأس ذلك الاحتفال كان من شأنه الهبوط بخديو مصر الى الوراء ، وبمصر الى درجة ولاية عثمانية محضة ؛ بينما أن عدم وجوده كان برهانا محسوسا على جلوس الخديو فى مصاف الملوك ، وعلى

استقلال مصر عن تركيا، حتى فيما لها من العلاقات بالدول الأجنبية، لا سيما إزاء بقاء احتجاجات الباب العالى السالف ذكرها، حبرا على ورق .

ولكى يكون العيد عيد العلم، كما هو عيد تلاق العظمات البشرية، دعا (اسماعيل) جمهورا غفيرا من رجال الأدب والعلم ، والفنون ، والتجارة الكبرى ، والاستغلال الفنى، ومراسلى الجرائد الغربية المهمة كلها، بل ذات مراسلى الجرائد التى من الطبقة الثانية والطبقة الثالثة فى الأهمية — لما كان للأدب والعلم والصحافة وباقى ما ذكر من رفيع المنزلة لديه .

على أن كثيرين ممن لم يشتهروا فى شئ ولم تكن لهم، نسبيا، حيثيةما على الاطلاق، بل كانوا أى فلان من الناس ، تمكنوا من حشر أنفسهم فى زمرة أولئك الرجال الأكارم : إما لمنزلة شخصية لهم فى أعين المدعوين من أرباب الحيثيات ، وإما لتمكنهم بوسائل متعددة ، من الحصول على أوراق دعوة بأسمائهم . ويقال إن عدد هؤلاء المتطفلين زاد على ثلاثة آلاف .

مجىء الامبراطورة أوجينى الى القطر المصرى

أما الامبراطورة أوجينى ، فانها سبقت موعد الاحتفال ، وقدمت الى العاصمة المصرية فى الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر . فأنزلها (اسماعيل) فى قصر الجزيرة، وقام بشؤون ضيافتها، قياما فاق كل ما اعتادة الملوك وأعاظم عواهل العالم من نوعه.

وكان قد ذكر بعضهم أمامه، قبل حضورها، أنه لا بد لها من زيارة الأهرام، وأن الطريق ، الى ذلك الأثر الفرعونى العظيم ، لا تزال على ما كانت عليه فى عهد زيارة عبد العزيزله . فسرعان ما أمر (اسماعيل) بتمهيدها، وجعلها مسلوكة للعربات وغرسها بأظل أنواع الشجر ! وسرعان ما نفذت أوامره ، وسخر وزير الأشغال العمومية ، ومدير الجيزة الأيدى ، بلا انقطاع ، فى العمل ! فأنشئت تلك الطريق

تمهيد الطريق الى الأهرام

فى أقل من ستة أسابيع ،كأن ملوك الجن قد اشتغلوا فيها وتفننوا ، وبات العالم الشيق الى زيارة الأهرام مدينا بها للامبراطورة أوچينى ؛ كما أن السياح فى الأراضى المقدسة مدينون لزيارة غليوم امبراطور ألمانيا السابق لها بالطريق السلطانيـة الجميلة الممتدة ما بين حبرون (الخليـل) وبيت المقدس — بفرعها الآتى الى بيت المقدس من عين كارم — ونابلس ، والناصرة ، وطبرية ! لأن عبد الحميد انما أنشأها لراحته !

وبعد أن قضت أوچينى أسبوعا فى مصر ، لم تنفك الأعياد والابتهاجات تتوالى فيه تحت قدميها ، ساحرة ، آخذة بالألباب ، على أنواع وبكيفيات لا يزال الشيوخ فى عهدنا هذا يتحدثون بها ، ويعدونها ، فى مخيلاتهم الملتهبة ، مزرية بلذات ابتهاجات الجنة ، المعدّة للصالحين ، قامت للسياحة على النيل ، والتفرج فى الصعيد على آثار الفراعنة المصريين .

رحلة الامبراطورة الى الصعيد

وسافر (اسماعيل) معها ، بشخصه ، متطوعا فى خدمة جلالها الجميـل وجمالها الجليل . حففها بصنوف من الأبهة والفخفخة ، ونثر تحت قدميها الملكيتين من أنواع الترف والملاذ ، مالم يقع فى خلد ذات (كليوبترا) فى أبهى أحلامها الذهبية ، وليالى حياتها "العديمة المثيل" .

ولا بد من أن الامبراطورة ، حينما وقفت فى الأقصر ، وعند خرائب طيبة القديمة ، على آثار (حاتاسو) العظمى ، أخت طوتمزس الثالث ، نابليون مصر الفرعونيـة ، قارنت بين نفسها وبين تلك الامبراطورة المصرية القديرة ، مقارنة لا يدرى كنهها إلا هى ؛ ولا بد من أن ذكر (كليوبترا) ، أيضا ، أطل على مخيلتها من نافذة تذكارات أيام صباها ، فأخذت أفكارها تحوم ، تارة ، حول مخادع قصر التويلرى ، بباريس ، فتريها قرينها البعيد ، المرافق قلبه تنقل خطواتها فى رحلتها ، على بعد الشقة

بينهما، وتذكرها علاقته بعمه الامبراطور الأكبر، الذى ترك، هو أيضا، أثرا بعيد الغور فى ثرى مصر التاريخى الخصيب ، وطورا حول مضيفها النبيل ، المستنفد ، فى سبيل ارضائها ، جميع الوسائل التى يمكن لأكبر المخيلات تفتقا أن تجود بهـا . فتتصوّره قيصر أو أنطونيس، قد أعيدا الى الحياة ليقوما بخدمتها !

ولـما انقضت تلك الرحلة التى لاتنسى، وعاد المتنزهان الجليلان الى مصر، ارتاحت أوجينى فى قصر الجزيرة يومين . وأما (اسمـاعيل) فانه اصطحب وزيريه نوبار وشريف، وكبار رجال بلاطه وحكومته، وسافر بهم الى الاسكندرية، واستقل منها ظهر يخته المحروسة ، وسار الى بورسعيد، ليستقبل أصحاب التيجان الملبين دعوته ؛ فبلغها يوم ١٣ نوفمبر[١] .

بدء الحفلات بافتتاح ترعة السويس

واذا بسفن العالم المتمدين كله، قد أمتها من جميع جهات الأفق، وضيوفه العديدين وقد صرفت لهم من جيبه الخاص تذاكر المجىء من بلادهم والاياب اليها، فى الدرجة الأولى، قد أتوا من كل فج عميق، تحف بهم أنواع الراحة والهناء كافة، واذا بأساطيل الدول، بما فيها الأسطول المصرى، قد اصطفت فى المرفأ الفسيح، الذى أنشأته شركة القناة أمام بورسعيد، والفيالق المصرية قد خيمت على ضفاف الترعة ، حتى مدينة الاسماعيلية، لتحفظ نظام الحفلات، وتزيد فى بهجتها[٢] .

ومالبث (اسماعيل) سويعات إلا وأقبل أمير هولندا وأميرتها . فاستقبلهما استقبالا حسنا شائقا .

---

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون من ص ١٠٣ الى ١٠٥

(٢) لجميع ما يأتى لغاية نهاية الحفلات، أنظر : "رسائل ويومية ومستندات" لفرديناند دى لسبس ج ٥ من ص ٣١٩ الى ٣٥١ ، و"آل دى لسبس" لبريديه من ص ٣٨٩ الى ٣٩٢

وفى اليوم التالى ١٤ نوفمبر، وصل المسيو دى لسبس مع أسرته : وفى يوم ١٥ نوفمبر، قدم فرنتز يوسف امبراطور النمسا والمجر، وكان قد تعرّض لخطر جسيم لكيلا يؤخر ميعاد وصوله : فانه، وهو قادم الى بور سعيد، استحسن فى تقواه المسيحية أن يعرج فى طريقه، على يافا، ويزور القدس الشريف، ففعل . ولكنه، لما عاد الى يافا، يوم ١٤ نوفمبر، وجد البحر عجاجا، والنوء عاصفا، والريح تسوق الأمواج الى الشاطئ، جبالا، جبالا — ويافا مرفأ ردىء لا تدخله السفن مطلقا، بل تقف فى عرض البحار، بعيدة، لانتشار الصخور فى الماء بالقرب من الشاطئ، لا سيما صخرين قائمين عند مدخل الميناء كأنهما "شلا" و"كاردى"، لا بد للقوارب والفلائك الذاهبة بالمسافرين، الى السفن الراسية خارجا، من المرور بينهما، والتعرّض لخطر التحطم على أحدهما، أو على كليهما، حينما يكون البحر هائجا، مائجا .

فأتاه قنصل فرنسا بذلك الثغر، ورجاه أن يؤجل سفره، ريثما يهدأ النوء، اجتنابا لمصيبة قد يهتز لوقوعها العالم بأسره . وانضم الى قنصل فرنسا فى رجائه الأميرال تجيتوف — المنصور فى لسا — وكان قائد الاسيطيل النمساوى المقل للامبراطور، وتمادى فى إلحاحه على مولاه، بعدم مبارحة الشاطئ، مؤكدا له أن الاسيطيل، والبحر على ما هو عليه، لا يستطيع مطلقا الاقلاع والمخر .

فأبى فرنتز يوسف إلا المخاطرة، قائلا : «إنى قد وعدت بأن أكون فى بورسعيد يوم ١٥ نوفمبر، ولا أستطيع أن أخلف وعدا وعدت به !» ونزل فى قارب، ومعه خمسة نواتى وأمر بالانطلاق . فانطلق النواتى به يجدفون، والأمواج تتقاذف قاربهم، وتهاجم من فيه مهاجمة جرفت اثنين منهم، لم يستطع الباقون إنقاذهما إلا بكل صعوبة، حتى دنوا، بعد جهد جهيد، من المدرّعة التى كانت تنتظرهم .

واذا بخطر الصعود اليها ، أكبر الأخطار التى حاقت بهم ، لشدّة هيجان الأمواج حولهـا ، واصطدامها فيها بقوة ، وعدم تيسر الاقتراب منها للقارب الضئيل المقل جلالة الامبراطور النمساوى ؛ أو تنزيل سلمها الى من فيه للصعود فيها .

فاضطر رجالها الى تدلية حبال من حبالها فى الفضــاء ، تعلق الامبراطور بأحدها بكلتا راحتيه المضمومتين ؛ فرفعه البحارة الى ظهر الدارعة ، والأمواج تتلاطم حوله وترطمه ، كأنها تريد ابتلاعه ، و يعز عليها نجاته منها .

ولـما بلغ الباقون المأمن ، ولحق بهم الأميرال فى قارب آخر ، أقلعت المدرّعة ، ووجهتها بورسعيد ، غير مبالية بالرياح العاصفة حولها ، ولا بالأمواج الهائجة ، المترامية عليها ، لافتراسها . فحققت وعد الامبراطور ، ووصلت الى بورسعيد ، فى اليوم الخامس عشر ؛ وما استقرت فى المرفأ ، ومالت الشمس الى المغيب ، إلا وهدأت الأمواج ، وصفت الطبيعة ، وتلوّن الأفق بألوان بهية كقوس قزح ؛ كأنه ابتسام السماء ، ووعد السلام المقبل عيده بعد يومين .

فأطلقت المدافع من كل السفن الحربية الراسية هناك ، احتفاء بوصول جلالته ؛ واستقبله (اسماعيل) استقبالا حافلا .

وفى يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر ، دوت المدافع عينها ثانية عند الساعة السابعة صباحا ، ودخلت المرفأ المدرّعة الألمـانية المقلة البرنس فردريك غلهلم ولى عهد مملكة بروسيا — وكان قد أصبح لهذه الدولة شأن عظيم فى العالم الأوروبى ، بعد انتصارها على النمسا فى حرب سنة ١٨٦٦

وما كادت تلك المدافع تسكت لحظة ، إلا وعادت الى الدوى باستمرار ، وتضاعف عدد طلقاتها تضاعفا ارتجت له السماء والأرض وأعماق البحار . واذا بجمع من السفن

ظهر فى البعد ، وتقـدم بجلال نحو المرفأ ؛ وأمامه الباخرة "الايجل" (النسر) تقل جلالة الامبراطورة أوچينى، امبراطورة الفرنساويين، وربة الاحتفالات العتيدة — وكانت واقفة على ظهر السفينة، يحف بهـا كبار نبلاء الدولة البونبرتية، وقريناتهم، وجمع وصيفاتها، وهى فى وسطهم كالمة الجمال واللطف . وكانت قد ذهبت من مصر الى الاسكندرية، وأتت منها الى بور سعيد .

فاكتظت ظهور عموم الجاريات بنواتيها، وضباطها، وأركان حربها، وموسيقاها؛ وانتشرت فوقها أعلامها تخفق وترفرف؛ وغص الشاطئ بالطوبجية المصرية وجماهير المتفرجين، والمدعوين، الممثلين المدنيـة الحديثة فى خير مظاهرها، والقوى العقلية البشرية فى أبهى معانيها . وعلت تهاليـل الجميع ، وملأت الفضاء ؛ وتجمعت فيـه ابتسـامات القلوب المبتهجة ، كباقة عظيمة ، أخذت الامبراطورة تستنشق عبيرها الذكى، طربة، ثملة .

وكانت ، وهى قادمة الى القطر المصرى، قد حضرت أعياد فتح القناة الأكبر، فى البندقية، وأعياد البسفور التالية لها . وهى أعياد بذل فيهـا أقصى المجهود لتكون السحر الحلال، والشعر الآخذ بالألباب؛ ولكنها، مع ذلك، حينما رأت نفسها محاطة بهالة ذلك الابتهاج وذلك المجد، وأحاطت عيناها بجميع جلال ذلك المنظر الفريد، لم يسعها إلا الهتاف بأن قالت : «ياالله! لم أر فى حياتى شيئا أجمل من هذا !» .

فلما رست بها باخرتها فى المرفأ، قصدها (اسماعيل) أولا ؛ وهنأها بسلامة الوصول؛ وأكد لها أن وجودها خير مايتفاءل به ؛ وأعرب لها عن شكره وارتياحه ، لتفضلها بقبول دعوته ، وترأس تلك الحفـلة الممجدة ملكه الى الأبد، والتى تمت بمجهودات اشترك فيها الجميع .

ثم تلاه امبراطور النمسا والمجر، فولى عهـد الدولة البروسية، وقدما لهـا تحياتهما واحترامهما، فباقى العواهل والأمراء .

فاستقبلت الكل بلطفها المعروف؛ ووجدت، لرد التحية الى كل واحد من أولئك العواهل، الكلمة التى تنزل على الفؤاد كطيب سحر مطرب . ثم أخذ الجميع يستعدون لحفلة افتتاح الترعة المباركة .

وكانوا قد أقاموا ثلاثة ارتفاعات خشبية مكسوة بالحرير والديباج : واحد فى الوسط، للضيوف الأجلاء ، أصحاب التيجان ، والأمراء والعواهل ورجالهم . وواحد على اليمين، لعلماء الدين الاســلامى ، وفى مقدمتهم العلامة الشيخ مصطفى العروسى ، شيخ الجامع الأزهر والاسلام بمصر؛ وصاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد المهدى العباسى ، مفتى الديار . وواحد على اليسار، لأحبار الدين المسيحى ، وعلى رأسهم المنسنيور باور الرســول البابوى ، وخادم كنيسة القصر الامبراطورى بباريس ؛ وكان قد حضر خاصــة لمباركة الترعة ، ثم لعقد قران المسيو دى لسبس على الكرئيولة اللطيفة التى أحبها وأحبته ، بالرغم من تكلل جبينه بلجين الشيب .

ونصبوا على الشاطئين، الأسيوى والافريقى، المظلات البديعة لجماهير المدعوين والمتفرجين ؛ وفى صدرها كلها، مظلة لمؤسسى الترعة ومجلس إدارتها ؛ وأخرى لرؤساء الشركات التجارية العظمى فى العــالم ومندوبيها ؛ وثالثة لرجال الصحافة العالميــة والمكاتبين .

واصطفت الجنود المصرية بين رصيف النزول والارتفاعات الخشبية الثلاثة ، لتحفظ النظام حولها، وتمنع الازدحام عنها . وترتبت الطوبجية بين الرصيف الداخل فى البحر، من جهة الغرب، ومحل الحفلة؛ وتجهزت وترصفت المراكب الحربية ـــ

وكانت خمسين مركبا — والسفن التجارية — وكانت نيفا وثلاثين — داخل المرفأ على شكل قوس بديع المنظر .

أما الحربية ، فكانت ستا مصرية ، وستا فرنساوية ، واثنتى عشرة انجليزية ، وسبعا نمساوية ، وخمسا ألمانية ، وواحدة روسية ، وواحدة دانمركية ، واثنتين هولنديتين ، واثنتين اسكنديناڤيتين ، واثنتين أسپانيتين ، وفرقاطتين انجليزيتين أخريين هائلتين واقفتين فى البعد كأنهما رمز الحرب ، المزمع اندلاع لهيبها بعد ثمانية شهور ، يهدّد مظهر ذلك السلم العظيم . ولم يكن هناك أسطول ايطالى ، لاضطراره الى مغادرة المياه المصرية ، بغتة ، تحت قيادة الدوك دااوستا ، بداعى اشتداد المرض على ڤكتور عمانوئيل الثانى ، الملك الحلو الشمائل ، وصديق (اسماعيل) الحميم — وهو مرض كان السبب فى تخلفه عن تلك الحفلة ، وحرمانه لذة تمتيع صديقه بحضوره اليها — على أن ايطاليا بقيت ممثلة هناك ، بمراكب تجارية عديدة .

فلما كانت الساعة الثالثة بعد الظهر ، وقد فرغ الجميع من تناول الطعام على نفقة الخديو واستراحوا ، أخذت الموسيقات تصدح ، وشرع الموكب الفخم يتقدّم ، ليجلس الكل فى المكان الذى أعد لهم .

واذا بزكى بك ، رئيس التشريفات الخديوية ، قد برز أمام الجميع يفتح الطريق ، وتلاه الأمير (محمد توفيق) ، ولىّ عهد مصر ، وعلى ذراعه أميرة هولندا ، فولىّ عهد الدولة البروسية ، فأمير هولندا ، فالسير هنرى إليت سفير انجلترا فى الأستانة والنائب ، عرفا ، عن السلطان عبد العزيز ، فالأميرال الاسپانى ، فالأميرال الفرنساوى پاريس ، والمسيو دروى دى لوم ، فالكولونيل الانجليزى رسل ، فرضا بك محافظ بورسعيد ، فالبرنس چورچ ولىّ عهد الهانوڤر ، فالكولونيل دوريج .

وما استقر هؤلاء فى مقاعدهم ، إلا وصدحت الموسيقات كلها بالنشيد الفرنساوى. ثم ظهرت ألوية النمسا والمجر تحيط بالراية الفرنساوية . فاشرأبت الأعناق ، وأحدقت الأبصار ، واذا بالامبراطورة أوچينى ، يسير خديو مصر أمامها ، تتقدم متكئة على ذراع الامبراطور فرنتز يوسف ، ووراءها فردينان دى لسبس ، فالأرشيدوق فكتور النمساوى ، فمجلس إدارة الشركة ، فالأمير عبد القادر الجزائرى — وكانت الحكومة الفرنساوية قد دعته الى تلك الحفلة ، خاصــة ، اعترافا له بالفضــل الذى أبداه فى الدفاع عن المسيحيين ، وحمايتهم أيام مذابح ســوريا ،' ووضعت تحت تصرفه الدارعة "فوربين" لتنقله من بيروت الى بورسـعيد . فما ظهر برنسه الأبيض فى وســط ازدحام تلك الرؤوس المتوجة بتيجان الملك ، وتيجان العبقرية أو العلم ، أو العصامية أو الفضــل ، إلا واستوقف الأنظار شــكله الجميل ، وقوامه المعتدل ، ووجهه المكسو مهابة وجلالا — فطوسن باشا بن الأمير (محمد ســعيد) ، الوالى السابق ، صاحب الأيادى البيضاء على مشروع القناة وشركته — وانما أراد (اسماعيل) الذى كان يحب طوسن حبا أبويا ، وزوّجه ، فيما بعد ، ابنته ، ولم يفتأ يواليه بعنايته ورعايته الى آخر لحظة من حياته ، كأنه يريد أن يخفف عليه وطأة التوعك المستديم ، المتتابع منذ صباه ، والمسبب له عن كون أحد خدام أبيه فتح ، ذات يوم ، بسرعة وشدّة ، بابا فى السراى كان الطفل طوسن واقفا وراءه ، فصدمه الباب فى جبهته ، فوقع مغشيا عليه . فارتعد الخادم وخارت فرائصه ، وما كان منــه ، فى خوفه من غضب أبى الأمير الصغير ، إلا أنه أغلق عليه الباب ، وتركه طريحا على الأرض ، فاقد الحواس ، دون أن يخبر بالحادثة أحدا . فبقى طوسن على تلك الحالة ، علّة ساعات ، حتى افتقدته مربيته ، وبحثت عنه ، فوجدته فى تلك الحجرة طريحا لا يعى . فلم تعد

حادثة لطوسن باشا وهو طفل

تجديه الأدوية ، بعــد ذلك ، نفعا لتأخرها . واستمر طول حياته ضعيفا ، هزيلا ، مرتج الدماغ[1] ، انما أراد (اسماعيل) أن يحضر طوسن ذلك الاحتفال ، ويكون له فيه مركز خاص ، لكى يكون فيه ، بهيئته المكسوّة ، منـذ ذلك الحين ، بمظهر ماوراء المـادة ، خير ممثل لروح أبيه ، المرتاحة فى عالم النعيم ، والناظرة بابتهاج الى العمل التام ، الذى لولاها لتأخر بروزه الى الوجود أجيالا .

وتلا طوسن ، نو بار باشا ، فالبرنس ميرا حفيد الملك بوا كيم صهر نابوليون العظيم ، فبرچير بك ، فالجنرال دوســه الفرنســاوى ، فوزيرا الامبراطور فرنتز يوسف ، وهما الكنت دى بيست ، والكنت اندراسى ، فسفيره لدى الباب العالى ، البارون بروكيش ، فالدوك دى هوسكار ، فالجنرال الروسى إجناتييف ، فالأميرال النمساوى تيجيتوف ، فسيدات عديدات من معية الامبراطورة ، فالنائبون عن المؤتمرين العلمى والتجارى ، وعن شركة المساچيرى الفرنساوية . وكانت الباخرة التى أقلت مديرها ، ثم اشتركت فى حفلة الاجتياز الى البحر الأحمر ، أكبر بواخر تلك الشركة ، فأركان حرب الأساطيل المتمدّدة ، فسفراء الدول وقناصلها ، فزمر المدعوين أفواجا أفواجا .

فلما اكتمل عددهم ، وانتظم ذلك العقد الفخم ، دوت المدافع من كل جهة ، متتابعــة الطلقات ، مؤذنة ، على ذينك الساحلين الاسلاميين ، وبالقرب من ربوع توالت عليها وقائع الحروب الصليبية ، بأن حادثة جلى ، قلما سجلت التواريخ البشرية لها مثيلا أو شبيها ، تمت فى تلك الساعة ، تحت أشعة تلك الشمس الذهبية الساطعة ، وأمام عين الاله رب البرية كلها على السواء : ألا وهى حادثة تصافح الشرق والغرب ، مصافحة أخوة وسلام ، وتعانق الصليب والهلال ، معانقة احترام ووئام !

---

(١) قص علىّ خبر هذه الحادثة ثقة من ألصق الناس بالمرحوم الأمير (طوسن) سعيد .

ثم قام علماء الاسلام، وشيخهم فى مقدّمتهم، وأقاموا بالوقار والجلال، المخيمين أبدا على كل مظاهر العبادة الاسلامية، أدعية الشكر والحمد؛ وبعد الفراغ منهـا، ألقى شـيخ الاسلام خطبة وجيزة، رائقة، شائقة، منع ضيق الوقت من ترجمتها لجمهور الحاضرين!

ثم تلا أحبار المسيحية علماء الاسلام. فأنشدوا نشيد الشكر اللاتينى المعروف باسم "التديئم"، المنسوب الى القديسين أمبروزيس وأغسطينس؛ وشاركهم فيه كل من شاء من الجم المسيحى الحافظ له، وفى مقدّمتهم الامبراطور والامبراطورة.

ثم تقدم المسيو باور، وألقى بصوته الجهورى، وعبارته الفرنساوية البليغة، خطابا جمله الحماسية شعلات عواطف أو شهاب نار فؤادية، أو هتفات قلب طافح حبا للانسانية، شقت صـدره، وانطلقت تدوى فى الآفاق. ووجهه الى الخديو أولا؛ فإلى الامبراطورة؛ ثم الى الامبراطور؛ ثم لم يترك جدارة إلا ومدحها، ولا فضلا إلا وأثنى عليه.

فخص (اسماعيل) أولا بثنائه، بصفته رب الحفلة، ومنبع ذلك الحبور العـام؛ وتغنى بمـا له من فضل على إنجاز المشروع، ونشر معالم المدنيـة فى قطره، وحفه الأديان كلها برعاية واحدة، رعاية الملك الكريم الذى يراها كلها جديرة بالعطف لإبقائها متماسكة متآخية. ثم خاطب الامبراطورة أوجينى: فذكر ما وجده المشروع، من قوة فى لطفها، وتعضيد فى موالاتها، وتأييد فى عواطفها؛ وما لاقاه فى فرنسا، البلد الكريم، الذى هى عاهلته المبجله، من إقبال، وتشجيع، وشدّ أزر. ثم خاطب الامبراطور فرنتز يوسف: فشكره على أنه ما انفك معتقدا فى نجاح المشروع، عاملا على غرس حب الاقبال عليه فى قلوب رعاياه؛ وذكره بزيارته لبيت المقدس، وقبر

المخلص، ليستخلص من ذلك، دعاء له بطول بقائه مجدًا فى خير الرعية المعهود أمرها اليه . ثم انتقل الى الكلام عن دى لسبس، الرجل الذى دخل فى التاريخ، حيا : فوفاه حقه من المدح والثناء بقــدر ما يستطيع فم بشرى أن يفعل ذلك . وخص بالذكر من شاركوه فى عمــله، أولئك الذين قضوا نحبهم شهداء انكبابهم على تحقيق الأمنية الكبرى، فوارتهــم الرمال التى كانت بالأمس الصحراء المحرقة، فأصبحت بفضل مجهوداتهم مزارع تذكر الرائى بمــا كانت عليه أرض غسان فى مصر الفراعنة، من اليناعة والخصب . وختم خطبته بنداء وجهه، أولا، للشرق، ثم للغرب، ذاكرا لكل فضائله ومميزاته، وحاضا كلا منهما على عدم فصم عروة، فى المستقبل، ربطهما الله بها فى ذلك اليوم، المثلث البركات!

فقوبل خطابه بهتاف مستطيل؛ وكان له من القــلوب أجمل موقع! ثم شرع فى الافتتاح، وانتشر الأقوام يتفرجون على الأعمال العظيمة، التى تمت على يد الشركة، فى هذه القناة المزرية بأعمال الفراعنة الغابرين .

ولمــا كان المساء، وحانت ساعة الطعام، مدت الموائد متتابعة لستة آلاف مدعو. فأكل الكل من أنواع المآكل الفاخرة، وشربوا من الخمور اللذيذة الثمينة، مالم يخطر على فكر بشر، ولا سمعت بمثــله أو رأت نظيره الأجيال؛ حتى اذا دقت الساعة الثامنة، بدت الزينات تجلل شاطئى آسيا وأفريقيا؛ وتجعل الليل ساطعا كنهار جميل . وتجلت "المحروسة" بأنوار، خيل معها للرائين أنها أصبحت شمسا تتألق؛ وأخذت، بين كل دقيقة وأخرى، تطلق قنبلة فى الفضاء، تستقبل الموسيقات دويها بعزف شجى؛ ثم ختمت ذلك جميعه بحراقة هائلة، تفجرت فى كبد السماء، كأنها بركان، ولكن بركان فرح وجذل وابتهاج، لا بركان ويل وهول وثبور!

وبينما مظاهر كل هذا الهناء والسرور تتوغل فى الليل البهيم، فتحوّله الى ليل نعيم لم تحلم بمثله الأحلام، طفقت تنتشر بمصر والاسكندرية، وتهمس فى ذات باريس أنباء سوء مدهشــة؛ شرع الحساد والأوغاد يروّجونها، ليحوّلوا فرح العالم المتمدين الى حداد أليم .

إشاعات سوء

فسمع الملأ، وهو مأخوذ، أن الامبراطورة، لمـا تحققت أن فتح الترعة للملاحة وهم وخيال وجنين مخيلة مريضة لن يتحوّل الى مولود حى أبدا، عادت الى فرنسا؛ وأن الامبراطور عاد الى تريستة؛ وأن صخرا هائلا، لم يستطع ازالته، قام سادا فى وجه السفن؛ وأن حريقا هائلا التهم ستين بيتا بالاسماعيلية فدمرها؛ وأن جمهور المتفرجين — وقد أظهرت لهم الوقائع الراهنــة أنهم أتوا من عموم أصقاع العالم ليروا فى بساطة قلوبهم، بلدا خلق صناعة لا أمل له فى حياة مستقبلة، ومزمعا أن يعود صحراء كما كان — رجع يضرب أسدريه باكيا على خيبة آماله؛ وأن مهندسى الشركة هربوا؛ وأن دى لسبس فقد رشده، وجن؛ وأن كبير المقاولين، المسيو لاقاليه، صعق يأسا، فانتحر !

والسبب فى رواج هذه الأنباء السيئة، والاشاعات المشؤومة، هو أن المسيو دى لسبس رأى أن يجرى مقاييس عميقة، فى تلك الليــلة عينها، لكى يطمئن تمـام الاطمئنان على خلو الترعة من كل عائق يعوق الملاحة فيها، من غد . فأمر أن تعمل تلك المقاييس بين كل عشرة أمتار وعشرة؛ لا بين كل مائة متر ومائة، كما كانوا يفعلون فى السابق . فكشف نفاذ أوامره عن صخر لم تكن المقاييس الأولى أظهرته . فاتخذ، فى الحال، الاجراءات اللازمة لازالته . وما زال يعالجه حتى فرغ من أمره .

فاتفق حينئذ مع الخديو على تسيير سفينتين تسبران غور المسير كطليعتي الأسطول المزمع أن يجتاز الترعة فى الصباح، وسيرا مركبا فرنساوية وفرقاطة مصرية .

أما المركب الفرنساوية — وكان ربانها حاذقا — فمخرت بسلام وأمان، وأدت مأموريتها على أحسن ما يرام . وأما الفرقاطة المصرية ، فأصابها سوء فى سيرها ، وجنحت فى وسط القناة، فانغرس مقدمها فى الضفاف، وسد جسمها سطح الترعة، على بعد ثلاثين كيلو مترا من بور سعيد .

فلما نما خبر ذلك الى الخديو والمسيو دى لسبس، أسرعا ليريا الواقع ويتدبرا أمره . وكان (اسماعيل) قد سافر الى الاسماعيلية ، ليجهز معدات استقبال المتوجين والعواهل الآخرين وباقى ضيوفه . فقفل راجعا ، الساعة الثالثة صباحا ، يوم ١٧ نوفمبر عينه! واجتمع بدى لسبس أمام تلك السفينة الحربية الجانحة ، واجتهد كلاهما فى رفعها وتعويمها؛ فلم يفلحا — ولم يكن فى الاستطاعة ولا فى الرغبة تأجيل موعد الافتتاح، اتقاء للأقاويل وشرها !

فذهب (اسماعيل) الى بور سعيد ، تحت جناح الليل ؛ وعاد بألف بحار من الأسطول المصرى الراسى بها، ودفع بهم الى العمل على تنظيف الترعة من تلك الفرقاطة . فقال دى لسبس : « إن لدينا أسلوبين للبلوغ الى المقصود : إما المجىء بالسفينة الجانحة الى وسط القناة، أى تعويمها، وهو الأفضل؛ وإما المجىء بجزئها الشاغل الماء الى الضفاف، بحيث يجعل طولها موازيا لطول القناة ، ويلصق بالساحل . فان لم يفلح كلاهما ......

فقطع (اسماعيل) عليه كلامه، وقال : «إن لم يفلحا، ننسف المركب نسفا! »

فترامى دى لسبس عليه، وعانقه، وهو يكاد يبكى فرحا، وقال : «نعم! ننسفها! وإنى لم أجسر على إبداء هذا الرأى لسموّك، لمـا فى نسفها من الضرر المـادّى على البحرية المصرية!» على أنهما لم يحتاجا الى نسفها، وتمكن العمال والجنود من جلب جزئها الشاغل المـاء الى الضفاف، وإلصاقه به، بحيث خلا المجرى للسفن لتمخر فيه.
ولم ينبئ الخديو أو دى لسبس أحدا من المدعوّين بالعقبات التى أزالاها فى تلك الليلة الخطيرة . فلم يقلق فكر أحد منهم، وبات الجميع فى هناء وحبور، وفى انتظار فجر اليوم التالى، اليوم السابع عشر من شهر نوفمبر!

وكان يوما مشهودا !

فـما بزغت شمسه، وتناول الأقوام طعام الفطور، إلا وسار "الإيجل" (النسر) بالامبراطورة، من بور سعيد، وولج القناة بخيلاء ملكية، وتقدّم، نخرا، يشق تلك المياه المعجبة به، حتى اذا لم يعد بينه وبين المكان الذى جنحت فيـه، بالأمس، الفرقاطة المصرية، سوى مسير خمس دقائق، ورد نبأ على الخديو ودى لسبس من الأميرال المصرى القائم بعمل رصف تلك السفينة الجانحة، أن العمل قد تم، وأن القناة أصبحت مسلوكة لا عائق فيها .

فطرب (اسماعيل) جذلا، وتنهد دى لسبس تنهدا عميقا؛ ثم رفع عينيه ويديه نحو السماء وشكر الله من صميم فؤاده . وقد قال، بعد ذلك، لأحد أخصائه : «لم أشعر فى حياتى، مطلقا، مثلما شعرت فى تلك الليلة، أن الخيبة تدانى النجاح هكذا؛ وأن السقوط على مثل ذلك القرب من الفوز!» .

فلما مرت باخرة الامبراطورة، عند القنطرة، بتلك الفرقاطة، وأطلقت هذه — وكان اسمها "اللطيف" — مدافعها، ترحيبا بها، ظنت أوجينى وظن كل من معها،

وكل من كان لاحقا بها، أن تلك السفينة الحربية انما وضعت، هنالك، خصيصا لتحيتها؛ فأعجبت بالفكرة الجميلة والاعتناء اللطيف وشكرت (لاسماعيل) بديع ذوقه. كذلك كان الأمر مع باقي أصحاب التيجان والأمراء. وهكذا حولت العناية الالهية الساهرة على ما جريات الأمور العقبة المخيفة الى وسيلة من الوسائل العديدة التي جادت بها، ليكون فخار الترعة العالمية وبهجتها تامين!

وكان شاطئا بحيرة التمساح غاصين بالأمم والجماهير والقبائل القادمة من تلقاء نفسها الى مشاهدة الحفلات والتفرج عليها، أو المرسلة هناك بأمر من (اسماعيل) ليزيد منظرها بهجة تلك الحفلات عينها. فانه أراد أن يرى ضيوفه نماذج من الأمم الخاضعة لصولجانه، وصورة صغيرة من عاداتها. فأصدر أوامره الى جميع مشايخ العربان، ومشايخ البلدان من الاسكندرية الى أقاصي السودان، بارسال وفود من قبائلهم وسكان نواحيهم الى الاسماعيلية، في مظاهر حياتهم اليومية: فازدحمت ضفاف البحيرة بخيم العربان و« عشش » الفلاحين وأكواخ الأمم السودانية، التي كانت تأوى مئات الألوف من البشر، والأشخاص، المختلفى اللون، والشكل، والملبس، والنوم، بأولادهم ونسائهم؛ بعضهم على صهوات الخيول، وآخرون على أسنمة الهجن، وغيرهم على ظهور الحمير، يعدون في تلك الفلوات، وأحزمة الصوف تسابق الشعور المنفوشة، وشعور البشارين المجدولة؛ وعمائم العمد تسابق «طواقى» الصعايدة، ولبد الفلاحين؛ بينما دربكات النسوة، المختلفة الأجناس والأقاليم، وطبولهن أو مزامير بعض العبيد وربابهم تحيى في كل صوب المراقص والألعاب!

وكانت تلك الأقوام كلها، وهى محجوزة عن ضفاف الترعة بصف ممتد على طولها من الجنود المصرية، تنتظر بفارغ الصبر ظهور البواخر المقلة الامبراطورة والملوك

الذين معها، وهى لا تكاد تصدّق أن انتظارها يحقق، وإذا بمراكب حربية مصرية ولجت بحيرة التمساح آتية من جهة السويس!

فاستغرب الأقوام ذلك، وأخذوا يتقولون عما عساه يعنى؛ ولكنهم ما لبثوا، وهم يتهامسون، إلا وسمعوا دوى المدافع يتناول عنان السماء، ورأوا الشاطئين يلتهبان، بكليتهما، والبروق تتصاعد من جوانب المراكب الحربية المصرية. فتهافتوا، وإذا بالنسر "الاجل" يتقدّم متبخترا مدلا، وعلى مقدمته الامبراطورة كأنها، بالرغم من سنى عمرها الثلاث والأربعين، إلهة الجمال والجلال، أو كأنها، وهى فى وسط وصيفاتها، وعزف الموسيقى يحف بها، ويتماوج فى الهواء (كليوبترا) العهد القديم صاعدة مياه نهر السدنس، لتقابل أنطونيس، ولكن لا كتهمة تقصد تبرير نفسها، بل كملكة قادمة لتعلو بها كلمة أنطونيس الجديد، ويسجل بوجودها: (أولا) استقلال مصر المنشود، و(ثانيا) مصالحة روحى الشرق والغرب بعد طول التنافر والمعاداة.

فأدركوا أن قدوم تلك السفن الحربية المصرية انما هو للسلام والتحية. فرفعوا، هم أيضا، أصواتهم مهللة، وحيوا ضيفة خديوهم العظيمة وجمهور من معها، لاسيما دى لسبس الواقف بجانبها، والذى كانت هى نفسها تلفت أنظار الجميع وتهاليلهم اليه، اعترافا منها بفضله.

ومارست باخرتها فى فرضة الاسماعيلية الفسيحة إلا وذهب (اسماعيل) للسلام عليها — وكان يختته قد تلا يختها — فحياها تحية الاجلال، ثم ترامى على عنق دى لسبس، وعانقه طويلا، والبشر مرتسم على وجهه، والعواطف تميل بجسمه. وتلت السفن المقلة للامبراطور، وولى عهد التاج البروسيانى، وباقى الأمراء، والعظماء، والسفراء، ورست كلها بجانب "الاجل".

فقصد (اسماعيل) الفرقاطة الامبراطورية، فالمدرّعة البروسيانية ، فباقى السفن ، وقدّم لكل من راكبيها عبارات الاحتفاء والتحية الواجبة . ثم نزل الى البر وقصد قصرا بناه فى آخر لحظة على ضفاف البحيرة خصيصا لاستقبال ضيوفه والاحتفاء بهم فيه .

وكان قصرا لطيفا، نشأ فى وسط مظال من السندس الزاهر، وباقات من الأشجار المزدهية بالرياحين والأزهار، كأن احدى ساحرات الحكايات الخرافية ضربت الأرض بعصاها فأخرجته يتهادى فى بهائه .

فانتظرت أوچينى برهة، ريثما أيقنت أن مضيفها استراح قليلا ، ونزلت لترد له زيارته . فامتطت، أمازونة جديدة، صهوة جواد مطهم ، وانطلقت تعدو به نحو ذلك القصر . فاستقبلها (اسماعيل) فيه ، كأنه يستقبل إلهة، وبذل لها من الاكرام والاجلال وصنوف الارتياح والهناء ما لا يزال، بدون شك، يتردّد أمام عينى مخيلتها، فى أيام شيخوختها هذه البائسة ، كأنه منام رأته أو عاشته فى ساعة مثلثة السعادة[1] !

وبعد أن مكثت ساعة فى زيارته ، واستمرأت ، بلذة ، حلاوة تلك الأويقات السريعة المرور ، عادت الى الاسماعيلية على ظهر هجين ، وعيون الأقوام شاخصة اليها، وقلوب فوارس العرب تشيعها . ومن يدرينى — وقد جعلها معروفة لجميع اقامتها السابقة بمصر، ورحلتها على النيل الى أقاصى الصعيد — من يدرينى أن الهواجس لم تحدث ، حينذاك ، هاتيك القلوب بأن تلك الامبراطورة الجميلة ، الجليلة ، الراكبة جوادا ، طورا ، وتارة هجينا ، الأندلسية المولد والنشأة ، قد تكون سليلة بيت عربى ، رفيع العماد ، أو فرع دوحة ملكية أظلتها سماء الحمراء الشعرية

(١) كتب هذا فى سنة ١٩١٨ أى قبل وفاة الامبراطورة .

فى غرناطة ، المدينـة العربية ، البديعـة الذكر ؛ غرناطة ، مسقط رأس تلك الامبراطورة الجميلة، ومنبت صباها؟ ومن يدريني أنه لم يكن لهذه الهواجس نصيب فى جعل مظاهر الاجلال البادية حول أوجيني من تلك الجماهير التى كان معظمها عربيا، حارّة، عميقة، كأنها تريد أن تحيي مجدا زال، ونخارا درس ؟

وما فتئت الامبراطورة سائرة بهجينها، حتى وصلت قصر دى لسبس. فاستراحت فيه. ثم استقبلت سيدات الاسماعيلية. وكانت قد أنبأتهن، مقدّما، برغبتها فى مقابلتهن هناك ، لتشكرهن على عواطفهن نحوها . فوجدت أولئك السيدات تلك الساعة من أحلى ساعات حياتهن، وظنت كل منهن أن اسمها بات لذلك تاريخيا .

ولما كانت الساعة الثانية ، بعد الظهر ، نزل الامبراطور فرنتز يوسف ، وولى عهد المملكة البروسية، وباقى العواهل والأمراء الى الشاطئ، وقصدوا قصر (اسماعيل) ليردّوا اليه تحيته. فقوبلوا بما قوبلت به الامبراطورة من التعظيم والاكرام، ومظاهر الابتهاج العام .

ثم انقضت بقية ساعات ذلك النهار الفريد فى أنس وحظ، وتزاور وأعياد. حتى اذا وافت الساعة السابعة، مساء، مدّ سماط العشاء . فاكتظت، بالموائد، رحبات القصر السابق ذكره ، على سعتها . وكثرة عددها ؛ وكان ذلك منتظرا . ولذا فان الخديو كان قد أعدّ فى الفضاء، حول قصره، خيا ومظال ملئت فيها أيضا موائد، وأولمت ولائم لمن لم يسعه القصر من المدعوين .

فأكل جمعهم المحتشد من الطعام الفاخر المجهز بمعرفة أمهر الطهاة ، أكلا هنيئا ، وشرب شرابا فاخرا . وتجاوز بعضهـم فى ذلك الحدّ، لا سيما من لم يكن يحلم بمثل

تلك المأكولات الملكية، مطلقا؛ حتى إنه لقد يروى عن فرنساوى بطين، أنه نهض عن المائدة التى كان قد التهم ما عليها، التهام النهم، الذى لا يحد شراهته حدّ، كأنه فيتليس الامبراطور الرومانى، فأخذ يتز بيده على بطنه، مملسا صديريه الفسيح الأرجاء، وقال بتبسم لصديق له من جنسه، كان جليسه على المائدة: «انى قد أكلت ثروة ثلاثة فلاحين مصريين!» بدون أن يشعر بما فى قوله من سماجة[1]!

مرقص الاسماعيلية

وبعد الفراغ من تناول طعام العشاء، أقام الخديو مرقصا لعموم مدعوّيه، تحت رياسة الامبراطورة أوچينى، بذل فيه ما لا يستطيع قلم وصفه من البذخ وصنوف اللذات ودواعى السرور. ورتب فيه مقصفا حوى ألذ ما طاب من صنوف المآكل والمشروبات.

فاشترك، فى الرقص، أصحاب التيجان أنفسهم؛ ولم يكونوا أقل المشتركين فيه جدّا ونشاطا، بل كانوا قدوة لغيرهم فى استمراء لذة تلك الساعات السريعة المرور! فأوجب ذلك منهم، استغراب الأقوام الشرقيين المحيطين بالقصر والمظال؛ لأنهم، حتى تلك الليلة، كانوا يعتقدون أن الرقص والقصف شأن الراقصات، فقط، والسكارى من الرجال! فما كادوا يصدّقون أعينهم، لما أبصروا أوچينى، الامبراطورة العظيمة؛ وفرنتز يوسف، الامبراطور الخطير؛ وفردريك غليوم، الأمير البروسيانى المكلل الجبين بانتصارات سنة ١٨٦٦؛ وباقى الأمراء والأميرات؛ وخديوهم نفسه، الرجل الوقور، يرقصون ويمرحون كباقى المدعوّين وأكثر؛ وأبصروا أن السن ذاتها لم تمنع فرديناند دى لسبس، على اشتعال ناصيته شيبا، من أخذ نصيبه من الرقص والملاهى الأخرى، المجموعة حوله. ولا بدّ من أن هيبة أولئك الأعاظم تضاءلت

(١) أنظر: "خديويون وباشاوات" لموبرلى بل ص ١٢ و ١٣

بعض التضاؤل فى أعينهم ، لا سيما إزاء وقار الأمير عبـد القادر ، البطل الجزائرى المعروف ، الذى على امتزاجه بجمهور الراقصين والراقصات ، لم يرقص ولم يقصف ، وبقى متفرجا فقط ، ملتحفا هيبته وجلاله .

فلم ينسوا ليلة الثامن عشر من شهر نوفمبر ، وما فتئوا ، بعـد ذلك ، يذكرونها أمام أولادهم وحفدتهم ، كما ارتسمت على مخيلاتهم . ولم يخطئوا فى أنها ليلة لن تنسى ، لأنها كانت ، فى الواقع ، ليـلة لم تر القرون لهـا مثيلا ، ولن ترى شبيهها الأجيال القادمة .

ومن حسن حظ الناس أن المستقبل سجل مكتوم ، وأن الغد صنو متلثم لا يعرف وجهه ، ولا تقرأ سطور يده ، مهما كان الراغب فى استجلاء محياه وفتح كفه قويا وكريمـا ، أو جميلا وجليلا ! فان ذلك يجعل استمراء حلاوة الساعة الحاضرة ممكنا ، ويحمل على الاتعاظ بقول القائل : «ولك الساعة التى أنت فيها ! » وإلا لو كان الأمر بعكس ذلك ، وأمكن رفع الحجاب عن هذا الشبح الذى هو ضيفنا ، كما يدعوه هيجو ، الشاعر الأوحد ، وظلنا المرافق لنـا أبدا واسمه «الغد» ، لو أمكن حمله على التكلم وإباحة سره المكنون ، هل كانت أوچينى ، الامبراطورة الجميلة ، تقـدم ذراعها ، فى الرقص ، الى الأمير البروسيانى ، الذى كان مزمعا ، بعـد أقل من عشرة شهور ، أن يثل عرش زوجها ، ويفتح فى جنب فرنسا ، وطنها الاختيارى المحبوب ، ذلك الجرح العميق الأليم ، الذى استمر نيفا وسبعا وأربعين سـنة داميا ؟ بل هل كانت تحضر تلك الحفلات والأعياد ، وترضى أن تكون إلهتها ، ومحط الأنظار فيها ، وهى المزمعة ، بعد أقل من عشرة أشهر ، أن تسقط من حالق ، وتفر من قصرها الامبراطورى ، وجلة ، بينما الثورة تهدر وراءها ، وتأوى بذعر الى انجلترا ، فتنزل ،

معفرة الثياب والوجه ، فى احدى محطات لندن ، وترى نفسها تزاحمها المناكب ، بلا احترام ، فى سيرها لتبحث عن عربة بحصان واحد تقلها وتقل أثاثها القليل ، الذى تمكنت من تهريبه معها؟ بل هل كانت تلك الحفلات عينها تبزغ لها شموس ، وهل كان يقع فى خلد (اسماعيل) أن ينفق الملايين التى أنفقها عليها ، وعلى الضيوف الذين دعاهم اليها ، فلم يتكبدوا فى ذهابهم وإقامتهم وإيابهم درهما واحدا من جيوبهم حتى ولا على غسل ملابسهم واستحمامهم ، لو علم أن الامبراطور نابوليون الثالث ، معتمده فى ملماته ، وفى تحقيق أمانيــه ، ساقط عن عرشه بعد عشرة شهور ، وأن امبراطوريته المفيئة على الأكوان ممحوقة عن قريب ؛ وأن فرنسا ، صاحبــة الكلمة العليا فى مجتمع الدول ، والقدح المعلى فى ميدان السياسة ، ستبيت بضعة أعوام كسيرة الجناح قليلة النفوذ ؟

وهل كان الامبراطور فرنتز يوسف استمرأ ، بلذة ، حلاوة تلك الليلة البهيجة ، لو علم أن أخاه الأرشيدوق مكسيمليان ، امبراطور المكسيك ، الذى كان لا يزال يبكيه ، منذ أن قتله چوارز زعيم الجمهوريين المكسيكيين ، رميا بالرصاص ، فى يونيه سنة ١٨٦٧ ، ليس وحده الأمير الذى كتبت له الأقدار القتل ، فى بيته الهبسبرجى ؛ وأن ابنه الوحيد وولى عهده رودلف ، واليصابات زوجته ، التى قادها إله الغرام الى سريره وعرشه ، وفرنتز فرديننـد ابن أخيه ، وولى عهده ، بعد رودلف ، وزوجة فرديننـد هذا ، سيقضون كلهم قتلى ، كأخيه ، وأنه هو نفسه ، وقد توغل فى الشيخوخة وبات على حافة القبر ، سيرضى بأن يثار باسمه أكبر وأفظع حرب رآها العالم ، فتقتل حزنا ، حبر العالم المسيحى الأكبر پيوس العاشر ، فيموت وهو غير راض عن جلالته الرسولية ، بل ناقم عليها ، على ما كان لقداسته من المكانة فى نفس جلالته ؛

وسيقضى هو عينه نحبه، فى وسط نيران تلك الحرب المندلعة، العتيدة أن تدك دولته دكا، وتخرب بيته تخريبا تاما . فيمضى، ولا ترافقه الى قبره سـوى لعنات الملايين من الأمهات والأرامل، والخطيبات الثواكل، ولا يذكر العالم المتمدين ساعات حياته الأخيرة إلا ليلعنه ، بعد ما كان لا يذكر اسمه إلا متأسيا ، خاشعا أمام نجلال شيبه المكلل بالحداد ؟ !

وهل كان البرنس فردريك غليوم البروسـيانى وقرينته ، بنت الملكة فكتوريا الانجليزية، ذاقا بلذة بهجة تلك السويعات الهنيئة، لو قرءا فى سجل المستقبل عقوق غليوم، ابنهما الأكبر، لهما فى كبرهما، وسوء معاملته لهما، لمـا أضجع المرض العضال أباه على سرير موته ، وحرم الموت الامبراطورة فردريك من زوجها ، وتركها تحت رحمة تصرفات ذلك الابن الكاره فيها الدم الانجليزى ؟

فلكون الغد سجلا مقفلا، أبدا، أمكن الذين عاشوا تلك الليلة الفريدة أن يتمتعوا بهنائها، بعين قريرة، وقلب مطمئن !

وامتزجت بطرب المرقص ، الموسيقات والحراقات والألعاب النارية والزينات المتألقة أنوارا، حتى لم يبق أحد لم يعتبر نفسه قد نقل الى عالم الخيالات الذى وصفته روايات ألف ليلة وليلة !

وهكذا انقضت فى حبور وابتهاج تلك الليـلة الفريدة فى وسط مرح مائة ألف نفس! وقضى الغد الثامن عشر من شهر نوفمبر فى تنزهات على البحيرة، وفى ضواحى الاسماعيلية، لم تعرف كللا ولا مللا ، والبشر مرتسم على جميع الوجوه والجذل يملأ جميع القلوب !

ولما عاد المساء، عادت الولائم، وحفلات الرقص والقصف، وعاد (اسماعيل) الى سحر عقول ضيوفه بتفننه فى أساليب جمع اللذات تحت أقدامهم، تفننا فاق حدّ الوصف، وأنست مسرات تلك الليلة مسرات الليلة التى سبقتها، وتركت وراءها بمراحل ملاذ «الحياة التى لا تقلد» المشهورة عن كليوبترا وأنطونيس.

وفى صباح اليوم التالى، أقلعت البواخر والسفن الامبراطورية والملكية بمن عليها، وأمامها "الإجل" (النسر) ونزلت نحو الجنوب، قاصدة السويس. ولكن الضيوف الكرام رأوا أن يمضوا الليلة على ظهر البحيرات المرّة، ليكون لهم نصيب من التفرّج على السيراپيم، وليكون لأهالى تلك الجهات قسط من أفراح الترعة، ففعلوا. وبات الأسطول التاريخى، هناك، وآذان الصحراء المحيطة مصيخة لدوى المدافع، وعزف الموسيقات.

فلما بزغ الصباح، تابعت تلك السفن سيرها، فوصلت الى السويس الساعة الحادية عشرة ونصفا من صباح يوم عشرين نوفمبر. فكتبت (أوچينى) فى سجل "الإجل" هذه العبارة: «وصلنا الى السويس، على البحر الأحمر، اليوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٦٩» أوچينى. وتلا توقيعها تواقيع كل من كان معها. ثم أرسلت اشارة برقية الى باريس تنبئ قرينها «بأن الأمر انقضى، واجتياز القناة تم!».

وبعد أن تناول العواهل طعام الغداء، أرسل كل منهم، أيضا، الى عاصمته اشارة برقية بمعنى اشارة الامبراطورة. ثم رأوا، جميعا، وجوب ذهابهم الى ظهر "النسر" ليحتفوا، فى شخص أوچينى، بالعمل المجيد الذى تم على يد «الفرنساوى الكبير».

وفى اليوم التالى، عادت الامبراطورة الى بور سعيد، فى ظرف ست عشرة ساعة، وأقلعت منها الى طولون.

أما الخديو، وباقى ضيوفه الفخام، فعادوا من السويس إلى مصر بالسكة الحديدية. وخير كل من شاء من المدعوين، بتمضية ماشاء من الأيام التالية، عشرة على الأقل، فى القطر المصرى، على نفقة الخديو الشخصية .

أما الاحتفالات التى أقيمت بمصر لفرنتز يوسف وفردريك ڤلهلم وبقية الأمراء والأميرات فيكفى القول، لإدراك أهميتها، أنها ضارعت فى جلالها ونفقاتها ما عمل من نوعها للسلطان عبد العزيز . وأما الاعتناء ببقية الضيوف فلا أدل عليه من بيان الأطعمة التى كانت تقدّم، ثلاث وأربع مرات فى النهار، لذات الألوف من أوضعهم قدرا . وهاك ذلك البيان فى بساطته التاريخية :

فطور الصباح : قهوة بلبن وزبدة أو شاى بلبن وروم؛ بيض مُقَضّب (برشت) أو على الصحن؛ شكولاته وبسكويت، حسب طلب المسافرين .

طعام الظهر : ماكارونى أو أرز مفلفل أو ما شـابه ذلك ؛ صحن لحم بارد ؛ صحن شواء ؛ صحن لحم مطبوخ؛ بطاطس على الطريقة الانجليزية ؛ أربعة توابل ؛ أربعة أصناف فواكه؛ جبن؛ قهوة؛ وأشربة مختلفة .

طعام العشاء ، الساعة السابعة مساء : حساء متنوع ؛ صحن سمك ؛ صحن لحم ؛ صحن طعام سخن؛ صحن طعام بارد؛ شواء من الطير، سواء أكان ديكا روميا أم طيور صيد ؛ سلطة خضراء ؛ صحن خضار مطبوخ ؛ صحن حلويات؛ صحن قشدة متنوّعة التراكيب ؛ عدّة أصناف فواكه مجموعة معا ؛ جبن ؛ قهوة ؛ وأشربة منتخبة فاخرة .

طعام نصف الليل، لمن شاءه واعتاده من المسافرين .

الخمور الواجب تقديمها مع طعام الظهر : نبيذ عادى، نبيذ ميدوك، نبيذ شاتومرجو — وهما من أنخر أنواع البردو — ونبيذ سوترن .

الخمور الواجب تقديمها مع طعام العشاء : نبيذ عادى، نبيذ ميدوك، نبيذ مادير، نبيذ برجونيا، شاتولافت، شمبانيا على قدر الطلب !

هذا، علاوة على أن تذاكر مجيء هؤلاء الضيوف، جميعهم، وإيابهم الى بلادهم، فى الدرجة الأولى، تحف بهم كل أنواع الراحات — كما سبق لنا القول — كانت على نفقة الجيب الخديوى الخاص . وأن إنزالهم الى البر، وفى الفنادق، وتقلهم من بلد الى بلد بالسكة الحديدية، وعلى البواخر النيلية، وما أرادوا إنفاقه على أنفسهم فى ذات شؤونهم الخصوصية، كان جميعه على الجيب العامر عينه .

فلا غرابة، والحالة هذه، اذا جاوزت نفقات الأسابيع الستة المنقضية ما بين وصول الامبراطورة أوجيني الى القاهرة واليوم الثلاثين من نوفمبر، أى اذ كان معظم المدعوين قد بارحوا الديار المصرية، مبلغا اختلفت فى تقديره الأقوال، بين مليون وثلثمائة ألف جنيه انجليزى، وأربعة ملايين . فقد صرف نيف وعشرة آلاف فى طبع ثلثمائة نسخة، فقط، من تاريخ رسمى للاحتفالات والأعياد، على جلد فيل، وتزيينه بالرقوش والصور الجميلة، وأعطى ألف جنيه لواضعه وحده، ودفع الخديو الى فنادق (أوتيلات) الاسكندرية ومصر خمسة وستين فرنكا، والى فنادق القناة مائة فرنك وخمسة فرنكات، يوميا، عن كل مدعو أقام فيها، خلاف أجرة غسيله . والمعلوم أن عدد المدعوين زاد على ستة آلاف !

فكما أن أرض مصر لم تر، فى كل تاريخها، أعيادا كتلك الأعياد، ولا حلت فيها، فى وقت ما، ركاب ضيوف أجلاء، كالذين حلوا فيها، بمناسبة تلك الأعياد، هكذا

اقتضت الحال أن تفوق النفقات كل حدّ فى الاعتدال والاعتياد ، وتدخل فيما لا يستطاع ، فى غير التصوّر حصره ، لا سيما وأن استقلال مصر السياسى التام كان الغرض المنشود منها .

نيابة سفير بريطانيا العظمى عن سلطان تركيا

لذلك كان البيان الذى استوقف انتباهنا واعتبارنا ، أكثر مما سواه ، فى ماجريات تلك الاحتفالات والأعيـاد العجيبة ، بيانا قرأناه فى كتاب وضـعه مؤلف يقال له المسيو «برتران» فى حياة فرديناند دى لسبس وأعماله ، مؤدّاه على ما ذكرنا أن السلطان عبد العزيز أناب عنه فى حفلة فتح الترعة العالمية السير إليوت سفير بريطانيا العظمى بالأستانة . وأن ذاك السفير قام فعلا بتلك المهمة ، فوق تمثيله دولته فى تلك الأعياد عينها .

فهل كان ذلك فألا أوجبته الأقدار على غير علم أو شعور من ذلك السلطان المنكود الحظ ، أم كان توقعـا مضطربا مبلبلا جال فى فؤاده بأن فتح تلك الترعة من شأنه ، فى يوم عتيد ، سلخ مصر نهائيا عن دولته العثمانية السلطانية لإدماجها فى جسم الدولة الانجليزية الامبراطورية ؟

مهما يكن من الأمر ، فان انفصال مصر عن تركيا نهائيا ، واعلان بريطانيا العظمى حمايتها عليها منـذ نيف وأربع سنوات[1] ، يجعـل قارئ التاريخ مأخوذ اللب ، لدى وقوفه على نيابة سـفير انجلترا عن سلطان تركيا فى حفلة فتح ترعة السويس ، الترعة التى كان من شأنها إما زيادة توثيق عرى الاتصال الشديد بين تركيا ومصر ، بعامل زيادة المصالح المتبادلة — وهو ما لم يحصل — وإما فصم تلك العرى بالمرة بعامل

(١) كتب سنة ١٩١٨

انقطاع الاتصال المـادى ، وقيام جمهور مصالح عالمية بجانب مصالح التابع والمتبوع — وهو الذى وقع ! —

ولا يبعد أن يكون بعض المفكرين من الذين حضروا تلك الحفلة ، قربوا بين نيابة السير اليوت الانجليزى عن سلطان تركيا فيهـا ، وبين قول اللورد بلمرستن ، وزير بريطانيا العظمى الأكبر ، فى مقاومته لمشروع حفر ترعة السويس ، وهو : «إن نفاذ هذا المشروع يضطر انجلترا الى امتلاك مصر ، وهو ما لا نريده» ، فتطيروا ، وتوقعوا منذ ذلك الحين ما وقع بعد مرور خمسة وأربعين عاما . والتاريخ كله عبرة لمن يعتبر!

عود الى النزاع بين مصر وتركيا

على أن الباب العالى ، إشعارا للعالم كله بأن عدم ترأس السلطان العثمانى أكبر حفلة تاريخيـة أقيمت على أرض عثمانية فى عرفه لم يكن ليزعزع حجرا واحدا فى قواعد سـيادته على القطر المصرى ، ما كاد يعلم أن ضيوف (اسماعيل) الفخام قد فارقوا بلاده حتى أرسل اليه فى أواخر شهر نوفمبر ، على يد مندوب سام ، بلاغا نهائيا فى شكل فرمان ، أمره بمقتضاه بالخضوع حالا لأوامر تابعه ، وإلا اتخذت ضدّه الاجراءات المبينة فى التعليمات المزوّد بها حامل الفرمان . وأهم تلك الأوامر ما يختص بالامتناع عن عقد قروض إلا بتصريح سلطانى ، ووردت فى الوقت نفسـه على (اسماعيل) افادات برقية من سـفراء فرنسا وانجلترا والنمسا بالأستانة تشير عليـه باللين مؤقتا ، واظهار ولو شـبه امتثال للأوامر المرسلة اليـه . فرأى نفسه مضطرا الى مواجهة الباب العالى وحيدا ، بدون معين أو عضد ، بعد إنفاقه مبلغا طائلا فى سبيل إكرام ضيوفه ، أضعف خزينة حكومته المصرية — ولكنه كان يعلم من جهة أخرى أن الأوامر المكتوبة لم تكن ، فى عرف الدولة العلية ، أكثر من حبر على ورق ، اذا عرف المرء كيف يتق مفعولها .

فلما وصل الفرمان الى يده، أمر بتلاوته بسرعة فى ميدان القلعة، بحضور المندوب العثمانى، ونحو ستة من الموظفين، ليس بينهم من يفقه التركية إلا اثنان، وبعـد إطلاق بضعة مدافع، إشعارا بتلاوته . ثم أحاط الباب العالى علما بما تم .

ولكنه أظهر له، فى الخطاب ذاته، الذى أرسله اليه لهذا الغرض، أنه لايعلق على ذلك أهمية مطلقا، وانه بالرغم من امتثاله، حبا فى المحافظة على السلم، للأوامر الواردة اليه، لايرى أن حقوقه وامتيازاته الممنوحة اليه مست، بل يعتقد أنها لا تزال كما كانت، حيثما كانت .

فـا كان من الباب العالى، ردًا على هذا الكتاب، إلا أنه أبرق اليه بأن «أرسل حالا المـائتى ألف بندقية ذات الإبرة السابق مشتراها منك، وكلف من يلزم بطولون بتسليم المدرعات المصنوعة هناك، لحسابك، الى الضابط الذى يبعثه الباب العالى، لأجل استلامها ! » .

فأهمل (اسماعيل) الجواب على ذلك التلغراف . فأيده الباب العالى بتلغراف آخر كان حظه حظ سابقه. ولكى يظهر الخديو مقدار اهتمامه باشارات الصدارة البرقية، فيكيد عالى باشا خصمه الشخصى، أقدم — بالرغم من استدعاء أعياد الفطر القريبة وجوده فى العاصمة — على سياحة نزهية على النيل، بصحبة عقيلة أمريكية من جميلات الغرب، ورفقــة ضيوف كان الحظ والتفنن فى وسائل الملذات خير مايعيشون لأجله فى هذه الحياة الدنيا . ولم يعد من نزهته تلك إلا فى الأسبوع الثانى من العام الجديد سنة ١٨٧٠ (١)

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لمـاك كون من ص ١٠٨ الى ١١١

فأبرق، حينئذ، الى الصدر الأعظم قائلا ، عما يختص بالبنادق، إنه لم يشتر منها سوى أربعين ألفا فرقها على جنوده، وانه لم يعد يبقى منها إلا ما لا سبيل الى الاستغناء عنه للاحتياج اليه احتياطيا؛ وعما يختص بالمدرّعات، إن صانعيها لم يقدموا له حساب نفقاتها بعد؛ وإنه ، متى قدّموه، وسدّد له الباب العالى ماسبق إنفاقه منه، وأخلى سبيله من كل مسئولية تالية، يسرع بتسليمها اليه .

وبعــد مضى خمسة عشر يوما ورد الحساب المقول عنه؛ فأرسله (اسماعيل) الى الأستانة متباطئا . فلما اطلعت عليه وجدت أن الثمن المطلوب عن تلك المدرّعات ثمانمائة ألف جنيه انجليزى . فما وسعها ، بعد محاولة إدخال بعض التعديل عليه ، إلا قبوله على فقر خزينتها، ودفعته وهى ممتعضة امتعاضا كبيرا .

فاغتنم (اسماعيل) حالتها النفسية، وأرسل نوبار باشا اليها بمــا يزيل امتعاضها — وكان (اسماعيل) يقول : «إن نوبار خير من تعهد اليه مهمة لدى رجال الأستانة ، لتفوّقه فى الصلف والتنكيت؛ كما أن "شريفا" خير من يوفد الى بلاد الانجليز، لمهارته فى الصيد والقنص» .

واتفق أن عادت الى الأستانة من مصر، فى ذلك الوقت ، غادة بديعة الجمال ، كان السلطان عبد العزيز قد أعجب بحسنها لدى زيارته (لاسماعيل) فى مدّة إقامة هذا الأخيرة على ضفاف البسفور .

فلما أزالت النقود، التى بذلها نوبار باشا ، كل أسباب الخلاف القائم بين تركيا ومصر، اتخذ همازو الأستانة ولمــازوها ما اتفق من رجوع تلك الغادة اليها مع وجود نوبار باشا فيها ، وتردّد أقدامها الحورية على سراى "ضلمه بغچه" ذريعة للتأكيد

بأن تسوية الخلاف التركى المصرى انمـا يجب نسبتها ، فى الحقيقة ، الى عمل تلك السفيرة الجميلة ، وحسن وقع زيارتها للسراى السلطانية فى قلب السلطان عبد العزيز، لا الى نفود نوبار أوتنازل الخديو عن مدتّعاته . ألا ، (ويل لكل همزة لمزة) ! ! !

غيرأن تسوية الخلاف لم تجعل (اسماعيل) يقلع عن تغذية أمنية الاستقلال التام فى صميم فؤاده ، والنظر ، بالتالى ، الى مستقبل علاقاته مع تركيا بعين الريب والحذر. لذلك ما انفك دائبا على إتمـام استعداداته الحربيـة ، وجمع الجنود جمعا حثيثا ، وحشدها على شواطئ البـلاد ، وفى ثغورها ، لا سيما بالاسكندرية ، حيث اكتظ ميدان (محمد على) بها وبعدّاتها ، وحيث أخذت المدافع تدوى ، بين حين وحين ، منذرة بالتجهز للدفاع ، بل وللهجوم أيضا .

وقد كتب أحد مراسلى الصحف الى جريدته ، فى أوائل تلك السنة ، ما يأتى :
« قد نظرنا ، بالأمس ، عدّة آلاف من الفعلة يؤمرون بالاشـتغال فى إقامة المعاقل والحصون ؛ و بتنا ، وكل مظهر من مظاهر الحياة حولنا يحملنا على الاعتقاد بأن الترك منتظر مجيئهم هنا ، وأن سموّ الخديو يعدّ لهم استقبالا حاميا . والناس بالاسكندرية يتهامسون بانه سيجد مساعدة فى ذلك من اليونان والكريتيين ، ومن يوسف بك كرم زعيم الموارنة الثائرين على الدولة فى جبل لبنان والذى أصبحت علاقاته بسموّه فى منتهى الودّ والاخلاص . ألم يجد (محمد على) العظيم عونا فعالا ، وحليفا صدوقا فى شخص الأمير بشـير الشهابى الكبير؟ فلم لا تتردّد صورة هـذا اللبنانى الخطير على مخيلة (اسماعيل) كلما يطرق اسم يوسف بك كرم أذنيه ؟ ولم لا ينتظر ، فيما لو هاجم تركيا فى عقر دارها ، أن يجد من هذا الزعيم نفس المساعدة والمعاونة اللتين وجدهما (محمد على) من ذلك الأمير ؟

إن الناظر الى الاسكندرية الآن يخالهـا مدينة فى حال حصار، لا مركزا هادئا للتجارة والاتجار، ولا يمكنه إلا أن يتوقع شرا من الحرب، من أية جهة هبت. فمحطات البوليس ونقطه العادية قد عززت بجنـد نظامى، وسلحت البطاريات بأثقـل المدافع وأقواها، والجنود، بالبنادق ذات الإبر الجديدة. ولا ينفك العمل جاريا فى الترسانة ليلا ونهـارا، لتجهيز المعدات والآلات والذخائر الحربيـة على أنواعها.

وقد غيرت كلمات النظام العسكرى والأوامر العسكرية، وجعلت عربية بدلا من التركية، وطردت التركية أيضا من جميع مصالح الحكومة، وأحلت العربية محلها، وأصبح كل شئ، فى الواقع، يدل على عزم الخديو على قطع علاقاته بالباب العالى، وفصم عرى كل وثاق يربط مصر بالسلطنة العثمانية، وينذر بقرب حدوث ذلك[1]! »

ومما ساعد على رسوخ هـذه التوقعات فى النفوس أن الكولونيل كورونلس، زعيم الثورة الكريتية التى أخمدت حديثا، أتى الى مصر وانتظم فى جنديتها. وكذلك (موط) الجنرال الامريكانى الاتحادى.

وما أقام هذا الأخير بمصر مدّة، وأتم بعض أشغال مالية فيها، إلا وكلفه الخديو بالذهاب الى نيويرك، ليحمل أى عدد كان من المحاربين، أمثاله، على التطوع فى الجندية المصرية. ففعل. ولكنه هو، والذين أحضرهم معـه لم يكونوا ممن يفتخر بأمثالهم. فما وسع (اسماعيل) الا صرفهم، بجيوب مملوءة، واحضار ضباط أمريكيين غيرهم جديرين بثقته، وأكفاء للهمة التى كان يريد أن ينوطها بهم، فحضروا تحت قيادة الجنرال (ستون)، وقاموا بأعباء ما عهد اليهم من الأعمال خير قيام: إما

(١) أنظر: "تاريخ مصر المالى" لمجهول.

لمدربين عسكريين، وإما كمهندسين، ومراقبين ملحقين بعـدّة حملات جنوبية، سيأتي الكلام عنها في حينه .

على أن (اسماعيل) — وإن يكن قد اتخذ عدّته لمقابلة الطوارئ من الوجهة العسكرية — لم يكن بالرجل الذى يميل الى التطوّح فى مجاهل الحروب، متى أمكنه تحقيق أمانى نفسه بطرق سلمية، وبواسطة ما يبذله من مال .

فلعلمه، من جهة، أن الأستانة مدينة تشترى أكثر ممـا كانت روما، لمـا خرج «جوجرتا» ملك نوميديا منها هاتفا : «لا يعوزك ، أيتها المدينة المبتاعة ، إلا من يستطيع شراءك» ؛ وأن السلطان عبد العزيز لا يضن عليه باجابة أى طلب يرفعـه اليه ، حتى لو كان الاستقلال الكلى بمصر، اذا شفعه بما يوازى أهمية الايجاب من الأصفر الرنان ؛ ولشعوره ، من جهة أخرى ، بأنه يسـتطيع شراء الأستانة ، مهما تغالت فى المساومة عن نفسها، ويستطيع اعطاء سلطانها ما يحب من الذهب، مهما كان كبيرا ، رأى، ربما تحسن الأيام الأحوال، أن يقصد عاصمة بنى عثمان، فيقدّم فيها مساعيه ، ويجمل مركزه بنفسه، وبمـا يطمع فيه من نقوده .

سفر (اسماعيل) الى الأستانة

لذلك، لمـا غمر خزينته القرض الذى عقده له ، بالرغم من حظر الفرمان الأخير، محل بيشوفشهيم وجولد شمدث، أرسل يستدعى ابنه الأمير (محمد توفيق) من سياحته التى كان قد قام اليهـا ، منذ زمن قليـل ، فى البلاد الأوروبية ، وبلغ فيها مدينة ڤيينا — وهى سفرته الأولى والوحيدة الى خارج القطر — فأقامه مقامه على دفة ادارة البلاد ؛ ثم استقل "المحروسة"، يخته الخاص، وسار بآماله وأمواله الى الأستانة، بالرغم من أن منـذرات الحرب المقبلة بين فرنسا وبروسيا كانت تدوى فى الفضاء، وأن بعض المقربين منه أشاروا عليه بتأجيل سفره ، لذلك السبب، وربما تزول،

من النفوس، الفرحة التى أوجدها خلافه الأخير مع دار الخلافة . ولكن (اسماعيل) أبى، لأنه كان يعرف من هم رجال تلك الدار، ولأنه، ربما كان يتوقع تلك الحرب، ويعتقد، بجميع أهل الشرق ومعظم أهل الدنيا، فى تلك الأيام، أن النصر مضمون لفرنسا فيها؛ وأنه يحسن به، إذا، أن يتخذ أهبته، ويمهد طريقه فى عقر دار خصمه، ليتمكن من الاستفادة من النصر الفرنساوى العتيد، الاستفادة كلها، وهو غير متعرض إلا الى أقل ما يمكن التعرض اليه من الأخطار .

غير أن الحرب باغتته، كما باغتت الجميع : (أولا) بفجأة شبوبها؛ (ثانيا) بسرعة رجحان كفة پروسيا على فرنسا فيها . فعجل عودته الى القطر، فى أوائل أغسطس، وعواطفه تحيي فيه، رغم الواقع، الأمل بنصر الفرنساويين عسى أن نصرهم يحقق أمانيه .

وليس من يشك فى أنه، لو انتصرت فرنسا فى تلك الحرب، ففازت بپروسيا خصيمتها، وخرجت من المعمعة صاحبة الكلمة التى لا تقاوم فى ميدان السياسة الأوروبية، وبرز نابوليون الثالث، صديق الخديو الحميم وزوج أوچيني ضيفته الكريمة، فى شبه المنزلة التى كانت لعمه العظيم، عقب عقده معاهدة تلست سنة ١٨٠٧، وأثناء مقابلته بالقيصر، اسكندر الأول الروسى، فى إرفورت سنة ١٨٠٨، كان (اسماعيل) وضع يده فى يده، وطلب اليه أن يشد أزره فى موقفه، ونادى باستقلال بلاده التام عن سلطنة آل عثمان، معتمدا على امبراطور الفرنسيس فى تسوية مركزه الجديد إزاء الدول الأوروبية، وحيال وجود ترعة السويس التسوية التى ترضيه وترضيها . ولكن انخساف شموس الامبراطورية النابوليونية، وتدهور الدولة الفرنساوية تدهورا ساحقا، فى تلك الحرب المشؤومة، كانا ضربة مؤلمة جدا انهالت

على مطامع (اسماعيل) فصدعتها ، واضطرت صاحبها بأن يعود الى ما كان عليه من شراء أجزاء ذلك الاستقلال تباعا، شراء صريحا، من السلطان وبابه العالى بالمـال، وبرفع مقدار الجزية السنوية، حتى يقضى الله أمرا كان مفعولا .

ولكنه بقى ، مع ذلك ، متحينا للفرص ، عاملا على اغتنامها ، غير يائس من رحمة الله، ومحاسن الأقدار . ولمـا رأى أن ارتكانه على فرنسا بات ، لهوانها بعد قهرها ، كما كان ارتكان ملوك يهوذا على فرعون مصر — أى مثل اتكاء المرء على قصبة قد تتكسر فتجرحه ، كقول حزقيال النبى اليهودى — وجه وجهه شطر انجلترا ، وشرع يتقرب اليها أكثر من السابق . فخص محل جرينفلد وشركائه الهندسى بلندن ببناء ميناء الاسكندرية — وقد سبق لنا ذكر ذلك فى حينه — ولولا حرب السبعين لعهد بعمله الى محل فرنساوى؛ وبلغ من إعراضه عن فرنسا ، لا سيما مذ رأى تعنتها فى مقاومة الاصلاح القضائى، ما حمل وزير ماليته — وكان قد شعر بأن نتيجة تلك الحرب هدمت النفوذ الفرنساوى فى نفس مولاه وفى مصر، شأنها فى كل صقع وقطر آخر — على الاعتقاد بأنه لم يعد، ثمت، من حاجة الى عمل حساب لها : فأبى تنفيذ عقد كان قد أبرم بين الحكومة المصرية وأحد الفرنساويين ، قبـل تلك الحرب ، وعامل المطالبين بنفاذه بجفاء وخيلاء لم يكن ليجسر على مجرد الافتكار فيهما قبـل واقعة «صيدان» . ولكن القنصل الفرنساوى أظهر، من جهته ، وقاحة وتعسفا ، كأن نابوليون الثالث لا يزال فى كل مظاهر عظمته ومجده ، جالسا على عرشه ، محط أنظار العالم المتمدين . ولم يكتف بمقابلة عتو الوزير المصرى وعجرفته بضعفيهما من العتو والعجرفة ، بل دخل ذات يوم ، عنوة ، فى بيت فرنساوى كان كاتب سر لشريف باشا ، واغتصب أوراقا من شأنها ايقاع عدة من كبار الموظفين المصريين

تحت طائلة مسؤولية مخيفة، على ما أشيع فى ذلك الحين . ولما أصبحت فى يده، جابه بها الوزير اسماعيل صديق باشا، وهدّده بافشاء سرها المكنون اذا هو لم يسحب طلبه فى الحال . ولما كان وزير المالية هذا من أولئك الموظفين الجبّار، بل فى مقدمتهم، خاف الفضيحة، ونزل على شروط القنصل . فأصاب هذا، بمقتضاها، فائدة مادية، على ما همست به الألسنة، أكبر من الفائدة التى نالها محسوبه (١) .

ثم ان (اسماعيل) عملا بالخطتين معا: خطة تحين الفرص لاغتنامها، وخطة التمكن بما له من قلب الأستانة ولبها، اشترك، من جهة، اشتراكا رسميا فى المعرض الذى أقيم بفيينا سنة ١٨٧٢؛ وأقبل على التوسع وراء حدود مصر الجنوبية، من أقصى غربها الى أقصى شرقها، توسعا سيأتى بيانه؛ واستمرّ، من جهة أخرى، بتردّده على الأستانة، كشمس تحيي الموات، وتبث الحياة، يعمل على بت كل علاقة تبعية لها، وكسر قيد سيادتها عليه حلقة، حلقة (٢) .

ففى الأسبوع الثالث من شهر يونيه سنة ١٨٧٢ سافر و بمعيته سمو الأميرة والدته الى الأستانة، وقد عزم عزما أكيدا على أن لا يبقى، ماسوى الجزية، على أية رابطة كانت بينه و بين الدولة العثمانية . فما مضت على وصوله اليها بضعة أيام إلا وأهدى عبد العزيز، بحجة الاعتراف له بما كان من وقع جميل فى نفسه للحفاوة العظمى التى قابله بها، خمسين ألف بندقية من طراز مرتينى هنرى، كان قد أوصى معامل انجلترا بصنعها .

و بعد مضى أسبوع أو أسبوعين، اغتنم فرصة احتفال السلطنة العثمانية بتبوّء مليكها عرش الخلافة الاسلامية، فأقام فى قصره، بأميركون، معالم ابتهاج فاخر،

(١) أنظر: "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون ص ١٤١ و ١٤٢

(٢) أنظر: "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون من ص ١٤٣ الى ١٤٥ لجميع ما يلى .

توالت فيه الولائم، النادرة المثال، لكبار رجال الدولة، ختمها بوليمة خاصة بجلالته، بذل فيها من صنوف اللذات، ومختلف المطاعم والمشارب، ما لا يقع فى خلد رجل؛ وتوج ذلك جميعه بأن قدّم لعبد العزيز «طقم» سفرة، بديعا، من صنع باريس، كل آنيتــه من الذهب المرصع بالحجارة الكريمة؛ وقد استعمل فى تزيينها، من المــاس وحده، نيف وخمسة آلاف قيراط!

على أن هذا جميعه، رغم جسامته، لم يكن بالنسبة الى اللاحق إلا كنسبة التوابل الى الطعام الحقيق. فان (اسماعيل) لم يمض على اقامته فى الأستانة شهران، حتى كان قد قدّم الى السلطان مليونا من الجنيهات العثمانية، وخمسة وعشرين ألف جنيه انجليزى الى الصدر الأعظم، وخمسة عشر ألفا الى وزير الحربية، وعشرين ألفا ونيفا الى عدّة من كبار السراى السلطانية.

واشتركت الأميرة والدته الكريمة معه فى استمالة القلوب اليــه. فانها فوق الهدايا النفيسـة التى قدّمتها الى نساء الوزراء العثمانيين، وكبار موظفى السراى السلطانيـــة، تقربت من السلطانة ذاتها، والدة عبدالعزيز، وأولمت لها الولائم الفاخرة، وقدّمت لها فى أحداها من التحف الثمينة ما لا يمكن وصفه، أو حصره. ومن أغرب الصدف، أنهما، بعد الاختلاط الكثير، وقص كل منهما أخبارها على الأخرى، تحققتا أنهما قريبتان تجتمعان فى جدّ واحد. ففرحتا بذلك فرحا عظيما، وجعلتا تتزاوران كل قليل، ولا تقطع الواحدة عن الأخرى فى كل يوم رسل التحية والتسليم! فكان ذلك من أسعد توفيقات (اسماعيل)؛ لأنه أكسب مصالحه فى السراى السلطانية صوتا لم يرتفع للطلب، أبدا، سدى! (1)

(1) أنظر: "الكافى" لميخائيل بك شاروبيم ج ٤ ص ١٦١ و ١٦٢

فطلب بكياسة من متبوعه التفضل بتوسيع دائرة اختصاصاته ورفع الحجر الموضوع عليه فى أمر الاستدانة .

فرمانا سنة ١٨٧٢

فصدر له فرمانان فى شهر سبتمبر من السنة عينها ، ثبت أولهما — وتاريخه ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢ و٧ رجب سنة ١٢٨٩ — جميع الامتيازات السابق منحها له ؛ وألغى الثانى — وكان مصحوبا "بخط شريف" ليوضح مغمضاته — منطوق فرمان سنة ١٨٦٩ المحظر عليه اقتراض أى قرض جديد فى المستقبل ، بدون تصريح خاص من الباب العالى ، وخوّل له حق الاستقراض أنى شاء ومتى شاء وكيفما شاء . وتاريخ هذا الفرمان الثانى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢ و٢٢ رجب سنة ١٢٨٩

غير أن رجال الاستانة ، وإن لم يخجلوا من مدّ أيديهم الى الرشوة ، استحيوا من تدوين عارها وتسجيله على نفوسهم . ولذا فانهم لم يقيدوا هـذا الفرمان الأخير ولا "الخط الشريف" المرفق به فى سجلات الباب العالى ، كما كانت قد جرت العادة . فأراد مدحت باشا ، بعد سقوط الصدر الأعظم محمود باشا وخلع السلطان عبدالعزيز المنكود الحظ وقتله ، أن يعلن بطلان ذينك التحريرين موضوعا ، لبطلانهما شكلا . ولكن السير هنرى إليوت ، سفير انجلترا ، تداخل فى الأمر ، وأقنعه بضرورة اعتمادهما لوجود تأشير سلطان تركيا عليهما[1] !

فلما استعاد الخديو حريته المـالية ، ونال ما ناله من تكسير قيد السيادة العثمانية عليه ، على الكيفية التى ذكرناها ، عاد الى الاسكندرية فى شهر أغسطس ، فرحا ، مبتهجا . فتزينت له ثلاثة أيام ، وكذلك تزينت القاهرة عند وصوله اليها ، ودقت فيها البشائر ، وزاره الأمراء والكبراء وكل ذى مقام ، مهنئين . وما لبث الفرمانان السابق ذكرهما

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لمـاك كون ص ١٤٥

أن لحقاه اليهـا . فقرئا فى حفلة حافلة، وأعلن مضمونهما، بين قصف المدافع، وعزف الموسيقات .

وفى عشرين مايو من العام التالى (١٨٧٣) غادر (اسماعيل) عاصمته مرة أخرى؛ وبعد أن أقام بالاسكندرية أياما، ريثما جمع له وزير ماليته نحوا من مليون جنيه، وأجرى له وكيله فى الأسـتانة عملية مالية، أنتجت ثلاثة ملايين جنيه أخرى، أقلع الى الأستانة، وجيوبه مفعمة، وهو يرى أن أقصى أمانيه باتت حقائق راهنة !

وماذا كان يبتغى، هذه الدفعة، من رجال تركيا، وفرمانا العام المـاضى قد منحاه كل ما تاقت اليه نفسه من الاستقلال، ومظاهر الملك الحقيقى ؟

كان يبتغى أن يتخذ ذلك المنح شكلا قانونيا ، وأن يصدر فرمان ثالث يحتوى على كل ما ضمنته له الفرمانات السابقة ، فيضمنه من جديد؛ وبعد أن يسجل فى سجلات الباب العالى، تحاط الدول الأوروبية علما بمحتوياته، وتحمل على التصديق عليه رسميا، كيلا يتمكن الباب العالى فى المستقبل من العود الى تعليق سيف دامكليس على رأسـه، أو رأس أحد من ذريته ، مرة أخرى ، كما فعل فى سـنة ١٨٦٩ : فلا يعود القلق على الوراثة ، وعلى حقوق الحكومة المصرية الداخلية ، واسـتقلال البلاد الذاتى يؤلم الأفكار، ويوجع القلوب، ويلقى الاضطراب فى الأعمال كما فعل قبيل الاحتفالات بفتح ترعة السويس ! ولنيل هذا جميعه لم تكن الملايين التى ملأ جعبته بها كثيرة ، عند سفره الى عاصمة الدولة العثمانية .

فما بلغ شهر يونيـــه منتصفه إلا ودوت ، فى العاصمتين المصريتين ، أنباء نجاحه فى مهمته نجاحا تاما، وتحقيقه الأمانى التى سافر من أجلها . وشرع الناس يتحادثون

فرمان سنة ١٨٧٣

بمضمون الفرمان الجديد — فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ — الذى استصدره، وبأهميته وثمنه، فلم يختلف اثنان فى كبير قيمته وجليلها . فانه أتى مهيمنا مصادقا على جميع الفرمانات والخطوط الشريفة الممنوحة (لمحمد على) وخلفائه؛ ومدخلا عليها تحسينات وتوسيعات جمة؛ وشارحا على الأخص ما كان منها متعلقا بالوراثة، وشكل القوامة فيما لو كان الخديو، فى المستقبل، قاصرا، حينما تؤول الخديوية المصرية اليه . ومنح (اسماعيل) بموجبه، من جديد : (أولا) حق سن القوانين واللوائح الداخلية، على أنواعها، وأية كانت مراميها؛ (ثانيا) حق عقد اتفاقات جمركية، ومعاهدات تجارية؛ (ثالثا) حق اقتراض أى قروض شاء فى مصلحة البلاد؛ (رابعا) حق زيادة جيشه أو تنقيصه كما يشاء؛ (خامسا) حق بناء سفن حربية، ما عدا المدرّع منها؛ وبالاختصار حق تنظيم الادارة المدنية والعسكرية والمالية فى البلاد طبقا لما توجبه مقتضيات الأهالى الملقاة رعايتهم الى عهدته .

أى أن هذا الفرمان توّج سعى (اسماعيل) الى نيل الاستقلال التام تتويجا نهائيا؛ وجعل قيد ارتباطه بتركيا كأنه غير موجود . وكيلا يفوت أحدا استمراء لذته؛ وللدلالة فى الوقت عينه على الوسائل التى بذلت لاستصداره، رأى محرروه أن يختموه بالجملة الطبيعية الآتية : «وعليك الانتباه والالتفات، أشدّ الانتباه والالتفات، الى توريد المائة والخمسين ألف كيس المقررة، سنويا، الى خزينتى السلطانية، بدون تأجيل، وبدقة تامة !» .

على أن (اسماعيل) ما فتئ يمنى نفسه بظروف من دهره تمكنه من التخلص، أيضا، من ذينك الانتباه والالتفات، وقطع تلك المائة والخمسين ألف كيس عن فم تركيا، لإنفاقها فى شؤون بلاده؛ وظن، قبيل نشوب الحرب بين روسيا وتركيا

فى سنة ١٨٧٧ ، أنه قد يستطيع اغتنام فرصة الاضطراب السارى فى جسم الدولة العثمانية على أثر خلع السلطان عبدالعزيز وقتله ؛ وخلع السلطان مراد الخامس وسجنه ؛ وانعقاد مجلس المبعوثان وفضه ؛ وتفاقم الخطب بين دولة القيصر ودولة الخاقان ، تفاقما أدّى الى شبوب نيران الحرب واستعارها ، ليعلن استقلاله وهو آمن طوارئ الحدثان .

فان الملأ قد لاحظ فى شتاء سـنة ٧٦ـــ٧٧ أن إقامة الجنرال إجناتييف الروسى طالت فى العاصمة ؛ وأن اجتماعاته بالخديو تعدّدت ؛ وأن الأوقات المخصصة لهـا امتدّت مرة عن مرة؛ ولاحظوا أيضا أن خطابات سرية تبودلت، بواسطة ذلك الروسى الشهير، بين بلاطى مصر وطهران ، دون أن يعلم أحد بمضمونها سوى كاتبيها ؛ وأن نيفا وستة آلاف جنيه أنفقت ، هدايا ، فى سبيل المحافظة على سر تلك المكاتبة ؛ وأن رغبة (اسماعيل) فى أن تنكسر الدولة العثمانية لم تكن أمرا خفيا ؛ وأنه لم يبعث المدد المصرى الذى تحتمه الفرمانات إلا وهو ممتعض ، وبعد أن تمنع عن إرساله تمنعا كبيرا[1] .

وربما شجعه على تنفيذ تصميمه ما كان من حرج موقفه المـالى ، واشتداد وطأة الدائنين عليه ، لتيقنه من أنه لو تمكن من الدخول ببلاده فى مصاف الأمم المستقلة تمام الاستقلال ، فقد يستطيع الاقتداء بتركيا عينها ، والجمهوريات الأمريكية الصغرى وإشهار إفلاس حكومته بدون خوف أو وجل ، وبدون أن يستطيع دائنوه أن يرفعوا فوق رأسه ، بمعاضدة دولهم ، السلاح المستمدّ من سيادة السلطان عليه ليهدّدوه به ، أو يستعملوه ليعزلوه به عن عرشه !

(١) أنظر : "حياة البلاط بمصر" لبتلر، ص ٢٠٨ و ٢٠٩

ولكنه — إما لأن الجسارة الكافية للإقدام على ذلك العمل أعوزته فى آخر لحظة ؛ وإما لأنه توقع أن يكون الشر الناجم عنه أكبر من الخير المأمول منه ؛ إما لأن مقاومة تركيا البطلية ، غير المنتظرة من دولة كان الاعتقاد فى وهنها التام راسخا فى العقول ، جعلته يوجس فى بادئ أمره خيفة ؛ فلما أسفرت النتائج الختامية عن محقها النهائى بفضل تولى عبد الحميد إدارة رحى المعارك من أعماق قصره ، كانت الفرصة المناسبة قد أفلتت ؛ وإما لأنه ، بعد التفكير والتقدير، لم يجد من نفسه القوة الكافية ، لا سيما فيما لو تعقدت العواقب ؛ أو لأسباب أخرى غير هذه كلها لا نزال نجهلها — فضل البقاء على حالته ، وترك مناسبة تلك الحرب تمر بدون أن يغتنمها .

كل ما حصر رغبته فيه ، بعد ذلك ، إنما كان حمل الدول المجتمعة فى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ على إدخال مصر ضمنها ، أو إدراج مسألتها ، على الأقل ، ضمن مواد برنامج المباحثات ، والبت فى حالها السياسية ، نهائيا ، ليكون مركزها الجديد ، منها ومن تركيا ، مشمولا بضماناتها جميعا . فأوعز الى عدة كتاب ، أشهرهم برونسفيك ، بتناول الموضوع وبحثه ، وحض الرأى العام الأوروبى على الأخذ به [1] .

وقد دلت الحوادث التالية على مقدار فطنة (اسماعيل) فى سعيه هذا ، وبعد نظره الثاقب . فان تركيا ، بعد أن طلبت اليها دولتا فرنسا وانجلترا إقالته عن عرشه ، أرادت أن تغتنمها فرصة لتلغى ، فى الوقت عينه ، جميع الامتيازات والميزات الممنوحة منها للخديوية المصرية ، وتطوى كشحا عن المبالغ التى التهمتها ، مقابل منحها إياها ، أو يرسل لها الخديو (محمد توفيق) عشرين ألف جنيه . فرفض . فأخرت فرمان

(١) أنظر : كتاب "مصر والمؤتمر" لبرونسفيك .

توليته . ولولا وقوف الدولتين المذكورتين فى وجهها وتشددهما فى أن يخلف (توفيق) أباه فى كل ما كان له من الحقوق لراوضت فاطلت فآذت .

غير أن النجاح لم يكلل مساعى (اسماعيل)، هذه المرة، وأبى البرنس فون بزمرك، عميد ذلك المؤتمر، إلا اعتبار مصر ممثلة فى أشخاص ممثلى تركيا؛ ووافقت باقى الدول على رأيه، تجنبا لفتح باب قد ينفلت منه شر . فما وسع الخديو إلا الاذعان للواقع .

على أنه، فى آخر ساعات ملكه، لما رأى نفسه مهاجما فى عقر داره، ورأى أن علاقته بتركيا، على ضآلتها وتفاهتها، هى السبب فى البلاء والويل المحيقين به، هب لقطعها بتاتا؛ واستعد لاعلان خروجه على السلطان العثمانى، ومقاومة إرادته . غير أنه، إزاء توقعـه حلول المصائب على بلاده من جراء ذلك ، عدل عن رأيه ، وقبل بأن يضحى نفسه، وأن يورث ابنه بعده ملكه، كما هو؛ أى ملكا لم تعد تربطه بالدولة المتبوعة سوى رابطة جزية مالية أوهى من خيط العنكبوت[1] .

على أن المجهودات التى بذلها (اسماعيل) وأدت، فى نهاية الأمر، الى جعل مصر، فيما عدا الجزية السنوية، مستقلة عن تركيا تمـام الاستقلال، كلفته نيفا واثنى عشر مليونا من الجنيهات نقدها السلطان عبد العزيز، وحده ، زيادة على بضعة ملايين أخرى صرفها فى أسفار وإيفاد وفود وهدايا ، وتقادم لوزراء ذلك السلطان ، وكبار رجال دولته !

---

(١) أنظر : "المسألة المصرية" طبعة سنة ١٨٨١ ص ٣٦



الفصل الثالث[1]

إزالة القيد الثالث

قيد الامتيازات الأجنبية القضائية

اذا أنت أكرمت الكريم ملكته * وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

«المتنبي»

نبذة فى تاريخ الامتيازات الأجنبية

إن نظام الامتيازات الأجنبية ، الممنوح من الدولة العثمانيــة الى الدول الغربية ، والمقرر فى مصر بسبب تبعيتها للباب العالى ، ولأنها جزء من الممالك الشاهانية ، كان يقضى بأن يكون مرجع رعايا تلك الدول فى شؤونهم التجارية ، والمدنية ، والشخصية ، الى قناصلهم ؛ وأن لا يفرض عليهم ولا يؤخذ منهم ضرائب ، إلا بعد مصادقة دولهم عليها ؛ وأن لا يحاكموا أمام محاكم السلطة المحلية ، فيما يتهمون به من جنايات وجنح ومخالفات ، وفى قضاياهم التجارية والمدنيــة مع رعايا الدولة ، إلا بحضور قناصلهم أو تراجمتهم ، لينالوا ، من ذلك الحضور ، حماية من كل ظلم ، ومساعدة فى كل شأن ،

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "محاضر المندوبيات المختلفة التى التأمت بمصر وباريس ، وفلورنسا ، والأستانة العلية ما بين سنة ١٨٦٩ وسنة ١٨٧٣" ، و"مخابرات خاصة بالاصلاح القضائى" ، و"الامتيازات والاصــلاح القضائى بمصر : ضرورته . وجوب إجرائه حالا" ، و"الاصلاح القضائى بمصر" لجانسكى ، و"الاصلاح القضائى بمصر والامتيازات" ، و"الامتيازات" لبليسيه دى روزاس ، و"الاصــلاح القضائى بمصر : رسالة الى جانسكى" لفنكل ، و"نوبار باشا" لمولنسكى .

فأما فى تركيا، فان نظام تلك الامتيازات لم يخرج، مطلقا، عن الدائرة التى وضع، أصلا، فيها، ولم يرو، أبدا، أن قنصلا تعدّى حدودها، وافتات على ما حفظ للسلطة المحلية من حقوق . وربما كان السبب، فى ذلك، قلة عدد الأجانب فى البلاد — بالنسبة لاتساعها — وقلة احتكاكهم بأهلها .

فمع ما كان فى نظام الامتيازات، والحالة كذلك، من خرق لمبدأ سيادة الحكومة المحلية المطلقة فى دائرة أملاكها، فان مضاره العملية لم تكن محسوسة، لغض الحكومة المحلية نظرها عن الاهتمام بشؤون الأجانب المحضة التى لا مساس لها بأنظمتها أو بحقوق رعاياها ؛ ولاعتبارها أولئك الأجانب هملا ؛ لهم ما للهمل، الدائرين فى الأسـواق والشوارع والأزقة، من استقلال فى الحياة ؛ وعليهم ما على أولئك الهمل، فيما لو تعرضوا للأهالى بسوء أو تعدّوا على أشيائهم .

وأما فى مصر — لا سيما بعد أن أزال (محمد على) كل الحواجز التى كانت بين حياة الأجانب وحياة الهيئة الاجتماعية المصرية، وفتح أبواب المهاجرة الى وادى النيل، واسعة، أمام الغربيين؛ وعلى الأخص بعد وفاته، وتوارى قوة يده المتينة الثابتة ؛ وبعد أن لفظت حوادث أوروبا السياسية فى سنة ١٨٤٨ عددا كبيرا من المهاجرين الى القطر المصرى ؛ وضاعفت، بل جعلت حرية التجارة وحرب القـرم، وعلى الأخص، الأمن المخيم على البلاد، عدد الجاليات الغربية ثلاثة أضعاف ما كان — فان نظام تلك الامتيازات خرج عن حدود دائرته بالمرة ؛ وما فتئ قناصل الدول، اعتمادا على ما لحكوماتهـم من قوة، واغتناما لضعف خليفتى (محمد على) و (ابراهيم) السياسى، يفتاتون على حقوق السلطة المحلية التشريعية والقضائية، حتى هدموا كل أركانها، وأصبحوا منها فى مركز العزيز من الذليل، والحاكم من المحكوم .

التجاوزات

فلم يعودوا يكتفون بالنظر فى شؤون رعاياهم المدنية والتجارية المحضة، المنفصلة عن الشؤون المحلية عينها، ولا بحماية رعاياهم من جور الحكام المحليين الاحتمالى، أو إبعاد الحيف والضيم عنهم؛ بل تعدّوا ذلك : (أوّلا) الى انتزاع كل سلطة جزائية على أولئك الأجانب من أيدى الحكومة، وجعلها من اختصاصهم، دونها، وبدون تداخلها فى النظر فى المخالفات والجنح والجنايات المرتكبة من رعايا دولهم، حتى فى التى تحدث أضرارا بالرعايا الوطنيين ؛ (ثانيا) الى إلزام هؤلاء الأهالى ذاتهم بالمثول أمام محاكمهم القنصلية، فى دعاويهم المرفوعة على رعايا حكومات أولئك القناصل، تطبيقا لمبدأ القانونى الرومانى الناص بأن «المدعى إنما يقاضى المدعى عليه أمام محكمة المدعى عليه عينه» ؛ ثم وصلوا، فى تعدّياتهم الجائرة على حقوق الحكومة المحلية، الى حدّ داسوا معه — فيما يختص برعاياهم، متى كانوا مدّعين، والوطنيون مدّعى عليهم — على ذات المبدأ الرومانى الذى قرّروه، زعما منهم أن حقوق الأجانب لا يؤمن عليها فى المحاكم الأهلية، وأنهم لا يجدون فى أخلاق القضاة الوطنيين مايقيمون عليه ثقتهم فى قضائه . فأجبروا نفس المقاضى من أهل البلاد على المثول أمام محكمة مقاضيه القنصلية، وحاكموه؛ ثم ألزموا الحكومة المصرية، عن طريق المخابرات والتهديدات السياسية، بتنفيذ أحكامهم على رعاياها، رغم أنفها، ولو كان حكمهم جائرا .

وإنما توسلوا الى إلزام الأهالى بذلك بوسيلتين اتخذوهما من سوء استعمالهم ما منحتهم الامتيازات من حق حضور التنفيذ بأنفسهم وحق حضور تراجمتهم محاكمة الأجانب أمام محاكم السلطة المحلية . فان أولئك التراجمة — ولم يكونوا يتقاضون من القنصليات سوى ثلاثين أو ستين فرنكا، كمرتب شهرى — كانوا، لأسباب شخصية لا تغيب عن فطنة اللبيب، يهملون الذهاب الى المحاكم المحلية فى القضايا المرفوعة على

رعايا قنصلياتهم . فلا تستطيع هذه المحاكم إصدار أحكامها وهم غائبون، أو فى حال غيـاب المدّعى عليهم — المتخلفين عن الحضور، لتأكدهم من غياب التراجمة — فتتأجل القضايا أياما وأشهرا، حتى يضجر المدّعون من الأهالى، ويلجأوا الى قناصل خصومهم فى أمل نيـل حمايتهم ؛ والقناصل ، بدلا من إرسال الجميـع مصحوبين بتراجمتهم الى منصة القضاء الأهلى، طفقوا يجلسـون هم أنفسهم، قضاة بين الفريقين . ولـما كان معظمهم ، إلا قناصل الدول الكبرى ، تجارا ، فانهم ارتاحوا الى الأمر جدّا ، لأنهم رأوا فيه إمكان قيامهم قضاة فى دعاوى قد ترفع عليهم أو منهم بصفتهم تجارا . كذلك كان القناصل يتخلفون عن حضور تنفيذ الأحكام الصادرة ضدّ رعايا دولهم من المحاكم المحلية . فيعطل التنفيذ أياما وأشهرا، بالمثل، حتى يضطر من حكم لمصلحتهم من الأهالى أن يخضعوا للقضاء القنصلى، وهم يؤملون — وكثيرا ما كانت آمالهم تذهب أدراج الرياح — أن يستطيعوا تنفيذ حكم يصدره القنصل نفسه فى مصلحتهم .

وليت القناصل وقفوا عند هذا التجاوز الأخير؛ ولكنهم تعدّوه التعدّى النهائى، أيضا ؛ وبلغ من تطرّفهم فى الغطرسـة والخيلاء أنهم استدعوا ذات حكومة البلاد أمام منصة محاكمهم، وحاكموها وحكموا فى أغلب الأحيان عليها، لمصلحة رعاياهم، بتعويضات باهظة، كثيرا ما كانت تثقل كاهلها، وبلغت فى أربع سنين فقط، أى ما بين سـنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٨ ما يقرب من ثلاثة ملايين من الجنيهات وذلك بحجة إقدامها على فسخ عقود أبرمتها مع أولئك الأجانب أو على أعمال أوجبت فسخ تلك العقود !

على أن جميع تعدّيات القناصل هذه لو كانت تجاوزات ونزعات غطرسة فقط ، لهان الخطب وقلت فداحته . ولكنها أوجبت اضطراب مجارى العدالة اضطرابا لم يعد يمكن معه إقامة معالم للعدل مطلقا، وأضاع الحقوق كلها، وذلك لثلاثة أسباب اساسية :

(الأول) أن تلك المحاكم القنصلية لم تكن متضامنة فى تشريعها وأحكامها ، بل ولا مرتبطة ولو بمجرد ارتباط ذوقى بعضها ببعض : فكل منها كانت، من جهة، تطبق قوانين دولتها ، ولا تعترف، من جهة أخرى، بالأحكام التى تصدرها زميلاتها .

ونتيجة ذلك أن المدعى كان يضطر ، متى تعدّد المدعى عليهم، الى رفع قضيته الواحدة أمام كل محكمة من محاكم خصومه المتعدّدى القنصلية، والى اتباع اجراءات قانونية مختلفة ، ربما أدّى جهله بأحدها الى بطلان دعواه شكلا ؛ فاذا صحت إجراءاته كلها، وأصدرت تلك المحاكم المتعدّدة أحكامها، فانه كثيرا ما كان يحدث أن بعضا من تلك الأحكام كان يناقض البعض الآخر مناقضة كلية : فيكسب المدعى هنا ، ويخسر هناك — وأمر الوكالة ذات الزوايا السبع بالاسكندرية ، وتضارب الأحكام فى كل من زواياها، لا يزال حاضرا ذهن الشيوخ منا .

ولما كان من السهل على المدعى عليه الذى خسر أن يلبس رداءه القضائى لغيره من جنسية المدعى عليه الذى كسب ، وذلك بواسطة تحويل بسيط؛ فان المدعى الذى كسب كان يضطر ، فى مثل هذه الحال، إما الى إعادة دعواه ضدّ خصمه الجديد أمام المحكمة القنصلية التى حكمت لغير مصلحته، والتى كان لابد لها، إذا، من أن تحكم ضدّه مرة أخرى؛ إما أن يكل أمر التعويض عليه الى الله ويحتمل خسارته صابرا؛ وإما أن يلجأ الى الاستئناف بعد الفراغ من كل تقاض ابتدائى .

على أن مجرد تصوّر الراغب فى التقاضى مجموعة العقبات القائمة أمامه فى مثل تلك الأحوال ، ومبلغ المصاريف والنفقات التى سيضطر الى بذلها لكى يبلغ النهاية ؛ ثم تخيله أنه قد لا تكون هناك نهاية لتقاضيه ، حتى بعد الاستئناف ، إزاء سهولة تحويل الحقوق ، وعدم تقيد المحاكم بالأحكام التى تصدرها الواحدة منها ، كانا كافيين لتثبيط عزيمته وعدوله عن كل مقاضاة ، والرضا بضياع حقوقه . .

هكذا حدث لشركة قناة السويس . فانها أجرت بيتا لها فى بور سعيد الى أجنبى هناك ؛ فتأخر عن دفع ما عليه ؛ فأعلنته أمام محكمته القنصلية ؛ فتنازل عن الايجار لأجنبى آخر من غير جنسيته ؛ فأهملت الشركة القضية الأولى ، ورفعت قضية أخرى امام محكمة الأجنبى الجديد ؛ فتنازل هذا عن الايجـار الى أجنبى آخر من جنسـية خلاف جنسيته ؛ فاضطرت الشركة الى إهمال القضية الثانية ، ورفع قضية ثالثـة ؛ ففعل الثالث ما فعـل الثـانى ؛ فيئست الشركة من إمكان حصولها على حقوقها ؛ فأهملتها ، ولم تعد الى المطالبة بها إلا بعد تأسيس المحاكم المختلطة .

(الثـانى) أن تلك المحـاكم القنصلية لم يكن يهمها الحق ، على العموم ، بقدر ما كانت تهمها مصلحة رعايا دولتها : لأن كل قنصل ، إلا ما ندر ، كان يعتـبر أن الغرض من وجوده فى البلاد إنمـا هو الدفاع عن مواطنيه ، سواء أكانوا مظلومين أم ظالمين ، وأن ينصرهم ، أكان الحق فى جانبهم أم عليهم . ونتيجة ذلك أن المحكمة القنصلية ، مهما كانت جنسية المدعى ، كانت ، تقريبا دائما ، فى جانب المدعى عليه ، مبدئيا ؛ تتحزب له تحزبا بينا ، تمتعض منـه كل نفس تشعر ، ولو قليلا ، بثقل الحيف ومضاضته .

أما اذا كان المدعى من الأهالى، فقابلة محاكم البلاد عمل المحاكم القنصلية بالمثل كان متعذرا، لعدم تمكنها من محاكمة أجنبي على الاطلاق، بعد ما ثبت فى العادات القضائية حق تنصل الأجانب من اختصاصها، سواء أكانوا مدعين أم مدعى عليهم .

واما اذا كان المدعى أجنبيا ، فان قنصليته كانت تتحين الفرص لتعامل مواطنى المدعى عليه التى تحيزت قنصليته له على قاعدة "العين بالعين والسن بالسن" .

لطيفة المسيو تريكو

مثال ذلك ما فعله المسيو تريكو ، أحد قناصل فرنسا بالاسكندرية، بيونانى من هذه المدينة . وتفصيله : أن يونانيا رفع على فرنساوى، أمام محكمة المسيو تريكو هذا القنصلية ، قضية طالب خصمه فيها بدفع مبلغ استحق عليه بموجب سند موقع منه . وكان لا بدّ للمحكمة من أن تحكم على الفرنساوى بدفعه، إلا اذا سجلت على نفسها الجور والظلم . فلما فتحت الجلسة، ونودى على القضية ، وحضر اليونانى وخصمه أمام المسيو تريكو، سأل هذا القنصل اليونانى قائلا: «أأنت يونانى من رعايا الحكومة المحليــة أم يونانى من رعايا دولة اليونان؟ » فأجاب الرجل : « أنا يونانى من رعايا دولة اليونان » . فالتفت المسيو تريكو الى كاتب الجلسة وقال : «شطبت القضية» ثم وجه كلامه الى المدعى وقال : « لاشأن لك عندى ؛ اذهب وقل لقنصلك انه متى عامل الفرنساويين الذين يتقاضون أمامه بالعدل، أعامل أنا أيضا بالعدل اليونان المتقاضين أمامى » .

(الثــالث) هو أن تلك المحاكم القنصلية إنما كانت ابتدائية فقط، وأن استئناف الأحكام الصادرة منها كان يجب أن يرفع الى إحدى محاكم أوّل درجة فى وطن المدعى عليه . فاذا كان هذا فرنساويا، مثلا، كان استئناف الأحكام الصادرة من قنصليته بالقطر المصرى الى محكمة «إكس» ؛ واذا كان طليانيا، فالى محكمة «انكونا» ؛ واذا

كان يونانيا، فالى محكمة «أثينا»، واذا كان بريطانيا، فالى محكمة «لندن»، واذا كان نمساويا، فالى محكمة «تريستى»، واذا كان بروسيا أو ألمانيا، فالى محكمة «برلين» أو إحدى المحاكم الألمانية الأخرى، واذا كان أمريكيا، فالى محكمة «نيويورك»، وهلم جرّا .

وكان من شأن هذا النظام أن يتكبد المستأنف مصاريف جمة قد ترهقه إرهاقا، وأن يضيع من الوقت والمناسبات المصلحية ماقد يضر به أضعاف الإضرار الناجم له عن الحكم المستأنف الذى رآه مجحفا بحقوقه، فيما لو امتثل له ورضى به .

ولكنه لو حمل نفسه على تكبد تلك المصاريف وتضييع ذلك الوقت وتلك المناسبات، وأمكنه، بعد التعب والعناء الشديد، البلوغ الى استصدار حكم يلغى الحكم المستأنف، هل كان فى استطاعته أن يعتقد أنه بلغ نهاية متاعبه ونال المبتغى؟ كلا .

فان خصمه قد يكون — أثناء المقاضاة فى أوروبا أو أمريكا — حوّل حقه الى شخص ثالث من غير جنسيته، فلا يعود من المستطاع تنفيذ الحكم الاستئنافى ضدّه، ويضطر المتقاضى المسكين الى إعادة دعواه ضدّ الشخص الثالث المحوّل الحق اليه، وهو لا يتوقع إلا أن يكرر هذا الشخص أيضا الملعوب عينه، وهكذا الى ما لا نهاية له فيفضل، إزاء ذلك، التنكب عن كل مطالبة !

وفى جميع هذه العراقيل القضائيـة من الإضرار بالمعاملة وتوقيف حركة التجارة والأشغال، ما نحن فى غنى عن شرحه .

على أن الذى كان يثير الانفعالات فى النفوس، ويحمل القلوب على الامتعاض الشديد أكثر من ضياع الحقوق المدنية، على ما كان فى ضياعها من المضاضة، كيفية القيام بالعدالة الجزائية .

فبينما السلطة المحلية ، فى تركيا ، تقبض بنفسها على المجرم وتحاكمه أمام محاكمها الجنائية ، سواء أارتكب جريمته ضد أحد الأهالى أم ضد أجنبي مثله ، وتنفذ فيه الحكم الذى تصدره تلك المحاكم ، كأنه أحد رعاياها ، لا يميزه عنهم مميز ، كانت السلطة بمصر لا تكاد تتجاسر على إلقاء القبض على الجانى الأجنبي ، وتكاد تحتاج فى ذلك الى استئذان قنصليته ، واحضار أحد قواصيها أو مترجميها ليكون شاهدا على أن القبض لم يتعد فيه الواجب ، ولا سبب اهانة لحضرة المجرم . فاذا قبضت عليه سلمته الى قنصليته لترى شأنها فيه ، سواء أكانت الجناية واقعة من الجانى على أحد الاهالى أم على أحد الأجانب .

ولما كانت نزعات القنصليات ما عرفنا ، وكانت محاكمة الجناة أمام أقرب محكمة من محاكم بلادهم الأصلية ، وكان ، من جهة أخرى ، يصعب ، بل يتعذر إقامة البينات على ارتكاب المتهم الجناية المعزوة اليه ، فى بلاد تبعد آلاف الأميال عن محل وقوعها ، وفى محكمة يأبى شهود الواقعة السفر للمثول أمامها ، وتأدية شهادتهم بين يديها ، كانت النتيجة مائة فى المائة ، عادة ، تبرئة ذلك الجانى ، وعودته الى القطر ، وقد أصبح الخواجا ديمترى نيوبولو ، مثلا ، بعد أن كان سبيرو قسطندى ؛ والخواجا مرتينو ڤيتش ، بعد أن كان الخواجا بنى ؛ وأنه أصبح ذا لحية كثة ، بعد أن كان حليقا ؛ أو حليق الشارب ، بعد أن كان يجدله كأنه عنترة زمانه أو أبو زيد الهلالى سلامة ؛ كل هذا كان يجرى فى قطر عشرة فى المائة ، على الأقل ، من التسعين ألف أجنبي أو يزيدون ، المقيمين فيه ، من أكبر الأشرار العائثين فى الأرض فسادا .

فكانت الحال، إذا ، لا تحتمل؛ وجديرة بأن لا يسكت عليها ذوو الاستقامة من الأجانب أنفسهم؛ فكيف بالحكومة المحلية ، وقد بلغت الروح منها الترقوة فى هذا الشأن، وعلا ضجيجها من الافتيات على حقوقها والاضرار بها و برعاياها .

وكان (اسماعيل)، منذ جعلته كارثة كفر الزيات ولىّ عهد السدّة المصرية ، قد أقبل يتبحر فى علم الحقوق عامة ، وعلم الحقوق الدولية خاصة ؛ واتخذ الأستاذ ينى معلما فى ذلك، ومرشدا ومعينا، حتى أصبح يدرى ماله وماعليه، يوم يقوم على منصة الأحكام ، دراية تامة[1] ؛ فلم يكن والحالة هــذه ليستطيع صبرا على تعدّد السلطات القضائية والتنفيذية فى بلاده . فأوعز الى نوبار باشا، وزيره الحكيم، وأكثر رجال دولته ميلا الى الأخذ بأسباب المدنية العصرية، وأعرفهم بأساليب السياسة الغربية؛ فوضع ذلك الوزير فى سنة ١٨٦٧ مذكرة لمولاه فصل فيها، بافصاح ولهجة شديدة، عيوب ذلك النظام القضائى ، وسوء تأثير مجاريه على نجاح البلاد وتقدمها المــادّى والأدبى معا ؛ وبرهن على أنه عقبة فى سبيل المصالح الأجنبية ذاتهــا ، وفى سبيل استقدام أصحاب الكفاءة من الغربيين لتسليمهم زمام الأعمال والأشغال العمومية التى يحتاج فيها الى علم وفن متخصصين، لا وجود لها فى دائرة البلاد المصرية .

مذكرة نوبار فى سنة ١٨٦٧

فأما أنه عقبة فى سبيل المصالح الأجنبية ، فلأن الأخذ بمبــدأ القانون الرومانى القائل « إن المدعى يقاضى أمام المحكمة التابع لهــا المدعى عليه » ، ولأن استئناف الأحكام القنصلية أمام المحاكم الغربية فى بلاد القنصليات الغربية، موجبان لارتباك التقاضى، وضياع الحقوق، فيما يختص بالأجانب ، كما أنهما موجبان ذلك فيما يختص بالأهالى سواء بسواء .

(١) أنظر : "مصر" لمــالورتى ص ٨٣ حاشية ٣٦٨

وأما أنه عقبة فى سبيل استقدام ذوى الكفاءة من الغربيين ، فلأن الحكومة المحلية — إزاء تحيز القنصليات لرعاياها ، وأخذها بناصرهم ، محقين كانوا أو على بطل ؛ ولا سيما إزاء التجاء تلك القنصليات الى الوسائل والمؤثرات السياسية فى تنفيذ أحكام التضمينات الجائرة التى تصدرها ؛ وعلى الأخص بعد العبر التى ألقى الماضى دروسها المرة عليها ؛ وبعد أن لدغت من الجحر عينه أكثر من مائة مرة ، مع أنه كان الأجدر بها أن تأخذ بقول النبي صلى الله عليه وسلم : «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين» — أصبحت لا تستطيع مطلقا استقدام أجنبي متخصص فى علم أو فن ، لتستخدمه فى مصالحها ، خوفا من أن يسيء استعمال سلاح المطالبة بتعويض وهو السلاح الموضوع فى يده من ذلك النظام الجائر .

وختم نوبار باشا مذكرته بأدلة ناصعة تفيد إفادة تامة ان المنتفعين ، وحدهم ، من ذلك النظام إنما هم الآثمون المجرمون ، أولا ، فالمشاغبون المخاتلون بعدهم ؛ وقال : «إنه لا يليق ، إذا ، أن تبقى الحكومة المصرية والدول الأجنبية محافظة على نظام هذه ماهيته ، استبقاء لتجاوزات ضج منها كل الرجال المستقيمة نواياهم ، الحقة مطالبهم» .

وعلى ذلك ، اقترح إبدال النظام السيء المختل ، بنظام آخر يحافظ على روح الامتيازات الممنوحة للأجانب ، وينشئ فى الوقت عينه ضمانات لحقوقهم خيرا من التى يتمتعون بها تحت ظل حرفية تلك الامتيازات .

وكان المنتظر أن يقع هذا الاقتراح من الجاليات الأجنبية فى القطر موقعه من الحكومة المصرية والمصلحة العامة ؛ وأن يقوم أصحاب الحجا وذوو الأفهام ، على الأقل ، فى تلك الجاليات الى تحبيذه ، وتقريب الفوائد الناجمة عن إخراجه الى حيز الفعل من إفهام قصيرى النظر والإدراك من مواطنيهم .

ولكن الواقع خالف المنتظر مخالفة كلية، وجاء معاكسا له تمـام المعاكسة .

فان أصحاب الامتيازات، على اختلاف جنسياتهم، ما عدا الانجليز منهـم، هبوا هبة واحدة لتقبيح اقتراح نوبار باشا، والتمسك بالقديم المعمول به، وتحذير حكوماتهم من الموافقة على تغييره أو تعديله، بدعوى أن التنكب عنه مفض الى ضياع حقوقهم وتعريضهم الى هوى السلطة المصرية الاستبدادية .

المشروع لاينال حظوة لدى الحكومة الفرنساوية

لذلك لمـا عرضت مذكرة وزير (اسماعيل) واقتراحه على الحكومة الفرنساوية — لأنها كانت فى ذلك الحين صاحبة أكبر نفوذ فى مصر وعينت تلك الحكومة لجنة خاصة مؤلفة من أفاضل رجال التشريع والقانون فى باريس لفحص الأمر وتمحيصه، فان هذه اللجنة بالرغم من الايضاحات الوافية التى قدّمها اليها نوبار باشا فى ٣ ديسمبر سـنة ١٨٦٧ ، إذ كان فى تلك العاصمة ، وبين بموجبها ماهية الضمانات الموجودة لمصالح الأجانب فى الاصلاح القضائى المقترح — قررت عدم صلاحية المشروع ، ووجوب بقاء القديم على ما هو عليه . فصادقت الحكومة الفرنساوية على قرارها ، عقب تقرير عززَ الوزير المسيو دى مستييه ذلك القرار به . فظن الملأ، لحظة، أن المشروع المصرى ولد ميتا .

ولكنهم ما لبثوا أن رأوا نوبار باشا يهب ويفند، فى ردّه على المسيو دى مستييه المؤرّخ ٢٨ يوليه سنة ١٨٦٨، مزاعم هذا الوزير ويدحضها دحضا تاما ؛ وما لبثوا إلا وعلموا أن حظ المشروع، لدى الحكومة الانجليزية، كان غير حظه لدى الحكومة الفرنساوية؛ وأن اللورد ستانلى — وهو الذى أصبح ، فيما بعد ، اللورد دربى — وزير الخارجية البريطانية قرر بصراحة أن التجاوزات التى تشكى الحكومة المصرية منها ضارّة حقيقة بمصالح كل أصحاب الشأن، وغير قائمة على وفاق دولى ما، أو مستندة

الى معاهدة أو تعهـد البتة ، وأنه وعد نوبار باشا بتعضيد حكومة جلالة الملكة ، القلبية، له فى كل مجهود يبذله لإزالة الحال المشكو منها، وتقرير الاصلاح المقترح، فيا لو أمكنه الحصول على موافقة باقى الحكومات .

ولما كان هذا الوعد بمثابة تشجيع لنوبار باشا على مواصلة سعيه، فان (اسماعيل) أمر وزيره ببذل أقصى مجهوده لنيل تلك الموافقة، وزوّده بتفويض مطلق ليجرى كل ما يراه لازما ، وأن ينفق كل ما يرى إنفاقه من النقود فى سـبيل البلوغ الى الغرض المقصود . وانما فتح له اعتمادا لا حدّ له فى الصرف لأن الحكومة العثمانية رأت، فى تلك الأثناء ، أن تقوم لتعاكس المشروع، وتقضى عليه ؛ فأرسلت الى (اسماعيل) مذكرة تهديدية ورد فيها، ضمن تعبيرات أخرى ، الجمل الآتيـة : «إن سموّكم أدرى الناس بأن مصر، فيما عدا بعض الامتيازات المقررة لشخصكم، لا تختلف فى شئ مّا مطلقا عن باقى ولايات السلطنة ، ولا يجوز لادارتها الدخول مباشرة فى مخابرات مع الدول الغربية ، أو ربط علاقات معها رأسا . فالمخابرات ، والحالة هذه، التى تحاول إجراءها لتنال، فى مصلحتها، تغيير المعاهدات القائمة، إنمـا هى، فى الحقيقة، تعدّيات على حقوق الباب العالى، وتجاوزات لا يصح السكوت عليها» .

ولا لدى الحكومة العثمانية

وغاب عن فكر تركيا ما أثبته ، فيما بعد ، القنصل الأمريكانى إدون دى ليون، فى كتابه المسمى "مصر الخديوى" السابق لنـا الرجوع اليه مرارا أن فكرة المحـاكم المختلطة فكرة تركية أبديت فى الخط الهمايونى المجيدى الصادر سنة ١٨٥٦ ، وأعلنت الى الأمير (محمد سعيد) ليعمل بها . فهز (سعيد) كتفيه استخفافا ؛ ولكنه عرضها، مع ذلك ، على قناصل الدول العموميين ، ليروا رأيهم فيها ؛ فرفضوها ، لزعمهم أن أناسا كسكان مصر فى ذلك العهد ـــ وليتنا نستطيع أن لا نقول كسكان مصر فى هذا

العهد، أيضا — يهمهم أن يعيشوا حياتهم «منفصلين، وأن يدفنوا منفصلين كذلك بعضهم عن بعض، كل فى مقبرته ، اذا جمعوا معا ليكونوا محكمة مؤلفة من عدة مسلمين ، وأرمنيين ، ولاتينيين ، ومسيحيين روميين أرثوذكسيين ، ومسيحيين روميين كاثوليكيين، وقبطيين أرثوذكسيين، وقبطيين كاثوليكيين، وحاخاميين، قد يحتاجون، لكى يمنعوا من أن يخنق بعضهم بعضا، الى أن يستعمل معهم، بسخاء، الكرباج ، أسمى أدوات القضاء الشرقى»[1] . وغاب عنها أيضا أن شريف باشا ، فى ٧ يوليه سنة ١٨٦٠ ، أعاد تلك الفكرة الى الأذهان ، بدعوى أن الدول الموقعة على معاهدة سنة ١٨٤١ قبلت بانشاء محكمة مختلطة دولية ؛ وأنها لم تعارض حينذاك فى إخراج اقتراحه الى حيز الوجود؛ مع أن البلاد لم تكن لتستفيد منـه مطلقا : (أولا) لأن المحكمة التى اقترح إنشاءها لم تكن لتكوّن من قضاة ثابتين بمرتبات شهرية معلومة مقررة ؛ بل من أفراد يختارون للفصل فى كل قضية على حدة مقابل إعطاء الواحد منهم خمسة جنيهات عن كل جلسة تعقد للنظر فيها — وهو ما كان من شأنه حملهم على موالاة عقـد الجلسات ، وتأجيلها الى ما شاء الله ، ليصيبوا المغنم الجميل المخصص لهم ، لا سيما اذا ساعدهم على ذلك سعى متقاض سيئ النيـة ، يهمه أن لا يبت حكم فى قضيته؛ و (ثانيـا) لأن التأمين الذى فرض دفعه على المتقاضين لرفع دعاويهم الى تلك المحكمة كان بالطبع جسيما جدّا ، للتمكن من دفع تلك الجنيهات الخمسـة الى كل قاض فى كل جلسة من الجلسات التى يدعَى الى الجلوس فيها مهما كان عددها[2] !

(١) أنظر : "مصر الخديوى" لادون دى ليون ص ٣٠٠

(٢) أنظر فى الكتاب عينه الصحف التالية لغاية ص ٣٠٥

ولعل الذى حمل الحكومة العثمانية على عدم المعارضة فى مشروع شريف باشا، ارتياح قلبها الى أنه جعل النظر فى استئناف الأحكام التى تصدرها، ابتدائيا، المحاكم المختلطة الملتئمة بمصر، على النمط المذكور، من اختصاص محكمة الأستانة الاستئنافية دون غيرها[1] !

مساعى نوبار

فأقبل نوبار، إذا، يدأب ويسعى ليلا ونهارا، ويبذل النقود حيث يجب بذلها، وينفقها إنفاقا حكيما، لحمل الصحافة على الانضمام اليه وشدّ أزره ؛ ويزيل ما علق فى أذهان رجال بطرسبرج وأثينا من المخاوف، من أن يؤدّى الاصلاح المطلوب إجراؤه بمصر إلى زعزعة أركان الامتيازات فى باقى أنحاء السلطنة العثمانية ، لا سيما فيما كان منها تحت إدارة الباب العالى مباشرة ؛ ويعمل — عقب موت المسيو دى مستييه، واستلام المركيز دى لاقاليت زمام وزارة الخارجية الفرنساوية بعده وقبوله مبدئيا إجراء مخابرات بين فرنسا ومصر رأسا ، خارجا عن اشتراك باقى الدول ، بخصوص الاصلاح المطلوب — على تهدئة بال تلك الدول المنزعج، وعلى جمع كلمتها كلها، لا سيما فيما يتعلق بعدم خروج الخديو عن دائرة اختصاصاته وحقوقه فى المساعى المبذولة، بعكس ما كان يزعم الباب العالى، حتى تمكن، بعد سنتين من جهود عنيفة وسفرات متوالية الى أهم العواصم الأوروبية، من حمل الحكومات الفرنساوية والبريطانية والنمساوية والبروسيانية والروسية والايطالية : (أولا) على تعيين لجنة مؤلفة من قناصلها بمصر وبعض مبعوثين خصوصيين للاجتماع فى القاهرة ، فى شهر أكتوبر سنة ١٨٦٩ ، والبحث فى مسألة الاصلاحات الواجب إدخالها على النظام القضائى بمصر، و (ثانيا) على تفهيم الباب العالى بأنه ليس فى اجتماع تلك اللجنة وبحثها

(١) أنظر : "مصر الخديوى" لادون دى ليون ص ٣٠٣

ما يمس ، بأى نوع من الأنواع ، بحقوق الدولة السيادية ، من جهة ؛ وأنه ليس ما يخوّل الباب العالى الحق فى مطالبة الدول بأن كل اتفاق يجرى بينها وبين تابعاته من الولايات ذات الاستقلال الداخلى ، التى تدفع له جزية ، يجب أن يسرى على جميع الولايات الشاهانية، من جهة أخرى .

فلما تم ذلك ،أعلم الخديو مجلس النواب فى اجتماعه المنعقد فى شهر فبراير سنة ١٨٦٩ وبشرهم باجتياز حكومته العقبات القائمة فى سبيل إرضاء الحكومات الغربية ،مبدئيا، باجراء الاصلاحات القضائية المطلوبة .

اجتماع لجنة الدولية بمصــــر

وفى ٢٨ أكتوبر من ذات سنة ١٨٦٩ اجتمعت اللجنة الدولية بمصر فى دار نوبار باشا وتحت رياسته ، فاذا بها مشكلة من كل من الهرفون شرايبز معتمد دولة النمسا والمجر وقنصلها العام بالقطر المصرى ؛ والهرفون تيربين معتمد الاتحاد الألمانى الشمالى وقنصله العام لدى الحكومة المصرية ومعه الدكتور تيرنز نائب قنصل ذلك الاتحاد بالقاهرة ؛ والكرنل ستانتن معتمد بريطانيا العظمى وقنصلها العام فى القطر المصرى ومعه السير فيليب فرنسيس القاضى بالمجلس الأعلى البريطانى فى الأستانة ؛ والمسيو دى مرتينو معتمد دولة إيطاليا وقنصلها العام بالقطر المصرى ومعه السنيور جيا كونى المستشار بمحكمة استئناف بريشيا ؛ والمسيو دى لكس قنصل روسيا العام بمصر؛ والمسيو ارتير تريكو قنصل فرنسا بالقاهرة ومعه المسيو بيترى القنصل القاضى ووكيل القنصلية الفرنساوية بالاسكندرية .

فقدّم نوبار باشا اليها المسيو باترنسترو بك، والمسيو كيسل المحاميين ، بصفتهما مستشارى الحكومة المصرية فى المسائل القانونية ؛ واقترح عليها تعيين المسيو مونورى

المحامى الفرنساوى ، كاتبا لأسرار الجلسات ؛ فقبل اقتراحه ، واستلم الرجل مهام وظيفته ، وفتحت الجلسة فى الحال .

فأفصح نوبار عن غرض الاجتماع ، وأنه ليس من السياسة على شئ ؛ وبين الضرورة الداعية الى اجراء الاصلاح القضائى المرغوب فيه ؛ وسأل اذا كان لا يحسن ، والحالة هذه ، إشراك قناصل الدول ، التى لا ممثل لها ، فى المباحثات المزمعة . فاقترح قنصل الاتحاد الألمانى الشمالى استدعاء قنصل اليونان العام ، على الأقل ، بسبب عدد اليونان الكبير ، المقيمين بالقطر ؛ ولكن المسيو تريكو قال : إن المندوبين غير مختصين باستدعاء أحد ، وان مخاطبة قنصليات تلك الدول ، واخطارها بانعقاد اللجنة ، والفات نظرها الى المناقشات الدائرة ، لشأن من شؤون الحكومة المصرية . فصودق على رأيه ، وبوشرت الأعمال .

فقرر المندوبون ، أولا ، أن الآراء إنما تكون استشارية ، لا تقيد دولهم فى شئ ؛ ثم سلم نوبار باشا كل واحد منهم نسخة من المشروع ليكون قاعدة للمناقشات التالية . فرغب مندوبو بروسيا اليه بأن يعطى كلا من المندوبين نسخة ، أيضا ، من التقرير الذى ردت به اللجنة الفرنساوية بباريس على اقتراح الحكومة المصرية . فأجاب نوبار بالايجاب . وتأجلت الجلسة الى يوم السبت ٦ نوفمبر ، للمناقشة فى صوابية إحلال قضاء واحد مشمول بالضمانات الكافية محل القضاءات السبعة عشر الموجودة فى القطر .

وفى جلسة ٦ نوفمبر بحثت اللجنة ، أولا ، فيما اذا كان يحسن أن يقدّم باعمالها تقرير عام ، أم يكتفى بتقرير فردى يقدّمه كل مندوب عن رأيه الى دولته . فبعد ما دارت المناقشة فى ذلك بين الأعضاء ، قرر مندوبو النمسا والمجر وبريطانيا العظمى

وايطاليا والروسيا وجوب وضع تقرير عام يوقعه الجميع . ورأى مندوبا الاتحاد الألمـانى الشمالى أن لا يكون، هناك، شغل عام . وذهب مندوبا فرنسا الى أن اللجنة لجنة تحقيق، وأن لا داعى، بالتالى، الى أخذ الأصوات فى هذه المسألة ولا فى غيرها .

ثم سأل نوبار باشا الأعضاء عما رآه كل منهم فى المشروع الذى أعطيت اليه نسخة منه فى الجلسة الماضية . فأجل مندوب النمسا والمجر ردّه ريثما يصل زميله الهرفسكوه من أوروبا . وقال مندوبا الاتحاد الألمـانى الشمالى انه يجب معرفة ما هى الأدواء المشتكى منها فى النظام القضائى القنصلى، قبل البحث عن الأدوية التى يجب أن تعالج بها . وانبرى المسيو چيا كونى فأوضح أن النظام القضائى القنصلى لا يجور فى شئ على المعاهدات الامتيازية والعادات، ولكنه يوجب عراقيل فى سبيل العدالة وانتشار قوى المدنية فى القطر المصرى، كما أن نظام المحاكم المصرية يوجب مثلها وأكبر شأنا . وأبان، بالتالى، أن الطريقة الوحيدة لإصلاح ذلك هى ما تقترحه الحكومة المصرية من انشاء محاكم فى بلادها على النمط الأوروبى، ومن سن تشريع يتناسب مع التشريع الغربى . ثم تكلم بمـا يفيد أنه درس المشروع درسا تاما . واقترح تعديلات جمة معقولة عليه — أخذ فيما بعد بمعظمها — وتلا السنيور چيا كونى الكرنل ستانتن ؛ فقرأ ، باسمه واسم زميله ، مذكرة ذهبا فيها الى أن نوبار باشا اختار الطريق القويم لإصلاح الخلل الموجود فى القضاء بمصر، سواء أكان قنصليا أم أهليا ؛ وأنهما — مع ابدائهما بضع ملحوظات خاصة بكيفية انتخاب القضاة الغربيين فى المحاكم الاصلاحية المنوى انشاؤها، وموضوع الرياسة، وعلنية الدفاع فيها، والمحاماة أمامها — يريان من واجبهما تعضيده فى أمر ايجاد الأدوية اللازمة، حالمـا يتوسع فى شرح مشروعه المجمل . ثم قام المندوب الروسى، ومع اعترافه بصوابية ابدال النظام القضائى القنصلى

المتعدّد بنظام قضائى موحد، قال إنه يجب، قبل قبول اقتراحات الحكومة المصرية، البحث فى مقدار الضمانات التى تقدمها، وصلاحيتها؛ فتقرر مدّة معينة تشتغل فيها المحاكم الجديدة، على سبيل التجربة . أما المندوبان الفرنساويان، فأصرا على وجوب بحث ماهية الأدواء، قبل الافتكار بما يكون الدواء .

وبما أن أغلبية المندوبين أجمعت على أن توحيد القضاء خير من بقائه موزعا، متضاربا، وطلبت من الحكومة المصرية تقديم مشروع مستوف، تام الايضاحات، ومبين الضمانات كلها، ارفضت الجلسة على أن يقدّم نوبار باشا تلك الايضاحات فى الاجتماع التالى .

وفى يوم السبت ١١ ديسمبر انعقدت الجلسة فى دار نوبار وتحت رياسته؛ وقد انضم الى اللجنة عضوان جديدان: هما الهر فون فسكوه أندپتلنجن المندوب النمساوى الثانى، وكان مستشارا فى مجلس الامبراطورية الأوليكى الأعلى؛ والمسيو أوبرملر المندوب الروسى الثانى، وكان نائب قنصل روسيا بالاسكندرية . فأفاض نوبار باشا فى بيان الأضرار الناجمة عن نظام القضاء القنصلى، والملازمة له ملازمة لا سبيل الى تجريده منها، مهما كانت شخصية القناصل؛ وشرح مشروع الحكومة شرحا وافيا؛ وأجاب على ما أبداه المندوبون الايطاليون والبريطانيون من التعديلات .

فأجمعت آراء الكل، ما عدا المندوبين الفرنساويين، على وجوب تقديم لائحة ترتيب المحاكم المنوية، مفصلة بالتدقيق، لإمكان المناقشة فيها . وأما المندوبان الفرنساويان، فقالا انه يجب على كل مندوب أن يقتدى بالايطاليين والبريطانيين، ويقدّم ملحوظات شخصية على المشروع الأصلى، لتزداد الحكومة المصرية تنورا .

فقال نوبار : ان الحكومة المصرية انما تقابل، بكل ارتياح وسرور، كل ما من شأنه

زيادة اطمئنان الغربيين الى المحاكم الجديدة؛ ووعد بتقديم لائحة ترتيب لها، مفصلة تفصيلا تاما، فى الجلسة التالية .

هذه الجلسة عقدت فى يوم الأربعاء ١٥ ديسمبر سنة ١٨٦٩، مشكلة كسابقاتها وفى المكان عينه . فقدّم المندوبان الفرنساويان تقريرهما فيها، وتلياه . فاذا به يحبذ النظام القنصلى القضائى ، ويدفع كل عيب عنه ؛ ويرى أن الأهالى انمـا استفادوا من وجوده؛ وأن من لحقهم ضرر منه، فى الحقيقة، انما هم الأجانب؛ ولكنه اعترف، مع ذلك ، بأن توحيد القضاء خير من إبقائه موزعا ؛ وتناول مشروع الحكومة، فحصه، وحبذ ما رأى تحبيذه فيه، وانتقد ما رأى انتقاده، وعلى الأخص فى باب الضمانات المقدّمة والمطلوبة . وأهم ماورد فيه وجوب حضور مندوبين خصوصيين، تعينهم الدول غير القضاة، جلسات المحاكم، لإبداء آرائهم فى القضايا المعروضة عليها؛ وانشاء محكمة تمييز، فوق محكمة الاستئناف ، تكون تحت رياسة وزير الحقانية — وبما أن هذه الوزارة لم تكن موجودة، فان التقرير أشار بانشائها — وتوحيد القانون فى المواد التجارية والمدنية على السواء .

ثم قدّم نوبار باشا لائحة ترتيب المحاكم الجديدة ، التى وعد بها . فأجمعت الآراء على أن تبحثها اللجنة، مجتمعة، فى الجلســة التالية، بعد مناقشة دارت على اقتراح قدّمه المسيو تريكو، وعضده فيــه زميله الفرنساوى ، مؤدّاه تكوين لجنة خاصة لدرس تلك اللائحة، وتقديم تقرير عنها .

وفى جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٨٦٩ — وقد انضم الى أعضاء الجلسات السابقة المستر تشرلزهيل معتمد الولايات المتحدة الأمريكية وقنصلها العام بالقطر المصرى، بناء على تعيينه من قبل دولته — انتقد مندوبا النمسا والمجر كيفية وضع اللائحة الترتيبية

للمحاكم الاصلاحية، المقدّمة من نوبار باشا، لأن فيها حشوا أو تقصيرا ؛ وعرضا لائحة من صنع المرفون فسكوه إجمالية ومفيدة . فبعد مناقشة لمعرفة أيّ اللائحتين تعرض للبحث، وفيما اذا كان يحسن تعيين لجنة لتحضير لائحة ثالثة تجمع بين آراء المندوبين كافة، تناول نوبار باشا بكل بساطة اللائحة التي جهزتها الحكومة المصرية، وقرأ : « هيا ! لنتناقش . فليس الأمر كما ترون صعبا ! » فدارت المناقشة ، إذا، على موادّ تلك اللائحة . فحذف منها اختصاص المحاكم بالنظر في القضايا القائمة بين أجنبي وأجنبي من جنسيتين مختلفتين ، ولو أن جميع المندوبين أجمعوا على ترغيب حكوماتهم في تقرير اختصاص تلك المحاكم بذلك ؛ وعدّلت تسمية المدن التي تنشأ فيها ؛ وقرّر بعد مناقشة حادّة إنشاء محكمة تمييز ؛ ولما اتضح أن السير في المناقشات، على ذلك النمط ، يطيل المباحث، ويستغرق زمنا طويلا ، اتفقت الآراء على تعيين لجنة لترتيب موادّ اللائحة ، طبقا لمنطقية تفرّع الأفكار من نصوص كل مادّة . فانتخب كل من حضرات المندوبين فرنسيس، وفسكوه ، وجيا كوني ، وبيترى أعضاء لتلك اللجنة، تحت رياسة نوبار باشا .

وفي جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٩ ، طرحت اللائحة، كما عدّلتها اللجنة، على بساط البحث أمام اللجنة العامّة . فناقش المندوبون موادّها في تلك الجلسة وفي جلسة ٢٨ ديسمبر التالية ؛ فاتضح أن كثيرين منهم، على ما لديهم من المعلومات وبالرغم من حسن نياتهم ، كانوا متشبعين تشبعا تاما بمؤثرات مصالح الرعايا الغربيين الوهمية ، لا الحقيقية، وعوامل الرغبة في المحافظة على الامتيازات القنصلية، بصفة أن معظمهم أعضاء في الجسم القنصلي العام . فنجم عن ذلك أن المباحث جرت في طريق وعر، شائك، وأن مهمة نوبار باشا ظهرت محفوفة بمثبطات أكثر وأكبر مما كان يتوقع .

ولكنه تجلد وتقوى ؛ ونمت عزيمته على قدر ارتفاع العقبات والصعوبات أمامها ؛ وتذرع بحكمة ولطف وسعة صدر ، حيث كانت هـذه الصفات واجبة ؛ وبروح منكتة انتقادية ، حيث كان يستحب دحض المزاعم بلمحة أكثر منه ببرهان وحجة ؛ وأظهر من تفتق الذهن وحضوره ما كان لا بدّ له معه من التغلب على كل مقاومة .

وأشدّ ما دارت المناقشة فيه كان :

(أولا) على مسألة إنشاء محكمة تمييز، فوق المحكمتين الابتدائية والاستئنافية . فتقرر إنشاؤها مبدئيا، على أن يعين قانون المرافعات ، فيما بعد، دائرة اختصاصاتها .

(ثانيـا) على مسألة الرياسة فى المحاكم العتيدة ، وهل تكون لمصرى أم لأجنبى . فتقرر، فى النهاية ، رأى المسيو چيا كونى : بأن تكون لمصرى ، على أن لا يرأس سوى الدوائر التى يقاضى أمامها الأهالى بعضهم بعضا ، واجتماعات المحكمة العموميـة ، وفى الرسميات ؛ وأن تكون لأجنبى ، فيما عدا ذلك ، على أن يدعى الرئيس الأجنبى وكيلا ، لا رئيسا . وحفظ نوبار باشا للمصريين الحق فى الرياسة ، مطلقا ، حالمـا يوجد بينهم من يكون لها كفؤا .

(ثالثـا) على مسألة كيفية اختيار القضاة الأجانب وتعيينهم : هل يكون ذلك من حقوق الحكومة المصرية ، أم من حقوق الحكومات الأجنبية ؛ وهل تضمن للقضاة المعينين مراكزهم فى بلادهم يعودون اليها اذا غادروا خدمة الحكومة المصرية ، أم لا . فتقرر بأن الاختيار والتعيين يكونان للحكومة المصرية ، على أن لا تستدعى إلا من توافق حكومته على تعيينه ، بعد أن تطلب من وزارة الحقانية ، فى كل دولة ، بيانا بأسماء القضاة المشهورين باللياقة والكفاءة ؛ وأن الحكومة المصرية لا تدخل ، مطلقا ، فى أمر ضمانة حفظ مراكز المعينين لهم فى بلادهم .

(رابعا) على مسألة تخويل الحق للأفراد فى التماس محاكمة أى قاض من القضاة الأجانب؛ وهل تكون محاكمته بمعرفة أعضاء أعلى محكمة مختلطة، أم بواسطة محلفين ينتخبون من أفراد الجاليات، حفظا لثقتها فى القضاء الجديد . ففوّض نوبار الرأى فى ذلك للمندوبين، لعدم وجود مصلحة للحكومة المصرية فى الشأن مطلقا . ولكنه قال : إن السنيور چاكونى، صاحب الاقتراح، يبالغ فى الأهمية التى يعلقها على قلق الجاليات واضطرابها المحتملين؛ لأن ذينك القلق والاضطراب ناجمان، فى الحقيقة، عن جهل الجاليات ماهية المباحث الدائرة . وأثبت كلامه بأن ما قررته اللجنة، منذ البداية، من عدم اختلاطها بالخارج وجعل مداولاتها وأبحاثها أمرا سريا، اتقاء لكل تشويش أدّى، بعكس المقصود، الى اضطراب حبل الطمأنينة فى صدور تلك الجاليات الغربية، وإقدامها على ضروب من الحدس والتخمين جعلت كل من يقابله من ذوى الخوف على مصالحهم يبدى له اعتبارا من نوع ما يأتى : «اذا قد عزمتم على جعلنا أتراكا؟» أو «هكذا قررتم أن تسلموا زمام التحكم فينا للأتراك»؛ وأدّت الى اقلاق عقول بعض المندوبين أنفسهم، كما هو المشاهد من إقبالهم على بث مخاوفهم فى الجلسات . على أن ذينك القلق والاضطراب يزولان متى علمت حقيقة المباحث ومراميها، والنتائج التى تؤدّى اليها .

فقرر، بعد ميل معظم المندوبين الى تحكيم أعضاء أعلى محكمة مختلطة فى الطعون التى تقدّم ضدّ القضاة، أن يحفظ البت نهائيا فى الأمر الى نصوص قانون المرافعات المزمع وضعه .

(خامسا) على مسألة تعيين نيابة عمومية، على ما هى عليه فى أوروبا، لدى المحاكم الجديدة أم عدم تعيينها . فقرر تعيينها؛ وأن يكون، مبدئيا، اختيار رئيسها ورجالها — ومعظمهم من الأوروبيين — كاختيار رجال القضاء .

(سادسا) على مسألة اختصاص المحاكم الجديدة ، وهل تحكم فى القضايا بين أجانب من جنسيات مختلفة أم لا . فاشتد البحث فى ذلك بين السنيور چيا كونى ، القائل باختصاصها ، والمسيو بيبترى ، القائل بعدمه . فانضم المسيو تريكو الى زميله ، وقال بأن القنصليات الفرنساوية ترى نفسها مختصة بالنظر فى ذات المنازعات القائمة بين الرعايا التابعين لها على عقارات موجودة فى بلاد الدولة العلية ، بما فيها القطر المصرى : فلا ترى أن تتخلى عن النظر فى القضايا الشخصية المرفوعة من أجنبى على فرنساوى . فسأله الكرنل ستانتن: «بموجب أى قانون ترى نفسها مختصة بذلك؟» فأجاب : «بموجب الأمر العالى الصادر من ملك فرنسا سنة ١٧٧٨» فقال نوبار باشا : «إنه لم يكن ، فى ذلك العهد ، من ملك عقارى للأجانب فى بلاد السلطنة العثمانيـة ؛ بل لم يكن لهم حق اقتناء ملك عقارى فيها على الاطلاق ؛ وأن (محمد على) الكبير كان أول من منحهم عقارا ، حتى الكنائس ، ليحبب اليهم النزوح الى القطر والاقامة فيه ، لعماره» . فقال السنيور چيا كونى : «ما عدا كنيسة القديس مرقص والقديسـة كاترينا ، بالاسكندرية : فانها كانت ، منذ زمن مديد ، ملك البندقيين ! » فقال نوبار : «إن هـذا الاستثناء يؤيد القاعدة! » ثم أثبت ، بأدلة قاطعة ، أن تعرّض القنصليات للحكم فى القضايا العقارية ، تجاوز ، لا حق . فوافقه على ذلك المنـدوبان الانجليزيان . وختم نوبار البحث فى هـذه المسألة برجاء قدّمه الى المنـدوبين بأن يعلموا دولهم بكيفية دخول ذلك التجاوز فى نظام الامتيازات القنصلية ، وصيرورته بغير حق جزءا منها .

(سابعا) وأخيرا ، على مسألة تنفيذ الأحكام التى تصدرها المحاكم الجديدة . هل يكتفى باخطار القناصل بها ، واحاطتهم علما بيوم التنفيذ وساعته ، بدون أن يكون

لهم حق فى المعارضة فى التنفيذ ، كما أشار السنيور چيا كونى ، أم يجب أن تشترك فى التنفيذ السلطتان المحلية والقنصلية ، كما أشار المسيو پيتري ؟ فاحتدم ، هنا ، الجدال بين الأعضاء احتداما عنيفا . وأبدى المندوبان الفرنساويان من السخافة فى الرأى ، والتعنت ، العجب العجاب ، حتى لقد يخيل للطلع على المناقشة أن يتساءل : «كيف أمكن لعقلى رجلين من ذوى النباهة كالمسيو تريكو والمسيو پيتري ، أن لا يفهما الايضاحات والبيانات الجلية المقدمة من نوبار باشا ؟ » وبعد أخذ وردّ طويلين ، أجمعت الآراء على أن رأى السنيور چيا كونى أحرى بالاتباع من رأى المسيو پيتري .

وفى جلسة ٢٩ دسمبر سنة ١٨٦٩ طرح نوبار باشا على بساط البحث مسألة الاصلاح الجزائى ، وطلب الاهتمام بها ؛ وبين ماهية الضمانات التى ترى الحكومة المصرية أن تقدّمها ، لتسكن القلوب الى إجراء ذلك الاصلاح .

فأجمع رأى المندوبين على أن الحال القضائية بمصر أحوج الى الاصلاح الجزائى منها الى الاصلاح المدنى ، ماعدا المندوبين الفرنساويين ؛ فانهما زعما أن إجراء أى تعديل كان فى النظام القضائى الجزائى يعدّ تعدّيا على الامتيازات ؛ وأنهما لا يستطيعان ، والحالة هذه ، اقراره ولا المناقشة فيه ، ولو أنهما يحضران المناقشة ، لإبلاغ حكومتهما ما يدور فيها .

فشرع فى بحث موادّ المشروع الذى جهزه نوبار باشا . وما بدئ فيه إلا وانبرى السنيور چيا كونى ، وأثبت بأفصح بيان ، وجوب إجراء الاصلاح الجزائى لنيل غرضين لا بدّ من توخيهما فى وضع نظام أى عدالة جزائية كانت وهما : حماية الهيئة الاجتماعية من الآثمين ، بضرب سريع على يد المذنب يكون عبرة لمرتكبي الجرائم ؛ وتقديم الترضية الكافية للمجني عليهم . والنظام القضائى القنصلى خلو منهما ، لأن

التحقيق فيه يعمل كتابة، ويرسل الى المحاكم الجزائية فى البلاد الغربية لتحكم فيه ؛ مع أن المجمع عليه فى التقنين الأوروبى هو أن التحقيق كتابة أمر لا يجب أن يؤبه به . ولو قامت القنصليات بارسال شهود كل واقعة الى الخارج، لتكلفت نفقة فوق حد الطاقة، كما حدث له فى سنة ١٨٦١ ؛ إذ كان قاضيا إيطاليا بمحكمة الاسكندرية القنصلية وأرسل شهود متهم تسكانى الى أوروبا ، عملا بالنظام التسكانى : فكلفه مجرد إرسالهم ، ماعدا المصاريف الأخرى ، عشرة آلاف فرنك ؛ وكما كان يحدث للقنصلية الانجليزية حينما كانت تحاكم الجناة بمصر أمام محكمة الجزاء بمالطة . فانها كانت تعطى الشاهد أحيانا ثمانين فرنكا فى اليوم، فوق مصاريف سفره فى الدرجة الأولى، ذهابا وإيابا ناهيك بما قد رسخ فى الأذهان من أن العدالة الخارجية لا ضمانة فيها للترضية الكافية ، الواجب تقديمها لمصالح المجنى عليـه ؛ وأن الجناة ، المرسلين ليحاكموا أمامها، كثيرا ما يعودون وقد برئت ساحتهم، لعدم توفر أدلة الادانة أمام ذلك القضاء ، مع كثرة توفرها حيث ارتكبوا جناياتهم . فلا دواء ، والحالة هذه ، لهذا الخلل إلا بانشاء محاكم جزائيـة مختلطة منظمة ، كالتى تقترح الحكومة المصرية إنشاءها، وبتقرير هيئة محلفين، يؤخذون من بين وجوه الجاليات الأجنبية وسراتها، ليساعدوا القضاء فى مهمته .

فقال المسيو بيترى : أن لا شئ يزعج الجالية الغربية أكثر مما لو قيل لهـا إنها ستحاكم أمام محاكم القطر الجزائيـة ، بدلا من أن تحاكم أمام قنصلياتها . وأعلن الهرفون شرابيز أحد المندوبين النمساويين أن ما يخاف منـه ، فى الحقيقة ، هو أن لا تكون الحكومة المصرية مخلصة فى تنفيذ ما قد يعقد من الاتفاقات بينها وبين الحكومات الغربية فى هذا الموضوع .

فنهض نوبار باشا، وبدّد ذلك الخوف بحجج قاطعة؛ وأظهر أن مصلحة الحكومة المصرية ومصلحة الدول الغربية متفقتان تمام الاتفاق فى تنفيذ كل عقد يعقد بين الفريقين فى موضوع الاصلاح المرغوب فيه من الفريقين على السواء؛ ودحض مزاعم المسيو بيترى قائلا : ان الجالية الغربية ستحاكم أمام محاكم منظمة على الطريقة الأوروبية، مشكلة معظمها من قضاة ينتخبون فى أحضان الهيئة القضائية الغربيه، فى بلاد الغرب عينها، وأمام محلفين من وجوه رجال الجالية ذاتها، ولو أن الأحكام ستصدر متوجة باسم خديو مصر، لا أمام محاكم محلية محضة .

فأبى المسيو تريكو إلا الاستمرار على التمسك بحرفية الامتيازات، مؤكدا، مع ذلك، أن القناصل لا يرغبون فى شئ أكثر من تخليهم عن السلطة القضائية، على شرط أن يعطوا الضمانات الكافية لتسكين ضمائرهم .

فعادت اللجنة، حينئذ، الى بحث مشروع الحكومة المصرية الجزائى ليتم وقوفها على مقدار الضمانات المقدّمة فيه وماهيتها . وأهم ما دارت عليه المناقشة كيفية تكوين هيئة المحلفين؛ غير أن الآراء أجمعت، فى نهاية الأمر، على ترك شأن تكوينها الى نصوص قانون المرافعات الجزائية، والاكتفاء بوجوب تقرير تلك الهيئة، مؤقتا، بصفة ضمانة للمتهمين .

فأكد نوبار باشا أن الحكومة المصرية ستجهز قانون عقوبات وقانون تحقيق جنايات تامين، وستعرضهما على المندوبين : إما ليدرسوهما، وإما ليرسلوهما الى حكوماتهم . فتشبث المسيو تريكو بأنه لا صفة للمندوبين الفرنساويين لفحص مثل هذين القانونين . فقال نوبار : « لا بأس، فالمندوبون الآخرون لا يرون هذا الرأى » .

وأجمعت الآراء هذه المرة ، بعـد أخذها من جديد ، على وجوب وضع تقرير إجمالى بنتيجة المباحث ، يوقعه المندوبون ، ويرسلونه الى حكوماتهم . ولكن المندوبين الفرنساويين خالفا الاجماع ، واحتفظا دون غيرهما برأيهما الأصلى .

وفى جلسة ٥ يناير سـنة ١٨٧٠ قرأ نوبار باشا مذكرة وضعها الكرنل ستانتن ، مفادها تأجيل ترتيب المحاكم الجزائية سنة بعد ترتيب المحاكم المدنية ، ليتخذ من سير هذه مشجعا على إنشاء تلك ، أو مثبطا له .

وكانت قد وقعت فى أيام يناير الأولى حركة ضوضائيــة بالاسكندرية اضطرب لها الأمن العام — فقال نوبار بعد فراغه من تلاوة تلك المذكرة : «ان هناك خطرا فى التأجيل ، وأن الأفضل إجراء الاصلاحين المدنى والجزائى معا» .

فعارضه المسيو تريكو وقال : «بل الأفضل تأجيل إنشاء المحاكم الجزائية الى أن تثبت المحاكم المدنية كفاءتها ، وتجعل القلوب ساكنة الى ماتقدّمه لها من ضمانات ؛ وان الذنب فى الحوادث الأخيرة على رئيس البوليس» فردّ عليه نوبار باشا بأن البوليس بوليس القنصليات ، فى الحقيقة ، لا بوليس الحكومة ؛ وأن الذين قاموا بالحركة الإثمية الأخيرة إنمـا كانوا أوروبيين ؛ أى أن رئيس البوليس لم يكن يستطيع أن يقبض عليهم ويجرى التحقيق معهم إلا بتصريح من قناصلهم ؛ وأن إلقاء اللوم ، والحالة هذه ، على البوليس المصرى أمر لا يتفق مع الانصاف .

فأعاد المسيو چياكونى كرته ؛ وأعلن انضمام المندوبين الايطاليين الى رأى الكرنل ستانتن . اذا لم يؤخذ برأيهما المؤيد لرأى نوبار باشا فى وجوب إجراء الاصلاح الجزائى حالا . فلم يبق سوى المندوبين الفرنساويين أحد إلا ووافق على ذلك . وارفضت

الجلسة بعد أن نيط بلجنة مؤلفة من السير فرنسيس والسنيور چيا كوني والمسيو بيتري، تحت رياسة نوبار باشا، تجهيز مشروع التقرير الواجب وضعه بأعمال اللجنة حتى ذلك العهد .

وفي جلسة ١٧ يناير سنة ١٨٧٠ قرئ مشروع التقرير هذا، فوقعه الجميع، ما عدا الدكتور نيرتز، وكان مريضا، والمر فسكوه، وكان قد سافر . ثم قال نوبار باشا : «ان الحكومة المصرية ستجهز قانونا للمرافعات ريثما تأتي تعليمات للمندوبين الفرنساويين والنمساويين من لدن دولهم، تصرح لهم بالمناقشة فيه» .

تقريرها الموافق

وما لبثت اللجنة أن حررت التقرير، وبينت فيه ما آل اليه مشروع الاصلاح المقترح من الحكومة المصرية، فيما يتعلق بترتيب المحاكم الجديدة، والقضاء في الأمور المدنية، والتجارية، بعد تعديله وتحويره، فاذا به ما يأتي :

(أولا) استبدال الحالة القضائية الفوضوية ذات الجهات الاختصاصية المتعددة بسلطة واحدة تكون مختصة بالفصل فيما بين الأهالي والأجانب على السواء ، تسلم مقاليدها الى ثلاث محاكم ابتدائية تنشأ بالاسكندرية ومصر والزقازيق (أو الاسماعيلية) ومحكمة استئنافية عليا تجلس بالاسكندرية، ومحكمة تمييز فوقها، تشكل مثلها .

(ثانيا) جعل أغلبية القضاة فيها كلها من أرباب القضاء والقانون الغربيين ، تدفع الحكومة المصرية لهم مرتباتهم، ولا تملك حق عزلهم أو تأديبهم ، بل يفوض ذلك الى الهيئة التي سيخولها هذا الحق القانون النظامي الأساسي المزمع وضعه .

(ثالثا) تخويل هذه المحاكم حق الاختصاص بالنظر في جميع القضايا التجارية والمدنية، والقضايا العينية العقارية، والقضايا الشخصية عينها إلا ما كان منها قائما

بين أجنبيين من جلسية واحدة، وفى جميع المنازعات، الناجمة عن الرهون التى تسجل فى مصلحة أجنبى على الأعيان الثابتة ، أيا كان مالكوها وواضعو اليد عليها ، حتى لو كانت وقفا .

(رابعـا) أن يكون أعضاء كل محكمة ابتدائية خمسة : ثلاثة أجانب ووطنيان، وأعضاء المحكمة الاستئنافية العليا سبعة : أربعة أجانب وثلاثة وطنيون .

(خامسا) أن يكون الحق للدول الموقعة على مشروع الاصلاح القضائى هذا ، بعد مرور خمس سـنوات على تحقيقه ، أن تعدّله بالاتفاق مع الحكومة المصرية، إذا رأت موجبا لتعديله ، أو تلغيه، وتقرر العود الى الحال السابقة ، اذا اتضح لها أصوبية ذلك .

وقررت اللجنة، فيما يختص بالاصلاح الجزائى، ما يأتى :

(أولا) أن تحكم المحاكم الجديدة فى قضايا المخالفات البسيطة، أو تنتدب قاضيا منها للحكم فيها ، على أن يكون هـذا القاضى أجنبيا، اذا كان المخالف أجنبيا ، وأن تستأنف الأحكام متى قضت بحبس .

(ثانيـا) أن وحدة القضاء فى باب الجنايات والجنح أمر ضرورى لتأمين عموم المصالح، مهما اختلفت جنسيات أصحابها، على أن يسبقها بحث دقيق فى الضمانات الناجمة عن تشريع تام يشمل القانون الجزائى وقانون تحقيق الجنايات .

(ثالثـا) أن يجرى الاصلاح القضـائى فى الأمور المدنية والاصـلاح القضائى فى الأمور الجزائية معا ، وإلا فتنشأ المحاكم الجزائية بعـد مرور سـنة على تأسيس المحاكم المدنية التجارية وعملها، وظهور صلاحيتها للجميع، ظهورا لا ريب فيه .

ثم أسرع كل من المندوبين وأرسل نسخة من هـذا التقرير الى دولته ؛ واستعدّ نوبار باشا للسفر الى الأستانة لينال المصادقة على المشروع من الباب العالى .

لجنة باريس لفحص المشروع

وما لبث أن ورد على الخديو تلغراف من باريس يفيد تشكيل لجنة هناك، تحت رياسة وزير الخارجية — وأن المسيو دى لسبس، المعروف بميله الكلى الى تعضيد الاصلاح المبتغى، عضو فيها — للنظر فيما اذا كان يصح التسليم بالمبادئ التى ارتكنت عليها لجنة القاهرة لاعتبار الاصلاح واجبا أم لا .

موافقة انجلترا

وورد بعـد ذلك بأسبوع على الكرنل ستانتن نبأ من الحكومة البريطانية يفيد أن هذه الحكومة رأت، بعد الفحص، وجوب إجراء إصلاح لتوحيد القضاء بمصر، ولكنها لا تستطيع قبول ما قررته لجنة القاهرة، كليا أو جزئيا، إلا بعـد الاطلاع على القوانين الموعود بوضعها، وقبولها .

فبلغ ستانتن ذلك بكتاب الى نوبار باشا ؛ وأعلم هذا الوزير الخديو ؛ فقابل (اسماعيل) المعتمد الايطالى فى القطر، وألح عليه فى إبلاغ ذلك الى الحكومة الايطالية ؛ وطلب استصدار قرار منها شبيه بقرار الحكومة البريطانية . فصدع دى مرتينو بالطلب ؛ وأجابت الحكومة الايطاليـة طبق المرام ؛ ثم شكلت ، هى أيضا ، لجنة لدرس المسائل المقدّمة اليها من لجنة القاهرة .

تشكيل لجنة ايطالية بفلورنسا

وحوالى العشرين من شهر مارس سنة ١٨٧٠ وصل نوبار باشا الى الأسـتانة ؛ وقابل عالى باشا مرتين متواليتين . فقال له الصدر الأعظم ان الباب العالى لا يرى اعتراضا على موضوع الاصـلاح ؛ وأنه مسـتعدّ لمساعدة جهوده ، بحيث يضمن نجاحها ؛ على أنه يرى، ضمانة لحقوق السلطان السيادية، أن تصدر ارادة «سلطانية»

أولا ، تمنح الحكومة المصرية اختصاصات ومزايا جديدة خاصــة بالغرض الذى تسعى اليه، تخولها حق مخابرة الدول فى شأنه .

رفض تركيا

ولكنه عاد بعد ذلك ورفض المشروع برمته رفضا باتا ، وأعلن نوبار بعدم رضا الباب العالى به مطلقا .

فوقع هذا الرفض موقع الاستغراب من عموم سفراء الدول بالأستانة . فاستفسروا، فقيل لهم إن الباب العالى يعترض : (أولا) على أن يكون القضاة الأجانب فى المحاكم المبتغاة أكثر عددا من القضاة الوطنيين، (ثانيا) على اختصاص تلك المحاكم بالنظر فى القضايا التى قد يكون للادارة المصرية فيها دخل؛ (ثالثا) على اختصاصها، أيضا، بالنظر فى القضايا المرفوعة بشأن أعيان ثابتة؛ وأن الباب العالى انما ينظر الى المشروع برمته، من الوجهة السياسية، فلا يرى أن يكون لمصر مركز استثنائى فيما يتعلق بالنظام القضائى : فإما أن يتناول الاصلاح السلطنة كلها ، وإلا فانه لن يتناول إقليما منها دون غيره .

فأسف السفراء لذلك . ولكن نوبار باشا، الخبير بأحوال الأستانة ، أظهر لهم أنه لا ييأس مطلقا من نيل مبتغاه، بالرغم من نزاهة عالى باشا الشاذة، ومن معاداته الشخصية للخديو .

موافقة روسيا وبروسيا والولايات المتحدة على الاصلاح القضائى

فى الوقت نفسه ، وكأن الأقدار أرادت أن تهوّن على الحكومة المصرية وقع الرفض العثمانى، ورد عليها من حكومات روسيا وبروسيا والولايات المتحدة ما يفيد قبول هــذه الدول الاصـلاح القضائى مبدئيا ؛ ولو أنهــا أبدت تحفظا فيما يختص بالضمانات المقترحة وقبول باقى الدول ذات الشأن بها .

وكانت حركة الأفكار فى الجاليات الغربيـة بالقطر قد قامت على قدم وساق . فاجتمع لدى المسيو موشكور، نائب الأمة الفرنساوية بالاسكندرية، وجوه الفرنساويين القاطنين الوادى الخصيب، وتداولوا فى الواجب عمله . فأجمع رأى أغلبيتهم على استحسان المشروع الاصلاحى، عامة، بعد إدخال بعض تعديلات عليـه . ولكن فئة منهم ذهبت الى عكس ذلك ؛ وما علم أعضاؤها بتكوين الجنة بباريس لمراجعة أعمال لجنة القاهرة وقراراتها، وتمحيص غثها من سمينها، إلا وأرسلوا الى رئيسها الرسالة التاليـة : «نحن الفرنساويين نرانا مضطرين الى التأكيد أن هذا الاصلاح المزعوم سوف يكون خرابا لنا !» .

عدول الباب العالى من الرفض

وكان نوبار فى تلك الأثناء قد سعى وهو عالم أن سعيه ليرتجى . فأوقفه عالى باشا على الشروط والتعديلات التى يرى الباب العـالى وجوب إدخالها على المشروع، ليحوز قبوله . فما زال الوزير المصرى برجال الديوان حتى حملهم على الاعتقاد بأن الاصـلاح القضائى الراغبة الحكومة المصرية فى إدخاله إنما هو شأن من شؤون القطر المصرى الادارية المحضة ؛ ومع أنه سلم، مبدئيـا، بتعديل الأوجه الثلاثة المعترض من الباب العالى عليها التعديل المطلوب من رجال الأستانة، وقبل أن يعتبر تعيين القضاة الأجانب شيئا مؤقتا، فقط، ريثما يتسنى وجود قضاة أهليين من ذوى الكفاءة المعترف بهـا ؛ وأن يعدّل رأى رجال لجنة القاهرة بألا يختص غير المحاكم الجديدة بالنظر فى التجاوزات التى قد تقع من قضاتها وهم مباشرون شؤون وظائفهم، عاد بكيفية حكيمة، ونال مصادقة الديوان العثمانى على مشروع موفق بين مطالبـه وما ذهبت اليه مطالب رجال الهيئة السياسية الغربية فى الأستانة عينها، وحاو لجميع الاشتراطات التى وضعتها لجنة القاهرة؛ ثم تمكن بدهائه وحذقه من جعل الصـدر

الأعظم عينه يسلم نسخة من ذلك المشروع الى كل فرد من أفراد تلك الهيئة ، لكى يرفعه الى دولته ، وسافر الى العواصم الأوروبية لينال مصادقتها أيضا عليه .

وكان قد سبقه اليها منشور أرسله عالى باشا الى سفراء الدولة العلية فى تلك العواصم أوضح لهم فيه مصادقة الباب العالى على المشروع القضائى المصرى ، بشرط أن لا تكون المحاكم الجديدة مختصة بنظر القضايا التى تنجم بين الأهالى و بعضهم ، ولا بالحكم على الموظفين فيما قد يصـــدر عنهم من تجاوزات لحدود وظائفهم . وطلب الى أولئك السفراء تعضيد نوبار باشا فى مساعيه .

نتيجة أبحاث اللجنة الفرنساوية

وحوالى منتصف شهر مايو سنة ١٨٧٠ كانت اللجنة الفرنساوية — بعد سلسلة مفاوضات دارت بين نوبار باشا وبين المسيو دوفرچييه رئيسها ، والمسيو إميل أليفييه رئيس الوزارة الفرنساوية ، القائم بشؤون وزارة الخارجية مقام وزيرها المتغيب — قد فرغت من أعمالهـا بباريس ، ووضعت مشروعا من عندياتها أبلغته الحكومة الفرنساوية الحكومات الغربية الأخرى لتوقفها على آرائها فى الموضوع .

وأهم ماجاء فيه : جعل عدد قضاة محاكم أول درجة سبعة ، منهم أربعة أجانب ، وعدد مستشارى محكمة الاستئناف أحد عشر ، منهم ســبعة أجانب ، وضم محلفين وطنيين ، ومحلفين أجنبيين من التجار الى القضاة المشكلة منهم الجلسات التجارية ، وأن يكون لهم صوت فى المداولات ، ووجوب مخابرة الحكومة المصرية الحكومات الغربية فى كل تعديل يراد إدخاله فيما بعد على القوانين التى سيتفق عليها ، وتأجيل العمل بالاصلاح الجزائى مؤقتا ، والموافقة فيما عدا ذلك على ما أقرته لجنة القاهرة .

فوافقت عليه بأكمله حكومتا بطرسبرج وڤيينا ، ورأت حكومة برلين ، بعد مقارنته بالمشروع المصرى الذى عدّلته لجنة القاهرة الدولية ، أن محكمة التمييز أصبحت غير

مرغوب فيها، مذ جعل عدد قضاة أول درجة خمسة وعدد قضاة الاستئناف ثمانية فى كل جلسة، لوجود الضمانة الكافية للتقاضين فى عدد القضاة هذا الكبير، وقالت إنها تفضل أن يكون عدد مستشارى جلسات محكمة الاستئناف فرديا عنه زوجيا، اجتنابا لكل عرقلة فى التصويت .

وأما حكومة إيطاليا فأحالت المشروع الفرنساوى ألى لجنتها المشكلة تحت رياسة الكافالير ديزمبروا، والتى كان أحد أعضائها السنيور چيا كونى .

فرأى (اسماعيل) أن الوقت بات مناسبا للاتفاق مع الدول على تعيين لجنة دولية يكون رأيها تنفيذيا، تمحص المشروع الواجب تنفيذه، مستخلصة إياه من المشاريع الثلاثة الموضوعة على بساط البحث، وهى : "المصرى" الذى عدلته لجنة القاهرة و"العثمانى"، و"الفرنساوى" — وكيفية جعله إلزاميا للجميع . ومنح نوبار باشا، لتحقيق هــذا الغرض، سلطة مطلقة . ولكن الدول المختلفة رأت، قبل موافقة الخديو على ما يروم، وجوب اطلاعها على التشريع الذى ستحكم المحـاكم الجديدة بمقتضاه؛ وطلبت نشر القوانين التى وعد بها، أى القانون المدنى، والقانون التجارى، وقانون المرافعات المدنية والتجارية، قبل الإقدام على أى إجراء يكون؛ وتركت جانبا، مؤقتا، قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات، لاتفاقها على تأجيل الأصلاح الجزائى الى حين .

ورأت الحكومة الايطالية فوق ذلك، وأخذا باشارة لجنتها، وجوب اتفاق الحكومة الخديوية مبدئيــا مع الدول على تحديد عدد القضاة، ودرجاتهم، وعدد الموظفين الذين سوف تطلبهم من كل واحدة منها، وذلك حسما لمنافسات قد تنجم عن اتخاذ

قواعد أساسا لذلك التحديد ، غير الثلاث الآتيـــة ، وهى : أهمية الدول سياسيا ؛ عدد أعضاء جالية كل منها ؛ عدد قضايا كل جالية .

غير أن الخديو ، لما عرض عليه السنيور دى مرتينو ، قنصل ايطاليا العام بالقطر المصرى ، رغائب دولته ، رأى تعديل القاعدة الأولى ، واتخاذ قلة أهمية الدول السياسية بدلا من أهميتها المطلقة أساسا لتحديد عدد القضاة ، وذلك توصلا الى ملاشاة كل تزاحم على النفوذ قد يقع فى خلد الدول الكبرى الإقدام عليه ، بواسطة تفوق عدد قضاة إحداها على عدد قضاة غيرها . ورأى ترك أمر تحديد عدد الموظفين من كل دولة وتعيينهم الى هيئات المحاكم عينها ، بدون تداخل أية دولة فيه .

طبع القوانين المختلطة وتوزيعها

وفى أوائل شهر يوليه سـنة ١٨٧٠ تم طبع القوانين المصرية المختلطة . فوزعها نوبار باشا على الدول المختلفة ، حالا ، إجابة لرغبتهـا . فحرر اللورد جرانفل ، وزير الخارجية الانجليزية ، الى المركيز دى لاڤاليت ، سفير فرنسا فى لندن ، فى ٢٢ يوليه سنة ١٨٧٠ ، أنه ، بعد اطلاعه عليها ، يوافق تمام الموافقة على انشاء الهيئة القضائية الجديدة المرغوب فيهـا بمصر ، وعلى شكلها المبين فى المشروع الفرنساوى ، ودائرة الاختصاص المعينة لهـا ؛ وأنه كلف سفراء بريطانيا العظمى لدى الدول المختلفة ، وبالأستانة ومصر ، بتسليم تلك الحكومات نسخة من كتابه اليـه ، لإعلامها باتفاق انجلترا وفرنسا على الأمر ، لكى يسعى الخديو ، حالا ، الى احراز قبول السلطان بالاصلاح القضائى كما قرر بالمشروع الباريسى ؛ ويعلن السلطان قبوله الى الدول . فتتقـدم الحكومة المصرية على اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لتكوين تلك المحاكم وانشائها .

الحرب السبعينية توقف المخابرات

ولكن الحرب كانت قد نشبت بين فرنسا وألمانيا، وأصبح الزمن غير مناسب للمفاوضات. فعدل الخديو عنها، مؤقتا، وأخذ يفكر فى اصلاح آخر يقوم مقام الاصلاح القضائى ولو جزئيا .

فوقع فى خلده انشاء بلدية بالاسكندرية، يخوّل لها حق النظر المطلق، قضائيا، فى جميع أمور التنظيم والايجارات فى الثغر، مع توسيع دائرة محاكم التجارة، وجعلها مختصة بالنظر فى أمور لا تكون تجارية بكل معنى الكلمة. وأقدم يجس نبض القناصل فى ذلك . فوافقه بعضهم، وأبى البعض الآخر، ومن ضمنهم معتمد ايطاليا، إلا أن يكون كل اصلاح قضائى يجرى فى البلاد شاملا عاما، لا جزئيا خاصا .

فحوالى أواخر شهر ديسمبر سنة ١٨٧٠ — وكان فوز ألمانيا على فرنسا بكيفية نهائية ساحقة بات أمرا مؤكدا، ونزول فرنسا على الشروط الألمانية أمرا لا يحتمل ريبا مطلقا — رأى نوبار أن الوقت قد حان مرة ثانية لاعادة المفاوضات فى الاصلاح القضائى الى مجاريها السابقة، لا سيما ازاء كثرة تردّد الاشاعات عن قرب اجتماع أوروبا فى مؤتمر عام قد يتناول بحث مسائل شرقية أخرى .

عود الى المخابرات

فأرسل فى ٢ يناير سنة ١٨٧١ كتابا فى شكل مذكرة، الى عموم معتمدى الدول فى القطر، يطلب فيه مصادقة حكوماتهم على القوانين المصرية المختلطة التى عرضت نسختها على كل واحدة منها ؛ وأن تكون تلك المصادقة إما مباشرة ، وإما بواسطة معتمدى الدول مجتمعين بهيئة لجنة خاصة، أو بواسطة مندوبين تنتدبهم الدول لذلك الغرض . وأرسل نسخا من ذلك الكتاب الى وزارات الخارجية كلها .

فأسرعت بروسيا، وأجابت انها تصادق على القوانين المذكورة، وتصرح لمعتمدها فى القطر المصرى بالعود الى تناول مباحث لجنة القاهرة الأولى؛ ولكن ايطاليا ابت

أن تبدى رأيها النهائى، قبل أن تفرغ لجنتها من فحص المشروع والتشريع المسنون له؛ وأبت إلا الوقوف، مقدما، على الشكل الذى سوف يتخذه تنفيذ التعهدات المتبادلة، أى على كيفية تشكيل المحاكم العتيدة .

فرأى نوبار باشا أن يرد على هذا الإباء ردًا طويلا، أثبت فيه أنه لم يكن فى وسع الحكومة المصرية أن تعبر عن فكرها فى هذا الشأن بأحسن مما عبرت عنه إذ قالت انها ستختار قضاة أوروبيين، وتستشير فى تعيينهم بكيفية شبه رسمية حكوماتهم المختلفة لتحيط اختياراتها بأكثر مما يمكن من الضمانات؛ وان القواعد التى تريد الحكومة الايطالية أن تتخذ أساسا لتحديد عدد القضاة ودرجاتهم لقواعد لا يصح العمل بمقتضاها : (أولا) لأنه من شأنها جعل المحاكم العتيدة دوليـة أكثر منها مصرية؛ و (ثانيا) لأنها ستثير، حتما، منافسات دوليـة، ترى مصر أنهـا فى غنى عنها؛ وأن الحكومة المصرية فكرت، لاجتناب تلك المنافسات، فى تشكيل محاكم أول درجة من قضاة يؤخذون من سويسرا والبلجيك وهولنـدا، وتشكيل محكمة الاستئناف من مستشارين يؤخذون من الدول العظمى؛ لأن معاملة هذه الدول على قاعدة المساواة أمر ممكن، فى هذه المحكمة العليا، بسبب كثرة عدد أعضائها .

فاقرت ايطاليا هذا المبدأ، ولو أنها لم توافق على أن يكون عدد مستشارى الاستئناف الغربيين سبعة فقط؛ وأطلعت الحكومة المصرية على التقرير الذى وضـعته لجنتها فى فلورنسا . فاذا به تقرير ضاف واف، تناول كل دقائق المشروع وتعـديلاته، وما اقترح له، والمشروعين العثمانى والفرنساوى، ومحص ذلك جميعه تمحيصا مستوفيا؛ واستنتج نتائج، واستنبط آراء أقر معظمها فيما بعد، لوجودها قرينة الصواب، ودلت

الحكمة والتبصر . فأمرت الحكومة المصرية بترجمتــه الى الفرنســاوية ، لتستفيد ويستفاد مما جاء فيه .

مراوغة الباب العالى

غير أن الباب العالى كان قد أظهر استياء لا مزيد عليه من عرض القوانين المصرية على الدول لنيل تصديقها عليها ، لاعتباره ذلك افتياتا على حقوق الدولة : (أولا) لأن العرض يقتضى أن القوانين جديدة ، وغير قوانين باقى السلطنة ، ولا حق فى وضــع قوانين جديدة إلا للسلطة صاحبة السيادة العليا ؛ و(ثانيا) لأن العرض يقتضى ان موافقة الدول الأجنبية عليها تكفى لكى تجرى تلك القوانين فى القطر المصرى ، مع أنه لا حق لمصر فى اجراء قوانين تكون غريبــة عن قوانين الدولة العلية ؛ فأرسل بهــذا المعنى كتابا كله خيلاء الى الحكومة المصرية ، أنذرها فيه بأن أمر " الاصلاح " انما هو من الشؤون السلطانية لا من الشؤون الداخلية المصرية ؛ وأنه يرى بنــاء على ذلك أن تتنكب الحكومة الخديوية عنــه ، وتتركه لحكمة الباب العالى ، ليجرى ما يراه فيه .

ولكى تكون مماكسته للشروع مكسوة الظواهر برداء يخدع له الصواب ، أعلن الدول أنه مشتغل ، هو نفسه ، فى وضع قانون قضائى لعموم السلطنة ، وأنه سيفرغ من وضعه فى ظرف ستة شهور ؛ فما على مصر ، والحالة هــذه ، إلا انتظار صدوره للعمل به أسوة بباقى الممالك الشاهانية .

فأرسل الخديو فى بادئ الأمر مصطفى رياض باشا وزير حقانيته الى الأستانة لازالة سوء الفهم الواقع ؛ وأعلم الحكومة الايطالية بالمعارضة المبداة من قبل الديوان العثمانى ، لتعمل على رفعها .

ولكنه اتفق أن عالى باشا، الصـــدر الأعظم، مرض فى الأثناء، المرض الذى قضى فيه نحبه . فلم تمش المخابرات إلا بطيئة . وبدا من انجلترا عينها ما جعل الملأ المصرى يوجس خيفة على مشروعه القضائى .

فتوالت الأشهر بدون جدوى، واجتهد الباب العالى، لا سيما بعد موت عالى باشا، فى حمل الحكومة المصرية على طرح مشروعها فى زاوية الإهمال، محتجا، من جهة، على ما ألزم الخديو به نفســه للدول من عدم إدخال أى تغيير على القوانين المختلطة مدّة خمس سنوات؛ وخوف (اسماعيل)، من جهة أخرى، بما قد ينجم — على زعمه — عن المشروع من نتائج وخيمة على الأهالى والحكومة وعلى حقوق مصر واستقلالها. وتمسك — تبريرا لسلوكه — بما آلت اليه الحكومات الأجنبية، إلا الايطالية، من الجمود إزاء المشروع، حتى ان فرنسا عينها، لا نشغالها بمداواة جروحها ورتق خروقها عن الاهتمام اهتماما زائدا بالشؤون الخارجية، امتنعت من ارسال تعليمات بخصوصه الى سفيرها فى الأستانة .

ولكن همة (اسماعيل) لم يثبطها قيام تلك العراقيل فى سبيل إصلاحه المرغوب؛ ولو أن المقربين اليه، حتى الحكومة الايطالية صديقته الحميمة، أوشكوا أن يخافوا على عزيمته الملل والتعب، ويخشوا إقلاعه عن رأيه . وانمـا كان السبب فى تجلده وعدم خور همتــه ما كان قد وطن النفس عليــه توطينا صادقا من القضاء على قيد الامتيازات الأجنبية التى كانت — فى عرفه — أشدّ ما يثقل عاتق الحكومة المصرية وأشدّ ما يقعد بمصر عن بلوغها استقلالها .

فرد فى ١٣ يونيه سنة ١٨٧٢ على الصدر الأعظم ردّا بليغا ذكر فيه : « ان الباب العالى عينه كان قد وافق على جعل حدّ سير المحاكم الجديدة خمس سنوات ، وقال

إنه لم يفتأ معترفا بأن سن القوانين حق مقدس من حقوق السلطنة المطلقة، الخاصة بهـا دون سواها ؛ وأنه لذلك لم يقع فى خلده أبدا أن يسن قوانين ؛ وأن القوانين المختلطة التى ستطبقها المحاكم الجديدة إنما هى، فى الحقيقة، القوانين السارية بالقطر المصرى فى كل آن؛ أى أنها، إذا، قوانين السلطنة عينها . ثم ذكر الباب العالى بأن المشروع تحت التداول والأخذ والرد منذ أكثر من خمس سنوات باطلاع الديوان السلطانى وموافقته؛ وذكره بكل ما حصل فى الشأن؛ وأن الآراء كلها أجمعت على أن القضاء، كما هو بالقطر المصرى، ليس بقضاء؛ وأنه مادام لا يوجد فى قطر من الأقطار قضاء منظم، تصدر الأحكام عنه لجميع، بكيفية واحدة على السواء، فالتقدم والرقى والاتجار والمدنية تبيت كلها أمورا متعذرة، ان لم تصبح فى دائرة المحال؛ وأنه لا يرى، إذا، كيف يمكن أن تنجم عن تنظيم القضاء فى بلاده النتائج الوخيمة التى يخوفه منها الباب العالى؛ وأن نواب الدول الذين تباحثوا فى المشروع، فى كل لجنة شكلت لذلك الغرض، أبدوا من شـعائر الاحترام لاستقلال القطر، والحقوق التى يعتبرها الجميع مقدسة، ما حمل الباب العالى عينه على إقرار المشروع، بعـد إدخال بعض تعديلات عليه؛ وأنه لم يعد يبقى لنفاذه إلا رغبة الدول فى الاطلاع على القوانين التى سوف تطبقها المحـاكم العتيدة؛ وأنه لو كان فى إبداء هذه الرغبـة ما يجور على استقلال الحكومة وحقوقها، أو ما يفيد تداخلها فى شؤون تشريع القطر، لمـا أبديت ولمـا قبلت ؛ وأن نتيجة كل ما تقدم أن تنفيذ المشروع انما يقصـد به فى الحقيقة حصول الأهالى والكل، سواء بسواء، على حقوقهم الضائعة ؛ وحصول الحكومة المصرية على الطمأنينة والحماية اللازمتين لها ».

سفر (اسماعيل) الى الأستانة

ولعلمه أن وجوده بشخصه ، فى الأستانة ، يفعل ما لا يفعل خير الأدلة والبراهين فى قضاء لبانتـه ، أكثر من كل مكاتبة مهما كانت فصيحة ، عزم على السفر الى الأستانة ، وسافر اليها فى أواخر شهر يونيه عينه ، مصطحبا وزيره الحكيم نوبار باشا .

فاغتنمت إيطاليا فرصة وجوده فى تلك العاصمة ، وفاتحت خارجيات الدول الكبرى فى أمر تعضيد مساعيه لدى الباب العالى ، بواسطة سفرائها بالأستانة ؛ والعمل ، فى الوقت ذاته ، على منع كل تأثير على الخديو من شأنه دفعـه الى المطالبة بتطبيق النظام القضائى الذى تطبقه الدولة العلية فى ممـالكها ، ببلاده .

فأجابت النمسا وفرنسا وألمـانيا إيطاليا الى طلبها ؛ وكلفت كل منها سفيرها لدى الحكومة العثمانية بالعمل على اقناع البـاب العالى بوجوب المصادقة على مشروع الاصلاح القضائى بمصر . أما الحكومة الروسية فامتنعت ، فى بادئ الأمر ، لقلة مصالحها فى القطر . وأما انجلترا فقالت : «ان الظروف فى تركيا ، لا سيما بعد حرب القرم ، لم تعد ، كما كانت فى المـاضى ، موجبة لتداخل الدول كثيراً فى شؤونهـا الداخلية ؛ وأنه يحسن ، والحالة هذه ، بالدول الانتظار ريثما تفرغ الأستانة من وضع القوانين التى وعدت بانجازها فى سـتة أشهر ، والالتفات فقط الى أن لا تدخل فيها ما يكون مغايرا أو مبطلا للصالح الأجنبية المعمول بها» .

نزول تركيا عن إصرارها

فأدّى سعى الخديو ، من جهة ، السعى السابق لنا ذكره فى غير هـذا الفصل ، ومساعى سـفراء الدول الأربع المشتركة ، من جهة أخرى ، الى نزول تركيا عن إصرارها ؛ وقبولها تطبيق القوانين المطروحة أمام الدول لتصدّق عليها ، تطبيقا مؤقتا ، فى القطر ؛ ورضاها التام عن النظام القضائى العتيدة إقامته[1] .

(١) أنظر : الكتاب المرسل من الصدارة العظمى الى الخديو فى ١٣ جمادى الأولى سنة ١٢٨٩

فرأى (اسماعيل) أن يطرق الحديد وهو سخين . فشرع يفاوض الدول برغبته فى أن يبت — وهو مقيم بالأستانة — فى المسائل المختصة بالمشروع ، والتى لاتزال على بساط المناقشة . فتزود الدول سفراءها هناك بالتعليمات والسلطة اللازمة لذلك . لأنه وان يكن اهتمام الباب العالى بتلك المسائل بات سطحيا ، إلا أن المناقشة فيها بالأستانة عينها ، وهو فيها ، ذات فائدة كبرى ، لتمكين المتخابرين من الحصول بسهولة على موافقة الديوان ، فيما لو نجمت مسألة يحتاج فيها الى إحراز تلك الموافقة ؛ وأنه اذا رأت الدول أن الأمر يقتضى اشتراك متخصصين فيــه فلتسرع بارسالهم الى الأستانة ، لأنه لم يعد فى استطاعته المكث فيها إلا قليلا ؛ ولفت نظرها ، فى الوقت ذاته ، بمذكرة أرسلها لكل منها وزيره الحكيم نوبار ، الى أن أهم ما يجب اتفاقها عليه انما هو الاصلاح القضائى الجزائى ، الذى قد يتراءى لبعضها تأجيله الى أجل غير مسمى ، والى أهم ما تراه الحكومة المصرية فى ذلك الاصلاح ، أى اتفاق الدول على جعــل المحاكم الجديدة مختصة بالحكم جزائيا فى كل ما كان مخلا بنظامها وتنفيذ أحكامها ، أو حاطا من كرامتها ؛ وفى كل ما يقع مغايرا للقانون من قضاتها وموظفيها .

فما كان من الجنرال أجنا تييف ، السفير الروسى فى الأستانة ، إلا أنه استدعى السفراء لديه ، بصفته أقدمهم عهدا ، لمطارحة أفكارهم فى المشروع المرغوب فيه . فاجتمعوا فى ٦ أغسطس سنة ١٨٧٢ ؛ وشرح لهم نوبار باشا — وكان قد استدعى الى ذلك الاجتماع أيضا — كل سوابق المسألة . وبعــد مفاوضة تناولت أمر رتب القضاة والمترجمين والترجمات ، وأمر حلول تراجمة القنصليات محل مترجمى المحاكم فى القضايا التى يطلب ذوو الشأن فيها ذلك ، وأمر ترك تعيين رؤساء الجلسات لجمعيات القضاة العموميــة ، وأمر حضور مندوبين خصوصيين من لدن الدول سير

سفر

المحاكمات الجزائية — وقد عارض (اسماعيل) فيما بعد فيه معارضة شديدة وأبى قبوله إباء كليا ، لئلا يقود الى تجاوزات من نوع المشتكى منها فى نظام القضاء القنصلى — وأمر تخلى السلطة المصرية عن المحكوم عليهم من المحاكم الجديدة الى قنصلياتهم لتنفذ العقاب فيهم بمعرفتها — ورفض بتاتا — وأمر جعل المحاكم عينها، بعد مضى سـنة على تأسيسها ، مختصة بالنظر فى الجزاءات على أنواعها ؛ وأمر تكوين لجنة المحلفين فى القضايا المختلطة بواقع النصف من الأهالى والنصف من الأجانب، بدلا منها من جنسيات المتهمين، ارفض الاجتماع على أن يبلغ السفراء مضمونه الى دولهم .

ثم حرر نوبار باشا مشروعا للاصلاحين المدنى والجزائى، على قاعدة ما اتفق عليه فى تلك الندوة، أهمل فيه، سهوا، ذكر اللغات القضائية، ووجوب تسجيل العقود الناقلة للملكية والرهون لدى المحاكم الجديدة مع إخطار المحاكم الشرعية بها ، وأمورا أخرى أقل منها أهمية ؛ وأهمل، عمدا، انشاء محكمة التمييز؛ وقبل الخديو، إرضاء لبعض الدول، أن لا يعهد بالنظر فى الأمور الجزائية الى المحاكم الجديدة إلا بعد مضى خمس سنوات على تأسيسها .

فأبدت فرنسا وانجلترا والنمسا وإيطاليا بعض اعتراضات على ذلك المشروع؛ وأهمها الاعتراضات الايطالية على ما أهمـل نوبار باشا ذكره سهوا ؛ واعتراض فرنسا على تخويل المحاكم المختلطة النظر فى الأمور الجزائية، حتى فيما يتعلق بما كان مخلا بنظامها وتنفيذ أحكامها ، أو حاطا من كرامتها، أو مرتكبًا من قضاتها وموظفيها — وهم يؤدّون وظائفهم — من مغاير لقوانينها .

فأجاب نوبار إيطاليا أن السهو سيتدارك؛ ولكنه أجاب فرنسا أنه لا سبيل الى إنشاء المحاكم المختلطة اذا لم تمنح حق النظر فى النوع الأخير من التجاوزات المستوجبة

الجزاء : لأنه لن يوجد فى العالم قضاة يريدون أن يكون النظر فيما قد يمس كرامتهم — وهم يؤدون وظائفهم — موكولا الى غيرهم ، وأثبت رأيه بأدلة قاطعة .

فتصلبت فرنسا فى رأيها ؛ فألح نوبار على الجنرال اجنا تييف بجمع السفراء ليروا رأيهم فى الأمر . فاجتمعوا فى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٢ وقرروا تعيين لجنة لفحص ماهية الضمانات التى تقدمها الحكومة المصرية ، لتطمئن الحكومات الأجنبية اليها ، وتعتقد أنه لن يقع تجاوزات على حقوق الأجانب ، فيما اذا منحت المحاكم المختلطة حق النظر فى نوع الجزاءات المطالب نوبار بها ، والتى أكد أنه لا سبيل الى إنشاء المحاكم بدونها .

لجنة الأستانة

ففى اليوم الحادى عشر من شهر يناير سنة ١٨٧٣ التأمت اللجنة المرغوب فيها بالأستانة ، مشكلة من السير فيليب فرنسيس القنصل البريطانى ، والمسيو تريكو القنصل الفرنساوى ، والكافاليير جاكوتى المستشار بالمحاكم الاستئنافية الايطالية ، وفون جللت القنصل الألمانى ، وفون برجير سكرتير الوكالة النمساوية ، والمسيو چنسن سكرتير الوكالة البلجيكية ، والمستر جودناو معتمد الولايات المتحدة ، والمسيو كون مستشار وكالة هولندا ومدير ادارتها القنصلية ، والمسيو هتروفو القنصل الروسى العام وأحد أمناء الحجرة الامبراطورية الروسية ، والكونت برنيكوف القائم مقام مستشار الوكالة السويدية النروجية ، ونوبار باشا ، ومعه المسيو مونورى مستشاره القضائى .

وانضم اليها فى ثالث جلساتها الدون درتاوفت فريرى كاتب البروتوكول فى الوكالة الاسبانية ، وانعقدت تحت رياسة السير فيليب فرنسيس ، بصفته أقدم القناصل عهدا ، ست مرات ، أى فى ١١ و ١٥ و ٢٨ يناير ، وأول وسادس وثامن فبراير سنة ١٨٧٣

فطرح عليها نوبار باشا، فى أول جلساتها، المشروع الذى وضعته الحكومة المصرية وشرحه شرحا وافيا فى مذكرة قدمها لكل من المندوبين ومعها قائمة ببيان أنواع التجاوزات المطلوب ترك الحكم الجزائى فيها للمحاكم الجديدة .

فدار الكلام على كيفية وجوب السير فى فحصها، وهل يقتضى تعيينها، تجاوزا تجاوزا، أم يفضل تعيينها، فئة فئة؛ وأية سلطة تكون مختصة بالنظر فيما قد لا يذكر منها : المحاكم الجديدة، أم القنصليات؛ فأظهر المسيو تريكو، منذ ذلك الحين، من الخشونة فى المباحث ، عملا بالتعليمات الواردة الى سفارة فرنسا بالاستانة من وزير الخارجية الفرنساوية، ما تمتعض له النفوس لدى اطلاعها عليه؛ تلك الخشونة بلغت درجة الوقاحة فى الجلسة التالية، وزاد فى سماجتها ما بدا من شكل تعنت صاحبها فيها .

على أن الرئيس طلب الى كل من المندوبين إبداء رأيه فى المذكرة ذات قائمة التجاوزات التى سلمت اليهم . فكان السنيور چاكونى أولهم تكلما . وأهم ما يستوقف اليوم الانتباه فى أقواله ما ورد فيها من أن الغرض الذى يرمى اليـه نوبار باشا من الاصلاح القضائى إنما هو توحيد المنصرين الأجنبى والأهلى بمصر؛ وأنه هو، چاكونى، على أمله فى أن هـذا التوحيد سيتم يوما ما، لا يرى أن الوقت المناسب لذلك قد حان؛ بل يرى أفضلية بقاء المنصرين منفصلين الواحد عن الآخر، لأسباب أبداها؛ أوجهها قلة تفهمهما المتبادلة .

وتلاه المسيو هتروفو؛ فطلب وضع قائمة أعمال لكل جلسة حتى تسهل المناقشة؛ وأيده المسيو تريكو فى طلبه .

فوضعت فى الحال؛ ودارت المناقشة طويلا : (أولا) فى ما هى الجرائم والجنح التى ترتكب ضد رجال القضاء، وهم فى حال تأدية وظائفهم فى الجلسات أو خارجا عنها؛

وما هى التى ترتكب ضدّ عمال القضاء فى غضون تأديتهم وظائفهم ؛ (ثانيا) فى ما هى الجرائم والجنح التى ترتكب ضدّ نفاذ الأحكام ، وعمال الضبط والربط الذين يحضرون تنفيذها ؛ (ثالثا) فى ما هى الجرائم والجنح التى ترتكب من رجال القضاء وعماله — وهم يؤدّون وظائفهم — أو ترتكب منهم كنتيجة تجاوزهم فى تأدية وظائفهم . فوُفى البحث فى البابين الأوّلين ، وأجلت بقية البحث فى الباب الثالث الى الجلسة التالية .

وفى الجلسة التالية ، بعد أن دحض نوبار باشا زعما زعمه المرجلت ، وأيده فيه المسيو هتروڤو بوجوب حفظ النظر فى جزاء من يقتل أحد رجال القضاء العتيد ، للقنصليات ، استؤنف البحث فى الباب الثالث السابق ذكره ، ووفى ؛ ثم انتقلت اللجنة الى فحص ماهية الضمانات التى تقترح الحكومة المصرية تقديمها ، ليطمئن الغربيون ويسكنوا اليها . فتناقشت طويلا فى الموضوع . وأهم مايستلفت اليوم النظر فى تلك المناقشة أمران :

(الأوّل) تشدّد نوبار باشا فى أن يكون للأهالى نصيب فى العضوية ، سواء أكان فى لجان المحلفين ، أم فى محكمتى الجنح والجنايات ؛ وتشدّد المسيو تريكو فى أن لا يكون لهم ذلك النصيب مطلقا ، واغراقه فى هذا التشدّد الى حدّ اعلان أن عدم وجود العنصر الأهلى فى جميع الهيئات القضائية الجزائية شرط لا يمكن لدولته أن توافق بدونه على جعل المحاكم الجديدة مختصة بالنظر فى ذات التجاوزات الجزائية الجزئية المطلوب اختصاصها فيها ؛ كما أنها ترى هذا الرأى أيضا فيما لو رفضت الحكومة المصرية إعطاء الضمانات المطلوبة منها كافة .

و(الثانى) حيرة المندوبين فى الذى يجب عمله اذا رأت قنصلية ما أن التهمة الموجهة الى متهم غير داخلة ضمن الجرائم أو الجنح المفوض الحكم فيها الى المحاكم

الجديدة، وانغلاق عقول أولئك الرجال الأفاضل دون الايضاح الجلى البين المقدّم من الموسيو مونورى فى الموضوع . ولولا أنه يجب على المؤرخ أن يراعى عقلية كل جيل لإبداء حكمه عليه، وأن العقلية الغربية فى تلك الأيام كانت متأثرة بقلة الثقة فى عدالة الشرق والشرقيين ، تأثرا بليغا ، ومشغولة بمخاوف كبيرة من تداخل الادارة المصرية فى شؤون القضاء المختلط — مع أنه لم يكن من مسوغ لانشغالها — لحكمنا على أولئك المندوبين بالغباوة المطبقة ، وعلى مداولاتهم بالهتر الكلى . وانقضت هـذه الجلسة الثالثة، بعد تعيين لجنة لتحرير الاقتراحات التى تقرها الحكومة المصرية، والاقتراحات التى ترفضها .

وفى الجلســة الرابعة أعلن المسيو مونورى أن الحكومة المصرية أقرت ذات الاقتراحات التى كانت رفضتها سابقا بعد إدخال بضعة تعديلات عليها بموافقه أعضاء اللجنة . فتمكنت اللجنة ، بذلك ، من وضع بيان بالضمانات المطلوبة والمعطاة كلها . ثم قرأ ماحررته اللجنة ، وهو الذى نراه اليوم فى القانون المختلط ، فى باب اختصاص المحاكم ، و باب التحقيقات الجزائية والتنفيذ .

فوافق المندوبون عليه ؛ وقرر توزيع نسخة منه على كل مندوب ليبدى، بعد فحصه، الملحوظات التى يرى إبداءها بشأنه ؛ وكلف الرئيس حضرات المندوبين تريكو وچانسن ومونورى بتجهيز مشروع تقرير عام، يكون عمل اللجنة قاعدته .

وفى الجلسة الخامسة أراد المسيو هيتروفو الرجوع عما تم . فعدّل السير فيليب فرنسيس ونوبار باشا رأيه ، و بعد ملاحظة أبداها المسيو كين على ذكر اختصاص المحاكم بالنظر فى المخالفات البسيطة ، وصححها حالا ، عقب شرح أبداه المسيو تريكو والمسيو مونورى والسنيور چيا كونى ، وتأكيد صدر من نوبار باشا بأنه مادامت الدول قد صدّقت

على ذلك الاختصاص، لما صدّقت على الاصلاح القضائى المدنى، فلا يهمه أتذكر المخالفات أم لا تذكر فى الموضوع الذين هم فى صدده، أقبل المندوبون يفحصون تقرير اللجنة، بندا بندا. فأدّى فحصهم الى مناقشة هامة فيمن يصح ومن لا يصح قبول شهادته من الشهود، وانتهى بهم الأمر الى تقرير المادة الموجودة الآن فى القانون الخاصة بمن يجوز ردّه من الشهود؛ وذلك بالرغم من اعتبارات فى منتهى الوجاهة، أبداها السير فيليب فرنسيس تأييدا لمبدأه القائل بجواز سماع شهادة الأهل والأقارب. وعلى ذلك ارفض الاجتماع.

وفى الجلسة السادسة استؤنف فحص تقرير اللجنة. فأعاد المسيو هيتروڤو البحث فى احتمال تعدّى المحاكم الجديدة، فى تحقيقاتها الجنائيـة، على حقوق القنصليات. فأدّى ذلك الى مناقشة، نجم عنها النص الخاص الموجود فى القانون المختلط، المحظر على قاضى التحقيق بالمحاكم المختلطة التداخل فى تحقيق الجنايات والجنح العادية؛ وصدّق، فيما عدا هـذا، على تقرير اللجنة. ثم تلى مشروع التقرير العام الذى كلف بوضعه المندوبان تريكّو وچانسن بمساعدة المسيو مونورى؛ وارفض الاجتماع.

وعقد المندوبون، بعده، اجتماعا أخيرا فى ١٥ فبراير سنة ١٨٧٣ صادقوا فيه على محاضر الجلسات الست، وعلى التقرير العام، ووقعوه، ثم شكروا الرئيس، السير فيليب فرنسيس، عملا باقتراح المسيو تريكو؛ ورفعوا تقريرهم العام الى سفراء دولهم لدى الباب العالى. فأرسله السفراء الى حكوماتهم، وأرفقوا به اللائحة النهائية التامة التى وضعها نوبار باشا عقب تلك المداولات لترتيب القضاء المختلط.

تصديق بريطانيا العظمى وايطاليا على الاصلاح نهائيا

فصادقت على الاصلاح نهائيا: بريطانيا العظمى فى ٢٦ مايو، وايطاليا فى ١٩ يونيه سنة ١٨٧٣؛ ومع أن مدير شركة ترعة السويس بعث الى وزير الخارجية الفرنساوية كتابا

بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٧٣ يرجوه فيه، باسم الشركة ومصالحها، واسم المائتى ألف أجنبي الموجودين فى القطر، بالمساعدة على إنهاء المخابرات، وتأسيس القضاء المختلط بالقطر، رحمة بمصالح الجميع، أبت فرنسا إلا اخلاق عراقيل جديدة، بشأن اختصاص المحاكم العتيدة فى النظر فى التفليسات — لزعمها أن التفليسات داخلة فى نظام الأحوال الشخصية، المحظر على تلك المحاكم النظر فيه — وبشأن كيفية تعيين رجال القضاء .

فاضطر نوبار الى دحض زعمها الخاص بالافلاس بكتاب فصيح تاريخه أول أبريل سنة ١٨٧٣؛ ولكنها أصرت عليـه ؛ وفاتحت فى الشأن الحكومات الأخرى . فالت النمسا والروسيا الى سحب بعض ما سلم به مندوباهما فى الأستانة ؛ ونجم عن ذلك صعوبات وعراقيل جديدة، رأى الخـديو معها أن يبعث الى نوبار باشا بالامتناع عن إجراء أى عمل فى شأنها، حتى يقدم سموّه الى الأستانة بنفسه .

ثم سافر اليها سفرته الشهيرة فى يونيه سنة ١٨٧٣؛ وأقام هناك الاقامة التى رأيناه ينال فى خلالها كل ما أراد نيله من مراميه؛ وأهمها التصريح له بسنّ جميع القوانين واللوائح الداخلية، التى يراها صالحة للبلاد ولازمة لهـا . فكان ذلك بمثابة مصادقة رسمية صريحة من لدن السـلطنة العثمانية على القوانين المختلطة التى وضعتها الحكومة المصرية وكانت لا تزال شبهة، فى موافقة الحكومة العثمانية عليها ، معلقة فى أذهان الدوائر السياسية الغربية، فى الأستانة وأوروبا، بسبب الإبهام والغموض الواردين فى ترجمة الكتاب المرسل من الصـدر الأعظم الى الخديو بتاريخ ١٣ جمادى الأولى سنة ١٢٨٩ — ١٩ يوليه سنة ١٨٧٢ من التركية الى الفرنساوية .

تصديق الدولة العلية

ولكنّ الصعوبات التى أنشأتها الحكومة الفرنساوية بشأن دعاوى الافلاس ما فتئت، بالرغم من ذلك، قائمـة ؛ والمفاوضات التى أوجبتها بين الدول سائرة .

استمرار فرنسا على المعارضة

وبلغ النزاع أشده بين الحكومتين المصرية والفرنساوية فى شهر نوفمبر سنة ١٨٧٣ ، إذ جاهر نوبار باشا للقنصل الفرنساوى العام بالقطر المصرى بعـدم تمكن حكومة الخديو من تغيير شئ مطلقا فيما أقره مندوبو الدول ، وصدّق معظمها عليـه فى شأن قضايا الافلاس .

وربمـا كان السبب الذى حمل نوبار باشا على المجاهرة بذلك القول أخبار السوء المبالغ فيها ، الواردة عن فرنسا فى الجرائد الأجنبية ، والتى جعلت القوم بمصر يعتقدون ذلك البلد ممزقا تمزيقا على أيدى الأحزاب القائمة فيه عقب انخذال فرنسا فى الحرب السبعينية .

فـا كان من القنصل الفرنساوى إلا أنه أجاب على قول نوبار باشا « بأن مصر هى الراغبة فى إجراء الاصلاح القضائى ، لا فرنسا ، وأن هذه الدولة إزاء ذلك الرفض لا ترى سـوى الامتناع عن المخابرات ، حتى تأتيها خارجية مصر باقتراحات يمكنها قبولها » .

فلما علمت نتيجة تصويت ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٧٣ ، وتأكد الملأ من قيام حكومة منظمة بفرنسا ، عاد نوبار الى مخابراته ، وحاول الاتفاق مع المعتمد الفرنساوى على تعديل يوفق بين طلبات الفريقين . ومع تمسك المعتمد الفرنساوى بالتعليمات الواردة اليه من الخارجية الفرنساوية ، رأى من الواجب عليه تفهيم تلك الوزارة بأن البقاء على الحال القضائية المعمول بها فى ذلك الحين أمر محال وضار ، الضرر كله ، بالمصالح الفرنساوية ذاتها ، لأنها حال فوضى حقيقية .

تصديق ال... والولايات ا... النهائى

وكانت حكومتا النمسا والولايات المتحدة قد اقتدتا ، فى الأثناء ، بحكومتى انجلترا وايطاليا ، وصادقتا على آخر لائحة وضعت لتنظيم المحاكم الجديدة ، مشترطتين موافقة

مجلسى توابهما عليها ؛ واتبعتهما ، بعـد قليل ، الحكومة الألمـانية أيضا فى أبريل سنة ١٨٧٤ ؛ كذلك كانت عقول الجالية التجارية الفرنساوية بدأت تتفتق الى فهم المضار الناجمة للصالح الفرنساوية عن استمرار حكومة ڤرسايل معارضة فى الاصلاح ، ومنفردة فى عنادها عن باقى الدول ؛ فلم يحجم المعتمد الفرنساوى عن إعلام رئيسه ، وزير الخارجية ، بذلك ، بل إنه أرسل اليه فى ٢٥ يناير سنة ١٨٧٤ عريضة مؤرّخة ١٥ يناير عينه قدّمها اليه نائبا الأمة الفرنساوية بمصر ، المسيو موسو ، والبارون ديلور دى جلئون ، موقعة منهما ومن عدّة فرنساويين مشتغلين فى مشروعات أشغال عمومية هامة ، يلتمسون فيها بالحاح موافقة الحكومة الفرنساوية ، السريعة ، على الاصلاح ، لئلا تتعطل مصالحهم ومصالح باقى أفراد الجالية .

فإزاء ذلك جميعه ، رأى وزير الخارجية الفرنساوية ، قبل الاقلاع عن خطته والانضمام الى الدول المصادقة ، أن يعين بالاتفاق مع زميله ، وزير العدلية ، لجنة خصوصية لفحص الموضوع تحت رياسة المسيو ڤنت ، وكيل وزارة العدلية هذه . فعينت ؛ وبعد أن باشرت عملها ، وقامت بمهمتها قياما دقيقا ، رفعت فى يونيـه سنة ١٨٧٤ الى وزير الخارجية الفرنساوية تقريرا بليغا يعبر عن رأى ثمانية من أعضائها التسعة ، ويشـير على الحكومة الفرنساوية بقبول الاصلاح القضائى ، فى الحال التى وصل اليها ، أسوة بباقى الدول ، واجتنابا لبقاء فرنسا وحيـدة فى مضمار ، المضار فيه كثيرة وكبيرة ، والفائدة معدومة .

ولكن بالرغم من ذلك ، وبالرغم من أن الخديو — لاعتقاده أن الطريق مهدت نهائيا ، وأن تشغيل المحا كم الاصلاحية بات مستطاعا — أقبل يخاطب بعض الدول فى شأن القضاة اللازمين لها ، وطلب الى حكومة ايطاليا ارسال الكاڤاليير چيا كونى

مقاومة فرنسا المقاومة الأخيرة

ليكون المستشار الايطالي في محكة الاستئناف العتيدة، استمرت الحكومة الفرنساوية على مخاوفها، وعلى معارضتها في أمر التفليسات . وأضافت الى ذلك تشددا في تعيين قاضيين من جنسيات الدول السبع، الممثلة في لجنة القاهرة سنة ١٨٦٩ لدى محاكم أوّل درجة ، عدا المستشار المرغوب في تعيينه ، من جنسية كل منها ، في محكة الاستئناف، وان لم يمكن، فتعيين فرنساويين عضوين في النيابة العمومية .

فرأى الخديو ، عملا بنصيحة السنيور رجيا كوني الذى كان قد قدم القطر في شهر يوليه من السنة عينها، أن يلغى النص الخاص بالتفليسات من لائحة ترتيب المحاكم وقائمة اختصاصاتها، لكي يجرّد المعارضة الفرنساوية من سلاحها؛ وأن يجيب الحكومة الفرنساوية الى مطالبها المشتركة مع مطالب الحكومة النمساوية ، وأعنى بها : بقاء القناصل وأتباعهم خارجين عن دائرة اختصاص المحاكم الجديدة ، وكذلك معاهد العبادة والعلم ؛ والفصل في القضايا القائمة ، قبل استتباب تلك المحاكم ، بطريقة استثنائية يتفق عليها فيما بعد ؛ وجلوس قاض أو مستشار من جنسية المدعى عليه دائما في الجلسات التي تنظر قضيته أمامها ؛ ولكنه ، مع وعده بزيادة عدد القضاة الفرنساويين، فيما لو أنشئت دوائر جديدة في المحاكم العتيدة، خلاف المنشأة بموجب لائحة الترتيب ، رأى نفسه مضطرا الى عدم إجابة الحكومة الفرنساوية الى طلبها ، المقصود منه تعيين قاضيين تابعين للدول السبع المذكورة في محاكم أوّل درجة .

فرفع المعتمد الفرنساوى الى وزارة الخارجية، بفرسايل، المذكرة المرسلة اليه من شريف باشا ، والمبين فيها كل ما قبل الخديو به حسما للنزاع ؛ ونصحه مرة أخرى بالاقلاع عن المعارضة ، وقبول الاصلاح . فأجاب الوزير بالمصادقة على ماورد

فى مذ كرة شريف باشا، ووعد بعرض ما جاء فيها ولائحة ترتيب المحاكم الاصلاحية على الجمعية الأهلية العمومية حالما تجتمع لتصـدق عليهما معا . فامضى المعتمد الفرنساوى مع شريف باشا فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٤ محضرا ذكرت فيه التعديلات المتفق والمصادق عليهـا ؛ وأرسله ، ممهورا بامضائه وامضاء الوزير المصرى ، الى الخارجيــة الفرنساوية . فاعلمت هذه الوزارة ، بمـا جاء فيه ، عموم المعتمدين الفرنساويين، بمنشور أرسلته اليهم؛ وأبلغت الحكومة الفرنساوية الحكومة المصرية فى ديسمبر سنه ١٨٧٤ مصادقتها على مشروع الاصلاح القضائى، مؤقتا، حتى ترى الجمعية العمومية الأهلية رايها فيه .

ولكنها عادت، بعد ذلك بقليل، وفتحت باب مشكلة جديدة بخصوص مقاصد الحكومة المصرية الاحتمالية فى أن ترفع الى المحاكم العتيدة ما قد يشجر من منازعات بينها وبين أعضاء الجاليات الأجنبيــة بشأن الرسوم والأموال والضرائب ؛ وكلفت معتمدها بالاسكندرية بالحصول على ضمانة أكيدة تقى اتخاذ الخديو تلك المحاكم وسيلة لعسف يوقعه على الغربيين فى باب المطالبة بالأموال الأميرية؛ فلم تلتفت الحكومة المصرية الى هـذا التمحك الجديد ؛ وأعلن شريف باشا المركيز دى كازو، المعتمد الفرنساوى بالقطر، بأن الخديو، بعد مصادقة برلمـانات معظم الدول على الاصلاح القضائى، وحضور معظم القضاة المعينين للمحاكم الجديدة، لم يعد يرى بدا من إقامة هذه المحاكم؛ وأنه عين يوم ٢٨ يونيه سنة ١٨٧٥ لإجراء تلك الحفلة الرسمية؛ ويوم ١٨ أكتوبر التالى لبدء التقاضى أمام الهيئة الاصلاحية الجديدة؛ وأنه يرجو أن الجمعية الأهلية العمومية الفرنساوية تكون قد تمكنت، هى أيضا ، قبل تاريخ ٢٨ يونيـه

المذكور، من اعتماد الاصلاح حتى لا تحرم مصر مساعدة أنوار معارف رجال القضاء الفرنساويين، قبل شروع تلك المحاكم بمباشرة أعمالها .

فأعاد وزير الخارجيــة الفرنساوية الكرة ، وطلب من معتمد فرنسا بمصر الضمانة السابق طلبها منه بشأن الأموال والضرائب والرسوم الجمركية . فعادت المفاوضات بشأنها بين هذا المعتمد وشريف باشا . فأكد فيها الوزير المصرى بناء على أمر صريح من (اسماعيل) اختصاص المحاكم الجديدة بالنظر فى المنازعات التى قد تقوم بين المصالح الأميرية المصرية والأجانب بخصوص الرســوم الجمركية والأموال والضرائب المقررة والتى ستقرر ، وعزم الحكومة المصرية الأكيد على عدم قبول تداخل القنصليات فى ذلك بجميعه .

فلما رفع المركيز دى كازو هذا التأكيد الى الدوك ديكاز، وأعلمه أيضا بتحديد يوم ٢٨ يونيه سنة ١٨٧٥ لترتيب المحاكم، سُقط الدوك فى يده، وامتعض قلبه ، وعاودته مخاوفه السابقة . فرأى أن يوقف مصادقة الحكومة الفرنساوية على مشروع الاصلاح القضائى حتى يعيد فحص الاحتياطات التى يحتم عليه أخذها مبدئيا لئلا تضام المصالح الفرنساوية .

ولكى يصــل الى هذا الغرض بكيفية أكيدة صحيحة رأى أن يستشير فى الأمر محكمة إكس الاستئنافية لاعتقاده أنها ، بصفتها المحكمة التى تستأنف أمامها أحكام محاكم مصر القنصلية ، أدرى الهيئات النظامية كلها بالمصلحة الفرنساوية الحقيقية بالقطر المصرى . فانتدبت محكمة إكس لجنة من مستشاريها لفحص الموضوع وتمحيصه وتقديم تقرير ضافى الذيول اليها تبنى عليه إجابتها على الوزارة .

تقرير لجنة محكمة اكس

فاجتمعت تلك اللجنـة وتباحثت ؛ ثم كلفت المسيو رولان ، أحد أعضائها ، بوضع التقرير الذى أدت مباحثها الى الاتفاق عليـه . فوضعه وقدمه الى المحكمة ؛ واذا به يطعن على المشروع طعنا مرا ؛ ويشير بطرحه جانبا ، كلية ، وعدم العدول عن النظام القضائى القنصلى (١٧ يونيه سنة ١٨٧٥) ؛ وبنى رأيه هذا على السببين الآتيين :

(أولا) أن العداء والخصام القائمين منذ الأزل بين الأجناس الاسلامية والأجناس المسيحية لا يزالان مستمرين على شدتهما الأصلية .

(ثانيـا) أن الوحدة بين تلك الأجناس فى المدنية والعادات والعقلية الدينية غير موجودة بتاتا . فلا يحسن ، والحالة هذه ، تقرير محاكم واحدة لها جميعا ؛ لا سيما أن الأسباب التى قضت بايجاد نظام الامتيازات لا تزال موجودة كما كانت[١] .

ولمـا كان هذان السببان لا يخرجان فى الحقيقة عن أنهما مجرد تأكيدين ، لا حجة تؤيدهما ، انبرى رجال فرنساويون عديدون من أرباب التقنين والقانون الى دحضهما وإبطالها .

على أن الأمور كانت ، أثناء كل هذه المباحث والمفاوضات العقيمة ، تجرى مجراها حثيثا : فان القضاة والمستشارين الواقع اختيار الحكومة المصرية عليهم ، كانوا ، بموافقة دولهم ، قد أموا القطر المصرى مقر وظائفهم الجديدة ؛ واجتمعوا كلهم ، ماعدا الفرنساويين ، بالاسكندرية فى الثلث الأخير من شهر يونيه سنة ١٨٧٥

(١) أنظر هذا التقرير فى مجموعة المخابرات والوثائق الخاصة بالاصلاح القضائى ، بمكتبة محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية .

حفلة استقبال القضاة الأول

فاستدعاهم الخديو الى الحفلة الحافلة التى عين لهـا يوم ٢٨ منه ؛ واستدعى اليها أيضا جميع قناصل الدول ومعتمديها ما عدا المعتمد الفرنساوى . فأسرع جمعهم وأم سراى رأس التين رسميا .

فاستقبل شريف باشا وزير الحقانية والتجارة وفودهم، وأكرم وفادتهم ؛ ثم سار بهم الى قاعة الاستقبال الكبرى حيث كان قد سبقهم الأمير (محمد توفيق باشا) ولى العهد ووزير الداخلية، ومنصور باشا صهر الخديو، واسماعيل صديق باشا وزير المالية، ونخبة من كبار أرباب المناصب العليا . وما انتظم عقدهم فيها إلا ودخل عليهم (اسماعيل) مصحوبا برجال معيته السنية ؛ فحياهم ببشاشته المعهودة، ثم خاطبهم قائلا :

«يا حضرات السادة ، إن تعضيد صاحب الجلالة السلطان الأعظم، مليكى الأكرم، ومضافرة الدول المريدة الخير، يمكنانى من إقامة معاهد الاصلاح القضائى، وإجلاس المحاكم الجديدة على منصاتها . وانى لسعيد برؤيتى رجال القضاء المتفوقين الأكارم الذين أكل اليهم بوثوق تام عهدة إحقاق الحق مجتمعين حولى؛ فان المصالح كافة ستجد فى أنوار معارفكم طمأنينة كاملة : فتقابل قراراتكم من الجميع بالاحترام والطاعة . إن هذا اليوم أيها السادة سيكون من أيام التاريخ المصرى المعدودة ؛ ولسوف يعدّ فاتحة عصر مدنية جديد . وانى لمقتنع أن مستقبل العمل العظيم الذى أنشأناه معا قد أصبح بعون الله تعالى أمرا مضمونا ! » .

فردّ شريف باشا على سموّه باسم القضاء الجديد وكأنه لسان حاله . فرجا منه أن يقبل تهانئه على عمل الرقى العظيم الذى تم على يديه ، وشعور شكر القضاة الجزيل على الثقة التى تفضل وعهد بمقتضاها الى إخلاصهم مصالح البلد الكبرى ومستقبله . وأكد

له أن الهيئة القضائية المصرية الجديدة تقدر مهمة إحقاق الحق التى عهد سموّه بها الى حكمتها واخلاصها وشرفها حق قدرها، لاعتبارها إياها ميزة من أهم ميزات سلطته السامية، تفضل وخصها بها ؛ وأنها تعدّ نفسها سعيدة أن مثل هذه الثقة الكريمة النبيلة قد وضعت فيها ؛ فتستمدّ من أفكار سموّه الصاعدة المجدّنة ما تستعين به على القيام بمأموريتها الرفيعة ، القيام الأمثل ، مع تقديم عملها الفعال لإنجاح جهوده المثابرة؛ لأنها ستتطلع حتما الى مجد نقش اسمها على صفحات قلوب الأجيال التالية، بأنها كانت ممن تم على أيديهم العمل العظيم المرتبطة سعادة مصر به ، والذى يعتبر بلا ريب من أسنى مفاخر ملك سموّه .

استقرار فرنسا على ممانعتها

ورغم ذلك جميعه استمرّت فرنسا على ممانعتها وتردّدها وامتناعها . وكتب وزير خارجيتها فى أوّل يوليه سنة ١٨٧٥ الى سفراء فرنسا لدى حكومات ألمانيا وانجلترا والنمسا وإيطاليا وروسيا يبلغهم الخلاف ذا الشأن الخطير، على زعمه ، القائم حديثا بين الحكومة الفرنساوية والحكومة المصرية؛ ويكلفهم باستطلاع آراء تلك الدول فى موضوعه . فرأت الحكومات التى خابرها أن يؤجل فتح المحاكم الى أوّل ينـاير سنة ١٨٧٦ ؛ وأجاب (اسماعيل) أنه لا يأبى ذلك . فأخطر نوبار باشا المعتمدين الأجانب فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٥ بذلك التأجيل المطلوب ؛ وربما أن تتمكن الجمعية الأهلية العمومية الفرنساوية من المصادقة على الاصلاح فى غضون المهلة الجديدة .

وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٥ رفعت الغرفة التجارية بمرسيليا الى وزارة الخارجية الفرنساوية عرضا التمست فيه باسم أشهر المحلات التجارية فى ذلك الثغر مبادرة الحكومة الفرنساوية الى المصادقة على مشروع الاصلاح القضائى بمصر، وأرفقت

يعرضها كتابا طلب تجار مرسيليا اليها رفعه الى الخارجية وتقريرا ضافيا صادرا من الغرفة التجارية عينها تأييدا لالتماسها . ولكن فرنسا استمرت مع ذلك مقيمة على ترددها .

تهديد الحكومة المصرية بالغاء محكمتى التجارة بمصر والاسكندرية

فلما رأت الحكومة المصرية منها ذلك ، ووجدت أن استمرارها على تلك الخطة قد يؤدى الى تأجيلات ومماطلات جديدة ، أنذرتها بأنها ستقرر إقفال محكمتى التجارة الموجودتين بمصر والاسكندرية ؛ فلا يعود للفرنساويين سبيل الى مقاضاة الأهالى أو الأجانب على السواء فى المواد التجارية مطلقا .

ومحكمتا التجارة بمصر والاسكندرية كانتا محكمتين مختصتين بالنظر فى القضايا التجارية المرفوعة من الأجانب على الأهالى ، وبالعكس ، والمرفوعة من أجانب على أجانب غيرهم . وكانت كل منهما مشكلة من رئيس وطنى قلما كان يدرى شيئا من شؤون التجارة أو قوانينها ، ومن محلفين وطنيين ، ومحلفين أجنبيين لا يدرون شيئا بالمرة من القوانين ، ويحكمون فى الغالب إما طبقا للبداهة والعادات ، اذا كانوا نزهاء ، وإما طبقا للأهواء ، اذا كانوا ممن تلعب الرشوة بضمائرهم .

وكانت الأحكام الصادرة من إحدى المحكمتين تستأنف أمام الأخرى ؛ فتتشكل هذه حينذاك من الرئيس عينه وأربعة محلفين وطنيين ، وأربعة محلفين أجانب .

وكان لدى كل محكمة : مترجم و باشكاتب وكتاب ومحضرون معينون كلهم من لدن الحكومة المصرية ، ويتقاضون رواتبهم منها متى تقاضوها . كذلك كانت وزارة الحقانية تعين أيضا رئيس كل محكمة من المحكمتين بالراتب الذى تراه .

ولا أدل على قلة مبالاة أولئك الرؤساء بالمهمة المعهودة اليهم مما رويناه عن على شريف باشا وحصانه فيما سبق ؛ كما أنه لا أدل على قلة درايتهم فى الغالب من

معرفة أن رئيس المحكمة التجارية بالاسكندرية ، وقت ترتيب المحاكم المختلطة ، كان ديمترى بك بشاره، فى حين أن مترجمها، فى بعض عهده، كان بطرس غالى باشا، الوزير المصرى الشهير، الذى قتله الوردانى فى ٢٠ يناير سـنة ١٩١٠ ؛ والفرق بين مدارك الرجلين ومعارفهما وتفتق ذهنيهما كالفرق بين الليل والنهـار ! وأن سلف ديمترى بك المذكور كان رجلا تركيا يقال له الألفى بك، يكاد لا يعرف القراءة .

وكان المحلفون فى تينك المحكمتين ينتخبون من بين أربعة وعشرين تاجرا بمصر، ومن عدد أكبر من هذا بالاسكندرية، تكتب أسماؤهم فى كشف تقدّمه المحافظة الى وزارة الحقانية؛ فتعين هذه اثنى عشر منهم محلفين أصليين واثنى عشر آخرين نوابا عنهم فى حال غيابهم أو اعتذارهم . أما المحلفون الأجانب فكانت الحكومة تنتخبهم من بين عدّة من وجهاء تجار الجاليات الغربيــة ، تقدّم القنصليات كشوفا بأسمائهم الى الوزارة عينها .

وهذه هى القاعدة المتبعة الآن فى المحاكم المختلطة فى انتخاب المحلفين، سواء أكانوا من الأهالى أم من الأجانب ، ولا شك فى أنهـا من بقايا النظام القديم . والتعديل الوحيد الذى أدخل عليه هو أن التجار الواردة أسماؤهم فى الكشوف هم الذين ينتخبون الآن المحلفــين، والمحكمة التجارية المختلطة هى التى تصادق بعــد ذلك على انتخابهم، لا الحكومة المصرية كما كان سابقا .

فلما وصــل انذار الحكومة المصرية الى الخارجية الفرنساوية، وعلمت هذه من جهة أخرى أن امتناع فرنسا عن الموافقة، بعد موافقة باقى الدول، انما يضر فى الحقيقة بفرنسا والمصالح الفرنساوية وحدها دون غيرها ، عرضت المسألة على الجمعيــة العمومية — وكانت لا تزال منعقدة — وطلبت اليها بت الرأى فيها .

موافقة فرنسا بعد الّتى والّتيا

فبالرغم من أن بعض الخطباء ، من محبي الكلام لبهجته ، وجدوا الفرصة سانحة ليغرقوا فى اعجابهم بمفاخر فرنسا الماضية، وبما كان لها من الأهمية فى المسائل الشرقية على الأخص فى أيام فرنسيس الأوّل ولويس الرابع عشر، وليتذرّعوا بذلك الإعجاب الى الاصرار على رفض المشروع ، بالرغم من أن فئة عديدة من نوّاب الأمة انضمت الى أولئك الخطباء وقاومت المشروع مقاومة عنيفة ، فان أغلبية الجمعية العمومية رأت فى نهاية الأمر وبعد جدال شديد أن تقرر الواقع وتصادق عليه ، فى أواخر ديسمبر سنة ١٨٧٥

فيتضح من تفصيلات ما ذكرنا أن أمر توحيد الشرائع والقوانين والمحاكم ليس من مبتكرات اليوم؛ وأن الحكومة المصرية قد رمت اليه منذ نيف وخمسين عاما ، وكادت تبلغ بغيتها منه ، بفضل اجتهاد الخديو (اسماعيل) ونوبار باشا وزيره الحكيم لولا معارضة الحكومتين التركية والفرنساوية ، وحيلولتهما بينها وبين أمنياتها ، وتمكنهما فى نهاية الأمر من عدم ادخال الاصلاح إلا مبتورا : الشيء الذى قيد المستقبل فى نصف دائرة الفوضى القضائية القديمة؛ وجعل مصر ترزح حتى يومنا هذا تحت ثقل التجاوزات الامتيازية الموجبة حتما ثقل تجاوزات قوانين الأحوال الشخصية .

افت
ا

فلما وافى أوّل يناير سنة ١٨٧٦ افتتح رياض باشا — وكانت وزارة الحقانية المصرية قد عهدت اليه — عهد العدالة الجديد فى القطر المصرى، افتتاحا رسميا حقيقيا، بتقليده قضاة محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة وظائفهم ، تقليدا علنيا ، على أن يكون بدء أعمالهم فى أوّل فبراير التالى ، لكى تتمكن الحكومة الفرنساوية فى هذه المهلة من الموافقة على القضاة الفرنساويين الذين يختارهم الخديو ، ويتمكن هؤلاء من الوصول الى مقرّ وظائفهم .

وما وافى الخامس عشر من شهر فبراير سنة ١٨٧٦ إلا وكان كل القضاة فى أماكنهم ؛ وأخذت المحاكم الاصلاحية تقيم معالم العدالة على قاعدة القوانين الجديدة . غير أن القضاة الفرنساويين لم يحضروا إلا بعد ذلك ببرهة .

هكذا زالت آخر عقبة من السبيل المؤدّى الى الاستقلال، بزوال سلطة القنصليات الأجنبية المدنية من جانب السلطة المصرية المحلية ؛ ولولا تعنت فرنسا وتصلبها، الذى لا مبرر له غير مخاوف سخيفة لا يأبه التاريخ لها، لزالت سلطة القنصليات عينها الجنائية أيضا ولباتت دولها القائمة فى جسم دولتنا المصرية فى خبر كان منذ نيف وخمسين سنة .

بلوغ الأوج

على أننا نستطيع أن نقول بحق إن (اسماعيل) بعد أن أزال سلطة شركة السويس التجاوزية على ضفاف القناة ؛ وأبطل حقوقها المثقلة عواهن الحكومة المصرية بمقتضى الامتياز الممنوح من سلفه لتلك الشركة ؛ بعد أن غيّر مجارى الوراثة ، من الأرشد فالأرشد فى أسرة (محمد على) الى الابن البكر فالابن البكر من ذريته ؛ بعد أن أبدل صفة "الوالى" الحقيرة، التى كان يشترك فيها مع باقى ولاة الدولة العثمانية بلقب "خديو" الفخيم ؛ بعد أن نال جميع الحقوق الملكية المناسبة لذلك اللقب الجديد، والتى أصبح بموجبها مستقلا تمام الاستقلال فى بلاده ، وحمل الحكومات الأجنبية على اعتماد تلك الحقوق اعتمادا دوليا ؛ بعد أن أزال جزءا كبيرا من السلطة التجاوزية التشريعيــة والتنفيذية التى أوجبها فى بلاده نظام الامتيازات الجائر ؛ بعد أن نقل الحدود المصرية نحو الجنوب الى ما يقرب من خمس عشرة درجة ، ونحو الغــرب والشرق الى ما يقرب من درجة ونصف — وهو ما سنفصله فى الباب الثالث التالى — أصبح محقا فى أن يعتبر أن الخطة التى وضعها لنفسه لمـا ارتقى عرش أبيه وجده قد تحققت ؛ وأنه بلغ فى أول يوم من سنة ١٨٧٦ أوج عزه وذروة مجده !

تقرير العمل بالتاريخ الغريغوري

ولكي يكون آخر عمل يعمله في ذلك السبيل الذي وضعه لنفسه مشعرا بحقيقة مراميه، فانه، في هذا اليوم عينه، أي أول يناير سنة ١٨٧٦، أمر باستبدال التاريخ القبطي المعمول به في دوائر الحكومة الرسمية بالتاريخ الغريغوري المعمول به في عموم الدول الغربية المتمدينة؛ كأنه يريد أن يفهم أوروبا وأمريكا معا أن مصر — منذ أن توج الاصلاح القضائي، على الطريقة الغربية، مساعي مليكها الحثيثه غير المنقطعة نحو اقامتها مستقلة في المركز اللائق بها في مصاف الدول — قد أصبحت في الواقع، لا في التعبير المجازي فقط، «قطعة من أوروبا» كما أكد هو نفسه .

تم المجلد الأول

ويليه المجلد الثاني ، وأوله : (الباب الثالث من الجزء الثالث المعنون "رابعة النهار")

هــذه السلسلة تضــم :

١ ـ فتح العرب لمصر
٢ ـ تاريخ مصر إلى الفتح العثماني
٣ ـ الجيش المصري البري والبحري في عهد محمد علي
٤ ـ تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي
٥ ـ تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل
٦ ـ تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر
٧ ـ ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا
٨ ـ تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (مجلد أول)
٩ ـ تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (مجلد ثاني)
١٠ ـ فتوح مصر وأخبارها
١١ ـ تاريخ مصر الحديث مع فذلكة في تاريخ مصر القديم
١٢ ـ قوانين الدواوين
١٣ ـ تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث
١٤ ـ الحكم المصري في الشام
١٥ ـ تاريخ الخديوي محمد باشا توفيق
١٦ ـ آثار الزعيم سعد زغلول
١٧ ـ مذكراتي
١٨ ـ الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم
١٩ ـ وادي النطرون ورهبانه وأديرته ومختصر البطاركة
٢٠ ـ الجمعية الأثرية المصرية في صحراء العرب والأديرة الشرقية
٢١ ـ الرحلة الأولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض (النيل الأبيض)
٢٢ ـ السلطان قلاوون (تاريخه ـ أحوال مصر في عهده ـ منشآته المعمارية
٢٣ ـ صفوة العصر
٢٤ ـ المماليك في مصر
٢٥ ـ تاريخ دولة المماليك في مصر
٢٦ ـ سلاطين بني عثمان



مكتبة مدبولي
MADBOULI BOOKSHOP
٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٥٧٥٦٤٢١ 6 Talat Harb SQ. Tel: 5756421